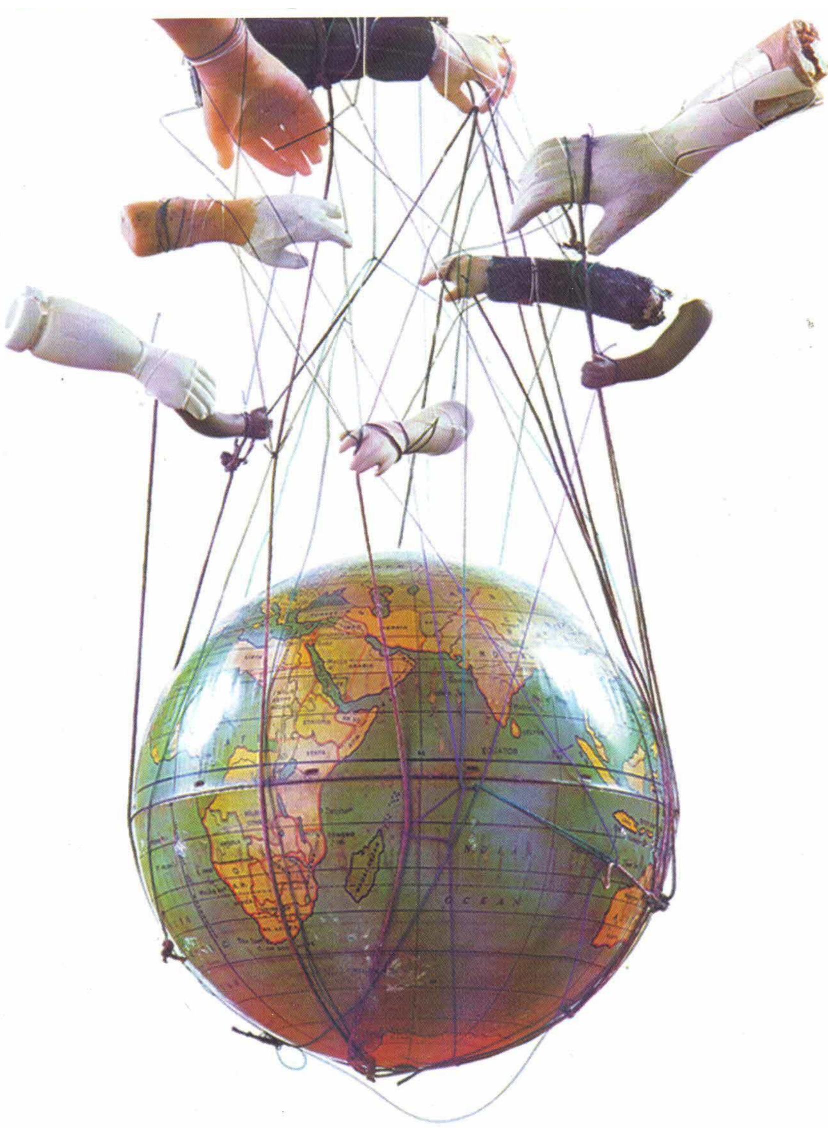


المركز القومي للترجمة

مارشا بريبشتاين بوسوزنى   ميشيل بينر أنجريست

السلطوية في الشرق الأوسط
" النظم الحاكمة والمقاومة "

ترجمة: طلعت غنيم حسن

2025

لماذا تسود نظم الحكم السلطوية في منطقة الشرق الأوسط في حين أن عمليات التحول الديمقراطية الناجحة تحدث في أصقاع أخرى من بلدان العالم النامي؟ يعالج كتاب السلطوية في الشرق الأوسط دور التنظيمات السياسية والخيارات الإستراتيجية التي يتخذها كل من الحكام وأقطاب المعارضة، وركز الكتاب على دراسات حالة من واقع عدة بلدان عربية وإسلامية تقع في قلب العالمين العربي والإسلامي، عز فيها وجود الديمقراطية لعقود طويلة خلت.

السلطوية فى الشرق الأوسط

النظم الحاكمة والمقاومة.

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر 2006 تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: رشا إسماعيل

- العدد: 2025
- السلطوية فى الشرق الأوسط: النظم الحاكمة والمقاومة
- مارشا بريبشتاين بوسوزنى، وميشيل بينر أنجريست
- طلعت غنيم
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

AUTHORITARIANISM IN THE MIDDLE EAST: Regimes & Resistance
Edited by: Marsha Pripstein Posusney & Michele Penner Angrist

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: 27354524 فاكس: 27354554
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

السلطوية فى الشرق الأوسط
"النظم الحاكمة والمقاومة"

تحـــرير : مارشا بريبشتاين بوسوزنى
ميشيل بينر أنجريست
ترجمـــة : طلعت غنيم



2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

السلطوية فى الشرق الأوسط: النظم الحاكمة والمقاومة/ تحرير: مارشا بريبشتاين بوسوزنى، ميشيل بينر أنجريست، ترجمة: طلعت غنيم.
ط١ ، القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٤
٤٥٢ ص ، ٢٤ سم
١ - الدكتاتورية.
(أ) بوسوزنى، مارشا بريبشتاين(محرر)
(ب) أنجريست: ميشيل بينر(محرر مشارك)
(جـ) غنيم، طلعت(مترجم)
(د) العنوان ٣٢١.٩

رقم الإيداع ٢٠٨٧٧/٢٠١٢
الترقيم الدولى 9-138-718-977-978
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

كلمة شكر

يعالج هذا الكتاب اللغز المحير، وهو: لماذا استمرت الأنظمة الحاكمة المتسلطة فى الشرق الأوسط كل هذه الفترة الطويلة؛ بينما أفسحت الحكومات السلطوية السابقة فى كثير من البلدان الأخرى الطريق للديمقراطية على مدار عدة عقود ماضية؟ ولقد حشد هذا الكتاب مجموعة بارعة من المتخصصين فى الشرق الأوسط، وهم الذين كانوا يعملون حول هذه القضية طوال عدة سنوات، كما تقدم فصوله فى مجملها تغطية واسعة لهذه المنطقة. وكانت النسخ المبكرة لبعض هذه الفصول قد ظهرت فيما سبق فى المجلات العلمية المتخصصة، غير أن المادة العلمية برمتها تم تنقيحها وتحديثها. كما بذلنا ما وسعنا لجعل المادة يسيرة الوصول إلى جماهير القراء والمتوقعين لهذا الكتاب، وهم يشملون الطلاب، والعلماء، وصناع السياسة؛ فى الواقع: كل شخص له اهتمام بشئون منطقة الشرق الأوسط.

ولقد نبعت فكرة هذا الكتاب من الطبعة الخاصة من كتاب: Comparative Politics المنشور فى يناير من عام ٢٠٠٤ (المجلد ٣٦، رقم ٢) المكرس لموضوع دوام السلطوية فى الشرق الأوسط. ونحن شاكرون لناشرى كتاب: Comparative Politics؛ لأنهم سمحوا لنا بتضمين الفصول التى ألفتها: إيفا بيلين، وإيلين لاست أوكار، وميشيل بينر أنجريست (الفصل ٦)، وفيكى لانكوهر، فى إطار كتابنا الذى تم تحديثه وتعديله وتنقيحه. أما أجزاء الفصل الأول من تأليف: مارشا بريبشتاين بوسوزنى، فقد استمدت أيضًا من المجلة، وتم تضمينها بعد الحصول على التصريح الخاص بذلك. إن قضية هذا الكتاب إنما هى عبارة عن نتاج سلسلة من ورش العمل كان عنوانها: "استعادة الشرق

الأوسط، وإخضاعه لدراسة الإصلاح السياسى والاقتصادى". وتم عقد هذه الورش في: جامعة براون Brown University، وجامعة ييل Yale University فى ربيع وشتاء عام ٢٠٠١ على التوالي. ونعرب أيضًا عن امتناننا لمعهد واطسون للدراسات الدولية التابع لجامعة براون Watson Institute for International Studies، ومركز ييل لدراسات العولمة Yale Center for Globalization Studies، وبرنامج ليتنر للاقتصاد السياسى Leitner Program in Political Economy، وصندوق كيمف Kempf Fund فى مركز ييل للدراسات الدولية ودراسات المنطقة Yale Center for International and Area Studies؛ لتقديمهم التمويل الكريم لهذه الوقائع.

وأما بربارا جيديس Barbara Geddes، وليزا أندرسون Lisa Anderson، ونيلسون كاسفير Nelson Kasfir، ومايكل هدسون Michael Hudson، وروبرت كوفمان Robert Kaufman، وبهجت قرنى Bahgat Korany، وجيم ماهونى Jim Mahoney، فقد ساهموا مساهمة كريمة فى المناقشات التى دارت حول الكتاب داخل ورش العمل. وفيما يخص التعليقات التى دارت حول العروض التى قدمها بعض الأفراد أثناء المناقشات فى جامعة ييل، فإنه يسعدنا أيضًا أن نشكر: أوغسطس ريتشارد نورتون Augustus Richard Norton، وبول سالم Paul Salem، وستيفن هايدمان Steven Heydemann، وجريج وايت Greg White، وجيم سكوت Jim Scott، وميريديث ويس Meredith Weiss، وبيير لاندرى Pierre Landry، وفيكى ميريللو Vickie Murillo، وخوسيه شيبوب Jose Cheibub.

ويعالج الفصل الخاص بـ جازون براونلى Jason Brownlee مقالة سابقة نشرت فى مجلة Studies in Comparative International Development (المجلد ٣٧، رقم ٣، خريف ٢٠٠٢). أما الفصل الإمبريقى لمؤلفته بوسوزنى (الفصل الخامس) فقد تم تحديثه انطلاقًا من مقالة نشرت فى المجلة نفسها (المجلد ٣٦، رقم ٤، شتاء ٢٠٠٢). ونحن نتقدم بالشكر إلى دار نشر Transaction Publishers من أجل سماحها لنا بتضمين هذه الفصول ضمن هذا الكتاب. ونحن أيضًا نقر بالجميل لمجلة The Middle East Journal

لسماحها لنا بنشر نسخة محدثة من بحث مايكل هيرب Michael Herb الذى ظهر فى طبعة صيف ٢٠٠٤ من تلك المجلة.

وقدمت كليو ليندجرين Cleo Lindgren، وجريج طومولو Greg Tumolo المساعدة الكتابية، وإعداد الكتاب، وتهيئة مسودته الأصلية للطباعة، وذلك فى جامعة بريانت Bryant University. أما فريد فوليرتون Fred Fullerton من جامعة براون، وكالين جارودى Caline Jarudi فقد عاونا فى إعداد المسودة النهائية. كما نقر بالجميل لمعهد واطسون للدراسات الدولية Watson Institute for International Studies التابع لجامعة براون، ولصندوق بحوث هيئة التدريس التابع لكلية يونيون Union College's Faculty Research Fund لتقديمهما الدعم المالى لشتى مراحل إعداد المسودة النهائية.

وأما مارلين جروشميدت Marilyn Grobschmidt محررتنا فى دار نشر Lynne Rienner Publishers فقد قدمت مساعدة نفيسة لا تقوم بمال فى كل خطوة من عملية إعداد الكتاب، وأسعدنا العمل معها. ونود أيضًا أن نعبر عن شكرنا لـ لين رينر Lynne Rienner نظير تشجيعها لهذا المشروع.

الباب الأول

زمام السلطة وصولجانها

الفصل الأول

نقصان ديمقراطية الشرق الأوسط فى المنظور المقارن

مارشا بريبشتاين بوسوزنى

كان هذا الكتاب قد دخل مراحل إعداده النهائية حين استكمل البرلمان العراقى المنتخب حديثًا المفاوضات حول شكل الحكومة الجديدة. وفى الوقت نفسه، وافقت سوريا - التى جابهت دفقًا منهمراً من السخط والاحتجاج فى لبنان - على سحب قواتها من هناك. وكان الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك قد استجاب للضغط الشعبى المطالب بإجراء انتخابات رئاسية يتنافس فيها المرشحون فى مصر. أما إدارة الرئيس جورج بوش فقد كانت تفخر وترجع إلى نفسها الفضل فى الدخول إلى حقبة جديدة من الإصلاحات السياسية فى الشرق الأوسط[1]، وقد توافق بعض العلماء البارزين فى آرائهم حول هذا الموضوع.

ومع ذلك، فقد استمر التحريض واستمرت الاضطرابات المنادية بالديمقراطية فى الفترة الأخيرة، حيث كان من السابق لأوانه أن يبزغ فجر: "ربيع الديمقراطية" فى الشرق الأوسط. وما كانت المفاوضات المطولة حول تأليف الحكومة العراقية الجديدة والعصيان المستمر هناك سوى مؤشرين على التحديات التى تواجه عملية تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية وتعزيزها فى المنطقة. إن الشرق الأوسط لهو مرتع لبعض الحكام السلطويين الأكثر عناداً وتشبثًا بالسلطة فى العالم. ويثير طول بقائهم فى السلطة، وطول أعمارهم تساؤلات حول إمكانية حدوث التحول السريع فى المنطقة.

فإذا رجعنا إلى الخمسينات والستينات من القرن الماضى، وجدنا أن انتشار الحكومات المتسلطة هناك لم يجعل المنطقة مختلفة عن الدول النامية الأخرى التى عرفت آنذاك بالعالم الثالث؛ كما لم يجعلها مميزة عن الدول الشيوعية فى أوروبا الشرقية. غير أن الشرق الأوسط لم يدخل ضمن الموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطى الذى بدأ (فى الدول النامية) فى أمريكا اللاتينية فى السبعينات من القرن الماضى، وأفضى إلى انتشاره فى مناطق العالم الثالث الأخرى، وإلى وصوله فى تسعينات القرن الماضى إلى أوروبا الشرقية.

وحدث فى تركيا ولبنان فحسب أن ظهر عهد من عهود الاستبداد أعقبه إجراء انتخابات حرة تنافس فيها المرشحون، وهى الانتخابات التى أفضت إلى تداول السلطة بين النخبة وأهل الصفوة، على الرغم من وجود بعض القيود. أما فى الأصقاع الأخرى بالمنطقة، فقد توقفت حركات التحرر الليبرالى السياسية التى سبق أن بدأت فى عدد من البلدان، وذلك ما لم تكن قد عانت من الانتكاسة والانقلاب، حيث إنه من الثابت أنه لم تتم إزاحة أى حاكم مستبد عن السلطة عن طريق الانتخابات التنافسية الحرة.

ويقينًا، فإن الشرق الأوسط ليس المنطقة الوحيدة بين مناطق العالم التى ابتليت بالسلطوية والحكم المستبد. فالصين - وهى أكثر البلدان المتسلطة سكانًا - تعتبر أيضًا من بين الدول التى طال فيها أمد الحكم المتسلط، وفى هذه الحالة الأخيرة نجد أن دولاً آسيوية مثل: فيتنام، ولاوس، وبورما، تشاركها الأمر نفسه؛ وفى قارة أفريقيا نجد الصومال بالقرن الأفريقى، وكوبا فى أمريكا الوسطى. وهناك أيضًا دول كثيرة غير ديمقراطية تنتمى إلى الزمرة نفسها، غير أنها حديثة العهد بالاستبداد، وتتصف بالاستقرار، وبخاصة الجمهوريات الجديدة التى تشكلت فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى. بيد أنه فى هذه المناطق الأخيرة، نكتشف أن الأنظمة غير الديمقراطية تتواجد جنبًا إلى جنب مع الدول التى مرت بتحولات ديمقراطية أو التى مازالت تخوض

عملية التحول الديمقراطى. إن الذى يميز الشرق الأوسط ليس - ببساطة - ظاهرة السلطوية الدائبة والمستديمة، ولكن كثافة السلطوية وزخمها فى ظل غياب أى حالة ناجحة من حالات التحول الديمقراطى(٢).

واليوم، فالعلماء وصناع القرار السياسى يدلون بآرائهم حول أسباب هذا العجز، وحول فرص النجاح المستقبلية التى من شأنها أن تبطل السلطوية وتعطلها. والعلوم السياسية فى الغرب ليس فى جعبتها سوى النذر الضئيل الذى تقدمه عبر التحليل والشروح التى تفسر هذا العجز والنقصان. ولقد أفرخت التغيرات السياسية التى وقعت بأماكن أخرى فى العالم كمية ضخمة من الكتابات التى عالجت التحولات الديمقراطية، غير أن هذه الدراسات استبعدت الحالات التى تأصلت فيها ديمومة الاستبداد والسلطوية المقيمة من نطاق نشاطها. إن دراسة بلدان الشرق الأوسط أمر غائب بشكل كامل تقريباً عن الأعمال المهمة للغاية التى تناولت التحولات السياسية(٣)، ويشمل ذلك تلك الدراسات التى تركز بجلاء وصراحة على بلدان العالم النامى(٤). أما الدراسات السابقة التى كرست حصرياً للبحث فى الإصلاحات الاقتصادية والسياسية أو انعدامها فى الشرق الأوسط، فلا يبدو - على نحو مماثل للحالة الأولى - أنها قد أنجزت أى تقدم مهم بعيداً عن مجتمع المتخصصين فى موضوعنا حول شئون المنطقة(٥).

وهكذا، فإنه قبل غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، تم تهميش الأعمال العلمية حول الشرق الأوسط لتدور فى نطاق دراسة الدول النامية، بل حتى فى نطاق علم السياسة المقارن على سبيل التوسع(٦). ولقد كرس المؤلفون المشاركون فى هذا الكتاب جهودهم من أجل تصويب هذا الخلل أو اللا توازن. ونحن نعتقد أن دراسة السياسة فى الدول المستبدة، والتى مازالت تشمل حتى اليوم نصف سكان العالم تقريباً، يجب أن تحظى بتثمين العلماء المتخصصين فى علم السياسة المقارن وتقييمهم

على نحو فريد وفذ. إضافة إلى ذلك، نحن نعلم أن تطور المعرفة لا يتقدم فى الدراسات التى تعالج التحولات الاقتصادية والسياسية حينما تركز فحسب على الحالات الناجعة أو الناجحة. وحينما يقوم العلماء باختيار المتغير التابع Dependent Variable دون التأكد من الحصول على نتائج مختلفة منه، فإنهم لن يكونوا على يقين من متانة التحليلات التى يستنبطونها من المتغيرات المستقلة Independent Variables، انظر (Collier and Mahoney 1996; cf. King, Keohone, and Verba 1994; 128-149). وتصبح هذه القضية الأخيرة بارزة على نحو خاص عند دراسة الإصلاح السياسى؛ لأن دولاً كثيرة بمجرد الإشادة بكونها دولاً ديمقراطية فى الأدبيات التى تناولت التحولات الديمقراطية مثل: بيرو، والإكوادور، وتايلاند، أمست الآن تصنف تصنيفات مائعة وملتبسة وربما غامضة مثل: "شبه مستبدة"، أو "سلطوية منتخبة"، أو "تنافسية سلطوية"[٧].

ولقد أثمرت هذه الجهود، التى بذلت من أجل استعادة الشرق الأوسط ليكون موضعًا لدراسة الإصلاح السياسى والتحولات الديمقراطية، ثمارًا عظيمة، وذلك حينما تم نشر عدد خاص فى شهر يناير من عام ٢٠٠٤م من المجلة العلمية المتخصصة الرائدة: Comparative Politics، الذى تم تكريسه لبحث مسألة طول أمد السلطوية فى الشرق الأوسط. ولقد تمحور هذا الكتاب الذى بين يديك حول ذلك العدد الخاص من تلك المجلة[٨]. وقام المؤلفون بتنقيح مقالاتهم الأساسية وتحديثها، وأضاف إليها المحررون المزيد من المعلومات الإضافية لكى يقدموا تغطية نظرية أكثر شمولاً، فضلاً عن المزيد من دراسات الحالة التى تدور حول البلدان المدروسة[٩]. واشتملت الفصول هنا على دراسات حالة تخص دولة مفردة، ومقارنات فردية صغيرة، وعروضاً إقليمية جارفة، غير أنها جميعها تميزت بإجرائها عملية تطبيق للنظرية المقارنة الشاملة على حالات من منطقة الشرق الأوسط. وقام المؤلفون بترقية معارفهم النظرية حول ماهية العوامل التى تشجع عملية التحول إلى الديمقراطية، وما الذى يمكنه أن يفسر لنا مرونة

الكثير من أنظمة الحكم المستبدة والمتسلطة، وقدرتها على التكيف بسهولة مع الطوارئ.
وهكذا فإن الفصول التى قدموها وفرت دروساً غنية فى ثرائها حول المنطقة، من داخلها ومن خارجها، لأولئك الذين يلتمسون أن يبسّطوا أسباب التحول الديمقراطى فى الشرق الأوسط وغيره من المناطق.

دراسة السلطوية المستعصية:

تم تنظيم فصول هذا الكتاب طبقًا لمدى التركيز والتحليل والتفسير الذى قدمته، وهل تمركزت المتغيرات حول دور الدولة أم المجتمع (الباب الأول، والباب الثانى على التوالى). أما العوامل التى دارت حول الدولة فقد تناولت الأفراد الذين يمسكون بزمام السلطة السياسية فى بلد من البلدان، فضلاً عن الأجهزة والمؤسسات بالحكومة. وأما العوامل التى دارت حول المجتمع فتناولت السكان الذين يخضعون للحكم المطلق: المواطنين العاديين والأنشطة التى ينخرطون فيها – وأى تجمعات أو تنظيمات ربما يشاركون فيها – فى الوقت الذى يتفاعلون فيه مع الحكومة. إن غرض هذا الفصل الاستهلالى هو إلقاء الضوء على المساهمات النظرية التى قدمها هذا الكتاب إلى الأدبيات الحالية حول التغيرات التى تعترى الأنظمة الحاكمة. وتحقيقًا لهذه الغاية – وليس تلخيصًا لكل فصل من الفصول – فقد قمت باستنباط دروسٍ شتى من كل فصل وضمنتها فى مجموعة متنوعة من السياقات.

وكما لاحظنا فى مقالات عديدة ظهرت مؤخراً، فإن المداخل الكبرى فى الأدبيات المتخصصة فى التحولات الديمقراطية يمكن تقسيمها عموماً إلى فئتين: الفئة الأولى هى مدرسة: "المتطلبات الجوهرية"، والتى تفترض مجادلاتها وجود ضرورات اقتصادية وثقافية أو مؤسسية لكى تبدأ عملية التحولات التى تؤثر فى السلطوية، والفئة الثانية هى: "نموذج التحولات"، وتعتبر عملية التحول الديمقراطى خياراً طارئًا لنظام الحكم

وممثلى المعارضة، ويمكن له أن يقع تحت تأثير مجموعة متنوعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية(١٠). ويعد هذا التقسيم إلى فئتين تفرعًا ثانويًا للتقسيم الأوسع فى العلوم الاجتماعية بين النظريات التى تركز على القيود التى تحد من السلوك البشرى، والتى تفرضها المتغيرات الهيكلية الكبرى، والمتغيرات التى تعلى من حرية الإنسان وسلوكه البشرى(١١). إن فصول هذا الكتاب تحبذ الافتراضات المهمة التى تقع فى المسافة البينية لمدرستى الفكر اللتين سبقت الإشارة إليهما. وتتجسد المهمة الكلية لهذه الفصول وإسهامها الأكثر أهمية فى إلقاء الضوء على مختلف الترتيبات ذات الأهمية، والخيارات التى يقررها الناشطون السياسيون والنخب الذين يجتهدون من أجل إطالة أمد الحكم السلطوى المستبد. وبالتالى، يستجيب هذا الكتاب للدعوة التى أطلقها مؤخرًا بعض العلماء وطالبوا فيها بمداخل أكثر تكاملية لدراسة عملية التغير السياسى (Snyder and Mahoney 1999; Jones-Luong 2002).

المتطلبات الثقافية اللازمة للتحول الديمقراطى ؟

إن معظم الأدبيات التى سعت إلى شرح نقصان الديمقراطية فى الشرق الأوسط انتهى بها المطاف إلى الوقوع فى مطب المتطلبات الأساسية أو الهيكلية. وفى هذا الإطار، فإن التحليلات الثقافية دخلت فى منافسة مع المجادلات الاقتصادية أو المناقشات القائمة على أسس اقتصادية. والمؤلفون هنا يرفضون فى بعض الحالات هذه المداخل المسبقة، وفى بعضها الآخر يوسعون من تلك المداخل ويتفننون فيها، ويحددون أيضًا متغيرات هيكلية جديدة، ويركزون على وجه الخصوص على العوامل المؤسسية السياسية المهملة حتى الآن.

وبالنسبة إلى المجتمعات العربية التى تسود المنطقة، فإن مجموعة من المجادلات الثقافية أثبتت أن العقلية القبائلية والقائمة على النظام الاجتماعى الأبوى الذى يتميز

بسلطة الأب المطلقة على العشيرة تشكل عقبة تعرقل تطور القيم التعددية (Sharabi 1988، وأعمال أخرى). ويقال إن النظام الاجتماعى القبلى يجعل المواطنين العرب عرضة لقبول الزعماء الذين هم مثل آبائهم أو يرمزون إليهم، فى حين أن المجتمع الذى تسوده القبيلة يعرقل الإحساس بالوحدة الوطنية، وهى التى افترض بعض العلماء مثل: (Rustow 1970: 350-351; Karatnycky 2002; Horowitz 1993) أنها مطلب جوهرى من أجل نجاح عملية التحول الديمقراطى. وفى الواقع، فإن الانقسامات الإثنية العرقية - التى تعرقل جهود الولايات المتحدة الأمريكية من أجل نشر الديمقراطية فى العراق - دفعت الكثيرين من العلماء إلى اعتبار أن الطائفية هى العائق الأساسى الذى يحول دون تحقيق الديمقراطية فى المنطقة برمتها.

وهنا يسعى مايكل هيرب لتفهم ما إذا كانت الملكيات الدستورية العربية ذات البرلمانات الضعيفة - ولكنها منتخبة - سوف تترسم خطى ومسار الملكيات الأوروبية المبكرة التى أضحت دولاً وديمقراطيات برلمانية ذات عروش، ولكنها عروش ذات مراسم وتشريفات فحسب. واكتشف أن الانقسامات العرقية تشكل حاجزاً بارزاً أمام تطور نظم الحكم البرلمانية فى العديد من الملكيات العربية، وفى الأردن، لاحظ أن الانقسامات الطائفية فى المجتمع تنعكس على هيئة سوء توزيع فى المناطق أو الدوائر الانتخابية، الأمر الذى يوهن شرعية الهيئة التشريعية ذاتها. وأحد الأسباب الكامنة وراء منح سلطات محدودة للغاية للبرلمان البحرينى هو: أن الأسرة الحاكمة المالكة فى البحرين تنتمى إلى طائفة السنة، فى حين أن أغلبية سكان المملكة ينتمون إلى طائفة الشيعة.

وهكذا فإن الانفصامات الإثنية أو العرقية تبرز كعامل مساهم فى تكريس مرونة السلطوية فى المنطقة وقدرة نظم المستبدين على التكيف بسهولة مع الطوارئ، غير أن مايكل هيرب لا يزعم أنها تشكل شرطاً ضرورياً أو كافياً. وقام بتحديد عدة عوامل أخرى تعرقل التحول الديمقراطى فى البحرين، وفى الأردن، وغيرهما من الملكيات

الأخرى حيث لا تستبين مثل هذه الانقسامات. ووفقًا لما لاحظه علماء آخرون، فإن النزعة القبائلية لا يمكن أن يعول عليها كسبب فى طول أمد السلطوية والاستبداد فى جمهوريات عربية أكثر تجانسًا من الناحيتين الدينية واللغوية مثل: مصر وتونس(١٢).

إن النظرية الثقافية الشاملة والسائدة حول السلطوية فى الشرق الأوسط تربط بينها وبين الدين الإسلامى؛ الذى ينتشر فى المنطقة ويسودها. ولقد أطلق غالبًا على هذه النظرية أنها من عمل المستشرقين، وذلك فى أعقاب ظهور الكتاب المؤثر لإدوارد سعيد؛ وتفترض هذه النظرية أن ثمة عدم توافق جوهرى بين القيم الديمقراطية والإسلام. والروايات المبكرة لهذه المجادلة عزت هذا التنافر إلى الدمج الذى وقع بين الزعامة السياسية والروحية فى الأيام الأولى من عُمْر الإمبراطورية العربية/ الإسلامية، وفحوى ذلك أنه يجعل قبول المسلمين للسلطة السياسية العلمانية أمرًا مستحيلاً، ويترتب على ذلك إقرارهم بتبعية المجتمع المدنى للدولة.

ويصنف يحيى سادوفسكى Yahya Sadowski هذا المدخل بأنه متضارب وينتمى إلى مدرسة الاستشراق الجديدة. وقيل أيضًا إن الإسلام يعزز الدول الضعيفة التى لن تتمكن أبدًا من تحقيق تركيز السلطة الضرورية لفترة ما بعد إقامة الدولة(١٣). واندلعت الثورة الإيرانية فى ١٩٧٩م وسعت الحركات الإسلامية التى ظهرت لاحقًا للاستيلاء على السلطة السياسية وفرض الشريعة الإسلامية، (وسعى بعضها لذلك عن طريق استخدام الوسائل العنيفة)، وكل ذلك دفع الناس إلى تصديق المجالات التى جاء بها المستشرقون.

أما الجهود المبذولة أخيرًا لاختبار الارتباط المزعوم بين الإسلام والحكم السلطوى، فقد أنتجت نتائج متضاربة من الناحية الكمية. وأظهر أحد التحليلات الإحصائية الكبرى التى أجراها ستيفن فيش Steven Fish (2002) أن الارتباط قوى، وذلك بين مجموعة متنوعة من المتغيرات العارضة التى قام بالتحقق منها. واكتشف

فيش أن أفضل تفسير يكمن فى المستويات العليا من التمييز بين الجنسين فى الدول ذات الأغلبية الإسلامية[١٤]. غير أن ألفريد ستيبان Alfred Stepan، وجريمى روبرتسون Graeme Robertson (٢٠٠٣م)، وقد استخدما بيانات متشابهة، جادلا بأنه حينما تؤخذ مستويات التنمية الاقتصادية فى الاعتبار، فإن البلدان الإسلامية العربية فحسب هى التى أظهرت تخلفًا مقارنًا فى الديمقراطية.

أما إيفا بيلين فترفض صراحة الاعتراف بمداخل المدارس الاستشراقية فى صفحاتها طية هذا الكتاب، ولاحظت أن "ثقافات عالمية أخرى، وبخاصة مذهب الكاثوليكية والكونفوشية، سبق أن اتهمت بعدم اتفاقها مع الديمقراطية". ومع ذلك فقد أبدت ملاحظة هى أن "هذه المواقف الثقافية لم تمنع دولاً فى أمريكا اللاتينية، أو جنوب أوروبا، أو شرق آسيا من التحول إلى بلدان ديمقراطية"[١٥]. ولاحظ جاسون براونلى – فى فصله الذى حلل فيه تغلب النظم الحاكمة على الانتفاضات الشعبية التى وقعت فى أوقات شتى فى: سوريا، وتونس، والعراق، وليبيا – أن الإسلام فى هذه الحالات "قدم مجموعة من الأفكار من أجل التعبئة ضد الديكتاتوريات". وهكذا، فإن الفكرة التى قالت بأن الإسلام – كديانة – يشكل عقبة كؤودًا ضد الديمقراطية لا تحظى هنا بالتأييد.

دور الريع:

ثمة تفسير بديل حول السلطوية المستعصية فى المنطقة؛ قدمه المتخصصون بجلاء أحيانًا على أنه تحد للمجالات الثقافية. ويركز هذا التفسير على الطبيعة الخصوصية لاقتصادات الشرق الأوسط. إن دولاً كثيرة بالمنطقة، وبخاصة تلك الدول الواقعة ضمن شبه الجزيرة العربية والمجاورة لها، تستمد دخلاً فخمًا من الصادرات الهيدروكربونية، وترتبط جيرانها من الدول الأكثر فقرًا بالاقتصاد النفطى عبر الاعتماد على هجرة

العمال وما يترتب عليها من حوالات مالية، أو المساعدات المباشرة من دول الخليج العربية، أوالمكاسب المتحققة عن طريق تجارة الترانزيت[١٦].

وتفترض نظرية "الدولة الريعية" أن الحصول على مصدر غير إنتاجي للدخل؛ يجعل من نظم الحكم فى الشرق الأوسط نظمًا أقل اعتمادًا على استخراج الثروة من شعوبهم من أجل تمويل الدولة، وأكبر قدرة على كسب التأييد الشعبى عبر تقديمهم للإمدادات السخية للخدمات الاجتماعية، وتوفير الوظائف الحكومية. ولما كانت المعارضة ضد فرض الضرائب القسرية هى المحرك وراء التحول الديمقراطى فى الغرب، إذن فكل من الرعاية والمحسوبية وغياب العبء الضريبى الشاق عن كاهل شعوب بلدان الشرق الأوسط؛ يمكن أن يفسر فشل المواطنين فى هذه البلدان فى السعى إلى الحصول على مشاركة أكبر فى الحكومة[١٧].

وكانت المجادلات التى دارت حول الدولة الريعية قد نشأت أصلاً فى الثمانينات من القرن العشرين؛ لتعليل أسباب انحراف الدول المصدرة للبترول الثرية للغاية عن الارتباط – قبله علماء كثيرون منذ ظهور العمل المثمر لسيمور ليبسيت **Seymour Lipset** عام ١٩٦٠م – الذى يربط بين الدول ذات الثراء الشاسع لكل فرد من سكانها وبين الديمقراطية[١٨]. غير أن هذه المجادلات لم يتم اختبارها على وجه العموم خارج منطقة الشرق الأوسط. على أية حال، فإن المجادلة التى تقول: "إنه ليس ثمة تمثيل بدون فرض الضرائب"؛ تعرضت للطعن فيها من جانب جون ووتربرى **John Waterbury**، الذى اكتشف أن سياسات جباية الضرائب فى المنطقة لا تختلف اختلافًا جوهريًا عن تلك السياسات المطبقة فى مناطق نامية أخرى **(John Waterbury 1997b, 1994)**[١٩].

وترفض بيلين مدخل المتطلبات السابقة على وجه العموم. وبغض النظر عن المتطلبات الثقافية أو الاجتماعية والاقتصادية الغائبة المطلوبة للمبادرات الديمقراطية حتى تشرع فى العمل، فإن بيلين تعزو فظاظة النظم الحاكمة المستبدة إلى وجود عوامل مؤسسية واتحادية، وبخاصة تلك العوامل التى تقوى أجهزة الدولة المتعسفة فى هذه

الحكومات. وفى هذا السياق، توصلت إلى أن الدخل الريعى يتصف بأنه فوار أو نفاث؛ لأنه يساهم فى قدرة القائمين على الحكم السلطوى المستبد على الحصول على أجهزة أمن ضخمة وفعالة. إن الصحة المالية أو القدرة المالية أمر جوهرى من أجل مكافأة أولئك الأفراد الذين يشتمل عليهم جهاز الدولة المتعسف؛ حسبما تقول، وتتميز منطقة الشرق الأوسط بالنسبة العالية للإنفاق الحكومى المكرس لقوات الأمن، وذلك مقارنة مع غيرها من المناطق.

وقام أرانج كيشافارزيان Arang Keshavarzian بالتحقق من هذا الأمر فى الفصل الخاص به عن إيران. ولاحظ أن أشكالاً مختلفة حديثة من نظرية الدولة الريعية تنبأت بعد الاستقرار السياسى، فى الأوقات التى تتقلب فيها عوائد النفط تقلبًا حادًا، وقام بدراسة جدوى هذه المجادلة فيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية، التى تحملت على مدار السنوات الخمس والعشرين المنصرمة تأرجحًا كبيرًا فى أسعار النفط، فضلاً عن فترات انحطت فيها عوائد النفط المخصصة لكل رأس من أفراد الشعب. على أى حال، فإن الحصول على الريع قد يسر للنخب الحاكمة لجوءها إلى رعاية رعاياها، وقدم التمويل المالى لتدعيم أجهزة الأمن المتعددة والتى اتصفت بكونها متعسفة وقسرية، ويعزو أرانج كيشافارزيان طول أمد النظام الإيرانى إلى الانشقاق الذى أصاب النشطاء والمتشددين، وتشظى النخب الإيرانية بسبب ضربات هذه الأجهزة المستبدة.

إن انخفاض تحصيل الريع؛ ربما، لا يعتبر بالتالى شرطًا كافيًا أو حتى ضروريًا من أجل حدوث التحول الديمقراطى، غير أنه يبدو مع ذلك وكأنه البشير بوجود بعض إجراءات التحرر الليبرالى سياسيًا. وعلى الرغم من أنه قبل ثمانينات القرن العشرين، تميزت المنطقة تميزًا كاسحًا بصفة كونها منطقة لبلدان الحزب السياسى الواحد، وبأنها ملكيات تخلو من الأحزاب السياسية، إلا أن عددًا من الدول شهدت اتجاهًا للتعددية السياسية منذ ثمانينات القرن الماضى[٢٠]. واليوم، أجريت انتخابات تشريعية حرة (ولو أنها تمت تحت درجات متفاوتة من السيطرة) فى: إيران، وتركيا، والبحرين،

والكويت، واليـمن، ولبنان، والأردن، ومــصــر، والجــزائر، وتونس، والمغـرب، والسلطة الفلسطينية (حينما سمحت إسرائيل بذلك)[٢١]. واشتملت تلك القائمة تقريبًا على كافة دول المنطقة الفقيرة نفطيًا[٢٢]. لكن – باستثناء الكويت التى يمكن أن نعزو انفتاحها السياسى إلى الضغوط الدولية غير العادية التى وقعت فى أعقاب حرب الخليج الأولى – استبعدت هذه القائمة جميع الدول المصدرة للبترول الأكثر ثراء وغنى[٢٣]. ويوحى هذا إيحـاء قـويًا بوجـود بعض الصلة العـارضـة الطارئة، تربط بين الدخل الريعى المتدنى وإقامة تعددية حزبية سياسية، حتى إذا كان التحول الديمقراطى ليس المقصود بالنية المبيتة، وليس بالنتيجة أو الغاية النهائية[٢٤].

أهمية المؤسسات:

إن مفهوم المؤسسات يشير إلى كل من المنظمات الرسمية، والقواعد، والإجراءات والأحكام غير الرسمية التى تنظم السلوك السياسى أو التصرفات السياسية. ويستلزم التحليل المؤسساتى شموله "للنسق الكامل من مؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية التى تشكل الكيفية التى يحدد الساسة الفاعلون بمقتضاها اهتماماتهم ومصالحهم، والتى تنظم علاقاتهم بالسلطة وبغيرهم من الجماعات الأخرى". وينضوى تحت هذا السياق "قواعد المنافسة الانتخابية، وهيكل النظم الحزبية، والعلاقات بين الأفرع المختلفة للحكومة، وهيكل المؤسسات الاقتصادية الفاعلة وتنظيماتها، مثل: اتحادات العمال والنقابات العمالية" (Steinmo, Thelen and Longstreth, 1992: 2).

أما الاتحادات والجمعيات غير الاقتصادية، مثل: منظمات حقوق الإنسان، وجمعيات الحفاظ على البيئة، سواء كان مقرها دوليًا أو محليًا؛ فتعتبر أيضًا منضوية تحت هذه القاعدة أو العنوان.

وفى مقالة نقدية حديثة حول نموذج التحولات، نادى توماس كاروثرز Thomas Carothers (2002: 8, 16) بتوجيه الانتباه مجدداً للدور الذى لعبته المؤسسات فى إحداث الإصلاحات السياسية فى البلدان السلطوية. وتحفل الفصول المتعلقة بذلك هاهنا بالمجادلات والنقاشات التى ركزت على مجموعة متباينة من المتغيرات المؤسساتية. على أية حال، فإنه فى الوقت الذى يتوقع فيه توماس كاروثرز تعيين هوية الترتيبات المؤسساتية التى ربما تمسى ضرورية من أجل حدوث التحول إلى الديمقراطية، وذلك عن طريق فرض المؤسسات كمتطلبات أو مستلزمات سابقة، نجد أن المؤلفين هنا يتبنون مداخل متشعبة. فبعضهم يعمد إلى استخدام التحليل القائم على مذهب المتطلبات المسبقة، وبعضهم الآخر يتعامل مع المؤسسات كأنها ستارة المسرح الخلفية التى يتم على ظهرها اتخاذ القرارات الحاسمة فى مباراة التحولات من جانب الفاعلين الأساسيين. فإذا أخذنا هذين المدخلين معًا، وجدنا أنهما يوضحان كيف يمكن للمؤسسات أن تعمل كما لو كانت جسوراً تربط بين المتغيرات الأخرى، ودور الإنسان كقوة لا ينبغى تجاهلها.

الأحزاب السياسية والانتخابات:

تستحوذ هياكل الأحزاب السياسية وقواعد الانتخابات على قدر عظيم من الانتباه هنا، وتستخدم مشيل بينر أنجريست مدخلاً تاريخيًا مؤسساتيًا على نحو ضمنى فى (الفصل السادس)[٢٥]، الذى يسعى لشرح لماذا تبدو السياسات الحزبية التنافسية وكأنها قد ضربت بجذورها القوية فى تركيا، وبثبات أكثر من غيرها من بلدان المنطقة، ويسعى أيضًا لتفسير التباينات فى أشكال السلطوية التى تضرب بأطنابها فى بلدان الشرق الأوسط. ويفترض مدخلها أن زوال القوى الإمبريالية الاستعمارية أو رحيلها إنما هو حدث مفصلى حاسم وحرج، ذلك أن "طبيعة النظم الحزبية الوليدة فى أوطانها قد أثرت تأثيراً بالغًا فى أنواع نظم الحكم السياسية التى ظهرت على الساحة فى نهاية

المطاف". وفى البلدان التى كان لديها حزب واحد مهيمن فى زمن الاستقلال، نجم عنه ظهور الدول ذات الحزب السياسى الواحد. وقالت بأن الأحزاب السياسية الوحيدة الراجحة والغالبة فى أوطانها لم تجعل من السلطوية أمراً محتوماً، غير أنها "مكنت النخب ذات التوجه المعادى للديمقراطية من أن تقيم نظماً مستبدة للحكم على نحو سريع وفعال، لأنها لم تجابه أى خصوم أو منافسين فاعلين، ولأن الحزب الواحد يمثل أداة سياسية مستبدة. وحيثما تكون هناك أحزاب سياسية متعددة، نجد أن ناحيتين أخريين من النظم الحزبية تقومان بلعب أدوار مؤثرة: وهما درجة الاستقطاب Polarization، وتقدم أنجريست هنا متغيراً جديداً مهماً، ألا وهو: اللا تساوق التعبوى أو اللا تماثل التعبوى Mobilizational Asymmetry". وترى أنجريست – كما سيلى شرحه فيما بعد – أن هذين العاملين يؤثران فى الحسابات الاستراتيجية للنخب إزاء النتيجة المحتملة للمنافسات الحزبية فى الانتخابات.

وتشير متغيرات النظام الحزبى عند أنجريست إلى أهمية الممارسات التى تحكم المنافسة الانتخابية. ولقد قدمت مارشا بوسوزنى تركيزاً إضافياً فى بحثها هنا يؤكد ما ذهبت إليه أنجريست. ولقد قامت مارشا بفحص الانتخابات التشريعية التنافسية فى ست دول عربية بدءاً من سبعينيات القرن الماضى وحتى حلول عام ٢٠٠٠م. وليس ثمة ما يدهش إذا علمنا أن هذه الانتخابات جميعها جاءت ببرلمانات محابية ومؤيدة لأصحاب السلطة التنفيذية من صانعى القرار السياسى. وعلى الرغم من أن ملء صناديق الاقتراع بأصوات زائفة، وتعبئة البطاقات الانتخابية بالباطل، وإكراه الناخبين على التصويت لمرشحين بعينهم وبشتى الصور، وجميعها كانت عوامل واضحة وجلية هنا؛ فإن بوسوزنى أشارت كذلك إلى وسائل أكثر مكراً ودهاءً استطاع الحكام والنخب بمقتضاها أن يتلاعبوا فى نتائج الانتخابات مثل: تفصيل الدوائر الانتخابية، ووضع قواعد لاختيار الفائزين أنفسهم. وأوضحت كيف أن الحكام فى كل من مصر والأردن قد غيروا من القواعد الانتخابية، وكيف أن السلطة الفلسطينية تلاعبت فى أولى

الانتخابات، ومنذ البداية، وذلك لضمان وصول المشرعين الموالين لهم. وفى اليمن ربما كان استخدام نظام انتخابى مختلف قمينًا بتفادى الحرب الأهلية، التى سرعان ما نشبت فى أعقاب عملية توحيد شطرى اليمن. وهكذا، فإن الفصل الخاص بـ بوسوزنى يخلص إلى أن النظم الانتخابية التى تتمخض عن نتائج نزيهة؛ إنما هو أمر مستقر فى البلدان الديمقراطية، وهو شىء معروف ومتعارف عليه (Reynolds and Reilly 1997; Grof-man and Lijphart 1986; Cox 1997)، والانتخابات التى اتصف تخطيطها فى الديمقراطيات الجديدة بأنه الأفضل أصبحت عرضة للمناقشات والمناظرات المتداولة (Lijphart and Waisman 1996)، وكل هذه أمور ذات شأن وأهمية لجلاء مشكلات السياسة والحكم فى البلدان التى يقاوم حكامها عملية التحول إلى الديمقراطية.

ويوضح البحث الذى أجراه هيرب Herb أيضًا أن التلاعب فى الانتخابات يشكل عقبة كؤوداً أمام التحول الديمقراطى. ومن بين الملكيات الدستورية فى أوروبا التى أخضعها للدراسة، كانت تلك التى شهدت انتخابات نظيفة فحسب هى التى حظيت بانتقال ناجح إلى حياة برلمانية وطيدة ونافعة، أما فى حالة تزييف الانتخابات وارتياب الشعوب فيها، نجد أن الهيئات التشريعية ومجالسها تفتقد إلى الشرعية ويحجم المواطنون عن تقديم صلاحيات نيابية كبرى إليهم. وتوصل هيرب إلى أن عبث الحكومة بنتائج الانتخابات إنما هو الخطر الداهم وبخاصة فى الملكيات الدستورية العربية، مثل: المغرب. وأما فى الأردن والبحرين - كما سبق أن ذكرنا سابقًا - فإنه يتم التلاعب فى الانتخابات عبر سوء توزيع الدوائر الانتخابية وسوء تخصيصها.

وفى الفصل الخاص بـ إيلين لاست-أوكار، فإن القواعد الانتخابية الصائبة ليست تلك التى تحسم النتائج بين المتبارين أو المتسابقين حسمًا تامًا، وإنما هى التى تحدد على نحو متقن أى الأحزاب أو الحركات السياسية هى التى يحق لها خوض الانتخابات. واستخدمت نموذجًا شكليًا يفترض مسبقًا أن الأزمات الاقتصادية سوف تولد نشاطًا للمعارضة، وأن زعماء المعارضة والنخبة فيها سوف تستغل السخط

الشعبى الناجم عن التردى الاقتصادى من أجل السعى للحصول على المزايا والمنافع السياسية، وقامت بفحص نواح تتصل بالعلاقة بين الأزمات الاقتصادية وحركات الإصلاح السياسية لدى كل من الدولتين ذواتا الحكم الملكى ذى التعدد الحزبى، وهما: الأردن والمغرب[٢٦]. وقالت بأن حركات التعبئة السياسية التى تنجم عن الأزمات إنما هى دالة function فى هياكل المنافسات، أو مرهونة بهياكل المنافسات التى يبتدعها الحاكم الذى هو فى سدة الحكم. إن التعبئة سوف تصير أكثر استدامة ضمن الهياكل الموحدة، وذلك حينما تمنح الأحزاب المعارضة أو تحرم على نحو نظامى من الوصول إلى فرص المشاركة السياسية الرسمية. وعلى النقيض من ذلك، حينما تنقسم المعارضة بين أولئك المعترف بهم رسميًا وتلك الحركات السياسية المستبعدة. وترى لاست-أوكار فى البيئة المنقسمة - حيث تعطى بعض الأحزاب فرصًا محدودة للمشاركة فى الانتخابات؛ فى حين يتم استبعاد أحزاب أخرى - أنها تنتج الاعتدال بين الأحزاب المشاركة، وهى تخشى من أن تحالفها مع الجماعات المستبعدة سوف يضطر النظام الحاكم إلى معاقبة المعتدلين عن طريق فرض المزيد من الخناق والتضييق عليهم فى سبل المشاركة[٢٧].

ويلقى هيرب، وكيشافارزيان، وفيكى لانكوهر، الضوء بأساليب متباينة على وهن الأحزاب السياسية أو غيابها حتى فى البلدان التى تحظى بدرجة من المنافسات الانتخابية، وذلك بوصفه متغيرًا مركزيًا يقوم بوظيفة الشرح والتفسير. ويجادل هيرب بأن الأحزاب المتطورة كانت ضرورية من أجل نجاح الحياة البرلمانية فى أوروبا، لأن "الأحزاب السياسية فحسب بوسعها أن تضفى على خيارات البرلمان صفة المتانة والاستمرارية، وأن تخول البرلمان القدرة على فرض الوزارة التى يتم تأليفها من أحزاب على الملك". لكنه اكتشف أنه من بين الملكيات العربية اليوم فإنها جميعها -ما خلا المغرب - تفتقر إلى النظام الحزبى القوى.

وفى حالة إيران، لاحظ كيشافرزيان أن نقص الأحزاب السياسية شكل عاملاً من عوامل إضعاف المعسكر الإصلاحى. وتعد إيران فريدة فى المنطقة من حيث كون الإصلاحيين قد نجحوا (لفترة من الزمن) فى الاستيلاء على الرئاسة والسيطرة على الهيئة التشريعية، وجعلوهما جزءًا من النخبة الحاكمة. واستطاع المتشددون أن يحبطوا جهودهم عن طريق سيطرتهم على مؤسسات الحكم الأخرى. وفى هذه المرحلة الحاسمة، احتاج الإصلاحيون لأن يعبئوا مؤيديهم ومسانديهم من بين جماهير المواطنين؛ غير أنهم عجزوا ولم يقدروا على فعل ذلك؛ بسبب انعدام التنظيم المؤسسى ذى الجذور السياسية الجيدة.

وتتناول لانكوهر مسألة ضعف الأحزاب السياسية مباشرة عن طريق دراسة دور منظمات المجتمع المدنى فى تعبئة المعارضة والمنشقين فى: تونس ومصر والسلطة الفلسطينية. إن الكثير من الأدبيات التى عالجت مسألة التحولات، حسبما لاحظت لانكوهر، قامت على أساس من تجربة أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وغيرهما من المناطق التى شهدت تحولاً نحو الديمقراطية، إذ أنها أفردت تنظيمات مناصرة المرأة، ومنظمات الحفاظ على البيئة وغيرها باعتبارها أكثر الجماعات ملاءمة لتوجيه عملية التحول الديمقراطى صوب الأمام. واستطاعت المنظمات غير الحكومية بالتالى أن تجتذب التمويل المهم من الدول الأجنبية المانحة، بالإضافة إلى ملاقاة بيئة وأجواء متسامحة وأكثر تساهلاً على وجه العموم. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأحزاب السياسية خارج الحكم فى الدول العربية التى شهدت تعددية حزبية، كانت بمثابة أدوات واهنة للمعارضة بسبب القمع الحكومى، والقيود التمويلية القاسية، فضلاً عن النزعة التى لا تحبذ للنخب المستبعدة أن تخوض الانتخابات كمستقلين إذا أمكنهم ذلك، وتفضل لهم أن ينضموا للأحزاب السياسية. إذن، أصبحت منظمات المناصرة أدوات رئيسية للمعارضة فى البلدان التى أخضعتها لانكوهر للدراسة. غير أن هذا الأمر أمست له عواقب سلبية بالنسبة إلى عملية التحول الديمقراطى فى البلاد العربية،

حيث إن تركيز المنظمات غير الحكومية على التمويل الخارجى والأجنبى واعتمادها عليه جعلها عاجزة عن تعبئة الجماهير والحفاظ على التأييد الواسع النطاق. وهكذا، فإن لانكوهر - تأسيًا بـ كاروثرز (٢٠٠٢: ٥-٢١) - تجادل بأنه حان الوقت لعمليات التحليل العلمية للتحول الديمقراطى، وتحليل سياساته فى المنطقة؛ أن تركز تركيزًا أقل على دور المنظمات غير الحكومية، وأن تركز بدرجة أكبر على أهمية تطوير الأحزاب السياسية القابلة للحياة والنمو.

إن انعدام الديمقراطية داخل منظمات المعارضة وهيئاتها يساهم أيضًا فى عدم فعاليتها، وبالتالى يشكل تحديًا للأدبيات التى تفترض أن المنظمات غير الحكومية تمثل أرضية للتدريب من أجل التسامح والكياسة المطلوبة لمؤازرة الممارسات الحزبية الديمقراطية فى المجتمع. على أية حال، ربما يكون تركيز هذه الجماعات على قضية واحدة (حسبما يشجعها على ذلك المانحون) هو الذى ثبط هذا التطوير، وأنه من الأفضل لأنواع أخرى من التنظيمات أن تلعب هذا الدور. وفى البحث الخاص بـ كارى روزفسكى ويكهام (٢٠٠٤م) حول الإسلاميين فى مصر، ساهمت أنشطة الإخوان المسلمين داخل الأوساط الطلابية والنقابات المهنية - وأخص النقابات العمالية وليس جماعات الناصرة - فى تعلمهم درسًا سياسيًا قوامه التسامح بدرجة أكبر إزاء وجهات النظر التى تختلف مع آرائهم.

الأجهزة الحكومية:

إن أجهزة الأمن والجيش إنما هما جزء من الدولة، غير أن الدول تتباين من حيث طريقة تفاعل هذه الأجهزة مع راسمى السياسة وصناع القرار السياسى. ويركز الفصل الخاص بـ بيلين، على هيكل العلاقات التى تربط بين الحكام الذين هم فى سدة الحكم وبين القوات المسلحة أو ضباط الجيش، وترسم خطًا فاصلاً بين جيش قائم على

أساس من المؤسسات التى تكون معايير الترقيات فيه والالتحاق به مستندة إلى العقل والمنطق، وجيش آخر تكون العلاقات فيه قائمة على أساس من الولاء للسلطة التنفيذية. ففى الحالة الأولى التى ترتبط أيضًا بوجود قوات مسلحة لديها إحساس أعظم بالأهداف الوطنية والقومية، نكتشف أن فرص وجود ضباط يرفضون الاضطلاع بأدوار داخل الحكومة أو أدوار الضامنين للأمن الداخلى هى فرص كبرى. ومع ذلك فإنه فى معظم بلدان الشرق الأوسط، نجد أن الجيوش المتوارثة هى المعيار.

ويعتبر براونلى مهتمًا أيضًا بقدرة أجهزة الأمن على قمع التمرد وبخاصة فى زمن الأزمات السياسية أو فى أوقاتها. وبينما تتخصص دراسة لاست-أوكار فى تعبئة الجماهير التى تنجم عن الأزمات الاقتصادية، نجد أن براونلى يعالج نطاقًا أوسع عن طريق فحص المواقف التى تهدد فيها الانتفاضات الشعبية بقاء النظم الحاكمة، وذلك بغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء اندلاع تلك الانتفاضات. واكتشف أنه فى سوريا (١٩٨٢م)، وتونس (١٩٨٧م)، والعراق (١٩٩١م)، وليبيا (١٩٩٣م)، كانت ثمة "لحظات للنزاع والخصام السياسى" مناظرة للأزمات التى نشبت فى أماكن أخرى من العالم وتمخض عنها انهيار الطغيان والاستبداد؛ أما فى هذه الحالات التى تنتمى إلى منطقة الشرق الأوسط، جاءت النتيجة لصالح توطيد أركان الحكم وترسيخه. ويعزى براونلى هذه النتيجة جزئيًا إلى قدرة الحكام، الذين هم فى سدة الحكم على قمع الانشقاق؛ عن طريق أجهزة الأمن القسرية والمتعسفة التى بحوزة كل نظام حاكم، وهكذا تقدم دراسته دلائل مستمدة من حالات واقعية وملموسة، تؤيد ما ذهبت إليه بيلين من تركيزها على أهمية أجهزة الأمن التى تعمل على إطالة أمد عهود الطغاة والمستبدين.

وفى إيران، اكتشف كيشافارزيان تعددًا لأجهزة الأمن وتنظيماتها، وكل منها قادر على التصرف باستقلالية عن الأخريات. وكان هذا معناه، على وجه الخصوص، وجود أجهزة قمعية وإكراهية قادرة على تفادى عمليات الإشراف وتحاشيها؛ سواء من الهيئة التشريعية، أو أجهزة الرقابة الدولية. إن سيطرة خصوم التغيير على قوات الأمن هذه،

التى تتصف بالاستقلالية والحكم الذاتى، قد أمكنهم من البطش بالإصلاحيين ومعاقبتهم؛ سواء داخل النظام الحاكم أو خارجه.

أخيراً، فى الوقت الذى تميزت فيه سائر البلدان بالسلطات التنفيذية المفرطة، وبخاصة البلدان التى خضعت للتغطية البحثية هنا، فيما عدا تركيا المعاصرة، فإنه قمين بالذكر أن الإطار القانونى لتوزيع السلطات بين أفرع الحكم ربما يتباين من دولة لأخرى. وحين قام هيرب بدراسة دساتير الملكيات الدستورية العربية، اكتشف أن ثمة تبايناً ذا مغزى يتعلق بمدى منح هذه الدساتير صلاحيات للبرلمان. وحيثما تتصف الصلاحيات التى يناط بها للهيئة التشريعية بالمحدودية، نجد أن الملوك أقل احتمالاً لأن يلجؤوا إلى التلاعب فى الانتخابات أو إلى حل البرلمان. ويترتب على ذلك أن أوجه التقصير أو القصور الدستورية سوف تكون بحاجة لأن يصاحبها إصلاحات سياسية أخرى من أجل تحقيق الحياة البرلمانية السليمة فى بعض، وليس فى كل، البلدان الملكية العربية.

دور القوة البشرية :

تحتل القوة البشرية أسمى مكانة، أو هى المفخرة فى نموذج التحولات التى تميز الكثير من الأدبيات الأخيرة حول عمليات التحول الديمقراطى. أما مداخل المصادفة الطارئة أو "الحادثة غير المتوقعة" فقد استمدت الإلهام من المقالة المبكرة لـ دانكوارت رستو Dankwart Rustow (١٩٧٠م)، وتؤكد أن الديمقراطية سوف تبزغ حينما يتفق السلطويون فى الحكم المعارضون للتغيير (وهم المتشددون فى هذه الحالة)، والمناوئون لهم (وهم الإصلاحيون أو المعتدلون) الذين قد تكون لديهم أنفسهم ميول مناهضة للديمقرطية، على أن المنافسات الانتخابية الحرة والنزيهة هى الخيار الأفضل من بين شتى البدائل، وذلك بعد أن تكون الحيرة قد بلغت بهم كل مبلغ. وهكذا، فإن مدرسة

"المصادفة الطارئة" تركز على الخيارات الاستراتيجية التى تصطفيها النخبة السياسية، وهى فئة من المعلوم أنها تشمل، ليس الحكام فى موقع السلطة فحسب، وإنما تشمل النشطاء المعارضين أيضًا. ويحفل هذا الكتاب بنموذج التحولات وفق مجموعة متنوعة من الأساليب.

ويذهب كيشافارزيان إلى أن تفتت النخبة فى إيران؛ حال دون خوض المفاوضات الضرورية لإنفاذ سيناريو التحولات. فمن ناحية، وفر وجود الأجهزة الحكومية المتعددة والمتداخلة-المتشابكة مخارج للنخبة الحاكمة لكى تؤثر فى السياسات وتقيم شبكات من المحسوبية، حتى ولو كانت قد همشتها المراكز الرئيسية للسلطة؛ وهذا من شأنه أن يقلل من احتمال أن يضغط الإصلاحيون من أجل إنفاذ الإصلاح الشامل. ومن جهة أخرى، نجد أن التفتت داخل المعسكر الإصلاحى يكبح قدرتها على الالتئام حول منتدى أو برنامج حزبى للتغيير وحشد التأييد الجماهيرى خلفها. إن الانقسامات فى كلا المعسكرين تعرقل أيضًا الحلول الوسط والضمانات المتبادلة المتضمنة داخل التحولات السياسية المتفق عليها. وكتب يقول:

"إن المتشددين والمعتدلين المبعثرين فى شتى المؤسسات ليسوا فى موضع يخول لهم تقديم التزامات ذات مصداقية، على سبيل المثال، فإن (أحد الأجهزة الأمنية) لن يقوم بتنظيم انقلاب عسكرى، كما أن الإصلاحيين لن يحدثوا إصلاحات كاسحة من شأنها أن تضع نظام الجمهورية الإسلامية برمته موضع التساؤل. وتزداد المخاطرة الناجمة عن التسامح مع بعضهم البعض، كما تزداد كلفة إنشاء نظام للأمن المتبادل، وذلك حينما يتفتت نظام الحكم، لأنه من الضرورى المساومة أو التفاوض مع مجموعة كبرى، أو جد متغايرة، من المتنافسين السياسيين، على نحو التحديد".

أما أنجريست، فترى أن نظم الأحزاب السياسية تشمل ستارة المسرح الخلفية؛ وصولاً إلى الخيارات التى تتبناها نخب المعارضة وأهل الحكم فى تلك البلدان التى كان لها حزبان سياسيان قويان، أو أكثر من حزبين سياسيين، حين حصلت على

استقلالها. ومن شأن الخلافات الحادة داخل منتديات الأحزاب السياسية أن تثبط العملية الديمقراطية، لأنها ترفع من الثمن الذى تدفعه نخبة أحد الأحزاب بخسارتها الانتخابات أمام خصوم الحزب الآخر. ولكن حتى فى ظل المستويات المتدنية نسبيًا من الاستقطاب السياسى، يمكن لللا تماثل التعبوى Mobilizational Asymmetry أن يعرقل فتح أو توسعة الساحة الانتخابية؛ لأن النخب الخاصة بالأحزاب السياسية الضعيفة سوف يشعرون بأنهم لا يجابهون خصمًا متساويًا فى المنزلة. ومن هنا، تجادل أنجريست بأنه على الرغم من وجود منافسات حزبية فى بلدان عديدة بالمنطقة حيث إنها نشأت منذ العهد الاستعمارى، فإن صراع الأحزاب السياسية من أجل الوصول للسلطة ازدهر فى تركيا (وإن يكن مصحوبًا بنكسات عرضية)؛ لأنها حظيت بنظام حزبى متفرد على نحو محابى، ذلل السبل أمام النخب المستعدة للمخاطرة والخسارة عند صناديق الاقتراع.

ممثلو المعارضة:

وتركز الفصول الباقية على أمرين للعنصر البشرى: إما جانب المعارضة، وإما جانب الحكم. وتلقى لاست-أوكار، شأنها فى ذلك شأن أنجريست، الضوء على القرارات التى يتخذها زعماء الأحزاب، غير أنها بينما تفترض وجود تعددية حزبية ذات نسق من البرامج الأيديولوجية، تصف خيارات زعماء الأحزاب بأنها مقيدة؛ لأن المقدرة على توسعة المنافسات الحزبية أو تضييقها تكمن فحسب فى أيدى رجال السلطة التنفيذية الحاكمين، وليست عرضة للحشد الجماهيرى. وفى مثل هذه البيئة، كما سبق أن لاحظنا، تؤمن لاست-أوكار بأن نخب المعارضة سوف يكونون - على الأرجح - مستعدين للتعبئة والحشد معًا من أجل الإصلاح السياسى، حينما يمنحون جميعهم فرصة الوصول إلى المشاركة التشريعية المحدودة أو يحرمون منها على نحو مضطرد. وفى ظل الظروف التنافسية والانقسامات، فسوف تخسر الأحزاب السياسية المكاسب

المحتملة لائتلافها التعبوى مع الجماعات المستبعدة، بسبب الخوف من الثمن الباهظ المتمثل فى العقوبة التى قد ينزلها النظام الحاكم بهم، والتى قد تكون استبعادهم هم أيضًا من المشاركة.

وتستكشف بوسوزنى الخيارات المتاحة لنشطاء أحزاب المعارضة السياسية التى تحظى بالشرعية، حينما يجابهون بانتخابات تشريعية يتوقعون لنتائجها أن تتعرض للتزييف. وتجادل بأن خوض مثل هذه الانتخابات يخولهم قدرًا من الشرعية، وأن الإحجام عنها يحرم المعارضة واحدًا من السبل القانونية القليلة المتاحة أمامها من أجل توضيح اختلاف برامجهم عن برامج نظام الحكم. وحينما يتم تصعيد المقاطعة للانتخابات من قبل جبهة موحدة من أحزاب المعارضة؛ نجد أن ذلك يشكل ضغطًا سياسيًا قويًا، ويمكن له أن ينجح فى الفوز بالإصلاحات، كما حدث فى المغرب فى أوائل سبعينات القرن العشرين. بيد أن التباينات فى الأيديولوجية، والحجم، والقدرة على التعبئة والحشد قد عرقلت عمومًا الجهود المبذولة من أجل مؤازرة المقاطعات للانتخابات فى البلدان التى قامت بدراستها؛ وتعد الانقسامات بين الإسلاميين والعلمانيين أمرًا بارزًا هنا على وجه الخصوص. وتتنامى الجهود المبذولة من أجل تقليل تزوير الانتخابات - من خلال ملء صناديق الاقتراع بأصوات زائفة - عن طريق برامج مراقبة الاقتراع النهارية فى المنطقة. وتقترح أنه كلما أصبحت الانتخابات نظيفة، استطاعت أحزاب المعارضة الاستفادة من الحملات التى تستهدف تعديل القواعد الانتخابية الباطلة والتى تحابى الطغاة والمستبدين الذين هم فى سدة الحكم.

وتلقى لانكوهر الضوء أيضًا على استراتيجيات النشطاء السياسيين بأحزاب المعارضة، غير أن تركيزها يقع على الجماعات المنظمة فى اتحادات أو جمعيات. وتصف النشطاء بأنهم مستثمرون سياسيون يواجهون ضرورة اتخاذ القرار؛ إما بتركيز طاقاتهم على الأحزاب السياسية، وإما بتركيزها على المنظمات غير الحكومية.

ورغم أن أدبيات المجتمع المدنى نزعت إلى خلع أدوار مختلفة على المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية فيما يتعلق بعملية التحول إلى الديمقراطية أو الدمقرطة، وافترضت أنها تستمد الدعم والتأييد من مستودعات شتى، فإن لانكوهر تقترح أنه يجب أن ننظر إلى كليهما على أنهما جزء من "طبوغرافية المعارضة" الواسعة، التى يختار فيها نشطاء المعارضة الشكل التنظيمى الذى يبدو وكأنه يقدم أفضل الفرص من أجل التعبير السياسى الفعال. وفى كل من تونس ومصر، تحول النشطاء إلى المنظمات غير الحكومية جزئيًا، استجابة لمبادرات الدول المانحة، وأيضًا بسبب أوجه الضعف والوهن العديدة التى ارتبطت بأحزاب المعارضة الموجودة والقائمة. ولأسباب شتى أيضًا، حولت القوى الفلسطينية المستقلة اهتماماتها إلى المؤسسات المدنية واتحاداتها. وفى هذه الحالات الثلاث جميعها، ساهمت هذه القرارات فى ظاهرة تعدد المنظمات غير الحكومية وتنافسها، وفى الوقت نفسه، أعاقت الإصلاحات الداخلية داخل أحزاب المعارضة، وهى الإصلاحات اللازمة من أجل تحويلها إلى مكافحين ومتبارين أقوياء يسعون من أجل الوصول إلى السلطة السياسية.

النخب الحاكمة:

أما بالنسبة إلى براونلى وبيلين، فإن بؤرة التركيز يتعين أن تقل على الفاعلين بالاتحادات الاجتماعية، ويجب أن تزيد على النخب القائمة بالحكم. ويجادل براونلى بأن الأعمال المقارنة حول التحولات السياسية ركزت على قوى المعارضة المجتمعية - أى داخل المجتمع - والمعتدلين داخل نظام الحكم، ونجم عن ذلك إهمال أولئك الذين فى موقع السلطة والذين يقاومون الإصلاح. ولدى الذين بموقع السلطة الاستعداد والمقدرة على التحول إلى الوحشية من أجل تحاشى الانهيار، وهذا ما يفسر لنا سبب بقاء الدكتاتوريات الأربع القائمة على شخصيات الطغاة الأربعة والتى أخضعها للدراسة. ويذهب إلى أن الحكام الأوتوقراطيين الجدد فى الشرق الأوسط لم يكونوا شيئًا غير

مألوف فى هذا المضمار، غير أن القوة التفسيرية لهذا اللجوء إلى القمع المكثف تغاضى عنه المنظرون - أصحاب النظريات السياسية - الذين كان يحدوهم الأمل فى العثور على بعض العوامل الفريدة فى منطقة الشرق الأوسط، والتى يمكنهم من خلالها أن يفسروا السبب الكامن وراء طول أمد المستبدين والسلطويين هناك.

وبطريقة مماثلة، تلاحظ بيلين أن بطش السلطوية يحتاج ليس إلى قدرة نظام الحكم فحسب، وإنما أيضًا إلى عزيمته على قمع المعارضة، وتفترض أن ثمة عوامل عديدة تؤثر فى تلك النزعة الطبيعية. وحيثما جاء نظام حاكم إلى السلطة عبر انقلاب عسكرى، (كما فى مصر، وسوريا، والعراق، والجزائر، وتركيا فى بعض الأحيان)، نجد أن النزعة العسكرية والمؤسساتية العسكرية - التى سبق أن تعرضنا لها بالمناقشة فيما مضى - تؤثر فى حسابات الضباط حول الخطر الكامن وراء عودتهم إلى ثكناتهم العسكرية. وتعزز المستويات العليا من المؤسساتية العسكرية من ظهور معتدلين يؤمنون بأن كفاءة الجيش وفعاليته وتماسكه عرضة للتأثر من جراء الإمساك بزمام الحكم والسلطة. وحيث تسود عهود الحكم الأوتوقراطى المطلق، (مثلما يميز الملكيات ونظم الحكم العسكرية)، نجد أن للضباط دواعى أو مبررات تدعوهم للخشية من تعرض مناصبهم للمخاطرة جراء الإصلاحات السياسية.

ولدى الزعماء، الذين هم فى سدة الحكم ونخبهم الأمنية أيضًا، حساباتهم حول الثمن أو الكلفة المحتملة وراء قمع الحركات الانشقاقية. وتفترض بيلين أنه هنا بالذات يكمن مستوى متدن نسبيًا من التعبئة السياسية فى المنطقة، ويأتى ليلعب دوره. فحينما لا تكون هناك حشود جماهيرية تحتج فى الشوارع، تكون الكلفة السياسية لقمع الانشقاق أقل انخفاضًا. وثمة مغزى فى هذا المضمار، هو: أن المراحل النهائية للثورة الإيرانية كانت خالية من إراقة الدماء، وذلك حينما خرجت ملايين الإيرانيين فى مسيرة مضادة للشاه، وهنا رفض الجيش إطلاق النيران عليهم.

الفاعلون الدوليون:

حيث إن نظرية التحولات السياسية تركز على الخيارات التى تتخذها النخبة السياسية داخل البلدان السلطوية، فإن العديد من الفصول فى هذا الكتاب أظهرت أن القرارات السياسية التى يصنعها الفاعلون الخارجيون يمكن أيضًا أن تلعب دورًا؛ إما فى تطويق الحكم الاستبدادى القهرى، وإما تقويضه. ويشير بوسوزنى إلى الدور الإيجابى الذى يمكن أن تنهض به الأجهزة الدولية عبر مراقبتها للانتخابات، وكانت قد أعانت بطريقة محدودة على تقييد الإكراه أثناء عملية الاقتراع وملء صناديق الاقتراع بالأصوات الزائفة فى بعض البلدان التى أخضعناها للمناقشة والدرس هنا. وجاء فى تحليل لانكوهر، على أية حال، أن بعض المنظمات الأجنبية التى لا يستهان بها قد ساهمت مساهمة غير متعمدة أو عن غير قصد فى إبقاء النخب الحاكمة فى السلطة. وقامت الأجهزة الدولية - وقد اقتنعت بالأدبيات والكتابات التى دونت حول المجتمع المدنى، وأن المنظمات غير الحكومية هى أدوات حاسمة لعملية التحول الديمقراطى فى المجتمعات المستبدة والسلطوية - بتحويل الأرصدة المالية والدعم السياسى إلى جماعات المناصرة المحلية. وفى المقابل، كان من أثر ذلك أن وجه نشطاء المعارضة فى البلدان التى أخضعتها للدراسة صوب إقامة منظمات غير حكومية، وفضلوا ذلك على الكفاح من أجل إصلاح الأحزاب السياسية.

وبالنسبة إلى بيلين وبراونلى، فإن صيانة نظم الحكم السلطوية والاستبدادية فى منطقة الشرق الأوسط أمسى سياسة دولية لدى الغرب. وتعتبر إيفا بيلين أن استمرار الدعم الدبلوماسى لنظم الحكم القائمة إنما هو إحدى المزايا الأربع التى يستمتع بها الحكام المستبدون فى الشرق الأوسط، وذلك مقارنة مع نظرائهم الحاليين والسابقين فى أماكن أخرى بالعالم. وكذلك تساهم المساعدات العسكرية الخارجية، أو ما يطلق آلان ريتشاردز Alan Richards (٢٠٠٢م) عليه وصف: "الريع الاستراتيجى" لإتمام العنفوان المالى لأجهزة الأمن فى بعض البلدان. وتعزى بيلين هذا الدعم لاثنين من مخاوف

الغرب الاستراتيجية الكبرى: استقرار الإمدادات النفطية، واحتواء التهديد الإسلامى. ويجادل البعض الآخر بأن مساندة الغرب لإسرائيل تعد الاعتبار البارز الثالث.

ويحاكيها براونلى فى هذه النقطة، وبخاصة فى السياق الحالى للحرب التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب. ورغم ذلك، فإنه بالنسبة إلى الحالات الأربع لاستقرار نظم الحكم التى قال بها، لم يكن الدعم الدولى للحكام المطلقين، وإنما عدم اعتمادهم على أسياد خارجيين هو الذى مكنهم من اللجوء إلى القسوة والوحشية. وهكذا، فليست المساندة الدولية فى حد ذاتها، ولكن غياب القيود الدولية التى ينبغى أن تفرض على استعمال الحكام للقوة، فهى العامل نافذ المفعول فى التحليل الذى قدمه إلينا. ويمكن لغياب القيود هذا أن يحدث؛ إما عبر الدعم المباشر من الغرب لنظم حكم المستبدين، أو كنتيجة لاستقلال السلطويين من الطغاة عن الغرب.

الخلاصــة :

وفصول الكتاب فى مجملها العام، كما يؤكد ذلك الفصل الختامى لـ أنجريست، لم تذر سوى أمل ضئيل للتفاؤل بأن الدول السلطوية فى الشرق الأوسط سوف تخضع لتحولات سياسية صوب الديمقراطية فى المستقبل القريب. ويتمتع أهل الحكم وأصحاب السلطة التنفيذية بعدد من المزايا مقارنة بنظرائهم السابقين فى مواضع أخرى من العالم، بما فى ذلك أجهزة الأمن الموالية لهم والتى تحظى بتمويل جيد، والأكثر من ذلك، (كما فى حالة العراق على عهد صدام حسين، ويقع ضمنًا فترة أواخر السبعينات والثمانينات من القرن العشرين)، المنافع المستمدة من الإذعان الغربى لحكمهم الممتد والمستمر. وفى الوقت نفسه، فإن المؤسسات التى تخدم الذين يتحدون النظم الحاكمة تتصف بالوهن: فأحزاب المعارضة السياسية مقيدة، ومضيق عليها بدرجة كبرى، وتفتقد هى نفسها إلى الديمقراطية؛ وجماعات المناصرة مجزأة ومفككة وغير ملائمة أو

مؤهلة هيكليًا لكى تشن حملات واسعة من أجل الإصلاحى السياسى؛ أما الاتحادات المهنية - حتى إذا خدمت كأجهزة للحضانة تقدم التسامح وقيم التعددية الحزبية - فهى متخلفة عبر أرجاء المنطقة. وبالتالى، فإن حملات التعبئة الشعبية والحشد ضد الحكام الذين هم فى السلطة تتصف بالندرة وعدم الانتظام، وتعرضت حتى الآن للقمع بيسر وسهولة. وأما الانتخابات التشريعية، حينما يتم السماح بها، فيتلاعبون فيها ويتم تزييفها، وليس للبرلمانات المنتخبة سوى صلاحيات محدودة إزاء السلطة التنفيذية.

إن دراسة السلطوية المرنة، وسهلة التكيف مع الطوارئ؛ أمر لازم من الناحية المعيارية بالنسبة إلى هذا الفرع من العلوم السياسية التى أدارت ظهرها بدرجة كبيرة - قبل غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق - إلى هذه المنطقة وإلى غيرها من البلدان المناهضة للديمقراطية فى صلف وعناد، والتى تقع خارج الشرق الأوسط. ولقد أظهرت الفصول بين طية هذا الكتاب أن هذه الدراسة من الممكن أن تصبح غنية ثرية من الناحية الإمبيريقية، ومثمرة من الناحية النظرية، وبالتالى يمكنها أن تساهم بدرجة ملموسة فى تسريع سقوط نظم الحكم غير الديمقراطية.

الهوامش

أود أن أشكر: ليزا أندرسون، وميشيل بينر أنجريست، وإيفا بيلين، وميلاني كوميت، وفيكي لانكوهر، وجيم ماهوني، وإيلين لاست-أوكار، وريس سنايدر، وكارى روزفيسكى ويكهام؛ على تعليقاتهم التى كانت بمثابة العون فى المسودات المبكرة لهذا الفصل. وقد لزم التوضيح اتباعًا لما جرى عليه العرف.

(١) من المعلوم عمومًا أن منطقة الشرق الأوسط تشمل جغرافيًا كلاً من: شمال أفريقيا، وجنوب غرب آسيا. وعلى الرغم من أن بعض الأعمال العلمية تعمد إلى تبنى المفهوم البريطانى القديم لمنطقة "الشرق الأدنى" التى تنتهى بالحدود الغربية للشرق الأوسط عند مصر، فالأكثر شيوعًا اليوم أن منطقة الشرق الأوسط تمتد من: موريتانيا فى الغرب إلى إيران فى الشرق، ومن تركيا فى الشمال (شاملة أراضيها الأوروبية) حتى السودان واليمن فى الجنوب.

(٢) إن إسرائيل، ذات المسار السياسى والاقتصادى الفريد بالنسبة إلى المنطقة، لم يحدث أبدًا أن خضعت لعهد من عهود الاستبداد والتسلط، واليوم هى الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى يمكن اعتبارها دولة ديمقراطية عتيدة، وذلك من حيث انتخاباتها الحرة التى تشرف عليها المؤسسات المتخصصة، ومن حيث حقوق مواطنيها وحرياتهم.

(٣) تشمل القائمة ولا تقتصر على: O'Donnell and Schmitter (1986); O'Donnell, Schmitter, and Whitehead (1986); Linz and Stepan (1996); Haggard and Kaufman (1995); and Anderson (1999). انظر أيضًا المقالة النقدية التى كتبها روس RossH (٢٠٠١م).

(٤) على سبيل المثال: Diamond, Linz, and Lipset (1990); and Chehabi and Linz (1998a). ومن أجل الاطلاع على مقالة ذات صلة بالعمل الأخير، انظر: Brownlee (2002b).

(٥) فى هذا المضمار، جدير بالتنويه على نحو خاص بالدراسة الممتازة التى وقعت فى مجلدين لمؤلفيها: Brynen, Korany, and Noble (1995); and Korany, Brynen, and Noble (1998).

(٦) من أجل الأدلة التوثيقية، فيما يتعلق بالمناصب التى تشغلها هيئة التدريس، انظر: Diamond (2002a)، وبالنسبة إلى المنشورات العلمية، انظر: Lustick (2000: 192) and Hull (1999).

(٧) انظر على وجه الخصوص: Diamond (2002a); Schedler (2002); Carothers (2002: 5-21); Ottawy (2003); and Levitsky and Way (2002).

(٨) كانت هذه الطبعة الخاصة نتاجًا لسلسلة من ورش العمل عقدت من أجل هدف وتحت عنوان: "استعادة الشرق الأوسط ليكون موضعًا لدراسة الإصلاح السياسي والاقتصادي". انظر كلمة الشكر داخل هذا الكتاب لمزيد من التفاصيل.

(٩) بسبب اعتبارات ضيق المساحة، لم يكن بوسعنا هنا تضمين جميع المقالات الأصلية لمجلة Comparative Politics. ونحن نشجع قراء هذا الكتاب على دراسة Wickham (2004) أيضًا.

(١٠) من أجل الاطلاع على مراجعات ممتازة، انظر من بين أعمال أخرى: Anderson (1999); Carothers (2002); and Burnell (1998).

(١١) من أجل التوسع والاطلاع على مراجعة للأدبيات، انظر: Mahoney and Snyder (1999).

(١٢) انظر أيضًا مقالة Sharabi وآخرين في: Anderson (1995a: 77-92). ومن أجل الاطلاع على دراسة موسعة تدحض أن يكون التنوع العرقي أو الإثني ذا ارتباط سلبي بالديمقراطية، انظر: Fish and Brooks (2004).

(١٣) Sadowsky (1993: 14-21, 40)

(١٤) لا تظهر علاقات الجندر أو النوع على نحو بارز في المجادلات التي تم تقديمها في هذا الكتاب، ولكن انظر Doumato and Posusney (2003).

(١٥) انظر أيضًا مرجع Wickham (2004) الذي لاحظ إمكانية تلطيف الجماعات الإسلامية السياسية لبرامجها ذات المدى الطويل في اتجاه يحتضن قيمًا ديمقراطية معينة، على الرغم من عدم كونها بالضرورة إطارًا علمانيًا قائمًا على الفصل بين الدين والدولة.

(١٦) وتعتبر موارد الدخل من السياحة، ذات الأهمية على وجه الخصوص لمصر وبعض بلدان الشمال الأفريقي، شكلاً آخر من الريع.

(١٧) العمل المشتمل على بذور التطور في المستقبل ويدور حول هذا الموضوع هو: Beblawi and Luciano (1987) انظر أيضًا Anderson (1995a: 1977).

(١٨) العمل الأخير الذي يوثق بصفة عامة هذا الربط ويصفه، يشمل Przeworksi et al. (2000), and Huber, Rueschemeyer, and Stephens (1993).

(١٩) ثمة دراسة كبرى صدرت حديثًا حول هذا الموضوع لـ Michael Ross (2001) تظهر التأييد عبر الإقليمي لمسألة تأثير الريع، غير أن الأدلة الإحصائية التي ساقها تعرضت للطعن فيها من جانب مايكل هيرب (كما سيأتي بيانه).

(٢٠) حين الإشارة إلى التحركات صوب المنافسات الواسعة في هذه البلدان، فإنني أستخدم مصطلحات: "pluralizing; pluralization" وتعني: "التعددية الحزبية"، بصفتها بدائل متعمدة لكل من

وتعني: "التحرر أو التحول إلى الليبرالية"، أو "liberalizing; liberalization" "democratizing; de-mocratization" وتعني: "الدمقرطة أو التحول للديمقراطية". وتطبيق التحول إلى الديمقراطية على تجارب التعدد الحزبي التي تم وصفها هنا يتضمن نقطة الانتهاء، والتي لا تظهر وكأنها مقصد منشئيها، وربما لا يتم التحقق حتى من كونها نتيجة عفوية غير مقصودة لهذه السياسات. إن التحول السياسي إلى الليبرالية يشتمل على التخفيف المبدئي للقمع، وهو التخفيف المرتبط بهذه الانفراجات؛ ولكن جدير بالذكر أن التحول إلى التعددية الحزبية يمكن أن يتزامن مع اتباع سياسات غير تحررية أو غير ليبرالية تصيب النوع أو الجندر، والحريات العرقية والدينية أو أحدهما، كما هي الحال في إيران على سبيل المثال.

(٢١) يضع كاروثرز (٢٠٠٢م) معظم هذه البلدان ضمن فئة المنطقة الرمادية التي قال بها، وهي التي لم تعد سلطوية استبدادية، ولكنها ليست بالضرورة حتى الآن في أي مرحلة من مراحل الانتقال للديمقراطية. وثمة إجماع في الآراء بين المؤلفين ها هنا أن صفة السلطوية ماتزال منطبقة عليها، وأن ابتكار فئة تصنيف فرعية مفيدة تبقى تحديًا مهمًا للأعمال المقارنة حول المنطقة. وعلى أية حال، فإننا لا نوافق بالضرورة حول مقدار الأهمية التي يتعين علينا أن نعلقها على الاختلاف بين تلك الدول التي ظلت ملكيات وراثية: (الكويت، البحرين، الأردن، والمغرب)، وتلك التي يكون رؤساؤها عرضة لبعض آليات أو ميكانزمات القبول الشعبي.

(٢٢) سوريا والسودان استثناءان في هذا الصدد.

(٢٣) ثمة مغزى في الأمر، لأن تحول البحرين صوب الانتخابات التشريعية الحرة وقع فحسب في أعقاب نضوب موارد الدولة النفطية. وتقوم الجزائر بتصدير كميات ضخمة من الغاز الطبيعي، غير أن مكاسب التصدير يجب أن توزع على تعداد سكاني أضخم بدرجة كبرى من سكان دول الخليج العربية. وواجهت الجزائر صعوبات في ميزان مدفوعاتها، (وقامت بتنفيذ سياسات للإصلاح الاقتصادي الهيكلي)، أثناء الثمانينات من القرن العشرين. وإيران بالمثل يجتمع لديها الثروة النفطية، وتعداد سكاني هو الأضخم بين سكان دول المنطقة، فضلاً عن ذلك فإن قدراتها التصديرية للنفط واقتصادها عمومًا تعرضا للخراب والدمار الشديدين من جراء حربها مع العراق، التي دامت لمدة ثماني سنوات أثناء عقد الثمانينات من القرن الماضي. ولقد توسعت المنافسات السياسية – في أطرها الإسلامية – في أعقاب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، أو بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

(٢٤) حول الصلة بين الأزمة الاقتصادية والتعددية الحزبية في بعض من هذه الحالات، انظر: Anderson (1997) and Brumberg (1995).

(٢٥) يركز أنصار المدرسة المؤسساتية التاريخية على أهمية المراحل الحاسمة تاريخيًا التي تضع البلاد على مسار يضيق من الخيارات المستقبلية، انظر: Steinmo, Thelen, and Longstreth (1992); and Col-lier and Collier (1991).

(٢٦) لا تستشهد لاست-أوكار فى مدخلها بمفهوم الريع حينما تناقش حلول الأزمة الاقتصادية بهذه البلدان. وتقترح مجادلاتها ضمنيًا - رغم ذلك - أنه حيثما تكون ثمة حركات للإصلاح السياسى مفقودة فى أصقاع أخرى بالمنطقة، فربما يمكن أن نعزى ذلك إلى غياب الأزمة الاقتصادية. وبهذا المعنى، تكون مجادلتها متوافقة مع النظرية الأصلية للدولة الريعية.

(٢٧) يمكن للبيئة المنقسمة التى تصفها لاست-أوكار أن تحتوى أيضًا على تأثير ملطف فى الجماعات المستبعدة. ففى مصر، رغم أن أعضاء الجماعات المستبعدة مسموح لهم أحيانًا بخوض الانتخابات البرلمانية بصفتهم مرشحين مستقلين، أو ضمن القوائم الحزبية أو الائتلافات الحزبية، فإنهم مستبعدون قانونيًا من تكوين الأحزاب السياسية. وتتبع ويكهام (٢٠٠٤م) التفكير الاستراتيجى للاسلاميين الوسطيين، (الذين أطلقوا على أنفسهم هذا الاسم)، والذين كانوا قد انشقوا عن الإخوان المسلمين، والذين يتطلعون لفرص المشاركة الحزبية الرسمية كمقدمة من جانبهم للتهدئة والاعتدال. على أية حال، يجب على القراء أن يلاحظوا أن مصطلح "الاعتدال" له معنى مختلف فى هذين العملين. إذ تستعمله ويكهام من أجل مخاطبة التغيرات التى تطرأ على البرامج النهائية أو الأجندات السياسية النهائية للفاعلين الذين تقوم بإجراء التحليل عليهم. أما بالنسبة إلى لاست-أوكار، فإن الاعتدال يشير إلى المطالب التى ترفعها إحدى جماعات المعارضة فى موقف ما من المواقف التكتيكية؛ غير أنه يفهم منها أن الأهداف الطويلة المدى للجماعة لن تكون عرضة للتغيير.

الفصل الثانى

مؤسسات متعسفة وزعماء متعسفون

إيفا بيلين

يستهدف هذا الفصل الإجابة عن التساؤل التالى: لماذا أثبتت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنهما مستعصيتان بطريقة استثنائية على التحول إلى الديمقراطية، وذلك فى تناقض ملحوظ مع المناطق الأخرى حول العالم ؟ ويجادل الفصل بأن الإجابة لا تكمن فى العوامل الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وإنما تكمن أكثر فى طبيعة شخصية الدولة الشرق أوسطية، والأكثر أهمية؛ أنها تكمن فى القوة الاستثنائية لمؤسساتها القسرية المتعسفة وعزيمتها على قمع سائر المبادرات الديمقراطية. وثمة أربعة عوامل تفسر لنا القدرة القسرية والعزم الاستثنائيين للدولة الشرق أوسطية، ألا وهى: حصول المنطقة على الريع، والدعم المتواصل من الأسياد الدوليين، والطبيعة الأبوية لمؤسسات الدولة، والدرجة المحدودة للتعبئة الشعبية من أجل الإصلاح الديمقراطى.

لماذا ظلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستعصية جدًا على نحو شاذ أو متفرد إزاء عدوى الموجة الثالثة ؟ وفى الوقت الذى تضاعفت فيه تقريبًا أعداد الدول الديمقراطية القائمة على الانتخابات الحرة حول العالم منذ عام ١٩٧٢م، فإن العدد فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد سجل تدنيًا مطلقًا على مدار الفترة نفسها[١]. واليوم ليس هناك سوى اثنتين فحسب، من بين إحدى وعشرين دولة من بلدان منطقة

الشـرق الأوسط وشـمـال أفـريـقـيـا، همـا المؤهلتـان لكى نطلق عليـهـمـا صـفـة الدولة الديمقراطية القائمة على أسس من الانتخابات الحرة، وذلك انخفاضًا عن الرقم الذى لاحظناه فى عام ١٩٧٢م وكـان ثلاثة بلدان[٢]. ويبدو الركـود جليًا أيضـًا فى ضـمـانات الحقوق السـيـاسـيـة والحـريات المدنيـة. وبينما تضـاعـف عدد البلدان التى صنفـهـا بيت الحرية Freedom House على أنهـا "حـرة" فى منطقة الأمريكتين، ومنطقة آسيا المحيط الهادى منذ بواكير سبعينات القرن العشرين، وزاد لعشرة أضعـاف فى أفريقيا، وارتفع ارتفـاعـًا عظيـمـًا "أسـيـًا" فى دول شـرق ووسط أوروبا، لم يبد أى تحـسن إجـمـالى فى منطقة الشرق الأوسط وشمـال أفريقيا[٣]. وتختلف الإحصاءات الإجمالية لعام ٢٠٠٢م اختلافًا ضـئيـلاً عن إحصاءات عام ١٩٧٢م. وتم تصنيف خمس عشـرة دولة على أنها "غـيـر حـرة"، وخمس دول علـى أنهـا "حـرة جزئيًا"، ودولة واحـدة فقط على أنهـا "حـرة" (انظر الجدول ١,٢).

الجدول ١,٢

ترتيب Freedom House لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ١٩٧٢م و٢٠٠٢م

	الحقوق السياسية/ الحريات المدنية (أرقام مركبة)		تصنيفات الحرية ١	
الدولة	١٩٧٢م/ ٣	٢٠٠١م/ ٢	١٩٧٢م/ ٣	٢٠٠٢م/ ٣
الجزائر	٦,٠	٥,٥	غير حرة	غير حرة
مصر	٦,٠	٦,٠	غير حرة	غير حرة
إيران	٥,٥	٦,٠	غير حرة	غير حرة
العراق	٧,٠	٧,٠	غير حرة	غير حرة
ليبيا	٦,٥	٧,٠	غير حرة	غير حرة
عمان	٦,٥	٥,٥	غير حرة	غير حرة
السلطة الوطنية الفلسطينية	– ب	٥,٥	– ب	غير حرة

الدولة	الحقوق السياسية/ الحريات المدنية (أرقام مركبة)		تصنيفات الحرية أ	
	١٩٧٢م/ ٣	٢٠٠١م/ ٢	١٩٧٢م/ ٣	٢٠٠٢م/ ٣
قطر	٥,٥	٦,٠	غير حرة	غير حرة
السعودية العربية	٦,٠	٧,٠	غير حرة	غير حرة
السودان	٦,٠	٧,٠	غير حرة	غير حرة
سوريا	٧,٠	٧,٠	غير حرة	غير حرة
تونس	٥,٥	٥,٥	غير حرة	غير حرة
الإمارات العربية المتحدة	٦,٠	٥,٥	غير حرة	غير حرة
اليمن (الجنوبى)	٧,٠ (الشمالى والجنوبى)	٦,٠ (الشمالى والجنوبى)	غير حرة	غير حرة
لبنان	٢,٠	٥,٥	حرة	غير حرة
البحرين	٥,٥	٥,٥	حرة جزئيًا	حرة جزئيًا
الأردن	٦,٠	٥,٠	غير حرة	حرة جزئيًا
الكويت	٤,٠	٤,٥	حرة جزئيًا	حرة جزئيًا
المغرب	٤,٥	٥,٠	حرة جزئيًا	حرة جزئيًا
تركيا	٣,٥	٤,٥	حرة جزئيًا	حرة جزئيًا
اليمن (الشمالى)	٤,٤	ج –	حرة جزئيًا	ج –
إسرائيل	٢,٥	٢,٠	حرة	حرة

ملاحظات:

(أ) هى متوسط التصنيفات من ١ حتى ٢,٥، وتعتبر عمومًا دولة "حرة"، ومن ٣ حتى ٥,٥ دولة "حرة جزئيًا"، ومن ٥,٥ حتى ٧ "غير حرة". من أجل الاطلاع على المنهجية التى تعمل بمقتضاها Freedom House، انظر: www.freedomhouse.org.

(ب) تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية فى عام ١٩٩٣م.

(ج) اتحدت اليمن الشمالية والجنوبية فى عام ١٩٩٠م.

وعلى الرغم من أن عدداً قليلاً من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى وجه التحديد: المغرب، والأردن، والبحرين، واليمن ؛ قد سجلت تقدماً جديراً بالتنويه به صوب التحول الليبرالى سياسياً منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين، فإن الغالبية العظمى من الدول فى المنطقة أخفقت فى اللحاق بموجة التحول الديمقراطى التى اكتسحت تقريباً كل صوب وناحية من أرجاء العالم. فلماذا ؟

ولقد أعمل الكثيرون من المحللين عقولهم للإجابة عن هذا التساؤل. وتوحى التفسيرات والشروح المقدمة بالشجون إزاء الإخفاقات الكثيرة التى أصابت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أولاً – المجتمع المدنى يعتريه الوهن، وهكذا فقد أثبت أنه مقاتل غير مؤثر أو نصير غير فعال للديمقراطية. والنقابات العمالية عبارة عن قواقع خاوية، وتفتقد اتحادات رجال الأعمال إلى الاستقلال ذى المصداقية، وينقص المنظمات غير الحكومية الأرضية الأصيلة أو الفطرية. ويقوض ضعف الحياة النقابية عملية تطور القوة الموازية داخل المجتمع التى يمكنها أن تكره الدولة على أن تكون مسئولة أمام التفضيلات الشعبية أو رغبات الشعب. كما أنه من شأن ذلك أن يقلص فرص المواطنين للمشاركة فى المداولات الجماعية أو المشاورات. وينجم عن ذلك تقزيم تطور الهيكل المدنى الذى هو الدعامة أو الأساس الجوهرى من أجل ديمقراطية نابضة بالحياة والنشاط (Norton 1995, 1996; Brynen, Korany, and Noble 1995).

ثانياً – أوج مقاليد الاقتصاد المسيطرة والآمرة ظلت فى أيدى الدولة بدرجة شاسعة. وعلى الرغم من مرور عقدين من الزمان تقريباً من التجريب فى الإصلاح

الاقتصادى الهيكلى، فما يزال القطاع العام مسئولاً عن الشطر الأعظم من: العمل، والتوظيف، وتوليد الناتج المحلى الإجمالى فى معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٤] (Page 1998; Henry and Springborg 2001: 6)، وهذا الإرث من الأيديولوجيات السياسية للدولة، والفرص التى يمولها الريع؛ تقوض القدرة على بناء القوة المستقلة الموازية للدولة داخل المجتمع.

ثالثًا – الشعوب تعانى الفاقة والعوز، ومعدلات معرفة القراءة والكتابة متدنية، واللا تكافؤ فى التوزيع والفرص مسألة ذات شأن وخطر. وليس أمرًا غير عادى أن ترى خمس السكان فى دولة معينة من هذه الدول يقعون تحت خط الفقر، و٣٢ بالمائة من الشباب أميين، وأن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تغوص فى منتصف قاع مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، وذلك رغم الثروات الطائلة للعديد من بلدان هذه المنطقة[٥]. وإن هذه الأحوال لقمينة بتعريض التزام كل من النخبة والجماهير بالإصلاح الديمقرطى للخطر. أما الجماهير فلا يضعونه فى قائمة أولوياتهم، وأما النخب فلديهم أسبابهم ودواعيهم للفزع منه. وأنصار الديمقراطية وأبطالها نفر قليل وتقطعت بهم السبل بين هؤلاء وأولئك.

رابعًا – إن الدول الواقعة فى هذه المنطقة نائية جغرافيًا عن بؤرة ومراكز الفوران للتحول الديمقراطى، وقليل منها ذات حدود مباشرة – فيما عدا تركيا – مع النماذج الناجحة للحكم الديمقراطى. وتأثير المظاهرات – الذى أثبت أنه ذو أهمية قصوى لإمداد الموجة الثالثة بالوقود فى المناطق الأخرى للعالم – تبدد فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (DiPalma 1990: 1-26).

خامسًا – حينما تخفق سائر الأشياء برمتها، يرجع كثير من المحللين القهقرى إلى الثقافة. إنما الثقافة بحق – وخصوصًا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مشبعة بالإسلام – هى التى تميز المنطقة. وبالتأكيد يجب أن يفسر لنا هذا الأمر بعضًا

من الظاهرة الاستثنائية للمنطقة، لاسيما إذا أخذنا بالاعتبار الافتراض القائل: إن الإسلام غير مضياف للديمقراطية (Kedourie 1994; Vatikiotis 1987; Kramer 1993).

باختصار، تفتقر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمتطلبات التحول الديمقراطي. فانعدام المجتمع المدني القوي، والاقتصاد الذي تحركه قوى السوق، ومستويات الدخل غير الكافي، ومعرفة القراءة والكتابة، ودول ديمقراطية مجاورة، وثقافة محابية للديمقراطية، كلها تفسر لنا إخفاق المنطقة وفشلها في اللحاق بالموجة الثالثة.

بيد أنه لا تفسير من هذه التفسيرات يعتبر مرضيًا. ولا تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريدة بحال من الأحوال من حيث افتقارها إلى متطلبات الديمقراطية. فثمة مناطق أخرى محرومة بالمثل تمكنت رغم ذلك من إحداث التحول الديمقراطي وتحقيقه. والمجتمع المدني واهن إلى درجة مشينة في منطقة الصحراء الكبرى بأفريقيا، ومع ذلك قامت ثلاث وعشرون دولة من بين اثنتين وأربعين بتنفيذ قدر معين من التحول الديمقراطي بين عامي ١٩٨٨م و ١٩٩٤م (Bratton and van de Walle 1997: 1-13, 72; Bratton 1989; Herbst 2001). وكانت أوج مقاليد الاقتصاد المسيطرة والآمرة برمتها تحت سيطرة الدولة في أوروبا الشرقية قبل سقوط جدار برلين، ومع ذلك فإن الأغلبية الواسعة من الدول في هذه المنطقة اعتنقت التحول الديموقراطي إبان تسعينات القرن الماضي (Banac 1992). وكان الفقر واللا تكافؤ في التوزيع والفرص – بغض النظر عن بعدها عن المراكز المؤثرة للديمقراطية – مما يميز الهند، وموريشيوس، وبوتسوانا، وعلى الرغم من ذلك اعتنقت هذه البلدان الديمقراطية بنجاح (Kohli 2001; Bratton and van de Walle 1997: 69, 246). وثقافات أخرى في العالم – ونخص منها بالذكر: الكاثوليكية والكونفوشية – كانت قد اتهمت في بعض الأوقات بكونها غير متوافقة مع الديمقراطية، ومع ذلك فإن هذه الثقافات لم تمنع دولاً في أمريكا اللاتينية، وجنوب أوروبا، أو شرق آسيا من التحول للديمقراطية[٦].

المتطلبات – هل هو مدخل مفيد ؟

تشير المقارنات بين الأقاليم والعهود الزمنية إلى أن التحول الديمقراطى نتيجة معقدة جداً لدرجة أنه ليس ثمة متغير وحيد من شأنه أن يثبت أبداً أنه ضرورى أو كاف عالميًا لفرض الديمقراطية (Huntington 1991: 38; Rustow 1970: 343). وأى فكرة تدور حول متطلب فردى للديمقراطية يجب أن تنبذ ويتخلص منها. لكن هل يتعين علينا أن نتخلى عن فكرة المتطلبات جملة وتفصيلاً ؟ ربما يكون من المغرى أن نتمسك بهذه الفكرة. إن الفشل التراكمى فى تحقيق الكثير من الشروط المرتبطة تاريخيًا بعمليات التحول الديمقراطى الناجحة يتجه اليوم إلى إعاقة التحول الديمقراطى. وفى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن الفشل فى تحقيق الكثير جداً من هذه الشروط فى آن واحد (على سبيل المثال: المجتمع المدنى الواهن، والاقتصاد الذى تهيمن عليه الدولة، وضآلة معرفة القراءة والكتابة، وضآلة الدخل الفردى لكل رأس، والبعد عن المراكز الحيوية الديمقراطية)؛ ربما تفسر مقاومة المنطقة للتحول للديمقراطية أو الدمقرطة.

إننى لست مقتنعة. فللمرة الثانية تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير متفردة فيما يتعلق بهذا الفشل التراكمى.

والعجز عن الوفاء بهذه الشروط هو العلة التى تفسر لماذا رست الديمقراطية على مثل هذه الأرضية المتقلقلة والمتداعية فى أصقاع كثيرة للغاية من العالم، ولماذا يتعين على المحللين أن يلجؤوا إلى "الديمقراطية الإجرائية" أو "الديمقراطية التى ينقصها التثبيت" (وهو مصطلح آخر للديمقراطية المنقوصة) حينما يقومون بتصنيف منتجات كثيرة جداً من الموجة الثالثة فى أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية (Collier and Levitsky 1997; Linz and Stepan 1996). إن الفشل التراكمى فى تحقيق الشروط المرتبطة بالتحول الديمقراطى تقوض بكل وضوح من تعزيز الديمقراطية. لكنه بمفرده لا يستطيع أن يفسر فشل تنفيذ الدمقرطة أو التحول للديمقراطية، لأن الكثير من البلدان التى أثقل كاهلها عبء "متطلبات الفشل" تمكنت مع ذلك من تحقيق الوثبة أو الانتقال المفاجئ

بنجاح. إن التحول للديمقراطية الذى أنجزته دول الصحراء الكبرى الأفريقية التى تأتى رتبتها فى الفقر مثيلة إن لم تكن أسوأ من الكثير من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفيما يتعلق بالمؤشرات المعيارية الاجتماعية والاقتصادية، والقرب من الديمقراطيات الناجحة، ومتانة المجتمع المدنى، يجعل هذه القضية واضحة ناصعة. واللغز الذى تمثله تجربة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يجسده التساؤل: لماذا أخفقت الديمقراطية فى التعزز والتدعيم فى المنطقة؟ (حيث إن مثل هذا الإخفاق متوقع)، ولكن يجسده، على نحو أفضل، التساؤل: لماذا أخفقت الغالبية العظمى من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى مباشرة عملية التحول الديمقراطى إخفاقًا تامًا؟ وهنا تكمن الظاهرة الاستثنائية لهذه المنطقة. ولكى نشرح ذلك، يكون لزامًا علينا أن ننظر إلى ما وراء الإخفاق أو الفشل فى إنجاز متطلبات الديمقراطية، طالما أن هذا الإخفاق لم يكن استثنائيًا للمنطقة قاطبة.

بصائر من الأدبيات التى دونت حول الثورات:

لماذا راوغ التحول الديمقراطى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل هذه المراوغة ؟ السبب لا يرجع إلى أن المنطقة قد حرمت كليةً من سائر المحفزات للديمقراطية. وفى الواقع، قد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الظهور الباكر للمجتمع المدنى: (جماعات حقوق الإنسان، الاتحادات المهنية، جماعات الاعتماد على النفس، إلخ.)، فما كان إلا أن رأينا نصيب الأسد منها وقد تعرض إما للقمع وإما للدمج فى أجهزة الدولة (Norton 1995; Harik 1994; Wiktorowicz 2000; Langhor, Chapter 9, in this book). وقامت نظم الحكم الاشتراكية بتحرير اقتصاداتها على نحو متزايد، (تم ذلك غالبًا تحت وطأة ضغط القوى الدولية)، غير أن أى بارقة للمبادرات السياسية الاستقلالية يعبر عنها القطاع الخاص الناشئ حديثًا بأى منها؛ يتم معاقبته بشدة، وبأى وسائل قمع تتوافر بحوزة النظام (Bellin 2002: 86-121). وبارك المنظرون

الإسلاميون أو أصحاب النظريات الإسلامية تلك التفسيرات أو التأويلات التقدمية للإسلام التى اعتمدت المعايير الديمقراطية والمثل العليا للديمقراطية، وما كان من النخب المعادية بالدولة إلا أن قامت بدفنها (Ahmad 1985; Wickham 2004). وفى كل حالة من هذه الحالات، قامت دولة متعسفة مناوئة أشد المناوأة للإصلاح الديمقراطى بسحق المبادرات المحابية للديمقراطية.

ومن أجل فهم ندرة التحولات الديمقراطية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يجب الرجوع إلى عمل كلاسيكى قديم حول الثورات ألفته ثيدا سكوبول Theda Skocpol منذ ما يربو على خمسة وعشرين عامًا خلت. أوضحت فيه أن الأمر المحير فى الثورات، رغم المتطلبات البدهية أو الحدسية للثورة – ألا وهى نفور الجماهير من نظام الحكم المستولى على السلطة وسخطهم عليه – فإنها ظاهرة شائعة نسبيًا فى التجربة الإنسانية، والثورة الناجحة هى واقعة نادرة نسبيًا. فما الذى يشرح لنا هذا الانحراف بين السبب والنتيجة ؟ وتقول سكوبول بأن الإجابة تكمن فى سطوة الدولة، والأكثر أهمية، مقدرة الدولة على فرض الاحتكار على وسائل القسر والإكراه والاستئثار بها. فإذا ظل جهاز القسر والإكراه التابع للدولة متماسكًا وفعالاً، فبإمكانه مجابهة النفور والسخط الجماهيرى وتحاشى اللا شرعية البغيضة – بمعنى "تفكك قيمته وزوالها" – وحتى التصدى للإحساس المتغلغل بالحرمان النسبى بين رعايا الدولة (Skocpol 1979: 32).

الخلاصة، تفرق القوة، والالتحام والتماسك، والفعالية التى تتمتع بها أجهزة الدولة القسرية بين حالات الثورات الناجحة وحالات الفشل أو الإخفاق الثورى أو عدم وقوعها (Skocpol 1979: 34). وبوسعنا أن نقول الشىء نفسه حول التحول الديمقراطى. فالتحول للديمقراطية يمكن تنفيذه بنجاح فحسب حينما يفتقد جهاز الدولة القسرى المتسلط للإرادة أو القدرة على سحقه. وطالما بقى ذلك الجهاز القسرى سليمًا ومناوئًا للإصلاح السياسى عن صلف وعناد، فإن التحول الديمقراطى لن يحدث.

والذى يوحى به هذا الأمر هو: أن الحل للغز الظاهرة الاستثنائية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ لا يكمن فى غياب متطلبات التحول للديمقراطية، وإنما يكمن بدرجة أكبر فى الشروط الحالية التى تعزز سطوة الاستبداد والسلطوية، وبخاصة الجهاز الأمنى القسرى، ذو البأس والشدة (Crystal 1994). وفى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إنما هى إرادة البأس وقدرة جهاز الدولة القسرى الشديدة على البطش بأى بارقة لأى مبادرة ديمقراطية؛ التى أطفأت احتمالات الانتقال الديمقراطى. وهذا هو الموضع الذى تكمن فيه الظاهرة الاستثنائية الحقيقية للمنطقة.

ونقدم بعض التوضيحات للمفاهيم وفق الترتيب الآتى: أولاً: إن الإرادة والقدرة خاصيتان أو صفتان مستقلتان لا تتغيران معًا ولا ينبغى أن يتم اختزالهما معًا فى شىء واحد؛ فنظام حكم معين ربما تكون له القدرة على قمع القوى الديمقراطية، ولكن ليست لديه الإرادة، كما كانت الحالة فى كوريا الجنوبية تحت حكم روه تاى وو Roh Tae Woo فى عام ١٩٨٧م. وربما يكون العكس صحيحًا كما كانت الحال فى دولة بنين فى عهد ماثيو أحمد كيريكو Mathieu Ahmed Kerekou فى عام ١٩٨٩م.

ثانيًا: نعترف بأن هذه المجادلة تميل صوب قراءة مركبة أو دمج قراءتين للجهاز القمعى القسرى، ونظام الحكم الاستبدادى السلطوى الذى يقوم عليه. ومن الصعب غالبًا الفصل بين الاثنين أو رسم حد فاصل بينهما حتى بالنسبة إلى نظم حكم (مثل: مصر، سوريا، والجزائر) حيث الرئيس الرسمى للدولة مدنى، لأن رئيس الدولة غالبًا ما يكون متحالفًا تحالفًا وثيقًا مع الجهاز القمعى والقهرى، ومعتمدًا اعتمادًا كبيرًا على القسر والإكراه من أجل التشبث بالسلطة. والرقابة المتبادلة التى يمارسها الجهاز الأمنى والزعيم المدنى تغدق على كل منهما الآخر قدرًا من قوة الفيتو أو النقض إزاء الآخر، وتجعل من العسير تمييز من يمارس القوة الخارقة على الآخر فى إطار هذه الثنائية.

والمؤشرات الكلاسيكية المستخدمة لكشف القوة النسبية (السيطرة على التعيينات، والخلافة السياسية، والميزانيات، والسياسة) لا تنتج غالبًا صورة واضحة المعالم[٧]. والصلات التى تربط بين نظام الحكم وجهاز القهر القسرى تعمل على المزيد من إيقاع الاثنين فى شرك. وفى حالة الجزائر، مثلاً، فإن الدمج بين نظام الحكم والجهاز القسرى حازم جداً فى وضوحه لدرجة أن أحد المحللين - مستعيداً وصف ميرابو Mirabeau[*] لدولة بروسيا - صاغه قائلاً: "كل دولة لها جيش، ولكن فى الجزائر نجد أن الجيش له دولة"[٨]. ومشكلة الدمج هذه بين نظم الحكم السلطوية المدنية والجيش أو القوات المسلحة ليس بغريب مطلقًا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تحراها روبين لوكهام Robin Luckham، على سبيل المثال، فى السياق الأفريقى (Robin Luckham 1994: 42-50). ومع ذلك، فإن تفشى المنطق الوراثى فى الكثير من نظم الحكم فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ يجعل من هذا الأمر مشكلة متغلغلة على نحو خصوصى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ولكى نعيد صياغة هذا الجدل مرة أخرى، نقول إن السلطوية قد أثبتت كونها وطيدة على نحو استثنائى ومتأصلة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ لأن أجهزة القهر والقمع والقسر فى الكثير من هذه البلدان قد أثبتت بطريقة استثنائية أنها مقتدرة ومستعدة لسحق مبادرات الإصلاح وتقويضها من قاعها. والتحليل المقارن مفيد من حيث إنه يشرح لنا الأسباب والعلل ويفسرها. كما أن تجربة المناطق الأخرى تلهمنا حول ما هو استثنائى ونادر فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(*) الكونت دو ميرابو (Comte de Mirabeau) "١٧٤٩م - ١٧٩١م" سياسى وثائر فرنسى ، يعرف بـ خطيب الثورة الفرنسية. (المترجم)

متانة الجهاز القهرى القسرى:

ما الذى يجعل الجهاز القمعى القسرى لنظام من نظم الحكم متينًا أو وطيدا ؟ وتحت أى ظروف يمكن له أن يفقد مقدرته وإرادته وعزمه على التشبث بالسلطة، ويسمح للمجتمع بأن يخوض تجربة التحول للديمقراطية ؟ التحليل المقارن لحالات من مثل هذا السماح جاءت من خارج الإقليم، واقترحت أربعة متغيرات على الأقل تتصف بكونها حاسمة لهذه النتيجة.

أولاً: إن متانة الجهاز القسرى تتصل اتصالاً مباشرًا بصيانة العافية المالية أو الوضع المالى. فالمؤسسة الأمنية أكثر احتمالاً على الأرجح "لكى تطلع روحها أو تخرج روحها" حينما تتعرض للخطر فى الأحوال المالية. وحينما لا يعود الجيش قادرًا على دفع المرتبات لجنديه، ولما تعجز قوات الأمن عن ضمان الإمدادات بالأسلحة والذخائر، نجد أن جهاز القهر والقمع القسرى يتفكك من داخله. واستقينا هذا الدرس من بلدان الصحراء الأفريقية، حيث يوضح جيفرى هيربست **Jeffrey Herbst** ذلك الأمر قائلاً: "إن التحول للديمقراطية لم يكن عملاً من أعمال المجتمعات أو الجمعيات القوية، وإنما جاء كعاقبة من عواقب وهن الدول وضعفها" (Herbst 2001: 372). وأفضى استفحال الأزمة المالية إلى "خلخلة" الجهاز القسرى وتجويفه فى كثير من الدول الأفريقية. إذ أمسى الجنود معوزين للأجور وتدهورت لوازم المعدات العسكرية والأسلحة والذخائر. حينئذ أضحى التحول الديمقراطى ممكنًا لأن تحلل القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية فتح المجال السياسى واسعًا، وهو المجال الذى أمكن فيه الضغط ورفع المطالب من أجل الديمقراطية (Luckham 1994: 50-59; Luckham 1995: 52-55). وطبقًا لما ذهب إليه مايكل براتون، ونيكولاس فان دى فال (Michael Bratton and Nicholas van de Walle 1997: 83, 144-149, 211)، فإن قوة الجيش وسعة حيلته وتصرفه كانت من بين أكثر المحددات أهمية ومغزى لمصير عملية التحول السياسية فى القارة الأفريقية.

ثانيًا: حددت الصيانة الناجحة لشبكات الدعم الدولية أيضًا متانة الجهاز القسرى القهرى. والمؤسسة الأمنية أكثر احتمالاً لأن تفقد عزيمتها وقدراتها على التشبث بالسلطة حينما تفقد الدعم الدولى الحاسم. وتجابه نظم الحكم المتعسفة هذه المشكلة على نحو خاص إذا كانت قد ترعرعت فى حجر الدعم الأجنبى الغزير (وحدث لقليل من نظم الحكم السلطوية فى القرن العشرين أن فاتتها الهبات والمساعدات التى كانت تقدمها واحدة من القوى العظمى أو أكثر إبان سنوات الحرب الباردة). ويفجر سحب المساندة الدولية كلاً من أزمة الوجود والأزمة المالية لنظام الحكم، وهما الأزمتان اللتان تدمران غالبًا إرادته وعزيمته وقدرته على المواصلة. ولقد ثبت أن هذا السيناريو رئيسى وأساسى فى أوروبا الشرقية، حينما أدى سحب الاتحاد السوفيتى دعمه من البلدان المنضوية تحت راية مذهب بريجنيف Brezhnev Doctrine، إلى وضع النهاية لنظم الحكم القسرية لهذه البلدان، وقصم عمودها الفقرى، وعزمها على التشبث بالحكم (Janos 2000: 342; Thompson 2001). وثبت أن هذا أيضًا مهم فى أمريكا اللاتينية، حيث إن التحول المفاجئ للولايات المتحدة بعيداً عن مساندة السلطوية والاستبداد فى عهد ما بعد الحرب الباردة؛ قد سدد ضربة بليغة وإصابة فى مقتل لكثير من نظم الحكم هناك(٩). كذلك أثبت هذا السيناريو أنه مركزى فى بلدان الصحراء الكبرى الأفريقية، لأنه ما إن انحسرت الحرب الباردة حتى سحب الأسياد الأجانب فى الشرق والغرب إمداداتهم الضخمة من المعونة العسكرية؛ وحدث أن جعلت الدول المانحة الغربية من الإصلاح الاقتصادى شرطًا لتقديم المساعدات الخارجية لهذه البلدان، وجاء ذلك على نحو متزايد (Luckham 1995: 53-56).

ثالثًا: إن متانة جهاز القمع والقسر، أو إن شئنا المزيد من الدقة، متانة عزيمته على قمع مبادرات الإصلاح، ترتبط ارتباطًا عكسيًا بمستوى توطيد الدولة لمؤسساتها. إذ إنه كلما كانت الأجهزة الأمنية قائمة على قواعد من المؤسساتية، كانت أكثر استعداداً للانفضاض من حول السلطة والسماح للإصلاح السياسى بالتواصل

والاستمرار. وكلما كانت الأجهزة الأمنية أقل مأسسة، أمست أقل إذعانًا أو انقيادًا للإصلاح.

لا يجب أن نخلط بين مأسسة Institutionalization الجهاز القسرى وبين النزعة إلى الاحترافية أو المهنية Professionalization وفق ما ذهب إليه هنتنجتون Huntington. فالمأسسة أو المؤسساتية لا تشير إلى إزالة النزعة السياسية عن المؤسسة الأمنية وتبعيتها للرقابة المدنية (Feaver 1999). بل على الأكثر، فإن المأسسة تستدعى كوكبة أو عنقدة الصفات التى استعملها ماكس فيبر Max Weber من أجل التمييز بين الدواوينيات Bureaucracies بمعنى: تركز السلطة فى أيدى جماعات من الموظفين الإداريين، وبين المنظمات التى تديرها نظم الحكم الوراثية. وجهاز القسر الذى يقوم على أساس من المأسسة إنما هو جهاز يوجهه نظام الحكم أو السلطة، ويمكن التنبؤ بسلوكه؛ فضلاً عن أن الجدارة والاستحقاق والأهلية هى السياسة التى تحكمه، ولقد أقامت مسارات لترقية المهن والاستقطاب، والترفيع يتم على أساس من الأداء وليس السياسة؛ وثمة خطوط كبرى واضحة بين الشىء العام والشىء الخاص، الأمر الذى يحول دون سلوك تصرفات النهب والسلب إزاء المجتمع. أما النظام فتتم صيانته عبر غرس أخلاقيات الخدمة فى الذهن والتعزيز الصارم للتسلسل الهرمى أو الهرم الوظيفى القائم على الجدارة والأهلية والاستحقاق، وعلى النقيض من ذلك، فإنه فى الجهاز الأمنى القهرى القسرى القائم على أساس من خطوط التراث السلطوى، فإن القرارات التى يتم اتخاذها بحق هيئة الموظفين توجهها المحسوبية والمحاباة، وتغشى الضبابية والغشاوة عملية الفصل بين المأمورية العامة والأنشطة الخاصة، مما يؤدى إلى فساد واسع النطاق واستغلال وإساءة لاستعمال النفوذ. فهذا النظام يدار عبر استغلال الشقاقات أو الانفلاجات البدائية، كما يعتمد غالبًا على التوازن بين المزاحمات أو التنافسات بين شتى الجماعات العرقية والطائفية.

وتغدق نزعة الحكم الوراثى الأبوى عدداً من المزايا الاستثنائية على نظم الحكم السلطوية، والتى من شأنها أن تساهم فى إطالة أمد حياتها (Brownlee 2002b; Geddes 1999b). وهذه تشتمل على إزالة تعبئة المعارضة، وبناء قاعدة موالية عن طريق المحاباة واصطفاء المحاسيب وتعيينهم فى المناصب الحكومية على أساس غير أساس الكفاءة وحدها. وباستطاعة نزعة الحكم الوراثى الأبوى أيضًا أن تجعل نظم الحكم السلطوية مقاومة وعنيدة على نحو خاص للإصلاح الديمقراطى (Bratton and van de Walle 1997: 82-97; Geddes 1999b). وفيما يتعلق بجهاز الأمن القهرى القسرى، فإن التنظيم السلطوى الأبوى الوراثى سوف يظهر قليلاً من التفتح أو التقبل للانفتاح السياسى. وعلى النقيض من ذلك، فسوف تظهر المؤسساتية قدراً أكبر من التسامح والقبول من أجل الإصلاح.

وجاء منطق الأمر هنا على نحو مضاعف. الأول: حيثما يتم مأسسة الجهاز الأمنى القمعى القسرى، يتكون لدى النخبة إحساس بالهوية المشتركة المستقلة عن الدولة، ويكون لديهم مهمة متميزة وهوية مميزة ومسار مهنى مميز؛ فيستطيع الضباط تخيل انفصالهم عن الدولة، ويؤمنون بأنهم سوف يحيون لكى يشهدوا نهارًا جديداً، حتى فى أعقاب التخلى عن السلطة. باختصار، هم لا يعتقدون أنهم سوف يتعرضون "للهلاك بسبب الإصلاح" (Bermeo 1997: 315; Dahl 1971). بل على العكس، هم معرضون على الأرجح للهلاك بسبب تشبثهم بالسلطة أمداً طويلاً، إذ إن بقاءهم فى السلطة على المدى الطويل يعرضهم لتطور الفشل السياسى والإخفاقات السياسية التى مآلها تفجير الانقسامات السياسية بين النخبة أو الصفوة. وهذه الانقسامات بدورها ربما تتهدد سلامة المؤسسات للأجهزة الأمنية. وأحد العوامل الكبرى التى دفعت نخبة الجيش وصفوته فى البرازيل والأرجنتين لكى تسلم السلطة إلى المدنيين هو القلق الذى اعتراهم إزاء وجوب الحفاظ على سلامة مؤسستهم العسكرية وقواتهم المسلحة (Stepan

1988). وثمة حوافز شبيهة أضحت ماثلة وحاضرة كلما تعرض الجهاز القسرى بقوة للمأسسة أو التحول المؤسساتى.

الثانى: حيثما يتعرض الجهاز القسرى للتحول المؤسساتى وليس الأبوى الوراثى، نجد أنه تميز بالالتزام بالمهام الوطنية الكبرى التى تخدم الصالح العام، مثل الدفاع عن الأوطان والتنمية الاقتصادية، وليس الاهتمام بتفخيم الذات وتبجيلها والاستحواذ على الثروة والثراء لذواتهم فحسب. وحينما يتسنى للنخبة أن تنهض بهذه المهام بكل نجاح، يمكن أن تتشكل لديهم دواع وجيهة أو تراودهم أسباب طيبة تقنعهم بأنهم لن يتعرضوا "للهلاك بسبب الإصلاح". على العكس، حينما يكونون قد أنجزوا بنجاح الأهداف العامة للوطن مثل: الدفاع القومى أو التنمية الاقتصادية، ربما يمسون على ثقة بمقدرتهم على ركوب موجة التحول الديمقراطى بنجاح والاحتفاظ بقبضتهم على السلطة، ولكن، هذه المرة، بصفتهم مسئولين منتخبين انتخابًا شعبيًا من قبل الجماهير. وسلك هذا المسلك كل من: أوجستو بينوشيه Augusto Pinochet فى شيلى، وروه تاى وو Roh Tae Woo فى كوريا الجنوبية. وبينما كان بينوشيه مبالغًا فى تفاؤله؛ (إذ أخفق فى الفوز فى الاستفتاء الذى كان سيتم بمقتضاه انتخابه رئيسًا لشيلى فى عام ١٩٨٨)، نجد أن ثقة روه تاى وو جاءت صائبة وفى موضعها تمامًا. وامتطى الجنرال الكورى الجنوبى سجل الإنجازات التى حققها ليظفر بأعلى المناصب وأشرف سلطة فى بلاده. ونكتشف هنا للمرة الثانية أن الطبيعة المؤسساتية للجهاز الأمنى القسرى قد ولدت التسامح والقبول من أجل الإصلاح الديمقراطى.

أخيرًا، تتشكل مقدرة الجهاز القمعى القسرى وعزيمته على التشبث بالسلطة، بمتغير رابع، ألا وهو: الدرجة التى يواجه عندها مستوى عاليًا من التعبئة الشعبية أو الحشد الجماهيرى. فالنزول والتحرك بين الآلاف من أفراد الشعب - حتى ولو كان ذلك فى حدود الاستطاعة المادية لقوات الأمن - أمر تكلفته عالية وثمنه غال. فمن شأنه أن يعرض للمخاطرة سلامة الجهاز الأمنى كمؤسسة - (فهل تصدر الأوامر للجنود

بإطلاق النيران عليهم ؟) - كما أنه من شأنه أن يعرض الدعم الدولى لنظام الحكم لخطر الضياع؛ (فهل ولى الأمر سوف يدفع الثمن ؟)، ومن شأنه أن يخاطر بالشرعية الداخلية لقوات الأمن؛ (فهل يذرون المعارضة الشعبية تتعاظم ؟). ويتضح جليًا أن التكاليف الباهظة للقمع الجماهيرى لن تردع النخب والصفوة الذين يظنون أنهم سوف يتعرضون للهلاك والدمار من جراء الإصلاح (Bermeo 1997: 317). وتعرض الآلاف للمذبحة فى حماه على أيدى نظام حكم حافظ الأسد بسوريا، ومذبحة المئات فى الميدان السماوى Tiananmen Square على أيدى نظام الحكم الشيوعى فى الصين؛ إنما هما نموذجان بارزان على المأساة الإنسانية التى ترتكبها النخب المستبدة المتعسفة المنطوية على حب القمع، والتى لا تردعها التكاليف الباهظة للغاية المترتبة على ذلك (Friedman 1989: 76-105; Thompson 2001: 63-83). على أية حال، حيث لا تعتقد النخبة أن الإصلاح مدمر لهذه الدرجة، فإن الكلفة العالية للقمع الذى تقوم به المستويات العليا من التعبئة الشعبية ربما تعمل كآلية تقلب الأمور أو ميكانيزم يقلب الأوضاع، فتنجرف النخبة إلى جانب الإصلاح. وفى كوريا، أقنعت المظاهرات الجماهيرية المطالبة بالإصلاح الديمقراطى - وكانت ائتلافًا واسعًا مكونًا من فئات الشعب وطبقاته كافة، تشارك فيه الطبقة المتوسطة بحجم ضخم - أقنعت روه تاى وو بأن ينسى القمع الوحشى للحركة المطالبة بالديمقراطية، وأن يؤثر الإصلاح بدلاً من ذلك (Hamilton and Kim 1993: Eckert et al. 1990; Hsiao and Koo 1997). وبالمثل فى أمريكا اللاتينية، فإن تواجد حركة عمالية خطرة ومجتمع مدنى نشيط، احتشد كلاهما فى تعبئة تساند الدمقرطة أو التحول للديمقراطية، جعلت نظم الحكم القسرية فى الأرجنتين وبيرو تعيد النظر فى الكبت والقمع ؛حينما أمست الخيارات الأخرى ممكنة وبدت آمنة (Collier and Mahoney 1997).

وربما يثار اعتراضان على هذا المتغير الرابع، ألا وهو التعبئة الشعبية أو الحشد الجماهيرى. فالبعض قد يحتج بأن هذا المتغير يدخل عنصراً قوامه الدوران أو التداول

على الجدال؛ لأن مستوى التعبئة الشعبية فى المجتمع تتشكل إلى حد ما بالقدرة القسرية والإرادة القمعية للدولة. على سبيل المثال، فى مصر أدت القدرة والإرادة القسرية للدولة إلى الكبت العنيف للمجتمع المدنى وقمعه بشدة، وبالتالى تمخض عن ذلك أن كثيراً من القوى الشعبية أمست عازفة وراغبة عن الحشد أو التعبئة سياسياً. وقد أدى هذا العزوف والامتناع إلى خفض كلفة القمع بالنسبة إلى الدولة، وأعاد تحصين عزيمتها وإرادتها لاستعمال القمع والإكراه.

ولكن عند هذا الحد ينتهى الدوران: إذ ليس هناك ارتباط بسيط بين قدرة الدولة القسرية وإرادتها القمعية، وإزالة الصفة التعبوية والحشدية عن المجتمع. فبعض الدول القسرية تغذى تطور المجتمع المدنى عبر إجراءات مشتركة أو متحدة. والأخرى تقمع بطريقة متناقضة أو غير مترابطة منطقياً، فتزيل الاستعداد التعبوى عن بعض الجماعات؛ (النقابات اليسارية على سبيل المثال)، ولا تفعل الشيء ذاته مع الجماعات الأخرى؛ (الكنيسة على سبيل المثال). وبوسع الجيوب التعبوية التى تم التسامح إزاءها أن تعيد الكرة وتغير على الدولة، فتجبر النخبة على مواجهة الحساب الآتى: هل كلفة القمع تساوى الفائدة المرجوة من ورائه ؟ تلك كانت الحال فى كوريا الجنوبية فى عام ١٩٨٧م حين خلقت تعبئة الجماعات المتسامح معها مثل: الكنيسة، والحركات الطلابية ضغطًا مهمًا على نظام الحكم. وبالتالى، فإنه يجب بالنسبة إلى التعبئة الشعبية أن يتم قياسها وفقًا لمعاييرها هى، بحيث تكون مستقلة عن تقييم قدرة الدولة القسرية وعزيمتها القمعية.

والاعتراض الثانى على متغير التعبئة الشعبية، ربما يركز على الشكوى بأن هذا المتغير إنما يقوم فعلاً بتسريب بعض حقائق المنطق الخاص بمدخل المتطلبات الاجتماعية الذى تم رفضه سابقًا. على أية حال، فإن بعض المتغيرات تشكل، على نحو واضح، مستوى التعبئة الشعبية مثل: معرفة القراءة والكتابة، ودرجة التحضر، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، واللا تكافؤ فى التوزيع والفرص. على أية حال، لا

يمكن تخفيض أحد المتغيرات لصالح متغير آخر. وتتشكل التعبئة الشعبية أيضًا بالعوامل الأيديولوجية؛ (هل ثمة رؤية بديلة فى المجتمع، فلنقل مثلاً الشيوعية أو الإسلامية، تستلهم خيال الجماهير وتستأثر به ؟)، ومتغيرات الزعامة؛ (هل ظهر زعيم كاريزما "أى قائد ذو قدرة خارقة" ؟)، ولحظات من الأزمة المفاجئة أو التأزم المفاجئ التى من شأنها أن تستحث الجماهير على الاستجابة. إن قياس المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لن يفسر لنا مثل هذه الاندلاعات المفاجئة للتعبئة والحشد ولن يعللها، وهذا يوضح لنا لماذا يجب للتعبئة الشعبية أن يتم قياسها وحدها وبمعزل عن غيرها[١٠].

الشروط الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

ليس ثمة متغير وحيد - سواء كان انعدام العافية المالية، أو تدهور التأييد الدولى، أو المؤسساتية القوية، أو المستويات العليا من التعبئة الجماهيرية - يمثل شرطًا ضروريًا أو كافيًا لجهاز القمع القسرى والإكراهى لكى يتقهقر عن السلطة ويتراجع عنها. ولكن المقارنة العابرة للأقاليم توحى بأن هذه المتغيرات الأربعة قد أثبتت أهميتها للحالات السالفة من حالات التراجع أو التقهقر. فمن الشيق، إذن، أن نفكر مليًا فى كيف يأتى ترتيب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقًا لهذه المتغيرات. ويعلل لنا أداؤها الأسباب الكامنة وراء الظاهرة الاستثنائية لمتانة نظم الحكم الاستبدادية والسلطوية هناك.

أولاً: فيما يتعلق بالعافية المالية، فرغم أن كثيراً من الدول فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه مشاقًا ومصاعب اقتصادية من نوع أو آخر، فإن القلة - ربما باستثناء السودان - هى التى تجابه الانهيار الاقتصادى وفقًا للنسب التى رأيناها فى دول الصحراء الكبرى الأفريقية (Shafik 1998; UNDP 2001). بل أكثر من هذا، حيث إن معظمها يتمتع بموارد كافية تمكنهم من توجيه نفقات فخمة وبإفراط

لأجهزتهم الأمنية. وفى الحقيقية نجد أن هذه النفقات هى الأعلى بين أوجه الإنفاق فى العالم. وتعد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هى البلدان الزعيمة عالميًا إذا تعلق الأمر بنسب إجمالى الناتج القومى التى يتم إنفاقها على الأمن. وفى المتوسط، أنفقت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٦.٧ بالمائة من إجمالى ناتجها القومى على نفقات التسليح فى عام ٢٠٠٠، إذا ما قورنت بالمتوسط العالمى وهو ٣.٨ بالمائة، وإذا قورنت بنسبة ٢.٢ بالمائة فى الدولة المنضوية تحت راية منظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو)، و ٢.٨ فى الدول الأوروبية من غير الأعضاء فى حلف (الناتو)، و٣.٢ بالمائة فى دول شرق آسيا واستراليا، ٤ بالمائة فى دول الصحراء الكبرى بأفريقيا، و ١.٦ بالمائة فى دول البحر الكاريبى ووسط أمريكا وأمريكا اللاتينية (IISS 2002; 304). وهكذا تعد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين الدول ذات الإنفاق الضخم وفقًا لمعايير مشترياتها من الأسلحة. وهناك سبع دول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: (المملكة العربية السعودية، وإيران، ومصر، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والجزائر)، شكلت وحدها نسبة ٤٠ بالمائة من إجمالى المبيعات العالمية من الأسلحة فى العام ٢٠٠٠م[١١]. أخيرًا، فإن نسبة السكان المشتغلين فى شتى أفرع الجهاز الأمنى هى الأعلى حسب المعايير العالمية. ويبلغ المتوسط فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٦.٢ رجلاً مدججًا بالسلاح إزاء كل ألف، مقارنة بـ ٦.٣١ فى فرنسا، و ٢.٩٢ فى البرازيل، و ٠.٣٣ فى غانا. وفى سوريا، على سبيل المثال، نجد أن الرقم هو ٢٦، وفى البحرين ٢٣.٨، وفى المملكة العربية السعودية ٩.٨٦، وفى مصر ١٠.٨٧[١٢].

فكيف يتسنى لهذه الدول أن تصون مثل هذه الأجهزة الأمنية القسرية البالغة الإتقان ؟ وهنا نعلم أن الحصول على الريع هو الذى يلعب هذا الدور، وهى الصفة التى ميزت المنطقة لفترة طويلة (Anderson 1987: 9-12; Luciani 1990: 85-99; Crystal 1995; Chaudhry 1989; Vandewalle 1998; Ross 2001). إن الكثير من دول منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا، وليس جميعها رغم ذلك، هي دول رئيسية مستقبلة للدخل الريعي. ويأتيها ريعها أو تستقيه من مختلف المنح الطبيعية: موارد نفطية، موارد غاز طبيعي، منافع استراتيجية طبيعية "جيوستراتيجية"، والتحكم في تسهيلات الترانزيت الحرجة. وبدءًا مما يربو على الثلاثين مليار دولار التي تكتسبها المملكة العربية السعودية كل عام على هيئة موارد دخل من البترول، وانتهاء بالمليارى دولار التي تتلقاها مصر سنويًا من الولايات المتحدة الأمريكية على هيئة مساعدات أجنبية، فإن الكثير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتزود بإمدادات ثرية من الدخل الريعي (Henry and Springborg 2001: 30-44)[١٣]. وهذا يغدق عليها الوصول إلى موارد رئيسية سخية نتركها لتقدير المرء، لدرجة أنه حتى لو كانت البلاد في حالة شاملة من العوز والاعتلال الاقتصادي، فلم تزل الدولة الرسمية قادرة على الالتزام بالحكمة الاقتصادية التقليدية وأن تقوم بـ "تمويل ذاتها أولاً"؛ بمعنى أن تقوم بإعطاء الأولوية القصوى لدفع الرواتب لضباط القوات المسلحة وقوات الأمن. وهكذا، فإنه بينما قد يظل الإنفاق الحكومي على التعليم والرفاهية مستويًا بالأرض، والأزمة الاقتصادية تنخر في الاستثمارات المخصصة للبنية التحتية، يبقى الإنفاق على الأجهزة الأمنية عاليًا جدًا ومحلقًا في عنان السماء (Henry and Springborg 2001: 106)[١٤]. وفي مصر، على سبيل المثال، أجبرت الأزمة الاقتصادية نظام الحكم على توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي اقتضى تخفيضًا في الدعم الموجه للسلع الرئيسية بنسبة ١٤ بالمائة. إلا أن هذا لم يمنع نظام الحكم من زيادة ميزانية الجيش والقوات المسلحة بنسبة ٢٢ بالمائة في نفس ذلك العام والسنة ذاتها (Droz-Vincent 1999: 17). وفي الجزائر بالمثل، رغم أن الحرب الأهلية خربت اقتصاد البلاد، كان الجيش يتلقى مخصصاته تامة ودائمًا. وظل الجهاز العسكري الجزائري معافى والقوات المسلحة سليمة؛ بفضل حصة الجزائر الموثوقة من ريع البترول والغاز الطبيعي. باختصار، فإن الحصول الاستثنائي على الريع قام بتغذية الأجهزة القسرية المترعة والمتينة في الكثير من البلاد عبر أرجاء المنطقة.

فيما يتعلق بالدعم الدولى، تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استثنائية؛ بسبب المركز الفريد الذى تستمتع به على الصعيد الدولى. فقد استفادت الدول السلطوية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شأن مناطق أخرى حول العالم، من الحرب الباردة، فحصدت الرعاية من القوى العظمى فى الشرق والغرب، (وتم ذلك فى آن معًا فى بعض الأحيان)، مقابل وعود بالتحالف الوثيق من أجل محاربة الشيوعية أو وعود بالتحالف الوثيق من أجل الدفاع عنها. بيد أنه على النقيض من المناطق الأخرى، لم تر الدول السلطوية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصادرها من الرعاية الدولية، وقد تبخرت بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، ولا حتى مع إعادة إحياء الولايات المتحدة الأمريكية لمطالبها بالديمقرطية لاحقًا. ويعزى السبب فى ذلك إلى أن الاهتمام الغربى بالمنطقة كانت تدفعه مخاوف أمنية متعددة ظلت تحركه حتى فى أعقاب الحرب الباردة. ثمة وجهان من أوجه القلق الرئيسية، ألا وهما: ضمان الإمداد الموثوق به بالنفط، وهو مورد حاسم استراتيجيًا بالنسبة إلى الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والتى تعول عليه تعويلاً متزايداً، واحتواء تهديد الإسلاميين، ذلك الوعيد الذى برهن على كونه الأكثر إزعاجًا، حين وجه المتطرفون الإسلاميون غضبتهم صوب أهداف الولايات المتحدة الأمريكية داخل أمريكا وخارجها(١٥).

وهذان الوجهان من القلق قدما أساسًا منطقيًا أمرًا لصناع السياسة فى الغرب لكى يصروا على تقديم الرعاية للكثير من الدول السلطوية فى المنطقة. وكما قال روزفلت Roosevelt حول سوموزا Somoza: "قد يكونون أولاد عاهرات وبغايا، ولكنهم على الأقل هم أولادنا من العاهرات والبغايا"(١٦). ولقد تلقت نظم الحكم المستبدة فى: المملكة العربية السعودية، ومصر، والأردن، وتونس، والجزائر دعمًا غربيًا، وجاء هذا الدعم فى بعض الأوقات بنسب كريمة جدًا، بسبب الاعتقاد - (الذى ربما يكون خاطئًا) - بين صناع السياسة الغربيين بأن نظم الحكم هذه سوف تحرر الغرب على الأرجح من

مخاوفه الأمنية، فتضمن تزويده بإمدادات دورية من النفط والغاز الطبيعي، وتحتوى تهديد الإسلاميين. باختصار، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتبر استثنائية من حيث إن نهاية الحرب الباردة لم تشهد تراجعًا من قبل القوى العظمى عن رعايتهم للسلطوية والاستبداديين، كما كانت الحال فى أمريكا اللاتينية، وأفريقيا وغيرهما من البقاع (Henry and Springborg 2001: 32). إن اللعب على أوتار المخاوف الأمنية المتعددة للغرب؛ أتاح لنظم الحكم المستبدة فى المنطقة استبقاء الدعم الدولى والحفاظ عليه. وأفضى تقديم الغرب لهذا الدعم الكريم إلى تدعيم مقدرة نظم الحكم هذه وسند عزيمتها على التشبث بالسلطة.

وفيما يتصل بالمتغير الثالث: ألا وهو: نظم الحكم الأبوية التوارثية، فإن أجهزة الأمن القمعية فى معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شأنها فى ذلك شأن نظم الحكم ذاتها، يحكمها المنطق الأبوى التوارثى. وعلى الرغم من أن القوات المسلحة فى تركيا، ومصر، وتونس؛ تتصف بكونها مؤسساتية على درجة عالية؛ فإن كثيرًا من بيوت السلطة فى الإقليم لم تكن (قبل الاحتلال) شمولية مثل: العراق، وسوريا، والمملكة العربية السعودية، وقوى أقل أيضًا مثل: الأردن والمغرب، أما بعد ذلك فصار لديها جميعها مؤسسات قمعية تمرغت فى النزعة التوارثية للحكم. وتتغلغل المحسوبية والمحاباة حتى لتسيطر على قرارات ملء الشواغر والهيئات الحكومية وأجهزة الدولة. وفى الأردن والمغرب، يقوم الملك بتعيين أقاربه من الذكور دوريًا فى المناصب الرئيسية للقوات المسلحة، لكى يضمن عدم قيام الجيش بأى ثورة أو عصيان (Kamrava 2000: 89). أما فى المملكة العربية السعودية وسوريا، فإن أفرع القوات المسلحة؛ وأفرع قوات الأمن برمتها تعتبر مسألة أسرية عائلية (al-Yassini 1985; Hinnebusch 1990). فأهل الثقة أو الموثوقية السياسية تسبق الجدارة ومقدمة عليها فى مسألة الترقيات. وفى الأردن، لا يمكن للفلسطينيين أن يرتقوا فوق رتبة رائد أو مقدم فى الوحدات القتالية (Bligh 2002: 150). وفى سوريا، تم تعيين قائد لسلاح الجو

السورى، ولم يكن طياراً حتى، إذ لم يكن سوى (صديق موثوق به لدى حافظ الأسد) (Zisser 2002: 118-122). إن الروابط العرقية تستغل من أجل ضمان الولاء. وفى العراق (قبل احتلالها) كانت الوحدات التى تشكل النخبة مهيمنًا عليها من جانب السنة على نحو طاغ. وفى سوريا نجد أن العلويين مهيمنون (Rubin 2002: 7-8). ويتم الحفاظ على النظام داخل فئات المجتمع الكبرى عن طريق التعويل على المنافسة والخصومة بين الجماعات البدائية. ويقوم نظم الحكم السورى بكل عناية بعمل توازن بين قيادات العلويين، والسنة، والمسيحيين من أجل الحفاظ على السيطرة. ويعول نظاما الحكم فى الأردن والمملكة العربية السعودية على الولاءات القبلية وولاء البدو من أجل إحداث توازن فى القوى بين مختلف الفئات (Satloff 1986: 60-66; Wilson and Graham 1994). والتمييز بين ما هو عام وما هو خاص لا تتم مراعاته دائمًا بما يرضى الضمائر. وفى كل من العراق وسوريا، وفر الجيش مسلكًا مفتاحيًا من أجل غنى الأشخاص وثرائهم. ولم يكن أمراً غير عادى للجنرالات أن يقوموا بتحويل وحداتهم العسكرية إلى إقطاعيات اقتصادية لذواتهم الشخصية (Zisser 2002: 119-120).

وبطبيعة الحال، ليست المؤسسات الأمنية كافة قد أصابها الفساد على نحو متساو. فالجيش الأردنى يتسم بأنه محكوم بالقواعد بقدر أكبر بكثير من نظيره فى سوريا أو العراق (قبل احتلاله). بل أكثر من هذا، فنظم الحكم الأبوية التوارثية يجب ألا يشوبها العجز المهنى واللا أهلية المهنية، فالكثير من أجهزتها العسكرية تلقت تدريبات مهنية جيدة ومجهزة بالعتاد لكى تتعامل مع أكثر الأسلحة والأجهزة والمعدات العسكرية تقدمًا وتحديثًا. غير أن التوارثية الأبوية توفر صلة شخصية قوية بين الجهاز الأمنى القسرى ونظام الحكم الذى تخدمه؛ فتقدم تطابقًا أو تماثلاً بين شخصية الجهاز القسرى ونظام الحكم وتعميره لأمد طويل، وهكذا تدعم المقاومة ضد الإصلاح السياسى.

فلماذا هذه المقاومة ؟ مع التسليم بهذه الأحوال التوارثية، فإن فرصة الإصلاح السياسى تمثل فرصة لتدمير نخبة الأجهزة القمعية القسرية. فالانفتاح السياسى ومحاسبة الشعب للمسئولين من شأنهما أن يجردا الضباط العلويين فى سوريا من العلاوات والمنح الإضافية والمنافع الخاصة، إن لم يجرداه من روحه وحياته. وتغيير نظام الحكم سوف يعرض للمخاطرة هيمنة النخب القبائلية ذات الحظوة فى الجيشين الأردنى والسعودى. فضلاً عن ذلك، فإن النذر القليل من هؤلاء الضباط سوف يحدوه الأمل بأن يمتطى صهوة السياسة والانتخابات من أجل الوصول إلى سدة السلطة، على غرار ما فعل "روه تاى وو"؛ بسبب إخفاق هذه الأجهزة الموجهة الأبوية التوارثية فى العزف على وتر الأهداف الوطنية والقومية بالقدر ذاته من الألمعية والتألق التى سلكها "روه تاى وو". بل على العكس، فهؤلاء الضباط لديهم كل حافز من أجل توحيد الصفوف وراء النظام السلطوى المستبد العتيق، وتدعيمه حتى حينما توفر النكبات فرصة من أجل الانفتاح. وأضحى هذا جليًا فى حالة سوريا؛ حين لاحت فرصة للانفتاح السياسى فى ذلك البلد، عشية استسلام الدكتاتور الحاكم نهائيًا للاعتلال ولطعنه فى السن، فما كان من قادة الجهاز القمعى القسرى إلا أن وحدوا الصفوف خلف النظام القديم، وأقنعوا ابن الدكتاتور بأن أفضل المصالح للدولة تكمن فى المثابرة والإصرار على استمرار نظام الحكم العتيق.

وتعتبر سيادة نظم الحكم المتوارثة من الآباء ظاهرة استثنائية على الإطلاق فى منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. والمنطق المشابه لذلك يسيطر على نظم الحكم فى أفريقيا، وآسيا، وما وراءهما. غير أن المستوى المنخفض للمؤسساتية فى أجهزة القمع القسرية بالمنطقة يشكل عاملاً آخر إضافيًا؛ يفسر لنا الإرادة المتينة لدى الكثيرين جداً الذين يسعون لإحباط الإصلاح السياسى.

وأما بالنسبة إلى المتغير الرابع لدينا، فإن التعبئة الجماهيرية نيابة عن الإصلاح السياسى تظل واهية. وإنك لترى ائتلافات عملاقة من الطبقات كافة فى أكثر من

موضع فى المنطقة وقد تعبؤوا واحتشدوا فى الشوارع من أجل الضغط للإصلاح، كما وقع فى كوريا الجنوبية. وبالتالى، فإنه فى معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نجد أن كلفة القمع قليلة نسبيًا. وحتى حينما جاءت التعبئة عالية، كما حدث فى سوريا فى الثمانينات من القرن العشرين أو فى الجزائر فى تسعينات القرن العشرين، حين تمكن الإسلاميون من حشد أعضاء مؤثرين إلى جانب الإصلاح السياسى، أثبتت الدولة أنها قادرة على تخفيض تكاليف القمع، أى الخسارة المحتملة للشرعية الداخلية أو الدعم الدولى، وذلك عن طريق العزف على وتر التهديد الخاص الذى تشكله هذه القوات الخاصة. ولأن للمحتشدين فى التعبئة وجهًا إسلاميًا، استطاع نظام الحكم أن يطرح التعبئة كتهديد للنظام والأمن بالنسبة إلى الشرعية المحلية والدولية. ولاقى هذا المدخل نجاحًا. واستطاعت الدولة الجزائرية التعويل على الرعاية الفرنسية المستمرة لمدة عدد لا بأس به من السنين، عن طريق تركيزها على الخطر القادم من تهديد الإسلاميين ووعيدهم. وحتى حينما نفذ حافظ الأسد المذبحة الوحشية فى حماه، أكسبته بعض التأييد الجماهيرى على أساس أنه: "شهر واحد من حماه خير من أربعة عشر عامًا من الحرب الأهلية كما حدث فى لبنان" (Friedman 1989: 101).

إن المستوى المنخفض من التعبئة الشعبية من أجل الإصلاح السياسى ليس مقتصرًا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أنه – إلى حد ما – أحد عواقب غياب متطلبات الديمقراطية، مثل الفقر والإملاق والمستوى المتدنى من معرفة القراءة والكتابة. على أية حال، ثمة عوامل إضافية تخفض من الحماس الشعبى للإصلاح الديمقراطى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أولها: التجارب المكتسبة فى مجال التحرر الليبرالى السياسى؛ تحددت تاريخيًا بالسيطرة الاستعمارية وليس تقرير المصير، (على نقيض التجربة فى الهند). والمحاولات المبكرة ذات الجرأة المتوسطة التى تم القيام بها تحت الانتداب البريطانى والفرنسى كانت بمثابة تجميل أو زخرفة للواجهة إزاء الهيمنة الأجنبية، ولم تكن تجارب مستقلة وجوهرية للحكم الذاتى.

ثانيها: ليست هناك تجربة ديمقراطية مسبقة طويلة الأمد، والتى كان من شأنها أن ترسى الأسس المؤسسية للتعبئة الشعبية، مثل الأحزاب السياسية المستندة إلى قاعدة جماهيرية أو نقابات عمال أو اتحادات عمالية، (على نقيض تجربة الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية). ثالثها: يوجد نموذج عكسى يقدم لنا بديلاً أيديولوجيا غنيًا وملهمًا للرؤية الديمقراطية الليبرالية، (على نقيض تجربة أوروبا الشرقية فى أعقاب سقوط الشيوعية). وعلى الرغم من أن الأيديولوجيات الإسلامية ليست بحاجة إلى أن يتم تقديمها كبديل لآراء العالم الليبرالى الديمقراطى، فإنها تتطور غالبًا فى هذا الدرب أو على هذا السبيل لدواعى تتعلق بالتجربة السياسية. رابعها: إن وجود هذا التهديد الإسلامى غير الديمقراطى يزيل التعبئة والحشد عن الكثير من المؤسسات التقليدية للنشاط السياسى الفعال وإجراءاته لتحقيق الأغراض السياسية، ونخص بالذكر العناصر العلمانية والمثقفة التى تنتمى إلى الطبقة الوسطى.

ولكن بغض النظر عن التفسير والشرح، فإن المستويات الدنيا من التعبئة الشعبية من أجل الإصلاح الديمقراطى تمثل واقعًا معاشًا وحقيقيًا فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن شأنها أن تخفض تكاليف القمع على الأجهزة القسرية الإكراهية وتزيد احتمال أن تلجأ المؤسسة الأمنية إلى القوة لإحباط مبادرات الإصلاح.

وبالطبع، هناك نموذج درامى واحد فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث أفلحت التعبئة الشعبية من أجل الإصلاح السياسى فى جلب تغيير نظام الحكم. وتلك هى حالة إيران. إذ شارك ملايين الإيرانيين فى الاحتجاجات الجماهيرية المطالبة بإسقاط الشاه؛ ولعبت التعبئة الشعبية دورًا مفتاحيًا فى إنجاح الثورة، ولم يكن قليلاً التأثير العميق الذى مارسته على الجيش. ورغم أن القوات المسلحة احتفظت بالمقدرة المادية على قمع الساخطين، فإن عزيمتها تقوضت جراء التكلفة الهائلة المحتملة التى يجب دفعها ثمنًا للقمع، ناهيك عن سلامة الجيش ذاته كمؤسسة عسكرية. ورفض الكثير من الجنود أن يطلقوا النيران على جماهير المدنيين الذين يواجهونهم، وقد حملوا

الزهور والورود وجعلوا يرددون الهتافات الدينية، وتصاعدت حالات الفرار من الخدمة العسكرية، وتضاعف العصيان والتمرد المباشر ضد الرتب العسكرية العليا. ولما خشى رئيس أركان الجيش الإضرار بسلامة القوات المسلحة كمؤسسة، أعلن وقوف العسكريين على "الحياد"، وقرر بذلك نهائيًا مصير النظام العتيق (Kurzman 1996: 156). باختصار، رفعت المستويات العليا من التعبئة الشعبية فى إيران كلفة القمع لدرجة أضحت فيها الكفاية لتقويض إرادة الجهاز القسرى وعزيمته على البطش(١٧).

المتغير الخامس: هو وجود تهديد موثوق، وكان البعض قد اقترحه من أجل شرح متانة الجهاز القسرى فى الكثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فإذا أخذنا فى الاعتبار مركزية الصراع العربى - الإسرائيلى فى سياسات المنطقة، نجد أن بعض المحللين ربط متانة السلطوية والاستبداد فى المنطقة بالتهديد الوجودى الذى تشكله إسرائيل لجيرانها من البلدان العربية، كما ربطوا بين إسرائيل وبين التشييد اللاحق لأجهزة عسكرية ضخمة فى الكثير من الدول العربية من أجل مجابهة هذا التهديد. ولا ريب فى أن هيمنة الصراع بين دول المنطقة - (شاملاً الصراع العربى - الإسرائيلى وليس مقتصراً عليه) - قد لعب دوراً مهمًا فى تعزيز النزعة السلطوية الاستبدادية فى المنطقة(١٨). غير أن المحللين الذين يطعنون فى هذا التفسير يتعين أن يأخذوا فى اعتبارهم حقيقة أن متانة الأجهزة القسرية فى البلدان العربية لا ارتباط له سواء جغرافيًا أو زمنيًا بالتهديد الذى تشكله إسرائيل. فجغرافيًا، نجد أن قوس السلطوية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتجاوز ببون شاسع منطقة طيران سلاح الجو الإسرائيلى، بمعنى أن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التى تقع نائية جداً عن مركز الصراع؛ (مثلاً، المملكة العربية السعودية والمغرب)، ما تزالان تشاركان النزعة الطبيعية للمنطقة فى الاستحواذ على أجهزة أمن قسرية ضارية. ومصر، على سبيل المثال، شهدت خمسة وعشرين عامًا من السلام البارد مع إسرائيل، ومع ذلك فإن هذا الانخفاض فى التهديد لم يناظره أى خفض مقارن فى حجم الميزانية العسكرية للدولة (Droz-Vincent 1999: 17).

الخلاصـــــة:

لا تكمن الظاهرة الاستثنائية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقدر كبير فى غياب متطلبات الديمقراطية، وإنما فى الظروف الحاضرة التى تدعم غلظة السلطوية والاستبداد، وبخاصة الجهاز القسرى الفظ المتشبث والمعاند سياسيًا. وبعض الظروف المسئولة عن غلظة هذا الاستبداد تعد استثنائية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبعضها الآخر ليس كذلك. ويميز المنطقة حصولها على الريع الوفير الذى يقدم الدعم المالى للكثير من تكاليف أجهزة القسر هذه التى تتصف بكونها متطورة للغاية. والمخاوف الأمنية المتعددة للغرب إزاء المنطقة تضمن استمرارية الدعم الدولى لنظم الحكم الشمولية المتسلطة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها. بيد أنه يضاف إلى هذا عدة عوامل تعتبر فريدة بالنسبة إلى المنطقة على الإطلاق، مثل: سيادة التوارثية الأبوية فى هياكل الدولة، والمستوى المتدنى من التعبئة الشعبية، وتعزز هذه العوامل مجتمعة من مقدرة الجهاز القمعى القسرى وعزيمته وإرادته على منع الإصلاح الديمقراطى وإعاقته.

وبالنسبة إلى مناطق أخرى، تجذب تجربة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انتباهنا إلى الأهمية الملحة للعوامل الهيكلية، والأكثر أهمية، طبيعة مؤسسات الدولة، حين رسم خريطة لحساسية الدولة للتحول الديمقراطى. إن الانعطافة المفاجئة والمتغلغلة نحو الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية إبان ثمانينات القرن العشرين لعبت دورًا رئيسيًا فى تكذيب أو إضعاف الثقة فى الحتمية الاجتماعية والاقتصادية لنظريات التحول الديمقراطى، وألقت الأضواء على مركزية اختيار النخبة أو الصفوة وطوعيتهم إزاء تأسيس الديمقراطية (Remmer 1989). إن التحول الدرامى صوب الديمقراطية الذى اجتاح دول الصحراء الكبرى فى أفريقيا، ودول أوروبا الشرقية فى تسعينات القرن العشرين، جذب الانتباه إلى الدور المهم الذى يمكن أن تلعبه التعبئة الشعبية فى إسقاط

نظم الحكم الشمولية السلطوية (Bratton and van de Walle 1997; Banac 1992). إلا أن إلحاحية السلطوية العنيدة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تلقى الضوء بالمقدار ذاته على درس بليغ للغاية. فحيث تكون المؤسسات التوارثية الأبوية مشدودة بإحكام للقدرة القسرية الإكراهية، فسوف يدوم الاستبداد على الأرجح. وفى هذا السياق، تمتلك نخب نظام الحكم كلاً من الإرادة والقدرة على كبت المبادرة الديمقراطية. وطالما أن التأييد الدولى والتمويل الدولى قادم لا محالة لنظام الحكم الشمولى السلطوى، فإن التغيير السريع لنظام الحكم أمر غير وارد (Brownlee 2002b; Snyder 1998).

وإذا أخذنا هذا التحليل كأمر مسلم به، فإن البعض ربما أغواه الجدال بأن إزالة الجهاز القسرى، ربما عن طريق التدخل الخارجى الحاسم، سوف يضع حداً للسلطوية ويقدم الديمقرطية فى المناطق التى ابتليت للغاية بمثل هذه النكبات. ولسوء الحظ، فإن التحليل الذى بسطناه هنا لا يؤيد وجهة النظر هذه. وتشرح المتغيرات الأربعة التى حددناها أعلاه فظاظة الأجهزة القسرية فى سائر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإرادتها فى كبت المبادرات الديمقراطية. وهذا التحليل يقدم القليل حول الشروط الضرورية من أجل غرس الديمقرطية ذاتها. لأنه بينما إزالة الأجهزة القسرية التى تقمع الديمقراطية صارت شرطًا ضروريًا للتحول الديمقراطى وتعزيز الديمقراطية، فإنها مع ذلك ليست كافية. وثمة مجموعة من الشروط يجب أن تكون متوافرة وحاضرة، تشمل مستوى أدنى من الالتزام النخبوى، ومستوى أدنى من التضامن الوطنى، ومستوى أدنى من التوزيع العادل لإجمالى الناتج الوطنى لكل رأس، وربما الأكثر أهمية من كل ما سبق هو إقامة مؤسسات للدولة تتصف بالحياد والفعالية. فأجهزة الدواوين، والشرطة، والقضاء الفعالة التى يمكن أن تنهض، على نحو يمكن التنبؤ به، بإنفاذ حكم القانون وحفظ النظام، أمر جوهرى من أجل ازدهار الديمقراطية. فالنظام مقدم على الديمقراطية إلى درجة كبرى. ولا يمكن للديمقراطية أن تنمو بقوة فى حالة من الفوضى[١٩].

ومما يدعو إلى الحزن أن الدول صاحبة التاريخ ذى الحكم التوارثى الأبوى محرومة من هذه الأفضال المؤسسية. ونظم الحكم القائمة على حكم الشخص، تحديداً، يغلب على الحكومة فيها حرية تصرف الحاكم وحرية اختياره، وليس حكم القانون وسلطانه. وبصفة عامة، فإن نظم الحكم التوارثية الأبوية ليست لديها الأجهزة والدواوين، والشرطة، وغيرها من مؤسسات الدولة ذات الكفاءة والحياد، وكلها جوهرية من أجل ديمقراطية قوية ونشيطة. وهذا يفسر لماذا يعتبر التدعيم الناجح للديمقراطية فى نظم الحكم التى تعقب عهود الحكم التوارثية الأبوية اختباراً للتحدى على وجه الخصوص (Chehabi and Linz 1998a; 48).

ففى ظل غياب مؤسسات فعالة للدولة، لن يؤدى القضاء على الجهاز القسرى القمعى إلى الديمقراطية، وإنما سوف يؤدى إلى قيام سلطوية واستبداد من تقليمات أو مشارب متباينة، والأسوأ أنه قد يفضى إلى تشوش كامل وفوضى. ومن أجل إرساء الديمقرطية فى المنطقة، يتعين على المصلحين السياسيين أن يركزوا على تشييد مؤسسات رسمية للدولة تتصف بالفعالية والحياد، وتغذية الاتحادات التى تسمو فوق الخطوط العرقية الإثنية وتتجاوزها، وتوحيد الشعب حول المصالح الاقتصادية والاهتمامات الثقافية المشتركة، وأيضًا تعزيز النمو الاقتصادى الذى من شأنه أن يرفع نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى إلى شريحة النطاق السحرى التى تجعل الديمقراطية ممكنة، وقد تم قياسه إحصائيًا ويتراوح بين ٤٫٥٠٠ دولار و ٥٫٥٠٠ دولار. إن هذا التحدى لهو تحد عملاقى هائل؛ غير أنه يختلف اختلافًا ضئيلاً عن ذلك الذى يواجه بلاداً لا تعد ولا تحصى حول العالم. وفى مجابهتها لهذا التحدى، كما يحدث بأساليب وطرق كثيرة للغاية، لا تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استثنائية على الإطلاق.

الهوامش

أعبر عن شكرى وامتنانى للتعليقات النقدية التى أبدتها: ليزا أندرسون Liza Anderson، وميشيل بينر أنجريست، وميا بلووم Mia Bloom، وجاسون براونلى، وخوسيه شيبوب، ولارى دياموند، وكينيث إريكسون، وجريجورى جوز، وباربارا جيديس، ودانيال جينجريتش، وستيفين هايدمان، وميشيل هدسون، وصمويل هنتنجتون، وآلان جاكوبس، وبولين جونز-لونج، وفيكى لانجوهر، وإيلين لاست-أوكار، ونيلسون كاسفير، وأوغستوس ريتشارد نورتون، وسوزان فار، ومارشا بريبشتاين بوسوزنى، وبروس روثرفورد، وبول سالم، وبنيامين سميث، وليلى تساى، ولوكان ويز، وكارى روزبسكى ويكهام، وأعضاء ورشة العمل البحثية التابعة لجامعة هارفارد حول السياسات المقارنة، واثنين من القراء المجهولين لمجلة Comparative Politics.، وأقدم شكرى أيضًا إلى تيريزا هاوس؛ لمساعدتها فى أعمال البحث الخاصة بهذا الفصل.

(١) تم تعريف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هنا بأنها تشمل بلدان العالم العربى بالإضافة إلى إيران وإسرائيل وتركيا. وهذا يشتمل على إحدى وعشرين دولة هى: الجزائر، والبحرين، ومصر، وإيران، والعراق، وإسرائيل، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وعمان، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، والسودان، وتونس، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. ولقد استبعدت أربعة بلدان، هى من بين أعضاء جامعة الدول العربية، غير أن بعدها الجغرافى لا يؤهلها للمفاهيم التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذه الدول هى: الصومال، وموريتانيا، وجيبوتى، وجزر القمر.

(٢) تنطبق اليوم على إسرائيل وتركيا معايير الديمقراطية القائمة على الانتخابات البرلمانية الحرة، والتى يتم تعريفها بأنها: نظام الحكم الذى يختار حكومته عبر الانتخابات الدورية، والحرية، والتنافسية. وفى عام ١٩٧٢م فعلت ذلك لبنان أيضًا (Freedom House, "Freedom in the World 2002," www.freedomhouse.org, 7). ومن أجل التمييز بين الديمقراطية القائمة على أساس من الانتخابات والديمقراطية الليبرالية، انظر: (Diamond: 1996).

(٣) انظر: Freedom House, "Freedom in the World 2002," www.freedomhouse.org, 5-7. لاحظ أن القسم العالمى من Freedom House يضع تركيا ضمن أوروبا، والسلطة الوطنية الفلسطينية ضمن فئة منفصلة تسمى: "الأراضى المتنازع عليها". وبهذا فإنهما كلتيهما لا يظهران فى الإحصائيات Freedom House الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولقد حدت عن عرف واصطلاح Freedom House وقمت بتضمين كل من تركيا والسلطة الوطنية الفلسطينية فى اعتباراتى الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(٤) أعلن تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٢م أن نسبة النفقات الحكومية من إجمالى الناتج المحلى تبلغ فى المتوسط ٣٠ بالمائة فى العالم العربى، على الرغم من أن هذا التقدير تم بخسه على الأرجح، إذا أخذنا فى الحسبان أن دولاً بترولية ثرية كثيرة مثل: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، لم يتم تضمينها فى هذه الإحصائية.

(٥) للاطلاع على مستويات الفقر ومعدلات معرفة القراءة والكتابة، انظر: منتدى البحوث الاقتصادية للعالم العربى وإيران وتركيا، ٢٠٠٢ ،Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran, and Turkey (2002: 23, 102). لاحظ أن معدل الأمية المذكور يستبعد إسرائيل التى سجلت ٤ بالمائة فى معدل الأمية بين الكبار. وبالنسبة إلى بيانات التنمية البشرية، انظر: (UNDP (2001. والأمر الشيق هنا هو أنه طبقًا لصفحة (١٩٩٨م)، "سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدنى الحالات الإقليمية لحدوث الفقر المدقع، بنسبة سكان أقل من ٢.٥ بالمائة يعيشون على دولار واحد لليوم الواحد أو أقل من دولار واحد لليوم الواحد. وفى الحقيقة، فإن لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فى المتوسط، واحداً من أكثر توزيعات الدخل عدالة فى العالم، على الرغم من أنه حتى هذا التوزيع يعنى عدم التكافؤ المريع فى توزيع الدخل. انظر: UNDP (2001: 90); and World Bank (2002: 230-235.

(٦) نعيد للأذهان إعلان رئيس وزراء سنغافورة لى كوان يو Lee Kuan Yeew بأن "القيم الآسيوية" مناقضة للديمقراطية أو معاكسة لها. انظر أيضًا: Pye (1985); Wiarda (1974); and Huntington (1991: 72-85). من أجل الاطلاع على مراجعة ممتازة حول مناقشة للثقافة السياسية والديمقراطية، انظر: Diamond (1993) and Diamond (1999: 161-217). وربما كانت أكثر المقالات متانة حول أى ارتباط محتوم بين التقاليد الدينية والسلطوية، وبخاصة بين الإسلام والسلطوية، ألفها شخص غير متخصص فى شئون المنطقة، وهو أل ستيبان .Al Stepan ففى بحثه بعنوان: "الدين والديمقراطية وتوأم التسامح الدينى" "Religion, Democracy and the Twin Tolerations"، ركز ستيبان (Stepan: 2001) على تعددية المعانى التعبيرية لسائر الديانات السماوية العظمى، (بما فى ذلك الإسلام)، وإمكاناتها الكامنة للتصالح مع المثل العليا الديمقراطية. ويزودنا بتأييد إمبريقى على إمكانية تصالح الإسلام مع الديمقراطية بالإشارة إلى أمرين هما: البلدان الإسلامية ذات الأغلبية السكانية، ومع ذلك شهدت ديمقراطيات قائمة على الانتخابات الحرة وأزرتها: (إندونيسيا، وتركيا، وبنجلاديش)، وكذلك الإشارة إلى ملايين المسلمين الذين يقيمون فى ديمقراطيات مستقرة فى بلدان كالهند، وأوروبا، والولايات المتحدة، وذلك دون أى إضرار بهويتهم الدينية.

(٧) فى مصر، على سبيل المثال، يحتفظ الرئيس بالسيطرة على الترقيات التى تقع رتبتها العسكرية أعلى من رتبة العميد، وله القول الفصل والكلمة النهائية بشأن ميزانية القوات المسلحة، وأثبت مقدرته على عزل كبار قادة الجيش الذين يحظون بالشعبية مثل: المشير أبو غزالة؛ حينما ثبت بالدليل أنه يحظى بالشعبية وبأنه محبوب جداً. وفى الوقت ذاته، تحتفظ القوات المسلحة بالرقابة والسيطرة على مصادر التمويل المستقلة، وتبدو وكأنها تزاول حق الاعتراض "الفيتو" إزاء تعيين أو اختيار من يخلف الرئيس حسنى مبارك، كما

أنها أنقذت نظام الحكم من هجوم قاتل فى ثلاث مناسبات على الأقل. انظر: ;(Droz-Vincent (1999 Sobelman (2001); and Sfakianakis and Springbor (2001). وبالمثل، نجد أن توازن القوى فى سوريا أمر غير واضح. فالديكتاتور الراحل حافظ الأسد كان قادراً على عزل على حيدر قائد القوات الخاصة، الذى كان يتمتع بالنفوذ والمكانة القوية بسبب اختلافهما حول السياسة، غير أن الأسد كان يتعين عليه أيضًا أن يخطب ود الجيش لضمان موافقته على خلافة ابنه بشار الأسد فى رئاسة الدولة. انظر: Brooks (1998).

(٨) محمد حربى هو مؤلف هذا الشعار، كما ذكرته صحيفة لو سوار دو براسيل Le Soir de Bruxelles بتاريخ ١١ يناير ٢٠٠٢م، وأقدم شكرى إلى رضا بن سمايا Reda Bensmaia من أجل لفت انتباهى إلى هذا. وعرف (Droz-Vincent (1999: 16 هذا الأمر على أنه بصيرة أصيلة أو تبصر أصيل لدى Mira-beau.

(٩) تأثير مثل هذا التغير واضح حتى قبل نهاية الحرب الباردة. انظر: Snyder (1998: 73) and Booth (1998: 148).

(١٠) أيضًا، لا يجب للتعبئة الشعبية أن تختلط بمتغير "المجتمع المدنى"، حيث إن المجتمع المدنى يطوق هذا المتغير ويتجاوزه، فيحتضن الحركات الأكثر عفوية وتلقائية وسريعة الزوال مثل: المظاهرات وأعمال الشغب، فضلاً عن أنه لا يقصر نفسه على المكونات المؤسسية للحياة النقابية مثل: نقابات العمال، واتحادات رجال الأعمال، والمنظمات غير الحكومية.

(١١) طبقًا للمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية (International Institute of Strategic Studies, IISS): "مايزال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستمرين فى كونهما سوقًا كبرى للسلاح فى العالم.. مطلقًا وبكل ما فى الكلمة من معنى" (IISS 2002: 119).

(١٢) استقيناه من المرجع نفسه، ١٢٨. لاحظ أن حجم الجهاز القسرى وحده لا يعنى القوة النسبية للسلطوية. فقد تفخر دولة ما بجيشها الجرار الضخم جداً، ومع ذلك تظل ديمقراطية كما هى حالة الولايات المتحدة الأمريكية. وبالمثل، استطاعت إسرائيل أن تحافظ على نظام ديمقراطى سياسى على الرغم من الحجم الضخم جداً لقواتها المسلحة بالمعايير النسبية، (مثلاً: حسب مقاييس الإنفاق العسكرى ونصيبه من إجمالى الناتج القومى، أو النسبة المئوية للسكان القادرين على حمل السلاح). وطالما أن الجهاز القسرى عرضة للسيطرة المدنية، فإن الحجم الضخم منسجم مع الديمقراطية.

(١٣) قدم هنرى، و سبرنجبورج (٢٠٠١) تفسيراً واقعيًا جداً لأوجه الريع المتنوع الذى تحصده بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورغم أنهما قد كشفا وجود نزوع للانحطاط فى أوجه الريع التى تكتسبها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى السنوات الأخيرة، فمايزال هذا الدخل رئيسيًا وجوهريًا. على سبيل المثال: شكل الدخل النفطى وحده أكثر من ٥٠ بالمائة من موارد الحكومات فى حوالى نصف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى أواخر التسعينات من القرن الماضى.

(١٤) المستوى العالى جداً من الإنفاق الحكومى على الجيوش تم توثيقه لخمس عشرة دولة فى كتاب هنرى، وسبرنجبورج (٢٠٠١: ١٠٦). وفى الكثير من بلاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتم إنفاق ٢٥ بالمائة (أو أكثر) من النفقات الحكومية على العسكر والجيوش والقوات المسلحة، وفى بعضها الآخر تصير النسبة أعلى بدرجة مهمة، بما فى ذلك السودان (٥٥٪)، والإمارات العربية المتحدة (٤٨٪)، والمملكة العربية السعودية (٣٧٪).

(١٥) ربما يكون الحفاظ على أمن إسرائيل وجهًا أخر للقلق والمخاوف، رغم كون هذا القلق يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية بدرجة أكبر من كونه سببًا لانشغال الغرب انشغالاً تامًا. انظر: Hawthorne (2001).

(١٦) أقدم شكرى لـ ستيف ليفتسكى Steve Levitsky لتذكيرى بهذا الاقتباس اللاذع.

(١٧) بطبيعة الحال لم تكن المستويات العليا من التعبئة الشعبية السبب الوحيد لوضع حد لتدخل الجيش. أيضًا كان هناك الهيكل الإدارى الضعيف الذى ينخر فى العسكرية الإيرانية، (التى ألفوها تعمل "بغير قائد" عقب رحيل الشاه)؛ فضلاً عن الإحساس الذى راود جنرالات الجيش بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت عن الشاه. للاطلاع على المزيد، انظر: Arjomand (1988: 121-129).

(١٨) إلى جانب تزويد نظم الحكم المستبدة القسرية بالشرعية المنمقة، فإن الصراع المتواصل قام بترشيد حالات الطوارئ المطولة التى تخنق الحريات المدنية فى الكثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. للاطلاع على المزيد من دور الصراع الداخلى وعلاقته بالسلطوية، انظر: Gause (1995: 283-306).

(١٩) للمرة الثانية، ليس ثمة متغير وحيد يمسى ضروريًا أو كافيًا للوصول إلى نتيجة، ويكون معقداً بالقدر ذاته مثل: التحول الديمقراطى، أو تدعيم الديمقراطية وتعزيزها. ولكن الخبرة المستقاة من ثلاثين عامًا من الخبرة فى تعقب التحولات الديمقراطية توحى بأن فرص الديمقراطية تكون مواتية ومحابية حينما يربو نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى على ٥٠٠٠ دولار؛ وذلك حينما يكون هناك إجماع جماهيرى وتضامن وطنى، وحينما تقتنع النخب والصفوة بأن المؤسسات الديمقراطية إنما هى السبيل الأقل سوءًا لمعالجة الصراع. انظر: Bellin (2003); Carothers (2002); and Ottaway et al. (2002).

الفصل الثالث

الأزمة السياسية وإعادة الاستقرار: العراق، ليبيا، سوريا، وتونس

جاسون براونلى

تصرف الحكام السلطويون فى الشرق الأوسط بطريقة مماثلة للغاية للحكام المطلقين الأوتوقراطيين فى الأماكن الأخرى؛ فقد حاولوا البقاء فى السلطة حينما جوبهوا بالتحدى، وغالبًا ما ردوا على المعارضة الأهلية باتخاذ إجراءات أمن صارمة ووحشية. والأمر الذى يميز نظم الحكم فى منطقة الشرق الأوسط هو أن هذه الردود وقعت فى سياق من الاستقلالية عن الضغوط الأجنبية؛ لكى تحترم حقوق الإنسان ولكى تمكن من عملية الدمقرطة أو التحول إلى الديمقراطية. وبالتالى، عاشت نظم الحكم فى البلاد الممتدة من شمال أفريقيا وحتى الخليج العربى عقودًا طويلة، فى حين انهارت حكومات مثيلة أو مشابهة فى أصقاع أخرى من العالم. والسبب ليس ثقافيًا، ولكنه سياسى، ونشأ عن مقدرة الحكام على قمع خصومهم عبر العنف المفرط وغير المقيد.

حينما يرنو المرء إلى البلدان العربية فى منطقة الشرق الأوسط ويقارنها بالبلدان الأخرى حول العالم، يبدو له طول أمد نظم حكمها السلطوية أمرًا فوق العادة أو غير مألوف. وعلى الرغم من أن نظم الحكم القائمة على شخصيات قد سقطت عبر بلدان الصحراء الكبرى فى أفريقيا، على سبيل المثال، فإن الشرق الأوسط يعرض لنا بالمثل ثروة من الديكتاتوريات الفاسدة التى بقيت فى السلطة (Bratton and van de Walle 1997; Geddes 1999a). ومع ذلك، فإن الفترات الطويلة من الاستمرارية السياسية فى المنطقة

احتوت كذلك على حقب ذات أهمية من التنافس بين الحكام وبين أنصار التغيير. ولم تتم معالجة هذه الأزمات فى أدبيات السياسات المقارنة التى تناولت تغيير نظم الحكم، مما أعطى الانطباع بأن طول أمد نظم الحكم العربية نجم عن عوامل فريدة تخص المنطقة. ونزعت التفسيرات إلى التركيز على الثقافة الدينية أو التقاليد السياسية قبل استنفاد التحليل التقليدى للزعماء القائمين بالحكم والقوى التى تناوئهم وتتحداهم. ويزودنا تحقيق دار حول محاولات المعارضة لطرد الحكام المستبدين، وإبعادهم بالتفسير البديل والأقل تخصصًا، ألا وهو: إن الحكام المطلقين أعاقوا التحولات السياسية الداخلية بكل نشاط عن طريق نشر منظمات قسرية إكراهية لكبت أعدائهم. وهكذا، فإن الاختلاف البارز بين العالم العربى والمناطق الأخرى لا يكمن فى ثقافة السكان المحليين، ولكنه يكمن فى قوة الجهاز القمعى للدولة.

ولقد عملت الجماعات المقهورة فى الشرق الأوسط، كما هى الحال فى أجزاء أخرى من العالم، بصفة دورية على إنهاء الحكم الديكتاتورى. ولم يكتب لهم النجاح على أية حال كما كتب للحركات المثيلة فى أماكن أخرى، وجاء ذلك فى المقام الأول لأن نظم الحكم التى فى السلطة أو سدة الحكم أثبتت عزيمتها ومقدرتها الوطيدة على نشر العنف واستعماله ضد خصومها. إن هذه النزعة نحو إطلاق العنف من أجل البقاء فى السلطة، والعاقبة المترتبة عليها وهى دوام نظام الحكم، لا تمثل نمطًا استثنائيًا طارئًا أو عارضًا. بل أكثر، فحينما نستعرض حالات سحق السلطوية فى أصقاع أخرى، نجد أن بلدان الشرق الأوسط تقدم نماذج تربط بين المستويات العليا من القدرة على البطش، وبين القيم المتدنية لدى الناس لتغيير نظام الحكم. وتقبع هذه الصيغة غير المفاجئة وراء مرونة نظم الحكم العربية، وتعزز ثروتنا من الأدلة والبراهين الكامنة فى النظريات السائدة حول التغيير، والتى تأخذ فى الحسبان المؤسسات وقوة الأطراف المتنافسة.

يتوسع هذا الفصل فى هذا التفسير غير المتخصص حول دوام الحكم السلطوى فى الشرق الأوسط، ويقدم دلائل من واقع أربع أزمات تغلبت عليها نظم الحكم العربية التى تركزت السلطة فيها فى أيدى الزعيم الفرد: سوريا (١٩٨٢م)، وتونس (١٩٨٧م)، والعراق (١٩٩١م)، وليبيا (١٩٩٣م). وكانت نظم الحكم هذه عبارة عن ديكتاتوريات متعسفة وفاسدة، شأنها شأن الديكتاتوريات التى ظهرت خارج المنطقة تمامًا بتمام؛ غير أن القدرة على القمع التى مورست ضد خصومها الذين يتحدونها لم يكن يقيدها نصير أو راع خارجى. وبالتالى، تمكنت هذه النظم الحاكمة من التغلب على الأزمات، فى حين أن نظم حكم أخرى شبيهة فى بقاع أخرى تعرضت للسقوط. وهكذا، فإن الحكم السلطوى القائم على شخصية الزعيم، حينما لا تردعه دول خارجية نصيرة أو راعية، بوسعه أن يمكن نظم الحكم من احتمال التحديات التى قد تؤدى أو تفضى إلى التحولات السياسية. وتكرر دراسات الحالة أشكال التفسيرات التقليدية التى ظهرت فى أدبيات أو كتابات التحولات السياسية، وتأخذ فى الاعتبار بأس القوى التى تدعم نظام الحكم وتؤيده، (المتشددون)، وأولئك المتورطين فى الائتلاف المضاد، (المعتدلون وأنصار المعارضة أو المعارضون السياسيون). ويشير سجلهم إلى أهمية وجود مناصرين خارجيين لحركتهم السياسية بحيث يحدون من بطش الدولة وقمعها، وهو عامل ربما تعرض إلى التقليل من شأنه فى الدراسات الخاصة بالتغيير الناجح لنظم حكم.

ولسوف أناقش فى هذا الفصل كيف يتسنى لنا ملء الثغرة أو الفجوة فى الأدبيات الخاصة بتغيير نظم الحكم، وفيما يتعلق بالسلطوية فى منطقة الشرق الأوسط. وبوسع أنصار مدرسة السياسات المقارنة أن يتلافوا أوجه النقص التى جاء بها أنصار الظاهرة الاستثنائية، وتجاهلت سياسات المنطقة، أو تستدعى المتغيرات ذات المدلولات الثقافية من أجل شرح سياساتها؛ ويزودنا استقرار نظام الحكم بالتباين أو المغايرة الإمبريقية القيمة إزاء الدراسات التى تناولت عملية التغيير. وتوجيه الانتباه الصريح

للمتشددين؛ باعتبارهم عوامل فى السيناريوهين الخاصين بالتحول الممكن فى المنطقة - وهما: التغيير على نقيض الاستقرار - يمكننا من أن ندمج نظم الحكم العربية المطلقة الأوتوقراطية فى حساب كلى ومقتضب للتطور السياسى إبان العهد الأخير أو الحقبة الأخيرة من عملية التحول للديمقراطية والمعروفة باسم: "الموجة الثالثة" (Huntington 1991). ثم بعد ذلك، أقدم كل حلقة من حلقات نجاة نظم الحكم، وأختتم بعرض الملابسات التى تحركها عوامل داخلية أهلية لتغيير نظام الحكم إبان الحرب الدولية على الإرهاب. ولقد أضفينا تأييدنا للمقالة المطروحة فى الفصل الثانى من تأليف إيفا بيلين، ذلك أن المتغيرات النقدية التى تفسر طول أمد السلطوية والاستبداد فى هذه الحالات برهنت على كونها: المقدرة الشاملة على القمع والبطش، وضعف القيود المفروضة من الجهات الخارجية على استعمالها إلى الحدود الدنيا.

الربط بين دراسات التحولات السياسية، وبحوث الشرق الأوسط:

عمدت الأدبيات التى دارت حول تغيير نظم الحكم إلى معاملة الشرق الأوسط على أنه منطقة غريبة الأطوار فى خريطة التحولات الديمقراطية للعالم قاطبة. وتعرضت البلدان العربية التى شهدت استمرارية سياسية هائلة؛ إما إلى الاستبعاد من الأعمال البحثية المقارنة، وإما إلى شرحها عبر مداخل تعنى بالثقافة، وهى المداخل التى أمست عملة مبتذلة فى هذا المجال، ومنذ فترة مبكرة. فمن جانب، نجد أن المشروعات التى عالجت التحولات السياسية ركزت فى المقام الأول على حالات التغيير ونبذت على نحو ضمنى الشرق الأوسط جانبًا. ومن الجانب الاخر، فإن الدراسات التى عالجت البلدان الشرق أوسطية لم تربط بين نماذج الاستمرارية الاستبدادية، وبين حالات الانهيار السلطوى فى البلدان الأخرى. وكانت النتيجة الطبيعية لهذا هى الفجوة التحليلية التى تعيق الحوار بين أدبيات هذين الجانبين. على أية حال، يمكن بكل سهولة إصلاح هذا

الصدع الذى أصاب التفسيرات والشروح عن طريق تطبيق الأدوات الخاصة بدراسات التحول السياسى على بلدان الشرق الأوسط. ويبيح فحص عمليات التحديات الرئيسية للمعارضة ونتائجها للمتخصصين فى الدراسات المقارنة أن يقيموا الفرضيات المتنافسة؛ (مثلاً: ثقافية، مؤسساتية)، وذلك وفقًا لمدى صلاحيتها لشرح الحالات الجديدة. وحينما يراجع المرء المشروعات المبكرة حول الدمقرطة والتحولات للديمقراطية، نجد أن غياب التفسيرات لنتائج نظم الحكم الشرق أوسطية أمر لافت للنظر. والأعمال البحثية التى أرسلت الأساس لهذا المجال اتخذت التغيير السياسى معياراً لاصطفاء الحالة، واستبعدت الشرق الأوسط على نحو ضمنى أو صريح (O'Donnell and Schmitter 1986; Diamond, Linz, and Lipset 1988; Higley and Gunther 1991). وسار هذا المدخل على درب معاكس للتقاليد المنهجية فيما يتعلق بالتباينات فى النتائج (Geddes 1990; King, Keohane, and Verba 1994) وعرقل التفسير العرضى لانهيار السلطوية. وأدى التركيز على الحالات التى شهدت الظاهرة موضع اهتمامنا - (تغير نظام الحكم) - إلى إتلاف تفسير النتيجة على نحو متزمت. وبدون حالات للاستمرارية لكى تزودنا بالتناقض المطلوب، لن يستطيع أنصار مدرسة المقارنات السياسية الإجابة على نحو كاف عن التساؤل: لم وقع التغيير هنا، ولماذا لم يقع هناك ؟ فكيف يتسنى لنا أن نعرف - على سبيل المثال - أن العوامل التى أطلقت شرارة التحول السياسى من الحكم الاستبدادى التسلطى فى جنوب أوروبا لم تكن أيضًا حاضرة فى شمال أفريقيا، وهى منطقة تأصلت فيها وسادتها السلطوية والاستبداد ؟ ولقد تفاعل العلماء مع الاختلافات التى أظهرتها منطقة الشرق الأوسط عند مقارنتها مع غيرها من المناطق، وقاموا بعزلها بدلاً من أن يقوموا بدمجها فى المشروعات الأخرى الغنية فى تنوعها على المستويات الأقاليمية. واعتبرت منطقة الشرق الأوسط فريدة ومميزة، فى حين أن المنهج الاستثنائى لاصطفاء الحالة الذى استبعد نظم الحكم الشرق أوسطية لاقى قبولاً واسع النطاق. كما أن هذه النزعة لم تكن مقتصرة على دراسة التغيير الذى يعترى نظام

الحكم. ولقد شكلت الدول العربية وإيران ٤ . ٣ بالمائة فقط من الحالات التى درستها المجلات العلمية المتخصصة فى السياسات المقارنة بدءًا من ١٩٨٢م وحتى ١٩٩٧م (Hull 1999: 120).

وقد اتخذت الدراسات الحالية من هذه الظاهرة الاستثنائية المفترضة للشرق الأوسط، نقطة بداية للشروع منها فى التحليل. وأعادت بحوث بارزة ومتعددة الاطلاع على التفسيرات التى ركزت على الثقافة، والتى أمست عملة مبتذلة أو فقدت بريقها أثناء الانتشار السريع للديمقراطية حول العالم؛ و"من أجل الاطلاع على التحول بعيدًا عن الثقافة والشروط المسبقة"، انظر: (Rustow 1970; O'Donnell and Schmitter 1986; and Anderson 1999). وباستحضار الثقافة الإسلامية أو الملامح السياسية العربية، ألقت المشروعات البحثية بأنظارها صوب أوجه الارتباط على المستوى الكلى بين المجتمع والأنظمة الحاكمة؛ كل حسب مستواه القومى (Fish 2002; Berman 2003; Stepan and Robertson 2003). على أية حال، لم تزودنا هذه البحوث بتسلسل سببى تام يربط بين المتغيرات التفسيرية وبين نتائج الاهتمام، كما لم تُولِ عنايتها على نحو وثيق للفاعلين السياسيين وللصراعات التى أضحت بؤرة للدراسات السابقة التى تناولت تغيير نظم الحكم. وبالتالى، فإن الانتباه مجددًا للشرق الأوسط لم يقم بالضرورة بسد الفجوات أو الثغرات التى ظهرت فى الأدبيات المتخصصة.

وافتقدت دراسات التحولات السياسية إلى حالات من الشرق الأوسط. والتفسيرات التى تناولت السلطوية الشرق أوسطية وقامت على أساس من تأثير الثقافة، عانت من عيب مقابل، ألا وهو تجاهل الفاعلين المتورطين فى الكفاحات من أجل التغيير. وعن طريق درس التحديات التى تشكلها المعارضة والتى أودت بنظم الحكم إلى الأزمات، بوسع الطلاب المتخصصين فى سياسات الشرق الأوسط أن يعززوا الدراسات التى تعالج التحولات السياسية هنالك. وحين يفعلون ذلك، بإمكانهم

أيضًا تحديد ما إذا كان الأفضل أن يشرحوا نظم الحكم بالمنطقة عبر فكرة التقاليد المحلية المناهضة للديمقراطية - أو بدلاً من ذلك - عبر المتغيرات العادية، مثل: المؤسسات السياسية وقدرات الدولة.

أزمات نظم الحكم بدون تحولات سياسية:

إن حالات التغيير تفرض نفسها، (على سبيل المثال: كوبا ١٩٥٩م، إيران ١٩٧٩م، والفلبين ١٩٨٦م)، بيد أن مهمة العثور على "حالات لنظم حكم نجت من الأزمات"، فمسألة تقع على عاتق الباحث. وأنصار مدخل المقارنة السياسية بين النظم بوسعهم أن يرنوا إلى ما وراء لحظات الركود والاستمرارية، فيختاروا تلك اللحظات التاريخية التى أوشك فيها نظام الحكم على السقوط ولكنه لم يسقط، والتى كان من الجائز للزعيم عندها أن يمضى لحال سبيله؛ مثلما حدث مع الدكتاتور الكوبى فولجينسيو باتيستا Fulgencio Batista، وشاه إيران، أو الرئيس الفلبينى فيردناند ماركوس Ferdinand Marcos، ولكنه تمكن من الصمود أمام الثورة التى نشبت ضده.

وبالنسبة إلى حقل الدراسات السياسية المتخصصة فى نظم الحكم والتحولات الديمقراطية، فإن هذا المدخل يعني: دراسة استقرار بعض نظم الحكم السلطوية جنبًا إلى جنب مع حلول نظم سياسية جديدة محل نظم حكم أخرى. ولحظات التنافس السياسى التى نجم عنها استقرار نظام الحكم، وليس الانهيار، تزودنا بحالات التباين أو حالات المغايرة الملائمة لنماذج التغيير (Garfinkel 1981: 21-25). إن التحديات الجماهيرية للاستبدادية فى الشرق الأوسط ساعدت العلماء على تقييم: لماذا عرفت المنطقة مثل هذه الديكتاتوريات المخلدة؟!

تغطى هذه الدراسة أربع حقب حصل فيها أن السلطوية المهددة بالانهيار لم تجبر نظام الحكم على التنحى عن السلطة. وبالنظر معًا إلى الأدبيات الواسعة المذكورة

أعلاه، فإن هذه الحالات توازن حالات التغيير والتغلب على الأزمات. ولقد وسع المنهج والخطة من المدخل الذى طبق فى الدراسات السابقة للتحولات السياسية على حالات استمرارية النظام السياسى. وإننى لأنظر إلى أفعال أولئك المتورطين، فأدرك أن الديمقراطية تنشأ كمنتج فرعى غير مقصود فى خضم الصراعات والكفاح بين قوى غير ملتزمة أيديولوجيًا بالديمقراطية (Rustow 1970). إضافة إلى ذلك، فإننى أعامل لحظات الانهيار السلطوى الممكن على أنها المباراة الأولى ضمن عملية ذات مراحل متعددة تتألف من: الانهيار، والتحول السياسى، والتدعيم والتعزيز. إن إنهاء الديكتاتورية شرط ضرورى، ولكنه غير كاف لتدشين الديمقراطية النيابية. ويترتب على ذلك أن تفسيرًا يشرح انعدام الديمقراطية فى العالم العربى يجب أن يبدأ بشرح أو تفسير لانعدام تغيير نظم الحكم، وأخص بالذكر: نجاة نظم الحكم من الصراعات السياسية الداخلية.

والمتنافسون فى مثل هذه التحديات يشملون كلاً من: ائتلاف المعارضة المؤيد للتغيير، وتلك القوى التى تحاول منع نظام الحكم من الانهيار أو الحيلولة دون انهياره، والموالين فى أجهزة الدولة السياسية والعسكرية. ومالت مشروعات التحولات السياسية إلى التركيز على المعتدلين إزاء نظام الحكم، وقوى المعارضة بالمجتمع؛ باعتبارهم العوامل الرئيسية للتغيير السياسى. ومع ذلك، فإنه تمامًا كما يقيس العلماء قوة المعتدلين وقوة النشطاء المعارضين من أجل استحضار التحول السياسى، يتعين على المرء أيضًا أن يزن قدرة نظام الحكم على مقاومة التغيير والحيلولة دون وقوع الانهيار. والمتشددون الملتزمون القائمون فى السلطة لعبوا كذلك دورًا وإن كان دورًا خاسرًا، عن طريق سعيهم لصيانة الحكم الاستبدادى المتسلط إبان حالات التحول الناجحة (O'Don-nell and Schmitter 1986: 19).

وفى نظم الحكم القائمة على الأشخاص، وهى النظم التى يخضع فيها النظام القضائى الرشيد لنزوات شخصية قيادية مركزية تحكم بطريقة اعتباطية استبدادية،

نجد أن العوامل الحاسمة التى تحد من قوة المتشددين هى: تغلغل نظام الحكم فى الدولة والمجتمع؛ فضلاً عن استقلاليته عن الضغوط التى تفرض عليه من الخارج. ويشير تغلغل الدولة أو قدرتها على الاختراق إلى مقدرة أكثر العناصر ولاءً لنظام الحكم على إخضاع مؤسسات الجيش ودواوين الدولة لأجندتهم. على سبيل المثال، إلى أى مدى "قوضت الزعامة الحكم الذاتى للقوات المسلحة عن طريق المحسوبية والمحاباة؛ (مثلاً، عبر تخريب تسلسله الهرمى التنظيمى، واستبدال تسلسل هرمى آخر به بحيث يستند إلى الولاء لشخصه، وعبر شق صفوف الضباط) ؟" (Snyder 1998: 53). ويتطلب اختراق المجتمع توسعة سيطرة نظام الحكم لتشمل مراقبة النشاط السياسى غير الموالى للدولة وتدجينه. و"حين تصبح شبكة محاسيب الديكتاتور مطبقة وشاملة، ويتم اختراق أعماق المجتمع، فإن البراح السياسى لجماعات المعارضة يمسى ضيقًا حرجًا، لأن هذه الصلات الرأسية القائمة على استغلال المحاسيب والمحاباة تقوم بأمرين وهما مناصرة النخب وأهل الصفوة، وتمديد مراقبة الدولة وسيطرتها للوصول إلى كل شىء" (Richard Snyder 1998: 55). وكتب ريتشارد سنايدر يقول: "إن الديكتاتوريات القائمة على حكم الأفراد غالبًا ما تكون تابعة للسادة الأجانب، الذين يزودونهم بالمساعدات العسكرية والموارد المادية الحرجة، التى تعاونهم على دعم شبكات المحسوبية الداخلية" (١٩٩٨: ٥٨ ، emphasis added). وفى الوقت عينه، هؤلاء المناصرون الخارجيون أو الأجانب ربما يحدون أو يقيدون من خيارات القائمين بالسلطة فى سدة الحكم حينما يجابهون بالمعارضة.

وتظهر الدراسات الآتية حول: سوريا، وتونس، والعراق، وليبيا، كيف أن نظم الحكم تستعمل القوة للحفاظ على السلطة، ولماذا تسنى لمثل هذا البطش أن ينتج الاستقرار وليس تحولاً سياسيًا؟ نظم الحكم الأربعة الفاسدة والمستبدة للغاية هذه تشكل ديكتاتوريات قائمة على أساس من حكم الأفراد أو الأشخاص؛ ولقد قدمنا

تحليلاً لدواعى انهيارها فى موضع آخر (Snyder 1992, 1998; Bratton and van de Walle 1998; Geddes 1999a). أوضحت تقارير هذه الأزمات الخطيرة ذات المدى القصير أنه بينما تقوم شبكات المراقبة والسيطرة الخاصة بنظام الحكم بإثارة الشقاق، فإنه باستطاعتها أيضًا مساعدته على الثبات وتحمل التحديات حينما تثار. وإذا شئنا التحديد، فإن القوى الخارجية حينما لا تقوم بتقييد القدرة القمعية لنظام حكم توارثى أبوى جديد، نجد أن شخصنة مؤسسات الدولة تمكن الحكام من التغلب على التهديدات التى غرسها طغيانهم واستبدادهم. وعلى عكس المزاعم القائلة بأن فساد الإجراءات القضائية والقانونية تقوض نظم الحكم المطلقة الاستبدادية (Chehabi and Linz 1998a; 5)، نجد أن التقييد المفروض على الحكام الطغاة - من جانب القوى العظمى الخارجية أساسًا - هو الذى يجلب عليهم هاويتهم وسقوطهم فى الغالب. وهذا القيد ذاته، وليس صفات ثقافية معينة غير عربية، هو ما ينقص الشرق الأوسط.

ثورة حماه فى سوريا:

حكم حافظ الأسد سوريا، بدءًا من عام ١٩٧٠م وحتى عام ٢٠٠٠م، عبر نظام قوامه البطش والقمع والشبكات الشخصية. وأحاطت بالرئيس التنظيمات الأمنية وطائفة من أصحاب النفوذ الذين تغلغلوا فى أجهزة الدولة وعززوا من قبضته على السلطة؛ انظر: (Wedeen 1999). وملأ الجيش والمناصب العليا والرفيعة بعائلته الممتدة، وركز محسوبياته ومحاباته فى حلفائه من طائفة العلويين داخل المجتمع السورى. وأثارت هذه التوليفة أو التركيبة شقاقًا وخروجًا شاسعًا. بيد أنه حينما ثارت المعارضة، لم يرتدع حافظ الأسد بأنصاره الأجانب أو مسانديه الخارجيين الذين طالبوه بضبط النفس (Ahmed 1982). وقام بوحشية بسحل أكثر خصومه نشاطًا، ألا وهم: الإخوان المسلمون؛ حينما تحدوا قواته فى مدينة حماه. وقضى القمع والبطش الكثيف على

محاولة المعارضة لتغيير نظام الحكم. ومنذ ذلك الحين، شهدت سوريا عشرين عامًا أخرى من التسلط والطغيان والاستبداد المقيم، أضف إلى ذلك استئناف بشار الأسد لرئاسة البلاد فى أعقاب موت أبيه.

وبينما استقرت السلطة السياسية الفعلية فى إطار منصب "الرئاسة المطلقة" للأسد (Perthes 1995: 139)، فإنه، شأن الزعماء المطلقين الآخرين، دثر سلطته فى مؤسسات أسماها: الحكم الديمقراطى والشعبى. واشتملت هذه على انتخابات رئاسية تؤكد فوز الأسد بنسبة ٩٩ بالمائة من الأصوات (EIU 2000c: 6) والإبقاء على تقاليد حزب البعث الذى بدأ عام ١٩٦٣م (Heydemann 1999: 6-7). ومع ذلك، فإن الأسد حكم البلاد فعليًا وفى الواقع عن طريق عائلته الممتدة. إذ تقلد شقيقه رفعت الأسد رئاسة القوات المسلحة لغاية قيامه بمحاولة انقلاب عسكرى فاشلة فى عام ١٩٨٣م. أما سائر كبار وزراء الأسد الآخرين؛ فقد جاءوا من ضمن طائفته الدينية، ألا وهى: العلويون الذين يشكلون نسبة ١١ بالمائة من سكان سوريا (Batatu 1982: 20). وقد أباحت الانتماءات الدينية والأسرية وصولاً حاسمًا إلى السلطة (Perthes 1995: 180). وتدفقت الموارد المالية والسياسية بصورة رئيسية على العلويين الذين شغلوا المناصب المفتاحية فى: "فيالق الضباط، وقوات الأمن الداخلى، وحزب البعث" (Drysdale 1982: 4). وأدت مثل هذه المحسوبيات والمحاباة إلى ربط "مصير مجتمع طائفة العلويين بالنصيب الشخصى للأسد أو قدره"، ودقت إسفينا بين الموالين لنظام الحكم وبين خصومه الكامنين (Michaud 1982: 30).

وتحالف الأسد مع الاتحاد السوفيتى، غير أن نظام حكمه لم يكن أبدًا خاضعًا لساندة السوفيت أو دولة تابعة لهم تدور فى فلكهم كبلدان أخرى، على سبيل المثال، رومانيا. فأثناء الحرب الباردة، تلقت سوريا مساعدات عسكرية وعتاد عسكرى من الاتحاد السوفيتى (EIU 2000c: 8). على أية حال، منحت البلدان العربية أيضًا لسوريا

٦٠٠ مليون دولار سنوياً لدواعى دورها كدولة من دول خط المواجهة ضد إسرائيل (Perthes 1995: 33-34). وبالتالى، لم يكن الأسد مديناً بالفضل إلى سيد واحد على وجه الخصوص، وكان حراً فى نشر قواته العسكرية ضد خصومه الداخليين. وكان التهديد الداخلى الأعظم الذى ثار ضد الأسد هو حينما تمرد الإخوان المسلمون عليه فى مدينة حماه.

ولقد نشأ تنظيم الإخوان المسلمين السورى فى أواخر السبعينات من القرن العشرين بصفته فرعاً لتنظيم الإخوان المسلمين المصرى، ويطالب برنامجهم بالإصلاح السياسى، بما فى ذلك حصول المواطنين على حقوقهم، ووضع حد أو نهاية للتعذيب، وإنفاذ حكم القانون (Batatu 1982: 13-14). وضغطت النقابات المهنية فى سوريا أيضاً - وهم حلفاء محتملون فى الكفاح من أجل التغيير - لتحقيق التحرر والليبرالية السياسية، غير أنها أجبرت بالقوة على حلها وتشتيتها وتعرضت زعاماتها للزج بهم فى السجون (Perthes 1995: 137). وتكونت حملة الإخوان المسلمين من شن غارات لرجال حرب غير نظامية على مسئولين حكوميين ومبان عامة (Batatu 1982: 20)، غير أنه فى ربيع عام ١٩٨٢م أقدموا حتى على تحدى نظام الحكم بصورة مباشرة للغاية.

وفى فبراير من عام ١٩٨٢م، نصب الإخوان المسلمون كميناً لوحدة عسكرية تابعة للجيش السورى كانت تمشط مدينة حماه بحثاً عن أعضاء ينتمون للمعارضة. وفجأة، احتشد نشطاء الإخوان المسلمون ومساندوهم - وقد دبت فيهم الجرأة والجسارة - من أجل السيطرة على المدينة والتحصن فيها. وجاء رد الأسد على ذلك بفرض حصار على حماه بقوة قوامها عشرون ألف جندى، تم سحب بعضهم من لبنان من أجل خوض المعركة. غير أنه طال أمد القتال لأكثر من أسبوعين، لأن مقاومة الإخوان المسلمون شكلت "تحدياً قاسياً لنظام الحكم" (Lawson 1982: 24). فما كان من قوات الأسد إلا أن حاصرت المدينة وأمطرتها بوابل من قذائف "المدفعية الثقيلة، والدبابات، والطلقات من

طائرات الهليكوبتر" (Drysdale 1982: 9) وقامت بمحو أحياء سكنية برمتها. وعلى حد قول باتريك سيل Patrick Seale فى ذلك: أصبح الأمر "معركة الرمق الأخير التى يتعين فيها على الجانب الأول أو الآخر أن يفوز، والتى بمقتضاها سوف يقرر مصير البلاد من يكسب الحرب" (Seale 1988: 332-333). وعلى الرغم من حسن تنظيم الإخوان المسلمين وصدق عزيمتهم، فإنهم أمسوا يقاتلون نظام حكم أنفق ٣٠ بالمائة من إجمالى الميزانية على الجيش وقواته المسلحة، وباستطاعته أن يقوم بنشر قواته على الصعيد الداخلى. وفى النهاية تعرضت المعارضة للقهر وغلبت بكل بساطة (Drysdale 1982: 7). وبلغ عدد القوات المسلحة الرسمية السورية مائتين وثلاثين ألفًا. (بالمقارنة، نجد أن جيش البرازيل يتألف من مائتين وأربعة وسبعين ألفًا، بينما تعداد السكان يبلغ ثلاثة عشر أمثال سكان سوريا). وفى نهاية المطاف، أدى الحصار الذى فرضه نظام الحكم على الإخوان المسلمين إلى سحق حركة مقاومتهم، حاصدًا أرواح الأبرياء من المدنيين الذين تراوح عددهم ما بين خمسة آلاف وخمسة وعشرين ألفًا (Lawson 1982: 24; Perthes 1995: 137) فضلاً عن ألف جندى آخرين (Batatu 1982: 20).

لقد أثارت ديكتاتورية الأسد القلاقل والاضطرابات، لكنها أثبتت أيضًا أنها قادرة على البطش بأضخم تحد تفجر ضدها. ومثل الأسد مثل الطغاة والحكام المطلقين الأوتوقراطيين الآخرين الذين حابوا أقاربهم ومحاسيبهم، وفى الأخير تمكن من تفادى الإطاحة بديكتاتوريته وطغيانه عبر الاستعمال المفرط للقوة.

الانقلاب الدستورى فى تونس:

تمثل تجربة تونس استمرارية نظام الحكم السلطوى، على الرغم من انتقال الزعامة من حاكم فرد مطلق إلى آخر. ورغم أن أزمة تونس فى عام ١٩٨٧م تمخضت عن عزل الحبيب بورقيبة من السلطة، فإن نظام الحكم تدعم وتعزز حول شخصية

رئاسية جديدة. وبالتالى، فإن الحالة التونسية تختلف عن حالة سوريا، ذلك لأن بقاء نظام الحكم واستقراره تزامن مع تغيير محدود فى نخبته القيادية أو صفوة الرئاسة. وفى الواقع، فإن الظروف التى أفضت إلى "الانقلاب الدستورى" الذى قام به رئيس الوزراء زين العابدين بن على فى عام ١٩٨٧م، تبين لنا أن الزعامة لم تكن مهيأة على نحو جيد لكى تعالج المعارضة الداخلية حينما تبدت. وكان الاختراق الضحل للقوات المسلحة فى الدولة ومجتمعها المدنى معناه أن بورقيبة يواجه تحديات من خارج نظام حكمه، وكذلك من النخب المعتدلة الذين كان بمقدورهم أن يتحركوا ضد الحاكم. بيد أن المنشقين والمعتدلين لم يقوموا بالانضمام والالتحام مع بعضهم البعض. ومن ثم، فإن المعتدلين من بين صفوف الجيش والمدنيين تمكنوا من إطاحة رأس النظام الحاكم، غير أنهم لم يقوموا بتحويل السلطة إلى المعارضة. وفى غضون السنوات التى أعقبت ذلك، قام الرئيس زين العابدين بن على بإعادة بناء نظام الحكم وتقويته؛ وهو النظام الذى لا يبيح ولا يسمح بأى انشقاق أو شقاق.

وفى أعقاب توليه الرئاسة فى عام ١٩٥٦م، ركز الحبيب بورقيبة السلطات فى يده صراحة وعلانية؛ على غرار نظم الحكم المستبدة. وعلى الرغم من أنه كان يقود بلاده رسمياً بصفته رئيساً مدنياً، فقد اتخذ بورقيبه لنفسه لقب: "المناضل الأعظم"، وشجع الجماهير على الإعجاب بشخصيته كزعيم لدرجة العبادة (Moore 1970: 330). واعتبر نفسه تجسيداً للأمة التونسية، وصاغ الحكومة على هيئة دولة ملكية رئاسية (Moore 1965: 46, 71). وذات مرة سألوا بورقيبة عن دوره فى النظام السياسى التونسى؛ فأجاب قائلاً: "نظام؟ ما هو النظام ؟ أنا النظام !" (Moore 1970: 330). وكان غالباً ما يلجأ إلى إجراء تعديل وزارى يشمل أعضاء مجلس الوزراء وكبار المسئولين لكى يستأصل القواعد البديلة للسلطة. وحظى بالنفوذ السياسى من لهم صلات شخصية بالرئيس، وحظى سكرتير بورقيبة بسلطان ونفوذ أكبر من نفوذ بعض أعضاء مجلس الوزراء (Moore 1965: 93-94). وتطلعت غالبية التوانسة إلى بورقيبة لكى يزودهم بالوظائف

والأساسيات (Waltz 1991: 31)، وكان الرئيس غالبًا ما يلبى توسلاتهم وتضرعاتهم مباشرةً، الأمر الذى أتاح للجماهير أن يتقدموا إليه بطلباتهم (Moore 1965: 82).

وعلى خلاف نظام حكم حزب البعث لحافظ الأسد فى سوريا، فإن السياسة والحكم فى عهد بورقيبة لم تكن مشبعة بالبوليس السرى والجيوش الموازية. وحيث إن ٩٨ بالمائة من شعب تونس هم من العرب المسلمين، فإن بورقيبة لم يجابه بالانقسامات العرقية والطائفية كما كانت الحال فى المجتمع السورى، كما لم يحتج إلى استغلالها. بيد أنه مع نهاية العقد الثالث من حكمه، بدأت علاقات بورقيبة بالمجتمع التونسى فى الضعف والوهن، وتصاعد استياء الشعب وسخطه (Paul 1984: 4). وأثناء عملية التعديل والتكييف الاقتصادى فى تونس، لم يتلق بورقيبة إلا الحد الأدنى من دعم الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يتلق شيئًا من الاتحاد السوفيتى. وبدلاً من ذلك، يمم وجهه شطر العالم العربى، كما عول على المجموعة الأوروبية، وبخاصة فرنسا (Deeb and Laipson 1991: 222). وحينما واجه بورقيبة المتمردين الذين ثاروا فى أعقاب وقوع الأزمة الاقتصادية، حزم أمره بالتصميم والعزيمة على التصدى لهم، لا يمنعه من ذلك شىء خارجى، معولاً على مساندين أجانب متعددين.

ولما وقعت تونس تحت ضغوط صندوق النقد الدولى لإصلاح الاقتصاد التونسى المعتمد على دعم الدولة بدرجة كبرى، قامت حكومة بورقيبة بخفض الدعم عن الخبز وغيره من المستلزمات المعيشية والحياتية فى نهاية عام ١٩٨٣م. ومن ثم، ترتب على ذلك أن تضاعفت أسعار الخبز فى الأسبوع الأول من عام ١٩٨٤م فتفجرت أعمال الشغب تلقائيًا فى أنحاء الدولة كافة. حينئذ، أعلن النظام الحاكم حالة الطوارئ، وقام بإنزال قوات الشرطة، والحرس الوطنى، والجيش لقمع الاحتجاجات (Seddon 1984: 7). وأدت إجراءات الأمن الصارمة إلى مصرع ١٥٠ تونسيًا وإصابة آلاف آخرين بجراح، غير أن القلاقل استمرت حتى أعلن بورقيبة إعادة الدعم وتوسعة شبكات الأمان الاجتماعى الأخرى (Paul 1984: 5). وبالنسبة إلى حركة العناية الإسلامية التونسية (Mouvement de

(la Tendance Islamique, MTI التي كانت تنشد الإصلاح السياسي الخالي من العنف، ولكنها حرمت من موافقة الحكومة على تكوين حزب سياسي، فإن أعمال الشغب التي اندلعت في عام ١٩٨٤م أظهرت كيف أن برنامج عملية التحديث الذي تبناه النظام الحاكم قد أخفق في تزويد المواطنين باحتياجاتهم (Doulby 1989: 591).

ولما شعرت حركة العناية الإسلامية التونسية بالسخط والاستبعاد، جعلت تصعد من كفاحها ضد بورقيبة في عام ١٩٨٧م. ونظمت الحركة سلسلة من الإضرابات بين طلاب الجامعات، الذين شكلوا قاعدة رئيسية لدعمهم (Doulby 1989: 606). ورد نظام الحكم على ذلك بقسوة وفظاظة. وألقى بن علي، وزير الداخلية، القبض على ما يقدر بـ ١٠٢٧٠ من الإسلاميين وزج بهم في السجون، وثمة تقديرات غير رسمية وضعت الرقم عند ثلاثة آلاف. إلا أن المعارضة واصلت ضغوطها، وانخرطت في احتجاجات ومظاهرات بلغت سبعين إلى ثمانين احتجاجًا آخر في أعقاب عمليات القبض الجماعي (Hermassi 1991: 195). وعلى الرغم من جهود الحكومة في القمع والبطش، فقد ظلت حركة العناية الإسلامية، هي المنظمة المعارضة "الأفضل تنظيمًا والأعظم نفوذًا من الناحية السياسية" في السياسات التونسية (Doulby 1989: 602). وأدى هذا الضغط المتوالي على بورقيبة إلى أن يقوم بتعيين بن علي رئيسًا لمجلس الوزراء في سبتمبر من عام ١٩٨٧م (Doulby 1989: 611). إن خبرة بن علي في احتواء الإسلاميين قد أهلته لكي يضطلع بإزالة التوتر الناشب بين نظام الحكم، وحركة العناية الإسلامية. ومع ذلك، فقد تنامت القلاقل الشعبية أكثر فأكثر، في الوقت الذي استبدت الهواجس ببورقيبة بشأن مصير زعماء الإسلاميين، الذين هم أصلاً في الحجز أو الحبس تحت التحفظ. وفي ليلة ٦ نوفمبر ١٩٨٧م، حشد بن علي مجموعة من الأطباء الذين أعلنوا أن بورقيبة غير صالح لأن يحكم. ووفقًا للدستور التونسي، تولى رئيس الوزراء بن علي رئاسة البلاد في اليوم التالي (Murphy 1999: 77-78).

ولقد رحبت حركة العناية الإسلامية، ومعظم التوانسة، والمجتمع الدولى، بالانقلاب الدستوى الذى قام به بن على؛ وسرعان ما اقترح الرئيس الجديد "ميثاقًا وطنيًا أو حلفًا وطنيًا"، بدا أنه يلبى مطالب المعارضة بنظام من التعددية الحزبية الأصيلة والموثوقة. وهكذا استطاع بن على أن يحل أزمة تونس عن طريق استبدال زعيم نظام الحكم وتهيئة البلاد لنظام سياسى حر أو لليبرالية السياسية. ورغم ذلك، فقد كان التغيير الهيكلى وهميًا خادعًا، وسرعان ما اتضح جليًا أن التعديلات السطحية التى أدخلها بن على إنما تتخفى وراء قناعها استمرارية للسياسات الأصلية(*). وباستعادة

(*) أعلنت المملكة العربية السعودية فجر يوم السبت الموافق ١٥ يناير ٢٠١١م وصول الرئيس التونسى "السابق" زين العابدين بن على إلى أراضيها بعد ساعات من خروجه من بلاده، وبث قناة الإخبارية السعودية بيانًا من الديوان الملكى قالت فيه الرياض إنها ترحب بالرئيس التونسى وأسرته على أراضيها. من جهتها قالت وكالة الصحافة الفرنسية؛ نقلاً عن مصادر لها فى مطار جدة، إن الرئيس بن على غادر الطائرة وانتقل إلى صالة كبار الشخصيات فى المطار. وكانت مصادر فرنسية قد أفادت بأن باريس رفضت استقبال الرئيس التونسى خوفًا من ردة فعل الجالية التونسية والفرنسيين من أصل تونسى الذين يعارض معظمهم سياسات بن على. وقال بيان الديوان الملكى السعودى: إن حكومة المملكة العربية السعودية تقدر الظروف الاستثنائية التى يمر بها الشعب التونسى، وتتمنى بأن يسود الأمن والاستقرار فى هذا الوطن العزيز على الأمتين العربية والإسلامية، وتعرب عن تأييدها لكل إجراء يعود بالخير للشعب التونسى. ولفتت الحكومة السعودية إلى أنها فى حين تعلن وقوفها التام إلى جانب الشعب التونسى، فهى تأمل فى تكاتف كافة أبنائه لتجاوز هذه المرحلة الصعبة من تاريخه. وغادر بن على تونس يوم الجمعة بعد أسابيع من الاحتجاجات الدامية، فيما أعلن رئيس الوزراء محمد الغنوشى تولى السلطة مؤقتًا.

وجاء الإعلان عن مغادرة بن على (٧٤ عامًا) والذى حكم تونس بيد من حديد منذ ٢٣ عامًا، بعد ساعات من إعلان حالة الطوارئ عقب صدامات عنيفة شهدتها العاصمة التونسية ومدن أخرى، ورغم قراره حل الحكومة والدعوة لانتخابات تشريعية مبكرة. وتعهد محمد الغنوشى الرئيس الجديد بالإنابة عبر محطتى تلفزيون تونسيتين باستعادة النظام فى البلاد وتهدئة الوضع الأمنى الذى شهد انفلاتًا منذ مغادرة الرئيس زين العابدين بن على البلاد يوم الجمعة ١٤ يناير ٢٠١١م، كما أكد أن تعزيزات من الجيش ستنتشر سريعًا لتأمين الأحياء وحماية الأهالى.=

الأحداث الماضية والتأمل فيها، يبدو الميثاق الوطنى أو الحلف الوطنى، وكأنه إنما كان حيلة استيراتيجية لترضية حركة العناية الإسلامية، ريثما يقوم "بن على" بتوطيد مركزه وأركان حكمه. وبهذا نجد أن استمرارية نظام الحكم التونسى تحت رئاسة بن على تختلف عن الأزمة التى نجا منها حافظ الأسد؛ حيث إن بورقيبة نفسه قد انتزع منه سلطانه وسلطته. إن غياب تحالف قابل للحياة يضم المعتدلين والنشطاء وغيرهم؛ ربما يكون ناجمًا عن انعدام حركة راديكالية متطرفة مرعبة، (معارضة متطرفة تنادى بضرورة الاستيلاء العاجل على السلطة بوسائل ثورية)، ربما أمكنها - على خلاف ما حدث - أن تقوم بدفع المتشددين والنشطاء إلى عقد تحالف أكثر صلابة مع المعارضة المعتدلة (Bermeo 1997).

= وأعلن الغنوشى أنه سيلتقى رؤساء الأحزاء التونسية فى بلاده يوم السبت ١٥ يناير ٢٠١١م من أجل تشكيل حكومة جديدة، كما دعا القيادات المعارضة فى الخارج إلى العودة إلى البلاد. وقد جاء فى نص الإعلان الذى تلاه الغنوشى: "طبقًا لأحكام الفصل ٥٦ من الدستور الذى ينص على: أنه فى حالة التعذر على رئيس الجمهورية ممارسة مهامه بصفة وقتية؛ أتولى بداية من اليوم ممارسة سلطات رئيس الجمهورية. وأدعو كافة أبناء تونس وبناتها من مختلف الحساسيات السياسية والفكرية ومن كافة الفئات والجهات إلى التحلى بالروح الوطنية والوحدة لتمكين بلادنا التى تعز علينا جميعًا من تخطى هذه المرحلة الصعبة واستعادة أمنها واستقرارها". المصدر: (راديو سوا RADIO sawa بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١١م الساعة ٥:٣٦ بتوقيت جرينتش).

وكانت تونس قد شهدت يوم الجمعة ١٤ يناير ٢٠١١م يومًا طويلاً من المواجهات بين قوات الأمن وآلاف المحتجين؛ انتهى بسقوط نظام حكم الرئيس زين العابدين بن على، الذى غادر البلاد مساء، وتسلم السلطة مكانه الوزير الأول محمد الغنوشى، الذى أعلن توليه الحكم بعدما تعذر على رئيس الدولة القيام بمهماته الدستورية. وأعلنت السلطات التونسية فرض حالة الطوارئ وحظر التجول لفترة ١٢ ساعة كل يوم وتسليم الجيش مسؤولية الأمن فى البلاد. وجاء سقوط نظام الرئيس بن على فى ظل حال غليان فى الشارع وتظاهرات دامية أوقعت ما لا يقل عن ١٣ قتيلاً جديداً. وكان وزير الخارجية التونسى كمال مرجان قال الجمعة: إن الرئيس بن على مستعد لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة قبل انتخابات الرئاسة المقررة عام ٢٠١٤ بحلول نهاية فترة ولايته، وتعهد بعدم الترشح مجدداً للرئاسة فى انتخابات ٢٠١٤م (الحياة ٢٠١١/١/١٥م).

انتفاضة ١٩٩١ فى العراق:

لغاية أن تم عزله من السلطة فى ربيع عام ٢٠٠٣م، ظل نظام حكم صدام حسين يعتمد على النوع نفسه من الشخصانية وإعلاء ذاته الفذة على عموم البلاد؛ مثلما وجدناه فى الديكتاتوريات الشائنة؛ كالديكتاتور بابا دوك Papa Doc فى دولة هاييتى، الديكتاتور موبوتو سيسى سيكو Mobgutu Sese Seko فى زائير. ومع ذلك، فإن هذه البلدان لم تشهد أبداً ذلك النوع من الانشقاق العريض الذى جابهه صدام حسين فى عام ١٩٩١م. إذ إنه بعد فترة وجيزة من انسحاب العراق من الكويت، ثار الشيعة فى الجنوب ضد الرئيس العراقى، وسرعان ما انضم إليهم الأكراد فى الشمال. أما وقد أوهنتهم الهزيمة فى حرب عملية عاصفة الصحراء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أمست قوات صدام حسين تواجه الانتفاضات الشعبية على جبهتين. وصمدت وحدات الجيش الجمهورى التابعة لصدام حسين ولم تتراجع، كما أنها لم تنقلب على زعيمها، وبدلاً من ذلك قمعت الحركتين كلتيهما، وأعادت فرض سيطرتها على البلاد. وبهذه الطريقة، أثبت نظام حكم صدام حسين مقدرته الذاتية على الصمود أمام النوع نفسه من الثورة أو العصيان الواسع النطاق الذى أطاح بزعماء آخرين. وهكذا، فإن العراق يظهر لنا كيف أن الحكم التعسفى الاستبدادى يتسبب فى الأزمات الداخلية ويستفزها، وربما أيضاً يمكن النظام الحاكم من البطش بالحركات التى تتحداه. فالاستقلال الذاتى عن القوى الخارجية مكن الجيش الموالى لصدام من إلحاق الهزيمة بالمعارضة، وحال دون تحقيق تغيير نظام الحكم، والذى ساقته قوى داخلية، فضلاً عن الحفاظ على ديكتاتورية شخصانية قامت على أساس من حكم الفرد. وكان من شأن ذلك أن بقى النظام فى الحكم لغاية شن الحرب الدولية على العراق، بعد ذلك بعقد كامل من السنين، والتى تمخضت عن إزاحة صدام حسين على السلطة.

ولم تعرف هيمنة صدام حسين على الدولة والمجتمع إلا القليل ممن ناظروه أو كانوا أنداداً له. لقد خلف صدام عمه فى عام ١٩٧٩م، وتولى الرئاسة، وسرعان ما قام

بتركيز السلطات فى يديه، على نحو يستعيد ذكرياته لنا عضو سابق بحزب البعث العراقى قائلاً: "بدأت جميع المناقشات تدور حول شخص صدام حسين" (Makiya 1993: 63). وقام نظام الحكم بتحصين نفسه؛ حين أعدم صدام حسين حلفاءه القدامى، ونصب أقاربه المقربين من عائلته فى أكثر مناصب الحكومة حيوية. وقام ولداه: عدى Udai وقصى Qusai بالسيطرة على "الجهاز الأمنى والمصالح الاقتصادية ذات النطاق الواسع"، وبدا أنهما تمت تهيئتهما لكى يخلفا أباهما ويتوليا السلطة (EIU 2000a: 5). وتحت واجهة مزعومة من الجمهورية، وفرت الجمعية الوطنية العراقية – (البرلمان) – أداة أخرى لنظام الحكم لكى يهاجم أعداءه وخصومه. وتدثر حزب البعث أيضًا بعباءة النظام الشمولى، والذى ساعدت عشيرة صدام حسين من التكريتيين؛ (نسبة إلى تكريت)، فى توطيد سلطانه (Batatu 1978: 1084, cited in Quinlivan). وعجت بالتكريتيين صفوف الحرس الجمهورى التابعة لصدام حسين، وهى عبارة عن قوة شبه عسكرية مسئولة عن الأمن الداخلى، وهى التى زودت النظام بالأداة أو الوسيلة الانتقامية الرئيسية التى تم نشرها فى عام ١٩٩١م (Quinlivan: 1999: 145).

وعلى غرار حافظ الأسد، نجد أن صدام حسين ألف أو جمع بين الحكم الذى تركز فى عائلته، ومؤسسات البطش القمعية من أجل الحفاظ على هيمنة الأقلية، (وهم هنا السنة)، على سكان العراق المؤلفين أساسًا من الأكراد والشيعة. وكانت هناك خمس أجهزة استخباراتية على الأقل بعضها متداخل فى البعض الآخر لضمان أن المخبرين هم أنفسهم تحت الرقابة (al-Khafaji 1992: 16). كما صان صدام حسين أيضًا جيشًا محترفًا وقوة ميليشيات موازية له لردع كل من "الأعداء من الخارج... والأعداء من الداخل" (Kamrava 2000: 91). وعلى خلاف ما وقع فى سوريا، نجد أن محاسيب صدام حسين ومن حاباهم قد امتدوا إلى ما وراء العائلة الممتدة للحاكم. إذ تغلغلت "شبكة شاسعة من المخبرين" فى المجتمع العراقى (al-Khafaji 1992: 16)، بل قام حتى بشراء حلفاء محتملين كامنين، لكى يقلب بعضهم ضد بعض. واعترف أحد زعماء

الأكراد أنه لم يعاون أبناء جلدته ورفاقه من الأكراد حينما قام الجيش بالبطش بهم فى عام ١٩٧٥م، ١٩٨٨م، ١٩٩١م، لأنه تلقى الرشوة من النظام الحاكم، وخشى من الانضمام إلى القوات التى كان من المحتمل أن تفشل (Makiya 1993: 85).

كانت علاقات صدام حسين مع القوى الخارجية متقلبة. ففى أثناء الثمانينات من القرن العشرين، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية العراق وإيران دعمًا كثيفًا فى محاولة لإثناء الدولتين كلتيهما عن بسط نفوذهما فى المنطقة. على أية حال، فإن المدى الذى وصل إليه دعم الولايات المتحدة للعراق فى ثمانينات القرن الماضى فى تهيئة صدام حسين من أجل غزو الكويت والقيام بحملته الداخلية فى عام ١٩٩١م مايزال غير واضح (Colhoun 1992: 35-37). ولم يكن صدام حسين عميلاً نشطًا لحكومة الولايات المتحدة فى زمن عملية: "عاصفة الصحراء". ومقارنة بدكتاتور مثل: شاه إيران أو الدكتاتور فرديناند ماركوس فى الفلبين، كان اعتماده على السادة الخارجيين فى حده الأدنى؛ وقتما ثار ضده العراقيون فى الأيام التى أعقبت حرب الخليج.

وفى الأيام الأواخر من عام ١٩٩١م، تقهقرت الدبابات العراقية من الكويت، وحينذاك ندد العديد من الجنود وقادة الجيش بصدام حسين علانية. ووصف أحد التقارير كيف أن أحد قادة الجيش أعلن: "ما الذى أوقع بنا الهزيمة، والعار، والمهانة؛ إنه صدام، وهذا بسبب حماقاته، وحساباته الخاطئة، وأفعاله غير المسئولة". ومن داخل دبابته، قصف الرجل جدارية لصورة صدام حسين فى وسط البصرة. واحتشد الناس وبدؤوا يرددون الهتافات: "صدام انتهى". وفجأة "انكسر حاجز الخوف" لدى كثير من العراقيين (Makiya 1993: 59-60, 62). وبدأ الشيعة، الذين يشكلون ما يزيد على نصف السكان بالعراق، فى المظاهرات فى مدينة البصرة. وسرعان ما حصلوا على التأييد من معاقل أخرى للشيعة مثل: النجف، وكربلاء (al-Jabbar 1992: 8). وأما العصيان أو التمرد الذى نشب فى الجنوب فقد تصاعد سريعًا إلى شن هجمات على المبانى والمؤسسات العامة، وأخيرًا على عملاء صدام (al-Jabbar 1992: 8). كان من الجائز

للمتمردين أن يـ ـبحوا ثواراً، ورغم أنهم كانوا أقل تنظيماً من الإخـوان المسلمين فى سوريا، فقد تمكنوا من الاستيلاء على عشر مدن تقريبًا عن طريق ما اكتسبوه من قوة المنضـمين إليـهم. على أية حـال، فإنه بسـبب توجيـه قتـالهم ليس ضـد صـدام حسـين فـحسب، وإنما أيضـًا ضـد هيئات العاملين فى نظام الحكم والذين كان ولاؤهـم متذبذبًا (Nakash 1994: 277)، فـقـد أدى مـوقـفـهم المضـاد لنظام الحكم، إلى خـفض التـأييـد فى أوسـاط المنشـقين بالجيش، والذين كان من الممكن أن يعززوا من صـفـوف المتمـردين (Makiya 1993: 92).

وانضـمت القوات الكردية فى الشمـال إلى العصـيان بشنهم ثورتهم الخـاصـة بهم. أما الأكراد وكانو أفضل تنظيمًا من الشيعة، فقد أمسوا فى "وضـع يمكنهم من تشكيل وحدة أوسـع" (al-Jabbar 1992: 11-12)، حـتى مع السـمـاح للأكـراد الذين عـملوا لصـالح صدام حسين بالانضـمام إليهم لكى يحققوا مسـعاهم لبلوغ هدفهم المحدود، ألا وهو: الحكم الذاتى، أو الاسـتـقـلال الذاتى فى إطار دولة العـراق الاتحـادية. وكـانت أعـمـال الأكراد "المتمردين" المسلحة مقصورة بعناية على مـعاقبة العسكريين بأجـهزة الأمن والكوادر القـيـادية (al-Jabbar 1992: 11-12) بحـزب البـعث. أمـا وقـد تبنوا هـذا الموقف المعتدل، فقد تقبلوا المنشقين الذين بلغت أعدادهم الآلاف، وأبدوا من الاسـتعداد لذلك أكبر بكثير مما فعل العراقيون الجنوبيون. وهكذا فقد لعب الأكراد دور قوة المعارضـة المعتدلة الكلاسيكية فيما يخص كل من أهدافهم، ألا وهى: (الحكم الذاتى أو الاسـتقلال فى عهد ما بعد صدام حسين)، والتكتيكات (التعاون مع المنشقين عن الجيش). أيضـًا كانت تنظيمـات المقاومة الكردية المتواجدة أفضل إعدادًا من الشيعة للقيام بالاشتباك ماديًا، والنزال مع قوات صـدام حسين. وجعلوا يحتلون مدينة عقب مدينة فى شمـالى العراق، وفى نهاية المطاف أعلنوا الاستيلاء على كركوك التى تقع فحسب على بعد ثلاث ساعات من بغداد بالقيادة بسيارة.

وعانت المعارضة الكردية والشيعية كلتاهما من نقصان حرج فى المعلومات، ولم يعرفوا حتى ما هى المناطق التى ثارت ضد صدام حسين (al-Jabbar 1992: 12). وأخفقوا أيضًا فى الالتحام والتواصل مع بغداد، ويعزى ذلك فى جزئه الأعظم إلى النجاح السابق لصدام فى إخضاع المنشقين حول العاصمة عبر تخويفهم وترويعهم. أما تجمعات المعارضة بدءًا من: جماعة الدعوة الإسلامية الموالية لإيران، وانتهاءً بجماعة البعثيين الموالية لسوريا، فقد ظلوا على الهامش؛ بينما كان صدام حسين يعد العدة للرد وضرب ضربته. ولما تبين أنه ليس ثمة أى مقاومة ذات شأن قد ثارت حول بغداد وقلب العراق، خسر الأكراد والشيعة حلقة وصل جغرافية حاسمة من أجل كفاحهم. وعلى الرغم من الجبهة الثانية التى افتتحت فى الشمال، فإن قوات صدام اصطفت وقامت برد أصابها بالشلل.

وعلى غرار ما وقع من هجمات متعددة على حماه فى سوريا، ردت وحدات الحرس الجمهورى التابعة لنظام الحكم بقنابل النابالم وصواريخ سكود فى الجنوب، وأعقب ذلك طائرات الهليكوبتر والسفن المزودة بالمدفعية التى دعمت الهجمة البرية (Ma-kiya 1993: 96). ووقف جنود القوات الأمريكية الذين تكدسوا على الجانب الآخر من الحدود العراقية يتفرجون، فى الوقت الذى يتعرض فيه الشيعة للسحل (Nakash 1994: 275). وسقطت مدينة النجف فى ١٣ مارس بينما صمدت السماوة، وهى أطول معقل فى الجنوب، لغاية ٢٩ مارس. وأما القوات الكردية فقد تم ردها على أعقابها بعد ذلك بأسابيع قلائل. ورغم هجر الجنود والضباط العراقيين للجيش العراقى وتفككه التنظيمى فى أعقاب حرب الخليج، فإن أربع فرق عسكرية عراقية تمكنت من سحق المقاومة فى الجنوب، ثم الشمال، فى وقت لاحق.

ولم تفلح الممارسات الوحشية لصدام حسين فى ثنى سائر العراقيين عن تحدى حكمه، ذلك أنه استطاع أن يصد أكثر الجهود والمساعى الأهلية خطورة التى استهدفت

الإطاحة بدكتاتوريته. إن السيطرة المطلقة على قوات الجيش الخاصة، واستطاعة الوصول باليد الطولى إلى المجتمع العراقى مكنت نظام الحكم من الاستقرار وتوطيد أركانه إبان أزمة ١٩٩١م، ولم يتسن للتغيير أن يُخْضِع ذلك النظام.

تمرد الجيش فى ليبيا:

فى حين أن معمر القذافى حكم ليبيا منذ خلع ملكها عن عرشه فى عام ١٩٦٩م، فإنه لم يربط الجيش الليبى بمنصبه ومركزه الخاص على النحو الفعال الذى سلكه نظيراه فى سوريا والعراق. ومن هنا، فإنه قد واجه التهديدات من أوساط النخبة التى استطاع حافظ الأسد وصدام حسين أن يتفادياها ويتحاشياها بدرجة كبرى. وتعرض نظام حكمه فى وقت معين لتمرد أو عصيان الجيش؛ فضلاً عن هجمات متفرقة شنتها جماعة الإسلام المتشددة. ولقد ظلت هيمنة القذافى على الجماهير الليبية قوية يعززها عائدات البترول، غير أنه لم يقوض استقلالية القوات المسلحة الليبية تمامًا كما فعل صدام حسين. وبالتالى، فقد جابه - واستطاع أن يلحق هزيمة منكرة - بكل من الحركة الإسلامية الضعيفة، والتحدى الهائل من لدن الجنود العاملين ضمن نظام حكمه، وهم الذين حاولوا أن يعزلوه فى عام ١٩٩٣م. ولقد ثار الشقاق من بين أركان العسكرية التى لم يصلها محاسيب نظام الحكم ومحاباته. وفى الموقفين كليهما لم تفرض العلاقات الأجنبية والخارجية على القذافى حينما قام لمحاربة الأعداء الداخليين.

ومنذ استيلائه على السلطة فى عام ١٩٦٩م، شغل القذافى مجموعة متنوعة من المناصب الحكومية، ومع ذلك فقد ظل دائمًا يمسك بذروة السلطة أو السلطة النهائية فى ليبيا. فالحكم الاعتباطى الاستبداى القائم على: تدجين المؤسسات، والتلاعب البلاغى بمشاركة الجماهير فى الحكم، ونيته الواضحة فى نقل السلطة إلى ابنه، كلها أمور تصبغ دكتاتورية القذافى بطابع الحاكم المطلق على نحو مميز. وفى عام ١٩٧٣م، أعلن

القذافى عن البديل للرأسمالية والاشتراكية، ألا وهى: "النظرية العالمية الثالثة"، التى تقول بأن: "التمثيل تدجيل" وأن الديمقراطية الوحيدة الحقيقية هى الديمقراطية التى يحكم فيها الشعب مباشرة (Qaddafi 1980). وبعد ذلك، قام بإنشاء نظام مشدوه أو مشوش من اللجان والمؤتمرات الشعبية التى يقوم فيها الليبيون بالخدمة، ويقومون بمقتضاها - على الورق - بتصريف شئونهم الحياتية. ويقوم القذافى على نحو دائب بتغيير الشبكات، لضمان أن المشاركين لن يكونوا مهيئين لمعالجة القضايا الجوهرية المتعلقة بالسياسات (Vandewalle 1998: 99). وهكذا، فإنه يناضل من أجل إحداث "وضعية أو حالة اللادولة"، وهو إعلان عن كرهه لتنظيم المؤسسات الرسمية وترتيبها، ومحاولة لجعل المواطنين هباءً كالذرات أو الشذرات، وجعل مطالبهم أشتاتًا متفرقة (Vandewalle 1998: 36). وفيما وراء حجاب المحاسبة الجماهيرية، يعتمد القذافى بدرجة وثيقة على أعضاء عائلته للحفاظ على الأمن فى إطار حكومته. وفى أعقاب محاولة حكم فاشلة فى عام ١٩٧٥م، نصب القذافى أقاربه فى أعلى المناصب العسكرية وكبرى المناصب الأمنية. وقام بتطوير قوات مسلحة موازية - على غرار ما فعل صدام حسين - ليستعملها كمحك أو مصد ضد القوات المسلحة الليبية النظامية، ومع ذلك فإن هذا الجيش الشعبى لم يتم تنشيطه قط (Kamrava 2000: 82-86).

أما ثروة ليبيا النفطية فتقوم بدعم المحسوبيات والمحاباة وتمويلها على أعظم نطاق. وفى الفترة الممتدة بين عام ١٩٧٣م وحتى عام ١٩٨٢م، حصدت البلاد ما يقدر بـ ٩٥ مليار دولار من صادرات النفط، والتى "استفاد منها كل امرئ استفادة حقيقية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر" (Vandewalle 1998: 105). إن القذافى، وقد نصب نفسه سيدًا رئيسيًا على سكان البلاد، فقد ثبط كلاً من الدوافع والفرص التى سنحت للعمل الاستقلالى والجماعى والاختلاف الاجتماعى (Anderson 1995a: 299). والسخاء النفطى أو الهبة السخية النفطية تساعد ليبيا أيضًا على الحفاظ على درجة عظمى من الاستقلالية فى علاقاتها الخارجية أكثر من زعماء كثيرين من الحكام الأوتوقراطيين

الجدد، وحدث هذا حتى فى خضم فرض الولايات المتحدة الأمريكية للعقوبات الاقتصادية على ليبيا. واشتبك القذافى فى صراع أيديولوجى وعسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعيداً عن الاعتماد على أى قوة عظمى أخرى. وبدأت سلسلة من أعمال الحظر الأمريكية على الصادرات العسكرية إلى ليبيا، وكذلك حظر استيراد أمريكا للنفط الليبى فى عام ١٩٧٩م. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بقصف ليبيا فى عام ١٩٨٦م، انتقاماً ورداً على ما زعم بأنه تفجيرات إرهابية فى برلين، مما أدى إلى مصرع ما قدر بسبعة وثلاثين من المدنيين. وفى عام ١٩٩٢م، فرضت الأمم المتحدة المزيد من العقوبات الاقتصادية على ليبيا فى أعقاب رفضها تسليم المشتبه فى ارتكابهم لعملية تفجير طائرة "بان أمريكان" أثناء قيامها برحلة جوية فوق بلدة لوكيربى، بأسكتلندا فى عام ١٩٨٨م، قتل من جرائها ٢٧٠ شخصاً (EIU 2000b: 5, 6, 12). وفى ربيع عام ٢٠٠٤م، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية فى رفع العقوبات الاقتصادية، واستعادة العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا، استجابة لدفعها تعويضات عن حادث تفجير طائرة لوكيربى، وفتح أبوابها للعمليات الدولية التى تستهدف التفتيش عن الأسلحة.

ولقد تدنت عائدات النفط منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين. ومع انخفاض الدخل النفطى، واجه القذافى تحديات داخلية عديدة. وماتزال المعلومات الدقيقة حول السياسات الداخلية الليبية محدودة بسبب اللاشفافية المتعمدة من جانب نظام الحكم، والقيود التى فرضتها على الباحثين الأجانب. وحتى الآن، من المعلوم أن هناك حوالى ست محاولات للاغتيال وقلب نظام الحكم قد جرت ضد معمر القذافى إبان تسعينات القرن العشرين (EIU 2000b: 7). وأتاحت كل هجمة من هذه الهجمات لحظات سانحة من أجل تغيير محتمل لنظام الحكم، بيد أن التهديد الأعظم للقذافى جاءه من قواته العسكرية الخاصة به (El Fathaly and Palmer 1995: 170-171). وفى عام ١٩٩٣م، ثارت جماعة منشقة صغيرة كانت تابعة للجيش الليبى ضد القذافى، واضطر إلى نشر سلاح

الجو من أجل قمع الهجوم الذى شنته قوات برية (Takeyh and Rose 1998). ونجا النظام الليبى، غير أن العصيان أظهر أن الاختراق المحدود من جانب القذافى للقوات المسلحة؛ جعله أكثر عرضة من حافظ الأسد أو صدام حسين للتحديات التى تأتيه من لدن نخبته الخاصة به (El Fathaly and Palmer 1995: 170-171).

وجاءت هجمات أخرى من الحركات الإسلامية الداخلية. فمنذ عام ١٩٩٥م، شنت الجماعة الإسلامية المتشددة وحركة الشهيد الإسلامية حملة عصيان متصاعدة (EIU 2000b: 8). وتمخض القتال بين نظام الحكم والإسلاميين فى بنغازى عن مصرع ثلاثين شخصًا فى عام ١٩٩٦م (وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٦)، وفى عام ١٩٩٨م، أصيب القذافى بجراح أثناء محاولة اغتياله (Freedom House 1998). الآن وقد نجا زعيم الدولة من كل هذا، فإن ليبيا كذلك قد احتملت هذه الهجمات التى شنتها المعارضة، ولم يحدث أن سقطت فى هوة الصراع المدنى الواسع النطاق.

تفسير طول أمد السلطوية:

كانت سياسات الشرق الأوسط معزولة نسبيًا عن الدراسات المقارنة لتغيير نظم الحكم، مما عزز الانطباع القائل بأن نظريات العلوم الاجتماعية المعيارية لا تلائم المنطقة إلا على نحو ردىء. ولكن هذا الفحص الموجز لحالات معينة محددة من الصراعات على السلطة أوضحت لنا أن هذه الخصوصية التى خلعت على المنطقة مبالغ فيها. وأظهرت دراسات الحالة السالفة نمطًا مألوفًا لمعظم علماء السياسة، ألا وهو: نظم الحكم السلطوية المستبدة صمدت إزاء التحديات الداخلية بسبب الاستعمال المفرط للقمع والبطش. وربما تبدو هذه التفسيرات مبتذلة عند استعراضها؛ وجاء التقصير عن إدراك هذا السيناريو بسبب التركيز السائد على التحولات السياسية المكتملة. وبينت حملات التغيير غير الناجحة فى: سوريا، وتونس، والعراق، وليبيا، أن الحكام الأقوياء

قاموا بالبطش بحالات العصيان المسلح وقمعها على نحو قسرى؛ مما أدى إلى طول أمد الاستياء والسخط الذى استفزته أعمالهم الاعتباطية والتحكمية. وفى هذا النمط، كان استقلال نظام الحكم عن القيود التى تفرضها الدول الأجنبية الخارجية على استعماله للقوة ظرفًا أباح له الإفراط فى تلك القوة. فإذا عوملت على أنها ظاهرة غير استثنائية، فإن سجل السلطوية ذات الأمد الطويل فى البلدان العربية ينطوى على احتمالات التبصر والبصيرة بأحوال كل من نظم الحكم الجاثمة ونظم الحكم الزائلة. وتعد هذه الدراسة، إلى جانب الفصول الأخرى فى هذا الكتاب، مساهمة فى مثل هذه البحوث. وربما يكون لنا بعض الملاحظات المستمدة من التفسيرات السابقة حول الأزمات التى نجا منها بعض نظم الحكم.

وربما كان أكثر النتائج لفتًا للنظر هو أن الحكم الوحشى قد يستطيع أن يجعل نظام الحكم ذا أمد طويل وليس ذا أمد قصير. وبينما قد تخلق المحسوبية ومحاباة العائلة والفساد الحكومى الظروف والخلفية الملائمة للعمل الجماعى المشاكس ضد الحكم، فإن جهود المعارضة اللاحقة لن تستطيع أن تنصب حكومة جديدة مالم يتم وضع حد لمقدرة نظام الحكم على القمع والبطش. وفى الحالات الأربع التى نجت فيها نظم الحكم من الأزمات التى أحدقت بها، ناضل المتشددون الموالون لنظام الحكم من أجل الحيلولة دون زوال النظام، مع وجود استثناء لتونس، حين استطاع المعتدلون إنقاذ نظام الحكم، ثم أعادوا دعمه وتعزيزه، وأفلحوا فى ذلك. أما المتشددون الأقوياء الذين تساندهم شبكات تحكمية شاسعة، فى ظل وجود قيود ضئيلة على استعمالهم للقوة داخليًا، فقد ثبت أنه من الصعب الإطاحة بهم. ومن هنا، فإنه فى حالات الاستقلال عن الدولة المتسيدة الأجنبية، يلاحظ المرء وجود علاقة خطية منحنية بين الشخصانية وطول حياة نظام الحكم. وقد لا يقوض المستوى المتوسط من الحكم التوارثى المستبد، مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى بما فيه الكفاية لكى يتم عزل

الحاكم، غير أن الجهود الواسعة لإضعاف استقلالية الجيش، وتغلغل المحسوبية والمحاباة فى المجتمع قد تحافظ على الديكتاتورية. ونظاما الحكم فى ليبيا وتونس تمكنا من تحاشى الجهود المبذولة من أجل تغييرهما، فى ظل وجود شبكات مستبدة واهنة، واستطاعا أن يفعلا ذلك بقدر ضئيل من التشبث، كما ظهر فى سوريا والعراق. واستخدم القذافى مجموعة واحدة من القوات المسلحة من أجل سحق الطرف الآخر؛ أما بن على فقد حل محل بورقيبة قبل أن يقوم بعد ذلك بتكرار مناهجه وأساليبه. وهكذا، فإن هذه الدراسة تقدم لنا درساً بليغاً، وإن كان موجعًا ومزعجاً، حول عمليات التحول السياسية وحالات التوطيد للنظم الحاكمة. وفى زمن الأزمة الداخلية، فإن الحكم الفردى الممتد والفساد لا يؤديان إلى توهين نظام الحكم وإضعافه ما لم يتم فرض قيود رادعة عليه من السادة الأجانب أو من الدول الخارجية.

الدعم الدولي والاستقرار الداخلي:

يقع وراء الدينامية الداخلية لنظام الحكم الشخصانى الذى يدور حول الفرد، العلاقة مع الدول الخارجية والأجنبية. ويوحى سجل الثورات الفاشلة وحالات العصيان التى منيت بالهزائم فى الشرق الأوسط بأن دور القوى الخارجية فى تقييد استعمال القوة من لدن الزعماء الأوتوقراطيين ربما تعرض إلى التقليل من شأنه فى الدراسات التى تناولت التحولات السياسية الناجحة. ففى سوريا، وليبيا، وتونس، والعراق، فإن استقلال نظام الحكم عن الضغوط الخارجية لتقييد الاستعمال المفرط للقوة، تركه حراً طليقًا للبطش بعمليات العصيان المسلح الداخلية. ولم تكن هذه الدول معتمدة على وجه العموم على المساندة الأجنبية إبان الأزمات، غير أنه حتى تلك الحكومات العربية التى تعول على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية، أو قوة خارجية كبرى أخرى؛ فإنها ليست بالضرورة معرضة للهجوم أو عرضة للسقوط بيد خصومها.

وهنا فإنه لأمر حيوى أن نفصل حالات التبعية للمساندة الأجنبية عن تلك الحالات التى يقوم فيها السيد الأجنبى بتقييد قدرة النظام الحاكم على نشر العنف. وينبع النفوذ السياسى للولايات المتحدة الأمريكية على نظم الحكم؛ من اعتماد هذه النظم على الرعاية الأمريكية، غير أن استخدام ذلك النفوذ كرادع أو كداعم أمر يختلف. فعلى سبيل المثال، نظاما الحكم الحاليان فى المملكة العربية السعودية، ومصر؛ يتلقيان كميات ضخمة من المساعدات العسكرية، وفى حالة مصر، نجد أنها تتلقى معونة اقتصادية ضخمة، فى ظل وجود بعض الخيوط السياسية القليلة التى ترتبط بذلك. وبالتالى، فإن هذين النظامين الحاكمين ربما يستعرضان النوع ذاته من المقدرة الواسعة على القمع والبطش، كما هى الحالات التى تكون للنظم فيها علاقات واهنة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتصف منظمة هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch لحقوق الإنسان علاقاتهما مع أمريكا كما يلى:

تفرض المملكة العربية السعودية قيودًا صارمة على المجتمع المدنى، وتقوم بالتمييز ضد النساء بطريقة قاسية، وتقوم بقمع الانشقاقات بطريقة نظامية. غير أن الحكومات الغربية حتى هذا التاريخ قنعت وقرت عينًا بشرائها للنفط السعودى واستجداء العقود السعودية؛ بينما التزمت صمتًا مخجلاً إزاء المساوئ السعودية. أما مصر؛ فأظهرت عالمًا سياسيًا رسمت خطوطه بإحكام، وحكومة تفعل كل ما فى وسعها من أجل خنق المعارضة السياسية السلمية. (HRW 2002a)

وهكذا، فإنه فى الوقت الذى قد يكون الاستقلال عن التبعية للخارج ظرفًا كافيًا لتوطيد أركان نظام حكم مستبد للغاية، فإنه مع ذلك قد لا يكون أمرًا ضـــروريًا. وبوسع البحوث المستقبلية حول التغيير الذى يعترى نظم الحكم أن تفحص العوامل التى تميز التبعية للسيد الأجنبى أو للدولة الخارجية عن التقييدات التى تفرضها الدولة الأجنبية.

ويمكن لمثل هذا العمل أن يتم الشروع فيه بفحص مقارن للمواقف السياسية التى تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مختلف نظم الحكم الاستبدادية والسلطوية، مع إدراكنا أن حكومة الولايات المتحدة تتبنى مواقف مميزة نحو تغيير بعض نظم الحكم ويتوقف هذا على الهدف من وراء المعونة أو الانتقاد. ولقد قام توماس كاروثرز بمعالجة هذا التباين على نحو نزيه وصريح قائلاً: "حينما تبدو الدولة الديمقراطية متوافقة مع المصالح الأمنية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية، تقوم أمريكا بالترويج لهذه الديمقراطية وتشجيعها. وحيثما تتصادم الدولة الديمقراطية مع المصالح الأخرى ذات الشأن والأهمية للولايات المتحدة، تقوم أمريكا بالتقليل من شأنها بل وحتى تجاهلها" (Carothers 2000: 3). مثلاً، حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، نجد أن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للتعددية الحزبية نادراً ما يمتد ليصل إلى البلدان المسلمة فى الشرق الأوسط، وبخاصة حينما تكون إسرائيل، أو الموارد البترولية، أو التهديد الإسلامى المدرك، متضمناً فى الموضوع (Gerges 1999: 17; Entelis 2000). وتأسيساً على ذلك، فإن البلدان السلطوية المستبدة فى المنطقة ربما تقدم نظماً حاكمة يشكل فيها "الوضع الراهن وضعاً حيوياً للغاية للمصالح الأمريكية؛ لدرجة أنه يتعين ألا يتم إزعاج هذا الوضع أو زعزعته" (Whitehead 1986: 41; see also Hawthorne 2001).

وتبدى أن الحرب الدولية التى تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب قد قدمت المزيد من الدعم للشرعية الدولية التى تم إضفاؤها على القمع والبطش الداخلى، حيث إن نظم الحكم تلقت ضوءاً أخضر لفرض إجراءات أمن صارمة على حركات المعارضة السياسية، بغض النظر عن تكتيكاتها وأهدافها. وكما أعلنت منظمة هيومان رايتس ووتش: فإن "الأعضاء الرئيسيين فى الائتلاف قد انتهكوا مبادئ حقوق الإنسان فى الداخل، وتغاضوا عن التجاوزات ضد حقوق الإنسان التى ارتكبها شركاؤهم. وقاموا باستبدال النفعية وجر المغانم، بالالتزام الوثيق بحقوق الإنسان، التى من شأنها وحدها أن تلحق الهزيمة بالسبب الأساسى والمنطقى للإرهاب". وتتمثل ملابسات هذا

المعيار المزوج فى أنه "مهما كان نجاحهم فى تعقب إرهابيين معينين، فإن الائتلاف يخاطر بتعزيز منطق الإرهاب؛ ما لم يتم إعطاء حقوق الإنسان دوراً مركزيًا بدرجة أكبر بكثير" (HRW 2002a; see also HRW 2002b). وحينما سئل سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى مصر حول انعدام التقدم فى عملية الديمقراطية بمصر، أجاب قائلاً: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر مصر دولة صديقة لها، ونحن لا نزاول ضغوطًا على أصدقائنا" (Welch 2002).

وضع الثقافة فى إطار اصطلاحى متفق مع القواعد المقررة:

لا تلائم التفسيرات الثقافية، على النحو الذى تم اقتراحه بالطريقة التقليدية، عملية شرح مستويات نتائج السياسات الكلية فى منطقة الشرق الأوسط، وهى السياسات التى توصف بكونها مثيرة للنزاع وكثرة الخصام. وحينما تثار المزاعم حول عدم التوافق بين الإسلام والديمقراطية، ويتنبأ البعض بأن الإسلام إنما يعين الحكام المستبدين وطغاة الديكتاتورية، يكتشف المرء بدلاً من ذلك أن ثمة نزوعًا لاتخاذ الإجراءات الفعالة كاستخدام القوة لتحقيق الأغراض السياسية. ومن الأفضل التعامل مع العوامل المحلية الداخلية، مثل: الأيديولوجيات أو العقائد الدينية على أنها متغيرات متداخلة متشابكة فى إطار الحفاظ على السلطوية والاستبدادية. إن تأثير الإسلام السياسى، شأن تأثير البرامج الفكرية أو التصورية Ideational الأخرى حول العالم، تتداخل فيه مصالح الجماعات المشاركة وعقائدهم الفكرية. على سبيل المثال، فإن مشروعات المعارضة الإسلامية ربما تتلقى القليل من التأييد من جانب الدول الغربية التى تضغط على الحكام المطلقين الأوتوقراطيين فى كل حدب وصوب من أجل الإصلاح. ويترتب على ذلك أنه إذا فضلت الدول التى تساند نظم الحكم غير الديمقراطية، إذا فضلت الديكتاتورية على الحكم النيابى الذى شارك فيه الإسلاميون، حينئذ تقل الرسالة التى محورها الإسلام من فرص الحصول على المعونات الخارجية

وتخفض فرص تغيير نظام الحكم التى تدفع إليها عوامل محلية داخلية. وهكذا، فإن ما يطلق عليه الثقافات الإسلامية، غالبًا ما تدرك وفقًا للمصطلحات القديمة أو التعبيرات العتيقة على أنها نظم عقائدية لا خلافية تنم عن وحدة متراصة وتناغم كلي؛ وعلاقة الثقافات الإسلامية بنظم الحكم ليست علاقة آلية. بل يتم تنقية هذه العلاقة عبر الاستشراف ووجهات نظر الفاعلين المتعددين الذين لهم صلة بالمحافظة على نظام الحكم المستبد أو انهياره. ولقد صاغت تجمعات المعارضة فى: سوريا، وتونس، والعراق، وليبيا، مشروعاتهم وفقًا للإسلام، غير أنها لم تقم بتعميم الشروط من أجل إطالة أمد السلطوية والاستبدادية. على العكس، قدم الإسلام مجموعة الأفكار من أجل الاحتشاد والتعبئة ضد نظم الحكم الديكتاتورية.

ومع ذلك، فإن الصياغة الأيديولوجية أو العقائدية لمثل هذه الحملات من أجل التغيير، ربما يكون قد وظفها الحكام المحليون أو صناع السياسة بالولايات المتحدة الأمريكية فى مناقشاتهم الدائبة والحادة حول تضارب المصالح الأمريكية أو اتفاقها مع مصالح الزعماء المسلمين. وحينما (يصفون) الحركات الإسلامية فى الخارج بأنها تعتنق موقفًا معاديًا للغرب، أو يفهمها الغربيون على هذا النحو، فإن جهود هذه الحركات لن تلقى، على الأرجح، دعمًا من الغرب ممثلاً فى الضغوط التى تمارس إزاء نظم الحكم المتسلطة والطاغية. وبالتالى، حتى إذا لم يعتمد حكام مثل حافظ الأسد أو معمر القذافى على رعاية القوى العظمى، فإنهم قد يعولون على إحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن مساندة الجماعات الإسلامية إبان الانتفاضات الشعبية (al-Sayyid 1991: 722-723).

ويترتب على ذلك أن الأمر الذى بدا وكأنه ظاهرة استثنائية إقليمية؛ إنما هو نتاج غير ملغز للديناميات السياسية التقليدية أو العادية. ونظرًا لمجموعة متنوعة من الأسباب، فقد استمتع الزعماء العرب بالحرية وبكونهم فى معزل عن الضغوط الخارجية من أجل التغيير، وحصدوا المنافع السياسية المقابلة لذلك داخل نظم حكمهم. وحينما

تثور المعارضة، يقوم المتشبثون بالسلطة فى سدة الحكم بإلحاق الهزيمة الماحقة بالقوى الاجتماعية التى يمكن أن تصير بديلاً لهم. أما قضية القيود الخارجية أو الدعم الخارجى فما هى إلا متغير سياسى فى جوهره، وليست عاملاً دينيًا ثقافيًا أو عاملاً مرتبطًا بخصوصية المنطقة. وإذا وضعنا الدعم الأمريكى فى سياق المساعدات القديمة التى قدمت لزعماء مطلقين أوتوقراطيين من خارج منطقة الشرق الأوسط، مثل: سوموزا جارسيا Somoza Garcia، وموبوتو سيسى سيكو Mobuto Sese Seko، فإن النزوع الحالى للدعم المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية للوضع الراهن فى الشرق الأوسط لا يجعل من هذه المنطقة منطقة فوق العادة أو منطقة "استثنائية". على العكس، فإن المنظر الطبيعى السياسى للشرق الأوسط نموذجى لدرجة أن نظم الحكم المتواجدة فيه، شأن غيرها حول العالم، تخضع لنفوذ العلاقات والإيحاءات التى تتقدم بها الولايات المتحدة الأمريكية للحكام القائمين فى السلطة ولحركات المعارضة.

الخلاصـــة :

قبل أن نتبنى نظريات الظاهرة الاستثنائية لسلطوية نظم الحكم واستبداديتها فى الشرق الأوسط، يتعين على طلاب العلوم السياسية أن يستنفدوا أولاً الأدوات التحليلية المتوافرة فى الاستعمال الشائع. ويعتبر هذا العمل جوهريًا وأساسيًا للبحوث الجماعية والتراكمية التى تساعدنا على تفهم الظواهر الاجتماعية. وتوحى الأدلة التى جمعناها فى هذه الدراسة بأن التحليل السياسى المقارن من الممكن أن يذهب بعيداً صوب شرح أوجه التغاير أو التباين بين السلطوية فى الشرق الأوسط، وبين انهيار نظم الحكم غير الديمقراطية فى أصقاع أخرى من العالم.

وتلفت الحالات السالفة لتوطيد نظم الحكم النظر إلى الدور الذى لم يتم فحصه بحثيًا بعد، وهو القيود التى تفرضها القوى الخارجية على البطش الذى يقوم به نظام

حكم معين، وذلك من أجل تفسير العمليات الكاملة للتحولات السياسية. ويستعمل الحكام السلطويون والمتحالفون معهم تنظيمات قمعية مدارة بإحكام، ويمكن أن يصيروا عنيدين ومتشبثين بالحكم حينما يجابهون التحديات. وأثبتت نظم الحكم هذه أنها مرنة وسهلة التكيف مع الطوارئ؛ حينما تتمكن النخب الحاكمة من سحق الثورات الداخلية. ولقد لاحظنا هذه الأشكال من الأنماط العامة خارج منطقة الشرق الأوسط وأثبتت أنها صحيحة وفعالة بالقدر ذاته من التعادل أو التساوى داخل المنطقة. وحين اندلع العصيان وثارت التمردات ضد المتسلطين والبغاة ونظمهم المستبدة في: سوريا، وتونس، والعراق، وليبيا، قام الحكام بنشر أجهزتهم الأمنية الداخلية ضد أعدائهم وخصومهم وتمسكوا بالسلطة متشبثين بها. وعناد هؤلاء يوضح قدرة الطغاة القائمين بالحكم، حينما لا يردعهم سادة أجانب يعارضون استعمال القمع والبطش، على إيقاف حركات المعارضة التى تعمل من أجل التغيير. وبالإضافة إلى الأخذ فى الاعتبار دور الدول الخارجية فى قمع المعارضة الداخلية، فقد ركزت هذه الدراسة على الحاجة إلى تمحيص الموالين لنظام الحكم حينما نقوم بتقييم سيناريوهات التحولات السياسية. وبوسع أنصار المدرسة المقارنة أن يقدموا لنا مداخل لدراسة الاختلاف بين التغيير والاستمرارية؛ عبر توجيه الانتباه المباشر إلى الفاعلين المتورطين، طالما أن المتشددين تم تضمينهم، ونهض المرء بتأمل قدراتهم وقيودهم حينما يحاولون إعاقة عملية التحول أو الحيلولة دون وقوعها. وتستعمل نظم الحكم السلطوية فى الشرق الأوسط مجموعة شائعة من الممارسات: (المحسوبية الشاملة، ومحاباة الأقارب فى التوظيف وكل شيء، وتقويض المؤسسات الرسمية، إلخ.)، وتشترك فى حساسيتها المفهومة ضمنيًا للتحديات التى تشكلها تلك الجماعات المستبعدة فى ظل الحكم الاستبدادى. على أية حال، حتى يتسنى للتحول أن يقع، فإنه يجب على هذه العوامل أن تفجر احتجاجًا كافيًا بين الفاعلين السياسيين – "المتسببين" فى إحداث التغيير بالنظام الحاكم – لكى يقهروا الزعماء القائمين فى سدة الحكم (Huntington 1991: 107). وعلى نقيض المزاعم حول التأثيرات الموهنة للحكم الاستبدادى، فإن الحالات الشرق الأوسطية تشير إلى أنه

ريثما تضعف شبكات الشخصانية Personalism فحسب؛ فعندها يحدث الانهيار لنظام الحكم. إن تآكل الاستقلالية المؤسسية فى القوات المسلحة لنظام حكم معين، واختراق المجتمع المدنى عبر شبكات المحسوبية التى يحابيها الحاكم - وليس التبشير بإطاحة الديكتاتوريات - هى التى حافظت على الحكم السلطوى فى: سوريا، وتونس، والعراق، وليبيا. وبمجرد أن يدب فيها النشاط، تقوم حركات المعارضة بمواجهة المؤسسات القمعية التى كانت مندمجة اندماجًا عاليًا فى نظام الحكم، وتدافع عن بقائها الذاتى إزاء بقاء الديكتاتورية. ولم تتقيد هذه الأجهزة بتبعياتها للخارج، وهى التبعيات التى كان من شأنها أن تلطف من لجوئها إلى القوة. وهكذا، فإن هذه الحالات تؤيد المدخل الذى يتناول بقاء نظم الحكم وانهيارها، والذى يعتبر القائمين فى سدة الحكم فاعلين سياسيين يحاولون أن يوقفوا التغيير؛ بالقدر نفسه من القوة التى يحاول بها الإصلاحيون أن يعملوا على جلبه وتحقيقه.

ملاحظات

سبق أن ظهرت أجزاء من هذا الفصل فى مقالة بعنوان: "And Yet They Persist: Explaining Survival and Transition in Neo-Patrimonial Regimes." نشرتها مجلة Studies in Comparative International Development 37, no. 3 (2002) وأعيد طباعته بإذن من الناشر، وهو Transaction Publishers.

لحصولى على تغذية راجعة بناءة حول النسخ المعدلة المبكرة لهذا الفصل، أتقدم بشكرى إلى: ميشيل بينر أنجريست، ونانسى بيرميو، وماك براونلى، وإيليس جولدبرج، وفريد جرينشتاين، وأتول كوهلى، وجيمس ماهونى، ومارشا بريبشتين بوسوزنى، ودان سلاتر، وريتشارد سنايدر، وديفيد فالدنر، واثنين من المراجعين المجهولين فى مجلة Studies in Comparative International Development.

الفصل الرابع

متنافسون فى ظل غياب الديمقراطية: تشتت الصفوة فى إيران

أرانج كيشافارزيان

يدور هذا الفصل حول تساؤل محورى، هو: لماذا حافظت جمهورية إيران الإسلامية على هذا الشكل من الحكم السلطوى؟ ويعتبر ثبات السلطوية فى إيران مثيراً للاهتمام على نحو خصوصى؛ لأن عدداً من العوامل، أخص بالذكر منها: التشظى والتفتت الطويل الأمد الذى اعترى النخبة والتنازع فيما بينهم، توحى بأن انهيار نظام الحكم مرجح ومحتمل ووشيك الوقوع. ويشرح الفصل طول حياة الجمهورية الإسلامية عن طريق الجدال بأن مؤسسات الدولة تعزز من الانقسامات والشقاقات بين النخب والصفوة، وتسمح بوجود درجة من التعددية الحزبية السياسية، ومع ذلك فإن هذه المؤسسات نفسها تضمن المحافظة على النظام الحاكم وتقوم بتقويض التحول الديمقراطى.

فى خمسينات وستينات القرن العشرين، نظر صناع السياسة والمحللون إلى "الحداثة" و"التنمية" على أنها الأهداف المبدئية من أجل تطور العالم، أما السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ذاته، فقد بشرت باقتراب "الاستقرار" و"الدول القوية" وكونها بؤرة التركيز، وفى أعقاب انتهاء الحرب الباردة، أفسحت هذه الغايات أو المآرب المجال أمام "الديمقراطية". وبالتالى، فإن أدبيات وافرة، تملأ مجلدات ونسقًا شاسعًا من مراكز البحوث والدرسات، انتشرت فجأة للتفكر فى الشروط المسبقة من أجل تدعيم الديمقراطية وتعزيزها، وأشكال التحول من الحكم الاستبدادى إلى الحكم الديمقراطى.

وفى ظل هذه الفورة من الطاقة الفكرية والطموح السياسى الذى تركز على عمليات الدمقرطة والتحول الديمقراطى، فإنه ثمة قضية واضحة وحاسمة تم أحيانًا الاستخفاف بها أو تجاهلها، ألا وهى: أن المسار نحو الديمقرطية لابد وأنه قد بدأ رحلته من نظام حكم سلطوى (Linz and Stepan 1996). وسواء اتخذت عملية التحول الديمقراطى شكل الحركة الجماهيرية، التى تتوصل فيها النخبة إلى اتفاق عن طريق التفاوض ويضمن أن عملية التحول مفيدة تبادليًا لكل من الحكام وجماعات المعارضة، أو يقع غزو أجنبى يحرر البلاد ويحل محل النظام الاستبدادى، فإن قضية الدمقرطة أو التحول الديمقراطى تتصل اتصالاً لا ينفصم بكوكبة المؤسسات والفاعلين التى حافظت على الحكم السلطوى وقمعت المعارضة التى سعت لتغييره. وثمة جدال استطال فترة طويلة، هو: أن تماسك النخبة وبناء الإجماع يضمن طول الحياة أو طول الأمد لنظام الحكم (Moore 1966; Skocpol 1979; Herb 1999). وفى السنوات الأخيرة، تم أيضًا استعراض الافتراض العكسى، وهو أن الانقسامات التى تعترى النخبة تعجل من انحطاط نظام الحكم وتحلله وانهياره. ولقد كتب غيليرمو أودونيل Guillermo O'Donnell، وفيليب شميتر Phillippe Schmitter مؤكدين على أنه: "ليس ثمة تحول سياسى لا تكون بدايته هى السياق - المباشر أو غير المباشر - للانقسامات المهمة داخل نظام الحكم السلطوى نفسه، والتى تقع مبدئيًا حول الانشقاق المتذبذب أو المتقلب بين المتشددين والمعتدلين" (١٩٨٦م: ١٩).

ويأخذنا بهذا التشخيص، فإنه على مدار السنوات القلائل المنصرمة، كانت فرص انهيار الاستبداد فى إيران ميمونة ومبشرة بالنجاح. وكانت ثورة ١٩٧٩م قائمة على أساس من مبادئ الحرية والجمهوريانية Republicanism، والتمسك بالنظام الجمهورى ساوى فى القدر ذاته مبادئ السياسات الإسلامية، ومناهضة الاستعمار والإمبريالية. وكانت شرعية الجمهورية الإسلامية متمحورة حول المشاركة الشعبية، وتحيل فى الماضى إلى قرن من نظام الحكم الدستورى والتمسك بالمبادئ الدستورية والحكم وفقًا

لها. فضلاً عن ذلك، فإنه منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين، تورط كبار الساسة والزعماء السياسيين بنظام الحكم فى مناظرات جادة حول إصلاح النظام السياسى والاقتصادى من أجل التقليل من احتكار الدولة، وتشجيع المواطنين على المشاركة فى أوجه معينة من إعادة بناء الحكم والمشروعات التنموية. ولما تبدت ضرورة مأسسة نظام الحكم وبنائه على أسس مؤسساتية، بعد أن وضعت الحرب مع العراق أوزارها (١٩٨٨م)، ووفاة آية الله روح الله الخمينى (١٩٨٩م)، برزت إلى الواجهة الصراعات بين النخبة، وتم اعتناق برامج بديلة. وتجذرت الانقسامات الأصولية الأيديولوجية داخل المؤسسة الحاكمة، وتردد رجع صدى الخصومة والتنافس بين كبار شخصيات النظام الحاكم فى البيئة السياسية الأكثر انفتاحًا على نحو تدريجى إبان تسعينات القرن العشرين، وداخل مجتمع لديه مستويات عالية من معرفة القراءة والكتابة، والتعليم، والتحضر. ونتج عن هذا الاتجاه، الذى دعمته الصحافة المستقلة، وتنظيمات المجتمع المدنى الناشئة، والمشاركة الواسعة النطاق فى الانتخابات الرئاسية التى جرت فى عامى ١٩٩٧م و ٢٠٠١م، والانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠م، و"الحركة الإصلاحية" التى أعلنت عن نفسها، والتى وصلت إلى السلطة وسدة الحكم، ومع تفويض صريح بإصلاح النظام السياسى عن طريق: توطيد حكم القانون، وتعميق دور المجتمع المدنى وتوسعته، وحماية الحقوق المدنية والسياسية الأساسية[1].

ومع وقوع الكارثة المفاجئة فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت عام ٢٠٠٤م، اعترف حتى زعماء الحركة الإصلاحية بأن حركتهم أخفقت ولم تحقق النجاح ومنيت بالهزيمة. ونحن نعنى بـ "عملية التحول السياسى صوب الديمقراطية": إعادة هيكلة النظام السياسى بحيث تكون دوافعها أهلية داخلية وبدون عنف نسبيًا، وبحيث يتغير من نظام استبدادى سلطوى إلى نظام أساسه مشاركة المواطنين وإدماجهم فى صنع السياسة والقرار السياسى وعملية تنفيذها، (وذلك على نقيض تغيير نظام الحكم الذى يجلبه الغزو الأجنبى أو الثورة). أما فى العهد الحاضر، فإن فرص عملية تحويل

الجمهورية الإسلامية من الحكم المطلق والأوتوقراطية إلى نظام الحكم الديمقراطى، فتبدو كالحة وقاتمة.

ويشرع هذا الفصل فى العمل ليتفهم الهيكل الحالى لجمهورية إيران الإسلامية التى طال أمد بقائها لأكثر من ربع قرن من الزمان، بدلاً من تحليل الديناميات السياسية بطرح التساؤل: لماذا لم تتحول إيران إلى دولة ديمقراطية[٢]؟ ويعتبر هذا التساؤل محورياً؛ لأن مرونة نظام الحكم وتكيفه مع الطوارئ وقعت تحت ظروف اعتقد البعض أنها موهنة، وأخص بالذكر منها الصراعات عميقة الجذور والدائبة بين النخبة. إن الجمهورية الإسلامية نظام حكم يصنف مبادئ الجمهوريانية والتمسك بالنظام الجمهورى والمشاركة الجماهيرية ضمن فئة أكبر، وهى التأويل الخاص للإسلام الذى يضع المزايا لحكم رجال الدين ويضع حدوداً لمدى السياسات. ودستور هذا الحكم ومساره السياسى أن تكون له انتخابات مؤسساتية للبرلمان ورئاسة الجمهورية، فضلاً عن منصب "الزعيم" ومجلس الوصاية؛ الذى يعتقد أنه يحمى إرادة الله، ويعزز مصالح رجال الدين الملحقين بالدولة وحلفائهم من العلمانيين[٣]. ومن خلال هذه الخيوط السياسية والدينية المتنوعة، تنسج النخب السياسية تعريفاتها المتينة للمعنى الحقيقى لـ: "الجمهورية الإسلامية". ويؤيد المحافظون المتشددون السلطات المطلقة لأقصى مدى التى يتمتع بها الزعيم والمؤسسات ذات الصلة التى لا تخضع للمساءلة، فى حين أن الإصلاحيين المعتدلين يسعون إلى الحصول على المزيد من الصلاحيات الواسعة من أجل المؤسسات الجمهورية. وتم إطلاق مصطلح على هذا الموقف، هو: "السلطوية المتحزبة" (Chehabi 2001).

ومع التسليم بوجود توليفة من الهياكل المشاركية والسلطوية، فما هو نوع النظام السياسى لجمهورية إيران الإسلامية ؟ ومع أخذنا فى الاعتبار أن التوترات والشقاقات السياسية داخل الأوليغاركية الحاكمة، أو حكومة القلة التى فى سدة الحكم الإيرانى، قد تم رصدها، فكيف تسنى لنظام الحكم أن يبقى وينجو ؟ ولماذا لم يقع هناك انهيار

للتسلط والاستبداد ؟ بكلمات أخرى، كيف تسنى للجمهورية الإسلامية أن تولد الصراع بين النخب، وتقاوم الانهيار التام لنظام الحكم فى آن معًا ؟ إن هذه هى التساؤلات التى أحاول أن أتناولها وأعالجها هنا.

إن التفسير لهذا الموقف الملغز لا يمكن العثور عليه داخل الهيكل الاقتصادى، أو الأيديولوجية السياسية، أو طبيعة الدين فى الجمهورية الإسلامية فحسب. وبدلاً من ذلك، فإنى أجادل بأن هذه الماركة لسلطوية الجمهورية الإسلامية متجذرة فى دولة متشظية لدرجة عالية، وهى دولة تولد التحزب داخل نخبتها إلى طوائف وتغذيها، وكذا المنافسة بين الجماهير، ولكن فى ظل السماح للمتشددين بمراقبة القوى السياسية وإدارتها، بما يضمن أن الصراعات بين النخب سوف تتواصل دون أن ينفرط العقد إلى انهيار السلطوية أو حدوث تحول ديمقراطى كامل وشامل. والانشقاقات بين النخب ليست زيغًا أو انحرافًا فى السلطوية الإيرانية، ولا يجب أن نأخذها على أنها مؤشر أو إشارة إلى مقدرة نظام الحكم أو ضعفه؛ وبدلاً من ذلك، فإن الخلاف مكون جوهرى من مكونات النظام الذى أصفه بأنه: "سلطوية استبدادية متشظية". وهكذا، فإن هذه الكوكبة من المؤسسات التابعة للدولة تنثنى – من أجل التوفيق بين الالتواءات السريعة من أنواع تمثيل المصالح كافة – بدون كسر الوضع الراهن المستبد أو الاستبدادى.

ويستطرد هذا الفصل على النحو التالى، أقوم أولاً بوضع الخطوط التمهيدية للعوامل التى تتنبأ بوجود أزمة فى نظام الحكم ووقوع الانهيار فى الجمهورية الإسلامية. يلى ذلك مناقشة لطبيعة نظام الحكم وأفترض أن الطبيعة المتشظية للدولة مسألة خطيرة بالنسبة إلى الطريقة التى تزاول بها الحكم. وفى القسم اللاحق، أقوم بشرح مرونة نظام الحكم وتكيفه مع الطوارئ فى مواجهة التعبئة الاجتماعية والحشد والمنافسات الدائرة بين أهل حكومة القلة، عن طريق الجدال بأن الصفات ذاتها لدى الدولة التى تقوم بمأسسة صراعات النخبة تكبح فرص انهيار نظام الحكم. واختتمت الفصل بالتفكير بإيجاز فى المعوقات الخاصة المعرقلة لعملية الدمقرطة التى يولدها هذا

النظام السياسي، والذى يشير إلى بناء التنظيم على أنه خطوة خطرة فى معالجة نقائص الحركة الإصلاحية وعيوبها حتى تاريخه.

والتحليل الذى قمت به يتلافى التوتر المزعج الذى طرأ على دراسات نظم الحكم، وذلك عن طريق التركيز على العوامل العاجلة التى تمخض عنها استقرار نظام الحكم فى سياق التعددية الحزبية بين النخب، وسلطت الأضواء على المزيد من العوامل الهيكلية الكلية، مثل: الوضع النسبى للعلاقات بين الطبقات، ومستويات عملية التصنيع والتحديث، ومنطق الأحداث الدولية. وفى حين أن هذه العوامل ضرورية بالتأكيد لدفع سلسلة العلة والسبب التاريخية إلى الوراء، وتحديد قائمة القيود والفرص المتضمنة فى عملية تشييد الديمقراطية وتوطيدها فى إيران[٤]، نجد أن الغرض من وراء هذا الفصل هو النظر فى العوامل المحددة المميزة التى تحول دون وفاة الجمهورية الإسلامية، وكذا العوامل قصيرة المدى التى تقلل من انهيار السلطوية والاستبداد والانفتاح الديمقراطى. وهكذا، فإن التحليل الذى أقوم به هنا اكتسب شكله وجوهره من خلال السلسلة الطوعية من دراسات تغيير نظم الحكم، والتى تحتفل - بكل عناية - بدور النخب السياسية، والمؤسسات السياسية الخصوصية، والأحداث السياسية غير المتوقعة، والطوارئ.

هل انهيار نظام الحكم في إيران وشيك الوقوع ؟

ادعى ريتشارد بيرل Richard Perle، المستشار السياسى للرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش لشئون الشرق الأوسط، فى أوائل عام ٢٠٠٢م أن "قبضة الخوف قد انكسرت، وإنها لبداية النهاية لجمهورية إيران الإسلامية" (Nixon Center 2002). وحينما أعلن هذا التنبؤ، إنما كان يكرر ما قاله الكثيرون من الإيرانيين الذين يعيشون فى لوس أنجلوس، ولندن، وغيرهما من البلاد منذ عام ١٩٧٩م. وعند أول إشارة من إشارات

الشقاق الداخلى، أو الصراع بين طبقة رجال الدين الحاكمة، أو الضغوط الغربية، تصور المغتربون الإيرانيون والناقدون المناهضون لنظام الحكم الإيرانى، حدوث انفراط فى عقد ذلك النظام. ولكن لم يكن فحسب تفكيراً بالتمنى، أن يتوقعوا حدوث انحطاط للاستبدادية والتحول السياسى الممكن صوب الديمقراطية. وثمة نظريات بارزة متعددة من شأنها أن تؤيد وجهة النظر هذه، وبذلك تلقى الضوء على المفارقة المتمثلة فى ثبات السلطوية فى إيران وطول أمدها.

أولاً: يسود الاستياء من جراء الوضع الراهن؛ السياسى، والاجتماعى، والاقتصادى، بغزارة. ويبقى هناك جزء مركزى ملتزم أيديولوجيا بتأييد الشكل الحالى من الجمهورية الإسلامية، وهناك مجموعة من الإيرانيين المتنفذين الذين يستفيدون من محسوبية الدولة وسياساتها الاقتصادية. على أية حال، فإن التقارير الصحفية، ونتائج الانتخابات، والإضرابات القليلة، والمظاهرات الجماهيرية التى تندلع بين الفينة والفينة، تجعل من الواضح أن أغلبية الإيرانيين يريدون تغييرات جوهرية من شأنها أن تجعل تجديد العلاقات السياسية وتعديلها أمراً لازماً. كما أن المظالم تحولت إلى عمل جماعى وتعبئة عامة أو حشد جماهيرى. وإبان الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، جوبهت جمهورية إيران الإسلامية بعصيان مدنى واحتجاجات سياسية عنيفة، بأكثر مما شهده أى نظام حكم آخر فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الاحتمال الأكبر. وكانت الاحتجاجات المنطلقة من الجامعات والفعاليات السياسية، ضد سياسات نظام الحكم وطبيعته المستبدة السلطوية، هى الأكثر درامية (Mahdi 1999). وفى الوقت الذى لاقت فيه هذه الاحتجاجات الطلابية والفعاليات السياسية الأخيرة عظيم الانتباه فى الخارج، نجد أن كثيراً من قطاعات المجتمع الإيرانى الأخرى قد احتشدت وتعبأت وتظاهرت علانية ضد الشدة والضائقة الاقتصادية والسياسات التى تنتهجها الدولة. على سبيل المثال، وعلى مدار أسبوع واحد من عام ٢٠٠٤م، عقد معلمو المدارس، والمتقاعدون، وعمداء كليات الطب، تجمهراً عاماً معلنين احتجاجهم على ظروف العمل

وعدم وفاء الحكومة بالتزاماتها التى قطعتها على نفسها (Sharq 20 Esfand 1382 "March 10, 2004"). كما احتج فقراء المناطق الحضرية على الأحوال المعيشية، وقام عمال الصناعة بتحدى سياسات الخصخصة الاقتصادية، وحدث فى عدد من الحالات أن وقعت صدامات بين قاطنى المدن والسلطات بسبب إعادة تقسيم المقاطعات وتحديد الدوائر وغيرها من النزاعات المحلية. وتدل هذه الاحتجاجات الجماهيرية على تنوع القضايا التى أصابت المواطنين بالصدمة الكهربائية وجعلتهم يهتمون بالسياسة، كما انعكست على هيئة مناقشات ومناظرات برلمانية، وافتتاحيات الصحف، ووعى العامة. ومع ذلك، فإنه لا المظالم ولا التعبئة الجماهيرية قد أطاحت بالطبقة الحاكمة فى جمهورية إيران الإسلامية.

ثانيًا: افتقرت الجمهورية الإسلامية إلى الرعاية الدولية، وهو عامل - كما لاحظته إيفا بيلين وجاسون براونلى فى فصليهما الخاصين بهما طية هذا الكتاب - ساعد على صيانة الكثير من نظم الحكم فى المنطقة، بما فى ذلك نظم حكم الأسلاف الملكيين. ولقد أثقلت الأعباء كاهل إيران جراء الضغوط السياسية والاقتصادية التى مارسها عليها الخصوم الإقليميون والقوى العظمى العالمية سواء بسواء. كما نتج عن حرب الأعوام الثمانية بين إيران والعراق ورطة أو مأزق دموى؛ مثلت الإخفاق العسكرى والفشل، الذى عاون على تقويض نظم الحكم السلطوية المستبدة فى الأرجنتين واليونان.

ثالثًا: إن مفهوم الدولة الريعية الذى ينطبق على البلدان المصدرة للنفط مثل إيران يوحى بأن الجمهورية الإسلامية سوف تكون معرضة على نحو خاص للمعارضة الشعبية. وتجادل النظريات، التى تناولت بالدراسة الدول الريعية أو الدول التى تُعَوِّل على الموارد القادمة من مكاسب خارجية حظية، بأن وجود هذا الريع الخارجي يشكل مجموعة من العلاقات السياسية بين الدولة ورعاياها من شأنها أن تثبط عملية تطور الديمقراطية، رغم المستويات العليا نسبيًا من الثروة والتنمية؛ وذلك طبعًا على خلاف

الدول التى يتعين عليها التعويل على الضرائب والمصادر الأهلية للموارد (Luciani 1990; Ross 2001). وبالإضافة إلى ذلك، تقترح النظرية أن نظم الحكم الاعتباطية التحكمية ربما تكون فى الحقيقة غير مستقرة تماماً وعرضة للإطاحة بها وإسقاطها. كما ذكرت نظرية الدولة الريعية غالباً كتفسير أو شرح لأسباب هلاك الإمبراطورية البهلوية فى عام ١٩٧٩م (Skocpol 1982; Shambayati 1994). ويمكن أن نتفهم مرونة الدولة الريعية وتكيفها مع الطوارئ وبأنها مسألة مرتبطة بمقدرتها على تخصيص الموارد وتوزيعها على رعاياها، وأنها تصطفى جماعات محورية عن طريق المحسوبية والمحاباة؛ (مثلاً إصدار تراخيص استيراد مختارة)، واسترضاء طبقات اجتماعية كاملة عبر إعطائهم السلع الشعبية، (مثل السلع الاستهلاكية المدعمة) (Mahdavy 1970). وبهذا، فإن حدوث عدم الاستقرار السياسى متوقع حينما تنكمش الموارد القادمة من تصدير النفط، وحين تنضب مقدرة الدولة التوزيعية (Luciani 1995). أضف إلى ذلك أن البلدان التى تعتمد على الريع عادة ما تكون غير مؤسساتية؛ لأنها لا تطور منظومة واسعة من المؤسسات الداخلية الضرورية لاستخراج الموارد من الأهالى وإعادة توزيعها (Chaudhry 1997; Karl 1997). وبالتالى، فالمعتقد أنها دول ضعيفة وأقل قدرة على الصمود إزاء الصدمات الخارجية. ومنذ عقد الثمانينات بالقرن العشرين، شهدت إيران تأرجحات رئيسية فى أسعار النفط، وتدهور الموارد النفطية على أساس مخصصاتها لنصيب كل رأس، كما شهدت اعتماداً دائماً على الموارد النفطية؛ ومع ذلك، فقد صمد النظام الحاكم إزاء هذه الضغوط بأفضل مما فعلت نظم الحكم فى: الجزائر، وإندونيسيا، ونيجيريا، وفنزويلا.

أخيراً: لقد تميزت القلة السياسية الحاكمة فى جمهورية إيران الإسلامية بوجود تعددية نسبية فى النخبة وتنافس مقيم فيما بينها. وفى السنوات الأولى، تشكل مظهر خارجى يوحى بالتماسك بين نواة المساندين للخمينى ومؤيديه، وذلك عبر ميثاق ثقافى غير مكتوب متجذر فى خبراتهم المشتركة داخل المعاهد اللاهوتية لإعداد رجال الدين، والسجون، وطائفة من الشبكات العائلية والمجتمعية. ولكن فى أعقاب الثورة، سرعان ما

صار واضحًا أن النخب الجديدة أمست عاجزة عن الحفاظ على إجماع الآراء على مدار الفترات الزمنية المطولة، وإزاء المجالات السياسية، وترتب على ذلك أن تفشى الشقاق والفصائل المتحزبة. وحتى فى ظل وجود الخمينى بصفته حاكمًا يتمتع بالشخصية الكاريزمية، وحزب الجمهورية الإسلامية بصفته حزبًا وحيدًا، على ما يفترض، فقد كانت الخلافات والانعطافات فى السياسة مسألة شائعة. وانخرطت حكومة القلة بسدة الحكم فى مناقشات ومناظرات متهورة وطائشة على نحو خاص حول السياسة الخارجية والاقتصادية. وكانوا بين الفينة والأخرى يجتذبون الخمينى للتدخل فى هذه المنازعات ويضطرونه إلى التوسط والموازنة بين صلاحيات مختلف الشخصيات وشتى الميول السياسية بهدف محورى، وهو تحييد الخلافات، وليس خنقها بالضرورة. وهكذا، فإن المنهج الأخرق لنظام الحكم فى تقليل التنافر بين المسئولين أظهر شعارات عريضة ضد: الأعداء الأجانب، والخونة المحليين، والسياسات الشعبية التى تسعى إلى التخفى وراء قناع سياسة الدفاع عن الطبقات والنقابات (Abrahamian 1993).

ومنذ وفاة الخمينى، فإنه حتى المظهر الخارجى لتماسك الصفوة الحاكمة قد تلاشى وتبدد. ولم يقع إلا النذر الضئيل على درب بناء الإجماع الفعال فى الآراء، حيث إنه ليس هناك أى حزب وحيد أو مؤسسة اجتماعية، مثل الأسرة الملكية الحاكمة، بحيث تستطيع أن تجبر النخبة على التفاوض فيما بينها لكى تحد من الصراع (Harb 1999). ولم يحدث إلا أن تزايدت المشاجرات التحريضية والميالة إلى إثارة الفتن، وكذا الصلف بين الفصائل، على مر السنين وكرها؛ فى ظل وجود تنظيمات وشخصيات مميزة تنشق وينسحب بعضها من البعض الآخر، لتقوم بتطوير تحالفات استراتيجية مغايرة. ووصفت الانقسامات الداخلية بعدة تصنيفات متنوعة؛ فوصفت بأنها انقسامات بين: الثوريين والبراجماتيين، واليسار الإسلامى، واليمين العصرى، واليمين التقليدى، وفى

الفترة المتأخرة جداً وصفوا بأنهم: إصلاحيون ومحافظون. ومن أجل أغراض هذا الفصل، وسوف أكتفى بالتركيز ببساطة على فئتين هما اللذين سوف أشير إليهما بالتبادل على أنهما: المحافظون والإصلاحيون، أو المتشددون والمعتدلون.

ويتألف المتشددون من كل من: رجال الدين، والشخصيات العلمانية؛ الذين يرغبون فى المحافظة على الوضع الراهن الذى يضع درجة عظمى من السلطة الرسمية والصلاحيات المطلقة فى أيدى الزعيم، والمجالس غير المنتخبة الواقعة تحت إشرافه، والمؤسسات الدينية الخيرية والاقتصادية الملحقة بالدولة. وهم يميلون إلى مساندة مصالح رأس المال، ويكون لديهم فهم تقليدى جداً للدين والأدوار الاجتماعية التى يؤديها الشباب والنساء. أما الإصلاحيون، على النقيض من ذلك، فيسعون إلى تمكين ولاية المؤسسات الجمهورية لنظام الحكم وتوسعتها، ويسعون إلى مأسسة المشاركة الكبرى للمواطنين، ولديهم تسامح عال إزاء التنافس والتعددية السياسية. ولأن الكثيرين من الشخصيات القيادية لهذا الفصيل تكمن أصولهم الفكرية فى التفسيرات الإسلامية اليسارية للثورة، تجدهم أقل ارتباطاً بالاستيراتيجيات التنموية المؤيدة للرأسمالية ولرأس المال، على الرغم من أن دعمهم للمزيد من الشفافية والحكم القائم على الجدارة والاستحقاق والأهلية قد اجتذب المصالح الاقتصادية الخاصة التى وصدت الرأسمالية الإيرانية الباب فى وجهها(٥). وبدون البحوث الجادة حول الجذور الاجتماعية لهذه التجمعات النخبوية أو حول تطور التحالفات السياسية مع القواعد التنظيمية والاجتماعية المحددة، من الصعب رسم خريطة دقيقة لهذه الانقسامات النخبوية بحيث تظهر تيبوغرافية Typography إيران الاجتماعية. ومع ذلك، فإن نتائج الانتخابات الأخيرة توحى بأن المراكز السياسية للمعتدلين لاقت تأييداً متعاظماً بين الإيرانيين الذين يقطنون طهران، والأجيال الشابة، والنساء، وطبقة المتعلمين والمثقفين؛ فى حين أن المتشددين قد نزعوا إلى جنى التأييد المتعاظم من عواصم الأقاليم والأرياف، ومن

لدن فئة كبار السن، ومن أولئك الذين يستفيدون استفادة مباشرة من المنظمات الثورية التي سوف نناقشها فيما بعد؛ (على سبيل المثال: المؤسسات الاقتصادية المختلفة، والمؤسسات الخيرية، وفيالق الحرس الثوري الإسلامي، IRGC).

ولقد تعمق هذا الانشقاق بين النخب أو أهل الصفوة في أعقاب استيلاء مجموعة من الإصلاحيين المؤيدين من الشعب على السلطتين التنفيذية والتشريعية في الحكم الإيراني، وذلك في أواخر التسعينات من القرن العشرين، حين تمكنوا من الوصول إلى الاتحادات الطلابية، والنشطاء السياسيين المستقلين فكريًا، والنساء، وطلاب الجامعات والمدارس العليا. وفي الممارسة الفعلية، ظهر على المسرح الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي، والثاني من شهر خورداد Second of Khordad Front؛ (الذي أطلق عليه هذا الاسم نسبة إلى الشهر أو التاريخ الفارسي الذي حقق فيه انتصاره الأول في الانتخابات التي أجريت في ٢٣ مايو ١٩٩٧م)؛ ولقد عاملهم المتشددون من المعارضين على أنهما من المعارضة لنظام الحكم، وعلى أية حال، كان ذلك قد وقع داخل الحكومة، وكان لهما تاريخ من الصولات مع خصومهما السياسيين.

ومع التسليم بالطبيعة المتنافرة للقوات الثورية، ووجود بعض المؤسسات الجمهورية ومعاييرها، فإن سيادة التنافس السياسي والحملة من أجل التحول الديمقراطي لم تكن مفاجئة، وإنما الذي أصابنا بالمفاجأة هو طول أمد الحكم السلطوي التسلطي. ولقد حددت الأدبيات المدونة حول الدمقرطة أو التحول الديمقراطي بشكل مضطرد: أن تشتت النخبة أو تشظيها شرط ضروري من أجل انهيار السلطوية (Haggard and Kaufman 1995: 31; Huntington 1991). ونعثر على المنطق الكامن وراء هذا التحليل في مقالة دانكوارت روستو Dankwart Rustow، التي غرست بذور النمو لما بعدها من دراسات، حيث كتب يقول: "إن عملية التحول الديمقراطي الدينامية ذاتها قد فجرها الصراع السياسي الشامل والطويل الأمد"؛ ذلك أنه "لم يكن صراعًا فاترًا، وإنما كان عداء عائليًا مستحكمًا"(١٩٧٠: ٣٥٢) . ويركز روستو على الطبيعة العائلية لهذه المجابهات،

لأن الصراع بين أولئك الذين ينظرون إلى خصومهم على أنهم أناس يجب عليهم أن يتعايشوا معهم، يمثل ناحية جوهرية للمرحلة التحضيرية صوب الديمقراطية. بيد أنه منذ تسعينات القرن العشرين، تحارب الزعماء المؤسسون، والمنظرون الأيديولوجيون، وتكنوقراط الجمهورية الإسلامية مع بعضهم البعض على صفحات الصحف وفى الصحافة، والانتخابات، وقاعات المحاكم، والبرلمان - علمًا بأن بعضهم ينتمى إلى البعض الآخر بوشائج القرابة والنسب - حول سلطات الدولة وصلاحياتها. لقد تسببت الانشقاقات والتحالفات المتغيرة بين النخب فى جعل السياسة والحكم فى عهد ما بعد الثورة عرضة للتأثر، إن لم تكن مستعصية على التنبؤ بها تمامًا، كما جعلت السياسة والحكم بإيران مفعمة بالخصومة ومثيرة للنزاع، إن لم تكن نموذجية تمامًا. ومع ذلك، فإن الصدوع التى أصابت الصفوة الإيرانية لم تفض أيضًا إلى انهيار السلطوية والاستبداد.

ما هى الجمهورية الإسلامية ؟

ما هو ذلك النظام السياسى الذى خلق مثل هذه الصفوة المنقسمة على نفسها ؟ حينما نقوم بمناقشة النظم السياسية، نميل نحو التفكير وفقًا لطبيعة النظم السياسية: (ديمقراطية، سلطوية، شمولية)، أو وفقًا لأنواعها الفرعية، وهل توصف بأنها ديمقراطيات ليبرالية، أم حكم مطلق أوتوقراطى ذو حزب واحد، أم أوتوقراطيات سلطانية أو شخصانية؟ وأعنى بمصطلح نظام الحكم السياسى: ذلك النظام المؤلف من قواعد أو أحكام تحدد وتعرف أساليب الوصول والحصول على سلطات الدولة، واستبعاد المواطنين عن صلاحيات الدولة، ومزاولة التفويض بالسلطة من أجل صناعة القرارات الملزمة وإنفاذها. وحين أذكر الديمقراطية، فإننى أشير إلى: النظام الذى استطاع أن يرسى الخطوط الاسترشادية التى تضمن التنافس من أجل الوصول إلى سدة الحكم والسلطة بالدولة، ومسئولية الحكام؛ وأما نظام الحكم السلطوى: فهو الذى

ليس لديه من التعددية الحزبية أو السياسية إلا النذر القليل المحدود بين أولئك القائمين على حكم البلاد، وهو يفتقد - على نقيض نظم الحكم الشمولية - إلى الأيديولوجية المتقنة التى تتشارك فيها الصفوة الحاكمة، ويفتقد إلى القدرة الواسعة والمكثفة على إحداث التعبئة السياسية للمجتمع (Linz 1975: 264). إن توفيق أى نظام حكم حسب هذه الأنواع المثالية أمر شاق وصعب، غير أن هذه الحقيقة تصدق على الحالة الإيرانية على وجه الخصوص. ففى ظل دستور الجمهورية الإسلامية، ترجع السيادة أو السلطة العليا إلى الله؛ إلا أنها مفوضة إلى سائر البشر (المادة ٥٦). وتتقسم السلطتان التنفيذية والتشريعية رسميًا بين الفروع المنتخبة انتخابًا شعبيًا للحكم، والمناصب والمجلس غير المنتخبة التى تؤدى وظائف، مثل: خبراء الشريعة الإسلامية، ورجالها الأتقياء الذين يعهد إليهم بإنفاذ حكم الله وأمره وسلطانه. وفى أعقاب وفاة الخومينى، انتقصت المكانة الدينية للزعيم والزعامة الدينية بقدر عظيم، وصار التفاوت بين المسجد والدولة أمرًا واضحًا. وبالتالى، فإن المقدمة اللاهوتية التى تقول: بأن ولاية الفقيه وتمثيله الدينى لإرادة الله تعلو سيادة الشعب؛ أصبحت موضع ريبة وشك. ومن هنا، فإن سعيد هاجاريان (Saeed Hajjarian (1380 "2002"، وهو أحد المنظرين الأيديولوجيين الإصلاحيين وصحفى كذلك، يتحدث عن الجمهورية الإسلامية وكأنها تعانى من "السيادة المزدوجة المختلة وظيفيًا"؛ لأن الأبعاد الإسلامية والجمهورية ليست متزامنة ومستقرة معًا[٦].

شأن البلدان الديمقراطية، فإن الجمهورية الإسلامية تنهض جزئيًا على قاعدة من المؤسسات التى يشارك المواطنون عبرها فى صنع الأحكام والقوانين وتنفيذها، وهى القوانين التى تنظم حياتهم ويمثلهم فيها النواب بالمجلس النيابى، ويفترض فيهم أنهم يمثلون إرادتهم. وتجرى الانتخابات لشتى المناصب ومختلف المستويات الحكومية بصفة دورية، وتخلو بدرجة كبرى من العنف وعمليات تزييف الأصوات عند صناديق الاقتراع. ومع أخذنا فى الاعتبار الجذور الشعبية والثورية لنظام الحكم ووجود الإشراف الدولى،

فإن مشاركة الناخبين أصبحت مكونًا متممًا لذخيرة نظام الحكم وشرعيته، وصاروا يصفون الاقتراع بأنه: "التصويت من أجل الإسلام"، ويصفون الانتخابات بأنها اللحظات التى تنادى الدولة فيها رعاياها لكى يكونوا "متواجدين دائمًا على الساحة السياسية"، ولكى يظهروا معارضتهم لـ "أعداء الثورة الإسلامية". وفى الواقع، فإن مشاركة الناخبين فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية تعتبر غالبًا أمرًا أساسيًا حتى فى الأوقات التى يمكن أن تصبح فيها غير مستقيمة ومختلفة من منطقة لأخرى. فضلاً عن ذلك، فإن المناقشات والمناظرات البرلمانية حول السياسات تتسم بسخونتها، والانتقادات لشتى الأجهزة الحكومية أمر شائع، فى ظل وجود برلمان يمارس سلطاته من حين لآخر فى رفض التعيينات التى تقترحها الرئاسة ويستطيع توجيه اللوم إلى الوزراء. وأخيراً، هناك مجتمع مدنى نام وصاخب يعكس وجود قطاع مهم وناشط سياسيًا من المواطنين. ورغم وجود العديد من المناصب الحكومية التى لم تجر انتخابات لشغرها – كما سوف نرى فيما بعد – فإن الانتخابات كانت وسيلة الجماهير إما لعقاب المؤسسة الحاكمة عن طريق التصويت بطرد القائمين على السلطة من سدة الحكم، أو التعبير عن الاستياء والغضب عن طريق الإحجام عن التصويت، وطرح البرنامج الشعبى لنظام الحكم ضمنيًا تحت سطوة المساءلة.

على أية حال، فإن هذه الممارسات الديمقراطية وتشبث المؤسسات الجمهورية تعد محدودة، ويقوضها مجموعة متكاملة من الآليات أو الميكانيزمات التى تحد من التنافس والمشاركة، فى حين أن الانقسامات فى السلطة تخمد قدرة المواطنين ونوابهم وممثليهم على المشاركة فى السياسة بكل ما فى الكلمة من معنى ومغزى. أولاً: إن العملية الانتخابية – شأنها شأن المنافسة – تخضع للتنظيم بدرجة عالية. ويتم مراقبة تسجيل المرشحين مراقبة دقيقة على المستويات المحلية والقومية؛ من أجل ضمان مشاركة جزئية وواحدة فحسب من جانب تجمعات المعارضة. وبينما اعتبر المرشحون الليبراليون والقوميون واليساريون غير صالحين من أجل خوض الانتخابات إبان السنوات المبكرة

من عمر الجمهورية الإسلامية، فإنه فى الانتخابات الأخيرة تم اعتبار المرشحين الإسلاميين غير مؤهلين؛ (فلا تستغرب ذلك ولا تندهش)، وهم الذين ينادون بتعزيز المؤسسات الجمهورية وتقويتها، ويعادون الأوساط المحافظة التى تشرف على عملية الاقتراع.

علاوة على ذلك، فرغم العقيدة الدستورية (المواد ١٩-٤٢)، ومزاعم الخطاب الرسمى التى تقول بحماية الكثير من مبادئ الحكم الديمقراطى، مثل: حرية التجمهر، حرية التعبير، وحرية الصحافة، فإن اللوائح الإدارية والممارسات الخارقة للقانون، تمخض عنها التجاهل المنهجى المنظم للحقوق المدنية والسياسية. وتطور نظام المحاكم المعقد والمبهم إلى حد إدانة: النشطاء السياسيين، والصحفيين، والأكاديميين، والفنانيين، وحتى أعضاء الحكومة، الذين اعتبرهم المتشددون المسيطرون على القضاء مصدرًا للتهديدات إزاء نظام الحكم، أو إزاء مصالحهم الشخصية. وهذه العراقيل القانونية والإدارية التى تعوق المشاركة الحرة والنزيهة للجماهير فى السياسة والحكم، قد عززها استعمال العنف الموجه لأهداف معينة، وعمليات التخويف غير المميزة، والتى قام بها جهاز تعزيز القانون المؤلف من عدة مستويات، وفرق المراقبة أو لجان الأمن الأهلية، التى سعت إلى السيطرة على الكثير من أبعاد الحياة العامة والخاصة ومراقبتها. أما والحالة هذه، فقد تمكن نظام الحكم من فرض سيادته العليا على الحيز أو النطاق الجماهيرى والتحكم فيه وضبطه.

أخيرًا، فإن المؤسسات الجمهورية هى ذاتها واقعة تحت سيطرة المؤسسات المناهضة للديمقراطية وتحكماتها. وبمرور الزمان، فإن مذهب ولاية الفقيه (Mandate of the jurist) الذى طوره الخومينى فى السنوات العشر السابقة على نشوب الثورة، قد أمسى خاضعًا للتفسير الشخصى والمطلق من جانب البعض، وكان الزعيم (الخومينى، ١٩٧٩م-١٩٨٨م، وعلى خامينئى، ١٩٨٨م وحتى ٢٠٠٥م) يدبران الأمور ويسوسانها بسلطات إشرافية وتنفيذية شاسعة بمقتضى مذهب ولاية الفقيه. أما المادة ١١٠ من

الدستور، (والتى تم تعديلها فى عام ١٩٨٩)؛ فتنص على أن الزعيم مفوض فى "تحديد السياسات العامة"، و"الإشراف على" نظام الحكم، وإعلان الحرب والسلام بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتعيين وفصل القضاة ورؤساء الهيئات القضائية، ورئيس الأركان المشتركة، وقادة فيالق الحرس الثورى الإسلامى، وقادة قوات الجيش والشرطة. وفى حين أن السلطة الكاريزمية للخومينى قد مكنت لهذا المنصب صلاحيات خصوصية لفرض إرادته على النظام برمته، بمساندة من الحلفاء المحافظين فى الأفرع الأخرى للحكومة، فإن "على خامينئى" الأقل مهابة دينية، والأقل تفويضًا بالسلطة هو أيضًا استخدم نفوذه للحصول على صلاحيات إصدار المراسيم والقرارات، على سبيل المثال: إنهاء المناقشات البرلمانية حول ليبرالية قوانين الصحافة وتحريرها، وإنهاء المناقشات حول العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويشرف الزعيم من خلال "الممثلين" المعينين على الأنشطة داخل وزارات: الدفاع، والاقتصاد، والشئون الدينية، والمنظمات التابعة لكل ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم الزعيم بتعيين نصف أعضاء مجلس الوصاية تعيينًا مباشرًا، أما الأعضاء الستة الباقون فيتم اصطفاؤهم من جانب البرلمان من بين قائمة مرشحين يستخلصهم رئيس القضاة أو السلطة القضائية، والذى يخضع هو نفسه للتعيين من قبل الزعيم (المادة ٩١). ويعهد لمجلس الوصاية باثنتين من المسئوليات ذات الشأن والخطر. أولاهما: يقوم بمراجعة جميع التشريعات لضمان أن تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية والدستور. وحينما يرفض مجلس الوصاية مشروعات القوانين بالبرلمان، يتم حل التنازع التشريعى من قبل مجلس تشخيص مصلحة النظام (The Ex-pediency Council)، وهو هيئة غير منتخبة مؤلفة من سائر أفرع الحكومة، بما فى ذلك ممثلو الزعيم. ثانيهما: مجلس الوصاية المفوض لـ "الإشراف" على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية (المادة ٩٩)؛ وبمقتضى هذه الصلاحية التصديقية يقوم بالتدقيق فى المرشحين وفحصهم. وهكذا، فإن هذه المؤسسات وغيرها من الهيئات هى مؤسسات

شرعيـة ومـوافـقـة للشـرع وقـائمـة فـعـلاً وواقـعًـا وتعـد ورقـة رابحـة إزاء سـيـادة الشـعب، وتنعكس علـى نحـو منقـوص قـانونيًا فى الأفـرع التـشـريعيـة والتنفيـذية. هذه هـى الحـالة بحذافيرها؛ وقوامها أنه حتى خلال الأشهر العصيبة التى أعقبت انتصار محمد خاتمى برئاسة الدولة فى عام ١٩٩٧م فوراً، أعرب أحد زعماء الفصائل الإصلاحية عن شعوره بأنه من الضرورى تذكير المواطنين بأنه لا يتعين عليهم أن يتوقعوا "معجزة"؛ حيث إن الرئيس يسيطر فحسب على ما يتراوح بين "عُشْر إلى خمس صلاحيات (الدولة)" (Sal-am, 10 Shahrivar 1376 "September 1, 1997").

وفى الختام، فإننا نقتفى أثر البعدين الاثنين من أبعاد الديمقراطية اللذين قال بهما Robert Dahl وذكرناهما بين الفينة والأخرى - ألا وهما: المنافسة والمشاركة - إذ تقع إيران فى المنطقة الوسطى ما بين الهيمنة المغلقة والحكم المتعدد الأقطاب، فيما يمكن وصفه بأنه الحكم المتعدد الأقطاب المحدود (Dahl 1971; O'Donnell and Schmitter 1986). والجمهورية الإسلامية ليست دولة عسكرية، وليست دولة ديكتاتورية قائمة على الحزب الواحد، ومنذ وفاة الخمينى يفتقد نظام الحكم للطبيعة الشخصانية أو الكاريزمية التى تجعل منه شبيهًا إلى حد ما بنظم الحكم السلطانية، وتأسيسًا على ذلك، فإنه تم عرض ألفاظ جديدة أو تعبيرات جديدة لوصف نظام الحكم هذا؛ فنجد أن هوشانج شهابى Houchang Chehabi، على سبيل المثال، يصف النظام بأنه "نظام حكم ثنائى التهجين: شبه رئاسى، وشبيه بالحكم الثيوقراطى الخاضع لحكم رجال الدين" (١٩٩١: ٧٨-٩٩).

حالة الحكم السلطوى فى إيران:

وهكذا، فـإن إيران تعـد "نظام حكم هجين" يجمع بين العناصر الديمقراطية والسلطوية (Collier and Levitsky 1997; Carothers 2002). ويقـوم مـعظم العلمـاء الذين

يدرسون نظم الحكم هذه بإضافة صفات تعديلية للديمقراطية أو الأوتوقراطية، وابتكروا مصطلحات مثل: "الديمقراطيات غير الليبرالية" من جانب، و"الأوتوقراطيات الشاملة"، و"الأوتوقراطيات غير الليبرالية"، و"الأوتوقراطيات التنافسية" من جانب آخر. ولما أضافوا هذه الصفات، سعى المؤلفون إلى وصف تنوع نظم الحكم وصفًا دقيقًا، وهى التى لا ينطبق عليها الأنواع المثالية للديمقراطية أو السلطوية، ولكى يتحاشوا الإفراط فى توسع فهمنا لهذه المصطلحات بأسلوب قد يفضى إلى "التمدد المفاهيمى" (Collier and Levitsky 1997).

وأحد طرق الوقوف على تعقيدات نظم الحكومات هو أن نقوم بتعديل فهمنا عن طريق تغيير المفهوم الذى يشكل قنطرة أو جسرًا من نظام حكم regime إلى دولة state فى معناها الرسمى (Collier and Levitsky 1997: 444-448). أما الدولة – الأمة؛ فعبارة عن: مجموعة من المؤسسات التى تزعم الهيمنة الحصرية على شعب معين أو إقليم معين. وكما أوضحت إيرا كاتزنيلسون Ira Katznelson: "كيف يمارسون سيادتهم، وأى مؤسسات يعملون بمقتضاها، وكيف يبررون حكمهم؛ وهذه هى الصفات الرسمية أو السمات المميزة للدولة فى معناها الحقيقى" (٢٠٠٣: ١٠٨). وهكذا، فإن فكرة "الدولة" على المستوى التحليلى الكلى، شأنها شأن "نظام الحكم" تلعب دورًا حاسمًا فى صياغة كيفية تأدية نظم الحكم لوظائفها، وإعادة إنتاج سلطاتها، والتكيف مع الضغوط التى تمارسها النخب والجماهير. إن تقديم هيكل الدولة ليخضع المناقشة، يسمح لنا بالتالى بتجنب التمدد فى مفهوم أى من: الأوتوقراطية أو الديمقراطية، وفى الوقت عينه الاعتراف بأن نظم الحكم تختلف من حيث كيفية كونها سلطوية أو استبدادية، وكيف تقوم بتوزيع صلاحياتها الإكراهية أو سلطاتها على مستوى البنية الأساسية للحكم.

وحتى على الرغم من أن الدولة – القومية هى الكيان الذى ينبغى أن يتم دمقرطته أو تحويله إلى الديمقراطية، فإن الأدبيات المدونة حول التحولات الديمقراطية لم تعر إلا

انتباهًا ضئيلاً لهيكل الدولة – القومية (Carothers 2002; Bruce 2000)، وتمت إثارتها فحسب في سياق المناقشات التي دارت حول التحولات الديقراطية في المجتمعات المتنوعة والمنقسمة إثنيًا وعرقيًا، وحينما تتواجد النزاعات حول حدود الدولة وأراضيها (Dahl 1971; Rustow 1970; Linz and Stepan 1996). وتحليل الجمهورية الإسلامية يذكرنا بأن الطريقة التي توزع مؤسسات الدولة بمقتضاها صلاحياتها، وتضفي بها الشرعية على تجمعات معينة، وترسم بها هيكل الفرص السياسية، تعد القاعدة لفهم كيف تكون نظم الحكم سلطوية ومستبدة ومع ذلك تظل ماكثة في سدة الحكم. وأنا أجادل بأنه ليست السيادة منقسمة فحسب، بل إن الدولة الإيرانية متشظية ومفتتة أيضًا وبدرجة عالية. وهذه الصفة بذاتها هي التي تمكن نظام الحكم، وبالأحرى المتشددين تحديدًا داخل نظام الحكم، من إعادة إنتاج سلطاتهم وصلاحياتهم وفرض تحكمهم في المجتمع؛ وإنه بسبب من دواعي هذا الهيكل ورغم تفتت النخبة وتشظيها والمنافسات التي تجاوزتها الجمهورية الإسلامية، فإنني هكذا أصف الجمهورية الإسلامية بأنها: "حكم مطلق متشظي، أو أوتوقراطية مفتتة أو متشظية"، ويمكن اختصارها في عبارة هي: "الدولة المفتتة ذات نظام الحكم المطلق الأوتوقراطي".

ونقتبس دراستين حديثتين حول الجمهورية الإسلامية، فمع الثورة الإسلامية تعرضت الدولة القومية الإيرانية لـ "البلقنة المؤسساتية" (Kamrava and Hassan-Yari, 2004)، واكتسبت "طبيعة انتشارية" بدرجة عالية (Moslem 2002: 11). فخليط المؤسسات الموازية خلق: تداخلاً في السلطات، وتنافسًا على المصالح، ومراجعات وتوازنات. وجاء هذا على نحو مغاير بشدة لنظام الحكم الملكي البهلوي، "أو الإمبراطورية البهلوية"، حينما كانت الدولة في ظاهرها كيانًا مركزيًا ووحدة متراصة متناغمة كليًا، وضعت سائر صلاحيات صناعة القرار السياسي في أيدي العاهل، أو "الإمبراطور" (Fatemi 1982: 9). على العكس، فإن الدولة في عهد ما بعد الثورة، حتى على الرغم من أن نظام حكمها لم يكن تعدديًا ولا "مركزي–نقابي" يحصر السلطة العليا في هيئة واحدة متحدة

مؤلفة من نقابات العمال وأصحاب العمل الرئيسية فيما يتعلق بتمثيله للمصالح، فقد تألفت هذه الدولة من هيئات ومؤسسات متعددة ومتنافسة. ويقبع تحت عرش زعيم الثورة شبكة مفككة تعج بالبيروقراطيات أو الدواوينيات المتداخلة والمتشابكة، مما يبيح للنزعة الفصائلية والتحزبية وأيديولوجياتها أن تزدهر وتولد المنافسات بين النخبة، وكل ذلك فى حدود مؤسسات الدولة.

على سبيل المثال، حدث فى آونة متفاوتة، وعلى مدار الزمن أن تعايش الجيش مع فيالق الحرس الثورى الإسلامى، وتعايش مع الشرطة واللجان الثورية؛ وتعايشت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية مع مؤسسة الإسكان التابعة للثورة الإسلامية، وتتقاطع وزارة التعمير مع وزارة الزراعة، وتعايش الهلال الأحمر مع لجنة الإمام الخومينى للإغاثة، وتعايشت وزارة الطاقة مع وزارة البترول، وكذا حركة معرفة القراءة والكتابة مع وزارة التربية والتعليم، وتعايش المجلس الأعلى للثورة الثقافية ومنظمة الدعاية الإسلامية مع وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامى. وفيما يتعلق بالأمور القانونية، يتألف النظام القضائى من محاكم متغايرة الخواص؛ فانتهاكات الصحافة المزعومة تتم إحالتها إما إلى أفرع المحاكم الثورية أو محاكم الصحافة. وجاءت شكوى فى أحد المقالات التى نشرتها مجلة اقتصادية كبرى تصدر فى إيران حول وجود هيئات موازية أو ندية فى مجال صناعة السياسة الاقتصادية، موضحة أن ثمة عشرين تنظيمًا ومجلسًا تشارك فى عملية صنع القرار الاقتصادى (Eqtesad-e Iran no. 59, Bahman 1382 "February 2004", 20-21). إضافة إلى ذلك، فإن ثمة عددًا ضخمًا من المؤسسات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية الرسمية المحاذية داخل الوزارات تشارك فى إنتاج السلع وتوزيعها. حتى السلطة المرتبطة بمكتب الزعيم تعرضت للتفتت والتشظى فى السنوات التى أعقبت رحيل الخومينى، وتولاها فيها خليفته الذى هو أقل أهلية من الناحية الدينية، وأقل سلطانًا من الناحية السياسية عن الخومينى. ذلك أن سلطة خامينئى والصلاحيات التى تحت تصرفه:

تقع فى مرتبة أدنى بكثير مما يستطيع من تدبير الأمور وسياستها بنجاح، إذا قدر له الاعتبار بأنه تجسيد لروح الدستور، أو وضع فى مكانة تخول له مزاولة السلطات المطلقة بصفته الفقيه الوالى. ففى أعقاب وفاة الخومينى، لم يتم تحويل تمثيله لروح الدستور إلى خليفته الرسمى فى السلطة، ولكن تم تحويلها إلى الوحدة الكاملة من الأعضاء المتنفذين من رجال الدين، وهم الذين تولوا شتى المناصب العليا داخل الحكم، (على سبيل المثال: مجلس الوصاية، والسلطة القضائية)، وهم كذلك الذين سيطروا على مجرى الأمور والحياة داخل المؤسسات الأكاديمية فى قم Qom وغيرها من الأماكن ... إن الصلاحيات المطلقة للفقهاء الولاة فى سدة الحكم تسود عبر أرجاء البلاد قاطبة وتعمها الآن أيضًا؛ شأن الحال من ذى قبل، حتى إذا كانت الصلاحيات لم يسوسها الزعيم وحده فحسب. (Schirazi 1998: 79-80)

وهذه الكوكبة من المؤسسات تجعل من المستحيل تقريبًا على إحدى الوزارات أو المنظمات أن تقرر السياسات الكبرى وتنفذها من جانب واحد، ودون أن يلحق بها النقد من جانب الأطراف ذات المصلحة.

فما هى أصول هيكل الدولة هذا المتفتت أو المتشظى بدرجة عالية ؟ تكمن جذور الدولة المتفتتة فى عدد من العوامل النابعة من الأيديولوجيات المتنوعة، والطبقات الاجتماعية، والأجندات المتنافسة للقوات الثورية ولمؤسسى الجمهورية الإسلامية. إن الثورة برمتها قد جلبت معًا: القوميين، والإسلاميين، واليساريين، فى حيز وثقل واحد من أجل الإطاحة بالملكية البهلوية. ومع ذلك، فإنه بمجرد أن تحقق إنجاز الهدف، أمسى الصمغ الضئيل الذى يلصق الفصائل الأيديولوجية والمنظماتية هو الموحد

للزعماء الثوريين المتباينين والطبقات الثورية المتفاوتة؛ وبالتالى، فإن نظام الحكم البهلوى لم يتم استبدال حزب وحيد قوى أو حكومة جاهزة مسبقًا من المنفى به. وأحد الشبان الثوريين الإسلاميين، وهو اليوم عضو فى المعسكر الإصلاحى، واسمه عماد الدين باغهى Emad ad-Din Baghi، يستعيد ذكرياته قائلاً: "إنه فى السنة الأولى بعد الثورة، أدت الاختلافات أو الانقسامات بين الإسلاميين إلى وجود مجموعات قامت بتأسيس تنظيمات مناهضة للمتنافسين" ويشرح الأمر قائلاً: "إنه وغيره من الشبان الإسلاميين الأكثر مناصرة للحداثة انضموا إلى فيالق الحرس الثورى الإسلامى، استجابة إلى اللجان الثورية المحلية التى اعتقدوا أنها خاضعة لسيطرة رجال الدين الأكثر محافظة أو إلى المتزمتين المحليين(٧) (Behnoud 2004)، وأكثر من هذا، فإن الإقامة المبدئية لهيئات موازية تمت نظرًا لانعدام ثقة الثوريين فى مؤسسات النظام القديم البائد ancien regime، وقرارهم المتعجل بإنشاء تنظيمات عسكرية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية بديلة أو موازية" (Kamrava and Hassan-Yari, 2004).

وتم مأسسة فن الحكم الثورى أو فن إدارة شئون الدولة الثورية عن طريق الدستور الذى زاوج بين الجمهوريانية أو المبادئ الجمهورية، وتأويل الخومينى للحكومة الدينية، مما ولد لنا ما أطلق عليه أحد المراقبين: "المؤسساتية المتنافرة" (Brumberg 2001). وأصلاً من حيث الجوهر، يضفى الدستور الشرعية على نظام السيادة المزدوجة الذى انعكس فى تعنقد مواضع السلطة: "التحلق على هيئة عنقود"، فى ظل كل من المؤسسات الجمهورية لنظام الحكم، (وهى الهيئة التشريعية والرئاسة)، والمؤسسات غير المنتخبة، (وهى الزعيم، ومجلس الوصاية، ومجلس تشخيص مصلحة النظام) (Schirazi 1998). ويجادل "مهدى مسلم" Mehdi Moslem بأن واضعى مسودة الدستور أو الذين صاغوه "قاموا بتصميم الدولة الإسلامية بطريقة تركت الباب مفتوحًا للصراع بين المؤسسات والخصومة بين الفصائل" (٢٠٠٢: ٣١). وتأسيسًا على ذلك، فإن الدولة تعرضت للتفتت بدرجة عالية ومنذ استهلالها بداءة.

فحزب وحيد قوى ربما أضفى التماسك على هذا الشكل اللامركزى من أشكال السلطوية، ولكن لم يقدر لمثل هذا التنظيم أن يظهر. لقد تأسس حزب الجمهورية الإسلامية بعد فترة وجيزة من اندلاع الثورة، وأقامه رجال الدين الذين كانوا مؤتمنين على الأسرار وأصدقاء مقربين للإمام الخومينى، وذلك لكى يوحدوا القوات الثورية. على أية حال، فإن هذا الحزب لم يتطور إلى حزب وحيد يدور نظام الحكم حول محوره شأن الأحزاب الأخرى، مثل: الحزب الثورى الدستورى (Partido Revolucionaro Institucional, or PRI) فى المكسيك، أو حزب البعث فى سوريا. ومنذ استهلاله، تصرف حزب الجمهورية الإسلامية وكأنه تنظيم مظلى أو مظلة ليس غير، وظلت نشطةً الاتحادات السياسية المتنفذة القوية، مثل: جمعية رجال الدين المحاربين، ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية، وغرسوا مقوماتهم الخاصة، حتى ولو كانوا قد أذعنوا رسميًا لحزب الجمهورية الإسلامية. وعجز الحزب عن تحقيق إجماع فى الآراء بين أعضائه المصطفين الأخيار، أو فرض برنامج متسق إزاء القضايا المهمة، ناهيك عن تعبئة الجماهير وحشدهم، وهو الأمر الذى تركوه للاتحادات الإسلامية المحلية، مثل: خطباء صلاة الجمعة بالمساجد، ولجان العهد الثورى. وبمجرد أن تم تحييد خصوم الجمهورية الإسلامية تحييداً فعليًا، وجاءت المجابهة مع معارك الحزب الداخلية حول السياسة الاقتصادية والانتخابات التى من شأنها اختيار البرلمان الثالث، تم حل الحزب وتسريحه فى عام ١٩٨٧م .

أخيرًا، اقترح البعض بأن غياب التدرج الهرمى الرسمى لرجال الدين، والاستقلال التاريخى لرجال الدين الشيعة بعضهم عن بعض، أضرم النار فى الطبيعة التشرذمية للجمهورية الإسلامية (Buchta 2000, 6). ومع التسليم بأن التدرج الهرمى الدينى لدى الشيعة هو أمر غير جوهرى، ويتألف من الدوائر المستقلة (Fisher 1980; Mottahedeh 1985)، فقد كان من الصعب دائمًا للجمهورية الإسلامية أن تضمن أن رجال الدين داخل الحكومة وخارجها سوف يتصرفون فى انسجام، وأنهم سوف يستطيعون ذلك.

ورغم بعض المحاولات البدئية التى قام بها زعماء نظام الحكم الجديد، وبخاصة مطهرى Mottahhari، فلم تستطع الجمهورية الإسلامية أن تخلق تسلسلاً مركزيًا للقيادة داخل طبقة رجال الدين، ولم تستطع أن تربط بين الأقلية الإكليركية التى تعمل من أجل الدولة وبين أولئك الذين بقوا داخل المسجد (Chehabi 1991). ومن هنا فقد كانت هناك درجة من البراح السياسى للمنتقدين من رجال الدين، ما لم يكونوا علمانيين، للانشقاق وإلقاء تأييدهم خلف نظام الحكم. ومن حيث المبدأ، فإن رجال الدين من أمثال: زنجانى Zanjani، وشريعة مدارى Shariatmadari، وكهوى Khoii، وأخيراً جداً، منتظرى Monta-zari، وصانعى Sanei، وشابيستارى Shabestari، وكاديفار Kadivar، قد انتفعوا وكسبوا مزايا من الهيكل الدينى غير المتبلور من أجل تحدى الدولة؛ عن طريق التحدث علانية عن تأويلاتهم وتفسيراتهم للإسلام.

وعنينا بهذه المناقشة حول أصول الصراع بين النخبة وتواصله، أن نتساءل حول التفسير الوظيفى للتعددية، وهل ظهرت ببساطة بسبب عدم مقدرة الحكومة على قمع سائر الانشقاقات، واحتكار الخطاب العام لصالحها أم لا. بل إن الجذور السياسية والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لنظام الحكم قد أطلقت قوة طرد مركزية ميزت نوع نظام الحكم السلطوى الاستبدادى فى إيران. وهكذا، فإن التحزب الأيديولوجى إلى فصائل داخل النخبة والشقاق بين أعضائها لاقى تعبيراً مؤسسيًا فى شبكة الدولة اللامركزية من المنظمات والهيئات الموازية.

مأسسة الشقاقات داخل النخبة:

إن بلقنة الدولة الإيرانية نجد ترجمته فى تجزؤ أجهزة الدولة وتحويل التحزب والفصائلية داخل النخبة إلى مؤسسات قائمة بذاتها. وهذه الهيئات الحكومية ليست قواقع خالية، وإنما هى عبارة عن تنظيمات مميزة لها تفويض إدارى أو سلطة إدارية،

ومـوظفوهـا الخصـوصـيون. فـمـجلس الوصـاية على سـبيل المثـال، يوظف مـائتى ألف شخص من أجل التحقيق فى المرشحين المحتملين للبرلمان والتحرى حولهم (Ehsani 2004). وفى كثير من الحالات، تعد رواتب الوظائف الحكومية غير مجزية، وغالبًا لا تغطى تكاليف المعيشة ولا تسايرها؛ غير أنها جذابة فى الحالات التى يعز فيها وجود فرص العمل للباحثين عن وظائف بسوق العمل، وذلك لأنها توفر مزايا اجتماعية ومنافع خاصة. وعلى مدار الوقت، وعبر العلاقات مع هيئات التدريس بالجامعات وشبكات المحسوبية والمحاباة، طورت هذه المؤسسات الرسمية بالدولة أيضًا ثقافات مؤسسية وسمعة خاصة بها تعزز من انقساماتها الدواوينية أو البيروقراطية.

إن وجود المنظمات الموازية أو المحاذية بالدولة تواكب مع مجموعة متكاملة من الإدارات ذات المستوى المتدنى، ومراكز البحوث، والمكاتب التى هى مسئولة بدرجة كبرى أمام رؤسائها المباشرين فحسب. فهى ربما تستطيع التطور لتصبح مراكز بحوث تخدم المسئولين المعتدلين، أو قد تتطور إلى أجهزة أمنية تخدم المسئولين المتشددين، وربما تختلف فيما يتعلق بقناعاتها الأيديولوجية أو ولائها السياسى، غير أنها فى جميع الأحوال تتصرف مثل المناطق الرمادية؛ أى يختلط حولها الشك باليقين (Bachta 2000: xii) والتى تُؤوى عناقيد الفاعلين الذين يحميهم كبار الشخصيات الدينية فى الغالب، والذين يعتبرون سادتهم أو أسيادًا لهم. وغالبًا ما تكون هذه المناطق الرمادية غير خاضعة للمحاسبة والإشراف من قبل أفرع الحكومة التى انتخبها الشعب. وفى السنوات الأخيرة، كان عملاء الخلايا المتشددة مسئولين عن ارتكاب جرائم قتل المفكرين، وشن الهجمات على التنظيمات الطلابية، وأعضاء الحكومة المنادين بالإصلاح.

وفى الوقت ذاته، تعتبر هذه التنظيمات أيضًا براحًا يستطيع فيه الساسة والمفكرون والتكنوقراط أن يتلاقوا معًا من أجل تشكيل برامج أو أجندات؛ لكى يوجهوا

انتقاداتهم للفصائل المعارضة والسياسات الحكومية. وفى أثناء أواخر عقدى الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وجد الكثير من الأعضاء المبرزين فيما أصبح بعد ذلك الحركة السياسية الإصلاحية، ملاذًا فى المركز الرئاسى للدراسات الاستراتيجية، الذى تم تأسيسه فى عام ١٩٨٩م، وكان مرتبطًا من الناحية الرسمية بوزارة الشئون الخارجية. وهكذا، فإن الشبان الثوريين السابقين من أمثال: عباس عبدى، و سعيد هاجاريان، اللذين كانا - فى عهد مضى - عضوين فى فيالق الحرس الثورى الإسلامى، ووزارة الاستخبارات والأمن القومى، تمكنا من الالتحام معًا وتطوير مفاهيم فكرية مستحدثة للحكم الإسلامى أو الحكومة الإسلامية، وهى التى تتحدى الآن المحافظين. وتشكلت دوائر مثيلة حول وزارة الثقافة والإرشاد القومى التى ترأسها خاتمى بدءًا من ١٩٨٢م وحتى ١٩٩٢م . وعلى العكس من ذلك، نجد أن فيالق الحرس الثورى الإسلامى، ومنظمة الإذاعة والتليفزيون، ومركز البحوث الاستراتيجية (التابع لمجلس تشخيص مصلحة النظام) كانت بمثابة أجهزة لتفريخ التأويلات السلطوية للجمهورية الإسلامية. وفى عهد أكثر حداثة، كان المجلس الأعلى للثورة الثقافية تنظيمًا مهمًا من حيث تقديمه بعض الأعضاء الشبان إلى فصيل المحافظين الذى يسيطر على البرلمان الثامن (Iran 6 Esfand 1382 "February 26, 2004"). إن العدد الضخم من الملاذات الآمنة الدواوينية "البيروقراطية" تقوم بحفظ العاملين ببواطن الأمور والمطلعين عليها داخل نظام الحكم، ويشكلون رأسمالاً سياسيًا، قد ترتفع قيمته أو تنخفض، ويتوقف ذلك على صراعات النفوذ ونتائج الانتخابات.

إن الانقسامات السياسية المركبة والمضاعفة بين النخبة هى عبارة عن انقسامات غير أيديولوجية نهضت على أساس من التحايل لجلب المنفعة. وفى سياق الانقسامات بين النخب، اعتادت المحسوبية فى الغالب على ترسيخ الدعم لفصيل أو لآخر (Waldner 1999). وفى البداية، كانت التنظيمات التوزيعية المختلفة عبارة عن وسائل لتمتين التأييد

الجماهيرى لنظام الحكم، ولكن أيضًا لتوجيه الأموال إلى الحلفاء بالخارج. وفاقمت الطبيعة الريعية للدولة، بطبيعة الحال، من هذه الصيغة عن طريق تعزيز المركزية المالية للدولة. إن كثرة الأجهزة الفرعية للدولة أو المنتسبة إليها عبارة عن وسائل تتصف بانعدام الشفافية، ينتفع منها أعضاء السلك الوظيفى أو التدرج الهرمى، وذلك لكى يوزعوا المحسوبيات ويخلقوا طبقة من أهل الحظوة المقربين عن طريق الإغداق عليهم بالوظائف، والعملة الصعبة، والحماية السياسية لأعضاء العائلة، والحلفاء الأيديولوجيين، والموظفين السابقين. وكما قال لى مسئول خجول فى إحدى المنظمات الاقتصادية الإيرانية، فإن الهيئات المتنوعة ما هى إلا وسائل ممتازة للحلفاء السياسيين من أجل إقامة رابطات وولاءات عن طريق: "إعارة الخبز لبعضهم بعضًا". ويحتمل أن يكون من الصائب افتراض أن هذه الدوائر من عملاء الدولة المطوقة مؤسساتيًا بإحكام، يتنافس بعضها مع البعض من أجل الوصول إلى خزائن الدولة، وأنها قد خلعت البعد المالى أيضًا على الشقاقات الأيديولوجية والمؤسساتية فيما بينها.

أخيرًا، يجب أن نلاحظ أن شتى الأوساط النخبوية كانت قادرة على إعادة إنتاج نفسها وإعادة توليد ذواتها. وضمنت الدولة المفتتة ذات المناصب المتعددة والانتخابات المسيطر عليها باللوائح والقوانين أن سياسات الصفوة داخل الجمهورية الإسلامية ليست تجسيدًا لسيناريو: إن الفائز يكسب كل شىء. وحينما يتم طرد الشخصيات المتنفذة داخل نظام الحكم من مناصبها - مثلما حدث مع اليسار الإسلامى فى أعقاب هزيمته وعدم حصوله على الأهلية فى انتخابات ١٩٩٢م- أو حينما تضعف الثقة بهم؛ كما حدث مع المتشددين من المحافظين، بعد أن أصابتهم الهزائم الانتخابية المتعاقبة فى أواخر التسعينات من القرن العشرين، فقد استطاعوا البقاء والنجاة، وأن يعدلوا مراكزهم وإنتاج نخب جديدة. وأصبح اليساريون الإسلاميون القدامى هم المعتدلون الحاليون فى الزمن الحاضر، وذلك عن طريق تحويل شعاراتهم المؤيدة للمضطهدين

والمنددة بـ "الإسلام الأمريكى" إلى برنامج يدعو إلى الشفافية وينادى بحكم القانون. والزعماء الثوريون الإكليريكيون الذين يرعون الطلاب المعادين للإمبريالية أفسحوا المجال أمام من يقعون تحت حمايتهم ورعايتهم، وهم الذين يتعرضون الآن لمناقشة المجتمع المدنى والبونابرتية: "أى الحركة السياسية التى يتزعمها قائد مطلق الصلاحية"، حيث إنهم يقتبسون أقوال الخومينى وعلى شريعتى. وفى الفترة الأخيرة جداً، فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت عام ٢٠٠٤م، حينما عرقل مجلس الوصاية المرشحين الإصلاحيين عن خوض الانتخابات، وكان المحافظون متجهين لاكتساح الانتخابات، شعروا آنذاك بأنه من الضرورى أن يركنوا الزعماء القدامى المنتمين إلى جمعية الائتلاف الإسلامى الرجعية للغاية، وأن يدفعوا بقائمة من المحافظين الشبان غير المعروفين الذين كانوا يعبرون عن الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية للشعب، وليس التحدث بلغة القيم الإسلامية. ولم نقصد بهذه النماذج أن ترمز بالضرورة إلى التحولات السياسية الجوهرية، على الرغم من أن هذا ربما كان واقع الأمر الحقيقى فى كثير من الحالات. بل إننى أريد أن أظهر وأبين أن إعادة توليد الفصائل وجعلها بينة الاختلاف عن بعضها البعض؛ إنما هو أمر يقع فى داخل الهياكل المنتشرة للدولة.

ولقد ساهمت شتى أجهزة الدولة فى إنشاء زمر ودوائر للنخب السياسية وآوتها تحت ذرائع مختلفة من جانب نظام الحكم، وعلاقات العمل، والمصالح المباشرة للمؤسسة. وفى الجمهورية الإسلامية، تحدث عملية إنتاج النخب السياسية فى إطار مصفوفة متباينة من تنظيمات الدولة، وليس فى ظل حزب وحيد أو فى ظل التدرج الهرمى للمناصب العسكرية بالجيش. وعلى أية حال، فإنه حسب السمات المميزة للدولة أو "طبوغرافيتها"، تميز النخب بين ذواتها وبين بعضها البعض، ويبقى الخاسرون فى الانتخابات ناشطين فى إطار الدولة. وتسمح هذه التنظيمات الاحتياطية باستمرار الصراع داخل النخبة أو الصفوة عن طريق إعاقة أحد الفصائل عن خنق النخب المعارضة، حتى ولو كانت مهمشة.

منقسمون لكنهم يحكمون وينجون:

من الناحية النظرية، فإن التشظى والتجزؤ بين النخب التابعة لأحد نظم الحكم السلطوية يفتح الإمكانية أمام انهيار نظام الحكم وسطوته على المجتمع، لأنه يترك الأوتوقراطيين عرضة للإطاحة بهم سواء من داخل النظام الحاكم أو من خارجه. ففى الحالة الأولى، بوسع أحد الفصائل من داخل الصفوة أن يستولى على السلطة ويحدث تحولاً جذريًا "راديكاليًا" لنظام الحكم، وهو تغيير قد يفضى إلى نظام أكثر ديمقراطية أو نظام استبدادى جديد. كذلك، فإن مجرد التهديد باحتمال انفصال المعتدلين عن المتشددين قد يرفع أيضًا من مخاطرة استعمال الإجراءات المغلظة التى تحت أيديهم، وربما يرسخ انفتاحًا ديمقراطيًا. وفى الحالة الثانية، قد تنتهز تجمعات المعارضة من خارج نظام الحكم الفرصة لكسب مزية من النزاع الداخلى والقيام بالاستيلاء على الدولة. وحتى تاريخ تأليف هذا الكتاب، لم يحدث أى سيناريو من الحالتين فى إيران، وظل الهيكل المؤسسى للجمهورية الإسلامية دون تغيير بدرجة كبرى منذ إقامته وتأسيسه. ولسخرية المفارقة، فإن العوامل ذاتها التى جزأت النخبة الحاكمة للجمهورية الإسلامية هى التى عززت نجاة نظام الحكم، وذلك عن طريق السيطرة الفعلية على العملية السياسية الرسمية، وتقييد تنظيم المعتدلين ومسانديهم المحتملين داخل المجتمع.

إن التشكيلة الشاسعة من الملاذات الآمنة ونقاط الاعتراض - "الفيتو" - المؤسسية؛ كانت وسيلة مهمة لحفظ سطوة المتشددين داخل الحكومة وعرقلة حدوث تحول راديكالى جذرى فى نظام الحكم. إن دولة إيران المتشظية، التى تحد من صلاحيات الرئيس وتراقب صلاحيات البرلمان، أصابت بالإحباط المعتدلين الأكثر "تقنوقراطية"؛ أى تخصصًا وفنية، من مساندى إدارة على أكبر هاشمى رفسنجانى (١٩٨٩م-١٩٩٧م)، أو أبطال الإصلاحات السياسية فى إدارة خاتمى (١٩٩٧م-

٢٠٠٥م)، عن طريق عرقلة إعادة الهيكلة عبر عملية صناعة السياسة داخل المؤسسات الرسمية. وفى حين أن مجلس الوصاية، وهو مكتب الزعيم، والنظام القضائى يقعان فى طليعة المعرقلين للسياسات الجوهرية والإجرائية التى تهدف إلى دفع إيران صوب الديمقراطية، فإن تنظيمات الدولة الأقل حجمًا، والتى سبق أن ذكرناها آنفًا، تعيد تنشيط القوى المحافظة وإنعاشها فكريًا وتهدئ من الاحتجاجات وتلطفها عبر المحسوبية والمحاباة. وهكذا، فإن المتشددين فى موضع جيد للصمود أمام الخسائر السياسية القصيرة الأمد، وهم متيقنون من أن الهزيمة الانتخابية لن تكون كارثية.

وكما أوضحت إيفا بيلين فى الفصل الثانى من هذا الكتاب، فإن الموارد النفطية تعد مصدرًا قيمًا وثمينًا؛ لأنها تتدفق تدفقًا مباشرًا على الدولة وتمول أجهزة البطش والمراقبة القسرية التابعة للدولة، حتى إبان الفترات التى تنشب فيها القلاقل الاجتماعية. وفى الحالة الإيرانية، بوسع عمليات الإكراه التى تمولها أموال النفط أن تصمد أيضًا إزاء الشقاقات التى تعترى الصفوة. وعلى خلاف نظام الحكم العسكرى المتسق وذى التسلسل المركزى للقيادات، نجد أن الجمهورية الإسلامية قد طورت جهازًا إكراهيًا قسريًا له فروع متباينة ومستقلة غالبًا تنجو من إشراف البرلمان وأجهزة الرقابة الدولية. وجنبًا إلى جنب مع قوات تعزيز القانون، والسلطة القضائية، تدير فيالق الحرس الثورى الإسلامى مراكز الاعتقال السرية وأجهزة الاستخبارات الخاصة بها، والتى لا تخضع للرقابة من قبل منظمة السجون الوطنية، وتقوم باحتجاز المعتقلين دون تهم ملحة أو وجيهة، وتمنعهم من الاتصال بالآخرين، داخل حبسهم الانفرادى. ويعمل الأعضاء غير المرتدين للبزة الرسمية التابعين لهذه الأجهزة بالتزامن مع لجان الأمن الأهلية من أجل تمزيق التجمعات السياسية، وإلقاء القبض على المنشقين، ومهاجمة الطلاب والمحتجين وتحريضهم أثناء الأحداث السياسية الكبرى. ولأن المتشددين يسيطرون على هذه المؤسسات ذات الحكم الذاتى، فبوسعهم فرض إجراءات أمن مشددة إزاء المعارضة داخل نظام الحكم وخارجه. وفى حين أن الصراعات بين النخبة

وانقساماتها من شأنها أن تضعف نظم الحكم العسكرية، ما لم تصبه بالشلل، فإن عناصر المتشددين فى الجمهورية الإسلامية يستطيعون أن يتخذوا إجراءات صارمة على نحو فعال حتى بدون وجود تماسك داخل الصفوة أو النخبة. أخيرًا، تبيح تعددية هذه المنظمات لمختلف الخلايا القسرية الإكراهية أن تصطفى الفتيان الساقطين بيسر، وأن تزيغ الغضب الشعبى وتحرفه من شخص إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى.

ويمسى استعمال القوة أمرًا أكثر فعالية وأقل مخاطرة؛ لأن المعتدلين فى الحكومة ومؤيدى الإصلاح فى المجتمع برمته مصابون بالتمزق والانفصام بدرجة كبرى. وكانت المعارضة الديمقراطية مثل المنصة العائمة الطافية أو الدائرة الانتخابية الخرقاء بأكثر من أن تكون كيانًا سياسيًا منظمًا. ومن دلائل طبيعة الفصيل الإصلاحى المتباينة من الناحية التنظيمية وغير المتبلورة: وجود عدد من العوامل التى تستحوذ على اتساع المعارضة طولاً وعرضًا، ويمكن النظر إليها على أنها مصادر قوة للحركة الإصلاحية. ومع ذلك فإن العدد الضخم من المنشورات، والمجموعة المتنوعة من الأحزاب القديمة والجديدة، والاتحادات المهنية والنقابية التى تشكل قوام الجبهة، وتنوعية القضايا، وحشد التكنوقراط، وقدامى رجال الدين الثوريين، والمفكرين الإسلاميين، ومناصرى حقوق الإنسان، ينتج عنه تنافر نغمات الأصوات التى يتم جلبها معًا تحت مظلة مثقوبة مهترئة، وينتج عنه القدر الضئيل من المناقشات، والاتفاق على التكتيكات، وعمل أولويات للأهداف. ومنذ عام ١٩٩٧م، حينما استطاع الإصلاحيون أن يتولوا المناصب فى السلطتين التنفيذية والتشريعية، تمخض عن هذه الانقسامات معارك حول مجموعة من القضايا، تشمل: تأييد النشاط السياسى للطلاب، وأولوية الإصلاحات الاقتصادية، والاستجابة إلى التحدى الذى ما فتئ يتزايد إزاء القضاء ومجلس الوصاية. وبدلاً من أن يكونوا قادرين على عمل تكامل بين القوى المتباينة، فقد ضاع من المسؤولين المنتخبين علاقاتهم وروابطهم مع الحركة الطلابية (Middle East Report 2003) كما لم يتعهدوا بالرعاية صلاتهم بالأحزاب الدينية القومية (Yas-e No 7 Bahman 1382 "January

("27, 2004. وقد حدت هذه العوامل من مقدرتهم على تحويل الشقاقات الدفينة بين النخب إلى تطهير للمتشددين، أو إقامة وضع ذى نفوذ يستطيعون منه المساومة من أجل عملية التحويل والنأى بعيداً عن الحالة الراهنة.

ولقد رصدت وسائل الإعلام المطبوعة أيضًا أصوات الانقسامات بين النخب. وبمجرد أن رفعت القيود عن الصحافة، عبرت الصفوة السياسية والمفكرون الذين كانوا غير قادرين على المناورة حول العقبات، عن مواقفهم الأيديولوجية وأعلنوها، وانخرطوا فى المناقشات حول مجموعة كاملة من القضايا والمنشورات. ومنذ أواخر ثمانينات القرن العشرين، تم عرض مختلف المواقف فى الدوريات مثل: Kian, Keyhan-e Farhan-gi, Howzeh, Goft-o-gu, Iran-e Farda, Shalamcheh, and Shoma؛ والصحف اليومية مثل: Salaam, Resalat, and Entekhab؛ وسلسلة الصحف الإصلاحية والمنشورات التى ظهرت على مواقع الإنترنت؛ انطلاقًا من صحيفة Salaam والجرائد السالفة. وتشكل كل واحدة من هذه الجرائد ما يطلق عليه غالبًا: حلقة، ودورة، ومحفل، وجناح، وزمرة (halqeh, dowrh, mahfal, jenah, and goruh)، وتقدم وصفًا للعناقيد الصغرى من الشخصيات التى تنشر وتكتب فى جريدة معينة، والتى تحضر سيمنارًا معينًا، أو تشارك فى خطاب شائع أو عام[٨]. ولعبت هذه الكتابات الصحفية أو العلمية دورًا مهمًا، وبخاصة داخل المعسكر الإصلاحى، حيث قدمت وطورت خطابًا ديمقراطيًا، كما انخرطت فى إجراء تحقيقات صحفية استقصائية لكشف الفظائع والأعمال الوحشية والإعلان عن قضايا خصوصية. ومع ذلك، وكما اعترف أحد الأعضاء القياديين فى البرلمان السادس Sixth Parliament، فإن أنشطة الصحف لم يتم التنسيق بين بعضها بعضًا أو مع الأعضاء الإصلاحيين فى البرلمان (Yas-e No 7 Bahman 1382 "2004").

ولقد تفاقمت هذه المشكلات جراء التذرية أو التشظى الذى أصاب المجتمع الإيرانى بالتزامن مع ما سبق أو فى آن معًا. ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين، فإن عملية التحديث؛ (أى عملية التحضر، والتوسع فى التعليم، والتصنيع)، وبعض سياسات

خاصة اتخذتها الدولة منذ الثورة، قوضت الأشكال المجتمعية من التنظيم والهوية وأعادت ترتيبها، بينما أصبحت الميول الشخصية معلنة على نحو أكبر (Abdelhakh 2000; Kazemipur and Rezaei 2003; Verzi 2002). ثانيًا: ساهم نوع تمثيل المصالح فى هذه التذرية التى أصابت المجتمع أو أحدثت تفتته. وعلى خلاف بعض نظم الحكم الطبقية؛ مثل تلك التى سادت فى: أمريكا اللاتينية وفى مصر وتركيا إبان الأربعينات والستينات من القرن العشرين، التى حولت مجتمعاتها إلى مجموعة من الطبقات الاقتصادية والاجتماعية، تمارس الجمهورية الإسلامية النزعة النفعية ذات المزايا التى يغدقها الحكم، ولكن لأشخاص معينين وبدرجة خصوصية. ولأن الدولة مفتتة، تقوم خطوط المحسوبية والمحاباة بربط عملاء الدولة المنتشرين والمنعزلين مع الزمر العنقودية الاجتماعية، وهو ما أدى بالتالى إلى إنتاج انقسامات رأسية داخل المجتمع. ثالثًا: الطبيعة الاستبدادية لنظام الحكم دفعت التشرذمات اجتماعية لأن تبقى صغيرة وغير رسمية قصداً وعن عمد، لكيلا يكون لديها مطالب قبل الدولة، ولكى تستمر فى المناورات عبر المتاهة الإدارية وحولها، وذلك من أجل الحصول على تراخيص النشر، وخوض الانتخابات، أو الانخراط فى الأشكال الأخرى من الأنشطة النقابية.

ومن هنا، فإن النشاط الاجتماعى، سواء كان شخصياً أو سياسيًا، يميل إلى أن يتصف بالغموض والإبهام ويدعو إلى الارتياب وعدم الثقة. "ففى كل رابطة أو اتحاد بإيران ثمة نوعان من الناس: أولئك الذين يعرفهم كل امرئ، وأولئك الذين لا يعرفهم أى امرئ. فالرابطة أو الاتحاد يحتاج إلى أناس لا يعرفهم أحد، والذين يكون عملهم مخفيًا"، وذلك حسب تعليق أحد الطلاب، وهو عضو فى مكتب تعزيز الوحدة، ومقره بالجامعة (Christian Science Monitor, November 22, 1991). ولقد شهدت وشاركت فى النتائج الملموسة لهذه التذرية أو هذا التفتت وانعدام الثقة فى أعقاب الزلزال المأساوى الذى ضرب مدينة بام Bam فى ديسمبر عام ٢٠٠٣م . حيث وقع ارتباك جماعى فيما يتعلق بالمتضررين ولمن نتبرع ونعطى الأموال. وذكر الكثيرون من أهل طهران أنهم لا

يثقون البتة فى المنظمات التابعة للدولة مثل: لجنة الإمام للإغاثة، والهلال الأحمر. وبينما تحول البعض إلى حساب بنكى باسم شيرين عبادى؛ الحائزة على جائزة نوبل للسلام فى الفترة الأخيرة، نجد أن البعض الآخر بما فيهم الحائزة على جائزة نوبل نفسها، قد حذروا من الحسابات المصرفية الوهمية ومنظمات الإغاثة الوهمية. ومعظم الناس الذين التقيت بهم قرروا أن يعطوا تبرعاتهم إلى المعارف من مدينة قم أو من إقليم كيرمان. وذكر أعضاء عديدون من سوق بازار طهران الخيرى أنهم خططوا من أجل إرسال المساعدات عبر تجار مدينة كيرمان الذين يعرفونهم ويثقون فيهم، وليس توجيهها عبر اتحادات البازار الإسلامية. إن شراذم الأصدقاء والتجمعات العائلية والأسرية المعزولة اجتماعيًا تعكس الأوساط الفكرية والفصائل السياسية، ومن هنا، فإن مقدرتهم على العمل الجماهيرى المنسق والموسع للضغط على المحافظين المتشددين تعد محدودة.

وبهذه الطريقة، فإن السلطوية المتشظية أو المفتتة تساعد على إعاقة انحطاط نظام الحكم وانهياره، وهذا التشظى غالبًا ما يرتبط بالتصدعات التى تصيب النخبة. ولقد ظل فعلها هذا قائمًا حتى تاريخ طباعة هذا الكتاب عن طريق قصر الصراعات بين النخبة داخل الدولة، والتى لديها إجراءات سلطوية غليظة وأجهزة بيروقراطية لا تخضع للمساءلة، وتقوم بإعاقة مقدرة المعتدلين وإمكانياتهم على إحداث التحول والتغيير. وفى الوقت ذاته، فإن توليفة من البطش الفعال والفرقة بين القوى المساندة للإصلاح قد حدت من مقدرتهم على إقامة تنظيمات ضرورية لترجمة صراعات النخبة ومطالب الرأى العام إلى سلطان سياسى؛ من أجل دفع سياسات النخبة إلى ما وراء هذه المرحلة، التى وصلت إلى طريق مسدود. وليست المعارضة بقادرة على إنشاء جبهة موحدة من أجل رفع كلفة لجوء المتشددين إلى استعمال القسر، وليست بقادرة على مساندة المعتدلين فى مساوماتهم مع المتشددين. ولقد اجتمعت هذه العوامل معًا من أجل تقويض قوة الدفع التى اكتسبها الإصلاحيون عبر انتصاراتهم الانتخابية والانفتاح المبدئى للمجال العام.

فرص التحول الديمقراطي أمام الحكم المطلق المتشظى:

فى أعقاب الحركة السلطوية الارتدادية، وهى منع مجلس الوصاية للمرشحين الإصلاحيين عن خوض انتخابات ٢٠٠٤م البرلمانية، لاحظ كافح إحسانىKaveh Ehsani أن: "هذه ما هى إلا فترة تحول، وتحتاج إلى سياسات خاصة بالتحول. وهكذا، فإن الإصلاحيين لم يكونوا قادرين على صياغة مثل هذه السياسات، وفضلوا دائمًا أن يركزوا على المراحل الفردية لمشاركاتهم الخاصة" (٢٠٠٤م). إن هذه السياسات الخاصة بالتحول سوف تحتاج إلى اعتراف بأن الاستبداد فى إيران متغلغل داخل دولة متشظية بدرجة عالية، وهو ما يجعل المعارضة بحاجة إلى تكتيكات خصوصية "تلائم" هيكل الدولة (Skocpol 1992). فما هى المعوقات التى تعرقل الدمقرطة أو التحول الديمقراطى والتى تسبب فيها الحكم الأوتوقراطى المطلق، مثل نظام الحكم فى إيران؟ إننى أركز على نموذجين من نماذج التحول صوب الديمقراطية استخلصناهما من تجارب أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، ألا وهما: حركة الأحلاف القائمة على أساس من النخبة، وحركة الإصلاح القائمة على تعبئة الجماهير[٩]. بطبيعة الحال، توجد كثرة من الخلافات الجغرافية السياسية "الجيوبوليتيكية"، والتاريخية، والثقافية بين إيران والبلدان التى اعتنقت الديمقراطية فى الفترة الأخيرة، لكن إذ قدر لإيران أن تتحرك بعيدًا عن السلطوية دون وقوع ثورة جماهيرية أخرى أو تدخل أجنبى، فإن واحدًا من هذين المسارين - أو توليفة من المسارين - سوف يكون على ما يحتمل أمرًا مركزيًا ورئيسيًا.

فى ظل نموذج التحول القائم على الأحلاف، فإن الديمقراطية تقوم النخب "بصياغتها" و"التفاوض" حولها؛ عبر سلسلة من الحلول الوسط التى تحول مؤسسات نظام الحكم بما يسمح لتجمعات المعارضة بمشاركة أعظم، ولكنها لا تقتلع جميع صلاحيات الأوتوقراطيين المتشددين فورًا أو مرة واحدة. أما المتشددون فلكى يقبلوا

المعتدلين، فسوف يتعين عليهم أن يؤمنوا بأن المعتدلين بمجرد وصولهم إلى السلطة وسدة الحكم فلن يهاجموا مصالحهم المادية أو يستأصلوا شأفتهم من الساحة السياسية. وهكذا، فإنه في مقابل أن يتخلى المتشددون عن بعض سلطانهم، يجب على المصلحين أن يرعوا هذا الضمان، وأن يظهروا أنهم قادرون على السيطرة على العناصر الراديكالية. إن عملية التحول القائمة على أساس من الأحلاف، والتي كانت حجر الزاوية في التحولات: الأسبانية، والفنزويلية، والأوروجوية، تتطلب تطوير "نظام قابل للحياة والنمو من الأمن المتبادل" من أجل بناء إجماع في الآراء، و"يخفضوا كلفة أو ثمن التسامح مع المعارضة والقبول بها" (Dahl 1971: 36). على أية حال، فإنه في ظل السلطوية المفتتة، رأينا أن العمل المنسق بين النخب ككل، وبين المعتدلين على وجه الخصوص، صار شاقًا وصعبًا؛ جراء تعددية مراكز السلطة الموازية والمتنافسة وأوساط الفاعلين ودوائرهم. إن المتشددين والمعتدلين على مختلف مشاربهم وانتشارهم المؤسساتي هم في وضع يخولهم تقديم التزامات جديرة بالثقة، على سبيل المثال: ألا تقوم فيالق الحرس الثوري الإسلامي بتنظيم انقلاب عسكري، أو أن الإصلاحيين لن يفرضوا إصلاحات كاسحة من شأنها أن تضع نظام الجمهورية الإسلامية برمته تحت المساءلة. إن المخاطرة الناجمة عن قبول بعضهم بعضًا وكلفة إنشاء نظام للأمن المتبادل تزداد في أوقات تجزؤ نظام الحكم أو الدولة وتفتته، لأنه من الضروري المساومة مع مجموعة كبرى ومتغايرة ومتباينة للغاية من المتنافسين السياسيين.

وفي أوروبا الشرقية، لعبت التعبئة الجماهيرية الدور الحاسم في تقوية الوضع التفاوضي للمعتدلين وتعزيزه داخل الحكومة، وترسيخ انهيار الاستبداد عبر الانقسامات التي أصابت النخبة الموجودة. وجعلت الحركات الجماهيرية في: بولندا، والصرب، وتشيكوسلوفاكيا السابقة، الثمن باهظًا أمام المتشددين الذين استعملوا القوة لكبت المعارضة وقمعها، وبذلك ثبطت من ردود أفعال المتشددين ضد النشطاء الموالين للديمقراطية. ومع ذلك، فإن تشظي المعتدلين وتفتتهم، وتجزؤ المجتمع في إيران

– وكلاهما كان نتاجًا جزئيًا لهيكل الدولة – قد جعل هذا الاحتمال الموازن إزاء تحصين السلطوية على غرار بلدان شرق أوروبا، أمرًا غير مرجح. وفى إيران، أدت الانتصارات الانتخابية التى حققها الإصلاحيون فى انتخابات أعوام ١٩٩٧م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م إلى حدوث ردة ارتجاعية مناهضة للديمقراطية قامت بها مراكز قوى المتشددين. وعلى الرغم من أن الطلاب والمفكرين احتجوا على مساوئ استغلال القانون ومساوئ العنف وتحدوها، فقد كانت أفعالهم معزولة وعديمة التنسيق، وكان السياسيون التابعون لجبهة الثانى من خورداد وتنظيماتهم غير مستعدة أو عاجزة على الربط بين القضايا والأنشطة التى قامت بها شتى التجمعات المستعدة للاقتراع مرارًا وتكرارًا، والتصويت لصالح هؤلاء المعتدلين التابعين لنظام الحكم. وهكذا، فإن الجهاز الأمنى القمعى استطاع أن يحدد المنشقين الذين أدلوا بأصواتهم وعبروا بها عن مواقفهم، كما استطاع سحق الاحتجاجات، فى حين أن الأغلبية الانتخابية ظلت دون تعبئة أو حشد.

وكان المنظرون والمعتدلون كلاهما، بما فى ذلك الرئيس خاتمى، حذرين من تشجيع الحشد والتعبئة الاجتماعية، وفضلوا التكتيك الأكثر اعتدالاً، والمتمثل فى: مجابهة المتشددين. وعلى أية حال، فإنه بالإشارة المرجعية إلى عدد وافر من الحالات فى: جنوب أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وشرق أسيا، فقد أوضحت نانسى بيرميو Nancy Bermeo أن التحول الديمقراطى – شاملاً الحالات التى يحدث فيها عبر التحالفات بين النخب – ممكن، حتى حينما تكون الجماهير أو طبقات الشعب محتشدة ومعبأة ونشيطة (Bermeo 1997). وما وصفته بأنه "جدال الاعتدال"، أو الفرضية القائلة بأن التعبئة الشعبية المفرطة للغاية تتهدد عملية التحول الديمقراطية؛ لأنها قد تفجر ردة ارتجاعية من قبل المتشددين، وتتجاهل أنواع الحشد الجماهيرية المهمة مثل: العمال، أو الطلبة، أو اليساريين وأنشطتهم، وهم الذين لا يعرقلون عملية التحول فحسب، بل ويقومون بتعزيز موقف الإصلاحيين أيضًا، وذلك فى ظل سياقات محددة. إذن، تحت ظروف معينة، وفى ظل أشكال خصوصية من الأطر، فليس من الضرورى أن تفسر

النخبة أو الصفوة المتشددة، السياسات الجماهيرية على أنها متطرفة أو تتوعدهم. وإننا فى ظل معضلات الدمقرطة أو التحول الديمقراطى ومأزقه، والتأثير المتفاقم للدولة المفتتة، لنقدر ونثمن تماماً أهمية أن يكون للمعتدلين تنظيماتهم وأحزابهم السياسية المتينة وعميقة الجذور. ودون حصول المعتدلين على حزب سياسى أو تنظيم قوى، فهم عاجزون إزاء انقسامات النخبة وتجزؤ المجتمع وتذريته، عن الصمود أمام البطش والقمع ولا يستطيعون المساومة مع القوى المتشددة المتنفذة أو التى تتمتع بمراكز قوى داخل مؤسسات الدولة. وكانت هذه هى حال الحركة الإصلاحية الحالية التى نأت بنفسها عن بناء مثل هذا التنظيم. وحينما وصل خاتمى إلى سدة الحكم، صرح هاجاريان بأن الفصيل الإصلاحى استهدف "تمتين المجتمع المدنى وتطوير طاقم من المؤسسات المستقلة التى تستوعب سيل النشاط الاجتماعى وتوجهه" (Ehsani 1999: 40, italics added)، ويؤدى وظائفه كـ "جبهة، بأكثر من أن يكون حزباً. وعند هذه النقطة، أصر الزعماء على برنامج واسع أو منصة واسعة. فقد أرادوا أن يتجنبوا نظاماً صارماً من أجل إنشاء قاعدة شاسعة" (Ehsani 1999: 41). إن مقدرة الإصلاحيين على المثابرة بالضغط على المتشددين تعرضت للتقويض بسبب استراتيجيتهم التى لم تشرك قاعدتهم الاجتماعية مشاركة نشيطة من أجل التنسيق بين نشاطات المؤيدين المحتملين: (مثل: الطلاب، والمعلمين، والعمال الصناعيين، وأعضاء عائلات المسجونين السياسيين، وغيرهم). ومعظم الزعماء الإصلاحيين نظروا إلى دور المواطنين على أنه يقتصر فحسب على التصويت فى الاقتراعات. ولما سأل أحد الصحفيين، بهزاد نبوى Behzad Nabavi نائب رئيس المجلس Majles (البرلمان الإيرانى): "لماذا أخفق الإصلاحيون فى إقامة قاعدة وطيدة وراسخة لهم داخل الأحزاب السياسية ونقابات العمال"، رد قائلاً بأنه فى رأيه يجب للمساندة الشعبية أن تقتصر على الناس الذين يحضرون الاقتراعات دورياً من أجل الإدلاء بأصواتهم (Ehsani 2004). أما التيار الرئيسى للإصلاحيين فقد توصلوا إلى وصف استراتيجيتهم بأنها: "المقاومة المدنية" و"التهدئة النشطة" (Sharq 2 Ordibehesht 1383 "April 21, 2004").

وتتصف هذه الاستراتيجية بقصر النظر، ما لم تكن ساذجة، لأنها تفترض أن الرأى العام والإرادة السياسية سوف تترجم إلى سلطة سياسية. وهى استيراتيجية غير فعالة على وجه الخصوص؛ علمًا بأن المتشددين متنفذون؛ وفى موضع جيد داخل المؤسسات الموازية، وبهذا فإن السيطرة على الرئاسة والهيئة التشريعية لا تشمل ولا تعم نظام الحكم برمته. وفى ظل هيكل الدولة المهترئ والسيطرة الضئيلة من جانب المسئولين المنتخبين على الدواوين والبيروقراطية والصلاحيات التنفيذية المفتاحية، لن يستطيع المعتدلون المنتخبون أن "يترجموا تفضيلات الناخبين إلى سياسات جماهيرية عامة يمكن بعدئذ وضعها موضع التنفيذ" (Bunce 2000: 713). وصار هذا أكثر وضوحًا وقت أن ازداد فتور الجماهير ولامبالاتهم. بل الأكثر من هذا، فإن انعدام وجود حزب سياسى أو طاقم قوى من مؤسسات المعارضة جعل من العسير تجديد طاقات المؤيدين إبان اللحظات الحاسمة. وأمسى هذا جليًا فى شهر يناير من عام ٢٠٠٤م حين شارك عشرات من أعضاء البرلمان فى اعتصام طال أمده شهرًا كاملاً داخل البرلمان، احتجاجًا على قرار مجلس الوصاية بعدم أهلية نصف مرشحى البرلمان السابع Sev-enth Parliament تقريبًا، شاملاً ثمانين مرشحًا من الإصلاحيين المنادين بالإصلاح، وكانوا أعضاء فعليين يشغلون مقاعد بالبرلمان. وعلى الرغم من هذه الأحداث الدرامية، والتهديدات بإجراء تسجيل جماعى من جانب الوزراء الحكوميين، والمساندة الشفهية من جانب أساتذة الجامعات، والطلاب، والكتاب الصحفيين، وغيرهم من الجماعات، فلم تندلع مظاهرات ضخمة حاشدة قبالة البرلمان، ولم تقع إضرابات، أو أشكال أخرى من العمل الجماعى على المستوى المجتمعى. الأكثر من هذا، اعتراف محسن ميردامادى Mohsen Mirdamadi، العضو الإصلاحى البارز بالبرلمان، بأن الإصلاحيين لم يقتسموا نفس التكتيكات المحكمة، ولم تكن لديهم لجنة تختص بتنسيق الأنشطة مع الزمر ذات العقليات المشابهة أو المزاج المماثل لهم داخل المجتمع (Yas-e No 7 Bahman 1382 "Janu-ary 27, 2004"). ولحسن الحظ، فإنه منذ عام ٢٠٠٠م، صار واضحًا لبعض أعضاء

المعسكر الإصلاحى أن موقفهم قد أصابه الوهن واعتراه الضعف؛ لدواعى افتقادهم إلى المؤسسات التى تنهض بعلاقات التواصل مع المجتمع وتوصيل رسالتهم إليه[١٠].

ولسوف تساعد التنظيمات السياسية التي تحظى بالصفة المؤسساتية دائمًا فى تنسيق الأنشطة بين أعضاء الجماعة. وفى سياق التحول الديمقراطى، فإن تجمعات المعارضة التى خضعت للمركزية والتدرج الهرمى بل حتى للأوامر المستبدة، تميل إلى أن تكون أفضل مقدرة على الوفاء بالتزاماتها بقواعد اللعبة، وبهذا بوسعها التفاوض من أجل إبرام تحالف نخبوى مع المتشددين (Kalyvas, 2000). على أية حال، فإن التنظيم السياسى سوف يسمح أيضًا للقوى المؤيدة للإصلاح بأن تقاوم الردود الارتجاعية للمتشددين عن طريق الحشد والتعبئة السياسية فى الأوقات المناسبة. وهذه الصفات مطلوبة ويفتقرون إليها بشدة فى سياق نظام حكم السلطوية المهترئة بإيران؛ وهذا يوحى بأن بناء التنظيم يتعين أن يكون على قمة أجندة الأولويات لأولئك الذين يرغبون فى أن يروا فى إيران دولة أكثر ديمقراطية.

الخلاصة :

الحفظ والوقاية من الخصال الإبداعية والسجايا الحميدة. لقد ناقشت فى هذا الفصل أن ثبات السلطوية ومثابرتها هو عملية يجب دراستها فى حد ذاتها. والسياسات فى الأوساط الاستبدادية ليست ضلالات تعترى السيطرة الكاملة للدولة، كما أنها ليست مرحلة تصيب فيها الديمقراطية قسطًا من الراحة. وتقوم النخب الإيرانية بإعادة إنتاج السلطوية فى الجمهورية الإسلامية عبر المؤسسات الرسمية بالدولة، التى صاغت السياسات وفق أنماط تتصف بأنها أكثر عمومية، رغم كونها غير محددة. ووفقًا للتحليل الذى قامت به إيلين لاست-أوكار عن الأردن والمغرب إبان الأزمات الاقتصادية داخل هذا المجلد، فقد خلقت الجمهورية الإسلامية "بيئة منقسمة"؛

حيث من المسموح لنخب معينة فحسب أن تشارك فى السياسات الرسمية، ومع ذلك فقد حافظوا على التنافس - والسخرية - عبر مؤسسات الدولة نفسها. ويوحى هذا التحليل للحالة الإيرانية بأنه؛ حتى بالسياقات التى لا يكون للمعارضة فيها حق الوصول المتعادل إلى السلطة فى الدولة، فإن قيام المعارضة بإجراء التعبئة والحشد أمر ممكن، وفى الواقع تقوم بتفريخه هياكل الدولة. وعلى أية حال، فإن هذه الخلاصة تتسق مع الملاحظة العامة التى ذكرتها لاست-أوكار، وهى: أن البيئة المنقسمة انقساماً عالياً تبيح للحكام البقاء والنجاة، حتى فى مواجهة المعارضة الآتية من أعضاء الأوليغاركية الحاكمة أو حكومة القلة التى بالسلطة. وتظهر حالة الجمهورية الإسلامية أن صراع النخبة ربما يكون عاملاً لازماً فى عملية التحول صوب الديمقراطية. ومع ذلك، فإنه بدون الأخذ بالحسبان السياق المؤسسى لهذه الانقسامات، فمن غير الواضح ما إذا كان المعتدلون سوف يحوزون على المقدرة التفاوضية من أجل الدفع بهذه الإصلاحات قدماً للأمام، وما إذا كانت القوى الاجتماعية سوف تنتظم بما فيه الكفاية من أجل صد أية ردة ارتجاعية من قبل السلطويين. أما الدرس الذى استوعبناه من إيران؛ فهو: أنه بدون السلطة التنظيمية، فإن القوى الساعية لتحقيق الديمقراطية لن تستطيع تحويل الرأى العام المطالب بالتحول الديمقراطى إلى رافعة سياسية تستخدم فى التفاوض أو فى إجبار الاستبداد على الاضمحلال والانهيار.

الهوامش

أود أن أشكر: تامر مصطفى، وهيثر فوسيل Heather Fussell، وميشيل بينر أنجريست، ومارشا بريبشتاين بوسوزني، وعلي رضائي Ali Rezaei، ونازانين شاهروكني Nazanin Shahrokni على تعليقاتهم عميقة التفكير واقتراحاتهم على المسودات المبكرة لهذا الفصل.

(١) تتألف الحركة الإصلاحية من ائتلاف من الأحزاب والاتحادات، ويأتي في مقدمتها: جبهة مشاركة إيران الإسلامية، وتنفيذيون من أجل البناء، واتحاد رجال الدين المتشددين، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، وحزب تضامن إيران الإسلامي.

(٢) بعد أشهر قلائل من الهزيمة الانتخابية في عام ٢٠٠٤م التي مني بها الإصلاحيون، نظم الاتحاد الإسلامي لكلية الحقوق والعلوم السياسية، وكلية العلوم الاجتماعية بجامعة طهران، وكلاهما من المساندين للحركة الإصلاحية، مؤتمراً استغرق يومين تحت عنوان: "التحول صوب الديمقراطية"، اشتمل على محاضرات ألقاها الساسة الإصلاحيون القياديون، وأصحاب الأيديولوجيات، وأساتذة الجامعات. وفي الافتتاح، صرح سكرتير المؤتمر بأن منظمي المؤتمر يعتقدون بأن "إيران عبارة عن مجتمع بصدد عملية تحول صوب الديمقراطية" (Sharq 22 Ordibehesht 1383 "May 11, 2004").

(٣) استخدم المصطلحان: رهبار إي إنقلاب rahbare-e enqelab، و الوالي الفقيه vali-e faqih، بالتبادل فيما بينهما، وغالبًا ما تتم ترجمتهما إلى "الزعيم الأعلى"، "قائد الثورة"، أو "الفقيه الوالي". ومن أجل أغراض التبسيط، فسوف أستخدم تعبير "الزعيم" للدلالة على أو للإشارة إلى منصب أعلى مسئول في الجمهورية الإسلامية.

(٤) مع وجود مستويات عالية من التحضر ومعرفة القراءة والكتابة، ومستوى معتدل من التصنيع، وطبقة متوسطة ضخمة إلى حد ما، فإن دولة إيران تفي بالكثير من الشروط المطلوبة بصورة شائعة من أجل التحول للديمقراطية.

(٥) من أجل الاطلاع على تحليل أكثر شمولية لهذه الجماعات، والتغيرات على مر الزمان وكره، والخلافات وأوجه التماثل والتشابه في المناطق الأخرى، انظر: Baktiari (1996); Moslem (2002); and Mortaji (1378).

(٦) حول طبيعة السيادة في إيران، انظر: Schirazi (1998).

(٧) حول الجماعات المتفاوتة التي تلاقت معًا لكي تشكل فيالق الحرس الثوري الإسلامي ، انظر: Hamshahri 3 Ordibehesht 1383 (April 22, 2004).

(٨) حول دور "الحلقات" في إيران على عهود ما قبل الثورة، انظر: Bill (1972).

(٩) من أجل مراجعة على نماذج من التعبئة الجماهيرية والتحالفات التي أثرت في عمليات التحول للديمقراطية في: أمريكا اللاتينية، وأوروبا، انظر: Karl and Schmitter (1991) and Bunce (2000).

(١٠) على سبيل المثال، انظر تعليقات هاجاريان في: Yas e No 27 Ordibehesht 1382 (May 16, 2004) and in Sharq 27 Day 1382 (January 17, 2004) and Behzad Nabavi in Sharq 2 Ordibehesht 1383 (May 21, 2004). أيضًا انظر: Razjou (1382 "2003").

الباب الثانى

تحديات تواجه الحكم السلطوى

الفصل الخامس

الانتخابات القائمة على تعدد الأحزاب فى العالم العربى
قواعد الانتخابات وردود أفعال المعارضة

مارشا بريبشتاين بوسوزنى

يناقش هذا الفصل الانتخابات التشريعية التنافسية التى جرت فى عدد من البلدان العربية؛ بدءًا من سبعينات القرن العشرين وحتى بلوغ عام ٢٠٠٠م . وقد أظهر هذا الفصل أن التنافس فى الانتخابات وحده لا يشكل ديمقراطية، مبينًا كيف تلاعب المسؤولون التنفيذيون المستبدون الذين هم فى سدة الحكم، فى القواعد الانتخابية من أجل ضمان ظهور برلمانات موالية لهم. وبهذا تكون الانتخابات قد مثلت معضلة أمام قوى المعارضة التى تعمل من أجل إضعاف القائمين بالحكم أو خلعهم عن كرسى الصولجان.

وشهدت تسعينات القرن العشرين والأعوام المبكرة من العقد ٢٠٠٠م عددًا مهمًا من البلدان العربية التى شرعت فى إجراء منافسات بين أحزاب سياسية متعددة، أو توسعت فيها، من أجل انتخاب هيئات تشريعية برلمانية. وأجريت الانتخابات البرلمانية فى: تونس، والجزائر، والمغرب، ومصر، والأردن، واليمن، والكويت، ولبنان، والبحرين، والسلطة الفلسطينية[١]. وأعلن الحكام التنفيذيون القائمون فى السلطة، بصورة ثابتة، أن هذه الانتخابات إنما هى دليل على شرعيتهم وشعبيتهم داخل بلادهم، وكانوا غالبًا ما ينعتون بلادهم بأنها بلدان ديمقراطية فى أعقاب انتهاء تلك الانتخابات. وعلى أية

حال، ثمة إجماع حقيقى فى الآراء بين علماء السياسة المتخصصين فى الشرق الأوسط بأنه رغم تزايد هذه المنافسات، فإن العملية السياسية فى هذه البلدان مازالت قاصرة، ولو بدرجات متفاوتة، عن المعايير المقبولة اليوم عمومًا من قبل الديمقراطيات النيابية الحديثة[٢]. أما السلطة التنفيذية فظلت إلى حد نموذجي دون نزاع حولها، إذا لم تجر انتخابات بشأنها تمامًا[٣]، وهى أيضًا التى تهيمن على صلاحيات استثنائية فوق العادة، فى الوقت الذى تكون فيه السلطتان القضائية والتشريعية مقيدتين بشدة. وليس لأحزاب المعارضة سوى وصول محدود فحسب إلى وسائل الإعلام، وهى عادة ما تكون مضيقًا عليها فى أنشطتها وحملاتها؛ حيث يتعين على الأحزاب السياسية الجديدة أن تحصل على التصريح الحكومى لكى تصبح قانونية، والأصوات التى تقترع لصالح النخب القائمة بالحكم قد تتعرض للتدخل فيها، وثمة مجموعة متنوعة من الوسائل المتوافرة من أجل تزوير أعداد الأصوات الحقيقية. هكذا، وبصورة شائعة، تعتبر هذه البلدان ذات أشكال مختلفة تأخذ بالتعددية الحزبية، غير أنها مازالت تحت تصنيف نظم الحكم السلطوية[٤]. ويرى كثير من العلماء أن الانفتاح السياسى لهذه البلدان عبارة عن استيراتيجيات من أجل بقاء نظام الحكم، والمقصود بها إحباط الضغوط المتزايدة من أجل التحول الديمقراطى وليس تشجيعها (Brumberg 1995; Dill-man 2000; Talbi 2000).

على أية حال وبدرجة كبرى، يوجد اتفاق ضئيل حول فرص هذه الانفتاحات السياسية لكى تتطور إلى تحولات ديمقراطية أصيلة. وفى حين أن الكثير من الأدبيات تتشح بالتشاؤم[٥]، اكتشف فيضان من الدراسات التى أجريت فى التسعينات من القرن العشرين أن ثمة قوى بالمنطقة تعمل، وثمة عمليات مشابهة لتلك التى قوضت الحكم السلطوى فى أماكن أخرى من العالم (inter alia, Brynen, Korany and Noble 1995; Korany, Brynen, and Noble 1998). ولقد ركز بعض العلماء بصورة خاصة على تكاثر المنظمات التطوعية غير التابعة للدولة، التى يتوقع لها أن تروج لدرجة كبرى من

التسامح إزاء المناقشات السياسية وتوسيع المهارات والموارد التنظيمية المتوافرة أمام المواطنين لكي يتحدوا سلطة الدولة (esp. Norton 1995, 1996).

على أية حال، فإن هذه الكتابات التي دارت حول المجتمع المدني متناقضة فيما يتعلق بمغزى "الانتخابات التنافسية الزائفة" التي تجرى للإيهام بوجود عملية التحول الديمقراطي (Abu Khalil, 1997)[٦]. والمفهوم الغربي للمجتمع المدني، ولو كان غامضًا بعض الشيء، فإنه يستبعد الأحزاب السياسية عمومًا (Foley and Edwards 1996: 38-39; Chazan 1992: 287) وهكذا فإن استدعاءه على أنه محرك الديمقراطية في البلدان العربية يتضمن تشويهًا لسمعة السياسات الحزبية هناك[٧]. وفي هذا السياق، فإن أحزاب المعارضة غالبًا ما يعاب عليها خوضها في عمليات داخلية غير ديمقراطية (Abu Khalil 1997: 158-159; Harik 1994: 49)، وفي بعض الدول توجه الإنتقادات إلى زعماء الأحزاب بسبب كونهم: طاعنين في العمر؛ حتى ليبلغ أحدهم الثمانين عامًا، وانتهازيين، ومنقطعين عن الاتصال بالجماهير[٨].

ويفحص هذا الفصل الانتخابات التشريعية التي أجريت في العالم العربي بدءًا من الستينات وصولاً إلى عام ٢٠٠٠م، مع التركيز على تلك الانتخابات التي عقدت في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. وينهض هذا الفصل على مقدمة تقول بأن عملية التحول الديمقراطي التدريجية ممكنة في هذه البلدان، وأن الانتخابات نفسها هي ساحة مهمة للكفاح والنضال. إن إجراء الانتخابات التنافسية يرسي الأساس لمبدأ حق المواطنين في الحصول على تمثيل نيابي سياسي لمن يختارونه نائبًا عنهم في المجلس التشريعي. وماتزال صناديق الاقتراع التي تسيطر عليها الحكومة سيطرة واعية قادرة على أن تزود قطاعات متنوعة من المجتمع بمنتدى أو منصة لكي يناقشوا علانية مستقبلهم الجماعي، وكذلك تزودهم بفرص جديدة للاحتشاد والتعبئة السياسية. إضافة لما سبق، فإنه حتى الهيئات التشريعية ذات الصلاحيات المحدودة غالبًا ما تصبح بؤرة

لانتباه الصحافة وتركيزها، وكذلك وجود المعارضة فى البرلمان يمكن أن يزود منتقدى نظم الحكم بأدوات تمكنهم من ترقية مجادلاتهم عبر الوسائل الرسمية(٩).

وبالتالى، أرى أن المنافسات المسيطر عليها - والتى وصفناها هنا - بمثابة انطلاقة مهمة من الممارسات السابقة فى هذه البلدان، حين كانت الانتخابات - إذا أجريت أصلاً - تظهر انعدام الخيار الحقيقى أو ضآلته، وكانت الحكومات تعلن فيها بطريقة روتينية تقريبًا فوزها الكاسح بالنتائج. وتميز الديمقراطية الزائفة أيضًا هذه البلدان عن غيرها من الجيران فى المنطقة، والتى ظلت دولاً ذات حزب واحد أو ملكيات خالية من الهيئات التشريعية المنتخبة معًا. والمصطلح العربى شائع الاستعمال الذى ينطبق على هذه الانفراجات السياسية وهو: "التعددية"، ويعنى نظام حكم يأخذ بتعدد الأحزاب السياسية دون تحقيق تحول ديمقراطى كامل، يعالج هذه الفروقات.

وهناك أدلة مقارنة على أن التحولات الديمقراطية من الممكن أن تنبثق من الفترات المطولة من المنافسات الانتخابية الخاضعة للسيطرة الحكومية. ووصف صمويل هنتنجتون (Samuel Huntington, 1991)، ودونالد شير وسكوت مينوارنج (Donald Share and Scott Mainwaring, 1986)، الموقف الذى تصير فيه قوى المعارضة - والتى كانت أصلاً ضعيفة وقت أن استهل نظام الحكم هذه الانفتاحات - قادرة على اكتساب النفوذ تدريجيًا والتفاوض فى آخر المطاف حول التحول الديمقراطى مع السلطويين القائمين بالحكم والمحجمين عن ذلك(١٠). وتزودنا المكسيك (Martinez 2000)، والسنغال (Vengroff and Cheevey 1997, Vengroff and Magala 2000; Vengroff and Mozaffar 2002) بأمثلة على مثل هذه العمليات المطولة.

ومدخلى approach فى هذا الفصل يفترض مسبقًا وجود قوى معارضة علمانية داخل الساحة الانتخابية، ووجود إسلاميين كذلك على وجه الاحتمال. وباقتراح أن هذه التجمعات بوسعها أن تلعب دورًا فى تسريع عملية التحول الديمقراطى، فإننى أرفض المجادلة القائلة بأن القوى المتواجدة بالمنطقة والملتزمة بالنماذج الغربية للديمقراطية أو

بالديمقراطية على الطراز الغربى هى غير ذات أهمية، وبالتالى فإن التهديد الوحيد الحقيقى للمستبدين القائمين بسدة الحكم يأتيهم من الحركات الإسلامية الراديكالية، وهى مناهضة للديمقراطية بالمقدار ذاته (Waterbury 1994; Salame 1994) . إن قوى المعارضة العلمانية والإسلامية المعتدلة التى حددناها وميزناها هنا ربما تكون صغيرة نسبيًا من حيث عددها، غير أن ثمة براهين بأن أفعالها من الممكن أن تؤثر فى عملية الانفتاح السياسى. فضلاً عن هذا، فإنه حتى إذا أظهرت بعض هذه الجماعات ذاتها نزعات سلطوية، فمن الممكن لدعايتها وأفعالها فى الكفاح ضد نظم الحكم القائمة أن تساعد على تآكل شرعية هذه النظم الحاكمة(١١). ولقد حددت البحوث المقارنة فقدان نظام الحكم لشرعيته، بأنه: المفتاح أو العامل الرئيس لوفاة الحكم السلطوى الاستبدادى (Shin 1994: 152).

بيد أن اقتراحنا بإمكانية وقوع التحول المرحلى أو التدريجى صوب الديمقراطية؛ ليس مقصودًا به أن يعنى ضمنيًا حتمية الحدوث. وإزاء الاعتقاد المتفائل بأن كل شىء فى الطبيعة مقصود به تحقيق غاية معينة - والتى تذكرنا "بنظرية الحداثة" المبكرة - فى بعض الكتابات حول المجتمع المدنى (esp. Ibrahim 1995; Kubba 2000)، فإننى أركز على المؤسسات السياسية وسلطان القوة البشرية. ويعير هذا الفصل انتباهًا خصوصيًا للإطار المؤسسى لهذه الانتخابات والاستراتيجيات التى تتبناها قوى المعارضة فيما يتعلق بها. وغرضى فى هذا هو ألا أقلل من الدور الكامن للاتحادات المدنية غير الحزبية فى عملية التحول الديمقراطى؛(١٢) بل أتمنى أن أصحح ما نجم عن ندرة الدراسات التى عالجت سياسات الانتخابات فى المنطقة العربية(١٣).

وفى الواقع، بينما أفرخت الموجة الثالثة الأخيرة من التحولات الديمقراطية قدرًا كبيرًا من الأدبيات حول: ما هى المقاصد أو الخطط المؤسسية المفضية سريعًا إلى دعم الديمقراطيات الجديدة؟ (inter alia Mainwaring 1993; Lijphart and Waisman 1996; Linz and Stepan 1996)، فإن انتباهًا ضئيلاً هو الذى أعير إلى الدور الممكن للتغيير المؤسسى

فى تهيئة الظروف من أجل حدوث التحولات الديمقراطية[١٤]. وأزعم هنا ببساطة أنه بوسع النضالات الانتخابية أن تلعب دوراً فى المعاونة على تقويض الحكم السلطوى، وأن نظم الانتخابات تؤثر فى شكل السياسات الانتخابية. وقد لا تكون الهياكل الانتخابية هى المحدد الفريد أو حتى المحدد الأولى لنتائج الانتخابات فى ظل حكم مستبد، غير أنها ماتزال "تشكل إطار أو هيكل التفاعلات السياسية، وبهذه الطريقة تؤثر فى النتائج السياسية" (Thelen and Steinmo 1992: 13). وحتى فى ظل المنافسات الانتخابية التى يسيطر عليها الحكام، فإن النظم الانتخابية سوف تؤثر فى عدد الأحزاب السياسية التى تعمل داخل دولة ما، وديناميتها الداخلية، والاستراتيجيات التى تتبناها.

ويبين القسم الآتى أن الحكام العرب قد لجؤوا عن وعى وبينة إلى تدبير الانتخابات وتوجيهها؛ من أجل إنتاج هيئات تشريعية موالية لها[١٥]. إن التلاعب فى خطط الانتخابات ومقاصدها، وهو أكثر دهاء من التدخل والتزوير، إنما يمنح القائمين بالحكم سبيلاً آخر للسيطرة على نتائج الانتخابات بمعناها المباشر، والسيطرة على السياسات الحزبية داخل بلدانهم على نحو أكثر توسعًا. وتبين الترتيبات الأخيرة للنظم الانتخابية فى المنطقة أن نخبة نظام الحكم وصفوته تفضل الاقتراعات التى تخضع لمبدأ: الفائز يكسب كل شىء[١٦]، وهى التى برهنت على كونها نافعة بخاصة لنظم الحكم التى بدأت تأخذ بالتعدد الحزبى بعد فترة من سيادة الحزب الواحد.

ثم بعد ذلك، أقوم باستكشاف الاستراتيجيات التى تسعى قوى المعارضة التى لا تتبنى العنف – وهى الأحزاب السياسية الشرعية والجماعات غير المعترف بها، ومع ذلك تمكنت من العمل على الساحة الانتخابية – تسعى عبرها إلى تقليص هيمنة الأنظمة الحاكمة فى إطار القيود التى فرضتها المؤسسات الانتخابية. وحاولت هذه الأحزاب إجراء كل هاتيك الأشياء: مقاطعة الانتخابات، وفرض رقابة منظمة عليها، وفرض التحديات إزاء القواعد الانتخابية القائمة، وحققت درجات متفاوتة من النجاح.

ويشكل التغلب على الخلافات القائمة بين قوى المعارضة فيما يخص الأيديولوجيات، والأهداف، والفرص السياسية القصيرة الأجل، معضلة استيراتيجية محورية. ولداعى من الأسباب التى شرحتها هنا، فإن المستقبل سوف يرى على الأرجح مشاركة أعظم فى الحملات التى ينهض بها نشطاء المعارضة، بالتوازى مع انتخابات أنظف فى حدها الأدنى على الأقل، ويتأتى ذلك كعاقبة من عواقب ضغوط المعارضة. فإذا انحصر لجوء نظم الحكم إلى التدخل فى الانتخابات وتزويرها، فسوف تكتسب المؤسسات الانتخابية أهمية متعاظمة، وسينجم عن ذلك بالضرورة المزيد من الصراعات حول القواعد الانتخابية وأحكامها.

التلاعب بالانتخابات فى ظل منافسات يسيطر عليها النظام:

رغم القيود الحادة المفروضة على صلاحيات البرلمانات العربية، فقد أظهر التنفيذيون القائمون بالحكم قلقًا واهتمامًا بضمان حصولهم على هيئات تشريعية لينة العريكة تذعن لهم وتطاوعهم. وفى الحدود الدنيا، سوف يضمن هذا تمريرًا سريعًا لمبادراتهم التشريعية. وفى بعض الحالات، تكون هذه البرلمانات مسؤولة أيضًا عن التصديق على فترة حكم رئيس الدولة وولايته؛ وحتى لو كانت السلطة التنفيذية غير منتخبة، تقوم الهيئات التشريعية الموالية بخلق الانطباع بأن الشعب قد فوض الزعيم الحاكم بالولاية. ولهذا، حينما يشرع التنفيذيون فى تنظيم انتخابات تشريعية تنافسية، فهم يحاولون ضمان الحصول على برلمانات يهيمن عليها مؤيدوهم أو أنصارهم .(cf. Lust-Okar and Jamal 2002)

وثمة دلائل فى بعض الحالات على أن المسؤولين التنفيذيين قد تلاعبوا فى الأحكام الانتخابية منذ البداية من أجل تحقيق النتائج المرجوة. وأول ملوك المغرب، وهو؛ محمد الخامس، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية: ياسر عرفات؛ كلاهما استشار خبراء دوليين قبل الاستقرار على نظام انتخابى معين؛ فى حين قام عاهل الأردن الراحل،

الملك حسين، بتقسيم الوحدات الإقليمية إلى مناطق انتخابية؛ ليقلل تأثير أصوات الفلسطينيين فى الانتخابات. غير أن النتائج ربما تبرهن على حدوث عكس ما كان متوقعًا، حتى حينما يتم إعمال التزوير الانتخابى والإكراه بإجراء وافر وقدر كبير. وتمثل الأردن ومصر حالتين لنظامى حكم قاما بتغيير قواعد اللعبة بعد أن أثبتت النتائج الأولية للانتخابات وجود تهديد لهما.

ولقد أدخل رئيس مصر أنور السادات نظام الانتخابات البرلمانية للأحزاب السياسية المتنافسة مستهلاً ذلك لأول مرة فى عام ١٩٧٩م. وقام بتنفيذ النظام الذى يقوم على مبدأ الفائز يكسب كل شىء، وتم فيه التنافس على مقعدين منفصلين فى كل دائرة انتخابية، مع استخدام قاعدة إعادة الانتخابات لمن لم يحصلوا على أغلبية الأصوات(١٧). وبمقتضى هذه الانتخابات بوسع المرشحين أن يخوضوا الانتخابات بوصفهم مستقلين، أو باعتبارهم تابعين لواحد من المنابر السياسية الثلاثة التى ابتكرها السادات وأدخلها فى مصر قبل إجراء هذه الانتخابات، وهم يمثلون مختلف التيارات السياسية داخل الاتحاد الاشتراكى العربى - الحزب السياسى الوحيد آنذاك. وفاز المنبر الذى أطلق عليه منبر الوسط، ويمثله أنصار الزعيم السادات ومؤيدوه، بـ ٢٨٠ مقعدًا أو ٨٢ بالمائة من إجمالى مقاعد البرلمان، وهى ٣٤٢ مقعدًا، التى تنافس حولها المرشحون. أما الثمانية والأربعون المتبقية من الـ ٦٢ مقعدًا فقد فاز بها المستقلون وشغروها.

وهكذا فقد نجح نظام الفائز يكسب كل شىء لصالح المنبر السياسى الذى تسانده الحكومة؛ وقدر مارك كوبر (Mark Cooper 1982) أن الأصوات الواقعية التى أدلى بها الشعب لصالح هذا المنبر كانت ٦٠ بالمائة فحسب. ومع ذلك، فإنه حينما تهيأ حسنى مبارك للانتخابات البرلمانية الجديدة فى عام ١٩٨٤م، وإن كانت قد أجريت فى ظل عدد أكبر من الأحزاب السياسية المتنافسة وصحافة حرة بدرجة أكبر، فقد قام مبارك بسن قانون انتخابى جديد. وبدا أن هذا القانون قد تم تفصيله للحفاظ على التشويه الذى

أصاب الاقتراعات ولكن لصالح الحزب الحاكم، وهو المعروف الآن بالحزب الوطنى الديمقراطى، وفى الوقت نفسه يقوم بمحو التهديدات التى يشكلها المرشحون المستقلون. ووقع اختياره على نظام القائمة الحزبية النسبية، غير أنه مع وجود هذا الحد - ٨ بالمائة - فقد كان عاليًا لدرجة أنه نفى المزايا النيابية أو مزايا التمثيل النيابى التى تعذر على معظم أحزاب المعارضة الحصول عليها. وكان هذا الحد مرهقًا وشاقًا خصوصًا؛ لأن القانون يتطلب حصول الحزب على نسبة ٨ بالمائة من الأصوات على مستوى الدولة ككل من أجل الفوز بمقاعد فى أى دائرة مخصصة، وحتى إذا تسنى لأى حزب معارض أن يكسب أصواتًا كافية فى واحدة أو أكثر من المناطق لأجل التأهل للفوز بمقاعد هناك، فإن هذه المقاعد عرضة للضياع إذا قل إجمالى الأصوات على المستوى القومى بمقدار ضئيل عن نسبة الـ ٨ بالمائة. فضلاً عن هذا، فإن أى أصوات يفوز بها حزب سياسى صغير، ولا يمكنه استعمالها من أجل الفوز بمقاعد فى البرلمان؛ فسوف تضاف بدلاً من ذلك إلى الحزب الذى حقق نجاحًا أكبر(١٨).

وفى نهاية المطاف، فاز الحزب الوطنى الديمقراطى بـ ٣٩٠ مقعدًا من إجمالى مقاعد البرلمان البالغة ٤٤٨ مقعدًا أو بنسبة ٨٧ بالمائة؛ وهكذا ازدادت الأغلبية البرلمانية للحزب الحاكم عما كان متحصلاً للهيئة التشريعية فى عام ١٩٧٦م . وعلى أية حال، فقد حصل على ٧٣ بالمائة فقط من الأصوات المعلنة للناخبين الذين اقترعوا. ووقع هذا التشويه لأن كلاً من حزب التجمع اليسارى وخصمه الإسلامى القومى وهو حزب العمل الاشتراكى، لم يحصل على حد الـ ٨ بالمائة، وبذلك فإن الأصوات المؤيدة لهما احتسبت تراكمًا للحزب الوطنى الديمقراطى بدلاً منهما(١٩).

أما الملك حسين عاهل الأردن فقد اتخذ قرارًا بأن يعقد انتخابات تشريعية كاملة على المستوى الوطنى فى عام ١٩٨٩م عقب فجوة دامت عشرين عامًا، وذلك بمحاذاة بعض الإجراءات الأخرى لليبرالية السياسية (Jaber and Fathi 1990: 67-86; Middle East Magazine, October 10, 1989). وأحيت الملكية نظام التعددية الحزبية الذى يجعل

المرشحين يمثلون إقليمًا كاملاً لا جزءًا منه فحسب، والذى كان معمولاً به أيام الإمبريالية البريطانية، وأنشئت عشرين مقاطعة انتخابية يتنافس فى كل واحدة منها عدد يتراوح ما بين اثنين إلى تسعة مرشحين (Reynolds and Elkit 1997: 53-54). وعلى الرغم من استمرار مفعول ونفاذية الحظر الذى ظل مفروضًا طيلة اثنين وثلاثين عامًا على الأحزاب السياسية، فقد استطاع المرشحون التابعون للأحزاب السياسية التى تعمل من تحت الأرض أن يخوضوا الانتخابات بوصفهم مستقلين؛ فى حين تمكن الإخوان المسلمون من كفالة مرشحيهم؛ لأن تنظيم الإخوان المسلمون اعتبر منظمة خيرية وليس حزبًا سياسيًا (Piro 1992: 39-44; Middle East Economic Digest, November 24, 1989).

أحد المخاوف الرئيسية أو القلق الكبير الذى ساور الملك هو تحجيم التمثيل النيابى لخصومه؛ الذين انتقدوا اتجاهه الودى إزاء إسرائيل. ولهذا، فإن الأردنيين من أصل فلسطينى تم نزع المزايا عنهم عمدًا منذ استهلالية توزيع الممثلين النيابيين على المقاطعات الانتخابية وتخصيصهم لها. وبدلاً من أن يتم التخصيص حسب حجم السكان بصرامة، فقد منح المزيد من المقاعد للمقاطعات التى كان السواد الأعظم من سكانها ينتمى لقاطنى الضفة الشرقية لنهر الأردن؛ وبذلك يكون عدد أصوات قاطنى الضفة الشرقية فعليًا هو الأكبر (Reidel 1994: 53; Wederman 1993: 11). ومع ذلك، فقد نجم عن هذه الانتخابات تمثيل ضخم للقوى المعادية لإسرائيل لدواع وأسباب أخرى تتعلق بالأحكام والقواعد الانتخابية. وسمح نظام الاقتراع المتعدد للناخبين بأن يلتمسوا تمثيلاً نيابيًا متزامنًا ويحصلوا عليه حسب هويات سياسية مختلفة وعديدة. فمثلاً: لو أن هناك ثلاثة أصوات، فبمقتضاها يستطيع المواطنون أن يختاروا أولاً شخصًا ما ينتمى لقبيلتهم، ثم قد يختارون أحد أنصار الحكومة، ومازال صوت واحد باقيًا لهم لكى يعبروا من خلاله عن تفضيلاتهم الأيديولوجية. وفى الأردن، ذهب الكثير من هذه الأصوات الثلاثة إلى مرشحى الإخوان المسلمون، الذين كانوا يعارضون

سياسات المملكة الخارجية المؤيدة للغرب. ومن بين مقاعد البرلمان البالغة ثمانين مقعداً، فاز الإخوان المسلمون والمرشحون الإسلاميون بأربعة وثلاثين مقعداً أو حوالى ٤٢ بالمائة، وفاز المرشحون المصنفون على أنهم يساريون وعروبيون بحوالى اثنى عشر مقعداً أخرى (Piro 1992: 39; Brynen 1998: 75).

وكان للإخوان المسلمون مزية فى هذه الانتخابات بسبب الاعتراف بهم على المستوى الوطنى، فقد كان ثمة حظر طويل المدى على بعض الأحزاب السياسية وقوى المعارضة الأخرى. وتعاظمت هذه المزية بعد ذلك بسبب قاعدة الاقتراع المتعدد. والعدد الضخم نسبيًا من المرشحين لكل مقعد – بمتوسط ٨ لكل مقاطعة – كان معناه أن نسبة ضئيلة تبلغ ١٠ بالمائة من الأصوات يمكن أن تكون كافية للنصر فى بعض الحالات. واكتسب مرشحو الإخوان المسلمين بالفعل أقل من ٢٠ بالمائة من إجمالى الاقتراع، وفاز المرشحون الإسلاميون الآخرون بالمثل بعدد من المقاعد أعظم من نسبة الأصوات التى خاضوا الانتخابات على أساسها (Reynolds and Elklit 1997: 53).

وحل نظام الحكم هذه "المشكلة" فى الانتخابات التالية التى أجريت فى نوفمبر ١٩٩٣م . وقبل ذلك بعام، سمحت الدولة الملكية بتكوين الأحزاب السياسية، واعترفت بشرعية حوالى أربعة وعشرين حزبًا منها، وذلك قبل التصويت، وعكس الكثير منها آراء واتجاهات عروبية وإسلامية أو فلسطينية. بيد أن تصديق الملك على اتفاقيات أوسلو المثيرة للخلاف جعل موقف الإسلاميين من السياسة الخارجية مصدرًا للتهديد المتزايد لنظام الحكم. وهكذا، فقد أصدر الملك حسين أيضًا مرسومًا بتغيير بعض الأحكام الانتخابية، وذلك بالتحول إلى نظام الاقتراع الفردى غير المتحول (SNTV) الذى بمقتضاه تستمر كل مقاطعة فى انتخاب مرشحين متعددين وفقًا لقاعدة التعدد، لكن كل مواطن أصبح له صوت واحد فقط (Reidel 1994: 53-56; Chicago Tribune, November 7, 1993).

ونظام الاقتراع الفردى غير المتحول - الذى اعتبره كثير من العلماء نظاماً شبه تناسبى- بإمكانه حل مشكلة تبدد أصوات الأقلية فى المقاطعات أو الدوائر التى يتم فيها الانتخاب على النطاق الكلى، والتى يكون فيها جمهور الناخبين مستقطباً عرقياً أو سلالياً أو إثنياً (Reynolds and Reilly 1997: 51-52; Amy 1993: 186-187, 232-233; Eng-strom 1992: 743-770). على أية حال، فإنه فى السياق الأردنى كان تأثير هذا النظام مقصوداً به ترضية العواطف القبائلية. وكما توقعت المملكة، منح الكثير من المواطنين صوتهم الفردى لمن يفضلونه من قبيلتهم، وليس لمن يفضلونه عقائدياً أو أيديولوجياً؛ وبالتالى نتج عن هذا برلمان ذو وجود شديد الهزال للمعارضة. أما جبهة العمل الإسلامى، التى هى ائتلاف يسوده الإخوان المسلمون، فقد حصلت على ستة عشر مقعداً، وحصل الإسلاميون المستقلون على أربعة مقاعد أخرى، وبهذا شغلت الآن القوى الإسلامية معاً ٢٥ بالمائة فحسب من المقاعد. وحصل اليساريون بشتى مشاربهم على ثمانية مقاعد أخرى، تاركين أغلبية مقدارها ٦٥ بالمائة تقريباً للشخصيات الموالية عموماً لنظام الحكم (Reidel 1994: 56; MEED, November 19, 1993)[٢٠]. وحينذاك وقع بطش وقمع متسارع بالإسلاميين التابعين للمعارضة، والمنادين بالقومية العربية، واليساريين، فى أعقاب توقيع الأردن لمعاهدة السلام مع إسرائيل فى أكتوبر ١٩٩٤م . وقبل إجراء الانتخابات التالية بفترة وجيزة فى عام ١٩٩٧م، أقر البرلمان بصفة مؤقتة قانوناً وحشياً وشديد القسوة للصحافة؛ قصد به التقييد الحاد لحرية التعبير الجماهيرية المعارضة للسياسات الخارجية والاقتصادية للعاهل الأردنى. وفى ضوء هذا، وبخاصة لأن الحكومة رفضت الدعوات المنادية بالعودة إلى قوانين الانتخابات القديمة، قاطع أكثر من نصف الأحزاب السياسية الأردنية انتخابات عام ١٩٩٧م (Hourani 1998; Khouri 1998: 27-33; HRW 1997).

انتخابات الفائز يكسب كل شىء:

اليوم، كل البلدان العربية تقريبًا التى تمارس التعددية الحزبية تأخذ بالنظم الانتخابية القائمة على مبدأ الفائز يكسب كل شىء. ويمنح هذا النظام الانتخابى للنظم الحاكمة فى السلطة مزايا خاصة، وذلك فى البلدان التى شرعت فى التعددية انطلاقًا من عهود الحزب الواحد. وفى حين أنه فى الديمقراطيات المتقدمة يرتبط نظام الفائز يكسب كل شىء بنظام الحزبين أو الأحزاب الثلاثة، نجد أنه فى هذا السياق السلطوى يهدف تأثيره إلى الحفاظ على هيمنة الحزب الواحد عن طريق تحريف أصوات الشعب التى اكتسبها الحزب الحاكم (انظر الجدول ٥,١).

الجدول ٥,١ الانتخابات التشريعية التنافسية فى العالم العربى: الأعوام، والقواعد الانتخابية، وانتخابات البرلمان أحادى المجلس أو ذى المجلسين فى الفترة ١٩٦٤م – ٢٠٠٠م

الدولة	سنوات الانتخابات	حجم الدائرة	النظام الانتخابى
الجزائر	١٩٩١م	١	الأغلبية بالإعادة
	١٩٩٧م	تختلف (حسب المحافظة)	قائمة الحزب المغلقة (عتبة ٥ بالمائة)
مصر	١٩٧٦م	٢، تنافس منفصل	الأغلبية بالإعادة
	١٩٨٤م	١٠	قائمة الحزب المغلقة (عتبة ٨ ٪)
	١٩٨٧م	١٠، منقسمة (٩+١)	مثل ١٩٨٤، ولكن مقعد ١ لكل دائرة بالتعددية (عتبة ٢١٪) الأغلبية بالإعادة
الأردن	١٩٩٠م، ١٩٩٥م، ٢٠٠٠م	٢، تنافس على انفراد	
	١٩٨٩م	متغير	تعددية على المستوى القومى
	١٩٩٣م، ١٩٩٧م	متغير	اقترا ع فردى غير متحول
الكويت	١٩٩٢م، ١٩٩٦م	٢	تعددية على المستوى القومى
لبنان	١٩٩٢م، ١٩٩٦م، ١٩٩٩م	متغير	تعددية على المستوى القومى، ويجب أن تتفق مع أنصبة الطوائف.
المغرب	١٩٦٤م، ١٩٧٧م، ١٩٨٤م، ١٩٩٣م، ١٩٩٧م	١	تعددية، وعضو نيابى لكل مقاطعة
فلسطين	١٩٩٦م	متغير	تعددية على المستوى القومى
تونس	١٩٨٩م	– أ	اقترا ع الكتلة الحزبية
	١٩٩٤م	–	اقترا ع الكتلة الحزبية، لكن ١٢٪
		–	من المقاعد محجوزة للمعارضة
	١٩٩٩م		اقترا ع الكتلة الحزبية، ٢٠٪ من المقاعد محجوزة للمعارضة
اليمن	١٩٩٣، ١٩٩٧	١	تعددية، وعضو نيابى لكل مقاطعة

ملاحظة: أ. لم تكن ثمة بيانات متوافرة حول تونس.

شرح نظم الاقتراع

• نظم الفرد الفائز:

أغلبية أصوات الدائرة الانتخابية للعضو الواحد (SMDP)؛ وفيها يقوم الناخبون بالتصويت فى الاقتراع من أجل مرشح وحيد، والمرشح الذى يحصل على معظم الأصوات يفوز بالمقعد.

إعادة الانتخابات للفوز بالأغلبية؛ ويعرف أيضًا بـ "نظام الدورتين". وهو مثل أغلبية أصوات الدائرة للعضو الواحد، غير أنه يتطلب أن يتلقى المرشح نسبة معينة فى حدها الأدنى، عادة ما تكون أعلى بقليل من ٥٠ بالمائة من الأصوات. فإذا لم يحصل أى مرشح عليها، يتم إجراء انتخاب ثانى بين الحاصلين على أعلى الأصواب فحسب.

• نظم الفائزين المتعددين:

أغلبية تمثيل المنطقة الكاملة؛ ويعرف أيضًا باقتراع الكتل، وبإمكان المقترعين فيه أن يصوتوا لعدد كبير من المرشحين حيث إن هناك مقاعد ينبغى شغرها، لكنه يخصص صوتًا واحدًا فحسب لكل مرشح. أما المرشحون الذى يحصلون على أعظم الأصوات فهم الفائزون.

الاقتراع الفردى غير المتحول؛ مثل أغلبية تمثيل المنطقة الكاملة، من حيث إن قاعدة الأغلبية هى التى تحدد من هم الفائزون، غير أن كل مقترع بوسعه اختيار مرشح واحد فحسب.

قائمة الحزب المغلقة النسبية؛ وفيها يصوت الناخبون فى الاقتراع من أجل حزب ما، وتمنح الأحزاب عددًا من المقاعد طبقًا لنسبة الأصوات التى تتحصل عليها. ويشغل كل حزب مقاعده وفقًا لقائمة مسلسلة سبق ترتيبها. (فى نظم القائمة المفتوحة، لدى الناخبين الفرصة لكى يبدوا بعض تفضيلاتهم لأى من مرشحى الأحزاب، ويتسنى ذلك عن طريق التأثير فى ترتيب القائمة). وتشير كلمة العتبة إلى النسبة الدنيا التى يتعين على حزب ما أن يفوز بها من أجل التأهل للتمثيل النيابى بمقتضى هذا النظام.

اقتراع الكتلة الحزبية؛ وهو مثل قائمة الحزب المغلقة النسبية، فيما خلا أن الحزب الذى يحظى بأغلبية الأصوات يحصل على المقاعد كافة المخصصة للدائرة الانتخابية أو المقاطعة.

المصادر: توصيفات النظم الانتخابية مستمدة من:

Reynolds and Reilly (1997: 27-50); Reeve and Ware (1991: ch. 7); and Amy (1993: 225-233). أما البيانات الخاصة بالبلدان فقد استقيناها من مصادر البلدان التى ذكرناها فى متون النصوص.

وتُظهر حالتا فلسطين واليمن هذه القضية بطريقة لطيفة، كما يزودانا ببصيرة نافذة حول كيف ينتج نظام التمثيل النيابى النسبى نتائج مختلفة. ففى فلسطين، جاء نظام التمثيل النيابى للمنطقة الكاملة لصالح منظمة فتح التى يتزعمها ياسر عرفات. أجريت انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى فى يناير عام ١٩٩٦م تحت رعاية اتفاقات أوسلو للسلام الموقعة فى عام ١٩٩٣م . وتمخضت الانتخابات عن استحواذ مساندى منظمة فتح على حوالى ٧٥ بالمائة من مقاعد المجلس المؤلف من ثمانية وثمانين مقعداً (Ghanem 1996: 526; Jerusalem Post, January 23, 1996; DPA, January 22, 1996)[٢١]. وقامت لجنة انتخابية معينة من قبل ياسر عرفات بتطوير أحكام انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى فى نوفمبر عام ١٩٩٣م؛ ونتج عنها قانون انتخابى أقره مجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية فى ديسمبر من عام ١٩٩٥[٢٢] .

وكما حدث فى الأردن، كانت ذريعة هذه الحيلة الدعوة إلى دوائر انتخابية يمثلها أعضاء متعددون، وفى هذه الحالة هم ستة عشر عضواً، وبوسع المواطنين أن يقترعوا بعدد كثير من الأصوات حيث إن هناك مقاعد ينبغى شغرها فى كل مقاطعة أو دائرة انتخابية، أما الفائزون فتحددهم قاعدة حصولهم على أغلبية الأصوات. أيضاً كما حدث فى الأردن، فإن نظام الاقتراع المتعدد مكن الفلسطينيين من اختيار أعيانهم وسادتهم المحليين وتفضيلاتهم العائلية والأسرية وفى الوقت ذاته، مكنهم من تسجيل تأييدهم لواحد أو أكثر من المرشحين اعتماداً على العقيدة السياسية أو الأيديولوجية. وفى هذه الفئة الأخيرة، حبذت قاعدة الأغلبية أولئك المرشحين الذين تساندهم منظمة فتح بسبب تاريخها كحزب والاعتراف الوطنى بها. وفى سائر المقاطعات الانتخابية مجتمعة، حصل المرشحون الذين خاضوا الانتخابات تبعاً لقائمة فتح على ٣٠ بالمائة فحسب من الأصوات، غير أن تأثير التشويه جراء قاعدة الأغلبية منحهم ٥٨ بالمائة من المقاعد الثمانية والثمانين للمجلس. وعلى العكس، فإن أحزاب المعارضة التى شاركت فى الانتخابات حصلت على ١٠ بالمائة من إجمالى الأصوات لكنها حصلت على ثلاثة بالمائة

فحسب من المقاعد، في حين أن المستقلين (وكان أكثرهم من نشطاء فتح الذين – لأسباب شتى – لم يتم اصطفاؤهم لقائمة فتح داخل دوائرهم الانتخابية) فقد استأثروا بحوالى ٦٠ بالمائة من الأصوات، بيد أنهم حصلوا فحسب على الـ ٣٩ بالمائة المتبقية من المقاعد (Ghanem 1996: 526).

ولقد تعزز موقف فتح بسبب حقيقة أن الفصائل المنافسة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك الكثير من الإسلاميين المحسوبين على تنظيم حماس، رفضوا المشاركة فى الانتخابات، زاعمين أن خوضها إنما يعنى الاعتراف ضمنيًا باتفاقيات أوسلو. لكن، وكما لاحظ خليل الشقاقى، فإن قرار الأحزاب الصغرى لمقاطعة الانتخابات لاقى تشجيعًا بسبب اختيار نظام انتخابى من شأنه أن يعطيهم أقل فرصة للحصول على المقاعد (Jerusalem Post, June 16, 1995). وقبل إقرار مسودة القانون الانتخابى، حث العديد من أحزاب المعارضة، وأيضًا اللجنة الدولية للمحكمين ومقرها فى جنيف، السلطة الوطنية الفلسطينية على تبنى نظام نسبى من شأنه أن يعطى قوى المعارضة قدرًا أعظم من التمثيل النيابى (Ghanem 1996: 526; Jerusalem Post, December 7, 1995, January 19, 1996). وإذا تناولنا الأمر بطريقة مختلفة، نجد أن عظم انتصار فتح جاء نتيجة للهيكل الانتخابى الدولى القائم على أساس من نظام الأغلبية، وكان حيلة دبرها أنصار عرفات المعينون الذين قاموا بتفصيل الأحكام الانتخابية.

وفى انتخابات اليمن لعام ١٩٩٣م التى أجريت فى أعقاب اندماج شطرى اليمن: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبى) والجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالى) فى عام ١٩٩٠م وكان لكل شطر منهما حزب وحيد فيما مضى، تم تبنى نظام التعددية الحزبية فى البلدين كليهما وذلك قبل توحيدهما مباشرة[٢٣]. وحدد القانون الانتخابى الذى أعلن فى ١٩٩٢م نظام أغلبية الأصوات للمرشح الوحيد الذى يفوز بتمثيل الدائرة أو المقاطعة الانتخابية (Republic of Yemen: 1992: 24)[٢٤]. أما اليمن

الشمالى، وتعداده السكانى يشكل ٨٠ بالمائة من إجمالى سكان اليمن الموحد، فقد حصل مع ذلك على نسبة مماثلة من مقاعد المجلس التشريعى البالغة ٣٠١ مقعد.

وقبل انتخابات ١٩٩٣م، قام حزب مؤتمر الشعب العام التابع لليمن الشمالى، والحزب الاشتراكى اليمنى التابع لليمن الجنوبى بالتواطؤ معًا من أجل تفصيل الدوائر الانتخابية؛ لكى يحدا من التحديات التى سوف تجابه كلاً منهما من قبل المستقلين. وكان الحزب الاشتراكى اليمنى أكثر تماسكًا من الناحية الفكرية أو الأيديولوجية، وكان يجابه قدرًا ضئيلاً من المنافسة الحزبية، غير أنه لدواعى الفروقات السكانية الديموغرافية، استفاد حزب مؤتمر الشعب العام بصورة رئيسية من تشويه الأصوات الذى اعترى انتخابات عام ١٩٩٣م . وحصل كلا من هذين الحزبين على ١٤ بالمائة من أصوات الشعب فى الساحة الرئيسية السابقة للآخر. وداخل معقل الحزب الاشتراكى اليمنى، وبحصوله على ٥٧ بالمائة من الأصوات فى المتوسط، زعم أحقيته فى ٩٥ بالمائة من مقاعد الجنوب البالغة سبعة وخمسين مقعداً. وبالمغايرة، نجد أن حزب مؤتمر الشعب العام حصل على متوسط أصوات بلغ ٣٢ بالمائة فحسب من الأصوات فى الشمال، وفاز فقط بـ ٤٩ بالمائة من المقاعد. ولكن على صعيد الدولة ككل، نجد أن الـ ١٨ بالمائة من المقاعد التى حصل عليها الحزب الاشتراكى اليمنى تعادل إجمال الأصوات الشعبية التى اقترعت لصالحه؛ فى حين ظل حزب مؤتمر الشعب العام مستمتعًا بفجوة الـ ١٣ بالمائة بين مقاعده (١٢٣، أو ٤١ بالمائة)، وأصوات الـ ٢٨ بالمائة التى اقترعت لصالحه.

ولأن الحرب الأهلية فى اليمن عام ١٩٩٤م ترسخت جزئيًا بسبب الإحباطات التى أصابت بعض أعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى؛ لهيمنة حزب مؤتمر الشعب العام على البرلمان، فجدير أن نأخذ فى الاعتبار كيف كان من الممكن للتمثيل النيابى النسبى أن يغير بشرة الهيئة التشريعية وطبيعتها: إذا تم تقليل نسبة حزب مؤتمر الشعب العام من المقاعد، فيسمح للمزيد من الأحزاب الصغرى والمستقلين بأن يتم تمثيلهم فى

البرلمان. إضافة إلى ذلك، يتسنى للمفوضين البرلمانيين لحزب مؤتمر الشعب العام، وللحزب الاشتراكى اليمنى كليهما أن يستوعبوا أعضاء الأحزاب الأخرى القادمين من خارج معاقلهم الإقليمية، وكان يمكن لذلك أن يتم ببساطة عن طريق ممارسة التأثير الملطف للتوترات بين الشمال والجنوب.

وكما حدث بالفعل، فإن الانتفاضة الانفصالية التى تزعمها الحزب الاشتراكى اليمنى قد منيت بالهزيمة، وقامت القوات اليمنية الشمالية باحتلال جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقًا، والتى قامت بتدمير المؤسسات الحكومية السابقة، وصادرت أصول الحزب الاشتراكى اليمنى، وفرضت قيودًا سياسية قاسية، فنقضت بذلك مكاسب عهد الوحدة وقلبتها. وهربت القيادة التحريرية الوحدوية للحزب الاشتراكى اليمنى، وتم استبعاد الحزب – ولو أنه الآن تحت سيطرة فصيل جديد – من الائتلاف الحاكم. وهذا مكن حزب مؤتمر الشعب العام، وحزب الصلاح ذا التوجه الإسلامى – وهو ثالث الأحزاب السابقة، ويمثل الشريك الأصغر الآن فى الحكم – من تمرير الإصلاحات الدستورية التى زادت من الصلاحيات بحوزة الرئيس. وفى خضم شائعات مثابرة بأن الحزبين الحاكمين يعتزمان بخطط لديهما أن يزورا الانتخابات، قام الحزب الاشتراكى اليمنى بمقاطعة انتخابات ١٩٩٧م . وللمرة الثانية، استفاد حزب مؤتمر الشعب العام من تشويه أصوات الناخبين، وكدس ٦٢ بالمائة من المقاعد بنسبة ٤٢ بالمائة من أصوات الشعب، ومضى قدمًا ليحكم البلاد بصفته الحزب الحاكم (Saq-qaf 1998: Glosemeyer 1998: 35-43; Carapico 1998: 186-195, 149)[٢٦].

وتظهر تونس ومصر بالمثل تأثيرات تشويهية لمبدأ الفائز يكسب كل شيء، لكنهما أيضًا يظهران إمكانيات قوى المعارضة على التأثير فى المؤسسات الانتخابية. وتستخدم تونس نظامًا انتخابيًا قائمًا على أساس من أغلبية الأصوات للفائزين وتعددية المرشحين، وهو ما يعرف باسم: اقترا ع الكتلة الحزبية، وفيه يدلى المواطنون بأصواتهم لصالح حزب واحد، والحزب الذى يحصل على معظم الأصوات يفوز بجميع

المقاعد البرلمانية المخصصة للدائرة الانتخابية أو المقاطعة[٢٧]. وعقدت أول انتخابات تنافسية فى عام ١٩٨٩م فى أعقاب قيام وزير الداخلية - آنذاك - زين العابدين بن على بخلع رجل تونس القوى الحبيب بورقيبة وكان قد طعن فى السن حينذاك. واستهل زين العابدين حكمه بليبرالية سياسية اشتملت على الاعتراف بالعديد والمزيد من أحزاب المعارضة العلمانية. ومع ذلك، رفض نظام الحكم الاعتراف بشرعية كبرى تجمعات المعارضة وهو حزب النهضة، ولما حان الوقت من أجل سن قانون جديد لانتخابات ١٩٨٩م، تجاهلت الحكومة مطالب أحزاب المعارضة التى نادت بنظام التمثيل النيابى النسبى. ولم يكن مفاجئًا فى ضوء القواعد الانتخابية أن يستحوذ التجمع الدستورى الديمقراطى (Rassemblement Constitutio nel Democratique, RCD) الحاكم حينئذ على مقاعد البرلمان قاطبة.

وشهدت السنوات الخمس التالية نقوصًا من جانب الحكومة عن الليبرالية؛ بينما كثفت الحركة الإسلامية من أنشطتها. واستعاد حكمه عمليات التعذيب وأعمال البطش والقمع الإجهاضية والمحاكمات العسكرية لكل من المنشقين الإسلاميين واليساريين، ورفضت الحكومة أن تقدم اعترافها لأى مزيد من الأحزاب السياسية. وقبل إجراء انتخابات ١٩٩٤م، وافق نظام الحكم - فيما اعتبر تنازلاً للأحزاب السياسية الستة التى اعترف بشرعيتها فيما سلف - على تخصيص ١٢ بالمائة من المقاعد البرلمانية لصالح المعارضة، على أن يتم توزيعها على أساس من القاعدة النسبية. أما المقاعد الباقية فقد كانت خاضعة للاقترا ع بنظام الكتلة الحزبية، وللمرة الثانية فاز حزب التجمع الدستورى الديمقراطى بهذه المقاعد كافة. ومن الناحية الرسمية، حصل الحزب الحاكم على ما هو أدنى بقليل من ٩٨ بالمائة من الأصوات، وبذلك فقد كان غرض السخرية والتهكم من وراء تخصيص مقاعد للمعارضة وقوع تشويه للاقتراعات لصالح الحزب الحاكم، ولو أنه كان مايزال متاحًا له أغلبية مريحة تبلغ ١١٤ مقعداً بالهيئة التشريعية التى بلغ عدد مقاعدها آنذاك ١٦٣ . علاوة على ذلك، ألمعت ميشيل بينر

(١٩٩٩: ٩٤-٩٩) إلى أنه بجانب إضفاء هالة من الشرعية على احتكار حزب التجمع الدستورى الديمقراطى للسلطة، فإن إدخال أحزاب معارضة - تعترف من تلقاء نفسها بأنها واهية - إلى البرلمان خدم غرض "بن على" فى فرض نظام محكم على مندوبى حزب التجمع الدستورى الديمقراطى.

فإلى أى درجة يمثل رقم ٩٨ بالمائة هذا الشعبية الحقيقية لنظام الحكم - على نقيض توليفة التدخل فى الانتخابات وتزويرها - وإفلاس المعارضة المعترف بها شرعيًا، وإقصاء الإسلاميين؛ الإجابة عن هذا التساؤل لا يمكن حسمها هنا. ولكن ردًا على الاتهامات بالاحتيال وعمليات القسر والإكراه لإرادة الناخبين، رفع بن على عدد المقاعد النسبية إلى ٢٠ بالمائة فى انتخابات عام ١٩٩٩م، وفى أعقاب ذلك شغلت المعارضة الشرعية أربعة وثلاثين مقعدًا فى البرلمان المؤلف من ١٨٢ مقعدًا. وبالنسبة إلى هذه الانتخابات، التى تزامنت مع السباق الرئاسى التنافسى الأول فى البلاد، وافق "بن على" أيضًا على مطالب المعارضة بأن يكون لهم ممثلون فى لجان إحصاء أصوات المقترعين، وتواجد مجموعة وطنية مستقلة من المشرفين على الانتخابات. إضافة إلى ذلك، تم تخفيف بعض القيود عن الصحافة، وتحريم الحشود المؤيدة للحكومة خارج أماكن الاقتراعات، وهى التى استخدمت فيما مضى كوسيلة للضغط على الناخبين. وفى ظل نفاذ مفعول هذه الإجراءات، أعلن رسميًا عن حصول حزب التجمع الدستورى الديمقراطى على مجموع بلغ ٩١,٥ من إجمالى الأصوات فى انتخابات ١٩٩٩م . وعلى الرغم من أن إجمالى عدد أصوات المعارضة كان مايزال يتعرض للمزيد من التشويه مع إدخال مبدأ تخصيص ٢٠ بالمائة من المقاعد للتمثيل النيابى النسبى للمعارضة، فإنها لم ترتفع بنسبة ٤٠٠ فى المائة عن الانتخابات السابقة.

أخيرًا - فإن عودة مصر إلى مبدأ الفائز يكسب كل شىء لم تكن فى الواقع خيارًا أصليًا للرئيس، وإنما فرضته أحكام القضاء والمحاكم. فقد رفع محاميان ينتميان للمعارضة قضية يطعنان قضائيًا بمقتضاها بأن تحريم الترشيحات المستقلة

ينتهك نصوص الدستور التى تصون حقوق الفرد. وفى عام ١٩٨٦م، أجهض النظام الحاكم حكمًا كان متوقعًا لصالح المعارضة، وذلك بقيامه بحل البرلمان وإصدار قانون انتخابى جديد. وخصص مقعدًا واحدًا فى كل دائرة انتخابية للترشيحات المستقلة، على الرغم من أن الأحزاب السياسية كان مسموحًا لها أيضًا بأن ترشح أفرادًا على ذمة هذه المقاعد. وكانت المنافسات تجرى على أساس من أغلبية الأصوات، مع إجراء انتخابات إعادة إذا حصل أعلى المرشحين اقتراعًا على أقل من ٢٠ بالمائة من الأصوات. وفيما عدا ذلك، فإن نظام التمثيل النيابى النسبى يظل ساريًا ونافذًا[٢٨].

وتمخضت الانتخابات اللاحقة التى أجريت فى عام ١٩٨٧م عن إنتاج هيئة تشريعية أكثر تنوعًا، حيث تم تمثيل معظم أحزاب المعارضة. وفى حين أن الحزب الوطنى الديمقراطى ظل متمتعًا بهامش مريح قدره ثلثا الأغلبية؛ وهى المطلوبة لضمان إعادة ترشيح مبارك لولاية ثانية فى رئاسة الجمهورية، إلا أن قبضته على الهيئة التشريعية تناقصت إلى حد ٧٩ بالمائة. وفيما أعقب ذلك، دأب نظام الحكم على التشبث بأحكام التمثيل النسبى، وقام المحامون بتنقيح قضيتهم وإعادة رفعها أمام المحاكم (Khalid 1989)، وهيؤوا المسرح أمام معركة قضائية أخرى أمام المحاكم، وبرلمان حياته قصيرة. وفى شهر مايو من عام ١٩٩٠م، أصدرت المحكمة الدستورية المصرية حكمًا فحواه أن قانون الانتخابات لعام ١٩٨٦م ينطوى على التمييز الجائر وغير العادل ضد المستقلين، وقضيت بأن البرلمان المنتخب بمقتضى ذلك القانون إنما هو "باطل ولاغ". ونهض قانون انتخابى جديد باستعادة نظام أغلبية الأصوات بإعادة الانتخابات لصالح حصول المرشح على الأصوات التى تؤهله للتمثيل بالبرلمان، وكان معمولاً به فى السبعينات من القرن الماضى، ومن ثم تم إجراء الانتخابات الجديدة فى شهر ديسمبر من عام ١٩٩٠م[٢٩].

وفيما خلا حزبٌ واحدٌ، قاطعت سائر أحزاب المعارضة السياسية الراسخة - بما فيها تنظيم الإخوان المسلمون، الذى ظل محظورًا، وبعض التجمعات اليسارية الصغرى

– هذه الانتخابات، لأنها ظلت ناقمة على القانون بسبب فشله فى تقديم ضمانات لإشراف المستقلين على الانتخابات. ومع ذلك، كان هناك حوالى ٣٠٠٠ مرشح أو حوالى ٧ مرشحين تقريبًا لكل مقعد، شاملاً ٧٨٩ مرشحًا محسوبين على الحزب الوطنى الديمقراطى، غير أنهم خاضوا الانتخابات دون مساندة من حزبهم. وبالنسبة إلى تحقيق الأغلبية البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى، نجح النظام التام لمبدأ لفائز يكسب كل شيء، وكذلك الانتخابات السابقة، فى تأمين تلك الأغلبية للحزب الذى كان حاكمًا. وأما المرشحون الذين ساندهم الحزب الوطنى الديمقرطى فقد فازوا فحسب بـ ٢٥٣ مقعداً من إجمالى مقاعد البرلمان البالغة ٤٤٤، مع وقوع بعض الهزائم المنكرة لأمناء الحزب فى ست محافظات. على أية حال، فإن ٩٥ من المنتسبين للحزب الذين خاضوا الانتخابات بصفتهم مستقلين فازوا، ومعظم أولئك على وجه التقريب سرعان ما آثروا الانضمام إلى الهيئة البرلمانية للحزب الذى كان حاكمًا. وهكذا، صار بمستطاع الحزب الوطنى الديمقراطى للمرة ثانية التعويل على ٧٩ بالمائة من أصوات الهيئة التشريعية لتمرير تدبيراته.

غير أن عملية الترشيحات الفردية أفضت إلى تجريد زعماء الأحزاب السياسية من بعض مقدرتهم على اتخاذ قرار حول أى أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى الذى يجب أن يجلس فى الهيئة التشريعية. وربما كانت هذه الظاهرة عاملاً مساعداً على تصعيد العنف الذى أفسد وشوه الانتخابات التالية التى انعقدت فى عام ١٩٩٥م[٣٠]. وحصل العديد من الأحزاب الجديدة على شرعيته القانونية، ووافقت الحكومة على مضاعفة الزمن المحدد من الظهور على الهواء بالإذاعة والتليفزيون والمتاح للأحزاب السياسية لاستعراض برامجهم الانتخابية. ودفعت وعود مبارك ووزير داخليته بأن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة، سائر جماعات المعارضة إلى المشاركة، وارتفع عدد المرشحين إلى حوالى أربعة آلاف مرشح تقريبًا، أو ارتفع فى المتوسط إلى حوالى تسعة مرشحين لكل مقعد واحد.

ويرجع الفضل جزئياً إلى إجراءات الأمن الصارمة والواسعة النطاق التى فرضت على تنظيم الإخوان المسلمون - إذ قبض على ١٠٠٠ من أعضائها والمتعاطفين معها عشية الانتخابات - فى تمكن الحزب الوطنى الديمقراطى من زيادة أغلبيته البرلمانية رغم هذه المنافسة الانتخابية حامية الوطيس. وفى أولى جولات الانتخابات، كان ثمة ١٣٨ فائزاً منهم ١٢٤ مؤيدين من قبل الحزب الوطنى الديمقراطى، و١١ مستقلاً منتصراً من ١٤ محسوبين على الحزب الوطنى الديمقراطى؛ ولم يتسن لأى من مرشحى أحزاب المعارضة أن يستحوذوا على أية مقاعد. وعندئذ، انتزع المرشحون الذين اصطفاهم الحزب الوطنى الديمقراطى ١٨٣ مقعداً من ٢٠٦ مقاعد هى التى خضعت لإعادة الانتخابات، أما أحزاب المعارضة فقد حصلت على ١٣ مقعداً فحسب[٣١]. وأمسى المستقلون الفائزون فيما خلا ١٣ منهم، وللمرة الثانية، موالين للحزب الوطنى الديمقراطى، مما سوغ للحزب الحاكم إجمالى ٤١٧ مقعداً أو ٩٤ بالمائة من المقاعد التى دار التنافس عليها - فيما يعد أقوى أغلبية برلمانية حدث أن تحققت[٣٢].

وعلى الرغم من جهود بذلت لمراقبة الانتخابات قام بها العديد من المنظمات غير الحكومية بالداخل، (انظر القسم التالى)، أكد نشطاء المعارضة أن مستوى غير مسبوق من القمع والتدخل الحكومى وراء هذه النتيجة. ووقعت كذلك اشتباكات عنيفة وعديدة بين المعسكرات التى تؤيد المرشحين المنافسين الموالين لنظام الحكم. واتهم البعض زعماء الأحزاب بأنهم أباحوا - إن لم يشجعوا - هذه المواجهات؛ لأنهم أثاروا تساؤلات حول ولاء الأعضاء الذين خاضوا الانتخابات بصفتهم مستقلين حينما حرموا من مساندة أحزابهم (Kienle 1998: 230-331).

واستمرت التراشقات فيما بعد ذلك مع فرض قيود مشددة على نقابات العمال والنقابات المهنية، حيث فرض القانون السالف الذكر حول المنظمات غير الحكومية المزيد من الإجراءات الأمنية المشددة على الإخوان المسلمون، وأصدرت إحدى المحاكم

حكمًا بحل حزب العمل الاشتراكى(٣٣). على أية حال، أيدت المحكمة الدستورية العليا - قبل عدة أشهر من إجراء الانتخابات البرلمانية التالية المقررة فى خريف عام ٢٠٠٠م - مطلبًا للمعارضة طال أمده ألا وهو وجوب أن يشرف القضاة على الانتخابات؛ وقبل مبارك الحكم. وهكذا، برهن نظام الحكم للمرة الثانية على أنه معرض لهجوم الانتقادات الداخلية والدولية والتأثر بها بسبب ممارساته الانتخابية. ودفع المجتمع المدنى ثمنًا غاليًا لقاء هذا الانتصار: إذ إنه قبل أسابيع قلائل من صدور الحكم القضائى المتوقع ضد سعد الدين إبراهيم؛ الذى كان زعيمًا لمساعى المراقبة لانتخابات ١٩٩٥م، حدث أن تم إلقاء القبض عليه هو وحوالى عشرين من المساعدين. وفسرت عمليات القبض هذه على نطاق واسع بأنها محاولة لإسكات الانتقادات الموجهة لنظام الحكم بارتكابه ممارسات تزوير للانتخابات. وتم أيضًا تخويف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان - وهى دعامة أخرى من دعامات جهود مراقبة انتخابات ١٩٩٥م - من مغبة قبول تمويل أجنبى، وأجبرت على تقليص أنشطتها؛ وأعاقت هذه العوامل مجتمعة المراقبة غير الرسمية لانتخابات عام ٢٠٠٠م (Langohr 2001).

وفى ظل إشراف القضاة على عمليات الإدلاء الفعلية بالأصوات فى الاقتراعات، قال المراقبون: إن بؤرة تركيز المحاولات الحكومية للتلاعب فى النتائج انتقلت إلى خارج صناديق التصويت؛ فقد تم الإعلان عن وقوع أحداث كثيرة قام فيها الجنود التابعون للسفاحين المدعومين من الحكومة بمنع الناخبين من الوصول إلى أماكن الاقترا ع. وقام نظام الحكم كذلك - ولأول مرة - بإلقاء القبض على مرشحى الإخوان المسلمين، وليس المؤيدين لهم فحسب، وذلك قبل الإدلاء بالأصوات. ومع ذلك، قالت تقارير إن عمليات التصويت كانت أنظف؛ لأن الحكم القضائى والنتائج تبين تقلص أغلبية الحزب الوطنى الديمقراطى فى البرلمان - حيث استحوذ الحزب الحاكم على ٣٨٨ مقعدًا أو ٨٧ بالمائة. على أية حال، وكما حدث من قبل، فإن عددًا مهمًا من المرشحين التابعين للحزب الوطنى الديمقراطى خاضوا الانتخابات بصفتهم مستقلين، وفازت نسبة عظمى منهم

وأكبر عن ذى قبل بهذه الانتخابات، فى حين وقعت خسائر مربكة لبعض مرشحى أعيان الحزب الوطنى الديمقراطى المختارين. وفاز الذين صنفهم جاسون براونلى بمهارة على أنهم "ذيول الحزب الوطنى الديمقراطى" بـ ٥٦ بالمائة من إجمالى المقاعد التى على ذمة الحزب الوطنى الديمقراطى وقدرها ٢١٨ مقعداً، وذلك صعوداً من نسبة ٢٣ بالمائة التى حصلوا عليها إبان الانتخابات السابقة، الأمر الذى عقد من مهمة تعزيز النظام داخل الحزب. وحصلت أحزاب المعارضة على ٣ مقاعد فحسب، غير أن الإخوان المسلمون استحوذوا على ١٧ مقعداً؛ رغم إنزالهم عدداً من المرشحين أقل عن نصف الذين دفعوا بهم فى انتخابات ١٩٩٥م[٣٤] .

إذن وباختصار، تمكنت قوى المعارضة من تحقيق بعض المكاسب فى ظل تحديات الممارسات الانتخابية فى مصر. ونجح نظام الانتخابات القائم على تخصيص فائز واحد للدائرة الانتخابية الواحدة فى تأبيد هيمنة الحزب الحاكم وسرمدتها على الهيئة التشريعية، تماماً كما حدث من جراء قوانين التمثيل النيابى النسبى فى انتخابات عام ١٩٨٤م؛ إن لم يكن بطريقة أفضل، ولو أنه أوهن الحزب الوطنى الديمقراطى من داخله. وفى ظل ذلك القانون، جاء أداء أحزاب المعارضة ضعيفاً، على الرغم من أن التصديق على العودة إلى انتخابات نظام الفائز يكسب كل شيء، كان خطأ فى الحسابات[٣٥].

نظام الفائز يكسب كل شيء دون وجود حزب حاكم:

حينما لا يتواجد حزب وحيد موال لنظام الحكم، فإن نظام الفائز يكسب كل شيء يعتبر أمراً غير نافع بالضرورة للتنفيذيين القائمين بالحكم؛ وتلك تعد مسألة جوهرية. إن الافتقاد إلى حزب واسع ذى قاعدة قومية فى دولة ما، يبدو وكأنه يجعل الشقاقات الدينية أو الإثنية أو الإقليمية القائمة مسبقاً، مسألة أكثر بروزاً بالنسبة إلى النتائج الانتخابية. وقد يجعل هذا من الضرورى للتنفيذيين القائمين بالحكم أن يعززوا من

الشرازم والزمر الكثيرة والموالية لهم، أو اللجوء بدرجة كبرى إلى أوجه التلاعب الأخرى داخل المؤسسات من أجل ضمان الحصول على هيئة تشريعية مذعنة ومطيعة لهم.

ولقد سبق أن بسطنا فى حالة انتخابات الأردن لعام ١٩٨٩م تفاعلات الولاءات القبائلية، وانعدام وجود حزب قومي، ونظام انتخابى يمثل البلاد كمنطقة كاملة لا جزءًا من أجزائها فحسب. وتعد لبنان مثالاً آخر لهذه المسألة، رغم أن تاريخها الطوائفى والمللى والسنوات الطويلة من التدخل الإسرائيلي والسورى فى شئونها الداخلية جعل من سياساتها الدينامية أمرًا فريدًا فى المنطقة. ولقد تم تعديل نظامها الانتخابى الذى يمثل البلاد كمنطقة كاملة لا جزءًا من أجزائها فحسب؛ بسبب ضرورة أن تقوم القائمة الفائزة – وكل صوت من أصوات الناخبين – بمراعاة متطلبات طائفية معينة. ومن أجل تبسيط عملية الاقتراع وتعزيز فرصهم، تقوم النخب داخل مجتمعاتهم الدينية المختلفة بعمل تحالف وتقديم قوائم كاملة، وبهذا يعطون الانتخابات مظهر حرية الاختيار من بين قوائم متنافسة تشبه الأحزاب السياسية. على أية حال، فإن الترشيحات المستقلة ممكنة وبوسع الناخبين أن يقسموا تذاكرهم الانتخابية؛ طالما ظلوا يحترمون الحصص الطوائفية التى يتعين على القائمة الفائزة الوفاء بها[٣٦].

وفى هذا الموقف، يلعب تصميم الدوائر الانتخابية دورًا مفتاحيًا فى تحديد أى جماعة طائفية سوف تشكل أغلبية داخل مقاطعة ما، ويستطيع أيضًا أن يحابى مؤيدى إحدى جماعات النخبة داخل طائفة دينية على حساب الأخريات، وذلك عن طريق خلق أقليات سياسية مستبعدة أو مقصاة فى إطار الملل أو الطوائف المختلفة. واتهم منتقدون ذلك النظام الانتخابى؛ لأنه يؤيد ويخلد الهويات الطوائفية والمللية ويعرقل تطور الأحزاب لتصبح أحزابًا كبرى على الصعيد الوطنى (Naaman 1998; cf. Harik 1999).

إن قانون انتخابات عام ١٩٩٢م، الذى استأنف الانتخابات البرلمانية تحت رعاية اتفاقات الطائف، تعرض لانتقادات واسعة بسبب تقسيمه البلد إلى مناطق انتخابية

تعطى طوائف معينة أغلبية انتخابية فى عدد من المناطق، ولصالح زعماء الطوائف المتحالفين مع حكومة لبنان التى تدعمها سوريا. وقاطعت قوى المعارضة المسيحية وكذا الكثير من المسلمين الانتخابات، واتضح أن حوالى ٩٠ بالمائة من الفائزين هم من مساندى الحكومة. وقد مرر هذا البرلمان قانونًا انتخابيًا مماثلاً وذلك قبل انتخابات ١٩٩٠م بفترة وجيزة، مما حث بعض الجماعات المناهضة لسوريا على مقاطعة الانتخابات للمرة الثانية. وفى ظل عمليات تخويف صارخة للناخبين، شجع عليها وجود نص للاقتراعات المفتوحة أو العلانية فى القانون، زادت القوائم الموالية للحكومة من قبضتها على ٩٥ بالمائة من المقاعد (Salem 1997: 26-29; LCPS 1996; Khazen 1994: 120-136; Harik 1998: 127-156; wire services).

على أية حال، فإن انتخابات ٢٠٠٠م التى أجريت فى أعقاب وفاة الرئيس السورى حافظ الأسد، وحلول ابنه بشار الأسد محله، ربما تكون قد غيرت من هذا النمط[٣٧]. أما الرئيس اللبنانى إميل لحود ورئيس الوزراء آنذاك سليم الحص فقد تلقفهما بشار الأسد فى أعقاب خلافته لوالده، واستوعب القوم بدرجة واسعة أن هذه الانتخابات إنما هى استفتاء على زعامتهما. وعلى الرغم من أن العديد من الأحزاب المسيحية اليمينية قد قاطعت الانتخابات للمرة الثانية، فقد شارك بعض خصوم نظام الحكم من المسيحيين، بمن فيهم على حد الذكر: حفيد بيير الجميل مؤسس حزب الكتائب، ونصيب لحود أحد أقارب الرئيس إميل لحود غير أنه أحد منتقديه. كما تحدت نظام الحكم بعض القوى القومية اليسارية التى خيب آمالها التدخل السورى فى الشؤون اللبنانية، وبخاصة زعيم الدروز وليد جنبلاط. أخيراً، قام البليونير رفيق الحريرى، رئيس وزراء لبنان الأسبق؛ الذى تم اقصاؤه حينما أصبح إميل لحود رئيسًا للدولة، بتصعيد حملة ممولة تمويلاً جيداً من أجل استعادة منصبه[٣٨].

وكشفت النتائج عن انتكاسة درامية لنظام الحكم. وفى خضم اتهامات بعمليات واسعة لشراء أصوات الناخبين، اكتسح الحريرى وحلفاؤه الانتخابات فى بيروت فى

تحديهم أيضًا لتقسيم جديد للبلد إلى مناطق انتخابية تعطى طوائف معينة أغلبية انتخابية في بيروت، واستهدفت إضعاف فرصته فى الفوز، وأدى ذلك إلى إلحاق الهزيمة بسليم الحص؛ وتم تعيين الحريرى رئيسًا لوزراء لبنان فى الشهر التالى. وتم انتخاب نصيب لحود فى منطقة المتن المسيحية على الرغم من تدخل وزير الداخلية - وكان هو نفسه مرشحًا أيضًا - وفاز جنبلاط وحلفاؤه كذلك فى منطقة الشوف بالرغم من تقسيمها لإعطاء أشخاص معينين أغلبية الأصوات. وهكذا، فإنها الكشوف المصرفية للحريرى؛ ومع ذلك، فقد أظهرت هذه الانتخابات أن السلطويين فى سدة الحكم لا يمكن قهرهم[٣٩].

كان للمغرب أطول تاريخ للانتخابات التشريعية التنافسية فى المنطقة؛ ويرجع تاريخها إلى عام ١٩٦٣م .وكان نظام حصول المرشح الفرد الواحد على أغلبية أصوات دائرته الانتخابية ليفوز بمقعد في البرلمان هو المعمول به عادة. والملكان المغربيان السابقان: الملك الحسن الثانى وأبوه محمد الخامس؛ كلاهما كفل سلسلة متعاقبة من الأحزاب السياسية متعددة الولاءات، من ضمنها حزب تكرس للعمل لأقلية البربر فى الدولة، وفى الوقت ذاته عمل على تعزيز الانقسامات بين قوى المعارضة. وحينما لاقت الملكية صعوبة فى ضمان تحقيق الموالين لها لانتصاراتهم عبر الوسائل المعيارية، وهى: التلاعب فى تقسيم الدوائر الانتخابية لصالح مرشحيها، والتزوير، لجأت إلى تكرار تعطيل البرلمان وتعليقه، وتأخير الانتخابات، وإجراء انتخابات غير مباشرة حابت عملاء نظام الحكم[٤٠].

وفى سياق النظام الانتخابى القائم على أغلبية أصوات الدائرة الانتخابية للعضو الواحد، كانت استيراتيجية تعزيز الأحزاب المتنافسة الموالية لنظام الحكم محفوفة بالمخاطر: فمن جهة، أعطت حافزًا لشتى أحزاب المعارضة بألا تتحد عن طريق منح كل منها الفرصة للفوز بمقاعد مقابل نسبة متدنية جداً من الأصوات، وذلك دون تعريض مبادئها الأيديولوجية أو أجنداتها السياسية للخطر[٤١]. ولكن من الجهة الأخرى، كان

ذلك معناه أن المعارضة - إذا تسنى لها الاتحاد - سيكون لها مزية فوق المرشحين المتنافسين الموالين.

إضافة إلى التغير الذى يطرأ على عواطف الجماهير، فإن مثل هذا التعاون كان عاملاً كامنًا وراء المكاسب التشريعية التى حققتها أحزاب المعارضة فى انتخابات عامى ١٩٩٣م و١٩٩٧م . ولما اتفقوا على عدم التنافس بين بعضهم بعضًا داخل الدوائر الانتخابية نفسها، فاز اثنان من كبرى أحزاب المعارضة، ألا وهما: حزب الاستقلال، وحزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية (Union Socialiste des Forces Populaires, USFP) معًا بنسبة ٤٥ بالمائة من المقاعد المنتخبة انتخابًا مباشرًا فى عام ١٩٩٣م[٤٢] . غير أنهما رفضا القبول بمناصب صغرى داخل مجلس الوزراء؛ وبدلاً من ذلك، جددوا اتهاماتهم لنظام الحكم بالمخادعة والقسر والإكراه، فضلاً عن ارتكاب أعمال قمع وبطش معممة. ورد الملك الحسن على ذلك بمنح عفو سياسى واسع النطاق وإنشاء وزارة لحقوق الإنسان. ثم اقترح إجراء مراجعة دستورية كحل وسط، وهى: هيئة تشريعية (برلمان) ذو مجلسين، يتم انتخاب المجلس الشعبى منهما انتخابًا تامًا ومباشرًا. أما المجلس العلوى الجديد المقصور على الأعيان فيتم انتخابه انتخابًا غير مباشر، وبصفة أساسية من داخل المجالس المحلية والإقليمية التى تتمتع فيها الدولة الملكية بالمزيد من التأييد والمساندة، ويرجع الفضل فى ذلك إلى المحاباة. ووافقت معظم أطراف المعارضة على تأييد هذا التغيير، والذى عرض على استفتاء لآراء الشعب فى عام ١٩٩٦م، وتم تمريره بهوامش واسعة من العرف المتبع تقليديًا فى المغرب (White 1997: esp. 393-399).

وثمة بعض الدلائل على أن العاهل المغربى الراحل كان يعيد التفكير فى استيراتيجيته الانتخابية قبل إجراء انتخابات عام ١٩٩٧م . ففى إحدى خطبه الكبرى، أطرى الملك الحسن بإفراط فضائل التحركات السياسية التى عملت كمظلة، وترددت تقارير بأنها تحث على توحيد شتى الأحزاب الموالية للنظام والأفراد الموالين له. على

أية حال، واجه هذا المشروع مقاومة من أعضاء البرلمان وكبار الموظفين ذوى المستويات العليا بالدولة، وذلك لدواعى قلقهم إزاء المخاطر التى تتهدد شبكاتهم من ذوى الوظائف العاطلة وزبائنهم والمنتفعين(٤٣).

وفى عام ١٩٩٧م، فازت كتلة حزبى الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية - اللذين اتفقا للمرة الثانية على عدم التنافس فيما بينهما - إجمالى ١٠٢ من المقاعد فى انتخابات المجلس الشعبى، إذا قورنت بالمقاعد الـ ١٠٠ فحسب التى حازت عليها المجموعة المؤيدة للحكومة. على أية حال، فإنه فى المجلس العلوى استحوذت الأحزاب الموالية لنظام الحكم على ٧٦ مقعداً مقابل حصول المعارضة على ٤٤ مقعداً. فيما بعد ذلك، منح العاهل المغربى منصب رئاسة الوزراء ووزارات مختلفة كثيرة أخرى لجماعات المعارضة، والتى تقبلت المناصب هذه المرة، وأصبح عبدالرحمن يوسفى زعيم حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية رئيساً لمجلس الوزراء (Karamn 1998; Assidon 1998; MEED, December 19, 1997). ومع ذلك، يذهب النقاد إلى أن انتصار حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية أجازه سعى الدولة الملكية إلى الحظوة بتعاون المعارضة ومباركتها (Assidon 1998)، وأن التعاطى السلطوى مع السياسات فى الدولة لم يتغير تغييراً جوهرياً، حتى فى أعقاب موت الملك الحسن واعتلاء ابنه الملك محمد السادس للعرش (Catusse 2001; Maghraoui 2001b).

***

تظهر هذه المراجعة الموجزة أن النظم الانتخابية تؤثر فى نتائج الانتخابات، حتى تحت الظروف التى تتوافر فيها المنافسة الواقعة تحت سيطرة نظام الحكم. وفى جعبة الحكام السلطويين بسدة الحكم الكثير من الدهاء والحيل والذرائع من أجل ضمان حصولهم على أغلبية تشريعية موالية لهم، غير أن القواعد الانتخابية تؤثر فى حجم تلك

الأغلبية وتماسكها. وتؤثر القواعد الانتخابية أيضًا فى الدرجة التى يتعين عندها على الحكام فى السلطة أن يلجؤوا إلى التدخل أو التزوير من أجل الحفاظ على السيطرة التشريعية.

وتفند الاسكتشات الوصفية السالفة أيضًا الصورة الذهنية لهالة القوة الكلية القدرة التى خلعت على الحاكم. ويلجأ الحكام السلطويون بصفة دورية إلى القمع والبطش، والإكراه، وملء صناديق الاقتراع بالأصوات الزائفة، وفى (أوقات وأحيان) إلى تفصيل أحكام الانتخابات وتصميم قواعدها، وإلى إعادة تقسيم الدوائر والمقاطعات إلى مناطق انتخابية لإعطاء أحزاب معينة أغلبية انتخابية على حساب أحزاب أخرى. ومع ذلك، فإن القوى الديمقراطية ليست عاجزة أو مسلوبة الإرادة فى هذه اللعبة أو المباراة، واستطاعت تحقيق مكاسب محدودة. وهذا من شأنه أن يجعل الاستيراتيجات التى توظفها قوى المعارضة إزاء هذه الانتخابات، مسألة جديرة بالدراسة.

استيراتيجيات المعارضة فى ظل انتخابات تنافسية يسيطر عليها الاستبداديون:

حينما يستهل الحكام الاستبداديون منافسات انتخابية قائمة على تعدد الأحزاب؛ لكنها خاضعة لسيطرتهم، فإن فحوى هذه الإشارة هى أنهم ينيطون شطرًا من مشروعيتهم فى عملية انتخابية تنافسية، وفى الإطار الدستورى الذى يصاحب تلك الانفراجة أو ذلك الانفتاح السياسى. وعلى الرغم من أن الحكام السلطويين يحتفظون بصلاحيات استثنائية وفوق العادة، فإن هذا التصرف يعطى القوى الديمقراطية مع ذلك أوراقًا بوسعهم أن يلعبوا بها. أما حجب النشطاء المستقلين و/ أو أحزاب المعارضة لمشاركتها، وقيامها بفضح الانتهاكات الانتخابية والتعريض بها وتحديها، وانتقاد القواعد الانتخابية ذاتها، فإنهم يستطيعون بذلك أن يقلصوا من مصداقية

الحاكم. وربما يتمخض النجاح فى مثل هذه الحملات أيضًا عن تواجد موسع للمعارضة فى البرلمان، معطيًا بذلك صوتًا عظيمًا للبرامج والأجندات التشريعية البديلة.

وثمة ندرة فى الأدبيات المقارنة حول استيراتيجيات المعارضة فى ظل أوضاع الديمقراطية الزائفة. ويسعى هذا القسم إلى الشروع فى ملء الفراغ عن طريق مراجعة الاستيراتيجيات المختلفة التى وظفتها قوى المعارضة من أجل الأخذ بالتعددية الحزبية السياسية فى البلدان العربية. وكما فعلنا فى القسم السابق، تؤكد هذه المراجعة أهمية التحليل المؤسسى. ولأن النظم الانتخابية تؤثر فى عدد الأحزاب العاملة، فإن الاحتمالية - (خارج عمليات التدخل والتزوير) - هى أن هذه الأحزاب سوف تفوز بالسلطة، كما أن درجة التماسك الداخلى للحزب تلعب دورًا فى تشكيل استجابة المعارضة للمنافسة الانتخابية الخاضعة لهيمنة المستبدين.

حالات مقاطعة الانتخابات:

بالنسبة إلى الأحزاب المستقلة وأحزاب المعارضة، فإن الدعوة إلى المشاركة فى انتخابات خاضعة لسيطرة المستبدين، تمثل فرصًا ومخاطر معًا. أما قيام الأحزاب بشن الحملات فيوفر لها سبيلاً سابقًا ومرفوضًا، ومع كونه ضيقًا فإنه يروج لبرامجها العامة ولتوجيه الانتقادات لنظام الحكم. على أية حال، فإن نشطاء المعارضة يخاطرون فى أن الناس قد يتهمونهم بالانتهازية إذا انضموا إلى مشروع قصد به إضفاء الشرعية على حاكم سلطوى مستبد، أو يتهمونهم بالنفاق إذا انتقدوا العملية الانتخابية بدرجة واسعة للغاية؛ حتى فى حال مشاركتهم فيها. وقيام الأحزاب بشن الحملات ربما يفضى أيضًا إلى استنزاف مواردها المحدودة بعيدًا عن النشاطات الأساسية والمهمة الأخرى[٤٤].

وبالمغايرة، فإن الامتناع رسميًا عن خوض الانتخابات يمثل تحديًا قويًا أمام نظم الحكم بسدة السلطة، لأنه يحرم الاستبداديين القائمين بالحكم من أى شرعية ربما يزعمونها من خلال التكفل بإجراء انتخابات تنافسية. واقترح نشطاء المعارضة أن حالات مقاطعة الانتخابات تكون أكثر فعالية حينما تتصل بالمطالب المحددة للإصلاح السياسى[٤٥]. يتطلب مثل هذا الموقف مجهوداً تعاونيًا من قبل معظم قوى المعارضة على الأقل، ورغم ذلك، ربما يمسى هذا التنسيق أمرًا شاقًا لكى يتم إنجازه.

إحدى المشكلات الواضحة هى مشكلة أيديولوجية: فمن الصعب تحقيق التنسيق المضبوط والدقيق بين الأحزاب والأفراد الذين يتنافس بعضهم مع بعض؛ لأنهم يختلفون حول الأمور ذات الأهمية. ومشكلة أخرى هى أن الأحزاب قد يكون لها أهداف سياسية قصيرة الأجل وطويلة الأجل اعتماداً على حجمها وتاريخها. واقترح آدم بروورسكى (Adam Przeworski "1991: 40-41") أنه فى ظل الديمقراطيات، تتنافس الأحزاب بسبب عدم اليقين إزاء نتائج الانتخابات؛ فإذا أدركوا أنهم متيقنون من خسارتها، فلن يضطلعوا ببذل هذه الجهود. ولكن حتى فى البلدان التى يسودها حزبان سياسيان كبيران، غالبًا ما تتنافس معها أحزاب ثالثة فى الانتخابات، ويشكل هذا التنافس أداة فحسب من أجل اكتساب مقدار أعظم من الاعتراف الشعبى والوعى ببرامجها. وينطبق هذا التفكير المنطقى نفسه على أحزاب المعارضة الجديدة والصغرى التى تخوض انتخابات تنافسية فى ظل هيمنة الاستبداد. على أية حال، فإنه بالنسبة إلى الجماعات الأكبر؛ قد يكون الفوز الفعلى بمقاعد برلمانية اعتبار كونها صوتًا معارضًا رئيسيًا فى البرلمان أمرًا أكثر تحققًا وشأنًا أكثر أهمية. وتضحى الجماعات الأخيرة بدرجة أكبر بقرارها عدم المشاركة وبذلك قد تكون عازفة عن الانضمام إلى نظرائها الصغريات فى مثل هذه الجهود؛ ولقد حدث هذا فى مصر حينما انسحب حزب الوفد من ائتلاف للمعارضة اعتزم وخطط لمقاطعة انتخابات عام ١٩٨٤م[٤٦] .

وحتى فيما بين الأحزاب ذات الأهداف المتوافقة والفرص المتكافئة، تمثل مقاطعتها للانتخابات موقفًا يشبه معضلة السجين (Prisoner's dilemma) الكلاسيكية. وبينما قد يستفيد كل منها من إرباك النخب الحاكمة إذا انضمت كلها إلى المقاطعة، فإذا انشق أحد الأحزاب؛ فحينئذ يكسب وصولاً بمفرده إلى ما يحقق له المنافع – مثل انتباه وسائل الإعلام والمكافآت التى قد يتحصل عليها من نظام الحكم نظير مشاركته – وتتمثل هذه المنافع فى كونه حزب المعارضة الوحيد فى البرلمان.

أيضًا تتباين الأحزاب من حيث مستويات تماسكها الداخلى، وقد تمثل مقاطعة الانتخابات تحديًا لنظام الحزب ويتسبب فى تشظيه وتمزيقه. وفى البلدان التى تسمح نظمها الانتخابية بترشيحات المستقلين، فإن الأفراد الذين يختلفون مع قرار الحزب بمقاطعة الانتخابات يتعرضون لإغراء شق الصفوف. وربما تكون هذه الخلافات استراتيجية محضة ولكنها قد تنجم أيضًا عن الانتهازية: فبالنسبة إلى مرشحى المعارضة المستقبليين الذين يضعون أمانيهم السياسية الشخصية فوق أهداف الحزب، فلديهم أيضًا شعبيتهم الكافية لكى يفوزوا بمقاعد؛ وامتناعهم عن خوض الانتخابات معناه أن فرصة العمل فى البرلمان قد ولت إلى غير رجعة. وكانت قرارات مقاطعة الانتخابات فى مصر عام ١٩٩٠م مسألة خلافية، وتحدت شخصيات عديدة من المعارضة أحزابهم السياسية؛ إذ قام حزب الوفد بإلغاء عضوية ١٤ من أعضائه الذين فازوا بمقاعد انطلاقًا من خوضهم الانتخابات بصفتهم مستقلين. وتحدى بعض الأفراد من أعضاء تنظيم حماس التعليمات الصادرة بمقاطعة الانتخابات وخوضها بصفتهم مستقلين فى الاقتراعات الفلسطينية لعام ١٩٩٦م؛ وبالمثل فى انتخابات عام ١٩٩٧م بالأردن، انشق نفر قليل من أعضاء جبهة العمل الإسلامى (IAF) على قرارات حزبهم بمقاطعة الانتخابات، وكذلك فعل بعض أعضاء الأحزاب الأخرى التى امتنعت عن خوض الانتخابات.

لهذه الأسباب جميعها، من المحتمل أن تكون حالات المقاطعة المنسقة نادرة، وسوف يختلف احتمال النجاح بطريقة عكسية مع عدد أحزاب المعارضة وتجمعاتها. وحالة المقاطعة؛ الفعالية الوحيدة من جانب حزبين سياسيين والتى بيناها هنا - حزب الاستقلال/ وحزب الاتحاد القومى للقوى الشعبية - تطلبت تعاونًا من جانب الحزبين فحسب. ونتج عن ذلك، بطريقة ذات شأن ومغزى، إجراء مراجعة دستورية لاحقة تمخض عنها قيام نظام الحكم بتقديم تنازلات للمعارضة. وعلى خلاف ما بين القسم السابق، فإن مضمار الانتخابات العربية قد شهد امتناعات جزئية عديدة عن خوض الانتخابات، والتى أخفقت فى تحقيق التغيير المؤسسى.

والأحزاب المستبعدة أو الممتنعة عن خوض الانتخابات، والمستقلون المنشقون، ربما طالبوا الناخبين بأن يتلفوا أصواتهم بدلاً من البقاء فى البيت بكل بساطة وعدم حضور الاقتراعات[٤٧]. وظهرت حركة سرية بهذا الفحوى إبان الحملة الانتخابية بمصر لعام ١٩٨٧م؛ إذ ترددت تقارير بأن مثقفين عديدين من أهل القاهرة قاموا عن عمد بالتصويت لسائر الأحزاب كوسيلة لبيان عدم موافقتهم على أى منها. وكان القصد من وراء هذا ليس تسجيل استهجانهم لخانة المرشح فحسب، وإنما أيضًا منع موظفى الحكومة من استعمال بطاقات الاقتراعات الفارغة من أجل تزوير الانتخابات لصالح الحزب الحاكم. وعلى الرغم من أنه ليس من امرئ معين زعم رسميًا ابتكاره لهذا التكتيك، فقد كان من الواضح أنها فكرة ترددت أصداؤها: حيث إن أكثر من ٥ بالمائة من إجمالى الأصوات بالاقتراعات أمست باطلة، وشكل ذلك زيادة قدرها ٦٤ بالمائة عن انتخابات ١٩٨٤م، وذلك فى الوقت الذى ارتفعت فيه نسبة إقبال الناخبين بمقدار ١٥ بالمائة فقط. وإضافة لذلك، فإنه فى ظل غياب جهود علنية وجهود تنظيمية لكى تسجل عمليات إتلاف الأصوات عمداً، صار بوسع الحكومة أن ترفض بكل يسر الأصوات الباطلة باعتبارها أخطاء بسيطة وقع فيها الناخبون.

استيراتيجات المشاركة :

فى حين أن كلاً من محاولات المقاطعة العلنية والسرية حرى بها أن تستمر، فإن الصعوبات التى بينا خطوطها العريضة فيما سلف توحى بأن مشاركة جزئية - على الأقل من جانب عناصر المعارضة - هى المرجح أن تميز الانتخابات العربية السلطوية فى العالم العربى فى المستقبل القريب. أما خيار المشاركة فيقدم للنشطاء الديمقراطيين عدداً من الاستيراتيجيات البديلة التى بإمكانها أن تدعم فرصهم فى الاستحواذ على مقاعد برلمانية. وتستهدف هذه الاستيراتيجيات التغلب على العتبات الانتخابية وتجاوزها صعوداً أو هبوطاً، وتقييد أفعال الحكومة الشاذة للإضرار بالأصوات الانتخابية.

الائتلافات الانتخابية: قد تتخذ الائتلافات بين عدة أحزاب شكل القوائم المشتركة، (النظم القائمة على أساس من القائمة الحزبية)، أو الاتفاقات بعد المنافسة. فيما يتعلق بحالات المقاطعة، فإن الائتلافات الصغرى بين الأحزاب ذات الأحجام المتشابهة سهل بناؤها والحفاظ عليها بأكثر من الائتلافات بين الأحزاب الكبرى والأكثر تنوعًا. أما الاتفاق المبرم بين حزب الاستقلال، وحزب الاتحاد القومى للقوى الشعبية بالمغرب، والذى نتج عنه المزيد من تواجد المعارضة فى برلمانى عامى ١٩٩٣م، ١٩٩٧م، فهو مثال على هذا.

مرة ثانية، فالاختلافات فى الأيديولوجية، والحجم، والأهداف القصيرة المدى، والفرص المتاحة أمام الأحزاب - وجميعها يستوعبه النظام الانتخابى - تقدم حواجز أمام التعاون. وكانت هذه العوامل فعالة حينما رفض حزب الوفد الضخم ذو الشعبية الواسعة أن ينضم إلى قائمة مشتركة للأحزاب المعارضة، اقترحتها صغرى الأحزاب المعارضة من أجل خوض انتخابات عام ١٩٨٧م بمصر، والتى انعقدت فى ظل نظام التمثيل النيابى النسبى. وفى عام ١٩٨٤م، شكل حزب الوفد ائتلافًا مؤقتًا مع تنظيم الإخوان المسلمين، الذى كان محظوراً عليه تكوين حزب سياسى، غير أنه سمح له أن

يخوض الانتخابات عن طريق تحالف مع حزب شرعي؛ وثبت أن هذه هي قائمة المعارضة الوحيدة التي تجاوزت عتبة الـ ٨ بالمائة. على أية حال، انهارت هذه التسوية على صخرة الخلافات الأيديولوجية قبل انعقاد انتخابات ١٩٨٧م . وتم تشكيل تحالف جديد بين الإخوان المسلمون، وحزب العمل الاشتراكي ذي التوجهات الإسلامية والقومية، وتم تكوين حزب الأحرار الصغير؛ أما حزب التجمع اليساري العلماني فقد رفض أن يشارك بسبب الاختلافات الأيديولوجية(٤٨).

مراقبة الانتخابات: لأن سائر مرشحي المعارضة يعانون حينما يتمكن نظام الحكم من استخدام القسر والإكراه في الانتخابات أو تزوير النتائج، نجد أن الجميع يقفون من أجل الاستفادة من النشاطات المشتركة التي تقيد هذه الممارسات. ومن اليسير أمام الأفراد والجماعات المتنوعة والمتباينة أيديولوجيًا أن تتعاون فيما بينها بشأن الإشراف الداخلي على الانتخابات، ومن الصعب عليهم أن يقيموا ائتلافات فيما بينهم؛ كما أنه بوسع الأحزاب ذات الأحجام المختلفة والفرص المتفاوتة أن تتحد فيما بينها من أجل مراقبة الانتخابات، وهي الأحزاب التي تبدي استعدادًا لذلك بدرجة أكبر من إجراء مقاطعات للانتخابات. ولسائر هذه الدواعي كافة، أخذت أنشطة المراقبة الداخلية في التصاعد. ويتضمن هذا الجهود التي استهلتها منظمات المجتمع المدني التابعة للأحزاب والأفراد كليهما.

وشهدت الانتخابات المصرية التي أجريت عام ١٩٩٥م أحزابًا معارضة، وجماعات لحقوق الإنسان، وبعض نشطاء الديمقراطية من الأفراد؛ بدءًا من اللجنة الشعبية لمراقبة الانتخابات التي قامت بتدريب ستمائة من الأفراد ليصبحوا مراقبين على الإدلاء بالأصوات، واستطاعت أن تراقب الاقتراعات في ٤٠ بالمائة من الدوائر الانتخابية. وقامت اللجنة أيضًا بالتحقيق في شكاوى المواطنين في أماكن أخرى، وفي نهاية المطاف أصدرت تقريرًا حافلاً لتقصي الحقائق كله إدانة وشجب. ورغم أن هذا النشاط

لم يبد أنه فعال فى تخفيض لجوء نظام الحكم إلى تزوير الانتخابات، فى إكراه لإرادة الجماهير، إلا أنه ظهر فيما بعد أن له بعض الفعالية فى تشويه سمعة نتائج الانتخابات. واضطرت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى إصدار تصريح غير عادى أعربت فيه عن قلقها، وطالبت فيه حكومة مبارك بإجراء تحقيق فى هذه التجاوزات والأعمال الشاذة، وأصدرت المحاكم المصرية فى وقت لاحق أحكامًا ببطلان نتائج ثمانين دائرة انتخابية من بين ثمانية وثمانين، ورد ذكرها فى التقرير (Ibrahim 1995: 2, 10; Egyptian Organization for Human Rights 1995: 3; al-Ahram Weekly, December 14, 1995; Reuters, December 1, 1995). والاضطهاد الذى تعرض له سعد الدين إبراهيم وزملاؤه، والذى ذكرناه فيما مضى، ربما يكون أفضل شهادة على بروز حملة مراقبة الانتخابات.

وكان لانتخابات عامى ١٩٩٦م، و١٩٩٩م فى لبنان أيضًا مراقبة غير رسمية قامت بها جماعة مستقلة تدعى: الاتحاد اللبنانى لديمقراطية الانتخابات (LADE). وأبلغ الاتحاد الذى تزعمه أستاذ علوم سياسية بالجامعة الأمريكية فى بيروت، عن حالات عديدة من قيام قوات الأمن بتخويف الناخبين فى عمليتى الانتخابات كلتيهما. على أية حال، كانت الجماعة صغيرة للغاية بحيث تتمكن من مراقبة الناس عبر البلد كله أو حتى تغطى جميع أماكن الاقتراعات داخل دائرة انتخابية واحدة.

وفى تونس، كما رأينا، وافق "بن على" على مطالب المعارضة بوجود تمثيل عند إجراءات عد الأصوات، ووجود جماعة وطنية من المشرفين على الانتخابات من أجل مراقبة انتخابات عام ١٩٩٩م، وكان أداء المعارضة فيها حسنًا. وكافحت المعارضة المغربية فيها دون تحقيق نجاح؛ لكى يتم تخصيص لجنة من قضاة المحكمة الدستورية للإشراف على الانتخابات، ومنع ذلك عن وزارة الداخلية. على أية حال، فإنه قبل انتخابات عام ١٩٩٧م، وافق نظام الحكم على تشكيل لجنة يترأسها كبير قضاة،

وتحتوى على ممثلين من تلك الأحزاب التى لها تواجد فى البرلمان، بالإضافة إلى وزيرى العدل والداخلية من أجل مراجعة الشكاوى ضد انتهاكات النواحى الإجرائية من الانتخابات (Karam 1998: 5).

أما مراقبة الانتخابات من قبل المنظمات الدولية فهى مسألة خلافية. وأجهزة الولايات المتحدة الأمريكية التى شاركت فى هذا الأمر لاقت الذم وتشويه السمعة من جانب بعض أوساط المعارضة؛ بسبب الدعم الأمريكى اللامتوازن لإسرائيل؛ وأما القوى الأوروبية فرغم إدراكهم بكونها غير متحيزة وأكثر إنصافًا، فإنها مع ذلك ملطخة بتاريخها الاستعمارى فى المنطقة. وفى مصر، اعتمدت بعض أحزاب المعارضة على الصحفيين الأجانب فى الإعلان عن هذه الانتهاكات، ورفع البعض مطلبًا برقابة أجنبية محايدة على انتخابات عام ١٩٩٥م . غير أن هذا لم يلق الدعم من جانب سائر القوى الديمقراطية، ورغم ذلك، أنكرته الحكومة التى وجهت اتهامات بالخنوع للقوى الأجنبية كوسيلة لتشويه سمعة بعض نشطاء المعارضة. وتم التفويض بوجود مراقبة أجنبية على الانتخابات الفلسطينية طبقًا لاتفاق أوسلو للسلام، بيد أن بعض خصوم اتفاقيات السلام ارتابوا وتشككوا فى الوجود الأجنبى الفاضح، حتى على الرغم من أن المراقبة الأجنبية كان المفترض أن المقصود منها حماية مشاركتهم فى الانتخابات. ووجهت الانتقادات أيضًا إلى مدى فعالية المراقبة الأجنبية. ففى المغرب، دعا نظام الحكم نفسه المراقبين الدوليين فى محاولة لإضفاء الشرعية على انتخابات عام ١٩٩٣م . ومع ذلك، اعتبرت كتلة حزبى: الاستقلال، والاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية أن نتائج الانتخابات تعرضت للتزوير، وأن أحد المراقبين الأجانب على الأقل اكتشف سببًا أو داعيًا لإثبات هذا الشك (Munson 1999: 37-39).

تغيير القواعد: أخيرًا، ناضلت قوى المعارضة فى أحيان وأوقات من أجل التأثير فى الأحكام الانتخابية نفسها. وفى حالة التقسيم إلى دوائر ومقاطعات انتخابية، فقد جاءت نتائج الدراسة للفترة المحددة بهذا البحث مشوشة. وتفاوضت المعارضة فى

المغرب بنجاح قبل انتخابات عام ١٩٩٣م حول إعادة رسم خطوط الدوائر والمقاطعات الانتخابية (Dillman 2000: 220)، غير أن حالات مقاطعة الانتخابات فى لبنان أخفقت فى إبطال تقسيم البلد إلى مناطق انتخابية تعطى لطائفة أو ملة هناك أغلبية على حساب الأخريات.

ويصدق الأمر ذاته على تغيير النظام الانتخابى. ففى مصر، كما لاحظنا سلفا، أساءت أحزاب المعارضة حساباتها حين أيدت العودة إلى الدوائر الانتخابية التى يفوز فيها مرشح واحد، وذلك على نقيض مكافحتها للحفاظ على نظام التمثيل النيابى النسبى، لكن عند عتبة منخفضة. وتظهر الحالة المصرية مع ذلك أن نظم الحكم السلطوية المستبدة التى تزعم دعمها للمبادئ الدستورية والتمسك بالدستور ممكن أن تصير عرضة للطعون القضائية والتحديات القانونية. وفى أماكن أخرى، نجد أن المعارضة فى الأردن لم تنجح فى إبطال الأحكام الانتخابية لعام ١٩٩٣م، وفى فلسطين، لم تلق محاولات الأحزاب الصغيرة للفوز بنظام التمثيل النيابى النسبى سوى الزجر والصد. ومع ذلك، سوف تشهد المنطقة على الأرجح المزيد من الصراعات حول الأحكام والقواعد الانتخابية فى السنوات القادمة، لأنه - بالتزامن مع انتشار برامج مراقبة الانتخابات وازدياد فعاليتها - سيقل لجوء نظم الحكم إلى عمليات التدخل والتزوير. وهذا أمر من شأنه أن يجعل التدبير والتوجيه المؤسسى أكثر أهمية كوسيلة من وسائل المراقبة الانتخابية.

ويمكن أن يزداد تمثيل المعارضة ككل عبر الأخذ بنظام التمثيل النيابى النسبى. وهذا فى المقابل من شأنه أن يقوى قدرة المعارضة على الضغط من أجل المزيد من الإصلاحات الديمقراطية(٤٩). على أية حال، فإن قوى المعارضة ربما لاقت مشقة فى الاتحاد خلف برنامج خاص بالتمثيل النيابى النسبى. ولدى أحزاب المعارضة الصغرى، وكذلك الأحزاب التى تقع مقارها الجغرافية فى أماكن معينة، السبب أو الداعى لأن تسعى إلى الحصول على نظم ذات عتبة منخفضة نسبياً قابلة للتطبيق على أساس من

المقاطعة أو الدائرة الانتخابية؛ أما الأحزاب الكبرى ذات التمثيل على المستوى القومى، ربما سعت إلى الحصول على نطاقات أكثر ضيقًا. وبالنسبة إلى المستقلين، أو الأحزاب التى تتنافس فى البلدان ذات الانتخابات القائمة على أسس قبائلية وعشائرية، فإن مجموعة متنوعة من الأفضليات تشمل نظام التمثيل النيابى النسبى، مثل: نظام الاقتراع الفردى غير المتحول أو التصويت التراكمى، تبدو أكثر نفعًا لهم، على الرغم من أنه يبدو أن هناك القليل من الوعى بهذه الاحتمالات(٥٠).

وفى المناقشات حول أفضل الترتيبات المؤسسية لتدعيم الديمقراطيات الجديدة، حذر بعض العلماء من استعمال النظم الانتخابية النسبية. والأحزاب الكبرى المظلية المرتبطة نموذجيًا بنظام الفائز يكسب كل شىء يعتقد بأنها حاسمة فى دورها لبناء الوحدة الوطنية، فى حين أن نظم التمثيل النيابى النسبى – التى تشجع الأحزاب الصغيرة – يقال إنها تروج للتشظى والتفتت العرقى الإثنى وغيره (Lardeyret 1991: 30-48). وأولئك الذين يرون الليبرالية الاقتصادية ضرورة للتدعيم الديمقراطى ألحوا إلى أن النظم الحزبية المُشظية أو التفتيتية تعد حائلاً أمام الفوز بالتأييد التشريعى لبرامج الإصلاح الاقتصادى (Haggard and Kaufman 1995: 166-174; 355-364; Diamond 1994: 16; World Bank 1995: 200-201, 211). ومجموعتا الجدال كلتاهما يمكن أن تُفَنَّد بناء على الأسس النظرية وكذلك الأسس المعيارية (Lijphart and Waisman 1996; Reynolds 1999). لكن حتى إذا نصت إحداهما على أن استقرار وفعالية الحكم المرتبط بنظم الفائز يكسب كل شىء؛ أمر مفضل للديمقراطيات الجديدة، فإن البلدان العربية التى قمنا بتحليلها هنا لا تقع تحت هذه الفئة أو هذا التصنيف. ويتعين على مؤيدى الديمقراطية فى هذه البلدان أن يتدبروا، بدلاً من ذلك، ماهية نوع نظام الاقتراع الذى سيكون الأفضل من أجل المساعدة على تقويض استقرار نظم الحكم الاستبدادية القائمة فى السلطة المصممة على إحباط المزيد من الإصلاح الديمقراطى.

ومن غير ريب، فإن مطالب المعارضة المنادية بنظام التمثيل النسبى ربما خدمت مسألة تعليم المستبدين بسدة الحكم حول منافع الحفاظ على نظام الفائز يكسب كل شيء، وذلك لصالحهم. لكن حتى حينما تقابل بالرفض مطالب المعارضة بالتغيير فى النظم، فإن المناداة بنظام التمثيل النسبى ببساطة يزود النشطاء بأسلوب آخر لفضح القيود التى تفرضها نظم الحكم هذه، والتعريض بها علانية، وفضح التزامها المزعوم بتنويع التمثيل النيابى بالبرلمان. وفى المقابل، فإن هذا الفضح بوسعه المعاونة على إحداث تآكل لأية شرعية ربما يكتسبها المستبدون السلطويون المتخندقون عن طريق تبنيهم للانتخابات الزائفة.

الخلاصة :

من أجل أن تحل الديمقراطية على البلدان التى درسناها هنا، يتعين على الكثير من الإصلاحات أن تأتى فى أعقاب الأخذ بالانتخابات التنافسية الحرة. إن احترام الحريات الفردية وحريات الجماعات يجب أن ينفذ فوراً، ويجب تقليص الصلاحيات الاستثنائية وفوق العادة التى يتمتع بها الطاغية. وفى البلدان الملكية، يجب أن تصبح السلطة التنفيذية منصباً خاضعاً للانتخابات، ومنصباً يشغله المدنيون.

ولم يدخل الحكام العرب المستبدون الانتخابات التشريعية القائمة على التعددية الحزبية كخطوة صوب تحقيق هذه التغييرات وصنعها، وإنما أدخلوها كوسيلة لاحتكارها لصالحهم. ومع ذلك، فإن الحكام الطغاة المستبدين وهم بسبيلهم إلى ربط شرعيتهم الخاصة بالمنافسات الانتخابية، هيؤوا المسرح للنشطاء الديمقراطيين لكى يقاتلوا؛ ليس من أجل الانتخابات فحسب، وإنما أيضًا لكى يناضلوا ضد القيود التى يتعين على المعارضة أن تعمل فى ظلها. وهكذا، فإن الانفراجات الانتخابية المحدودة

التى استعرضناها هنا يمكن أن تبرهن على كونها درجات للارتقاء عليها وصولاً إلى ديمقراطية أكبر.

وحيث إن الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين قوى المعارضة تجعل أعمال المقاطعة الموحدة مسألة غير مرجحة وغير محتملة، فمن المتوقع لاستيراتيجيات المعارضة أن تتحرك بفعل الجاذبية نحو المشاركة الانتخابية، وسوف يقترن هذا بالتحديات إزاء قواعد اللعبة. وعلى كر الأيام، يجب للنتائج أن تضحى انتخابات أكثر صفاء ونقاء ونزاهة، مع علو لصوت المعارضة تحت قبب البرلمانات؛ حتى لو كان مايزال مكبوتًا. وما هذه سوى مكتسبات متواضعة، بلا ريب، لكنها ارتقاءات بوسعها مع ذلك أن تدل على، وأن تساهم فى إحداث التآكل التدريجى للحكم السلطوى الطاغى والمستبد.

الهوامش

أود أن أشكر: إيفا بيلين، وميجويل جراتزر، وإيليا حريق، وجون كير، وأن ليش، وفيكى لانكوهر، وروب ريشى، ويندى شيللر، وجوليان شويدلر، وجو ستورك، وجريج وايت، مع شكر خاص لإيلين لاست-أوكار، على تعليقاتهم التى كانت بمثابة العون فى المسودات المبكرة لهذا الفصل. وأعبر عن شكرى وامتنانى للمساعدات البحثية التى قدمتها: ميرنا عطاالله، وداريا فيفيانو، ولوران فوقه Laurent Fauque، وكولين أندرسون.

(١) لدواعى التبسيط فى الكتابة فحسب، تم تصنيف السلطة الفلسطينية هنا كدولة. وليس المقصود بهذا أن نجحف نتائج أى مفاوضات سلام جديدة.

(٢) يقدم داهل (Dahl, 1971: 1-7) قائمة فحص شائعة الاستعمال.

(٣) الاستثناءات هى الجزائر اعتباراً من ربيع ٢٠٠٤م والانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٦م فى السلطة الفلسطينية.

(٤) صنيف دياموند (١٩٩٦م) البلدان من هذا النوع تحت اسم: "الديمقراطيات الزائفة". وللاطلاع على المزيد من خطط التصنيف الحديث، انظر: Carothers (2002); Schedler (2002); Levitsky and Way (2002); and Ottaway (2003).

(٥) يعد هذا صحيحاً على وجه الخصوص حسب المدرسة الاستشراقية التى ترى أن الثقافة الإسلامية نفسها غير ملائمة للتعددية السياسية. للاطلاع على مراجعة ومقالة نقدية حول هذه الأدبيات، انظر: Sadowski (1993); Kramer (1997); and Anderson (1995a).

(٦) نحت لفظة: "الانتخابات التنافسية الزائفة" لينز (Linz, 1978a, esp. 60-65) وذلك بالإشارة إلى الانتخابات المناظرة تاريخياً فى أوروبا وأمريكا اللاتينية.

(٧) بعض المؤلفين يعتبرون أن الأحزاب السياسية العربية تشكل شطراً من المجتمع المدنى. ويلمع السيد (Al-Sayyid, 1995: 137) إلى أنه طالما أن أحزاب المعارضة العربية ليست لديها الفرصة الحقيقية للاستئثار بالسلطة، فهى من الناحية الوظيفية ليست مختلفة عن جماعات المصالح التى تركز على قضايا وموضوعات معينة. ويصنف نورتون Norton فى مقدمته عام ١٩٩٥م لمجلدات كتاب Civil Society الأحزاب باعتبارها جزءاً من المجتمع المدنى، وبدون تعليق.

(٨) على سبيل المثال، انظر: عبدالحق وهيومان (Abdelhaq and Heumann, 2000) حول تونس؛ ومغراوى (Maghraoui, 2001a) حول المغرب. ولقد تلقيت هذا النقد نفسه حول أحزاب المعارضة المصرية من جانب العديد من المفكرين المستقلين المصريين.

(٩) ساهم جوليان شويدلر في صياغة هذه الفقرة.

(١٠) انظر أيضًا: (Diamond, 1996: 25)، أما كل من (Baaklini, Denoeux, and Springborg: 1999, esp. 30-33). فيستخدمون مصطلح: "صفقة أو معاملة تجارية" الخاص بـ Share and Mainwaring لوصف إمكانية أن يحدث هذا في العالم العربي. ومع ذلك، فإنني أعتقد أن ضياع السيطرة السلطوية المتضمن هنا يجعل "التخليص من محنة أو خطر" أو حسب مصطلح هنتنجتون، ١٩٩١م "transplacement"، هو المصطلح الأكثر ملاءمة هنا.

(١١) حول هذه القضية انظر أيضًا: (Kramer: 1999, 23).

(١٢) على أية حال، جدير بالذكر أنه بينما أصبحت الاتحادات المدنية أكثر تهديدًا لنظم الحكم السلطوية، فقد وقعت تحت ضغوط متزايدة لتقليص أنشطتها. وإبان عقد التسعينات من القرن العشرين، مررت الحكومات عبر أرجاء المنطقة كافة قوانين تنظيم بشدة وحدة المنظمات غير الحكومية (Pitner: 2000). وفي الوقت نفسه، تعرض قادة المنظمات غير الحكومية - مثلما تعرض زعماء الأحزاب السياسية - للانتقادات ممن دونهم أو من مرؤوسيهم بسبب ممارساتهم الاستبدادية والانتهازية؛ وتعرضوا أيضًا للاتهامات بالتبعية للمانحين الأجانب. انظر: الفصل الخاص بـ فيكي لانكوهر في هذا الكتاب.

(١٣) تعرضت المؤسسات السياسية والاستراتيجيات السياسية للتقليل من شأنها بصفة عامة في دراسات البلدان العربية، مع وجود استثناء ضعيف ظهر أخيرًا فحسب ونخصه بالذكر وهو (Baaklini, Denoeux, and Springborg: 1999). وثمة محاولة أخرى لملء هذه الفجوة تم توضيحها في العمل البحثي الخاص بـ (Lust-Okar and Jamal: 2002).

(١٤) لاحظ (Shin: 1994: 143) وجود ندرة عامة في الدراسات التي عالجت عملية تآكل الحكم السلطوي المستبد قبيل الشروع في عملية التحولات. والجهود اللاحقة لملء هذه الفجوة مع التركيز على دور المؤسسات شملت: (Bratton and van de Walle: 1997); (Vengroff and Magala: 2000) and (Martinez: 2000).

(١٥) أركز هنا على الانتخابات التشريعية أكثر من انتخابات اصطفاء المسؤولين التنفيذيين، أولاً: لأن هناك الكثير من النماذج التي يمكن استعمالها كبرهان ودليل، وثانيًا: لأن هناك الكثير من عمليات التلاعب المؤسساتية المتوافرة في الانتخابات البرلمانية بأكثر من تلك المتوافرة لانتخابات فرد وحيد.

(١٦) نفهم هنا أن الاقتراع الخاص بنظام الفائز يكسب كل شيء إنما يشتمل على سائر أساليب الانتخابات ومناهجها الخاصة بانتخاب فائز وحيد أو فرد واحد، وانتخابات الأعضاء المتعددين التي تستخدم طرق ومعايير الحصول على الأغلبية على النطاق القومي. وللاطلاع على مناقشة حول تأثيرات النظم المختلفة في إطار سياق ديمقراطي، انظر بين أعمال أخرى: (Reynolds and Reilly: 1997); (Reeve and Ware: 1991) and (Amy: 1993).

(١٧) تم حجز نظام المقعد الواحد للدائرة الانتخابية الواحدة للمرشحين الذين صنفوا على أنهم عمال أو فلاحين. وحصلنا على المعلومات حول انتخابات عام ١٩٧٦م ووازنا بينها عبر أجزاء هذا الفصل من الباحثين الآتيين: (Makram-Ebeid: 1996: 120-121); (Auda: 1991: 12, 18n); (Waterbury: 1983: 366); (Hinnebusch: 1985: 172-173) and (Cooper: 1982: 222-226).

(١٨) استقينا المعلومات حول انتخابات عام ١٩٨٤م من: (Najjar: 1989: 98-100) and (Hendriks: 1985: 11-18).

(١٩) كان التحالف بين حزب الوفد الجديد والإخوان المسلمين هو التجمع المعارض الوحيد الذى تمكن من تجاوز حاجز الـ ٨ بالمائة، حيث حصل على ١٥ بالمائة من الأصوات، وحصل على نسبة الـ ١٣ بالمائة من المقاعد الباقية. وكان الإخوان المسلمون محظورين رسميًا من خوض الانتخابات؛ لأن الدستور يحرم تكوين الأحزاب السياسية على أساس دينى، غير أن مشاركتهم كان قد سمح بها مبارك ضمنيًا.

(٢٠) حول التأويلات الغربية لمضامين هؤلاء، وحول الانتخابات الفلسطينية اللاحقة بمقتضى اتفاقيات أوسلو للسلام، انظر: (Posusney: 1999).

(٢١) يؤلف هذا الرقم بين المقاعد التى فاز بها خمسة عشر ناشطًا من نشطاء منظمة فتح الذين خاضوا الانتخابات بصفتهم مستقلين، وتلك التى استحوذ عليها أعضاء منظمة فتح الذين خاضوا الانتخابات على أساس من القائمة الحزبية.

(٢٢) تلقت اللجنة نصيحة من الاتحاد الأوروبى، والمعهد الوطنى الديمقراطى الذى يتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقرًا له، ومن المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. وساندت المنظمات الأمريكية على ما يبدو هذه الأحكام الانتخابية، ووقعت إسرائيل عليها بإقرارها على النحو المطلوب والمنصوص عليه فى اتفاقيات أوسلو للسلام. انظر: المعهد الوطنى الديمقراطى، ومركز كارتر (١٩٩٧م: ٢٧-٢٠).

(٢٣) تم استقاء المعلومات حول انتخابات اليمن لعام ١٩٩٣م من: (Carapico: 1993: 2-6); (Detalle: 1993: 8-12); (Glosemeyer: 1993: 439-451) and (Carapico: 1998: 140-151).

(٢٤) أنا مدين بالشكر والامتنان لإيريس جلوزماير بسبب تزويدها إياى بهذا النص.

(٢٥) أنا الذى أجريت الحسابات الخاصة بنسب الأصوات/ المقاعد.

(٢٦) أنا الذى أجريت الحسابات الخاصة بتشويه الأصوات.

(٢٧) المصادر التى استقينا منها المعلومات حول انتخابات تونس هى: (Gasiorowski: 1992: 85-97); (Penner: 1999); (Alexander: 1997: 34-38); (Tessler, Entelis, and White: 1995b: 423-445); (Wright: 1999); (Geisser: 2000); (Abdelhaq and Heumann: 2000); (Bras: 2000); and Africa News, October 29, 1999. كما أفدت أيضًا من اتصالى الشخصى بـ مارك تيسلر، وكريس أليكسندر، وجريج وايت، وميشيل أنجريست فى شهر أبريل من عام ١٩٩٩م .

(٢٨) جاءت المعلومات حول انتخابات عام ١٩٨٧م من: (Najjar: 1989: 100-109) and (Post: 1987: 17-22)، وكنت أنا قد كتبتها باسم مستعار.

(٢٩) استقينا المعلومات حول انتخابات ١٩٩٠م من: (Auda: 1991: 14-16): Africa Economic Digest. May 28, 1990; Middle East Economic Digest, September 28 and October 12, 1990; The Guardian, November 29, 1990 ومقابلة شخصية مع أحمد عبدالله فى شهر إبريل عام ١٩٩٣م .

(٣٠) المعلومات حول انتخابات عام ١٩٩٥م تم انتقاؤها من: (Mustafa: 1997); (Makram-Ebeid: 1996); (Center for Human Rights Legal Aid: 1996); (Egyptian Organization for Human Rights: 1995); (Langohr: 2001): Al-Ahram Weekly, December 7-13 and December 14-20, 1995; and press coverage in Reuters, United Press International, and Deutsch Presse-Agentur.

(٣١) اكتسب الوفد ستة من هذه المقاعد، وبهذا استعاد سابق وضعه بصفته الحزب الزعيم للمعارضة البرلمانية.

(٣٢) تم انتخاب عضو واحد فقط من جماعة الإخوان المسلمين من بين ١٨٠ كانوا قد خاضوا الانتخابات.

(٣٣) بناءً على تقارير صحفية نشرتها صحيفة الأهرام ويكلى، ومحادثات مع شتى المفكرين والنشطاء أثناء زيارات عديدة للقاهرة فى عام ١٩٩٩م وعام ٢٠٠٠م .

(٣٤) استقينا ذلك من: (Brownlee: 2001); (Langohr: 2000, 2001)، ومقابلة شخصية مع بهجت قرنى أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى (Providence, RI, May 6, 2001)؛ وكذلك استقيناها من تغطية دورية نشرتها صحيفة الأهرام ويكلى.

(٣٥) يجب أن نلاحظ أن كمال خالد، أحد المحامين الذين رفعوا قضية أمام المحاكم ضد قوانين التمثيل النسبى، وكان يقصد عمداً أن يشجع الترشيحات المستقلة، لأنه رأى أن أحزاب المعارضة مستبدة وفاسدة. وتم عقد مقابلة شخصية (باللغة العربية) فى (Providence, RI, October 1, 1998)، واستقينا معلومات من تعليقات خالد فى مؤتمر: "Controlled Contestation and Opposition Strategies: Multi-Party Elections in the Arab World," Brown University, October 2-3, 1998. وهو المؤتمر الذى أشرنا إليه فى باقى الهوامش على أنه: "Brown elections conference" (Khalid 1998).

(٣٦) نهضت هذه المعلومات على أساس من التقارير الصحفية حول انتخابات عامى: ١٩٩٦م و٢٠٠٠م، واتصالات شخصية مع إيليا حريق، فى ١٨ يونيو ١٩٩٩م . وتعدل هذه الفقرة، (وتصوب تصويباً بسيطاً)، المعلومات حول لبنان فى بحث: (Reynolds and Reilly: 1997: 36-37).

(٣٧) المصادر حول انتخابات ٢٠٠٠م هى: (Abu Khalil, 2001); (Gambill and Abou Aoun, 2000) and (Shahin, 2000)، ومقابلة مع مارلين ديك الصحفية فى صحيفة Daily Star اللبنانية، عقدتها فى بيروت ميرنا عطالله فى ٢٤ يناير ٢٠٠١م؛ وتغطية فى صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية، وصحيفة الفاينانشال تايمز، وصحيفة الواشنطن بوست الأمريكية، ووكالة أنباء رويترز.

(٣٨) وفقًا لبنود اتفاقات الطائف، يقوم رئيس الدولة رسميًا بتعيين رئيس الوزراء، ويختاره من بين المندوبين المسلمين السنة أعضاء البرلمان، بعد أن يكونوا قد حصلوا على دعم الأغلبية وتأييدها في المجلس التشريعي.

(٣٩) إن تعرض ذلك النفوذ السوري للدمار؛ شأنه في ذلك شأن النظام العتيق - على حد ما ذهبت إليه بعض التقارير الصحفية - أمر غير مؤكد، على أية حال، لأن الحريري نفسه احتفظ بروابط متينة مع بعض نخب حزب البعث بعد أن تم إقصاؤه. وربما يكون الشقاق بين جنبلاط ودمشق قابلاً للإصلاح؛ وفي الجنوب الذي تسوده الطائفة الشيعية، عكست القائمة المنتصرة - التي أيدت فورًا محاولة الحريري ليصبح رئيسًا للوزراء - تحالفًا بين حزب الله وحركة أمل، وهو التحالف الذي تم صنعه تحت الضغط السوري.

(٤٠) حول الانتخابات والأحزاب السياسية المغربية طول عام ١٩٩٣م، انظر: (Mossadeq, Karam, 1998); 1987: 59-83); (Mednicoff, 1994: 383-397); (Tessler, Entelis, and White: 1995a: 369-386); (Bendourou, 1996: 108-122); and (Nelson, 1985). استفدت أيضًا من اتصال شخصي مع جريجوري وايت تم في شهر إبريل من عام ١٩٩٨م .

(٤١) وفي انتخابات عام ١٩٨٤م، على سبيل المثال، كانت ثمة حالات لمرشحين فازوا بأقل من ٣٠ بالمائة من الأصوات في دوائرهم الانتخابية.

(٤٢) فازوا معًا بـ ٩١ مقعدًا من ٢٢٢ مقعدًا هي التي طرحت للمنافسات المباشرة. وفاز حزبان معارضان صغيران بثمانية مقاعد إضافية، مما جعل المعارضة مجتمعة تفوز بـ ١٤ بالمائة أزيد مما حققته في انتخابات عام ١٩٨٤م . انظر أيضًا: United Press International, June 24 and 26, 1993; and MEED, July 9, 1993.

(٤٣) مقابلة أجريت مع محمد ذهبي، عالم الاجتماع المغربي، بجامعة هارفارد الأمريكية، في ٢٠ إبريل عام ١٩٩٨، ومقابلة (باللغة العربية) مع محمد الجاهس، الصحفي المغربي، (Providence, RI, May 18, 1999).

(٤٤) من أجل مناقشات حول هذه المعضلة في السياق المقارن، انظر: (Linz, 1978a); (Middlebrook: 1985, esp. 27) and (Kinzo, 1988).

(٤٥) كانت هذه هي العاطفة السائدة في اجتماع الدائرة المستديرة حول عمليات مقاطعة الانتخابات التي أجريت في مؤتمر جامعة براون حول الانتخابات، والذي حشد معًا عشرة نشطاء ديمقراطيين من سبع بلدان عربية مختلفة.

(٤٦) النماذج المستعملة عبر هذا القسم تعول على المصادر التي سبق ذكرها؛ ولأجل الإيجاز تم تضمين المراجع الإضافية فحسب هنا.

(٤٧) حول استخدام هذا التكتيك فى أمريكا اللاتينية، انظر: (Skidmore, 1988: 114-116); (Middle-brook, 1985: 8-9) and (Manzetti, 1993: 101-102).

(٤٨) استمر التحالف عبر انتخابات ١٩٩٥م بيد أنه أمسى مصدراً للصراع داخل حزب العمل الاشتراكي. كذلك، ضعف سبب وجوده ومبرره بسبب التحول إلى نظام الاقتراع القائم على أساس من المرشح الفائز الواحد للدائرة الانتخابية الواحدة. وانهار التحالف قبيل انتخابات عام ٢٠٠٠م .

(٤٩) قدم كل من (Vengroff and Mozaffar, 2002) براهين تدل على أن الأخذ الجزئى بنظام التمثيل النيابى النسبى إبان عهد الديمقراطية الزائفة فى السنغال؛ قد ساهم فى عملية التحول الديمقراطى أو الدمقرطة هناك.

(٥٠) على سبيل المثال، كمال خالد، المحامى المصرى الذى ناضل من أجل الحصول على الدوائر الانتخابية التى يتنافس فيها مرشح واحد، كان غير واع وعلى غير دراية بأساليب القائمة غير الحزبية لنظام التمثيل النيابى النسبى. انظر موقع مركز التصويت والديمقراطية على شبكة الإنترنت وهو: www.fairvote.org؛ للحصول على شرح لهذه النظم.

الفصل السادس

النظم الحزبية وتشكل أنظمة الحكم
الحالة الاستثنائية لتركيا فى المنظور المقارن

ميشيل بينر أنجريست

يسعى هذا الفصل إلى شرح السياسات الانتخابية التنافسية التى ظهرت فى تركيا، وأماكن أخرى أيضًا من الشرق الأوسط فى العهد ما بعد الإمبريالى. وفى خضم قيامه بذلك، يطرح تفسيرًا جديدًا للأصول التاريخية لنظم الحكم السلطوية والطامعة فى السلطة فى المنطقة، ويركز على طبيعة النظم السياسية الحزبية التى ظهرت فى أعقاب الحقبة الاستعمارية الإمبريالية. ولقد برهنت ثلاث خصائص من خصائص النظم الحزبية على كونها ذات شأن وخطر، ألا وهى: عدد الأحزاب السياسية، ودرجة الصراع الأيديولوجى فيما بينها، والاختلافات أو التفاوت فى مقدراتها على تعبئة المؤيدين والمساندين إبان المنافسات الحزبية.

منذ خمسينات القرن العشرين، حددت السياسات الحزبية التنافسية والانتخابات الحرة والنزيهة إلى قدر كبير من هو الذين يحكم تركيا[١]. ومع ذلك، كانت تركيا وحدها فحسب، من بين كافة البلدان الحديثة التى ظهرت فى القرن العشرين من بين أطلال الإمبراطورية العثمانية، هى التى طورت مؤسساتها السياسية التنافسية. وفى شتى بقاع الشرق الأوسط كذلك، جاءت الجيوش، أو الأسر الحاكمة، أو الأحزاب الفردية الاستبدادية أو الملوك لكى يملوا على الشعوب أحكام السياسة ونطاقاتها. فما الذى

يشـرح لنا أنواع نظم الحكم فى المنطقـة ؟ وكـيف يجب علينا أن نفـهم الظاهرة الاستثنائية التركية ؟ من الناحية النموذجية، دأب العلماء على تفسير التعددية التركية عن طريق استلهام المجادلة الخارجية؛ بأن المؤثرات الدولية لحقبة الحرب الباردة كانت محورية فى هذا الصدد، أو استلهام التفسيرات الداخلية التى تعزو الفضل فى وجود التعددية السياسية بتركيا إلى الطبقى الوسطى. وتنزع أصول الحكم المستبد والسلطوى فى الأصقاع الأخرى بالمنطقة إلى أن تنسب وتعزى إلى الثقافات السياسية المحلية، وإلى مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أو إلى هياكل طبقات الشعب.

يبين هذا الفصل التبعات الرئيسية لهذه الفرضيات المتنازعة، ويتخذ مدخلاً آخر، مدخلاً يلقى الضوء على التأثير السببى لخصائص النظم الحزبية فى عمليات بناء نظم الحكم. ويجادل بأنه لدى رحيل القوى الإمبريالية من المنطقة فى أوائل القرن الماضى، أثرت طبيعة النظم الحزبية الأهلية الوليدة تأثيراً ضخماً فى نوع نظم الحكم السياسية التى ظهرت فى نهاية المطاف فى أعقاب حصول بلدان الشرق الأوسط على استقلالها. (انظر الجدول ١ ,٦).

ثمة خصائص ثلاث للنظم الحزبية تعد محورية؛ ألا وهى: عدد الأحزاب السياسية، ومستويات الاستقطاب، ووجود عدم تناسق فى التعبئة الجماهيرية والحشد الجماهيرى أم لا من عدمه. وحدث فى ثلاثة بلدان وهى: (تونس، واليمن الجنوبى، والجزائر)؛ أن احتكرت الأحزاب الفردية الراجحة أو الغالبة، المسرح السياسى لدى الحصول على الاستقلال، وسرعان ما قامت من فورها بتشييد نظم حكم سلطوية قائمة على أساس من الحزب الفردى أو الحزب الواحد. ويتأثر مصير البلدان التى تواجدت فيها أحزاب متعددة لدى حصولها على الاستقلال، بكيفية تشكيل المتغيرات الأخرى للأحداث إبان عهود التحول والانتقال السياسى التنافسى، وهى التى تكشفت قبل تأسيس وإقامة نظم الحكم المستقرة[٢]. وفى ستة بلدان، هى: (العراق، وإيران، والأردن، ومصر، وسوريا والمغرب)، دفع عدم التساوق Asymmetry الذى اعترى عمليات الاستقطاب والتعبئة، الأحزاب المحافظة – التى كان يتهددها برامج خصومها السياسية وتصاعد القوى

التنظيمية والإغراءات الأيديولوجية – إلى إنشاء حلقات مفرغة قام فيها السلوك الحزبى بتدمير المؤسسات التنافسية الناشئة وحديثة الولادة؛ الأمر الذى مهد الطريق أمام إقامة نظم الحكم السلطوية والمستبدة. وفى تركيا، انتعشت مثل هذه المؤسسات ونضجت جزئيًا؛ لأن نظمها القائمة على الحزبين السياسيين تخلصت من الاستقطاب، وبمرور الوقت أضحت متساوقة ومتماثلة من ناحية التعبئة الجماهيرية؛ وولد هذا وضعًا شعرت فيه سائر الأحزاب السياسية بأن مصالحها الجوهرية لن تتعرض للمخاطرة من جراء تنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة.

(الجدول ٦,١) عدد الأحزاب السياسية وحصيلة نظم الحكم

الدولة	الاستقلال	الأحزاب لدى الاستقلال	نظام الحكم المؤسس	نوع نظام الحكم
تونس	١٩٥٦م	واحد، راجح	١٩٥٦ – حتى الآن	سلطوى (حالى)
اليمن الجنوبى	١٩٦٧م	واحد، راجح	١٩٦٧–١٩٩٠	
الجزائر	١٩٦٢م	واحد، راجح	١٩٦٢ – حتى الآن	
العراق	١٩٣٢م	متعدد	١٩٦٨ – حتى الآن	سلطوى (متأخر)
إيران	(١٩٤١م)أ	متعدد	١٩٥٣ – ١٩٧٩	
الأردن	١٩٤٦م	متعدد	١٩٥٧ – حتى الآن	
مصر	١٩٣٦م	متعدد	١٩٥٢ – حتى الآن	
سوريا	١٩٤٦م	متعدد	١٩٦٣ – حتى الآن	
المغرب	١٩٥٦م	متعدد	١٩٦٥ – حتى الآن	
تركيا	١٩٢٣م	اثنان	١٩٥٠ – حتى الآن	تنافسى (متأخر)

ملاحظة: أ. لم تخضع إيران أبدًا للاستعمار من الناحية الرسمية، ولذلك فإن كلمة "الاستقلال" تعنى شيئًا مختلفًا اختلافًا طفيفًا فى الحالة الإيرانية.

وتمثل الحالات التى درسناها هنا سائر أعضاء الكون المحدود؛ ألا وهى: بلدان الشرق الأوسط العشرة ذات الأغلبية الإسلامية؛ حيث لعبت الأحزاب السياسية فيها دورًا مهمًا فى عهد ما بعد الاستقلال، وعهد تكوين الأنظمة الحاكمة[٣]. أما المدى الذى تساعدنا فيه المجادلة على تفسير النتائج فيها وشرحها جميعها، فإنه شاسع تمامًا. فضلاً عن ذلك، فإن هذه الحالات تنطوى على صفات إقليمية واسعة مشتركة بين بلدان عديدة، وكذلك تنطوى على صفات عالمية ظهرت فى تاريخ الشعوب؛ وتكشفت عن وجود ديناميات حاسمة لبناء نظام الحكم إبان عقود الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن العشرين. أخيراً، تزودنا هذه الحالات بالتباين على صعيد كل من المتغيرات المستقلة، وهى: (عدد الأحزاب، الاستقطاب، واللاتساوق التعبوى)، والمتغيرات التابعة، وهى: (نظام الحكم السلطوى الحالى، ونظام الحكم السلطوى المتأخر، ونظام الحكم التنافسى المتأخر)، وهو ما يشكل لنا جوهر المناقشة والجدال فى هذه المقالة.

الأحزاب الفردية الراجحة (الغالبة) والمسار نحو السلطوية:

دخلت كل من تونس، واليمن الجنوبى، والجزائر فى حقبة ما بعد الاستقلال، ولدى كل منها حزب سياسى واحد متواجد وغالب على ما سواه فى الساحة السياسية. وكانت هذه الأحزاب "راجحة أو غالبة" من حيث إنها كانت أحزابًا جماهيرية منظمة وتزاول سيطرة اجتماعية فى سائر - (أو تقريبًا فى كافة) - المناطق الريفية والحضرية. ويشير مصطلح "سيطرة اجتماعية" إلى حقيقة أن هذه الأحزاب هيمنت على ولاء غالبية الفاعلين داخل النخبة وما دونها فى هذه المناطق[٤].

وظهرت أحزاب فردية راجحة فى هذه البلدان لسببين رئيسيين اثنين؛ الأول: حدثت عمليات بناء الأحزاب السياسية فى عهود ما قبل الاستقلال، فى ظل غياب هيئات برلمانية منتخبة؛ والتى من شأنها أن تخول النخب السياسية الأهلية قدراً من

الأصوات السياسية الحقيقية. وكما يبين لنا الجدول ٦.٢، فإن هذه المؤسسات تواجدت في جميع الحالات الأخرى التي قمنا بتحليلها هنا، فيما خلا حالة واحدة، وسيتم الجدال بأنها استحثت النخب الأهلية المتنافسة على إقامة تنظيمات حزبية متنافسة. ولقد أقامت فرنسا وبريطانيا هيئات برلمانية زائفة في: تونس، واليمن الجنوبي، والجزائر، غير أن هذه الهيئات حرمت النخب الأهلية بكل وضوح من التعبير عن أصواتها السياسية. وكان فحوى هذا أن النخب الأهلية لم تجد حافزًا لكي تقوم ببناء أحزاب منافسة؛ لكي تستطيع بمقتضاها الوصول إلى سدة الحكم لتصنع السياسة.

وفي تونس، على سبيل المثال، أنشأت فرنسا المؤتمر التشاوري، وهو عبارة عن مجلس يشبه الهيئة التشريعية، يستطيع بمقتضاه الاستعماريون الفرنسيون التعبير عن تفضيلاتهم فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية والميزانية في مخاطبتهم للإدارة التي تسهر على المحمية التونسية. وقام الفرنسيون بتوسعة هذا المؤتمر التشاوري في عام ١٩٠٧م ليشتمل على حفنة من الأعضاء التوانسة؛ غير أن هؤلاء قام الفرنسيون بتعيينهم. وفي عام ١٩٢٢م، حل المجلس الكبير Grand Council محل المؤتمر التشاوري. واشتمل المجلس الكبير على ستة وعشرين عضوًا فرنسيًا منتخبًا؛ ومع ذلك، فإن المسؤولين عن المحمية التونسية سيطروا سيطرة محكمة على قوائم المرشحين التوانسة. ولكونه مثيلاً وشبيهًا بالهيئات السابقة، فإن الوظيفة الوحيدة للمجلس كانت فحص الميزانية وإقرارها؛ ولم يناقش القضايا السياسية أو الدستورية. وحيث إن هذه المجالس هيمن عليها مواطنون فرنسيون من ذوي الجنسية الفرنسية بصورة رئيسية، ونظرت في نطاق ضيق من أمور السياسة والحكم، كان معنى هذا أن النخب التونسية المنافسة لم تنتقل بعد لكي تشيد أحزابًا سياسية تنافسية تستطيع بمقتضاها الوصول إلى السلطة وسدة الحكم لصنع السياسة.

أما العامل الثاني الذي يسر ظهور أحزاب سياسية وحيدة وغالبة؛ فهو تصرف فرنسا وبريطانيا بصلف وعناد في مواجهة المطالب الأهلية التي نادت بالاستقلال. ومن

بين الحالات التى قمنا بتحليلها هنا: تونس، واليمن الجنوبى، والجزائر، وجميعها كانت من بين البلدان التى وقعت فى أسر الهيمنة الغربية فى عهود مبكرة للغاية (انظر الجدول ٦،٢). وكانت الحقبة الاستعمارية الفاصلة هى الأطول فى هذه البلدان الثلاثة أيضاً. وتلقت فرنسا وبريطانيا المطالب المنادية برحيلهما على كره ومضض، وردا على الحركات الاستقلالية بكل عناد فاق ردهما على المطالب المماثلة فى البلدان الأخرى بالمنطقة. وأعطى صلفهما وتصلبهما الحوافز والدوافع للنخب الوطنية لكى تشيد أحزاباً سياسية ذات قواعد جماهيرية عريضة وقدرات تعبوية حاشدة. وخلصت هذه النخب السياسية إلى الإيمان بأنه عن طريق تعبئة الجماهير الحاشدة فحسب: للقيام بأعمال احتجاجية واسعة النطاق، من شأنها أن تقنع القوى الاستعمارية على الرحيل[٥].

وظهر حزب "الدستور الجديد" فى تونس فى ثلاثينات القرن العشرين، واستطاع بنجاح أن يشيد من نفسه حزباً سياسياً قادراً على التعبئة الجماهيرية على نطاق الأراضى الوطنية التونسية قاطبة. وبناة هذا الحزب قصدوا من وراء ذلك أن يجبروا الفرنسيين على إعادة التفكير فى قرارهم بمناوئة المطالب التونسية بالحصول على الاستقلال، وهى المطالب التى ظهرت على السطح السياسى فى عام ١٩٢٠م . واجتهد زعماء حزب "الدستور الجديد" من أجل تجنيد الطيف الاجتماعى التونسى كافة داخل تنظيمهم؛ شاملاً: رجال الأعمال، والعمال، والطلاب، والفلاحين، والزمر القبائلية، والحرفيين، والتجار. وفى غضون عقدين من الزمان، تمكن حزب الدستور الجديد من تأسيس أكثر من ألف فرع له عبر أرجاء البلاد، وقام بتجنيد أكثر من ثلاثمائة ألف عضو. واتخذ زعماء حزب الدستور من حزبهم أداة لكى يجعلوا الشعب ينخرط فى أعمال العصيان المدنى والعنف التى استهدفت رفع كلفة وثمن احتفاظ فرنسا بمحميتهم التونسية. وبحلول منتصف الخمسينات من القرن العشرين، نجحت هذه الاستيراتيجية؛ وحصلت تونس على استقلالها عن فرنسا فى عام ١٩٥٦م .

وساعد وجود أحزاب سياسية راجحة وفردية، على تسهيل الإقامة الفورية لنظم حكم سلطوية، نهضت على أساس من الحزب الواحد لدى حصول: تونس، واليمن الجنوبى، والجزائر على استقلالها. وحينما رحلت القوى الاستعمارية، لم تجابه هذه الأحزاب أى متحدين أقوياء لها ينازعونها على السلطة. بل الأكثر من هذا، قامت بتشكيل أدوات ذات فاعلية قصوى تستطيع النخب السياسية بمقتضاها أن تشيد حكمًا مستبدًا وتحافظ عليه. واستغل الزعماء أدوات الحزب وأجهزته من أجل: تخويف المنازعين المستقبليين لهم وقمعهم والبطش بهم، وأن يظفروا بالهيمنة على الدولة، وأن يبتدعوا أحكامًا وقواعد جديدة للمباراة السياسية؛ وذلك طبعًا لصالحهم. أعقب ذلك قيامهم باستغلال التنظيمات الحزبية جنبًا إلى جنب مع موارد الدولة من أجل إسناد الوظائف على أساس المحسوبية والمحاباة، وتوقيع العقوبات على المجتمع بطريقة من شأنها أن تردع التحديات المنظمة التى قد تثور بوجه حكمهم فى المستقبل.

وفى عهد ما بعد استقلال الدولة التونسية، استغل الحبيب بورقيبة؛ رئيس حزب "الدستور الجديد"، وضع الحزب بصفته حزبًا غالبًا ومرجحًا حين قام بإرساء أركان نظام حكمه الاستبدادى والسلطوى القائم على أساس الحزب الواحد. واستعمل التنظيم الجماهيرى للحزب كأداة من أجل تخويف المنازعين المستقبليين له والتفتيش عنهم بسرعة وفعالية[٦]. وقام بالزج بأعضاء حزبه فى كافة طبقات المناصب الكبرى والرئيسية بإدارة الدولة والأجهزة الأمنية، وتأكد متيقنًا من أن كوادر حزب الدستور الجديد قد احتكروا الجمعية التأسيسية التى كلفت بوضع مسودة الدستور وصياغته. ولقد زودت هذه الإجراءات الرئيس بورقيبة بالتأييد السياسى المحورى، وقت أن قام بإرساء قواعد اللعبة التى حددت دكتاتورية الحزب الواحد فى تونس؛ وهى القواعد التى أنهكت خصومه وأضنتهم، وخلقت جمهورية رئاسية سلطوية، وركزت فى قبضة الرئيس الهيمنة على عمليات حزب الدستور الجديد[٧].

إن تواجد أحزاب سياسية وحيدة وغالبة وقت الحصول على الاستقلال لم يؤد إلى الحيلولة دون السلطوية والاستبدادية المحتومة فى هذه الحالات؛ ذلك أن متغيرات أخرى، مثل: تفضيلات النخب السياسية والمعايير الثقافية أثرت أيضاً فى حصيلة نظام الحكم ونتائجه على نحو كان متعذراً اجتنابه. والتأكيد الذى ركزنا عليه هنا هو أكثر تواضعًا: حيث إنه فى ظل سياق تميز بالفراغ السياسى، مثل الذى يقع فى أوقات الحصول على الاستقلال الوطنى، فإن الأحزاب الراجحة الفردية تمكن النخب ذات الميول المناهضة للديمقراطية من بناء نظم الحكم السلطوية المستبدة بسرعة وفعالية. ويحدث هذا لأن مثل هذه الأحزاب لا تواجه فاعلين رئيسيين من الأحزاب الأخرى التى تنازعها فى الحكم، ولأن هذه الأحزاب بمثابة أدوات سياسية فعالة فى أيدى زعمائها.

الجدول ٦,٢ البلدان، والمستعمرون، وحوافز تشييد الأحزاب السياسية

الدولة	المستعمر الغربى	سنوات الاستعمار	الكفاح من أجل الاستقلال	الصنف والعناد الإمبريالى	البرلمانات الأهلية بعهد ماقبل الاستقلال
تونس	فرنسا	١٨٨١م–١٩٥٦م (٧٦)	١٩٢٠م–١٩٥٦م (٣٧)	كثير	لا
اليمن الجنوبى	بريطانيا	١٨٣٩م–١٩٦٧م (١٢٩)	١٩٥٠م–١٩٦٧م (١٨)	كثير	لا
الجزائر	فرنسا	١٨٣٤م–١٩٦٢م (١٢٩)	١٩٢٦م–١٩٦٢م (٣٧)	كثير	لا
العراق	بريطانيا	١٩٢٠م–١٩٣٢م (١٣)	١٩٢٠م–١٩٣٢م (١٣)	أقل	نعم (البرلمان الأول ١٩٢٤م)
إيران	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	نعم (البرلمان الأول ١٩٠٦م)
الأردن	بريطانيا	١٩٢١م–١٩٤٦م (٢٦)	١٩٢٨م–١٩٤٦م (١٩)	أقل	نعم (البرلمان الأول ١٩٢٩م)
مصر	بريطانيا	١٨٨٢م–١٩٣٦م (٥٥)	١٩١٩م–١٩٣٦م (١٨)	أقل	نعم (البرلمان الأول ١٩٢٣م)
سوريا	فرنسا	١٩٢٢م–١٩٤٦م (٢٥)	١٩٢٢م–١٩٤٦م (٢٥)	أقل	نعم (البرلمان الأول ١٩٢٨م)
المغرب	فرنسا	١٩١٢م–١٩٥٦م (٤٥)	١٩٤٣م–١٩٥٦م (١٤)	أقل	لا
تركيا	لا يوجد	لا يوجد	١٩١٨م–١٩٢٣م (٦)	لا يوجد	نعم (البرلمان الأول ١٨٧٦م)

حالات التعددية الحزبية:

شرح مسارات نظم الحكم المتشعبة:

فى الحالات السبع المتبقة التى بحثناها هنا، فإن الأحزاب السياسية ذات الأهمية المضاعفة كانت قد ملأت الساحة السياسية عند الاستقلال؛ نظرًا لعاملين اثنين: الأول: فيما يعد مغايرًا لتونس، والجزائر، واليمن الجنوبى، كانت هذه البلدان السبعة بقاعًا؛ إما لم تتصلب فيها القوى الإمبريالية الاستعمارية بشأن رحيلها، وإما مناطق فشلت فى احتلالها على الإطلاق (انظر الجدول ٦,٢)[٨]. إضافة إلى ذلك، كانت هذه بقاعًا أدت البرلمانات فيها وظائفها بصفة عامة - قبل الاستقلال - وكانت مليئة بنخب سياسية مواطنة حصريًا، وقد زاولت هذه النخب ببراعة بعض القدر من النفوذ الحقيقى. ودفعت إغراءات البرلمان النخب المواطنة المتنافسة إلى بناء تنظيمات حزبية سياسية تنافسية. وقامت بفعل ذلك من أجل أمرين، هما: تعظيم وصولهم للمكاسب الشخصية والنفوذ السياسى المتوافر تحت قبب البرلمانات إلى الحد الأقصى، وجعل مناصبهم السياسية الخصوصية عند الاستقلال أقرب ما تكون من الكمال والفعالية. وفى الوقت نفسه، لم تتوصل هذه النخب قط إلى أن بناء حزب وحيد فردى قادر على التعبئة الجماهيرية والحشد الشعبى سيكون ضروريًا من أجل إنجاز الاستقلال وتحقيقه؛ ولأن القوى الإمبريالية كانت نسبيًا قد أمست تهيئ نفسها وتعد العدة من أجل الرحيل سريعًا.

وتعد دولة المغرب استثناءً فى هذه المجموعة من الحالات؛ لأن فرنسا لم تقم بتأسيس هيئة برلمانية منتخبة هناك لكى يزاول المغاربة نفوذهم. وهى بالتالى افتقدت إلى هذا الحافز لإقامة تنظيمات حزبية مواطنة وأهلية تتنافس فيما بينها. وفى الواقع، أنتجت السياسة الغربية حزبًا وحيدًا فرديًا راجحًا فى مستقبله، ألا وهو حزب الاستقلال القومى، الذى كان يأمل فى تأسيس حكم قائم على أساس الحزب الواحد

لدى الحصول على الاستقلال. على أية حال، حين الحصول على الاستقلال، لم يكن حزب الاستقلال القومى حزبًا راجحًا وغالبًا؛ إذ لم يهيمن على ولاء المناطق الريفية فى المغرب. وإذا قدر لفرنسا أن تتصرف بكثير من الصلف والعناد، لكان لدى حزب الاستقلال الوقت والحافز لكى يوسع من قبضته السياسية على الأمة. وبدلاً من ذلك، كانت الشخصية الحضرية فحسب لحزب الاستقلال تعنى أنه لم يكن يمتلك لا العدد ولا الكوادر ولا التواجد التنظيمى الواسع على المستوى الإقليمى لبلاده، وكلها أمور كان بحاجة إليها لكى يسود فى كفاحه الذى امتد لعدة سنوات، وفى صراعه مع ملك المغرب المحبوب، للحصول على الهيمنة على سياسات البلاد فى عهود ما بعد الاستقلال(٩).

مع التسليم بوجود أحزاب مهمة متعددة فى هذه الحالات، لم يكن بمستطاع فاعل وحيد أن يفرض إرادته ويزاول ببراعة قواعد نظام الحكم المؤسس المستقر؛ مثلما حدث تمامًا فى: تونس، واليمن الجنوبى، والجزائر. وبدلاً من ذلك، تكشفت فترات انتقالية وفترات مؤقتة أضحت فيها قواعد اللعبة متواصلة التغيير ومتقلبة. أما الانتخابات القائمة على التعددية الحزبية والبرلمانات؛ فقد قررت إلى حد بعيد من هو الذى سوف يهيمن على السلطة إبان تلك الفترات؛ ولذلك فإننا نؤكد هنا بأن العراق، وإيران، والأردن، ومصر، وسوريا، جميعهم كانت لديهم الفرصة لكى يطوروا مؤسساتهم التنافسية(١٠). ففى المغرب، لم تظهر انتخابات قائمة على التعددية الحزبية ولم تبرز برلمانات فى أمور السياسة والحكم التى أعقبت الحصول على الاستقلال مباشرة، وهى الفترة التى سدد فيها الملك ضربات قاضية فى خضم صراعه مع حزب الاستقلال. تأسيسًا على ذلك، كان لدى المغرب القليل من الإمكانية بدرجة ملموسة من أجل تطوير نظام حكم مؤسس وتنافسى، وتم استبعادها من التحليل المتبقى لهذا السبب. وتركيا فقط، بطبيعة الحال، هى التى تمكنت من تغذية معيار من معايير التنافسية السياسية وتعهدته بالرعاية. وفى الأماكن الأخرى أيضًا، أفسحت السياسات التنافسية الوليدة والناشئة المجال تدريجيًا أمام الحكم السلطوى والمستبد. إن تواجد استقطاب سياسى

وتماثل تعبوى أو غيابه فيما يتعلق بالنظم الحزبية من شأنه أن يساعدنا على تفسير هذه المسارات المنفرجة والمنشعبة وشرحها.

ونستهل المنطق الذى يعزز هذا الزعم بالدروس المستقاة من "مدرسة الطوارئ فى شرحها لإقامة الديمقراطية ومأسستها" (Waterbury 1997a: 383)[١١]. ويركز هذا المنظور على العلاقات بين الفاعلين إبان فترات التقلب التى تعترى نظام الحكم. ويتمثل نفاذ البصيرة هنا فى أن نظم الحكم الديمقراطية صعب تشييدها وإقامتها؛ لأنها تنتج مستويات من اللايقين والريبة فى السياسات التى لا يكون لها نظير فى السياقات السلطوية والإطارات الاستبدادية؛ وذلك حين القول بأن الانتخابات التنافسية والسياسات البرلمانية هى التى سوف تحدد أمور السياسة والحكم. وفى دولة ديمقراطية ما، ليس بوسع أى فاعل أن يكون متأكدًا من أن خصومه لن يصلوا إلى السلطة وسدة الحكم. وبالتالى، فإن المؤسسات الديمقراطية لا يمكنها البقاء والازدهار ما لم يكن سائر الفاعلين الرئيسيين مهيئين لمعايشة حقيقة: أنه لا توجد ضمانات من شأنها أن تحدد هوية أولئك الذين سوف يقررون السياسة.

وفى الديمقراطيات، تكون الانتخابات هى الدرب أو السبيل الموصل إلى السلطة، وتكون الأحزاب السياسية هى العربات أو الأدوات التى تستعملها النخب السياسية من أجل الحصول على أصوات الناخبين التى يحتاجون إليها للدفاع عن مصالحهم فى البرلمانات. وحيث إن الأحزاب السياسية تعد محورية بالنسبة إلى العمليات التى تحدد من هو الذى سوف يزاول عملية صنع السياسة فى سدة الحكم، فإن خصائص النظام الحزبى سوف تؤثر فى حسابات النخب السياسية بشأن مقدرتهم وقدراتهم على الدفاع عن مصالحهم فى السياقات والإطارات الديمقراطية. فإذا كانت الديمقراطية صفقة يعقدها الفاعلون من أهل النخبة – وهى الصفقة التى لا يرغب أحد من هؤلاء الفاعلين فى إنهائها – إذن يجب لخصائص النظام الحزبى أن تصمد صمودًا كبيرًا لقرارات الفاعلين فيما يتعلق بما إذا كانوا يتسامحون مع الديمقراطية أم يبغضونها.

وبالنسبة إلى إحدى النخب الحزبية، تتضمن هذه الحسابات اعتبارين اثنين: الاعتبار الأول هو بمثابة تقييم لما تجلبه الأحزاب المتنافسة إلى الطاولة من خطط وبرامج. فإذا كانت الخطط والبرامج السياسية للخصوم تتهدد المصالح الجوهرية للحزب، فلن يبقى على الأرجح صادق الولاء للمؤسسات الديمقراطية. والمستويات العليا من الاستقطاب داخل النظم الحزبية؛ (مثلاً، حينما تكون الأحزاب على خلاف حول القضايا السياسية التى لا تتجزأ أو غير القابلة للانقسام)؛ سوف تقلل من احتمال أن تنتعش القواعد الديقراطية وتزدهر.

ويتعين على الأحزاب أيضاً أن تدرس ما الذى يجلبه منافسوها إلى الطاولة من الناحية التعبوية. وبلغة الجاذبية الأيديولوجية والقوة التنظيمية، إلى أى مدى تسلح خصوم الحزب بالإمكانيات التى تخولهم الاستحواذ على الأصوات التى تنتمى إلى الحزب الخاص برجل السياسة ؟ وهذا التساؤل مهم لأنه يتعلق باحتمال أن تتاح لخصوم الحزب الفرصة لتقرير السياسة وتحديدها. وإذا شعر حزب ما بأنه معاق بدرجة كبرى بالنسبة إلى خصومه فى مضمار الاستحواذ على أصوات الناخبين، (وبالتالى لن تكون لديه الكفاءة لينهض إلى مهمة الدفاع عن مصالحه من الناحية الديمقراطية)، فسوف يظل على الأرجح أقل إخلاصاً للقواعد الديمقراطية؛ وبخاصة إذا تواجدت حالة من حالات الاستقطاب. ومن هنا، فإنه فى النظم الحزبية التى تتميز بوجود لاتساوق تعبوى أو عدم تماثل تعبوى - بمعنى وجود فجوات خطرة فى منافساتهم من أجل حشد قدرات أحزابهم السياسية؛ لكى يجتذبوا أصوات الناخبين - نجد أن احتمال أن تحيا القواعد الديمقراطية وتزدهر إنما هو احتمال ضعيف.

وإذا تواجد الاستقطاب واللاتساوق التعبوى داخل النظم الحزبية، إذن يتعين على كل منها على حدة أن يخفض من فرص بقاء المساومة أو "الصفقة" الديمقراطية الوليدة على قيد الحياة. للمرة الثانية، أقول إن هذا الزعم لهو من قبيل الاحتمال. وحيث إن هذه ليست المتغيرات الوحيدة التى تعول على احتمالات الديمقراطية، فليس كل الديمقراطيات الناشئة التى تمتلك نظماً حزبية مستقطبة أو لاتساوقاً تعبوياً Mobiliza-tional Asymmetry سوف تفشل أو يكون مآلها الإخفاق. على أية حال، هذه عوامل

محورية يجب أن تجعل عملية تدعيم المساومات والصفقات الديمقراطية أمرًا أكثر صعوبة ومشقة؛ مثلاً السيطرة على المؤثرات الأخرى؛ (كالضغوط الخارجية، ومستويات الثروة فى المجتمع، والثقافة السياسية، إلخ). والنواحى التجريبية أو الإمبريقيات empir- ics الخاصة بهذه الحالات التى سقناها هنا إنما تدعم هذه الفرضية.

الاستقطاب، واللاتساوق التعبوى والانزلاق لهوة السلطوية:

لقد تعرضت النظم الحزبية فى البلدان التى حصلت حديثًا على استقلالها، مثل: العراق، وإيران، والأردن، ومصر، وسوريا؛ للاستقطاب، فى ظل انهماك القوى المحافظة، (كبار الإقطاعيين وملاك الأراضى، وزعماء القبائل، والتجار الأثرياء، إلخ.) فى الإبقاء على الوضع السياسى والاقتصادى الراهن والحفاظ عليه، وذلك إزاء قوى التحدى والقوى المناوئة لهم التى كان يعنيها ويهمها فى المقام الأول تغيير ذلك الوضع الرهن. أما الأحزاب التى جابه بعضها بعضًا فى الانتخابات والبرلمانات؛ فقد ناضلت وتقاتلت حول القضايا السياسية غير القابلة للتجزء والانقسام، وحول نظم حقوق الملكية التى كانت أبرز القضايا (انظر الجدول ٦،٢). بالإضافة إلى ذلك، فإن اللاتساوق التعبوى ميز هذه النظم الحزبية. وأما القوى المحافظة فهى: إما فشلت فى تكوين أحزاب سياسية على الإطلاق، أو أخفقت فى بناء أحزاب غير أيديولوجية تقوم على أساس محدود من الصلات النفعية التى تربط بين السادة والمسودين، أو بين السادة وتابعيهم. وفى الوقت ذاته، فإن الأحزاب المناوئة كانت تشيد هياكل حزبية تطويقية؛ (فروعًا مملوكة أو خلايا تنظيمية)، وتقوم بتفصيل خطط وبرامج أيديولوجية عالية النغمة. وهاتان الصفتان كلتاهما مكنت من تعبئة الناخبين وحشدهم على النطاق الجماهيرى. بعبارة أخرى، كانت الأحزاب المناوئة أو المتحدية ترسى كتل البناء وأساساته من أجل اكتساب القدرة، فى المدى الطويل، على قهر غيرها من أحزاب محافظة فى ساحات الانتخابات[١٢].

الجدول ٦,٣ النواحى التجريبية "الإمبريقيات" الخاصة بحالات انهيار الجوهر

الدولة	الأحزاب المحافظة القائمة على أساس علاقة السادة-المسودين		الأحزاب الأيديولوجية القائمة على تعبئة الجماهير	
	الأسماء	الساحات البديلة	الأسماء	الساحات البديلة
العراق	الاتحاد الدستورى	الملك	الاستقلال	الشوارع
	الأمة الاشتراكى		الديمقراطيون القوميون	الجيش
	معظم المستقلين		الشيوعيون	
			البعث	
إيران	المستقلون	الملك	توده/ الشيوعيون	الشوارع
		الجيش	حزب إيران	
		المملكة المتحدة		
		الاتحاد السوفيتى		
		الولايات المتحدة		
الأردن	المجتمع	الملك	الشيوعيون	الشوارع
	العرب	الجيش	البعث	العربية السعودية،
	الدستوريون		الاشتراكيون القوميون	مصر
	معظم المستقلين		الإخوان المسلمون	الجيش
			التحرير	
مصر	الوفد	الملك	الإخوان المسلمون	الشوارع
	الأحرار	المملكة المتحدة	مصر الفتاة	العنف السياسى
	الدستوريون		الشيوعيون	الجيش
	السعديون			
	كتلة الوفد			
	المستقل			
	الوطنى			
	الاتحاد			
	الشعب			
سوريا	الحزب القومى	الجيش	الشيوعيون	الجيش
	حزب الشعب	القوى الأجنبية	الاشتراكيون العرب	القوى الأجنبية
	المستقلون		البعث	

وسرعان ما جاء رد فعل المحافظين على التهديد الذى شكله نهوض الأحزاب المتحدية لهم. وكانت الأحزاب المتحدية تنادى، بطريقة نموذجية، بإصلاح الإقطاع، وتأميم الصناعة، وغيرهما من المشروعات التى تستهدف إعادة توزيع الثروة وأمست تهدد مصالح المحافظين. وكانت مقدرتهم المتزايدة على التعبئة والحشد تعنى أنه إذا استمرت عملية إجراء الانتخابات التنافسية، فإنهم ربما يتحصلون فى نهاية المطاف على السلطة الضرورية التى تمكنهم من تنفيذ رؤاهم السياسية. وكان المحافظون كارهين لأن يسمحوا بحدوث هذا. وبدلاً من ذلك، قاموا بالانشاق على القواعد الديمقراطية، وزيفوا الانتخابات، وارتكبوا أعمال قمع وبطشوا بالأحزاب المناوئة لهم، وولوا وجوههم شطر الملوك، والجيوش، والقوى الأجنبية للحصول على المساندة السياسية. ولما جوبهت الأحزاب المتحدية بهذه الأعمال الانشقاقية، قاموا هم أيضًا بانقلابات، تمثلت فى: النزول إلى الشوارع حسب الطريقة النموذجية، والتوجه شطر الجيش سعيًا للحصول على القوة. وتكشفت الأمور عن دائرة مفرغة كان من شأنها تدمير المضامير الديمقراطية الوليدة والناشئة، مما مهد الطريق لإقامة الحكم السلطوى والاستبدادية. وتوضح المناقشة الآتية حول الحالة المصرية هذه الديناميات بتفصيل أكبر.

لدى حصول مصر على استقلالها، كان نظامها الحزبى يحتوى على نوعين من الأحزاب السياسية. إذ ظهرت عدة أحزاب محافظة وكانت مصالحها وأنشطتها تدور حول الدفاع عن الوضع الراهن. وبصفة عامة، كان هذا يعنى أنها سوف تلتمس القنوات الدبلوماسية فحسب من أجل تخليص مصر من نفوذ المملكة المتحدة الاحتلالى المتوانى والمتباطئ، وفى الوقت ذاته تساند الوضع الاجتماعى والاقتصادى الراهن والمجالات العلمانية العامة. وباستثناء حزب الوفد، لم تكن هذه الأحزاب تعبر عن أيديولوجية معينة؛ (لم تكن تعبر عن رؤى سياسية محددة حول مصر)، كما لم يكن لديها أتباع منظمون جماهيريًا؛ حيث لم يكونوا سوى زمر أو شراذم نخبوية استمدت

التأييد السياسى إبان فترات الانتخابات من الروابط والعلاقات النفعية بين السادة والمسودين أو بين السيد وأتباعه (Botman 1991; Terry 1982) .

وفى بدايته، مثل حزب الوفد خليطًا من نوعين من أنواع الأحزاب السياسية. فقد كان حزبًا محافظًا من حيث وضعه كجماعة من كبار ملاك الأراضى وأرباب المهن من أهل الحضر الأثرياء الذين دافعوا عن الوضع الاقتصادى الراهن (Mitchell 1993: 38K) والذين قاموا بتعبئة أتباعهم الريفيين وحشدوهم من خلال الصلات النفعية التى ربطت بين السادة والمسودين (Botman 1991: 56). وكان حزبًا قائمًا على عقيدة أيديولوجية يهدف إلى الحشد التعبوى للجماهير؛ بمعنى أنه استطاع استقطاب تأييد الجماهير فى الحضر عبر النداءات والمناشدات السياسية التى تركزت على المواقف الوطنية والقومية المناهضة للملكة المتحدة. ومع ذلك، وبمرور الأيام غير حزب الوفد من أساليبه التى جعلت صورته أكثر اتساقًا مع توجهات الأحزاب المحافظة. وفى أربعينات وخمسينات القرن العشرين، فقد حزب الوفد أتباعه من الجماهير، وبخاصة فى المناطق الحضرية. وأثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها، أضرت الظروف والأحوال الاقتصادية الصعبة بالطبقات الفقيرة والطبقات الوسطى فى مصر وأذتهم. وحدث أنه لا الأحزاب المحافظة حتى الصميم ولا حزب الوفد استطاعوا تقديم حلول لهذه الطبقات، كما أنه ليس من بينها حزب أمسى مستعدًا لكى ينظر فى إصلاح الإقطاع والأراضى، أو الإصلاح الزراعى، أو إصلاح أحوال العمال. وأدى إخفاق حزب الوفد فى الوفاء باحتياجات الجماهير إلى انصراف الكثيرين من المؤيدين عنه (Terry 1982: 262)، وهو ما انتهى به إلى أن يصبح حزبًا قائمًا على العلاقات النفعية بين الأعيان وأتباعهم على نحو متزايد.

وخسر حزب الوفد أتباعه هؤلاء لصالح ثلاثة أحزاب سياسية منافسة له قامت على أساس من: الحشد، والتعبئة الجماهيرية، والعقيدة الأيديولوجية والتى اكتسبت

ولاء وإخلاص الشباب، والعمال، والطبقة الوسطى، من أهل الحضر، فضلاً عن أعداد ضخمة من المصريين فى الأرياف. وسعى الإخوان المسلمون من أجل أن يجعلوا الإسلام المبدأ التنظيمى فى المجتمع، والاقتصاد، والسياسة. وسرعان ما تنامت الفروع التنظيمية للإخوان المسلمون فى أربعينات القرن العشرين فى شتى أرجاء مصر، وكانوا يتباهون بمقتضى هذه الفروع بأن أرقام العضوية فى تنظيمهم يتراوح بين ثلاثمائة ألف وستمائة ألف عضو بالمحاذاة مع نصف مليون آخرين من المتعاطفين معهم، واستطاعوا أن ينتزعوا قدراً ضخماً من هؤلاء من معاقل حزب الوفد (Mitchell 1993: 309, 328). وبحلول أواخر الأربعينات، نادى حزب مصر الفتاة/ والحزب الاشتراكى بإصلاح جذرى للإقطاع، وتأميم الصناعة، وبرامج شاسعة للرعاية الاجتماعية (Vatikiotis 1978: 75-77). وبحلول عام ١٩٥١م، قام الحزب بتشغيل خمسة وستين فرعاً محلياً، أما صحفه؛ فقد بلغ توزيعها وعدد قرائها ما بين مائة ألف ومائتى ألف قارئ أسبوعياً. وأبدى الحزب الشيوعى كذلك علامات على اكتسابه القوة، وقام بتنظيم إضراب شارك فيه حوالى سبعة وعشرين ألف عامل فى القاهرة فى عام ١٩٤٧م، وحاز على ما يقدر بخمسة آلاف شخص ممن يحملون بطاقة عضوية فيه بحلول عام ١٩٥٢م (Agwani 1969: 48).

وبدءاً من عشرينات القرن العشرين وحتى بواكير خمسيناته، كان حزب الوفد يحصل على الأغلبية فى جميع الانتخابات. على أية حال، حدث أنه كان يلاقى منعاً وحجباً عن الوصول إلى الحكم بصفة دائبة. أما المسؤولية عن هذه الحصيلة المناهضة للديمقراطية فيتحملها البريطانيون؛ (الذين كانوا مايزالون يحتفظون بقوات لهم فى مصر)، والملك، (الذى الذى تمتع بالحق الدستورى فى حل مجلس الوزراء وحل البرلمانات)، والأحزاب المحافظة فى صميمها، (التى كان يحدوها الأمل فى الوصول إلى السلطة رغم التدنى الشديد فى الأصوات التى يحصلون عليها فى الانتخابات بالمقارنة مع حزب الوفد؛ وكانوا يمكنون بريطانيا والملك من بلوغ مآربهما بصفة دورية عن

طريق: إما مساندة الوزارات غير الدستورية وغير الديمقراطية، أو المشاركة والخدمة فيها). وكانت الأحزاب المحافظة فى صميمها - بالتوازى مع بريطانيا العظمى والملك - هم أوائل من انقلبوا على المعايير الانتخابية الديمقراطية. وسرعان ما اقتفى حزب الوفد أثرهم وسلك مسلكهم. وفى أربعينات القرن العشرين وأوائل خمسيناته، استرضى حزب الوفد مصالح بريطانيا العظمى وملك مصر، بل حتى سهر على حمايتها، وذلك فى مقابل السماح له باعتلاء الحكم.

وفى الوقت ذاته، لاحظ المحافظون بزوغ نجم الأحزاب المناوئة لهم وتناميها، وأصابهم الانزعاج من جراء ذلك. ولم تكن الأحزاب المناوئة تمثل فحسب التفضيلات السياسية المتباينة التى تختلف اختلافًا جذريًا مع تفضيلاتهم، بل سرعان ما أصبحت هذه الأحزاب المتحدية أفضل تنظيمًا على نحو مطرد، وانخرطت فى تكوين جماهير ضخمة من الأتباع. وشكلت تهديدًا طويل الأمد للمحافظين الذين توقف تأييدهم السياسى فحسب على الصلات النفعية التى تربط بين السادة والمسودين أو بين السادة وتابعيهم بصورة متزايدة. وكان رد المحافظين على ذلك هو ارتكابهم عمليات القمع. وفى عشرينات القرن العشرين، أحبطت الحكومات المحافظة التنظيمات الشيوعية عن طريق إلقاء القبض على زعمائها، وحل اتحاداتها، وإغلاق حزبهم. ورفضت الحكومات المصرية فى ثلاثينات القرن العشرين مطالب حزب مصر الفتاة بتخفيض الحد الأدنى لعمر المرشحين لعضوية البرلمان حتى يتسنى لأعضاء هذا الحزب أن يخوضوا الانتخابات؛ وعانى حزب مصر الفتاة فى عام ١٩٤١م من التعطيل والبطش لمدة ثلاث سنوات. ومارس المحافظون ضغوطهم على تنظيم الإخوان المسلمين لكى يسحب مرشحيه من خوض الانتخابات البرلمانية التى أجريت عام ١٩٤٢م، وزوروا نتائج انتخابات عام ١٩٤٥م بطريقة كان من شأنها أن ألحقت الهزيمة بالإخوان المسلمين فى الدوائر الانتخابية التى زعم أنها آمنة (Mitchell 1993: 33)، وقامت فى عام ١٩٤٨م بحل تنظيم الإخوان المسلمون وحظره وتعطيله.

أما الأحزاب "المناوئة" أو المتحدية، وقد منعت عن أداء وظائفها بحرية وحجبت عن المشاركة فى الانتخابات، فقد أضحت هى الأخرى غير مؤتمنة أو غير موالية للمعايير التنافسية الوليدة. وولت وجهها شطر المجالات البديلة فى إطار سعيها إلى الوصول إلى السلطة. فنزلت إلى الشارع، وتزعمت الإضرابات، والمسيرات، والمظاهرات، وهى التى غالبًا ما تحولت إلى العنف. وانخرطوا أيضًا فى أعمال العنف السياسى، بما فيه من شن حملات الاغتيالات والهجوم بالقنابل على الأهداف البريطانية. وطور تنظيم الإخوان المسلمون تشكيلات شبه عسكرية، وكذلك صلات خطرة مع ضباط الجيش الناقمين والساخطين، وترتب على ذلك – جزئيًا – دائرة جهنمية من الأحداث التى انبثقت من خصائص النظام الحزبى، والتى وصمت الساحة الديمقراطية فى مصر مستقبلاً[١٣] . وبحلول أوائل الخمسينات من القرن العشرين، انهار النظام العام برمته فى البلاد. وأدى هذا الموقف إلى التحريض على انقلاب يوليو عام ١٩٥٢م، وتيسير الأمور أمامه، مما أفضى إلى إقامة نظام حكم سلطوى وطيد واستبدادية مستحكمة.

أسرار نجاح تركيا:

إزالة الاستقطاب والتماثل التعبوى

بدأت تركيا عهدها الانتقالى فى حقبة ما بعد الاستقلال بنظام حزبى شابه بدقة تلك النظم الخاصة بالحالات التى آلت إلى الانهيار. وتجلت الدراما الأولية ظاهرة للعيان بالتوازى مع الخطوط المزدوجة بين أولئك الذين يدافعون عن الوضع الراهن وأولئك الذى يتحدونه ويناوئونه، وحدث أن الجانبين كليهما وقع فريسة للاستقطاب المريع. أما الوضع الراهن للحزب المتولى للسلطة فى بداية هذه الحقبة فقد كان "حزب الشعب الجمهورى" (Republican People's Party, RPP) بزعامة مصطفى كمال أتاتورك. وللمفارقة إلى حد ما، كان الدفاع عن الوضع الراهن آنذاك يعنى التزامًا بالإصلاحات

الراديكالية المستدامة. وفى عامى ١٩٢٣م و ١٩٢٤م، قام هذا الحزب بسن تشريع ألغى الإمبراطورية العثمانية الإسلامية ذات السلالة الحاكمة وأسس الجمهورية التركية العلمانية. وانبرى حزب الشعب الجمهورى لتعزيز الدولة وتقويتها مركزيًا وزيادة دورها فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفى عام ١٩٢٤م، بزغ نجم حزب معارض هو: الحزب الجمهورى التقدمى (Progressive Republican Party, PRP) الذى نهض لتحدى حزب الشعب الجمهورى. وكان يسعى إلى إقامة دولة غير مركزية تتدخل تدخلاً ضئيلاً بحده الأدنى فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. والأكثر أهمية من ذلك هو أن حزب الشعب الجمهورى كان يؤمن بأن الحزب الجمهورى التقدمى لم يكن يؤيد أيًا من الجمهوريانية؛ (التمسك بمبادئ النظام الجمهورى)، أو العلمانية – وكان كلاهما من صميم القيم التى يعتنقها حزب الشعب الجمهورى (Zurcher 1991: 156; Dodd 1991: 32).

ولم يكن الحزب الجمهورى التقدمى يمثل تهديدًا للقيم الصميمة التى يعتنقها حزب الشعب الجمهورى فحسب، وإنما نهض أيضًا ليصبح حزبًا متفوقًا من الناحية التعبوية إزاء حزب الشعب الجمهورى. وبمجرد أن تأسس الحزب الجمهورى التقدمى، سرعان ما شرع فى التنظيم (Sezgin and Saylan 1983: 2048; Yesil 1992: 244; and Usta 1994: 27-31). وفى غضون أشهر، استطاع إقامة فروع فى عشرات المدن الكبرى والصغرى. وقام الحزب الجمهورى التقدمى بتشييد وجود له داخل العديد من المقاطعات، ولم يقتصر هذا فحسب على العاصمة وحاضرة البلاد وحدها، وإنما امتد أيضًا إلى سائر العواصم الإقليمية وحواضرها ومراكزها – فيما اعتبر مؤشرًا على أن الحزب سوف يرسى لنفسه قاعدة أساسية من القدرات السياسية ذات الشأن والخطر.

وفى عشرينات القرن العشرين، لم يستطع حزب الشعب الجمهورى منازلة الحزب الجمهورى التقدمى فيما يختص بعمليات التعبئة الانتخابية القائمة على القواعد الأساسية للجماهير. وكان حزب الشعب الجمهورى مؤلفًا من مؤيدى مبدأ مركزية

الدولة، وعلى مدار القرون الطويلة لم يحدث أن امتلك المركز التركى وجوداً قوياً ومتقناً بين الجماهير فى الأقاليم والمقاطعات. وتوافدت نخبة حزب الشعب الجمهورى بصورة واسعة من الجيش والدواوين البيروقراطية والمدارس المهنية فى العاصمة؛ وكان يتعين عليه أن يشيد جهازه الحزبى بطريقة رأسية تبدأ من أعلى إلى أسفل. وامتد تنظيم حزب الشعب الجمهورى إلى معظم المقاطعات، ولكن ليس إليها كلها، وليس إلى حواضر الأقاليم ومراكزها قاطبة، بل فى معظم الحالات لم يمتد على مستوى الأحياء[١٤]. وحيث إن حزب الشعب الجمهورى كان حزباً للنخب المقيمة فى الحضر فى المقام الأول، فلم يهيمن على ولاء صغار ملاك الأراضى والفلاحين فى الأرياف (Payasli-oglu 1964: 428). وبصفة عامة، قام هؤلاء بالوقوف إلى جانب النخب الإقليمية الذين عارضوا تاريخياً الجهود المبذولة لإقامة الدولة على أساس مركزى، ولمركزية الدولة. وفى نهاية المطاف، فإن الإصلاحات وعمليات التحديث والنزعة العلمانية التى نفذها حزب الشعب الجمهورى على الطراز الغربى أدت إلى إصابة الكثير من أهل الأرياف بالحيرة والارتباك والغربة والتنفير، الأمر الذى أفضى إلى المزيد من تقليص إمكانياته فى إجراء تعبئة جذرية ناجحة على أساس القواعد الجماهيرية للشعب.

فلما أن جوبه بحزب مناوئ يتحدى قيمه العليا ونهض ليطور قدراته التعبوية المتفوقة، انقلب حزب الشعب الجمهورى على المعايير الديمقراطية وقام بحظر الحزب الجمهورى التقدمى فى عام ١٩٢٥م . وقام أيضاً باستغلال محاكم الاستقلال التى أقيمت بمقتضى أحد القوانين التى صدرت عام ١٩٢٥م لاستهداف الكثير من الأعداء السياسيين لأتاتورك. وألقى القبض على أكثر من سبعة آلاف وخمسمائة شخص وفقاً لصلاحيات هذا القانون، وتم إعدام ٦٦٠ شخصاً بمن فيهم ستة نواب سابقين للحزب الجمهورى التقدمى.

وفى إطار حالات الانهيار، فإنه حينما انقلبت أحزاب الوضع الراهن على المعايير الديمقراطية، وجدنا أن الأحزاب المتحدية قامت هى أيضاً بالانقلاب، وولت وجهها

شطـر الساحات البديلة فى خضم سعيها للوصول إلى السلطة. ولم يحدث هذا فى تركيا؛ ذلك أن النخب السياسية والقوى الاجتماعية التى كانت بمثابة المحرك وراء الحزب الجمهورى التقدمى أصيبت بالإحباط. لماذا ؟ أولاً: لأن الإجراءات الوحشية التى اتخذها حزب الشعب الجمهورى لإسكات معارضيه حققت تأثيراتها المقصودة. ثانياً: وبكل بساطة، لم يتوافر فى تركيا الكثير من الساحات البديلة التى لجأت إليها الأحزاب المنافسة فى حالات الانهيار. وعلى سبيل المثال، لم يكن هناك عاهل يتولون إليه؛ إذ كان أتاتورك قد استأصل شأفة السلطنة حينما قام بإلغاء الإمبراطورية العثمانية. وفرض حزب الشعب الجمهورى أيضاً رقابة محكمة على الجيش، مما حرم الخصوم من القدرة على أن يقوموا بتسييسه واستقطابه سياسياً. وكانت الاختلافات حاسمة؛ لأنها أتاحت لتركيا الوقت الذى تمكنت أثناءه من إنقاذ المؤسسات الديمقراطية الوليدة والناشئة.

ومع ذلك، فإن عدم قيام أحد الأحزاب المنافسة والمناوئة بانقلاب على الديمقراطية لم يضمن قيام نظام حكم مؤسس للدولة بالنشوء والتطور. بدلاً من ذلك، قامت تطورات كبرى فى السنوات التالية بتسهيل هذه المحصلة. وفى الفترة ما بين عام ١٩٢٥م وعام ١٩٥٠م، أضحى النظام الحزبى التركى أقل استقطاباً وأكثر اتساقًا من الناحية التعبوية. وظهر حزبان معارضان إضافيان فى هذا السياق ليقوما بتحدى حزب الشعب الجمهورى وهما: الحزب الجمهورى الحر (Free Republican Party, FRP) فى عام ١٩٣٠م، و"الحزب الديمقراطى" (Democrat Party, DP) فى عام ١٩٤٦م . واستطاع زعماء الحزب الجمهورى الحر إقناع حزب الشعب الجمهورى بأنهم يؤيدون الجمهوريانية ومبادئ الحكم الجمهورى، والعلمانية، غير أن حزب الشعب الجمهورى، كان يؤمن بأن الكثير من الذين ينضمون إلى التنظيم الإقليمى للحزب يعارضون كلاً من الاثنين (Tunaya 1952: 628; Weiker 1973: 86). وللمرة الثانية، قام حزب الشعب الجمهورى بالبطش بالمعارضة، وإغلاق الحزب الجمهورى الحر بعد أربعة أشهر فقط.

على أية حال فى عام ١٩٤٦م، بذلت النخب التابعة لـ "الحزب الديمقراطى" أقصى جهدها من أجل إقناع حزب الشعب الجمهورى بأنهم لا يعارضون العلمانية والجمهوريانية، لا هم ولا تابعوهم (Prather 1978: 50). ونجحوا فى مساعيهم، ووافق الحزب الشعب الجمهورى على المنافسة مع حزب الديمقراطى فى انتخابات حرة ونزيهة عقدت عام ١٩٥٠م . وفاز الحزب الديمقراطى بهذه الانتخابات، وتنحى حزب الشعب الجمهورى، مدشنًا انعطافة تركيا إلى نظام حكم انتخابى تنافسى مستدام.

ولم يتوقف استعداد حزب الشعب الجمهورى للمنافسة فى انتخابات ١٩٥٠م فقط على إزالة الاستقطاب. وأظهر "الحزب الجمهورى الحر"، و"الحزب الديمقراطى" – شأنهما فى ذلك شأن الحزب الجمهورى التقدمى – قدرة تعبوية مثيرة للإعجاب[١٥]، وثانى تطور رئيسى يقع فى الفترة الممتدة بين ١٩٢٣م – ١٩٥٠م، هو التحسينات التى طرأت على القدرة التعبوية المثيرة والخاصة بحزب الشعب الجمهورى. وبحلول أواخر عقد الثلاثينات من القرن العشرين، استطاع نظام حكم حزب الشعب الجمهورى فى نهاية المطاف أن يهدئ من تمرد منطقة جنوب شرق تركيا التى يقطنها الأكراد، وشرع فى إقامة تواجد حزبى صلد هناك. واجتهد الحزب طوال الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين من أجل تطوير تنظيماته وتوسعتها عبر أرجاء تركيا. وقام أيضًا بتشييد مراكز مجتمعية متعددة؛ (أطلق عليها: "بيوت الشعب وحجراته")، فى محاولة لزيادة التحام الحزب وصلاته بالجماهير وزيادة شعبيته بين الناس. واستضافت هذه المنشآت الأحداث الثقافية والرياضية، وقدمت فصولاً دراسية لتحسين مستويات الأفراد؛ فضلاً عن تقديم المساعدة الاجتماعية للمواطنين. ولم يحل عام ١٩٥٠م إلا وكان ٤٧٨ بيتًا و ٤٣٢٢ حجرة وغرفة قد تم افتتاحها. وأدت هذه التطورات إلى تخفيض اللاتساوق أو عدم التماثل التعبوى فى النظام الحزبى لتركيا.

وفى الفترة الممتدة بين ١٩٢٣م و ١٩٥٠م، سهلت عملية إزالة الاستقطاب وعملية التساوق التعبوى المتزايدة من إقامة سياسة انتخابية تنافسية اتخذت طابع ونوع نظام

الحكم المستقر بدرجة كبيرة فى تركيا. وفى أثناء هذه السنوات، استطاع حزب الشعب الجمهورى أن يشهد خصومه، وقد زالت عنهم نزعتهم الراديكالية المتطرفة، وإبان ذلك كله نهض ليحسن من قدراته التعبوية الخاصة على نحو جوهرى. وكان من شأن هذه التغيرات أن جعلته واثقًا لدرجة أنه فى عام ١٩٥٠م - على خلاف السنوات المنصرمة - أمسى قادرًا على الدفاع عن مصالحه فى ساحة الديمقراطية ومضمارها. ولعل هذا سبب جوهرى ومفتاحى يفسر لنا: لماذا تسامح حزب الشعب الجمهورى إزاء إجراء انتخابات حرة وتنافسية وأتاح لتنظيمها أن يمضى قدمًا للأمام فى عام ١٩٥٠م؟

ربما نستطيع الآن أن نتدبر، بتفصيل أكبر، واحدًا من اثنين من التفسيرات المتنازعة حول التعددية السياسية التركية، ونقائصها ومواطن الضعف فيها، وكيف أن التحليل الحالى يزيد من تفهمنا لهذه المحصلة أو النتيجة ذات الأهمية. ولسوف يلاحظ المتخصصون أن عملية إزالة الاستقطاب وعملية التساوق التعبوى المتزايدة فى النظام الحزبى لتركيا لم تكن العوامل الوحيدة التى جعلت من انتخابات عام ١٩٥٠م اقتراعًا حرًا ونزيهًا. ولقد أثرت العوامل الدولية أيضًا فى وقائع الأحداث. إذ إنه فى أواخر أربعينات القرن العشرين، كانت تركيا تعانى من التهديدات التوسعية التى أثارها الاتحاد السوفيتى ميدانيًا، فأضمرت ذلك ورغبت فى الانحياز إلى الغرب فى إطار سيناريو الحرب الباردة البازغ نجمها آنذاك. ويجادل الكثيرون بأن زعماء حزب الشعب الجمهورى تساموا بأنفسهم وتعالوا فوق المنازعات الحزبية والسياسية التعددية؛ اعتقادًا منهم وإيمانًا بأنهم بفعلهم هذا سوف يساعدون تركيا على اكتساب الدعم المعنوى والمادى من قوى التحالف الغربى[١٦].

وسهل الظرف الدولى من عملية التعددية السياسية، بيد أنه لم يزودنا أو لم يقدم تفسيرًا مكتملاً للأحداث ووقائعها. فالتساوق أو التماثل التعبوى المتزايد فى النظام الحزبى خفض بصورة درامية من التهديد الذى شكلته الانتخابات التنافسية لحزب

الشعب الجمهورى. كذلك، أخفقت العوامل الدولية فى أن تقدم تفسيراً وافيًا لتخلى حزب الشعب الجمهورى عن الحكم آنذاك، واستعداده للتنحى عن السلطة حينما خسر الانتخابات. وتذهب المجادلة الدولية ضمنيًا إلى أن حزب الشعب الجمهورى كان مقدراً له الخضوع لمعارضيه من الأحزاب السياسية، والإذعان لهم بغض البصر عن المشارب الأيديولوجية لهذه الأحزاب. ومع ذلك، تمكن حزب الشعب الجمهورى من قضاء عقدين كاملين من الزمان بالسلطة وهو منهمك فى تنفيذ برامج وخطط عملية التحديث والعلمنة التى نادى بها أتاتورك، وهى الأجندة التى كان حزب الشعب الجمهورى معنيًا بالذود عنها بكل ما أوتى من شراسة وضراوة(١٧). ولو أن "الحزب الديمقراطى" لم يكن قد انقاد إلى مآرب صفوته السياسية الذين تميزوا بأوراق اعتمادهم العلمانية الدامغة، وهم الذين طمأنوا الحزب الشعب الجمهورى بأن برامجهم السياسية سوف تكون فى مأمن فى حالة انتصار "الحزب الديمقراطى"، فربما لم تمض عملية التحول السياسى قدمًا إلى الأمام. وثمة من يجادل بأن عملية إزالة الاستقطاب فى النظام الحزبى التركى كانت محورية على الأقل بالنسبة إلى عملية تحويل السلطة، وكذا كانت الظروف الدولية التى أمست محورية بالقدر ذاته.

خلفية وأصول النظام التركى المؤلف من حزبين سياسين:

طورت تركيا، شأنها فى ذلك شأن حالات التعددية الحزبية فى البلدان الأخرى، أكثر من حزب سياسى واحد مهم؛ لأنه لم تكن هناك أى قوى إمبريالية تحتل أراضيها، ولأنها – قبل مستهل الفترة الانتقالية المؤقتة – حازت على برلمان ذى سطوة ونفوذ كان يؤدى وظائفه وكان مدججًا بالنخب الأهلية والمواطنة. على أية حال، ثمة خاصية أو صفة ميزت نظام التعدد الحزبى فى تركيا عن تلك النظم الخاصة بحالات الانهيار. ففى حين أن بلدان حالات الانهيار شهدت أربعة أو أكثر من الأحزاب التى احتلت المسرح

السياسى وشغلته، نجد أن تركيا طورت نظامًا مؤلفًا من حزبين سياسيين أو ثنائى الحزبية. ولقد ساهم هذا النظام الثنائى الحزبية على نحو محابى فى إزالة الاستقطاب السياسى فى تركيا.

وهناك قدر هائل من الأدبيات التى تحاول أن تربط بين عدد الأحزاب ومستويات الاستقطاب(١٨). ومع ذلك، فإن هذه الأدبيات لديها أيضًا من انتقدوها(١٩)، وتحذرنا الحالة التركية - التى فيها نظام ذو حزبين سياسيين كشف بطريقة درامية عن مستويات مختلفة من الاستقطاب - من مسألة التأكيد على وجود علاقة ميكانيكية بين المتغيرات. بدلاً من ذلك، يؤكد هذا الفصل على أنه فى النظم المستقطبة - وفيما يتعلق بسيناريو الحزبين الاثنين - ثمة عدد ضخم من الأحزاب ربما تعرقل الفرص المتاحة أمام عملية التخلص من الاستقطاب.

ويجب على خيارات النخبة وسلوكياتها أن تشكل متغيرات متداخلة بين العوامل الاستقطابية الكامنة والمتوقفة على القرينة؛ (العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية، إلخ.) والمستويات الفعلية من عملية الاستقطاب(٢٠). وبالتالى، فإن فرص إزالة الاستقطاب يجب أن تتوقف على الأفعال والأعمال التى تقوم بها النخبة، وربما يؤثر عدد اللاعبين الحزبيين فى استعداد زعماء الأحزاب أو قدرتهم على المشاركة فى ديناميكا عملية التخلص من الاستقطاب. وفى تركيا، نجد أن ثلاثة أحزاب مناوئة، على التعاقب والتسلسل، قامت بتحدى حزب الشعب الجمهورى وجابهته. وقد بطش حزب الشعب الجمهورى بالحزبين الأولين منها، وفى كل مرة كان يرسل بإشاراته على النطاق أو المدى الذى سوف يتسامح فى إطاره مع من ينافسونه ويناهضونه. أما المعارضة فقد انتهى بها الأمر إلى أن فهمت أنها لن تعطى الفرصة لخوض المنافسة حتى تقوم بالامتثال لهذه القيود. والأحزاب القلائل التى هناك هى داخل نظام مستقطب، ألا وهو: تقليل عدد زعماء الأحزاب الذين يجب عليهم اتخاذ قرارات لكى يتم لعملية إزالة الاستقطاب أن تحدث. وبطريق المغايرة، فإنه فى البلدان التى شهدت

حالات الانهيار وتواجد فيها حزبان مناوئان أو أحزاب مناوئة فى وقت واحد، كان يتعين على الزعامات الحزبية المتعددة - وهم الذين دانوا بالفضل لجمهور معين من الناخبين، وتصارعوا بعضهم مع بعض من أجل الحصول على تأييد الشعب - أن يقوموا بتعديل سلوكياتهم من أجل السماح لعملية إزالة الاستقطاب بالوقوع.

والقول بأن تشعب تركيا من الحالات الأخرى للتعدد الحزبى، بصفتها دولة ذات نظام مؤلف من حزبين سياسيين، يحتاج بالتالى إلى شرح وتفسير. ويقدم غارى كوكس (Gary Cox: 1997) تركيبة مؤلفة من المداخل المؤسساتية والسوسيولوجية من أجل تفسير عدد الأحزاب.[٢١] وتؤثر الأحكام الانتخابية فى كيفية ترجمة الانشقاقات إلى عدد من المنافسين الأقوياء الذين يسعون إلى الوصول إلى السلطة انطلاقًا من مستوى الدوائر الانتخابية. وإذن، يتحد الهيكل الاجتماعى والهيكل الانتخابى على المستوى القومى لتحديد كيفية ارتباط الترشيحات على مستوى الدوائر والمقاطعات الانتخابية معًا من أجل تشكيل نظم حزبية وطنية[٢٢]. إن شرح أسباب بزوغ أحزاب عديدة فى البلدان التى شهدت حالات الانهيار أمر يتسم بأنه مباشر وواضح المعالم. وطبقًا لـ غارى كوكس: "يجب أن يكون للنظم أحزاب كثيرة فقط حينما يكون هناك انشقاقات كثيرة يصاحبها نظام انتخابى متسامح" (١٩٩٧م: ٢٧٤). والنظم الحزبية فى معظم هذه الحالات كانت متسامحة، وبخاصة فيما يتعلق بمدى كبر أو عظم المقاطعة أو الدائرة الانتخابية، وهو متغير حاسم يؤثر فى تكوين الأحزاب (Ordeshook and Shvetsova 1994: 105)[٢٣]. وفى الوقت نفسه، فإن معظم هذه البلدان متغايرة الخواص إلى أبعد حد من الناحية الاجتماعية، وتحتوى على اختلافات: إثنية، وإقليمية، وطائفية، و/ أو لغوية[٢٤].

وشرح كوكس أيضًا لماذا يتطلب تفسير بزوغ نظام الحزبين السياسيين فى تركيا - على الرغم من وجود أحكام انتخابية تحبذ فوز الأغلبية وترتبط ارتباطًا شائعًا بنظم الحزبين - بعضًا من الجهد الجاد. من الناحية النظرية، يجب للأحكام الانتخابية التى تحبذ الفوز بالأغلبية أن تنتج نظامًا مؤلفًا من حزبين سياسيين ينطلق من مستوى

الدوائر والمقاطعات الانتخابية. فكم عدد الأحزاب القومية المتكتلة انطلاقًا من المنافسات على مستوى الدوائر والمقاطعات الانتخابية وتعول على مخزون البلاد من الفئات الاجتماعية: (الدينية، والعرقية، إلخ.)، التى تمتلك التماسك التنظيمى الضرورى لحل مشكلات التنسيق الكامنة فى بناء الأحزاب القومية.

فى أواخر أربعينات القرن العشرين، بدأ التحرر السياسى أو الليبرالية السياسية فى تركيا، وكان لدى النخب المنشقة حوافزها القوية لإطلاق الأحزاب القومية. وظل حزب الشعب الجمهورى فى السلطة طوال عقدين من الزمان، وكان له تمثيله التنظيمى فى كل مقاطعة تقريبًا. ومع التسليم بالأحكام الانتخابية التى تعول على فوز الأغلبية، فإنه من أجل كسب العدد الكافى من المقاعد البرلمانية وأن يصبح حزب الأغلبية ويهيمن على صنع السياسة، يتعين على أى حزب جديد أن ينهض لتنظيم نفسه على نحو واسع وعميق عبر البلاد، ويتفوق على حزب الشعب الجمهورى فى أغلبية الدوائر والمقاطعات الانتخابية. ومع ذلك، فإن الحوافز لا تضمن النتائج أو المحصلة النهائية. ويناقش كوكس الاحتمالى الحقيقى لأن يطرأ الفشل على التنسيق، ولاحظ أن "الاختلافات فى قدرة القوى السياسية على التنسيق غالبًا ما تساهم فى صيانة نظم الحزب المهيمن" (١٩٩٧م: ٢٤٩).

لقد تمكن خصوم حزب الشعب الجمهورى من بناء أحزاب قومية عظيمة نتيجة لأمرين اثنين: أولهما: هو الصراع الطويل الأمد بين المركز والأطراف، والهيكل الاجتماعى فى الأطراف الذى سهل عملية التنسيق السياسى (Angrist 2000: 111-155). وعلى مدى قرن كامل ونصف قرن من الزمان، قامت السياسة التركية بتحريض النخب العسكرية والبيروقراطية المرتبطة بالعاصمة على الفاعلين المحليين والإقليميين القادمين من خلفيات تجارية، وزراعية، ودينية. وتجادلوا حول فرض الضرائب، وما هو مقدار السلطة التى ينبغى أن تتركز فى الدولة المركزية؟ وما هو الدور الذى ينبغى للمركز أن يلعبه فى المجتمع، والاقتصاد، والدور الذى يلعبه الدين فى السياسة؟ وأدت هذه

التساؤلات بانفصام المجتمع على نحو مضطرد إلى المعسكرين نفسيهما، ولم تتواجد انقسامات حادة أو ذات شأن. ومثل الحزب الجمهورى التقدمى، والحزب الجمهورى الحر، والحزب الديمقراطى - بتعبئة الناس الذين على أطراف الدولة التركية، وكذلك تحدياتهم المتتالية لحزب الشعب الجمهورى - السمة السياسية البارزة والمستمرة للشقاق بين المركز والأطراف.

ونجحت هذه الأحزاب المناوئة أو المتحدية فى إطلاق أحزاب قومية؛ لأنها تحولت إلى شبكات ذات سطوة مؤلفة من النخب الإقليمية الذين طال أمد معارضتهم للهيمنة المركزية للدولة. وأدت النتائج المؤسسية الرئيسية للصراع بين المركز والأطراف إلى نشوء حاضرة اجتماعية مهمة، ومقدرة على العمل الجماعى بين هذه النخب الإقليمية. وإبان القرن التاسع عشر، بزغ نظام شاسع ومتدرج من المجالس الإدارية المحلية أو الإقليمية وذلك على نطاق الدولة، توجته هيئة برلمانية فى العاصمة. ولقد عززت هذه المؤسسات من الشبكات النخبوية الكثيفة فى الأرياف والتى مكنت الزعماء الإقليميين من العمل بصفة جماعية فى معاركهم مع مركز الدولة التركية. وامتدت هذه الشبكات النخبوية حتى أدنى المستويات الإدارية، وكانت نابضة بالحياة والنشاط واشتملت على الأراضى التركية كافة. وعاونت شبكات النخبة فى الأقاليم الحزب الجمهورى التقدمى، والحزب الجمهورى الحر، والحزب الديمقراطى على مشكلات العمل الجماعى؛ حينما شرعوا فى بناء التنظيمات القومية القادرة على قهر حزب الشعب الجمهورى.

أما الفرضية الثانية المنافسة والمتعلقة بالتعددية التركية فيمكن الآن أن نتفحصها. وتركز هذه الفرضية على تفضيلات وفعالية الطبقة الوسطى التجارية والصناعية الناهضة والصاعدة. ويفترض أنه بحلول أواخر أربعينات القرن العشرين، باتت هذه الطبقة ناقمة على حزب الشعب الجمهورى بسبب سياساته الاقتصادية التدخلية ونزعاته التعسفية فى الحكم. إذ جاء رد فعلها على ذلك بأن شكلت "الحزب الديمقراطى"

ودفعت عملية الدمقرطة أو التحول للديمقراطية للأمام من أجل الدفاع عن مصالحها. وثمة معضلتان جعلتا من هذا المدخل مدخلاً منقوصًا. أولاهما: أنه لا يستطيع أن يقدم تفسيراً لحقيقة أن الحزب الديمقراطى كان ائتلافًا لطبقات متعددة من فئات الشعب التركى، وتسانده الطبقة الوسطى الخاصة، وكذا الإسلاميون، وكبار ملاك الأراضى ومتوسطوها، والفلاحون. إن تفهمنا للحزب الديمقراطى على أنه يعكس الصراع بين المركز والأطراف؛ يساعدنا على إلقاء الضوء على هذه الناحية، لأن الجماعات المتنوعة التى شكلت الحزب الديمقراطى كانت تشكل الأطراف أيضًا. ثانيهما: لا يستطيع الجدال الطبقى أن يقدم تفسيراً: كيف استطاع الحزب الديمقراطى التغلب على معضلات العمل الجماعى المتأصلة فى المساعى الخاصة ببناء الأحزاب. أما المجادلة التى قدمتها هنا فتملأ هذه الفجوة عن طريق التأكيد على أن العمل الجماعى للحزب الديمقراطى قد تلقى التسهيل من لدن شبكات النخبة الممتدة فى الأرياف، والتى ولدتها المؤسسات التى أقيمت من أجل إدارة الصراع بين المركز والأطراف.

الخلاصة:

يلقى هذا الفصل الضوء على ظهور السياسات التنافسية فى تركيا، وتأسيس نظم الحكم السلطوية فى الكثير من بقية بلدان الشرق الأوسط. وتبرز المناقشات التى دارت حول الحالة التركية الأساليب التى يملأ فيها التركيز على خصائص النظام الحزبى الثغرة الناجمة عن المجادلات المتنازعة حول التعددية السياسية هناك. وفى المجمل العام، يقترح التحليل دروسًا إضافية فيما يتعلق بمشروع التنظير المقارن الأوسع لعمليات تكوين نظم الحكم التاريخية الكلية. ويبين هذا القسم الختامى مزايا مدخل الأحزاب السياسية لهذا المشروع، وفيما يتعلق بمداخل أولية ثلاثة متنافسة؛ ألا وهى: الثقافة السياسية، ونظرية التحديث، والهياكل الطبقية.

وتعمل مدرسة الثقافة السياسية على الافتراض القائل بأن المعتقدات والسلوكيات التى تتحرك بمقتضاها تتوافق مع أنواع معينة من النظم الحاكمة بأفضل من الأخريات، وأن ألفة انتخابية سوف تنزل إلى الظهور بين الثقافة ونوع نظام الحكم(٢٦). وتفهم نظرية التحديث أنواع نظم الحكم على أنها ذات علاقة بإنجازات الدول فى مجالات: التصنيع، والتمدن والعمران، والمكاسب التعليمية، وما شابه ذلك(٢٧). وكلاهما يشترك فى احتمال كونه منشأً عقليًا ارتباطيًا. ولا يستطيع أيًا منهما أن يحدد القطاعات ذات الصلة التى تنتج قراراتها وسلوكها شكل نظام الحكم وهيئته. ومع ذلك، فإن المادة التى قدمناها هنا توضح أن شكل نظام الحكم وهيئته هما نتاج للصراعات الدائرة بين الفاعلين السياسيين ذوى الأهداف حول قواعد اللعبة أو المباراة. وحيث إنه لا مدخل الثقافة السياسية ولا مدخل التحديث يستطيعان الإجابة بطريقة منهجية حول التساؤل الخاص بالقوة، فإنهما ليسا القضيتين التحليليتين الأكثر نفعًا للانطلاق صوب الاستقصاءات فى أمور تكوين نظم الحكم وتشكلها.

وعلى نحو مغاير لذلك، فإن المداخل التى تدرس الطبقات الاجتماعية تقوم بتحديد العوامل والقوى والأدوات وتنظر من أجل ذلك كله. وتقوم بتحديد الطبقات الاجتماعية، وقواها النسبية، والائتلافات التى تشكلها بوصفها العوامل المحورية التى تشكل النظم السياسية(٢٨). وربما يكون ذلك صائبًا جزئيًا لأنها تتحدث حول قضايا القوة والأدوات على نحو يرضى الدارسين، وتقول إن أعمال بارينجتون مور (١٩٦٦م)، وديتريش روشماير، وإيفيلين هوبر ستيفينس، وجون ستيفينس (RSS, 1992)، مهمة وثابتة وباقية. وفى الواقع، فإن مدخل الطبقات الاجتماعية هو أكثر المداخل المتنافسة فعالية نظرًا لتركيزه على خصائص النظام الحزبى الواضح فى هذا الفصل. ومع ذلك، بالنسبة إلى الحقب والأزمنة التاريخية العالمية التى تواجدت فيها الأحزاب، فإن التركيز على خصائص النظام الحزبى، وليس الطبقة الاجتماعية، كان له عدة مزايا تحليلية.

ويعتبر هذا الزعم جوهرياً من الناحية الجزئية إذا لاحظنا الخطوط المتوازية بين عمليات التبصر فى هذا الفصل، وتلك التى تكشفت عنها المناقشات حول ما إذا كان الهيكل الطبقى أو خصائص النظام الحزبى هو الأفضل لتفسير لماذا ازدهرت نظم الحكم الديمقراطية الجديدة والمحدثة فى أوروبا فى حقبة ما بين الحربين العالميتين وصمدت طول تلك الفترة المضطربة، فى حين انهارت حفنة من نظم الحكم إلى حكم سلطوى مستبد. ويجادل آر إس إس بأن الطبقات العاملة كانت مسئولة إلى حد كبير عن حالات التقدم المفاجئ فى الديمقراطية. وحدثت الانهيارات الديمقراطية حينما أعاقت التحالفات بين الدولة/ وكبار ملاك الأراضى/ والبرجوازية، قيام الطبقة العاملة بتجنيد حلفاء كافيين من أجل إنجاز عملها الخاص بالتحول الديمقراطى.

ويعترف آر إس إس قائلاً: فى الواقع، فإن مصفوفة واسعة من هيئات الطبقات الاجتماعية وصورها، جلبت الديمقراطية إلى حيز الوجود. ويشير أيضًا إلى أهمية المركزية السببية لخصائص النظام الحزبى إزاء النتائج. ولاحظوا الدور الحاسم للأحزاب السياسية بصفتها وسطاء بين المصالح الطبقية والنتائج السياسية، ويجادلون بأنه حيثما يتواجد الاستقطاب، "يمكن للديمقراطية أن تتدعم فحسب إذا تواجد حزبان سياسيان أو أكثر من الأحزاب القوية المتنافسة، ويقوم أحدها على الأقل بحماية المصالح الطبقية السائدة" (١٩٩٢م: ٩). ويوضح توماس إرتمان أيضًا أن الديمقراطية ازدهرت فحسب فى البلدان التى حازت على أحزاب ناهضة فى وضعها الراهن. وانهارت الديمقراطية لما كانت الأحزاب المحافظة عديمة الوجود، أو ضعيفة، أو مجزأة ومفتتة، أو إذا ساندت المبادرات السلطوية والاستبدادية، إبان الأوقات التى باتت فيها مهددة جراء بزوغ أحزاب يسارية قوية (١٩٩٨م: ٤٧٦-٤٧٧)[٢٩].

واكتشف كل من آر إس إس، و إرتمان أن خصائص النظام الحزبى أمست حاسمة لمسارات نظام الحكم فى أوروبا إبان فترة ما بين الحربين العالميتين. وقالا بأن عملية الاستقطاب تتهدد وجود السياسات التنافسية الناشئة الوليدة، تمامًا كما ذهب

هذا الفصل. وقاما أيضًا بإعلاء راية وشأن قدرة الأحزاب المحافظة على الدفاع عن مصالحها فى الانتخابات والبرلمانات؛ وذلك لمنفعة الترتيبات الديمقراطية الجديدة. وبالطريقة ذاتها، يوضح هذا الفصل أن السياسات التنافسية الوليدة لا يمكن تدعيمها فى البلدان التى تشعر فيها أحزاب الوضع الراهن أنها ربما تلحق بها الهزيمة فى الانتخابات من جانب الأحزاب المتنافسة أو المناوئة. وفى منطقة الشرق الوسط، وأوروبا فى فترة ما بين الحربين، بدت خصائص النظام الحزبى وكأنها تقدم تفسيراً قوياً، لكنه منقوص، لمسارات نظام الحكم بطريقة أكبر من التحليلات القائمة على أساس من الطبقة الاجتماعية. فلماذا إذن كان الوضع على هذه الحال ؟

وأحد مزاعم مدرسة تحليل الطبقات الاجتماعية الذى يبدو أنه فرض نفسه، هو أن المصالح المادية تحرك السلوك السياسى للشعب بدرجة عظمى. وقد يبدو صحيحًا على نحو خاص التأكيد على أن المصالح الاقتصادية سوف تحرك السياسة إبان المراحل الحاسمة والحرجة، وحينما يقوم المجتمع بإعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية. حيث إن هذه القواعد تؤثر تأثيراً قوياً فى تحديد من يحصل على ماذا، وأين، وكيف – على المدى الطويل – فيتعين أن تأتى الاهتمامات المادية فى صدارة سلوك الفاعلين فى سياق عملية تأسيس نظام الحكم. وفى حقيقة الأمر، فإن إمبريقيات الحالات التى لخصناها هنا تدعم هذا التأكيد. وفى حالات انهيار التعددية الحزبية، فإن إحدى النواحى الرئيسية للصدام بين الأحزاب المحافظة والأحزب المنافسة أو المناوئة، هو برامج السياسة الاقتصادية التى لاقت اعتراضًا واسع النطاق. وفى الحالة التركية، دار الصراع بين المركز والأطراف فى جزئه الأعظم حول التفضيلات المتشعبة والمتباينة إزاء فرض الضرائب ودور الدولة فى الاقتصاد.

إن موضوعات السياسة إذن ربما تصير فى جزئها الأعظم صراعًا حول الثروة المادية. على أية حال، لا يترتب على ذلك أن الفاعلين فى الطبقة الاجتماعية يجب أن يكونوا بالضرورة الأدوات التى تحوز على المزايا فى عمليات الاستقصاء الخاصة

بتكوين نظم الحكم وتشكيلها. وبعد كل شيء، غالبًا ما تنقسم الطبقات (Downing 1992; 7; Przeworski and Sprague 1986: 8; Vitalis 1995)، وينشأ عن ذلك أن تصبح معضلة الفكرة القائلة بأن إحدى الطبقات أو غيرها سوف تتصرف بانسجام من أجل هدف سياسي معين نظرًا لظروف مادية مشتركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود طبقة اجتماعية معينة لا ينجم عنها بالضرورة عمل جماعي تقوم به تلك الطبقة (Katznelson 1986: 7, 19). أما حقيقة أن الطبقات الاجتماعية لا يمكن التعويل عليها من أجل عملية التنظيم الناجح وصولاً إلى الأهداف المشتركة، فهي تزيد من تعقيد الجهود المبذولة للتنظير في مسألة تكوين نظام الحكم من منظور الطبقة الاجتماعية أساسًا.

والمشكلة الثالثة المتعلقة برصد مسألة تكوين نظام الحكم والتنظير لعلاقاتها بالمتغيرات الطبقية، هي: أنه في الوقت الذي تؤدي الأحزاب وظائفها بصفتها "ممثلة" للطبقات، يبدو أنه لا توجد علاقة منهجية بين هيكل الطبقة وهيكل النظام الحزبي. ومن الناحية التجريبية الإمبريقية، ترجمت هياكل طبقية مماثلة إلى هياكل نظم حزبية مختلفة (Burton, Gunther, and Higley 1991). ولقد أوضح هذا الفصل أن متغيرات عديدة لا علاقة لها بالطبقات الاجتماعية تؤثر في هياكل النظم الحزبية. وتشتمل هذه على: القواعد الانتخابية، والشقاقات الاجتماعية على خلاف الطبقات، (الدين، الإثنية، اللغة، إلخ.)؛ والخيارات التي يصنعها الدخلاء أو الغرباء عن الجماعة؛ (مثلاً: الأفعال التي تتخذها القوى الإمبريالية والتي تضع الحوافز والهياكل لبناء الأحزاب)؛ ومخزون المجتمع من رأس المال الاجتماعي المتوافر لمبادرات بناء الأحزاب وتشييدها.

وإذا كانت الأحزاب السياسية تمثل طبقات اجتماعية، وإذا استطاعت هياكل الطبقات المماثلة أن تنتج هياكل نظام حزبي متغايرة، إذن فالخطوة المهمة التي تتدخل في عمليات بناء نظام الحكم تصبح متروكة دون التنظير لها، إذا لم تتم دراسة خصائص النظام الحزبي ومحدداته. وهذه هي الحالة على وجه خاص في الأوضاع التي تنظم فيها البرلمانات والانتخابات جزءًا من القواعد الناشئة للعبة، حيث إن هذه

المؤسسات سوف تضع إطاراً لحوافز الأحزاب وفرصها ومحدداتها، وبطريقة قد يكون لها القدر الضئيل من العلاقة بهيكل الطبقات الاجتماعية أو المخاوف التى تبديها هذه الطبقات. ولأن الأحزاب هى الأدوات التى يجب على الفاعلين أن يسلكوا عبرها طريقهم إلى القوة البرلمانية والسلطة التشريعية، فإن خصائص النظام الحزبى تؤثر تأثيراً قوياً فى حسابات الفاعلين فيما يتعلق بكيف يستطيعون الدفاع على نحو أفضل عن مصالحهم. ولقد أظهر هذا الفصل أنه إذا انتهى الفاعلون الرئيسيون إلى أن بزوغ نظام حزبى معين يهدد القيم التى يعتنقونها ومصالحهم فى الصميم، فإنهم على الأرجح سوف ينشقون على المعايير الديمقراطية ويلقون بثقلهم خلف المؤسسات، والمبادرات المعادية للديمقراطية، وخلف الفاعلين المناهضين لها. وسوف تبرز السياسات التنافسية فحسب حينما يصل الفاعلون الرئيسيون إلى مثل هذه النتيجة.

الهوامش

(١) من المهم أن نلاحظ أن ثلاثة انقلابات عسكرية مزقت الحكم المدنى فى ذلك الوقت من تلك الحقبة. وبالنظر إليها معًا فى ظل الحكم السياسى الحالى مع القيود المفروضة على حريات مدنية معينة، فإن هذه التدخلات تعنى أن صفة "ديمقراطى" ما زالت ليست هى النعت الملائم الذى نصف به تمامًا السياسات التركية. ويبقى أنه فى ظل تولى الأحزاب السياسية والائتلافات الحزبية الحكم وتكرار توليها السلطة وخروجها منها بمقتضى الانتخابات على مدار نصف قرن كامل من الزمان حتى الآن، فإن السياسة والحكم فى تركيا، وفقًا لمعايير الضخامة، تظل الأكبر من ناحية الحرية والتنافسية من أى نظير لها فى أى من بلدان الإسلامية الأخرى فى المنطقة.

(٢) فى معظم الأحوال، بدأت الفترات الانتقالية عند الحصول على الاستقلال. وأحدد عام ١٩٢٣م كبداية للفترة الانتقالية فى تركيا؛ لأن الإمبراطورية العثمانية قاست من الانهيار النهائى فى ذلك العام، حينما أعلن الزعماء السياسيون والقادة العسكريون الأتراك، الذين منيوا بالهزيمة من جانب جيوش البلدان التى قاموا بغزوها إبان الحرب العالمية الأولى، أعلنوا الجمهورية فى تركيا وشرعوا فى الكفاح من أجل هيكلها السياسى المستقبلى. وبالنسبة إلى إيران، أحدد عام ١٩٤١م كبداية للفترة الانتقالية الإيرانية الموازية - تقريبًا من الناحية التحليلية - للفترة التركية، لأنه حدث فى ذلك العام أن اعتلى العرش فيها ملك جديد اتسم بالضعف، مدشنًا فترة محورية قامت الأحزاب السياسية الإيرانية أثناءها بمقارعة بعضها بعضًا ومقارعة الملك كذلك، حول الخطوط المحددة لنظام الحكم السياسى الإيرانى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

(٣) استبعدت الصفة المؤهلة وهى: "الأغلبية الإسلامية"، إسرائيل. والظروف المحيطة بقصة تكوين نظام الحكم فى إسرائيل؛ (على سبيل المثال: الدور الذى لعبه عشرات الألوف من المهاجرين الفارين من الاضطهاد فى أوروبا)، تمثل فارقًا عظيمًا عن تلك التطورات التى وقعت فى سائر أرجاء المنطقة؛ وفحواها أن إسرائيل لا يمكن مقارنتها بسهولة بجيرانها. وتم استبعاد: ليبيا، واليمن الشمالى، ودول الخليج العربية، لأنه إما أن الأحزاب السياسية لم تظهر فيها على الإطلاق، وإما أنها لعبت أدوارًا هامشية للغاية فى عمليات تكوين نظم الحكم فى أعقاب الحصول على الاستقلال. وتم استبعاد لبنان لأن مقاصد قانونها الانتخابى كانت تعنى أن الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة لم تكن ببساطة الفاعلين الأوائل فى السياسات البرلمانية فى عهود ما بعد الحصول على الاستقلال. ففى الفترة ما بين الاستقلال (عام ١٩٤٣م) وبداية الحرب الأهلية (عام ١٩٧٥م)، لم يحدث أن فازت الأحزاب السياسية أبدًا بأكثر من ثلث المقاعد داخل البرلمان؛ أما الأغلبية الساحقة من البرلمانيين أو "أعضاء المجلس التشريعى" فكانوا من المستقلين (Harik 1975; Baaklini, Denoeux, and Springborg 1999).

(٤) لم تكن هذه هى الأحزاب الوحيدة فى هذه البلدان؛ وكان كل منها يجابه منازعين مستقلين يسعون للحصول على السلطة. والأخيرة، على أية حال، كانت إما تنظيمات نخبوية فحسب، و/أو تنظيمات ريفية فحسب، أو تنظيمات حضرية فحسب، أو تنظيمات إقليمية فحسب. ولقد أدى الاتساع الجغرافى والعمق الاجتماعى للأحزاب الراجحة الغالبة إلى أن بات منافسوها غير ذوى علاقة بعمليات تكوين نظام الحكم وتشكيله.

(٥) تعد مصر هى الحالة الوحيدة ذات التعددية الحزبية التى وقع فيها احتلال أجنبى فى فترة مبكرة واستمر تقريبًا لفترة الاحتلال ذاتها التى حدثت فى تونس. وعلى الرغم من أن مصر أصبحت رسميًا دولة مستقلة اعتبارًا من عام ١٩٣٦م، فإن تواجدًا عسكريًا-سياسيًا بريطانيًا ذا أهمية ظل قائمًا حتى عام ١٩٥٢م . وكذلك، بدت بريطانيا أقل صلفًا وتعنتًا نسبيًا فى مواجهة المطالب الأهلية بالاستقلال المصرى عما وقع بالنسبة إلى الاحتلال الفرنسى فى تونس. وفى حين لم يبد الفرنسيون أى استعداد للتقهقر على مدار أكثر من ثلاثة عقود من الزمان بعد أولى المطالب التونسية بالاستقلال والتى ظهرت فى عام ١٩٢٠م، نجد أن وقوع الاحتلال البريطانى لمصر بصفته قوة إمبريالية ورحيله عنها قد حدث بطريقة متدرجة بدرجة كافية حتى أن النخبة المحلية والصفوة الأهلية لم تتوصل أبدًا فى نهاية المطاف إلى أن إنشاء حزب جماهيرى واحد سيكون أمرًا ضروريًا ولازمًا من أجل طرد بريطانيا خارج مصر. ولم تعلن بريطانيا حمايتها على مصر حتى عام ١٩١٤م . وفى عام ١٩٢٢م، واستجابة للقلق والهياج الذى اعترى المصريين ونظرًا لمخاوفهم وأمانيهم الوطنية، أنهت بريطانيا حمايتها على مصر. بعد ذلك، أبرمت المعاهدة المصرية - البريطانية فى عام ١٩٣٦م، والتى منحت مصر بمقتضاها استقلالها كاملاً غير منقوص فضلاً عن مقعد لها فى عصبة الأمم.

(٦) يجب أن نلاحظ أن الفرنسيين أيدوا الحبيب بورقيبة فى مثل هذه المساعى، وخصوصًا حينما استعمل جهازه الحزبى الضخم وقوات الشرطة التونسية من أجل فرض إجراءات أمن صارمة على صلاح بن يوسف الذى كان يشكل تحديًا لسلطته فى الفترة ١٩٥٥م-١٩٥٦م .

(٧) للاطلاع على المزيد من المعلومات حول الحالة التونسية، انظر (Rudebeck: 1967; Ling: 1967; and Moore: 1965).

(٨) لم يحدث للأتراك أن استعمرت بلادهم أبدًا؛ وفى الواقع ناضلوا ضد السيطرة الأجنبية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من أن إيران لم تقاس أبدًا من الهيمنة الاستعمارية الصريحة المعلنة، فإن بريطانيا وروسيا مارسا نفوذًا خطرًا انتقص من السيادة الإيرانية هناك بدءًا من أواخر القرن التاسع عشر وحتى السنوات التى قمنا بتحليلها ها هنا. وبينما أصبحت العراق، والأردن، ومصر، وسوريا دولاً مستقلة من الناحية الرسمية فى الثلاثينات، والأربعينات، فإن حكامها السابقون ظلوا فى معظم الحالات أطرافًا مهمة وذات نفوذ فيما يتعلق بشئون السياسة والحكم داخليًا. إن الظلال الثقيلة المتوانية للقوى الاستعمارية فى هذه الحالات وفى إيران تعد مسألة مهمة؛ لأنه فيما يتصل بخصائص النظام الحزبى - وكما سيتم مناقشته لاحقًا - نجد أنه نزع إلى تسهيل حصيلة نظم الحكم السلطوية الاستبدادية وليس حصيلة نظم الحكم الديمقراطية.

(٩) للاطلاع على تفاصيل حول هذا الصراع، انظر: (Waterbury: 1970; Clement and Moore: 1966; and Zartman: 1973).

(١٠) يجب أن نعترف بأن الحالات التى ناقشناها هنا برهنت على وجود مشكلات خطيرة حينما يتعلق الأمر بفرص الديمقراطية؛ (على سبيل المثال: الانتخابات المزورة ونشاط الفاعلين المناهضين للديمقراطية مثل: الملوك والجيوش). على أية حال، من الناحية التاريخية، قليل جداً من البلدان هى التى شهدت ديمقراطية خالية من المعضلات وتامة النضج؛ إذ بدلاً من ذلك، كان معظمها مرتعًا للصراعات من أجل إصلاع الأنظمة المنقوصة والمعوجة.

(١١) الأعمال المفتاحية فى هذه المدرسة تشمل (Rustow: 1970; Przeworski: 1988, 1991).

(١٢) لم تكن الأحزاب المتحدية قادرة حتى ذلك الحين على الفوز بالأغلبية الانتخابية، وكان المحافظون فى الكثير من الحالات مايزال لديهم السلطة للوصول إلى جميع أرجاء الأرياف ذات الأهمية. والزعم الذى نقدمه هنا هو أن المحافظين، وقد فهموا أن الأحزاب المتحدية تقوم بتطوير مزايا تنظيمية وأيديولوجية فيما يتعلق بالتعبئة الانتخابية، استبد بهم القلق إزاء التكاليف التى يتعين عليهم دفعها على المدى الطويل نظير التسامح مع هذه الأحزاب المتحدية – وبخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الهجرة من الريف إلى المدن التى كانت تنشط فى ذلك الوقت.

(١٣) ومن خلال ترقية مجادلاتنا حول الأحزاب السياسية، فإن هذا الفصل ليس معنيًا باقتراح أن فاعلين أخرين لم تكن لهم علاقة بحصيلة نظام الحكم ونتائجه. والدور الذى يقوم به الدخلاء جدير بالذكر والتنويه على نحو خاص. لقد قام الفرنسيون بدعم بورقيبة فى طموحاته السلطوية. وفى مصر، أدى السلوك البريطانى إلى إفساد المؤسسات التنافسية وتضليلها. وقدمت بريطانيا والاتحاد السوفيتى الدعم للمحافظين فى إيران حينما قام المحافظون بالانقلاب على المعايير الديمقراطية التنافسية. وبطريقة مغايرة، فإن ما يلى سوف يبين أن أوجه النفوذ الدولية دفعت تركيا فى اتجاه التحول الديمقراطى. وكان تأثير نفوذ الدخلاء أو الغرباء مايزال معتمداً جزئيًا على خيارات النخب الحزبية؛ (شكل هذه الخيارات ذاتها خصائص النظم الحزبية). وفى مصر وإيران على سبيل المثال، مكنت الأحزاب المحافظة و/ أو وجهت الدعوة لتدخل الغرباء نظراً للمشكلات الأمنية التى شكلها التهديد الذى كانوا يواجهونه من الأحزاب المتحدية.

(١٤) للاطلاع على تفاصيل الهيكل التنظيمى لحزب الشعب الجمهورى، وغيره من الأحزاب التركية، انظر: (Kabasakal: 1991).

(١٥) للاطلاع على معلومات حول الحزب الجمهورى الحر، انظر: (Kabasakal: 1991: 122; and Cavdar: 1983: 2055). وتعد القضية رئيسية بالنسبة إلى حالة الحزب الديمقراطى، كما ذهب إلى ذلك كل من: (Prather: 1978: 88; and Rustow: 1960: 409).

(١٦) راجع يلمظ هذه المجادلات، وقدم صياغاته الخاصة (١٩٩٦م).

(١٧) يرى الكثيرون، وهم صائبون فى ذلك، أن هذه التحولات الضخمة التى أدخلها أتاتورك على المجتمع السياسى التركى تعد أساسية من حيث إنجازها للتعددية السياسية فى نهاية المطاف. ويقترح هذا الفصل أن تلك الحصيلة أيضًا تعتمد اعتمادًا حاسمًا على ظهور معارضة موحدة، وجوهرية، ومنظمة، وهى التى نهضت مرارًا وتكرارًا من أجل مجابهة هيمنة حزب أتاتورك. وحيث إن مثل هذا الضغط كان معدومًا من جانب أى خصم كبير، نجد أنه من غير المتصور لحزب الشعب الجمهورى أن يحكم تركيا فيما بعد عام ١٩٥٠م بنفس الصرعة: وهى عملية: التحديث، والعلمنة، والسلطوية؛ كما حدث تمامًا فى تونس على عهد الرئيس الحبيب بورقيبة.

(١٨) انظر على سبيل المثال: (Duverger: 1954; Downs 1957; Sartori: 1976; and Mainwaring and Scully: 1995).

(١٩) انظر: (Sani and Sartori: 1983; and Linz: 1987b).

(٢٠) يدعم هذا الافتراض التحليل الذى قام به هارير حول إزالة الاستقطاب فى تركيا المعاصرة، والتى ينسبها فى جزئها المهم إلى الأفعال التى قام بها رؤساء الأحزاب. كما يحذرنا تحليله أيضًا من أن إزالة الاستقطاب ليس بمستحيل فى سياق وجود عدد ضخم من الأحزاب السياسية، وهذا فيما يختص بالموقف فى تركيا اليوم (٢٠٠٢م: ١٤٢-١٤٦).

(٢١) يعكس العمل الذى أنجزه دوفيرجير (١٩٥٤م) المدخل المؤسساتى، فى حين أن البيان السوسيولوجى الكلاسيكى يعزى إلى (Lipset and Rokkan: 1967).

(٢٢) "الهيكل الاجتماعى" يشير إلى وجود جماعات (عمالية، دينية، إثنية)؛ ذات تماسك تنظيمى من أجل حل مشكلات التنسيق المرتبطة ببناء الأحزاب القومية؛ أما "الهيكل الانتخابى" فيتضمن القواعد الخاصة باختيار الرؤساء ورؤساء الوزارات من أجل توزيع مقاعد الصفوف العليا وتمويل الحملات.

(٢٣) نص القانون الانتخابى السورى لعام ١٩٤٩م على وجود مقاطعات أو دوائر انتخابية لأعضاء متعددين، وخصص حصصًا لانتخاب نواب من غير المسلمين ليمثلوا طوائفهم بالبرلمان. وكذلك نص القانونان الانتخابيان العراقيان لعامى ١٩٢٤م، ١٩٤٦م، على وجود مقاطعات انتخابية لأعضاء متعددين؛ وفى عدد قليل من المقاطعات تم تخصيص حصص من أجل تمثيل النواب المسيحيين واليهود. أما قانون الانتخابات الأردنى لعام ١٩٤٩م؛ فقد نص على وجود ست عشرة دائرة أو مقاطعة انتخابية. وكان خمس دوائر منها يمثلها نائب واحد فحسب، ولكن الدوائر الإحدى عشرة الأخرى فقد انتخبت عددًا يتراوح بين اثنين وخمسة من النواب. وفى كل منها أملى القانون المقدار العددى للنواب المسلمين ومقدار عدد النواب المسيحيين. ويمكن العثور على هذه القوانين فى المرجع الآتى: (Davis: 1947; and/ or Browne 1910).

(٢٤) تعتبر مصر متجانسة التكوين نسبياً، وقد أجرت انتخابات قائمة على أساس أحقية الأغلبية في الفوز، ونظمت الدوائر الانتخابية بحيث يمثل نائب واحد الدائرة الواحدة. وعدد الأحزاب في هذه الحالة يمكن تفسيره عن طريق حقيقة أنه حتى الأحزاب ذات الكتل البرلمانية الضئيلة يمكنها أن تؤمن تمثيلاً لها داخل المجلس الاستشاري؛ وذلك في ظل انحراف السياسات البرلمانية. وكان من شأن هذا أنه أعطى النخب المنافسة حوافز من أجل تكوين أحزاب إضافية. ويعتبر هذا التفسير متسقًا مع مجادلة كوكس بأن الهياكل الانتخابية مثل: القواعد المنظمة لاختيار رئيس الوزراء، سوف تؤثر في الكيفية التي تتراكم بمقتضاها النتائج والحصيلة على مستوى الدائرة لتصبح نظمًا حزبية قومية.

(٢٥) الأعمال البحثية المفتاحية التي تجسد هذا المدخل تنتمي إلى: (Keyder: 1987; and Ahmad: 1993).

(٢٦) الأمثلة على هذا المدخل بالنسبة إلى حالات الشرق الأوسط تشمل: (Waterbury: 1970; Sharabi: 1988; and Hammoudi 1997).

(٢٧) هناك اثنان من الكتابات الكلاسيكية حول عملية التحديث في الشرق الأوسط، هما: (Issawi: 1956; and Lerner 1958).

(٢٨) بالنسبة إلى الشرق الأوسط، انظر: (Gaber: 1987: and Bellin: 2000).

(٢٩) أود أن أعبر عن شكري هنا للتأثير القوي الذي مثله العمل البحثي الذي ألفه توماس إرتمان، وبخاصة عنايته بالقواعد التنظيمية التي يتم على هدى منها تكوين الأحزاب السياسية، وذلك على تفكيري وعلى المجادلات التي سقتها هنا.

الفصل السابع

المعارضة والأزمات الاقتصادية
فى الأردن والمغرب

إلين لاست-أوكار

يقوم هذا الفصل، الذى يتخذ من الأردن والمغرب مثالين أو نموذجين، بفحص العلاقات بين الحكومة والمعارضة إبان فترات الأزمات الاقتصادية، والتى يجادل كثير من العلماء بأنه من شأنها أن تفجر الحركات المنادية بالإصلاحات الديمقراطية والسياسية. ويبين هذا الفصل كيف أن الحكومات تستطيع التأثير فى طبيعة عملية صنع القرار داخل صفوف المعارضة، وذلك عن طريق منحها مكافآت سياسية - ومنها على وجه خاص حق خوض المنافسات فى الانتخابات التشريعية - لبعض الجماعات ولكن ليس لغيرها. وفى المواقف التى تكون فيها جماعات المعارضة إما متضمنة بطريقة غير رسمية أو مستبعدة من المشاركة الانتخابية، فإن المطالب السياسية سوف تتزايد مع تزايد السخط الشعبى والنقمة. على أية حال، حينما تكون المعارضة منقسمة إلى جماعات متضمنة وجماعات مستبعدة، فإن الجماعات المتضمنة لن تخاطر على الأرجح بوضعها عن طريق الاتحاد مع الجماعات المستبعدة؛ وبالتالى يتمخض عن هذا إضعاف حركة الإصلاح السياسى.

إن الفكرة القائلة بأن الأزمات الاقتصادية المستحكمة سوف تفضى إلى زيادة القلاقل السياسية، هى فكرة سائدة فى الأدبيات التى عالجت عمليات الإصلاح

الاقتصادى والليبرالية السياسية. إذ إن زيادة السخط الشعبى المصاحبة لتدهور المستويات المعيشية، ربما جعلت من الأيسر للخصوم السياسيين أن يقوموا بتعبئة نقمة الجماهير والسخط الشعبى والضغط من أجل تحقيق المطالب السياسية. إن الإصلاحات الاقتصادية من شأنها أن تخلق أيضاً فائزين وخاسرين جداً بين صفوف النخبة أو الصفوة السياسية. وبوسع الائتلافات الجديدة المكونة من الخصوم السياسيين أن تتشكل وتنشأ؛ وبذلك تقوم بتعبئة الإحباط الشعبى من أجل المناداة بالتغيير السياسى. وليس ثمة ما يدعو إلى الدهشة إذن، أن يفترض العلماء وصناع السياسية أن الأزمات الاقتصادية المستحكمة سوف تزيد من احتمال عدم الاستقرار السياسى وإخفاق الإصلاح المؤسساتى[1].

ومع ذلك، فإن إلقاء نظرة على حالتى المغرب والأردن من شأنها أن تطعن فى هذا الافتراض. فمنذ بواكير الثمانينات من القرن العشرين، قاسى البلدان كلاهما من التدهور الاقتصادى والسخط المتزايد. ورد الخصوم فى الأردن على هذا بطريقة متوقعة: فكلما استمرت الأزمة، زاد الخصوم من تحديهم للملك. وفى المغرب، على أية حال، بدت حركات المعارضة غامضة أو كالأحجية؛ حيث لم تستمر المعارضة فى تعبئة الجماهير، ولم تناد بالإصلاح السياسى بينما الأزمة تستحكم. وفى واقع الأمر، فإن الخصوم أنفسهم الذين انتهزوا فرصة السخط المتزايد من أجل تحدى الملك، باتوا أكثر استعداداً لفعل ذلك، حتى حينما أمست الجماهير محبطة بدرجة أكبر. فضلاً عن ذلك، فإن الشروحات والتفسيرات التى عثرنا عليها فى الأدبيات التى عالجت الإصلاح السياسى لم تزودنا بالأسباب التى تعلل هذا الاختلاف أو التباين.

ولكى نشرح هذه الظاهرة، يتعين علينا أن نفحص كيف يؤثر هيكل العلاقات بين الحكومات والمعارضة فيما إذا كانت النخبة السياسية سوف تستغل المظالم الاقتصادية لتعبئة المعارضة الشعبية أم لا. وحينما لا تقوم النخبة الحاكمة بإحداث انقسامات بين جماعات المعارضة، فإن الصفوة المعارضة تصير أكثر احتمالاً لأن تقوم بالتعبئة

لإضرام القلاقل السياسية أثناء الأزمات الاقتصادية المستحكمة. على أية حال، حينما تفلح النخب القائمة بالحكم بفاعلية فى إحداث الانقسامات فى المعارضة السياسية إلى معسكر موالين ومعسكر راديكاليين، يمسى الخصوم أقل احتمالاً لأن يقوموا بالحشد والتعبئة لإيقاع القلاقل فى ظل استحكام الأزمة.

ويفحص هذا الفصل كيف تؤثر المؤسسات التى أنشأتها الدولة فى ديناميات العلاقات بين الحكومات والمعارضة إبان الأزمات الاقتصادية المستحكمة. ويستهل ببيان لماذا تلقى حالتا المغرب والأردن أضواء تنويرية وتثقيفية؟ ولماذا أخفقت الشروحات التقليدية فى تفسير المستويات المختلفة من قلاقل المعارضة فى هذين الحالتين؟ ثم بعد ذلك، يقوم بدراسة كيف تسنى للتمييز بين الهياكل المنقسمة والهياكل المتحدة للتنافس (SoCs) أن تساعدنا على تفسير المعضلة التى بين أيدينا؟ وفى الأخير، ينتهى الفصل بتأمل كيف يتسنى لهذه الدراسة أن تمتد إلى ما وراء حالتى هاتين الملكتين؟

الأزمات الاقتصادية، والفرص السياسية:

حالتا المغرب والأردن:

وقبل أن نشرع فى العمل، فمن المهم أن ندرك لماذا تعتبر دراسة المغرب والأردن تنويرية أو تثقيفية على نحو خاص. فكلاهما دولتان ملكيتان؛ حيث تتركز السلطة السياسية فيهما داخل القصر. فالملك هو الذى يتحكم فى توزيع الموارد، والأكثر أهمية بالنسبة إلى هذا التحليل، هو أن العاهل هو الذى يحدد قواعد اللعبة السياسية. فهو الذى يقرر من الذى يستطيع المشاركة رسميًا فى أمور السياسة والحكم، وهو الذى يضع الحدود التى يستطيع المشاركون فى إطارها القيام بذلك[٢]. فالملوك ليسوا هم بمفردهم الذين يخلقون القواعد التى تنظم المشاركة السياسية؛ وفى الواقع، فإن جميع

النخب السلطوية، (وغيرها)، تتلاعب فى بيئاتهم. وعلى أية حال، فإن دراسة نظم الحكم الملكية مفيدة؛ لأن هؤلاء الحكام يديرون المعارضة بطريقة علانية ومفتوحة تماماً.

لقد واجهت المغرب والأردن كلتاهما أزمات اقتصادية مستحكمة أيضاً. إذ بدأت أزمة المغرب فى عام ١٩٧٥م، حينما تدهورت عائدات الفوسفات وارتفعت أسعار النفط (Berrada and Saadi 1992: 325-391; El Malki 1989; Larbi and Sbihi 1986; Leymarie and Tripier 1992; Payne 1993: 139-167; Benazzou 1986; and Mouline 1993; Morrisson 1991). ومن ثم، لجأت إلى صندوق النقد الدولى من أجل الحصول على المساعدة، وتنفيذ برامج الإصلاح أو التكيف الهيكلى. وتدنت الأجور الحقيقية وارتفعت البطالة طوال عقد الثمانينات من القرن العشرين[٣]. وبدأت الأزمة الاقتصادية فى الأردن فى عام ١٩٨٣م، حينما ألفت الأردن نفسها تقوم بدعم العراق فى حربه ضد إيران. وفى عام ١٩٨٨م، ارتفع الدين الداخلى بمقدار ٤٧.٦ بالمائة عن العام السابق، وفى شهر أكتوبر قبل الأردن برنامج الإصلاح أو التكيف الهيكلى الذى قدمه صندوق النقد الدولى. وتدهورت الأجور الحقيقية وبلغت معدلات البطالة ٢٠ بالمائة تقريباً فى عام ١٩٩٢م (Malki 1992: 1).

أخيراً، تعد هاتان الحالتان تنويريتان؛ لأن الشروحات التقليدية لا تفسر الأنماط المختلفة للقلاقل السياسية. على سبيل المثال، اقترح علماء أنه حينما تتواجد أزمات صغرى أو قصيرة الأمد، أو حينما تكون السياسات الإصلاحية تدريجية، تمسى المعارضة السياسية أقل احتمالاً؛ لأن تقوم بالتعبئة والحشد إبان الأزمات الاقتصادية (Heydemann 1993; Perthes 1944: 44-71). على أية حال، فإنه فى الحالتين كلتيهما، أفضت الإصلاحات إلى زيادة فى سخط الجماهير. وربما يقترح آخرون أن الاختلافات داخل المجتمع المدنى تفسر التجارب والخبرات المتفاوتة والمتباينة. فإذا كان المجتمع المدنى فى الأردن أكثر تطوراً عن مثيله بالمغرب، فسوف يفسر لماذا تمارس المعارضة الأردنية ضغوطاً مستدامة على نظام الحكم (Harbeson, Rothchild, and Chazan 1994;

(Norton 1995, 1996)[٤]. ومع ذلك، فإن لدى الأردن مجتمعًا مدنيًا يتسم بمزيد من الضعف أكثر من نظيره بالمغرب[٥]. وبالمثل، بوسع المرء أن يجادل بأن الاختلافات إنما تواجدت لأن الاتحادات، وهى التى كانت جزءًا مهمًا من الدعم والتأييد لأحزاب المعارضة المغربية، أضحت أقل مقدرة على التعبئة والحشد إبان الأزمات الاقتصادية (Nelson 1995; 45-58; Geddes 1994: 104-118). على أية حال، هذا يفسر لماذا بات الخصوم أقل مقدرة على الضغط من أجل تلبية مطالبهم، وليس أقل رغبة لأن يفعلوا ذلك، وثمة دليل قوى يبرهن على أن أحزاب المعارضة المغربية كانت قادرة على حشد الجماهير وتعبئتهم؛ لكنها لم تكن راغبة فى فعل ذلك. أخيرًا، بوسع المرء أن يجادل بأن نخب المعارضة المغربية كانوا ببساطة أكثر رضاءً بمكاسبهم السياسية عن نظرائهم الأردنيين. وللمرة الثانية، وقع ذلك على الرغم من أن مطالب الأحزاب ومستوى القمع الذى تزاوله الدولة لم يتغيرا بدرجة كبرى. باختصار، وطبقًا للحكمة التقليدية، كان يتعين علينا أن نتوقع أن تبقى المعارضة فى كل من المغرب والأردن فى حالة تعبئة وحشد ريثما يتم: إما حصولهما على مطالبهما السياسية، وإما يتم البطش بهما وقمعهما تمامًا. ومع ذلك، فإن هذه لم تكن ببساطة هى حقيقة الأمر فى هذه الحالة.

التعبئة فى الهياكل المنقسمة والهياكل المتحدة للتنافس:

إن مفتاحنا لفهم لماذا يحتمل أن يصبح الخصوم السياسيون أقل رغبة فى القيام بالتعبئة، حتى على الرغم من كونهم قادرين على الحشد، نجده فى الترتيبات المؤسساتية التى تؤطر المعارضة السياسية. وكما يلاحظ أرانج كيشافارزيان على نحو صائب فى الفصل الرابع من هذا الكتاب، فإنه يمكن للترتيبات المؤسساتية أن تؤثر فى العلاقات بين الفاعلين داخل الدولة، وكذلك فى العلاقات القائمة بين صفوف المعارضة، ولكل منها تأثير مهم فى استقرار نظام الحكم. على أية حال، فإننى أركز هنا على المؤسسات التى تتحكم فى المعارضة، وعلى نحو التحديد التمييز بين الهياكل المنقسمة

والهياكل المتحدة للتنافس. وكما لاحظنا سلفًا، تحدد النخب السلطوية والمستبدة أى الخصوم هم المسموح لهم بالمشاركة فى النظام السياسى الرسمى، وأى الخصوم هم غير المسموح لهم بالمشاركة. ويتمخض هذا التباين عن ثلاثة أنواع مثالية من هياكل التنافس. ففى الهياكل المتحدة، وحصريًا الهياكل المتحدة التنافس، نجد أنه ليس ثمة خصوم سياسيون مسموح لهم بالمشاركة فى المجال السياسى الرسمى. وفى الهياكل المتحدة، البيئة الداخلية، يشارك جميع الخصوم السياسيين فى النظام الرسمى. وأخيرًا، فإن النوع الثالث، وهو الهياكل المنقسمة للتنافس، وفيه يسمح القائمون على أمور الحكم لبعض خصومهم السياسيين بأن يشاركوا فى النظام السياسى بينما قد يستبعدون خصومًا آخرين(٦).

وتقوم هياكل التنافس بتشكيل الحوافز التى تواجهها جماعات المعارضة المختلفة حينما تقرر ما إذا كانت سوف تطالب بالتغيير السياسى أم لا. وإدخال بعض الخصوم، واستبعاد خصوم آخرين ينتج لنا نوعين من الجماعات: معارضة متضمنة، ومعارضة مستبعدة؛ (غير شرعية). وفى الوقت نفسه، فإن الخصوم منقسمون طبقًا لمطالبهم الأيديولوجية، وينجم عن ذلك ظهور جماعات معتدلة وأخرى راديكالية. وحيث إن القائمين بالحكم يدفعون ثمنًا زهيدًا من أجل التوصل إلى حلول وسط مع الجماعات المعتدلة وثمنًا باهظًا مع المجموعات الراديكالية، إذا ظلت جميع العوامل الأخرى دون تغيير، فإن هيكل التنافس المنقسم الذى تنضوى تحته جماعات معتدلة وأخرى مستبعدة، يتصف بالراديكالية والتطرف.

وفى هياكل التنافس المنقسمة، نجد أن للخصوم الشرعيين وغير الشرعيين مصالح شتى ومصالح متشعبة. وكجزء من دورهم فى التخفيف من السخط الشعبى والتنفيس عنه، نجد أن القائمين بالحكم يبيحون لخصومهم المتضمنين فى العملية السياسية بأن يتحدوا نظام الحكم. وهكذا، فإن كلفة تعبئتهم تعد أصغر من الكلفة المناظرة للخصوم غير الشرعيين. على أية حال، فإنه فى مقابل هذه المزية، يوافقون

على المساعدة على صيانة النظام؛ وبالتالى يدفعون ثمنًا غاليًا فى حال أجروا انفراجًا سياسيًا ربما يستغله الخصوم غير الشرعيين؛ ويتمثل ذلك فى احتمال قيامهم بزعزعة استقرار النظام. وبالمغايرة لذلك، بوسع الخصوم غير الشرعيين الإفادة من السخط المتصاعد، والأعمال الراديكالية المتطرفة؛ من أجل تعبئة الشعب وحشده للقيام بالقلاقل. وتجابه هذه المجموعات تكاليف باهظة من أجل قيامهم بتعبئة الشعب للاحتجاج، فى حين التكلفة أقل بالنسبة إلى نظرائهم الموالين لنظام الحكم. على كل، فإن الجماعات غير الشرعية - بخلاف الموالين - لا تلقى عقابًا أكبر نظير قيامهم بزعزعة النظام. ومن هنا، فإنهم يدفعون تكاليف أقل إذا انضموا إلى صراع قائم ومستمر، ويدفعون أكثر إذا اضطلعوا بأنفسهم بعملية التعبئة وبالاستقلال عن غيرهم.

فضلاً عن ذلك، تقوم الهياكل المنقسمة والهياكل المتحدة للتنافس بإنشاء ديناميات مختلفة للاحتجاج إبان تأجج الأزمات. وفى ظل هياكل التنافس المنقسمة، فإن الخصوم المتضمنين الذين نهضوا فى الماضى بعمليات تعبئة للحركات الشعبية، ربما يصبحون غير راغبين فى تحدى القائمين بالحكم إبان استحكام الأزمات، حتى إذا لم تتم تلبية هذه المطالب. وبسبب امتلاكهم للهياكل التنظيمية والوضع القانونى الذى يدنى تكاليف التعبئة الجماهيرية للقيام باحتجاج منعزل، غالبًا ما يكونون قادرين على استغلال المراحل المبكرة من الانتفاضات للمطالبة بالإصلاحات. على أية حال، فإنه تزامنًا مع استحكام الأزمة، يكتسب الراديكاليون القوة، تمامًا كما يكتسبها سائر الخصوم. مبدئيًا، من شأن ذلك أن يجعل الراديكاليين المستبعدين أكثر استعدادًا على الأرجح للانضمام بالمظاهرات الدائرة، حتى إذا كانوا غير راغبين فى التعبئة منفردين. تأسيسًا على ذلك، من أجل تفادى احتمال أن يقوم الراديكاليون باستغلال القلاقل للمناداة بإصلاحات راديكالية، يقوم المعتدلون باختيار عدم القيام بأية تعبئة. وتلك النخب بعينها وذاتها التى سبق أن استغلت السخط الناجم عن التردى الاقتصادى للمناداة بالتغيير السياسى ظلَّت الآن صامتة، فى حين أن الراديكاليين الذين ربما

ينزلون إلى الشوارع فى حالة اختار المعتدلون التعبئة، فهم ينأون بأنفسهم عن الاضطلاع بذلك منفردين[٧]. وهكذا، فإن:

> **الفرضية ١:** فى حالة هياكل التنافس المنقسمة، فإن المعتدلين الذين سبق لهم فى الماضى أن تحدوا النخب الحاكمة، ربما يختارون عدم القيام بذلك حينما تدخل الحلبة الجماعات المتطرفة، حتى إذا لم يلب القائمون بالحكم فى السلطة مطالبهم الخاصة.

وعلى نحو مغاير، فى حالة هياكل التنافس الموحدة، يظل الخصوم مستعدين من أجل التعبئة فى أوقات احتدام الأزمات. وعلى خلاف نظرائهم فى حالة الانقسام، لا يخشى الموالون لنظام الحكم من انضمام الراديكاليين فى أعمال القلاقل التى يقومون بها. وفى حين يزداد احتمال نجاح عملية مناوءة الحكومة، فإن المنفعة المتوقعة من الصراع تتزايد. وحينما تتواجد جماعة معارضة واحدة فحسب، يجب أن يكون واضحًا أنه بمجرد استعداد المعارضة للتعبئة، تظل راغبة فى التعبئة طالما زاد احتمالها بالنجاح، ولم تتم بعد تلبية مطالبها. وحتى حين تتواجد انقسامات مهمة بين جماعات المعارضة، فسوف يستمر الخصوم الذين باتوا مستعدين لتحدى نظام الحكم، فى ثباتهم على التحدى تزامنًا مع استحكام الأزمات. والعلم بأن جماعة معارضة أخرى سوف تتحدى، لن يخفض من استعداد الأولى للقيام بتحدى نظام الحكم. وبالتالى، فإن:

> **الفرضية ٢:** بينما يزداد احتمال النجاح فى هيكل تنافسى موحد، فإن جماعات المعتدلين التى سبق لها فى الماضى أن تحدَّت الحكومة، فسوف تتمادى فى فعل ذلك، بغض النظر عن استيراتيجية الراديكاليين، وذلك حتى تتم تلبية مطالبهم تلبية وافية.

الأزمات الاقتصادية والمعارضة السياسية:

حالتا الأردن والمغرب:

إن الاختلافات فى هياكل التنافس فى الأردن والمغرب تعلل الديناميات المتباينة للقلاقل السياسية التى وقعت إبان عقد الثمانينات من القرن العشرين. إن التباين الذى أصاب المحاولات الأردنية والمغربية لخداع المعارضة السياسية بدأ فى أوائل السبعينات من القرن العشرين. وعلى وجه الأهمية، فإن هذا التباين بات نتيجة محتومة بسبب: إما الخصائص المختلفة لهاتين الحالتين، وإما لزعمائهما. وقبل عام ١٩٧٠م، عزز كل من: الملك حسين والملك الحسن الثانى من هياكل تنافس موحدة وحصرية. على أية حال، فإنه فى أعقاب سلسلة من المحاولات الانقلابية وقعت بين عامى ١٩٧١م-١٩٧٢م، أعاد الملك الحسن التأسيس لدور تنهض به الأحزاب السياسية. وقام الملك بالتوقيع على دستور جديد فى عام ١٩٧٢م، ونادى بإجراء انتخابات بلدية على المستوى المحلى، وانتخابات تشريعية على المستوى الوطنى، فى عامى ١٩٧٦م، ١٩٧٧م على التوالى. ورغم أن الملك حسين أيضًا واجه تهديدات عسكرية من جانب الفلسطينيين والأردنيين فى ١٩٧٠م، و ١٩٧٣م، فقد اختار الاحتفاظ بقبضة محكمة على المعارضة السياسية. إذ أرجأ الانتخابات العامة بدءًا من عام ١٩٦٧م وحتى عام ١٩٨٩م، وعطل البرلمان بدءًا من ١٩٧٤م وحتى ١٩٨٤م.

ومن خلال مداخلها المتباينة فى التعامل مع المعارضة السياسية، قام العاهلان بإنشاء هياكل تنافسية مختلفة. ففى المغرب، كانت النخب الحزبية السياسية منقسمة بحدة عن الجماعات التى نبذت من النظام السياسى. وتحكم القصر فى مشاركة المعارضة الموالية له فى الحلبة السياسية، وقام بتقليص مطالبهم. أما نخب المعارضة المتضمنة فى العملية السياسية فقد كان مطلوبًا منها القبول بسيادة الملك وتأييد محاولة المغرب لاستعادة الصحراء المغربية. وفى إطار هذين القيدين، تصرفوا باعتبارهم

"المتحدثين الرسميين" للملك (Zartman 1988: 64)؛ وقدموا بذلك قناة مهمة للتواصل بين الجماهير والقصر، فنفسوا بذلك عن الإحباطات الشعبية. وفى مقابل ولائهم وإخلاصهم، تمتعوا بمزايا الوصول إلى القصر، وتلقت صحفهم دعمًا ماليًا من الحكومة. أما جماعات المعارضة غير الشرعية، فقد مكثت خارج هذا النظام (Munson 1993; Leveau 1981; 271-279; Lamchichi 1989; Ben Ali 1991: 61-74). وكان الكثير من هذه الجماعات تثير التساؤلات حول شرعية الملك، ومثلت تحديًا للنظام السياسى برمته، ... ى ذلك الدور الذى لعبته أحزاب المعارضة المتضمنة فى العملية السياسية. وعلى الرغم من إمكانياتهم لشن أنشطة معادية لنظام الحكم، سمح الملك الحسن الثانى بنمو المعارضة الإسلامية فى أوائل ثمانينات القرن العشرين، فى محاولة منه لمجابهة خصومه العلمانيين. فأنشأ بذلك هيكلاً تنافسيًا مقسمًا بالنسبة إلى الإسلاميين.

على النقيض من ذلك، نزع الملك حسين من جميع فصائل المعارضة صفة الشرعية. وأتاح للاتحادات والنقابات المهنية و"الإخوان المسلمين" دورًا سياسيًا محدودًا، كما قام بتشجيع الانقسامات داخل صفوف خصومه. وأكثر الجدير بالتنويه والذكر أنه قام بالترويج للإخوان المسلمين من أجل مناهضة خصومه العلمانيين، ولعب على وتر الانقسامات بين نخب المعارضة من الفلسطينيين والأردنيين؛ بغرض توهين المعارضة والفت فى عضدها. على أية حال، لم يقم بالفصل بين خصومه وتصنيفهم إلى فصائل شرعية وأخرى غير شرعية فى إطار النظام السياسى الرسمى. وكان للأردن أن حظى بهيكل تنافسى موحد.

التحدى فى إطار الهيكل التنافسي المنقسم: حالة المغرب:

يساعدنا الهيكل التنافسى المنقسم فى المغرب على تفسير: لماذا بات الموالون للملكية راغبين فى تحدى الملك الحسن الثانى إبان احتدام الأزمة؟ كان الملك قد أنشأ

حوافز للخصوم الشرعيين لكى يحجموا عن تأجيج الصراع الذى قد يضحى بوسع المعارضة المستبعدة أن تستغله. وفى ظل وضعها كجماعة راديكالية متطرفة، أصبحت الجماعات المستبعدة أكثر متانة وقوة، أما احتمال أنها سوف تستغل القلاقل فقد تنامى وزاد، وأمست النخب المستبعدة أقل استعداداً ورغبة فى القيام بتعبئة الجماهير وحشدها من أجل الحصول على الإصلاحات السياسية.

بواكير ثمانينات القرن العشرين :

التحدى فى إطار بيئة غير متفجرة

استغلت نخب المعارضة الشرعية السخط الذى ثار حول الأزمة الاقتصادية التى احتدمت فى عام ١٩٨١م من أجل المناداة بإجراء تغييرات اقتصادية وسياسية. وعلى الرغم من أن الحكومة قدمت تنازلات اقتصادية، فإنها رفضت المطالب السياسية وأبت أن تشتبك أو تدخل فى حوار مع المعارضة التى تزعمها حزب مؤتمر العمل الديمقراطى (Confederation Democratique du Travail, CDT). وفى واقع الأمر، فإنه رغم أنه سمح لحزب اتحاد العمل المغربى (Union Morocaine du Travail, UMT)- وهو الاتحاد المغربى المؤيد نسبيًا للحكومة - بأن ينادى بالإضراب العام، فإنه حظر على حزب مؤتمر العمل الديمقراطى القيام بتنظيم الإضراب. وكان يأمل على ما يبدو فى نزع فتيل عداء الشعب وكراهيته، وفى الوقت ذاته يقوم باحتواء حزب مؤتمر العمل الديمقراطى[٨].

ورغم القمع، طالبت المعارضة بالإصلاح ونادت بإضراب عام يوم السبت، ٢٠ يونيو. ولم يوافق جميع الأعضاء على تنظيم الإضراب، غير أن الأغلبية رأت فى الأزمة فرصة لإجبار الحكومة على الاعتراف بمطالبهم الاقتصادية والسياسية[٩]. وبعد أن عقدوا الإضراب العام على المستوى الوطنى، قاموا بتحدى قدرة نظام الحكم على

الحفاظ على سيطرته على مجريات الأمور. وقامت الجماهير الغاضبة والمشحونة بتأييد "إضرابهم"، وفى الدار البيضاء والمحمدية قام الشباب العاطل عن العمل بأعمال شغب. وردت القوات المسلحة، وفى نهاية يوم ٢٢ يونيو، كان عدد كبير من المضربين قد لقوا مصرعهم(١٠)، وتم إلقاء القبض على الآلاف، وتعطيل صحف الأحزاب السياسية(١١). وفى يوم ٢٣ يونيو، نادت المعارضة البرلمانية بإجراء تحقيق فى تعسف الحكومة وردها إزاء المضربين (Jibril 1981: 28-31; Africa Diary, October 1-7, 1981: 10684-10685; Maghreb arabe presse, June 25, 1981; Maroc soir, June 27, 1981). واستجاب القصر بأن قدم تنازلات اقتصادية غير أنه زاد أيضًا من إجراءات الأمن. وفى ٩ يوليو، ندد الملك بالمحرضين على أعمال الشغب، ووجه اللوم إلى حزب مؤتمر العمل الديمقراطى، وأعلن عن تقسيم الدار البيضاء إلى خمس مقاطعات إدارية من شأنها أن تعزز من السيطرة المحلية (Le Temps, July 10, 1981: 1). ولما اقترب موعد إجراء انتخابات ١٩٨٣م، وصد الملك أيضًا الآمال المعلقة على تضمين كبير للمعارضة فى المجال السياسى، مما أدى إلى أن يتوقع كبار أعضاء الأحزاب السياسية تنازلات من جانبه فى المستقبل إذا أحجموا عن تكرار الإضرابات التى وقعت فى عام ١٩٨١م.

وعلى وجه الأهمية، ظل التنافس السياسى فى أوائل ثمانينات القرن العشرين قائمًا أساسًا بين الملك والأحزاب السياسية. واستغلت الجماهير الإضراب الوطنى للتعبير عن إحباطهم. على أية حال، لم يقم أى خصوم سياسيين آخرون بالتعبئة انسجامًا مع الإضرابات. إذ لم يكن ثمة جماعات قوية أخرى للمعارضة متينة بما فيه الكفاية للضغط بالمزيد من المطالب الإضافية. وفى إطار هذه البيئة غير المتفجرة، استغلت المعارضة مزية تدنى تكاليف التعبئة المصاحبة للأزمة الاقتصادية، وذلك من أجل المطالبة بإجراء الإصلاح، تمامًا كما تقتضى الحكمة التقليدية ووفقًا لما تمليه تلك الحكمة.

منتصف ثمانينات القرن العشرين:

تقوية جماعات المعارضة الراديكالية:

مع استمرار الأزمة، اكتسب الكثير من الخصوم الراديكاليين التأييد الشعبى[١٢]، فى حين أن الخصوم الشرعيين ظهروا ضعفاء واهنين. ولم يشأ الخصوم المحسوبون على نظام الحكم أن يكرروا تجربتهم فى الإضراب العام الذى وقع عام ١٩٨١م. وانضموا أيضًا إلى الحكومة استعدادًا لخوض الانتخابات الجديدة، وتم تعيين الزعيم الحزبى "عبدالرحيم بوعبيد" وزيرًا للدولة (Africa Diary, October 9-15, 1983: 11621). وكان من جراء ذلك أن وضعهم فى موقف صعب: فقد أرادوا القيام بتعبئة الجماهير ضد ارتفاع الأسعار، ومع ذلك باتوا خائفين من التضحية بفرصة المكاسب التى قد يجنونها من خوضهم للانتخابات القادمة فى حالة إذا تصادموا مع الملك وجابهوه. وهكذا، فقد تحدثوا حول سياسة التكيف الاقتصادى معارضين إياها ونددوا بارتفاع الأسعار، بيد أنهم لم يقوموا بالتعبئة من أجل إضراب عام[١٣].

ومع ذلك، انتشرت المظاهرات الهادرة عبر أرجاء البلاد فى شهر يناير عام ١٩٨٤م. وفى أثناء رد فعلهم على الارتفاع فى الأسعار والشائعات حول زيادة وشيكة فى المصاريف الدراسية، انطلق الطلاب إلى الشوارع[١٤]. وفى ظل تواجد حوالى نصف قوات الأمن متمركزين حول الدار البيضاء موقع انعقاد مؤتمر القمة الإسلامى، جاء رد فعل قوات الأمن متباطئًا. وتصاعدت المظاهرات، وانضم إلى الطلاب أفراد من نسق شاسع من الزمر الاجتماعية فى حوالى خمسين مدينة (Munson 1993: 156; Younger 1985: 205-211; Majid 1987)[١٥]. وبعد حوالى ثلاثة أسابيع، استعادت قوات الأمن النظام. وظهر الملك الحسن الثانى فى أعقاب ذلك على شاشات التليفزيون، ووعد بعدم زيادة أسعار السلع الأساسية ومستلزمات الحياة، مثل: الخبز، وزيوت الطهى، والسكر؛ وهى أمور كان قد جادل قبل أسابيع قلائل بأنها حتمية ولا يمكن تلافيها (Washington

Post, January 23, 1984). وبحلول ٢٣ يناير، أمسى كل شىء هادئًا. وكان حوالى مائة شخص قد لقوا مصرعهم، وتمت محاكمة عدد ضخم من أعضاء حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية (Union Socialiste des Forces Populaires, USFP)، غير أن الحزب لم يأبه لذلك ولم يرد.

وعلى الرغم من أن أعمال شغب عام ١٩٨٤م شابهت إضراب عام ١٩٨١م، فإنها كانت ذات شأن وأهمية لأبعد الحدود. إذ بدأت هذه المظاهرات بدون مفاوضات بين الاتحادات والحكومة. فضلاً عن ذلك، فإنه بينما أضرمت تصريحات أحزاب المعارضة الاحباطات الجماهيرية، إلا أن هذه الأحزاب لم تناد بتنظيم إضراب. وافتقدت أعمال الشغب لعام ١٩٨٤م إلى وجود زعامة محددة تحديداً واضحًا لكى تمثلها أمام القنوات الرسمية المعترف بها. وبات هذا جليًا فى كلمة العرش التى ألقاها العاهل المغربى فى ٧ يوليو. ووجه الملك اللوم، وقد لوح بصورة لآية الله روح الله الخومينى وكراسات الدعاية السياسية لجماعة المعارضة غير الشرعية: "إلى الأمام"، إلى الشيوعيين، والماركسيين، واللينيين، والإسلاميين بسبب القلاقل والاضطرابات التى وقعت (Africa Diary, July 1-7, 1984: 11944; Seddon 1986: 179-197). وأدى الإحباط الشعبى إلى تعزيز القوى الاجتماعية خارج القنوات الرسمية للسلطة، وبات بمستطاع الخصوم الراديكاليين الآن تحدى الحكومة حينما تدنت كلفة التعبئة والحشد، تمامًا كما كانت الحال إبان المؤتمر الإسلامى المنعقد فى يناير ١٩٨٤م.

التفاعل بين القصر - المعارضة:

في إطار بيئة متفجرة:

وبعد عام ١٩٨٤م، أدرك كل من القصر والمعارضة أن الخصوم المتطرفين الراديكاليين يستطيعون استغلال عدم الرضا والسخط الشعبى، وقد يرفعون مطالبهم

التى لا يرغب فيها كل منهما. وبالتالى، سعى الملك إلى تقريب المعارضة المتضمنة وإدماجها بدرجة أكبر فى أدوار الرقابة السياسية. ولما خشيت من التكاليف العالية للقمع، ومطالب الراديكاليين، باتت المعارضة الشرعية بالتالى أقل استعداداً لتعبئة الجماهير بغرض تحدى القصر.

وفى أعقاب أعمال الشغب، عزز الملك من سيطرته على شتى القطاعات الاجتماعية. وفى إطار حملة قام بها لتعزيز شرعيته الدينية، قام الملك بتعيين وزير جديد للشئون الإسلامية (Younger 1985: 205-211). وفى عام ١٩٨٨م، قام أيضًا بتعزيز الاتحادات غير الدينية فى المدن الكبرى[١٦]، واستغلها لكى يتيح للأفراد سبيلاً بديلاً للمشاركة السياسية. على أية حال، فإن الشىء الأكثر أهمية هو قيام القصر بتدعيم دور الأحزاب السياسية الشرعية. ولاحظ ويليام زارتمان William Zartman أنه فى أعقاب أعمال الشغب التى نشبت فى عامى ١٩٨١م، ١٩٨٤م، طالب الملك جميع المرشحين لخوض انتخابات سبتمبر ١٩٨٤م بأن يكونوا أعضاء فى حزب سياسى. فأصبح لزامًا على المعارضة من الآن فصاعداً أن تنظم صفوفها وصار على التنظيمات أن تكون مسئولة، وذلك عن طريق وضعهم على قائمة وظائف الدولة فى الرقابة. وبعد أن أمسى لديهم اهتمام مشترك فى تجنب المتاعب، شرعت الحكومة والاتحادات والنقابات فى المساومة حول مطالبهم من أجل مساندة السياسة والحكم فى البلاد (Zartman 1988: 81).

وكانت المعارضة تتعشم أن تؤدى المشاركة إلى توسعة صلاحياتها. ومع ذلك، فقد أصيبت بالإحباط. وفى أثناء انتخابات ١٩٨٤م، خسرت الأحزاب ذات التوجهات القومية، شاملة حزب الاستقلال، مقاعدها البرلمانية لصالح الحزب الموالى للملكية، ألا وهو: حزب الاتحاد الدستورى (Union Constitutionnelle, UC)[١٧]. إضافة إلى ذلك، قاست الأحزاب من الوهن الداخلى الذى أصابها. ويعزى السبب فى هذا الوهن جزئيًا إلى فقدان الحزب الاشتراكى، وهو حزب "الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية"، للدعم

والتأييد فى أعقاب سقوط جدار برلين. كما يعزى الوهن أيضًا إلى المناقشات الداخلية المحتدمة حول المدى الذى يمكنهم فيه الاستفادة من التعاون مع الملك أو الجدوى المكتسبة من وراء مجابهته وتحديه. وبحلول أواخر ثمانينات القرن العشرين، جادل بعض زعماء الأحزب بأنهم ما لم يمارسوا ضغوطًا على العاهل، فسوف يمكثون أسرى لموقف سياسي خانق وغير مقبول. وفى عام ١٩٨٩م، طلب الملك من أحزاب المعارضة أن يؤيدوا إرجاءه للانتخابات لمدة عامين اثنين؛ بحيث يعطى الوقت اللازم من أجل تحسن الموقف بالنسبة إلى مشكلة الصحراء المغربية. وعلى الرغم من أن العلاقات بين حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية وعزالدين العراقى رئيس الوزراء المغربى باتت متوترة، فإن حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية وافق على إرجاء الانتخابات - ولكن تم ذلك فحسب بعد مناقشات داخلية محتدمة، وبعد أن وعد القصر بتقديم تنازلات سياسية. ولما أخفقت بواكير عام ١٩٩٠م فى تحقيق.هذه التغييرات السياسية والاقتصادية، شرع زعماء حزب مؤتمر العمل الديمقراطى وحزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية فى الالتقاء والتجمع من أجل تنظيم إضراب عام.

ولما كانت المغرب تعانى الجفاف واقتصاداً متدهوراً، طالبت المعارضة بإجراء إصلاحات. وبحلول شهر إبريل عام ١٩٩٠م، نادى حزب مؤتمر العمل الديمقراطى بشن إضراب عام، غير أن الأحزاب المعارضة الأخرى أبت أن تنضم إليه[١٨]. وبالتالى، أجل زعماء الأحزاب والاتحادات تنظيم ذلك الإضراب. واستمر المأزق لغاية شهر ديسمبر، وهو الوقت الذى انعقدت فيه المناظرات داخل الأحزاب والمناقشات بين حزب مؤتمر العمل الديمقراطى، والاتحاد العام للعمال بالمغرب (Union Generale des Travailleurs au Maroc, UGTM).

وتزعم الاتحاد العام للعمال بالمغرب كل أولئك للمناداة بأن يتكفلوا هم بإضراب وينضمون إليه فى ١٤ ديسمبر ١٩٩٠م. وحذرت الحكومة العاملين بأجهزة الدولة من

المشاركة، وتم استحكام إجراءات الأمن فى الدار البيضاء والرباط. ومع ذلك، فإنه بينما وقع كل شيء تحت السيطرة فى كبرى المدن الساحلية، فقد اندلعت النيران فى أجزاء من مدينة فاس.

وعكست أعمال العنف فى فاس أعمال الشغب السابقة. فقد قام بالشغب سكان مدينة الأكواخ والعشوائيات، وجاء رد فعل الشرطة فظيعًا وقاسيًا؛ إذ إن عدد من سقطوا صرعى وقتلى كان رقمًا عاليًا، وكذلك ألقى القبض على عدد كبير من الناس. وفى نهاية المطاف، وجه كل من الحكومة والاتحادات اللوم إلى بعضهم بعضًا بسبب التدمير والخراب (Hizb al-Istiqlal 1995; Lijnat al-Tansiq al-Watani wal-Dawli 1993; Radcliffe 1990). على أية حال، استوعب القصر الدرس البليغ ألا وهو أنه لا يمكنه بعد الآن احتواء الإضرابات الشعبية التى تندلع على النطاق الوطنى. وعلى خلاف عام ١٩٨١م، حينما يذهل مستوى السخط كلاً من الجانبين، أو عام ١٩٨٤م، حينما أمست الحكومة خالية ممن يحميها من الحراس بسبب تركيز قوات الأمن فى الدار البيضاء، فإن المخاطر الناجمة عن إضراب عام ١٩٩٠م يمكن تفهمها. لقد كان أمام القصر متسع وافر من الوقت للاستعداد من أجل الإضراب، وظن المسؤولون فى الحكومة والمعارضة كلتيهما أن الإضراب سيظل واقعًا تحت السيطرة[١٩]. ومع ذلك، حتى فى ظل الإنذار والتحذير المتقدم، فشل القصر فى السيطرة على أرجاء المغرب قاطبة على الفور وفى آن معًا.

وعدل القصر ونخب المعارضة المتضمنة فى العملية السياسية من مواقفهم من أجل تلاشى المجابهة التى قد يستغلها المتطرفون الراديكاليون. وأضفى الملك الصفة الرسمية على مفاوضات لعقد اجتماعى مع كبرى الاتحادات والتنظيمات الرئيسية، وهى: (حزب اتحاد العمل المغربى، والاتحاد العام للعمال بالمغرب، وحزب مؤتمر العمل الديمقراطى)، وأسس مجالس شورى اشتملت على أعضاء من المعارضة؛ (على سبيل

المثال: المجلس الوطنى للشباب والمستقبل، الذى يترأسه حبيب المالكى زعيم الاتحاد العام للعمال بالمغرب). وسمح القصر أيضًا للمعارضة أن تعبر عن سخطها إزاء حرب الخليج من خلال مظاهرة جيدة التنظيم شاركت فيها قطاعات من الشعب المغربى وعقدت بالرباط؛ وفى عام ١٩٩٢م، أعلن الملك عن خطط من أجل تنقيح الدستور.

وحاولت أحزاب المعارضة استغلال هذه الانفراجة أو هذا الانفتاح السياسى. وشكلوا ما أطلق عليه "الكتلة" التى تألفت من: حزب الاستقلال، وحزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية، وحزب الترقى والاشتراكية (Parti du Progres et du Socialis-me, PPS)، ونقابة المعلمين، ومنظمة العمل الديمقراطى والشعبى (Organisation de l'Ac-tion Democratique et Populaire, OADP). وكان هذا مقصودًا من أجل زيادة قدرات المعارضة التفاوضية وقدرتها على المساومة حين التفاوض حول التنقيحات والمراجعات الدستورية. واستطاعت أن تجعل مرشحًا مفردًا يخوض الانتخابات فى دائرة أو مقاطعة انتخابية واحدة، وتمكنت أيضًا من تحسين نتائج الانتخابات. بيد أن التنسيق تلاشى واضمحل؛ وبات حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية وحدهما يشكلان قائمة مشتركة.

وباتت مطالب المعارضة أبعد ما تكون عن الوفاء بها أو تحقيقها. وفى خضم حملاتها من أجل الانتخابات القادمة، استمرت الأحزاب فى المناداة بالإصلاحات السياسية "المصدر: الهيئة العامة للإذاعة الخارجية (FBIS) 17 سبتمبر ١٩٩٣م". فضلاً عن ذلك، فإنه بينما حققت الانتخابات المباشرة نجاحًا بالنسبة إلى أحزاب المعارضة، جاءت نتيجة الانتخابات غير المباشرة محبطة ومخيبة للآمال. وبعد أن فاز حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية، وحزب منظمة العمل الديمقراطى والشعبى، وحزب الترقى والاشتراكية، وحزب الاستقلال، مجتمعين بـ ١٠٠ مقعد من إجمالى ٢٢٢ مقعدًا فى الانتخابات المباشرة، تدخل وزير الداخلية - على ما زعمه البعض - من أجل نقض هذا النجاح وإبطاله. وفى الانتخابات غير المباشرة، فازت الأحزاب القومية والاتحادات

المرتبطة بها بـ ٢٢ مقعدًا فحسب من إجمالى ١١١ مقعدًا. ووصفت الأحزاب القومية ما حدث بأنه "مخالفة لقواعد اللعبة" (FBIS, September 21, 1993; Munson 1998: 37-39; Munson 1999: 259-281; Bayer 1993)، غير أنها ظلت الأقلية بالبرلمان[٢٠].

وعلى الرغم من أن الملك عرض على أحزاب المعارضة القيام بدور محدود فى مجلس الوزراء، (وهو ما قابلوه بالرفض)[٢١]، فقد رفض السماح لهم بالتعبئة فى الشوارع من أجل الضغط لتنفيذ مطالبهم. ويظهر لنا ذلك بوضوح الإضراب العام لسنة ١٩٩٤م الذى تم إرجاؤه. وفى شهر فبراير عام ١٩٩٤م، نادى حزب مؤتمر العمل الديمقراطى بتنظيم إضراب عام، غير أن الاتحاد العام للعمال بالمغرب، وحزب اتحاد العمل المغربى، وأحزاب المعارضة امتنعت عن الموافقة. غير أن أحد زعماء الاتحاد العام للعمال بالمغرب شرح الأمر قائلاً: "لقد شممنا رائحة المتاعب تلوح فى الأفق". ولما أدت الأزمة الاقتصادية المستحكمة إلى رفع مستويات الإحباط، وتزامنت مع صيام شهر رمضان، خافوا من أن يخرج الإضراب العام عن سيطرتهم ويفلت عياره[٢٢]. وأعلن الملك أيضًا أن الإضراب العام قد يكون غير قانونى[٢٣]. فإذا أصر حزب مؤتمر العمل الديمقراطى على التعبئة، فقد تكون العقوبات مرتفعة. وفى غضون أربع وعشرين ساعة قبل آخر موعد لإنجاز الإضراب، قام حزب مؤتمر العمل الديمقراطى بتأجيل الإضراب. وتأسيسًا على ذلك، استجاب الملك علانية ومباشرة لمطالب الاتحادات فى كلمة العرش التى ألقاها فى ٣ مارس واستأنف الحوار الاجتماعى[٢٤].

وبحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، أمست أحزاب المعارضة زاهدة فى إجراء عملية تعبئة للجماهير لكى تضغط من أجل تنفيذ مطالبها. ويرجع السبب فى ذلك جزئيًا إلى الصعوبات الداخلية[٢٥]. والأكثر أهمية هو أن الكثير من الخصوم خشوا من المطالب التى قد يثيرها استياء الجماهير أنفسهم والجمود الذى قد ينجم عنهم. وكان هذا واضحًا إبان إضراب عمال القطارات لعام ١٩٩٥م. ذلك أنه قبل وقت قصير من

عيد الأضحى وأجازة العيد الكبير، نادى عمال القطارات بشن إضراب عام على النطاق القومى. إذ كان استياؤهم قد بلغ مداه، وفى نهاية المطاف أعلنت ثلاثة اتحادات رئيسية وهى: (حزب اتحاد العمل المغربى، حزب مؤتمر العمل الديمقراطى، والاتحاد العام للعمال بالمغرب) عن شن إضراب لأجل غير مسمى. وتوقع زعماء الاتحادات أن يكون التوقف فى العمل قصيراً نسبيًا، ويتراوح ما بين ثلاثة إلى أربعة أيام، على الأكثر. وتهيأ أعضاء الاتحادات من أجل خوض كفاح أطول مدى وأقسى. وظل زعيم حزب مؤتمر العمل الديمقراطى نوبير عماوى يعمل طوال شهر كامل تقريبًا من أجل أن ينهى الإضراب. وكانت تساوره المخاوف جزئيًا من أن الصراع الطويل الأمد سوف يفضى إلى أعمال عنف وهذا من شأنه أن ينتشر ليصل إلى جماعات أخرى قد تستغله لصالحها. وبلاشك، قد ينتج عن ذلك بطش بالاتحاد وبالحزب. وفى داخل الحزب، قد يؤدى هذا أيضًا إلى تفاقم التوترات التى كانت أصلاً متأججة. وعلى الرغم من إعرابه عن قلقه، ورغم شعبيته كزعيم حزبى وزعيم للاتحاد، استمر الإضراب لمدة ثمانية وعشرين يومًا، وانتهى فى ٦ يونيو ١٩٩٥م[٢٦]. وحاز المشاركون فى الإضراب على بعض من مطالبهم[٢٧]، غير أن الإضراب أظهر أيضًا المدى الذى تخشاه المعارضة الشرعية من اندلاع حركة جماهيرية غير قابلة للسيطرة عليها.

وأنهت المعارضة ذلك الإضراب رغم مطالبهم المستمرة. وقاست أحزاب المعارضة فى الفترة الأخيرة من المفاوضات الصعبة مع الحكومة. وعرض الملك على أحزاب المعارضة توليها وزارات فى الحكومة والانضمام إليها فى أعقاب انتخابات عام ١٩٩٤م، وكان يحدوه الأمل فى أن يغرى هذه الأحزاب بعروضه تلك، غير أنها نبذتها مطالبة بعزل وزير الداخلية دريس بصرى[٢٨]. ورد الملك على ذلك قائلاً: إن عزل وزير الداخلية الجائر ثقيل الوطأة سوف "يؤثر تأثيراً خطيراً السير الحسن فى عمل المؤسسات المقدسة **(FBIS, January 12, 1995: 15, 16; FBIS, January 17, 1995: 129)**

وانهارت المفاوضات. وبعد حوالى شهر، شكل عبداللطيف الفيلالى وزارة جديدة تألفت من الموالين التقليديين للملك، وظلت مطالب المعارضة على ما هى عليه دون الوفاء بها (FBIS, March 29, 1995: 37; FBIS, December 12, 1995: 22).

وجاء قرار الاتحاد بإحباط الإضرابات أيضاً على الرغم من صدور تهديدات ضئيلة من جانب الحكومة. وعلى نقيض المناقشة حول الإضراب العام فى ١٩٩٤م، حينما حظر القصر عمليات التعبئة والحشد، اتخذ القصر نبرة أقل تهديداً هذه المرة. وجادل بأن الإضرابات لن تلحق الأذى بالاقتصاد، غير أنه لم يقم بقمع المعارضة وكبتها[٣٠]. إذ لم تكن بحاجة إلى أن تفعل ذلك. بل إن خشية المعارضة الشرعية من استغلال المعارضة الإسلامية للفوضى والاضطرابات لتصعيد الصراع، حدت من نشاطاتها. وظل الإسلاميون فى المغرب فى حالة من التفرق؛ غير أنهم باتوا يكتسبون القوة شيئاً فشيئاً[٣١]. ومن خلال الأزمة الاقتصادية، عزز الإسلاميون من روابطهم مع الشعب عن طريق تقديم خدمات الدعم الاجتماعى التى كانت الجماهير فى حالة عوز إليها؛ نظراً لما أصابهم من البؤس والشقاء. وعلى نحو مغاير، أثبتت أحزاب المعارضة عجزها عن تحسين الوضع الاقتصادى وركزت على المناظرات السياسية التى لم يكن لغالبية المغاربة شأن أو اهتمام بها ولم يكونوا يحفلون بها. وأضحى النشاط الإسلامى داخل حرم الجامعات، والمواجهات بين الإسلاميين والعلمانيين أمراً أكثر شيوعاً. وقام الإسلاميون بأعمال شغب فى جامعة فاس فى فبراير عام ١٩٩٤م، مما أدى إلى إصابة خمسة أشخاص بجروح بليغة (Foreign Report, February 24, 1994: 1-2). بالإضافة إلى ذلك، تمكنت الجماعات الإسلامية من الوصول إلى موارد خطيرة تنطوى على إمكانيات ضخمة، وذلك على نحو ما برهن عليه اكتشاف مخابئ للأسلحة داخل مدينة فاس وحولها فى صيف عام ١٩٩٤م. وبذل زعماء الأحزاب بعضاً من جهودهم من أجل نزع فتيل المنافسة مع الإسلاميين عن طريق محاولة تضمينهم فى الهياكل الحزبية[٣٢]. على أية حال، كانت الهوة أو شقة الخلاف بين المعسكرين شاسعة. ونظر الكثير من

الإسلاميين إلى النظام الحزبى على أنه محافظ وغير فعال، وتجمهروا من أجل المناداة بالخروج الراديكالى على الوضع الراهن. وبطريقة مماثلة، اعتبرت معظم النخب بالأحزاب المعارضة أن أجندات الإسلاميين وخططهم وبرامجهم إنما هى أسوأ من النظام الحزبى. ذلك أن القوى المتنامية للإسلاميين، على حساب الأحزاب السياسية، أزعجت النخب الحزبية(٣٣). ومن هنا، رفضوا أن يقوموا بالترويج للقلاقل والاضطرابات الشعبية، التى خشوا أن تسخرها النخب الإسلامية لصالح مطالبهم بالتغيير الراديكالى المتطرف.

وباتت الأحزاب تخشى أيضًا من تزايد أعمال القمع والبطش. فمنذ عام ١٩٩٠م، منحت الحكومة بعض التنازلات. وكان تنقيح الدستور ومراجعته، والاعتراف الرسمى بمطالب الاتحادات فى أعقاب الإضراب العام المقترح فى عام ١٩٩٤م، وعزل رئيس الوزراء محمد كريم العمرانى – وهو الذى ظل خصمًا لدودًا للاتحادات – واستئناف الحوار الاجتماعى، كانت كلها خطوات صوب التفاوض مع المعارضة الشرعية. على أية حال، أوضح القصر أن محاولات المعارضة للضغط من أجل تحقيق مطالبها عبر التعبئة الشعبية أمر لن يتم التسامح إزاءه. وعلم الموالون أنهم إذا روجوا للقلاقل والاضطرابات فسوف يدفعون مقابل ذلك ثمنًا باهظًا. أما النخب الحزبية، التى تذكرت القمع والبطش الذى وقع فى ستينات القرن العشرين وبواكير سبعينيات القرن ذاته، فى ظل عهد وزير الداخلية الحالى آنذاك، فقد ساورتهم المخاوف من أن يعودوا القهقرى إلى "أيام البصرى".

وهكذا فقد تم عصر أحزاب المعارضة بين مطرقة وسندان تهديدين اثنين: الانفجار من القاع، والبطش من القمة. وفى وجودهما معًا، أديا إلى تضييق الخناق السياسى على الأحزاب الشرعية، وقلصا من استعدادها لاستغلال الأزمة الاقتصادية المستحكمة، من أجل المطالبة بتقديم تنازلات سياسية إليهم. وبهذا، فضل الموالون أن

يكمنوا ويقروا بدلاً من تصعيد الصراع مع القصر[٣٤]. وكما أوضح أحد المفكرين المغاربة فى عام ١٩٩٥م، "نحن ننظر إلى: العراق، والجزائر، وإيران، لكى نعلم أننا مازلنا بخير مما هم عليه بكثير"[٣٥].

التفاعلات بين الحكومة والمعارضة:

في ظل بيئة متحدة: الأردن:

على خلاف المغرب، فإن هياكل التنافس فى الأردن كان موحدة. وفى هذه البيئة، وجب على الخصوم أن يستمروا فى المطالبة بالإصلاحات ريثما تتم الاستجابة لمطالبهم أو تلبيتها، بغض النظر عن التنازلات الصغرى التى يتم تقديمها على مدار الأزمة. وهؤلاء الخصوم على الأرجح سوف يشكلون ائتلافات انطلاقًا من انقساماتهم الأيديولوجية أو العقائدية.

تفاعلات القصر مع الخصوم المستبعدين:

فى مستهل الأزمة الاقتصادية، كان للأردن هيكل تنافسى موحد وحصرى. ومع ذلك، استغل الخصوم السياسيون الاتحادات المهنية، والتنظيمات غير الرسمية، والأحزاب السرية والمنشورات السرية من أجل المطالبة بالإصلاحات[٣٦]. وفى عام ١٩٨٢م، استجاب الملك للضغوط المتزايدة ووسع من عدد التعيينات فى المجلس الوطنى الاستشارى (NCC)[٣٧]. وفى العام التالى، سمح وزير الداخلية بتكوين حزب سياسى غير قانونى أو غير شرعى وهو "الرابطة الديمقراطية الوحدوية"[٣٨]. وأخيراً، فى عام ١٩٨٤م، أعاد الملك افتتاح البرلمان عقب إجراء انتخابات للمقاعد الخالية فى عام ١٩٨٥م[٣٩].

على أية حال، لم يوف أى من هذه التغييرات بمطالب المناوئين. ولما ساء الوضع الاقتصادى، طالب الخصوم ذوو الميول والنزعات العلمانية والإسلامية وكذا الخصوم الذين ينتمون إلى أصول إمارة شرق الأردن وأصول فلسطينية بإصلاحات. والجدير بكثير الذكر، هو أن العلاقات التى تربط بين الإسلاميين والملك - والتى اتسمت تقليدياً بالتعاون - تدهورت بحلول منتصف ثمانينات القرن العشرين. ويعزى السبب فى ذلك وبدرجة كبرى إلى التزايد الذى طرأ على قوتهم. إذ استغل الإسلاميون فى الأردن اندلاع الثورة الإيرانية، والتنامى فى السخط الاقتصادى فى أعقاب عام ١٩٨٣م، ومقدرتهم على الوصول إلى المؤسسات الحكومة، (وخصوصًا وزارتى التعليم والأوقاف)، من أجل اكتساب الدعم والتأييد الشعبى. وبحلول عام ١٩٨٥م، قدر "عبدالله العقيلة"، وهو أحد نواب جماعة الإخوان المسلمون، أن ١٠ بالمائة من السكان يساندون الإخوان المسلمين (Kawar 1985: A21). لقد كان تنظيم الإخوان المسلمون هو القوة السياسية المنظمة الوحيدة والأقوى فى الأردن.

وكلما اكتسب الإسلاميون القوة، شرعوا فى المطالبة بالإصلاحات. وكان معظمهم متمركزين فى المدارس الثانوية والجامعات، وجادلوا بأن الدولة الملكية الأردنية ليست "إسلامية كلها"، وأن التشريع لابد وأن ينهض على أساس من مبادئ الإسلام. ورد الملك على السخط المتزايد بإعادة دعوة البرلمان فى يناير عام ١٩٨٤م، غير أنه لم يكن راغبًا فى التوصل إلى حل وسط مع المطالب الأصولية للإسلاميين. ولما حل عام ١٩٨٥م، وفى محاولة جزئية منه لمصالحة سوريا، قام الملك حسين بمهاجمة الإخوان المسلمين علانية[٤٠]. وتحركت أجهزة المخابرات حينئذ ضد بعض من أكثر الشخصيات بروزًا بجماعة الإخوان المسلمين[٤١]، ومررت الدولة قانون الوعظ والإرشاد فى المساجد، الذى خول الحكومة حق مراقبة الخطب والمواعظ الدينية وحظر الدعاة.

ويعزى الشقاق بين الإخوان المسلمون والقصر جزئيًا إلى السياسات الخارجية التى انتهجها الملك. وكانت مشاركته لياسر عرفات فى عملية السلام قد أثارت معارضة

كبرى، كان يأمل فى الالتفاف والتغلب عليها بالحيلة والمراوغة عن طريق البطش والتنكيل بقوى المعارضة (Kawar 1985: A21; Alougili 1992). فضلاً عن ذلك، فإنه حينما تدهور الوضع الاقتصادى، ولى مدبراً ونأى عن تحالفه مع العراق وولى وجهه شطر استعادة العلاقات مع سوريا (Brand 1994). والنأى بنفسه مبتعداً عن الإخوان المسلمون بات من شأنه أن يعاونه أيضًا فى مسعاه، حيث إن سوريا لطالما زعمت أن الأردن يساند ويدعم جماعة الإخوان المسلمون المعارضة لنظام الحكم فى سوريا.

ومع ذلك، فإننا إذا عزونا التوتر المتنامى بين الملك والمعارضة إلى التغيير فى السياسة الخارجية، نكون قد أهملنا قضية مهمة ألا وهى: أن الإسلاميين فى إطار هيكل تنافسى موحد لم يكن ليردعهم شىء عن مجابهة الملك. وفى ظل اكتساب الإخوان المسلمون للقوة، باتوا على الأرجح أقل استعداداً للتوصل إلى حلول وسط مع الملك. ولم يكن الإخوان المسلمون يخشون تهديد الجماعات الأخرى بالانضمام إلى الصراع الناشب بينهم وبين الملك، بل إنهم استغلوا السخط الشعبى من أجل المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية.

وقت أولى الاضطرابات والقلاقل الشعبية فى عام ١٩٨٦م فى جامعة اليرموك. ففى ١١ مايو خرج الطلاب فى مظاهرة مطالبين بإلغاء الرسوم الدراسية التى تم زيادتها، وتعريب المقررات الدراسية التى تدرس بالجامعة، ووضع نهاية للهيمنة المتواصلة على الحياة السياسية والاجتماعية للطلاب، وتمثيل الطلاب فى اللجان الجامعية، وإطلاق سراح زملائهم المعتقلين. وبعد أن ردت السلطات بإلقاء القبض عليهم، تصاعدت الاحتجاجات إلى حوالى ألف وخمسمائة شخص وسرعان ما تحولت إلى احتجاجات سياسية. ومضوا يعبرون عن مخاوفهم الاقتصادية والقلق الذى يعتريهم بسبب الأوضاع الاقتصادية، ولكنهم استمروا يطالبون كذلك بإصلاحات سياسية، لغاية أن اقتحمت شرطة مكافحة الشغب الحرم الجامعى. وخلفت الاضطرابات حوالى ثلاثة أشخاص لقوا حتفهم، وإصابة الكثيرين بجراح، وإلقاء

القبض على حوالى ثمانمائة طالب. ووجه الملك حسين اللوم غاضبًا إلى الحزب الشيوعى وتنظيم الإخوان المسلمين بسبب هذه الاضطرابات والقلاقل (The Middle East, July 1986: 12)، واعترف بأن المعارضة تمتد كالجسر لتشمل الطيف الأيديولوجى وأن لديها الإمكانيات لكى تلتئم، وأنها تستخدم المظالم الاقتصادية للمطالبة بالتغيير السياسى.

وعلى مدار نهاية ثمانينيات القرن العشرين، تزايدت حدة السخط الشعبى وعدم الرضا، وتركزت حول توجيه التهم بالفساد، وحرية التعبير المحدودة، وتدنى تمثيل الأغلبية فى الحضر داخل المجلس الوطنى الاستشارى، وإخفاق التشريع الوطنى فى العمل وفق الإسلام. وعلى الرغم من أن الحكومة قد أباحت التظاهرات تأييدًا للانتفاضة، وإقدام الملك على فض الارتباط مع الضفة الغربية فى مايو ١٩٨٨م، فإن التوترات أخذت فى التصاعد. وأفادت التقارير بأن الحكومة ألقت القبض على عشرات من خصومها اليساريين المنتمين للجناح اليسارى (Moffet 1988: 9). كما قام نظام الحكم بحل مجالس تحرير وهيئات تحرير كبرى الصحف الأردنية واستبدل بهم أعضاء انتقاهم من أهل الثقة. بعدئذ، كتب رئيس تحرير صحيفة الرأى نيابة عن نظام الحكم قائلاً: إن الاتحادات المهنية قد تجاوزت دورها المنوط بها القيام به. وحينما قاطعت الاتحادات تلك الصحيفة، هددت الحكومة بإغلاق الاتحادات وتعطيلها، وحسب الجميع أن المزيد من البطش والتنكيل أمر محتوم ولا مفر منه[٤٢].

على أية حال، فإن التدهور الاقتصادى بلغ حد الأزمة، مما أجبر الأردن على قبول خطط صندوق النقد الدولى الموجهة للتكيف الاقتصادى. وفى ١٧ إبريل عام ١٩٨٩م، استيقظ الأردنيون على وقع زيادات درامية فى الأسعار الخاصة بالسلع الأساسية، وزيادة غير مقبولة بالنسبة إلى سكان شهدوا أن متوسط نصيب الفرد منهم من الدخل السنوى قد تدهور بمقدار ٥٠ بالمائة فى غضون ست سنوات[٤٣]. وعلى الفور تقريبًا، اندلعت أعمال الشغب فى الجنوب وانتشرت لتصل إلى العاصمة عمان. وتصاعدت أعمال العنف لتبلغ حدًا أطلق عليه بعض الخصوم: "الانتفاضة الأردنية"، وهى التى

استمرت طوال ثلاثة أيام، وراح ضحيتها سبعة أشخاص على الأقل هم الذين لقوا حتفهم وأربعة وثلاثين آخرين أصيبوا بجراح (Andoni 1989a: A22; Washington Post, April 24, 1989: A11).

ورغم أن الأحزاب السياسية لم تكن هى التى استهلت أعمال الشغب[٤٤]، فقد استغلتها من أجل المطالبة بالإصلاحات. وروجت الأحزاب السرية التى تعمل تحت الأرض ولها صلات بالمناطق النائية والبعيدة عن المركز، للقلاقل والاضطرابات وضغطت من أجل تنفيذ أجنداتها[٤٥]، مما أفضى بالسلطات إلى اعتقال حوالى ١٥٠ عضواً من أعضاء الحزب الشيوعى. وأصدر طيف شاسع من التنظيمات المدنية بلاغات رسمية مطالبين فيها بإجراء إصلاحات تشمل: الحريات الشخصية، ورفع الأحكام العرفية، وإعادة إضفاء الشرعية على الأحزاب السياسية، واستئناف الحياة البرلمانية. وقاموا أيضًا بتوجيه تهم المحسوبية ومحاباة الأقارب فى التوظيف، والفساد، وسوء الإدارة المالية للحكومة، ونادوا باستقالة رئيس الوزراء زيد الرفاعى (Andoni 1989b: A1, 20).

وعاد الملك حسين من الولايات المتحدة الأمريكية ليجابه القلاقل والاضطرابات. وجدير بالذكر، أن الفلسطينيين الذى يعتبرهم الملك غالبًا أسوأ تهديد سياسى له، أحجموا عن المشاركة فى أعمال الشغب. ووقعت أعمال العنف فى المعقل التقليدى للملك، بين سكان إمارة شرق الأردن فى الجنوب. ولقد أظهر هذا ليس مستوى السخط فحسب بل أيضًا القيود المفروضة على نظام قائم أصلاً على إعلاء شأن النخب القبائلية. فضلاً عن ذلك، فإنه بعد أعمال الشغب، أعرب الأردنيون فى كل من الضفة الشرقية والأردنيون من أصل فلسطينى عن مطالب مماثلة. وكما شرح أحد كبار المسئولين الحكوميين فإن "القضية الحقيقية هى الرفض الشعبى للنظام الحكومى برمته الذى لا يسمح بمستوى الحد الأدنى المطلوب من أجل التعبير السياسى عن المشاركة"[٤٦]. وجادل مسؤول حكومى آخر بأن "حاجز الخوف قد انهار. وبات الناس أكثر وعيًا بقوتهم على صنع التغيير. وكانوا يقولون (كفى كفى)"[٤٧].

واستجاب الملك بإجراء إصلاح. واستقال رئيس الوزراء زيد الرفاعى فى ٢٤ إبريل، وحل محله ابن عم الملك وهو زيد بن شاكر. ونادى العاهل الأردنى كذلك بإجراء أول انتخابات عامة منذ عام ١٩٦٦م (Jaber and Fathi 1990: 67-86; Mufti 1999: 100-129; Robinson 1998: 387-410)، ومنح عفواً للمسجونين السياسيين، وسمح بقدر معقول من النقد فى الصحافة، وعلى الرغم من أن الأحكام العرفية ظلت سارية ونافذة، فقد سمح للأحزاب السياسية بإعادة تنظيم نفسها علانية وعلى الملأ[٤٨]. وأخيراً، دخل القصر والمعارضة فى مفاوضات حول القواعد التى تستطيع المعارضة بمقتضاها أن تدخل رسمياً الحلبة السياسية. وبحلول يونيو ١٩٩١م، تم التصديق على الميثاق الوطنى فى مؤتمر حضره ألفان من كبار الشخصيات الأردنية. وكما هى الحال فى المغرب، وافقت الأحزاب السياسية المشروعة فى الأردن على القبول بشرعية الدولة الملكية، والعمل أيضاً دون الحصول على تمويل أجنبى أو نفوذ خارجي.

وتمخضت الليبرالية السياسية عن التدهور الاقتصادى والسخط الشعبى المتزايد اللذين مدا المعارضة بأسباب القوة والمنعة[٤٩]. واستجابة للمصاعب الاقتصادية، طالب الأردنيون من أصول إمارة شرق الأردن، وكذا الفلسطينيون؛ بإجراء إصلاح. وفى إطار هيكل تنافسى موحد رسمياً، تم استبعاد شتى الجماعات من النظام، وبهذا توقعوا الحصول على مكاسب من المواجهة مع الملك. ومن هنا، فإن الأزمة وقد أصبحت مجابهة فى عام ١٩٨٩م، انضم إليها: الإسلاميون، والعلمانيون، والأردنيون من إمارة شرق الأردن، والفلسطينيون، رافعين مطالبهم بالإصلاح.

صوب نظام موحد يحتوى على القوى كافة:

جاءت التغيرات فى أعقاب عام ١٩٨٩م درامية، غير أنها باتت تعنى خصماً من سيطرة الملك. ولاحظ أحد المراقبين ذلك وعبر عنه قائلاً:

> **إذن، إن ما يحدث هنا (فى الأردن) أمر جديد ومختلف: انتقال جذرى، وربما يؤثر فى الأجيال القادمة، يحتوى على تهديد أقل لكنه واعد ومرجو له مستقبل مرموق بأكثر مما يدعيه المروجون للأزمة. إن الملك حسين لا يخسر سيطرته على مجريات الأمور، بل يرخى قبضته وفقًا لجهود محسوبة من أجل توطيد أركان حكمه الهاشمى الوراثى.** (Geyelin 1989: A25)

وعلى الرغم من أن حرية الصحافة ازدادت، فقد ظلت الصحف خاضعة للرقابة الوثيقة (Hawatmeh 1998: 9). وبالمثل، ظلت المحاكم خاضعة لهيمنة القصر، فى ظل وجود حافز ضئيل لتحدى الحكومة. وقام الملك حسين بتغيير قواعد اللعبة ولكن لم يقم بتغيير توزيع الصلاحيات والسلطات (al-Zouby 1992: 92-121).

الأكثر أهمية من ذلك هو أن الملك حسين حافظ على وجود هيكل تنافسى موحد[٥٠]. أما المعتدلون من أمثال إبراهيم عزالدين فقد جادل حول هذه الاستيراتيجية مصرحًا: "أنت لا تستطيع أن تحرم الناس من حقها فى التنظيم على النحو الذى يبغونه. وأفضل شيء هو أن تعطى كل جماعة الفرصة للعمل علانية على الملأ. فإذا حاولت أن تقمع أى رأى أو اتجاه، فسوف تجابه مشكلات من قبيل تلك التى شهدناها فى أجزاء كثيرة من العالم" (Jordan Times, July 27, 1993: 1). ودخلت الأحزاب الإسلامية، والعلمانية، وكذلك الأحزاب المرتبطة بأردنيى إمارة شرق الأردن، والأردنيين من أصل فلسطينى فى النظام السياسى الرسمى.

تفاعلات القصر مع المعارضة الشرعية:

على الرغم من أن عملية التحرر السياسى أو العملية الليبرالية خفضت مبدئيًا من تحديات الخصوم، فقد زادت مطالبهم عبر مرور الزمن. وتوقعت نخب المعارضة أن

الحكومة سوف تصبح أكثر إدراكًا للمسئولية وإحساسًا لها، وأن الفساد سوف يتلاشى. وبدا هذا أمرًا مكفولاً، إذا أخذنا فى الحسبان قرار الملك بالبقاء على الحياد إبان حرب الخليج، بدلاً من الوقوف إلى جانب كفلائه من السعوديين والأمريكيين، وعلى الرغم من تصريحات النخب السياسية بأن الديمقراطية باتت ضرورية ولازمة من أجل الإصلاح الاقتصادى.

على أية حال، لم يتم الوفاء بأى من هذه التوقعات. ويرجع السبب فى هذا جزئيًا إلى أن الملك حسين كان يسعى إلى السلام مع إسرائيل، ويأمل فى اللحاق بالمجتمع الدولى وأن يخفف من وطأة مشكلاته الاقتصادية. وأية معارضة نشيطة وذات نفوذ قد تشكل حجر عثرة إزاء إبرامه لاتفاقية سلام، وهكذا قام القصر باتخاذ إجراءات مبكرة من أجل اختبار القوى الإسلامية. وعين الملك شخصًا واحدًا فقط ينتمى إلى التيار الإسلامى وهو إسحاق فرحان فى مجلس الأعيان المؤلف من أربعين عضوًا، وجعل للموالين له من أردنيى إمارة شرق الأردن الهيمنة والسيطرة على المجلس (Jaber 1990: 61-83). فضلاً عن ذلك، عرض رئيس الوزراء مضر بدران على الإخوان المسلمين مقعدًا واحدًا فحسب فى وزارته الأولى، وهو العرض الذى اختار الإخوان المسلمين أن ينبذوه. وعلى الرغم من أن القصر عزم أمره لاحقًا على السماح للإخوان المسلمين بدخول الحكومة حين تصاعدت التوترات الناجمة عن حرب الخليج (Milton Edwards 1991: 88-108)، فإنه سرعان ما أقال الوزارة فى أعقاب حرب الخليج، وذلك فى يونيو عام ١٩٩١م. وطوال عامى ١٩٩١م و ١٩٩٢م، حظرت وزارة الداخلية اللقاءات الجماهيرية الكبرى التى عقدها الإسلاميون، وبمقتضى قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢م، منعت الحكومة الأحزاب السياسية (التى تشمل الإخوان المسلمين فى تفسيرها العام والشامل)، من استغلال المدارس والمؤسسات الدينية لأغراض النشاطات السياسية. وفى المطاف الأخير، فإن القصر وإن كان قد تقبل نتائج الانتخابات، إلا أنه قلل من شأن قوة الإخوان المسلمون، ولنلاحظ أن ١٠ بالمائة فحسب من الـ ١,٦ مليون ناخب

الذين يحق لهم التصويت والاقتراع، وأن ٢٥ بالمائة فقط من الناخبين كافة، هم الذين صوتوا فى صناديق الاقتراع لصالح الأصوليين الإسلاميين (Andoni 1989d: 4).

وقد حدثت ردة وانقلاب أكثر خطراً فى عملية التحول الليبرالى فى أعقاب توقيع اتفاق أوسلو فى عام ١٩٩٣م. إذ كان الملك حسين يرى أن هذا الاتفاق قد أزال عن كاهله عقبة كؤوداً إزاء إبرام معاهدة سلام أردنية – إسرائيلية منفردة. أما وقد انعقد عزمه على التوصل إلى اتفاقية سلام أردنية إسرائيلية، فقد قام العاهل الأردنى بالتالى بإحكام سيطرته على عملية صنع السياسة. وأدت التنقيحات التى أدخلها على القانون الانتخابى والتى صدرت فى ١٣ أغسطس عام ١٩٩٣م – قبل أشهر قلائل فحسب من إجراء انتخابات نوفمبر عام ١٩٩٣م – إلى حرمان الخصوم اليساريين والإسلاميين والإضرار بهم[٥١]. إضافة إلى ذلك، قام القصر بتقليص أدوار كل من البرلمان ومجلس الوزراء، ونخص بالذكر على وجه الخصوص فشله فى إطلاع أى منهما على تفاصيل اتفاق واشنطن الموقع فى يوليو ١٩٩٤، أو اتفاقية السلام الموقعة فى أكتوبر ١٩٩٤م، وذلك قبل الشروع فى توقيعهما[٥٢].

ناهيك عن ذلك، أدت المعاهدة إلى مفاقمة التوترات السياسية. وقام ائتلاف سياسى واسع بمناوئة سياسات الملك حسين، وقد باتوا مسلحين بالسخط الشعبى المتنامى إزاء اتفاقيات السلام والاقتصاد المتدهور، بل وأمسوا متحدين فى مطلب شائع بينهم، ألا وهو الاستحواذ على صلاحيات سياسية. وبحلول أوائل عام ١٩٩٥م، شكل الإسلاميون واليساريون لجنة مناهضة للتطبيع مع إسرائيل، صبت جام غضبها وهجماتها على السياسات الأكثر تطرفاً للعاهل الأردنى وتوعدت شرعيته. وكان جراء هذه الهجمات أنها لم تجعل استمرار عملية السلام أمراً عسيراً فحسب[٥٣]، وإنما طالبت بأن يتجاوز الملك التغييرات السياسية "اليسيرة" نسبياً التى تحققت بالفعل على أرض الواقع. وأمست المطالب المنادية بالمزيد من الحريات والاضطلاع بدور أكبر فى عملية صنع السياسة؛ تسائل القصر بتقديم تنازلات مهمة.

فما كان رد القصر إلا البطش بهم وقمعهم. وبات انتقادهم الدائب لمعاهدة السلام أمرًا ممزقًا وغير مقبول، واعتبر العاهل أن أولئك الذين يبغون القفز فوق هذه الخطوط إنما يستحقون العقاب ويستأهلونه. وفى نوفمبر من عام ١٩٩٥م، حذر رئيس الوزراء زيد بن شاكر من أنه "أى إنكار أو رفض لانجازات الأردن إنما يرقى لمستوى الخيانة"[٥٤]، وشرع فى اتخاذ خطوات من أجل تفعيل قانون الصحافة لكى "يحمى الصحافة المسؤولة" (Zayd 1995: 1). وبعد ذلك بشهر واحد، كرر الملك حسين مقولته بأنه مهيأ "لتحدى الخصوم الذين يناهضون سياساته نحو إسرائيل وإزاء المنطقة عامة"[٥٥]. من ناحية جزئية، كان رد فعله غاضبًا إزاء المعارضة الأردنية لمعاهدة السلام، وهى المعارضة التى تكثفت فقط بعد أن شاهد الأردنيون الملك حسين والملكة نور وهما يقدمان التعازى فى اغتيال رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين[٥٦]. ومع ذلك، حتى حينما أضحت معاهدة السلام أمرًا واقعًا، استمرت أعمال التصعيد.

وفى إطار هيكل تنافسى موحد إبان الأزمة الاقتصادية المستحكمة، ظلت جبهة المعارضة متحدة. وفى عام ١٩٩٦م، تدهور الوضع الاقتصادى، مما أدى بالحكومة إلى الإعلان بأنها سوف ترفع أسعار الخبز مرة ثانية، (بمعنى تخفيض الدعم الحكومى) وذلك بمقدار ٣٠٠ بالمائة. وبالرغم من المناشدة الشخصية للملك حسين فى ١٢ يوليو إلى الأردنيين بتأييد قرار الحكومة، فإن المعارضة؛ أخذت فى التصاعد. وفى ٢١ يوليو، اقتحم النشطاء البرلمان فى أول يوم من جلسته الاستثنائية غير العادية. بالإضافة إلى ذلك، ندد أعضاء البرلمان من المعارضة بدءًا من اليساريين وانتهاءً بالإسلاميين بالأسعار المرتفعة. وقدم أصحاب الالتماسات والتوسلات ثلاثين ألف توقيع من بينها عرائض لواحد وأربعين عضوًا ونائبًا، للبرلمان سائلين الحكومة عدم زيادة الأسعار، وحذرت المعارضة البرلمانية من أن الحكومة سوف تواجه اقتراعًا بعدم الثقة (Kamal 1996: 11). على أية حال، قامت الحكومة برفع أسعار الخبز فى ١٦ أغسطس فى حين عطل الملك حسين انعقاد البرلمان. فاندلعت أعمال الشغب التى قام بها الجماهير على

أوسع نطاق وهزت الأردن، وذلك للمرة الثانية فى غضون أقل من عقد واحد من الزمان، واستدعى القصر وحدات الجيش وفرض حظر التجوال (Ryan 1998: 54-66).

وتحصن القصر وبات أكثر صرامة. وتجاهلاً منه للمعارضة، قام بتفعيل قانون الصحافة والمطبوعات لعام ١٩٩٧م، الذى يتيح المزيد من القيود على المطبوعات والمنشورات وعقوبات أكثر قسوة على خرقه ومخالفته (Lucas 2005). كما رفض القصر الدخول فى حوار جاد مع المعارضة بشأن تنقيح القانون الانتخابى لعام ١٩٩٣م. ونتيجة لذلك، قام عشرة أحزاب معارضة بمقاطعة الانتخابات التى كانت على الأبواب فى عام ١٩٩٧م. وانخفض معدل الاقبال الوطنى على الاقتراع ليصل إلى ٥٤,٥ بالمائة، وتدهور معدل الإقبال على الاقتراع فى المناطق الحضرية ليتدنى إلى ٢٠ بالمائة (Omar 1997: 12-13). وللمرة الثانية، استعرض ائتلاف المعارضة ميوله ونزعاته الأيديولوجية، والانقسام الذى اعترى الفلسطينيين وأردنيى إمارة شرق الأردن[٥٧]، وأمسى مستعداً لممارسة الضغوط على العاهل.

وفى الوقت الذى وصل فيه التأييد الشعبى للملك حسين إلى الحضيض والدرك الأسفل، نادت المعارضة بتنظيم مظاهرات عامة تأييداً للعراق. وكان هذا أمراً مهمًا على وجه الخصوص، لأن الحكومة حظرت المظاهرات، فيما اعتبر نقيضًا واضحًا للمظاهرات التى اندلعت إبان حرب الخليج لعام ١٩٩١م. والأكثر من هذا، فإن هذا الأمر أظهر أن المعارضة مستعدة للمخاطرة باجتياز الخط المحظور وتجاوزه، والقيام بتعبئة المظاهرات وحشدها رغم تحريمها. وفى ١٣ فبراير، احتج أكثر من ألفين من الخصوم عقب صلاة الجمعة بأحد مساجد عمان. وفى الأسبوع التالى، سار المتظاهرون متوجهين إلى مدينة معن الموالية للملك والواقعة جنوباً، وأنهوا مواجهة استمرت ثلاثة أيام راح ضحيتها قتيل واحد، وصدر بشأنها حظر التجول فى المدينة.

ومع ذلك، فقد ظلت جبهة المعارضة متحدة. وبحلول ١٣ يونيو ١٩٩٨م، فإن هؤلاء الأعضاء الذين اشتملوا الآن على تسعة أحزاب سياسية، والإخوان المسلمين، ونقابة

المحامين، وأحد عشر شخصية بارزة، التقوا معًا بصورة رسمية من أجل تشكيل مؤتمر الإصلاح القومى. ورغم استمرار الوعيد والتهديدات بالبطش والقمع بهم، فقد عقدوا أول مؤتمر وطنى لهم فى ٢٥ يوليو ١٩٩٨م[٥٨].

ولا ينبغى التقليل من شأن هذا الائتلاف الواسع. ولم يكن ثمة ود مفقود بين شتى التجمعات المعارضة. إذ كانت التوترات بين العلمانيين والإسلاميين بالغة، وكان الانقسام بين الفلسطينيين والأردنيين من أصول إمارة شرق الأردن عميقًا. وفى واقع الأمر، فإنه فى عام ١٩٨٩م؛ اتهم بعض الإسلاميين المرشحة العلمانية البارزة "توجان الفيصل" بالردة والارتداد عن الإسلام، وأعلنوا أن زواجها باطل وأنها غير كُفأة، وحلوا عقدة نكاحها، ووعدوا بحصانة أى شخص يستطيع "إراقة دمها" (Moffett 1989: 4). فضلاً عن ذلك، فإنه حتى بعد أن أدى فض الملك حسين الارتباط مع الضفة الغربية لنهر الأردن لتخفيف التوترات، بقيت خلافات مهمة بين آراء ووجهات نظر أردنيى إمارة شرق الأردن والفلسطينيين. وفى نهاية المطاف، فإن الصراعات بين شركاء الائتلاف هددت دائمًا بتمزيقهم إربًا وتفريقهم[٥٩]. إلا أنه برغم هذا، استمر الائتلاف فى تحديه للملك.

وفى ظل هيكل تنافسى موحد، نتوقع مثل هذا الصراع الحلزونى اللولبى بين الملك والمعارضة. ولما انحط الوضع الاقتصادى، زاد احتمال أن تستطيع المعارضة تحقيق النجاح فى تعبئة القلاقل وحشد الجماهير. ولأنه لن يكون لأى من الخصوم السياسيين الحرمان من المنفعة فى إطار صراع يستغله أطرافه، فهم على استعداد للالتئام من أجل الضغط لتحقيق مطالبهم. وكان الأمل الوحيد الذى يحدو الملك فى السيطرة على الموقف، هو أن يقوم بتوجيه قطاعات كبرى من الميدان السياسى، فى الوقت الذى يرتفع فيه ثمن التعبئة بسبب البطش والقمع المغلظ لقاء ذلك. لا غرابة إذن أن يتفق معظم النشطاء والمراقبين فى عام ١٩٩٨م على أن النظام الحاكم قد عاد القهقرى تقريبًا إلى الدائرة المغلقة للسنوات السوداء فى عقد الثمانينات[٦٠].

على أية حال، بينما أمست جماعات المعارضة تخشى من عقاب الملك، فإنهم لم يكونوا يخشون بعضهم بعضاً. ففى حقيقة الأمر، ما زادهم البطش والقمع إلا توحيداً والتقاءً. وفى الواقع، فإن التعددية السياسية، والصراع الذى دخلوا فيه معًا من أجل الحصول عليها، من شأنه أن ينتفع به الجميع كافة. ولقد فسر مرشد الإخوان المسلمين، وهو خليل الشويكى، مسألة تعاون جماعته مع الأحزاب اليسارية قائلاً: "إن هذا ما هو إلا تنسيق بشأن قضية مشتركة شائعة. ولا يعنى أننا نعترف بشرعية أفكارهم. ونحن نؤمن بالتعددية السياسية طالما كانت فى حدود الإطار الإسلامى العام. وما ننشده من أجل أنفسنا، فإننا ننشده للآخرين أيضًا" (Lust-Okar 2004)[٦١].

الخلاصة :

إن ديناميات القلاقل السياسية إبان فترات الأزمات الاقتصادية ينبغى لها أن تتباين بطريقة منهجية نظامية، ويتوقف ذلك على هياكل التنافس. ففى ظل هيكل تنافسى موحد، ترتفع المطالب السياسية مع ارتفاع حدة السخط الجماهيرى وعدم رضا الشعب. وإبان الأزمات الاقتصادية المستحكمة أو المطبقة، يصبح الخصوم السياسيون على الأرجح أكثر احتمالاً لأن يطالبوا بالتغيير السياسى. وتتسع كذلك الائتلافات التى يشكلونها مع استمرار الأزمات. وفى إطار هيكل تنافسى منقسم، يصبح الخصوم المتضمنون فيه أقل احتمالاً لأن يضغطوا من أجل التغيير السياسى فى ظل استمرار الأزمات وطول أمدها. وتصير هذه المعارضة بمنزلة التهديد المتنامى لكل من الحكومة والمعارضة الموالية لها، وتفضى تقريبًا إلى إصابة الأخيرة بالشلل. أما النخب المتضمنة فى النظام، وقد باتت تخشى من احتمال أن تقوم القوى الراديكالية باستغلال عدم الاستقرار السياسى من أجل الضغط لتحقيق مآربهم الخاصة، فأصبحت محجمة عن تعبئة الجماهير وحشدها ضد القائمين بالسلطة أو ضد من هم بسدة الحكم.

باختصار، فإن تمديدنا تحليل العلاقات بين الحكومة والمعارضة؛ لينضوى على كيف يقوم أهل السلطة والحكم برسم هيكل العلاقات بين جماعات المعارضة المتنافسة، لأمر مفيد من الناحية النظرية. وفى الواقع، لا تقتصر هياكل التنافس على الملكيات أو البلدان ذات الحكم الملكى. وإلقاؤنا نظرة موجزة على مصر توحى لنا بأن هيكل التنافس المنقسم بعد حسنى مبارك ساعد على الحفاظ على المعارضة الموالية له لتظل على المحك، وبخاصة فى الفترة الممتدة من السنوات المبكرة إلى منتصف تسعينات القرن العشرين. وبالمثل، فى إيران، أدى قرار الشاه بإلغاء أحزاب المعارضة المتنافسة فى منتصف سبعينات القرن العشرين، إلى إزالة أى آثار باقية للشرعية عن النظام الحزبى جذرياً. وكانت النتيجة هى بزوغ هيكل تنافسى موحد انضوى تحت لوائه ائتلاف شاسع من قوى المعارضة التى توحدت من أجل إطاحة الشاه.

وبرغم أهمية هياكل التنافس، فإن عدداً ضخماً من الأسئلة ما يزال دون إجابة. وأكثر القضايا الشائكة هى اكتشاف: لماذا يسعى القائمون بالحكم إلى ترويج الترتيبات المؤسساتية التى يفعلونها؟ فلماذا يختار القائمون بالحكم الاعتراف بمشاركة شطر أكثر اتساعاً أو ضيقاً من الدوائر الانتخابية والسياسية فى النظام الرسمى؟ إن تفهمنا لهذا الأمر مسألة أكثر مشقة وصعوبة من التحقيق فى كيفية تأثير هذه المؤسسات فى السلوك السياسى، غير أنه مهم للغاية. أما التساؤل الثانى المتبقى فهو: كيف يصمد القائمون فى سدة الحكم وبهذه الترتيبات المؤسساتية أمام التحديات السياسية القاسية؟ فمتى تقوم درجة التحرر السياسى "الليبرالية السياسية" بوضع حد لمطالب الخصوم، ومتى تزودنا بالوقود اللازم لعملية تعبئة جماهيرية أعظم؟ إن الأعمال البحثية التمهيدية توحى بأن نظاماً أمنياً ضعيفاً - قد تستطيع جماعات المعارضة فى ظله استغلال بعض مستويات القلاقل السياسية - ربما يساعد بالفعل على تخفيض المعارضة فى هيكل تنافسى منقسم، وليس فى هيكل تنافسى موحد. ومن أجل أن نفهم

فرص الإصلاح السياسى فى البلدان السلطوية، يتعين علينا أولاً أن نستوعب مليًا كيف يتسنى للقائمين بالسلطة أن يروجوا لعلاقات مختلفة بين خصومهم السياسيين ويحافظوا عليها.

الهوامش

(١) إن المناقشات حول كيف تستغل نخب المعارضة الأزمات الاقتصادية للمطالبة بالتغيير السياسي كانت سائدة على وجه خاص في أوائل تسعينات القرن العشرين. انظر: (Widner: 1994; Eckstein: 1989; Stokes, 1996: 544-565; and Buendia, 1996: 566-591). وينهض عدد ضخم من الأدبيات أيضًا على الافتراض القائل بأن الأزمات الاقتصادية تحاكي عدم الاستقرار السياسي، ويشتمل على أعمال: (Harik and Suleiman: 1992; Salame: 1994; Barkey: 1992; and Bienen and Herbst, 1996: 23-42).

(٢) حول نظم الحكم، انظر: (Massad: 2001; Brand: 1994, 1998; Satloff: 1994; Jureidini and LeLaurin: 1984; Fathi: 1994; Mutawi: 1987; Sehimi: 1992; Zartman: 1988; Ben Ali, 1989: 51-72; and Waterbury: 1970).

(٣) تنامي معدل البطالة بين أولئك الحاصلين على تعليم ثانوي من ٢٧,٦ بالمائة في عام ١٩٨٤م إلى ٤٣,٤ بالمائة في عام ١٩٩٠م (Direction de la Statistique 1990, 1993).

(٤) ثمة فرضيات مماثلة استقيناها من الأدبيات التي عالجت عمليات التعبئة. انظر: (Tilly: 1978).

(٥) في الأردن، حدث أن جميع الأحزاب السياسية أجبرت على العمل من تحت الأرض في عام ١٩٥٧م، وتم نزع الصفة السياسية عن النقابات العمالية فعليًا في أوائل سبعينات القرن العشرين. وأدت الانقسامات بين الفلسطينيين وأردنيي إمارة شرق الأردن إلى توهين المجتمع المدني وإضعافه. وفي المغرب، تم السماح للأحزاب السياسية بالعمل علانية جهارًا نهارًا بدءًا من أوائل سبعينات القرن العشرين، وكان لحزبي المعارضة الرئيسيين وهما: حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، وحزب الاستقلال، روابط وثيقة مع اثنين من ثلاثة اتحادات كبرى شكلت مظلة، وهما: اتحاد العمل الديمقراطي الذي كان يرتبط بعلاقات مع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، والاتحاد العام للعمال في المغرب الذي كانت له علاقات تربطه مع حزب الاستقلال.

(٦) تتداخل دراسات الرموز والنماذج جزئيًا مع تلك التي نادى بها (Dahl: 1971) و(Tilly: 1978, ch. 3)، غير أن أيًا منها لم يقم بفحص تأثيرات الانقسامات في النظام الرسمي على استعداد أحزاب المعارضة للتعبئة والحشد.

(٧) من أجل تقديم عرض رسمي لهذا الجدال، انظر: (Lust-Okar: 2005).

(٨) حول المطالب، انظر: (Ittihad Ishtiraki, June 12, 1981: 2). على أية حال، نجد أن زعامة حزب اتحاد العمل المغربي جادلت بأن (فى ١٨ يونيو ١٩٨١م: أثر النجاح التام للإضراب العام فى الدار البيضاء والمحمدية، فى النظام، وفى العزم والتصميم، والحماسة، والمسئولية). (Juin 1981: succés total de ١٨ la gréve générale á Casablanca et Mohammadia dans l'ordre, la détermination, l'enthou-siasme et la responsibilité) انظر: (L'avant garde, June 18, 1981: 1).

(٩) مقابلات شخصية مع زعماء أحزاب وأعضاء حزبيين وكذلك مراقبين مغاربة.

(١٠) سجل وزير الداخلية ستة وستين قتيلاً وإحدى عشر إصابة بجراح؛ وتجادل أحزب المعارضة، ورابطة المغاربة فى فرنسا، وعضو كندى فى اللجنة الدولية للمحلفين، بأن رقمًا يتراوح بين ستمائة إلى ألف متظاهر قد لقوا مصرعهم (Le Monde, July 1, 1981: 6; Africa Diary, November 19-25, 1981: 10747-10748).

(١١) زعم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، وحزب مؤتمر العمل الديمقراطى أن ١٦٢ من أعضائهما قد ألقى القبض عليهم، انظر: (Maroc soir, June 28, 1981; Al bayane, July 16, 1981).

(١٢) زادت أسعار السكر، والزيت، والدقيق بنسبة ٣٠ بالمائة، ٥٢ بالمائة، و٨٧ بالمائة على التوالى بين عامى ١٩٨٢م، و١٩٨٥م (Santucci 1986: 904-932).

(١٣) انظر على وجه الخصوص مقابلتى الشخصية مع "عبدالمجيد بوزوبة" مساعد الأمين العام وأمين الإعلام فى حزب مؤتمر العمل الديمقراطى، وعضو مجلس حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية (Bouzou-ba 1985). ولقد أكد على هذه البصيرة أعضاء حزبيون آخرون ومراقبون آخرون.

(١٤) نتيجة لهذا، ارتفعت الأسعار بمقدار ٦٧ بالمائة بالنسبة إلى الزبد، ٣٣ بالمائة بالنسبة إلى زيت الطعام، و١٦ بالمائة على قطع السكر.

(١٥) اندلعت أكثر المظاهرات خطورة فى منطقة: الحسيمة، ونادور، وتطوان فى الشمال (Clement 1993: 392-406).

(١٦) هذه الاتحادات التى تم دعمها بمنح من القصر كانت قد تشكلت فى: مراكش، وصالى، وفاس، والعجدة، والفقيق، وطازا، وطنجة. واشتمل زعماؤها على الحاج ميديورى (رئيس الأمن الملكى)، ومحمد عوض (مستشار القصر)، ومحمد كيباج (وزير المالية)، وأحمد عثمان (الأخ غير الشقيق للملك، ورئيس الوزراء الأسبق)، ومعطى بوعبيد (أحد رؤساء الوزراء السابقين).

(١٧) حصل حزب الاتحاد الدستورى الذى تشكل قبل الانتخابات بأسبوع واحد على ٢٤,٧٩ بالمائة من الأصوات و٨٣ مقعداً. وفاز حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية بـ ١٢,٣٩ بالمائة من الأصوات، وتسعة وثلاثين مقعداً؛ كما فاز حزب الاستقلال بـ١٥,٣٣ ، وثلاثة وأربعين مقعداً (Lamalif, October 1984: 4-5; Eickelman 1987: 177-204; Claisse 1985, 631-668).

(١٨) المقابلات مع مصطفى طراب (مستشار الملك الحسن الثانى) فى ١٢ يوليو ١٩٩٥م؛ وعبدالمجيد بوزوبة، فى ١٤ يوليو ١٩٩٥م؛ وعلى ياتا (الأمين العام لحزب الترقى والاشتراكية، وهو عضو بالبرلمان). انظر أيضًا: Economie et Socialisme, January 1992: 87-114.

(١٩) مقابلات مع محمد الميرغدى (عضو حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية)، و نوبير عماوى (الأمين العام لمؤتمر العمل الديمقراطى، وعضو اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية)، عقدت فى شهر مايو من عام ١٩٩٥م، ومع عبدالمجيد بوزوبة فى ١٤ يوليو ١٩٩٥م.

(٢٠) أعطت نتائج الانتخابات لحزب الاتحاد الدستورى ستة وستين مقعداً، وحزب الديمقراطى الوطنى(Parti National Democrate) اثنين وعشرين مقعداً. وحصلت الكتلة الديمقراطية على خمسة وثلاثين مقعداً لصالح حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية، وتسعة وأربعين مقعداً لحزب الاستقلال، وخمسة عشر مقعداً لحزب الترقى والاشتراكية، ومقعدين لمنظمة العمل الديمقراطى والشعبى، وأربعة مقاعد لحزب مؤتمر العمل الديمقراطى، ومقعدين للاتحاد العام للعمال بالمغرب. وحصلت الأحزاب الموالية للملك على ثلاثة وثلاثين مقعداً للجمعية الوطنية للمستقلين (Rassemblement National des Independants, RNI)، وخمسة وعشرين مقعداً للحركة الشعبية الوطنية (Mouvement National Populaire, MNP)، وثلاثة مقاعد لحزب الديمقراطية والاستقلال (Parti Democratique et de l'Independence, PDI)، وثلاثة مقاعد لحزب اتحاد العمل المغربى، ومقعدين للمستقلين.

(٢١) جادلت الأحزاب بأنه ليس التغيير السياسى الحقيقى ممكنًا طالما أن دريس بصرى، وزير الداخلية ذا الصول والجول والخدمة الطويلة، ظل فى منصبه. وساور البعض أيضًا القلق من أن التضمين المحدود فى الحكومة من شأنه أن يوهن الأحزاب (Middle East, November 1993: 12). ومقابلاتى الشخصية مع "عبدالمجيد بوزوبة، و نوبير عماوى، وبراهيم رشيدى، (عضو حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية، ونائب رئيس لجنة معارف وعضو البرلمان)"، وعقدت فى الدار البيضاء فى ١ يونيو ١٩٩٥م. انظر أيضًا: Le Matin du Sahara, October 9, 1993; Agnouche, unpublished manuscript; and Waltz (1999: 282-305).

(٢٢) مقابلة شخصية مع السيد شيرات (عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال بالمغرب، وعضو المكتب السياسى لحزب الاستقلال) فى الدار البيضاء فى ٢٠ يوليو ١٩٩٥م. ولقد أكد هذه الرواية أعضاء الحزب وأعضاء الاتحاد الذين مثلوا حزب الاستقلال/ الاتحاد العام للعمال بالمغرب، وحزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية/ حزب مؤتمر العمل الديمقراطى.

(٢٣) قام الجدال على أساس من المادة ١٤ من الدستور التى أوضحت أن القانون (الذى لم يكن قد تم صياغته بعد) سوف يضع الخطوط العريضة لمتى يكون الإضراب مشروعًا. وفى ظل غياب القانون، جادل الملك بأن القصر لديه الحق فى أن يعلن أن الإضراب المزمع شنه إنما هو إضراب غير شرعى.

(٢٤) الجدير بالذكر أن الملك طرد رئيس الوزراء العمراني الذى كان يناصب النقابات والاتحادات العمالية العداء، وعين الفيلالي رئيساً لوزراء المغرب بدلاً منه.

(٢٥) تدهور التعاون بين أحزاب الكتلة، وثمة تغييرات كبرى طرأت على زعامة منظمة العمل الديمقراطي والشعبي، وانفجارات داخل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية؛ وانعقد لأول مرة مؤتمر انقسامي حامي الوطيس لحزب الترقي والاشتراكية. انظر المقابلات الشخصية مع أعضاء الحزب، و-La vie econ omique بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٩٥: ٣-٤؛ و Maroc Hebdo بتاريخ ٢٨ يوليو - ٧ سبتمبر ١٩٩٥: ٦-٧؛ انظر أيضاً: (Barraoui: 3-4 and Mansour 1995: 24-25).

(٢٦) كانت ثمة شائعات منتشرة حول مشاركة هذا الاتحاد وزعماء الأحزاب فى هذه المخاوف والقلق، وتم ملاحظة ذلك فى المقابلات الشخصية مع أعضاء الحزب. وأكد أحد الدبلوماسيين الغربيين أيضاً هذا الأمر فى إحدى المقابلات معه، عقدت في الرباط، بالمغرب فى ٢٧ يونيو ١٩٩٥م.

(٢٧) حصلت الاتحادات على تعويض قدره نصف المرتب طوال فترة الإضراب، وعلاوة سنوية قدرها ١٣٥٠ درهماً لكل عامل، وتكوين مجلس استشارى وطنى جديد (Ittihad Ishtiraki, June 3, 1995: 1).

(٢٨) تم طرد دريس بصرى فقط حينما تولى الملك محمد السادس العرش بعد وفاة أبيه. وحول المناقشات انظر: FBIS, January 11, 1995: 19.

(٢٩) اشتمل مجلس الوزراء على حزب الاتحاد الدستورى، وحزب الديمقرطي الوطني، وغيرهما، فى حين أن الجمعية الوطنية للمستقلين التى يتزعمها أحمد عثمان، والحركة الشعبية الوطنية التى يتزعمها محجوبى أهاردان، فقد بقيا خارج الحكومة نظراً لوجود نزاع حول اختيار الوزراء والحقائب الوزارية (FBIS, March 22, 1995: 23).

(٣٠) لوحظ هذا لأول مرة فى مقابلتى الشخصية مع الميرغدى فى مدينة فاس فى ١٦ مايو ١٩٩٥، وأكده أعضاء أخرون حزبيون وغير حزبيين.

(٣١) المذكرة الداخلية لحزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية تم ذكرها فى (Soudan, 1995: 16-17). أما المغاربة المهتمون بشئون السياسة والحكم فقد عبروا عن مخاوفهم من تنامى قوة الإسلاميين والمد الإسلامي، والتهديد المصاحب لذلك وهو التدخل العسكرى، واشتمل هؤلاء على: نجيب أكسبى (عضو حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية، وأستاذ علم الاقتصاد فى المعهد الزراعى بالرباط، ١٣ يوليو ١٩٩٥م)؛ وعبدالحى مودين (أستاذ العلوم السياسية) فى الرباط، ٦ يوليو ١٩٩٥م؛ وعبدالله صاف (أستاذ العلوم السياسية فى جامعة محمد الخامس) فى الرباط، ٢٤ يوليو، ١٩٩٥م؛ وعيسى الورديغى (عضو اللجنة المركزية لمنظمة العمل الديمقراطى والشعبى) فى الرباط، ٢٦ يونيو ١٩٩٥م. كما لاحظ ذلك أيضاً المسئول الاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية فى الدار البيضاء فى ١٨ مارس ١٩٩٥م.

(٣٢) تشتمل الأمثلة على ملحق إسلامى لعدد يوم الجمعة من صحيفة حزب الاستقلال، ومناشدة حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية للإسلاميين عبر عودة محمد بصرى (Marks, 1993: 24-25).

(٣٣) كما لاحظ كليمنت هنرى مور بأن: "الوقت ربما ينفد سريعًا من الأحزاب" (Clement Henry Moore, 1995: 16-17). تم الإعراب عن مخاوف مشابهة وقلق مماثل أثناء اجتماع لشباب حزب الترقى والاشتراكية قبل انعقاد "المؤتمر القومى" فى عام ١٩٩٥م، لمركز عبدالعزيز بلال للدراسات والبحوث، فى الرباط، ٨ يوليو ١٩٩٥م، وفى أثناء مقابلة شخصية مع حافظ أميرى (عضو حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية والمسئول السابق عن تجنيد الشباب)، فى الرباط، ٧ يوليو ١٩٩٥م. وقدر المسئول السياسى للولايات المتحدة الأمريكية فى الدار البيضاء أنه من بين صفوف الشباب، كان الإسلاميون يبزون فى أعدادهم اليساريين بنسبة ١٠ إلى ١ (interview, Casablanca, March, 1995).

(٣٤) لاحظ أعضاء الحزب أن "هذا التوقيت ليس هو الوقت المناسب" لكى يتم تعبئة الجماهير وحشدها، غير أن الطلاب جادلوا بأن الأحزاب أصبحت غير راغبة فى تحدى القصر (economic students, group interviews, April 30, 1995). ولاحظ الدبلوماسيون الغربيون أيضًا هذا التمنع أو عدم الرغبة فى مقابلاتهم الشخصية (Rabat, 1995).

(٣٥) مقابلة شخصية مع عبدالحى مودين (أستاذ العلوم السياسية)، فى ٦ يوليو، ١٩٩٥م، بالرباط، المغرب. وثمة أعضاء حزبيون آخرون والمسؤولين الأمريكيان السابق الإشارة إليهما، قد اتفقت آراؤهم (Rabat, 1995).

(٣٦) فى مارس عام ١٩٨٢م، نشرت إحدى العائلات ذات المكانة، كتاب "الأفق الاقتصادى" من أجل القيام بحملة لدعم الحريات الديمقراطية. إلا أن الحكومة قامت بوقفه عقب مرور عشرين أسبوعًا من نشره.

(٣٧) تم تأسيس المجلس الاستشارى الوطنى فى عام ١٩٧٨م بوصفه مجلسًا معينًا يقدم المشورة للحكومة. ولم تكن لهذا المجلس صلاحيات وضع التشريعات أو رفضها، وأدى عمله بالمقام الأول فى "اصطفاء المفكرين ورجال الأعمال، لترضية القطاعات التقليدية من المجتمع ومن أجل تعبئة التأييد والدعم لنظام الحكم" (Khouri, 1981: 435-447).

(٣٨) مقابلة شخصية مع جمال شاعر، ٢٧ إبريل ١٩٩٧م.

(٣٩) يقترح البعض أن افتتاح البرلمان كان مقصودًا به أيضًا المساعدة على تهيئة المملكة للدخول فى مباحثات سلام أردنية – إسرائيلية – فلسطينية (Khouri, 1984: A 10). على أية حال، لعب الضغط الشعبى دورًا كذلك (Fathi, 1994: 103).

(٤٠) رسالة من الملك حسين إلى رئيس الوزراء زيد الرفاعى، نشرت فى صحيفة Jordan Times بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨٥م: ١.

(٤١) الأكثر بروزًا من بين هؤلاء كان: العقيلة، أجبر على تقديم استقالته من منصبه فى وزارة التربية والتعليم، وتم منعه من العودة إلى جامعة الأردن. فى المجمل العام، أحالت الحكومة سبعة من الإخوان المسلمون إلى التقاعد من مناصبهم فى وزارة التربية والتعليم.

(٤٢) لوحظ ذلك أولاً فى مقابلة شخصية مع محمد مصرى (باحث فى مركز البحوث الاستراتيجية) عمان، ١٠ نوفمبر ١٩٩٥م؛ واتفقت آراء مراقبين أردنيين وغربيين آخرين.

(٤٣) بينت الدراسات الاقتصادية وجود تدهور من ١٨٠٠ دولار نصيب الفرد الواحد فى عام ١٩٨٢م إلى ٩٠٠ دولار فى عام ١٩٨٨م (Andoni, 1989c: 4).

(٤٤) مقابلات شخصية مع رضوان عبدالله (أستاذ العلوم السياسية، بجامعة الأردن) فى نوفمبر ١٩٩٥؛ وعيسى مدنات (عضو مؤسس فى الحزب الشيوعى الأردنى) فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥م؛ أيضًا (Andoni, 1989b: A1-20; Tyler: 1989b: 23A).

(٤٥) تلاحظ ذلك لى أول مرة فى أثناء مقابلة شخصية مع عيسى مدنات، فى عمان، بالأردن، فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥م.

(٤٦) هو مسؤول سابق كبير ومجهول الهوية، ذكر فى (Andoni, 1989c: 4).

(٤٧) صحفى أردنى ذكر فى (Muffett, 1993: 3). وبالمثل، (Tyler: 1989a: A21).

(٤٨) حظى بالانتخاب اثنان وعشرون من مناصرى الإخوان المسلمين، وخمسة عشر من الإسلاميين من ذوى الانتماءات الأخرى، وعشرة من المرشحين العلمانيين المناهضين للحكومة. وتم تعيين مضر بدران رئيسًا للوزراء بسبب علاقاته الحسنة مع الإسلاميين.

(٤٩) هكذا، نهض الرأى العام على أساس من مدى وكيف يتم التعامل مع المظالم الاقتصادية تعاملاً حسنًا، وليس المطالب السياسية (Center for Strategic Studies 1993: 3).

(٥٠) ظلت جماعتان راديكاليتان صغيرتان على الهامش وهما: الجهاد الإسلامى البيت المقدس، وحزب التحرير (Milton-Edwards 1991: 88-108; Taji-Farouki 1996).

(٥١) سمح مشروع الاقتراع السابق للناخبين بأن يدلوا بأصواتهم لانتخاب عدد كثير من المرشحين طالما كانت هناك مقاعد مخصصة لهم بالبرلمان عن الدوائر الانتخابية المتعددة الأعضاء. وتجادل المعارضة بأن إلغاء خيار الاقتراع لانتخاب مرشحين بأصوات متعددة حدا بالمقترعين إلى أن يختاروا مرشحيهم طبقًا للولاءات القبائلية وعلاقات المنفعة الناتجة عن المحسوبيات والمحاباة وتعيين الأقارب، وأن تقسيم المناطق إلى دوائر انتخابية لإعطاء أحزاب معينة أغلبية انتخابية على حساب الآخرين جاء ليحبذ المقاطعات التقليدية والريفية بأفضلية على المدن ومعسكرات اللاجئين الفلسطينيين (al-Urdon al-Jadid Research Center: 1995).

(٥٢) سار القصر على الفرع التنفيذى فى أعقاب عملية التحرر الليبرالية. لاحظ ذلك رضوان عبدالله، ١٩ نوفمبر ١٩٩٥م، وأكدها نشطاء أردنيون آخرون، وشخصيات غير ناشطة سياسيًا، ومراقبون غربيون.

(٥٣) ثمة دراسة أجريت فى عام ١٩٩٤م، اكتشفت أن ٨٠ بالمائة من الأردنيين يعارضون معاهدة السلام (EIU 1994: 8).

(٥٤) زايد (١٩٩٥: ١) وملاحظاتي التي استقيتها من عبدالكريم كباريتي (وزير الشئون الخارجية)، مما فتح المجال للتعليقـات في إحدى الحلقات النقاشية حول الديمقراطية وحكم القانون، عمان، ١٩ نوفمبر ١٩٩٥م.

(٥٥) (Andoni 1995: 16-17). وكان أكثر الأشياء جدارة بالذكر هو إلقاء القبض على ليث الشبيلات ذي التوجهات الإسلامية في ٩ ديسمبر ١٩٩٥م. وفهمت الجماهير والعامة من الناس أن القبض عليه إنما هو إشارة إلى خصوم عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

(٥٦) إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل الذي كان شريكًا للملك حسين عاهل الأردن في توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ومع ياسر عرفات في اتفاقات أوسلو، تعرض للاغتيال على يد شاب إسرائيلي في ٤ نوفمبر ١٩٩٥م. ولقد شاهدت أنا بنفسي الأردنيين وهم يتفرجون على محطة التليفزيون الرسمية التي نقلت بثًا تليفزيونيًا مباشرًا للملك حسين والملكة نور، وقد بدا عليهما الذهول والدهشة حينما كانا يحضران تشييع جنازة رئيس الوزراء الإسرائيلي. وكثير من الأردنيين أصيبوا بالصدمة، إذ كانوا متعاطفين مع العنوان العريض لصحيفة الإسلاميين وجاء فيه: "مصرع المجرم" بدرجة أكبر من تعاطفهم مع إلقاء الملك حسين لنظرات الوداع الأخيرة على جثمان رابين.

(٥٧) اشتملت الأحزاب التي قاطعت الانتخابات على: الإخوان المسلمين، وجبهة العمل الإسلامي، وحزب الوحدة الشعبية الأردني اليساري العلماني، و"حشد" حزب الجبهة الدستورية، وحزب الأنصار العرب الأردنيين، وحزب العمل القومي (الحق). وانضم أيضًا إلى المقاطعة وزير الداخلية الأسبق سليمان عرار، وحزب المستقبل، ورئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري، وأحمد عبيدات.

(٥٨) تم ترتيب موعد المؤتمر ليتزامن مع الذكرى السبعين للمؤتمر الوطني الأول، والذي أصدرت فيه قوى المعارضة الوطنية ما أطلق عليه "الميثاق الوطني"، وأعربوا عن مظالمهم للأمير عبدالله.

(٥٩) شكلت الانقسامات داخل الأحزاب معضلة أيضًا. انظر المقابلات الشخصية مع: رضوان عبدالله، في ١٥ نوفمبر ١٩٩٥م، سعدة كيلاني (من صحيفة Jordan Times) بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٩٥م، وعيسى مدنات، بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥م. انظر أيضًا: (Shahin 1992: 1, 5).

(٦٠) مقابلات شخصية مع نخب حزبية وصفوة من الأحزاب ومراقبين أجريت في ١٩٩٨م.

(٦١) انظر أيضًا: (Robinson 1997: 373-387).

الفصل الثامن

الأمراء، والبرلمانات، وفرص الديمقراطية
فى الخليج العربى

مايكل هيرب

يقوم هذا الفصل بعمل مقارنة بين الملكيات، "نظم الحكم الملكى" العربية، وغيرها من الملكيات فى الأصقاع الأخرى من العالم. ويدرس ما إذا كان المسار صوب الديمقراطية الذى سارت فيه الملكيات الدستورية الأوروبية المعاصرة، من الممكن استنساخه فى الشرق الأوسط أم لا، وبخاصة فى الملكيات العديدة التى لديها برلمانات منتخبة، غير أنها عاجزة عن الوفاء بمعايير الديمقراطية القائمة فى عالم اليوم؛ لأن هذه الهيئات التشريعية ضعيفة جدًا فى مواجهة للملك. وحيثما كانت الانتخابات البرلمانية أصلاً حرة ونزيهة، بقدر معقول، فإن تصويب هذا الخلل الدستورى فى السلطة بين فرعى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، يظهر وكأنه الخطوة الحاسمة نحو إنجاز الديمقراطية، غير أن المقارنة تكشف عن حواجز عديدة تعرقل الإصلاح الدستورى فى الملكيات العربية.

ويفتقد العالم العربى أى ديمقراطية، ومع ذلك نكتشف وجود برلمانات منتخبة فى عدة ملكيات عربية. والانتخابات التى تجرى لشغر هذه البرلمانات غالبًا ما تكون نزيهة بقدر معقول: فإذا حظيت البرلمانات المنتخبة بصلاحيات وسلطات أكبر فوق السلطة التنفيذية، فإن هذه البلدان تصير ديمقراطية أو قاب قوسين أو أدنى من ذلك. فماذا يكون لنا أن نفعل إزاء هذه الأنظمة السياسية، التى تعتبر سلطوية مستبدة وفقًا للإجراءات المعيارية، ومع ذلك فإنها تنطوى أيضًا على عناصر ديمقراطية رئيسية ؟ فى تسعينات القرن العشرين، بحث أولئك الذين يدرسون منطقة الشرق الأوسط عن شارات تدل على أن العالم العربى سوف ينضم إلى الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى أو الدمقرطة. بيد أن هذه الآمال خابت وكان مآلها الإحباط؛ ذلك أن كلاً من الملكيات والجمهوريات سواء بسواء ظلت استبدادية. وفى عهد قريب جداً، اقترح البعض أن التلميحات ببزوغ الليبرالية أو التحول إلى الليبرالية التى رأيناها فى السنوات الأخيرة لم ترق عن كونها شيئًا ضئيلاً؛ أو فى حقيقة الأمر لم تؤد إلا إلى تقوية نظم الحكم السلطوية القائمة وتعزيزها. واكتشف دانيال برومبيرج Daniel Brumberg، على سبيل المثال، أن بداخل نظم الحكم الملكية العربية (وغيرها من نظم الحكم العربية الأوتوقراطية المطلقة وقد تسعى صوب التحرر) "سياسة تدرجية تقتفى درجاتها الصغيرة الخطوط الكونتورية الحزينة لدائرة منحرفة أخلاقيًا وغير عفيفة" لا تمنح "مسارًا حقيقًا للتقدم للأمام" (Daniel Brumberg 2002: 66-67)[١].

وفى هذا الفصل، أقوم بعقد مقارنة بين تجارب البرلمانات القائمة حاليًا فى الملكيات العربية بتجارب الملكيات التى لديها برلمانات وذلك فى أجزاء أخرى من العالم. وكان بعض هذه التجارب ناجعًا، من حيث إن البرلمانات الضعيفة أضحت قوية وباتت بلدانها بلدانًا ديمقراطية أو ديمقراطيات. وفى أصقاع أخرى، انتهى الأمر بهذه التجارب البرلمانية إلى انتقال أو تحول فحسب إلى نوع مختلف من

السلطوية والاستبداد. وتساعدنا هذه المقارنات على تحديد بعض من الحواجز المباشرة التى تحول دون تحقق الحكم البرلمانى القائم على الأحزاب السياسية فى الملكيات العربية، وتجلب لنا الأدلة الحاسمة التى تبرهن على ما إذا كانت هذه البرلمانات توفر سبيلاً نحو مستقبل ديمقراطى زاخر أم لا، وكيف يتثنى ذلك ؟

إن مناقشة الملكيات الدستورية تقدم لنا نفاذًا فى البصيرة إلى عملية التحول الديمقراطية أو الدمقرطة، وهى المسألة التى لاقت قليل عناية فى الأدبيات التى تناولت التحولات السياسية. وتعالج هذه الأدبيات التحولات واضحة المعالم والمفاجئة نسبيًا من ذلك النوع الموجود فى الموجة الثالثة من الديمقراطية فى جنوب أوروبا وبلدان أمريكا اللاتينية، حيث أضحت الانتخابات بشيراً بتحولات وشيكة صوب الديمقراطية (Caroth- ers 2002). فهذا هو نوع التحول الذى بحث الكثيرون عنه فى العالم العربى فى تسعينات القرن العشرين، وإننى لأجادل هنا بأن ثمة سببًا ضئيلاً فى الاعتقاد بأن الانتخابات سوف تتمخض سريعًا عن الديمقراطية فى أى من الملكيات العربية. وعقد المقارنات مع الملكيات من خارج المنطقة العربية يرقى من استيعابنا أيضًا لنظم الحكم هذه التى تتصف بكونها مميزة بعض الشىء وسلطوية بل وحتى غريبة. وصحيح أن تحليلى هنا تأطر وفقًا لمعانى التحول الديمقراطى - فهو يميل إلى ما أطلق عليه جاسون براونلى "التنبؤ بالديمقراطية" (Brownlee 2002a: 478). على أية حال، فإن فحصنا لدور البرلمانات فى نظم الحكم هذه، والطرق التى تقوم بمقتضاها سواء بالتضييق على المسؤولين التنفيذيين أم لا، تساعدنا على فهم كيف تعمل نظم الحكم السلطوية الاستبدادية(٢). إن البرلمانات بمنزلة مؤسسات سياسية مهمة من الناحية المحورية فى نظم الحكم المستبدة هذه، ذلك أنها تقوم بتحديد شخصية نظم الحكم وتشكل علاقاتها مع المواطنين.

من الملكية الدستورية إلي النظام البرلماني:

وتزودنا الأدبيات التاريخية أيضًا بمصطلح معيارى - ألا وهو النظام البرلمانى أو نزعة التمسك بالمبادئ البرلمانية (Parliamentarism) - لوصف نظام حكم ملكى تقوم الأحزاب السياسية فيه داخل البرلمان بتحديد تركيبة الحكومة، وحيث يكون للعاهل صوت واه. فإذا كان حق الانتخاب عامًا، وافتقد الملك (أو المجلس الثانى غير المنتخب) إلى صلاحيات جوهرية وباقية، فإن مثل هذا النظام يعتبر ديمقراطية معيارية. وأنا مهتم على نحو خصوصى بالكيفية التى يتم بها إنجاز النظام البرلمانى وتحت أى شروط يتثنى ذلك.

وفى سياق المقارنة، نجد أن الملكيات العربية القائمة على البرلمانات تعتبر ملكيات دستورية. ويحظى هذا العرف بقبول واسع فى الأدبيات التاريخية للإشارة إلى نظام حكم ملكى ذى برلمان منتخب لم يغتصب صلاحيات الملك بخصوص تحديد تركيبة الوزارة. ولسوء الحظ، فإن المصطلح "ملكية دستورية" يشير أيضًا بطريقة شائعة إلى ديمقراطية مزدانة بالحكم الملكى؛ ويصدق هذا على تراث اللغة العربية كما يصدق على تراث اللغة الإنجليزية. وينشأ عن ذلك ارتباك من وجهة النظر الاصطلاحية، غير أن نحت مصطلح جديد - وهو أمر يفعله العلماء دائمًا وهم مترددون - من غير المحتمل أن يجعل الأمور أكثر وضوحًا. وهكذا، فإننى سوف أتتبع الأدبيات التاريخية وأستخدم المصطلح من أجل الدلالة على النظم التى يحتفظ فيها الملوك بصلاحيات وسلطات جوهرية.

ومثل أى نوع من أنواع نظم الحكم، فإن الملكية الدستورية محتومة بسياق تاريخى محدد رغم كونها أكثر وضوحًا. وترجع جذورها إلى المحاولة التى تمت فى القرن التاسع عشر لإضفاء سمة منهجية على نسخة من النموذج البريطانى فى الحكم كانت ملائمة لكى تتبناها بلدان أخرى فى القارة الأوروبية. ولم يكن النموذج هو النظام البريطانى المتبع فى منتصف القرن التاسع عشر، حينما ساد حكم البرلمانات، ولكن

بدلاً من ذلك كان النموذج هو النظام البريطانى المتبع فى القرن الثامن عشر، حينما احتفظت الملكية بصلاحيات حقيقية. وتم تصدير هذا النموذج -ويشبه كثيراً الديمقراطية القائمة على الانتخابات فى عالمنا اليوم - إلى بقاع أخرى من العالم: وتعتبر دول البلقان الجديدة فى ظل دساتيرها البلجيكية والملوك الألمان، نماذج مقترحة على نحو خاص. وخارج القارة الأوروبية، فى الفترة الممتدة حتى الحرب العالمية الأولى، اعتقد الكثيرون أن سر السلطان والقوة الأوروبية إنما يكمن فى الدساتير، وأفضى هذا إلى إقامة - من حيث الشكل على الأقل - ملكيات دستورية فى الإمبراطورية العثمانية، وإيران، واليابان (بقدر أكثر نجاحًا). واليوم نعثر على المبادئ الملكية الدستورية للسياسة والحكم فى بلدان العالم غير الغربى فحسب. وعلى الرغم من أنها لم تعد تتمتع بالاحترام الدولى الذى نالته إبان القرن التاسع عشر، فإنها ما تزال متواصلة لأنها تزودنا بحل ناجع لمعضلة واجهها معظم الملوك على عصرنا الحديث، ألا وهى: كيف تسمح بوجود ليبرالية مقيدة وتحتفظ فى الوقت ذاته بسلطات وصلاحيات جوهرية لصالح العرش.

وهناك عمل مقارن يتصف بكونه واضحًا على نحو ضئيل يحاول أن يتفهم العملية التى يتم بمقتضاها إنجاز حياة برلمانية رائعة فى ظل ملكيات دستورية. وعلماء السياسة الذين استكشفوا عملية التحول فى البلدان التى انتقلت مبكراً إلى الديمقراطية، مالوا إلى افتراض أن الحياة البرلمانية والتحول للديمقراطية أو "الدمقرطة" ارتبطت بتحرير الطبقة العمالية الذكورية ومنحها حق الاقتراع. ولا يكاد روبرت داهل Robert Dahl يذكر فى كتابه بعنوان: (Polyarchy, 1971) أيًا من الملوك أو البلدان الملكية فى معرض مناقشته للديمقراطيات المبكرة. وفى الواقع، يبدو علماء السياسة وكأن لديهم شيئًا ما من المنطقة العمياء التى يعجزون فيها عن الفهم والتمييز لقضية كيف يتم الفوز بحياة برلمانية حقيقية وناجحة. ويؤدى هذا إلى إعاقة فهمنا للملكيات الدستورية العربية، حيث تدور عملية الدمقرطة أو التحول الديمقراطى حول

الهيمنة على المجلس التشريعى ومجلس الوزراء؛ أكثر مما تدور حول الحقوق الدستورية وبخاصة حق الانتخاب.

وكان من بين علماء السياسة المتخصصين فى سياسات الشرق الأوسط، بعض من يعملون على الصفات المحددة لنظم الحكم الملكية خلال السنوات الأخيرة[٣]. وجادل الكثيرون من العلماء بأن مبادئ الحكم الملكى تسهل التحول الديمقراطى فى العالم العربى؛ ونزعت هذه المجادلات إلى التركيز على مقدرة الملوك على خلق نظام من الأمن المتبادل الذى يتم به تخفيض المخاطر المصاحبة للتحركات صوب الديمقراطية (Dahl, 1971: 16, 47; Herb 1999: 262-263; Korany, Brynen, and Noble 1998: 275-276)[٤]. ومع ذلك فلا يزال هناك الكثير من الريبة والشك أيضًا فى فكرة أن مستقبل الملكيات العربية لا ينتظرها سوى الثورة. على وجه الخصوص، تخلط الملكيات الدستورية بين مبدأين من مبادئ الشرعية السياسية، أحدهما يتعلق بالحكم الملكى، والآخر يتعلق بالحكم الديمقرطى. ويتشكك البعض فى استقرار هذا الخليط فى ظل العالم الحديث، لأن الحكم الملكى يفتقد إلى الشرعية (Anderson 2001: 59; Huntington 1968: 166-191).

إن منطق المقارنة العابرة للمناطق الجغرافية بين الملكيات ربما يؤدى إلى ارتفاع الريبة والشك، إذا أخذنا فى الاعتبار الاختلافات الجوهرية فى الزمان، والسياق الاجتماعى والاقتصادى، والمناطق فى شتى الحالات. على أية حال، ثمة أسباب للاعتقاد بأن المقارنة لا تقدم لنا معنى أو فحوى فحسب، بل إنها أيضًا متأخرة وفات موعد استحقاقها منذ أمد طويل. إن هؤلاء الذين دونوا دساتير الملكيات الدستورية العربية اكتشفوا بجلاء ووضوح أن التجربة الأوروبية محط اهتمام لكونها ذات علاقة وصلة، لأنهم وضعوا دساتيرهم وفقًا لأنماط التقاليد الأوروبية فى البلدان الملكية الدستورية، وقراءة لدساتير كل من الكويت، والمغرب، والبحرين، والأردن؛ تكشف لنا هذه الحقيقة بوضوح تام[٥]. أكثر من هذا، فإن المقارنة لا تتطلب افتراضًا بأن الملكيات العربية سوف تكرر باختصار، فى كل صوب وناحية، تجربة الملكيات فى بقاع العالم

وأصقاعه. وتنهض مجادلتى ببساطة على أن التشابهات الدستورية العميقة تجعل من النافع والمفيد أن ننظر إلى تجارب الملكيات فى البقاع الأخرى حينما نحاول أن نتفهم دور البرلمانات فى الملكيات العربية.

دروس مستقاة من بقاع أخرى:

حدث فى سبعة بلدان أوروبية، وهى: (بريطانيا، وبلجيكا، وهولندا، والنرويج، والسويد، والدانمارك، ولوكسمبورج)، أن قام الملوك بالتنحى عن سلطاتهم وتسليمها على مدار حقب وعهود زمنية إلى البرلمانات. إن هذا التسليم التدريجى والدائم للسلطات الملكية لصالح الأطراف البرلمانية؛ أخفق فى عدد ضخم جداً من الحالات التى عثرنا عليها عبر معظم مناطق العالم. غير أن عاملاً واحداً يبرز بكل جلال فى الحالات الناجحة. فتلاعب الحكومات فى الانتخابات ميز تقريباً سائر الملكيات الدستورية التى فشلت فى إحداث النقلة والتحول إلى مبادئ الحياة البرلمانية السليمة. فقد كان هذا الأمر نادراً فى الحالات الناجحة[٦]. إن التاريخ السياسى المعيارى لكل من: السويد، والنرويج، والدانمارك، وبلجيكا، وهولندا، لا يذكر أو يقدم ضئيل الذكر لتلاعب الحكومات فى الانتخابات، حتى إبان العهود والفترات المبكرة[٧]. وتقريباً، فإن الملكيات الدستورية كافة التى فشلت فى تحقيق الانتقال المباشر إلى الحياة البرلمانية السليمة، قاست من التلاعبات الانتخابية الخطيرة فى القدر الأعظم من تاريخها، وشمل ذلك كلاً من: العراق، ومصر، والبرتغال، وأسبانيا، وبلغاريا، ورومانيا، وإيطاليا، والبرازيل، والمجر. ولقد قاست الملكيات الدستوية بفرنسا، واليابان، واليونان أيضاً من التزييف الانتخاباتى إبان عهود وحقب رئيسية (al-Hasani 1957; Livermore 1976: 97, 288, 314; Carr 1982: 213-214, 357; Herr 1971: 115; Hitchins 1994: 21, 379; Seton-Watson 1967: 17, 45, 91, 151-154, 246-247; Campbell and Sherrard 1968: 100; Scalapino 1953).

وفى مصر والعراق عثرنا على أحد أشكال السياسة والحكم ممكن مقارنته عمومًا بتجربة الملكيات الدستورية فى أصقاع وأماكن متنوعة، مثل: البرازيل، وبلغاريا، وأسبانيا، والبرتغال، وإيطاليا، ورومانيا (على الرغم من أن القوى الكبرى الأوروبية كان لها دور ضخم فى حالات البلدان الشرق أوسطية). فقد حكم الملوك فى هذه البلدان من خلال الأحزاب السياسية، وفى نظم تبدو مظهريًا على السطح وكأنها نظم برلمانية. وفى الملكية الدستورية البرازيلية، حينما أصبح مجلس الوزراء مثيرًا للمتاعب، قام العاهل "بتسمية وزارة جديدة أكثر قبولاً، ومنحها حق حل مجلس النواب". وأعقب ذلك إجراء الانتخابات، وتقرر أنه: "أى مجلس وزراء يشرف على الانتخابات المفضية إلى تكوين مجلس النواب سوف يكون غير ذى كفاءة - بأشد خطورة - إذا فشل فى تأمين أغلبية واسعة من المقاعد" (Barman, 1999: 169).عقبا والطلاب الذين يدرسون السياسة والحكم فى العراق إبان العهد الملكى سوف يدركون هذه الدينامية والتى عثرنا عليها أيضًا فى بقاع أخرى. وفى بلغاريا، على سبيل المثال، إبان منعطف القرن، تم عقد الانتخابات "من أجل تقديم مجلس وزراء معين جديد له أغلبية تابعة له فى الجمعية التشريعية" (Crampton 1997: 124). وفى إيطاليا، جاء: "إنما الحكومة هى التى أجرت الانتخابات، وليست الانتخابات هى التى أجرت الحكومة" (Mack Smith 1997: 180). وتختلف مصر والعراق من حيث ناحية واحدة عن كثير من الحالات الأخرى، وهو أن البريطانيين لعبوا دورًا نشطًا فى السياسة والحكم بالمحاذاة مع القصر والبرلمان. وسعى البريطانيون بطريقة نموذجية إلى إطالة أمد نفوذهم عبر دعم نظامى الحكم الملكيين، وهذان الأخيران نزعا إلى إضعاف البرلمان وتوهينه. وكان للبريطانيين أيضًا تأثير بنزع الشرعية عن النظام السياسى لأن الحصيلة السياسية أو النتائج السياسية كان يحددها؛ ليس البرلمان المنتخب ونظام الحكم الملكى فحسب، وإنما يحددها قوة خارجية ثالثة فرضت إرادتها - فى بعض المناسبات - وأملتها على الطرفين السياسيين الآخرين. إن التلاعب فى الانتخابات من قبيل ذلك النوع الذى وجدناه فى هاتين

الدولتين الملكيتين الدستوريتين لم يؤد بالضرورة إلى إعاقة ظهور، أو إحياء أحزاب سياسية لها بعض جاذبية انتخابية حقيقية. بيد أن التلاعب الحكومى فى الانتخابات أحدث تأثيراً أكالاً متلفًا ومفسداً فى الأحزاب السياسية، نزع إلى إلقاء شرعية النظام برمته فى غياهب الشك والظنون. فحزب الوفد فى مصر، على سبيل المثال، يحظى بمكانة بارزة فى تاريخ الأحزاب السياسية العربية؛ نظراً لكفاحه المبكر وحيويته المبكرة وتنظيمه الضارب بعمق فى القواعد الجماهيرية. ولما غربت شمس نظام الحكم الملكى البرلمانى فى مصر، على أية حال، علم القوم أنه كان فاسداً شأنه فى ذلك شأن بقية المؤسسة السياسية فى البلاد، وقام بالإطاحة به الضباط الأحرار[٨]. وحيثما كان للانتخابات بعض القدر من الأمانة والنزاهة، ظل الفاعلون السياسيون داخل إطار النظام، حتى على الرغم من أنهم ربما قاموا بالاحتجاج عنوة ضد التقييدات المفروضة على حق الاقتراع أو على استحكام هيمنة القصر واستمرارية السلطات الملكية (كما كانت الحال فى الملكيات الدستورية الواقعة فى شمال غرب أوروبا إبان القرن التاسع عشر). وبمجرد وقوع سالفة بالتلاعب فى الانتخابات، نجد أنه من العسير التغلب والقضاء عليها. ولقد أجريت انتخابات حرة فى مناسبتها فى بعض من هذه الحالات، (وكثير من هذه الملكيات الدستورية استمرت طوال عقود)، غير أنه لم تتمكن إحداها من إنجاز انتقالة أو تحول إلى حياة برلمانية سليمة ودائمة. وفى النهاية، سقط بعض من هذه الملكيات الدستورية إلى هاوية الانقلابات، وتقهقر بعضها الآخر إلى نظم حكم استبدادية مطبقة، وتعرض بعضها الأخر للتدمير جراء الحرب. وفى حين أن التلاعب فى الانتخابات قد انبثق عن أسباب أكثر عمقًا، إلا أن هذه الأسباب العميقة والمتعلقة بفشل الحياة البرلمانية السليمة بدت ظاهرة فى التلاعب الانتخابى؛ فالارتباط بين التلاعب فى الانتخابات وفشل الملكيات الدستورية أمر صارخ ولافت للنظر[٩].

إنجاز الحياة البرلمانية السليمة:

تم إنجاز الحياة البرلمانية السليمة ببطء فى الحالات الناجحة. ومن الناحية النموذجية، فإن فترة مطولة من السيطرة البرلمانية السلبية على مجلس الوزراء؛ قد تحتفظ الملكية فيها بالمبادرة فى تعيين الوزراء، لكنها يجب عليها أن تفعل ذلك وهى تضع رغبات البرلمان نصب أعينها. والتحرك من هذه المرحلة إلى حياة برلمانية سليمة لا يتطلب تغيير الدستور، طالما أنه يعطى البرلمان صلاحية واحدة من اثنتين: صلاحية عزل الوزراء أو (الأكثر شيوعًا) صلاحية إعاقة التشريع، وخصوصًا الميزانية[١٠]. وكانت هذه الصلاحيات الدستورية سلبية؛ إذ يستطيع البرلمان إصابة الحكومة بالشلل، غير أن الملك احتفظ بصلاحية اسمية تتعلق بتعيينه مجلس الوزراء. ويتم إنجاز الحياة البرلمانية السليمة حينما يتحقق الملوك من أن أى مجلس وزراء خال من التأييد البرلمانى لا يستطيع الحكم، وأن هناك خيارًا ضئيلاً، ألا وهو: السماح للأحزاب بتعيين الحكومة[١١].

رغم ذلك، فإن الملوك أحيانًا قد يتجاهلون بكل بساطة الدستور. وبطبيعة الحال، ينطوى هذا على مخاطر: إذ إن المعارضة قد تنادى بالإضراب عن العمل، وتتزعم المظاهرات، وتشكل نوادى من حملة البنادق (كما حدث فى النرويج والدانمارك)، وقد يهددون حتى بالثورة. ومع ذلك، فإن تهديد الملوك بالمراوغة والالتفاف على الدستور من شأنه أن يخفف من مطالب نواب البرلمان.

وفى حالات أخرى، فإن اعتدال نواب البرلمان يبدو وكأنه يعكس انعدام الحماس من أجل حياة برلمانية سليمة بين جمهور الناخبين. ونستطيع أن نعزى هذا - جزئيًا - إلى القيود الملقاة على حق الاقترع، وهى التى تواجدت طوال العهد الذى أنجزت فيه الحياة البرلمانية (فيما عدا الدانمارك). وهذا الأمر يزيد من احتمال أن نوع التوازن بين الملك والبرلمان الذى يقع فى الملكيات الدستورية لا يمكن الحفاظ عليه فى ظل غياب الحق الكامل للاقترا ع. أى إنه فى ظل وجود الحق الكامل فى الاقترا ع، يتعين على

الملكيات: إما أن تكون مطبقة الاستبدادية، أو كاملة الديمقراطية. وفى الملكيات الحديثة، حينما يكون حق الاقتراع العام هو المعيار، فمن شأن ذلك أن يغلق ذلك النوع من الظهور التدريجى للحياة البرلمانية كما رأيناه فى الحالات التاريخية.

والحياة البرلمانية السليمة تتطلب وجود أحزاب سياسية. فالبرلمان ذو الفصائل المتغيرة على نحو مستمر، أو المحتوى على مجموعة من المستقلين، من الممكن أن يلحق الهزيمة بالحكومة فيما يخص قضايا معينة، أو قد يقترع على طرد وزراء من مناصبهم، إلا أنه لا يستطيع أن يصوغ برنامجًا أو أن يشكل حكومة فى حد ذاته. فالأحزاب السياسية وحدها هى التى بوسعها أن تجعل تفضيلات البرلمان دائمة وأن تعطى البرلمان المقدرة على إملاء تركيبة الوزارة المقدمة إلى الملك. وأخيرًا، يتعين على الملك أن يفوض صلاحياته للوزارة فى الواقع الفعلى للأمر وكذلك من الناحية الشكلية والرسمية. فهو لا يمكنه أن يدير حكومة موازية من داخل الحاشية (Verney 1957: 234). وفى الممارسة، يبدو أن الملوك يتأخرون غالبًا فى تسليم السلطة الفعلية أو الصلاحيات الفعلية لوزارتى الشئون الخارجية و(وزارة الدفاع) أو وزارة القوات المسلحة.

الأمراء، والبرلمانات في الملكيات العربية:

هناك ست ملكيات دستورية فى العالم العربى اليوم هى: الأردن، والكويت، والمغرب، والبحرين، وقطر، وعمان. وثمة نظامان للحكم الملكى يظلان استبداديين أو قائمين على الحكم المطلق، ألا وهما: الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ولقد صدر وعد بتنظيم انتخابات محلية فى دبى، وكان هناك حديث طويل حول الإصلاح فى المملكة العربية السعودية[١٢]. وتوحى المناقشات السالفة بوجود حواجز كبرى أمام الحياة البرلمانية السليمة التى ربما تتواجد - وربما لا تتواجد - فى الملكيات الدستورية العربية فى عالم اليوم، وهى:

- حكومات تختلس الانتخابات وتسرقها.
- دساتير تقدم صلاحيات منقوصة وغير كافية للبرلمان.
- جمهور ناخبين لا يرغب فى حياة برلمانية سليمة (وبذلك فإنه ينتخب النواب البرلمانيين الذين لا يضغطون من أجل تحقيق ذلك).
- ملوك ينتهكون الدستور عن طريق: إما تعطيل البرلمان، وإما الإصرار على رفض الاعتراف بصلاحياته.
- غياب الأحزاب السياسية أو التكتلات النيابية والبرلمانية.
- تشوهات فى النظام الانتخابى الذى يفضى إلى نقص وتقليص تمثيل المعارضة فى البرلمان.

وفى الأجزاء التالية، سوف أقوم بفحص هذه الحواجز؛ التى تحول دون الحياة البرلمانية السليمة فى كل دولة من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية التى تحتوى على برلمانات. وسوف أقوم بالتعليق أيضًا على الموقف الخاص بالدولتين الملكيتين العربيتين الواقعتين خارج الخليج العربى، ألا وهما: الأردن والمغرب، وأيضًا أعلق على موقف المملكة العربية السعودية.

الكويت:

لا يفرض الدستور الكويتى عائقًا أمام الحياة البرلمانية السليمة فى الكويت. وبوسع غالبية النواب المنتخبين فى مجلس الأمة المؤلف من مجلسين أن يحجبوا الثقة عن أى وزير فرد (وذلك بعد تقديم استجواب بهذا الفحوى). وتستطيع الأغلبية أيضًا أن تعلن أنها لا تستطيع العمل مع رئيس الوزراء. وفى الحالة الأخيرة، يختار أمير الكويت إما أن يطرد الوزارة أو أن يحل البرلمان؛ فإذا صوت البرلمان للمرة الثانية ضد

رئيس الوزراء، فقد منصبه[١٣]. والحكومة لا تقوم باستراق الانتخابات وتزييفها. فأعضاؤها نزيهون بقدر عقلانى ومعقول (على الرغم من وجود قدر معين من شراء الأصوات)، ويعكس البرلمان حالة الرأى العام - بين الرجال - فى الكويت[١٤]. والطريقة التى ترسم بها حدود الدوائر أو المناطق الانتخابية تنزع إلى محاباة المرشحين المؤيدين للحكومة، لكن لا يتم ذلك بطريقة ساحقة[١٥]. أما توسيع حق الاقتراع ليشمل النساء، ففى حين يظل خطوة ضرورية، فإنه ليس من المرجح أن يتمخض عنه المزيد من الضغوط من أجل حياة برلمانية سليمة.

ويمارس مجلس الأمة قيدًا سلبيًا قويًا على الحكومة وتركيبتها. فمنذ عام ١٩٩٢م، استخدم البرلمان الكويتى صلاحياته لإجبار الوزراء على ترك مناصبهم والتأثير فى عملية اختيار الوزراء الجدد. وفى عام ١٩٩٨م، فى محاولة منها لتحاشى العزل الوشيك لأحد الوزراء المنتمين إلى الأسرة الحاكمة عن طريق سحب الثقة منه، قدمت الحكومة استقالتها (جريدة الحياة ، عدد ١٦ مارس ، ١٩٩٨م). وفى وقت مبكر من عام ١٩٩٤م، تبادل وزيرا الداخلية والدفاع (وكلاهما شيخ ينتمى إلى الأسرة الحاكمة) منصبيهما حينما وقع أحدهما فى اضطرابات ومتاعب خطيرة مع مجلس الأمة (جريدة الوطن الكويتية ، عدد ١٤ أبريل ، ١٩٩٤م). وفى التعديل الوزراى الذى أجرى عقب انتخابات عام ١٩٩٩م، ترك شيخ آخر منصبه بمجلس الوزراء أيضًا تحت وطأة التهديد بتقديم استجواب ضده (جريدة القدس العربى ، عدد ٥ مايو ، ١٩٩٩م). ويقوم رؤساء مجالس الوزراء بصياغة تركيبة وزاراتهم بحيث تشتمل على جماعات ذات شأن وأهمية انطلاقًا من آمال بتحصين هذه المجالس ضد الاستجوابات البرلمانية. على أية حال، فى حين أنه ليس ثمة أى سبب للتقليل من شأن التأثير الجوهرى لمجلس الأمة فى مجلس الوزراء الكويتى، فإن البرلمان بدوره لا يستطيع أن يقرر من سوف يشغل المناصب الوزارية بمجلس الوزراء.

قد يرجع السبب فى ذلك جزئيًا إلى أن النواب يصنعون خيارًا استيراتيجيًا لتفادى تحدى الأسرة الحاكمة. وفى عام ١٩٨٦م، أظهرت شتى التكتلات فى البرلمان وحدة غير عادية وشرعت فى سحب الثقة من وزير العدل، وكان شيخًا ينتمى إلى الأسرة الحاكمة. ولم يتم أخذ الاقتراع بطرح الثقة عنه، غير أنه استقال، وما كان من الأمير بعدئذ إلا أن قام بتعطيل البرلمان (al-Modayris, 1999: 41-42). غير أنه فى السنوات الأخيرة، بدا التهديد بالتعطيل غير الدستورى للبرلمان وكأنه قد انحسر. بكل تأكيد، تبدو الأسرة الحاكمة وكأنها مستعدة وراغبة فى التسامح مع الوضع الراهن، والذى يقوم فيه مجلس الأمة بفرض مجموعة صارمة من القيود على تصرفات الحكومة والتعيينات الوزارية، غير أنه لا يحكم. وفى شهر مارس من عام ٢٠٠٤م، ظهر مجلس الأمة وكأنه قد حشد الأصوات من أجل اقتراع لطرد وزير المالية من منصبه؛ واستجاب رئيس الوزراء قائلاً: إن هذا أمر وجزء "طبيعى" للحياة السياسية الكويتية (جريدة الرأى العام ، عدد ٩ مارس ، ٢٠٠٤م). إن تعطيل الحياة البرلمانية قد يتكشف عن ثمن باهظ أو تكاليف عالية للأسرة الحاكمة فى مجتمع قامت نخبه السياسية من سائر قطاعات المجتمع ومشاربه بالاستثمار فى الحياة البرلمانية، وهو مجتمع لا توجد فيه جماعات أيديولوجية أو طائفية أو قبائلية مستعدة لأن تقدم مستودعًا موثوقًا لدعم الحكم المطلق والاستبداد(١٦).

وليس التهديد بتعطيل البرلمان هو العامل الوحيد الذى يجعل النواب على المحك. إذ إن الأقلية فحسب داخل مجلس الأمة هم الذين يريدون علانية حياة برلمانية سليمة. وينقسم البرلمان الكويتى إلى عدد من التكتلات أو الكتل. وأكبرها هى الكتلة الإسلامية ولها حوالى أربعة عشر عضوًا بالمجلس. وتشتمل الكتل الأخرى على الكتلة الشعبية، والليبراليين (الأحرار)، والمستقلين (وهم المقربون إلى الحكومة بدرجة معتدلة ونموذجية)، والنواب الذين يمثلون قبيلة العوازم. ومن بين هذه الكتل، تهتم الكتلة الشعبية فحسب اهتمامًا بالغًا بتحدى الأسرة الحاكمة، بينما الليبراليون والإسلاميون

يبدون رغباتهم الكثيرة فى مقاتلة بعضهم بعضًا وليس مقاتلة نظام الحكم الملكى. ومن هنا، تستطيع الحكومة التعويل على دعم واحدة من هذه الجماعات المعارضة أو غيرها، بالإضافة إلى النواب المناصرين للحكومة والمؤيدين لها، للدفاع عن الوزراء المعرضين للاقتراع بعدم الثقة فيهم. وبهذا، فإن الليبراليين - وهم الحصن القديم للمعارضة الكويتية - هرعوا لإنقاذ الوزراء فى عامى ٢٠٠٠م، ٢٠٠٢م، وصوتوا لصالح الحكومة(١٧). وحتى إذا باتت المعارضة موحدة، فليس من الواضح ما إذا كانت غالبية النواب سوف يؤيدون تقديم زخم حقيقى للحياة البرلمانية السليمة. ولقد فازت المعارضة بشتى مشاربها المختلفة بحوالى نصف المقاعد فحسب فى الانتخابات الأخيرة. وبقية المقاعد ذهبت للنواب الذين ينزعون إلى تأييد الحكومة بدرجة أو بأخرى. والنظام الانتخابى يشجع على هذا؛ لكنه لا يقدم تفسيرًا أو شرحًا كافيًا. فإذا استشعر الكويتيون أهميته وجدواه، فبوسعهم أن يصوتوا لصالح مرشحى الأحزاب ومرشحى المعارضة. غير أنهم فى حقيقة الأمر لا يفعلون ذلك. ويوحى هذا بقوة بأن المبدأين التوأم وهما: الشرعية الملكية والشرعية الشعبية، على الأقل فى الكويت، بمقدورهما التعايش معًا، رغم حق الاقتراع الكامل المخول للرجال الكويتيين حقًا.

وفى الكويت، كما هى الحال فى الملكيات الخليجية الأخرى، يشغل أعضاء الأسرة الحاكمة حقائب وزارية مثل: الدفاع، والشئون الخارجية، والداخلية، وأيضًا منصب رئيس الوزراء. ولا تبدو هذه المناصب، فى عالم اليوم، بعيدة عن المخاطر الناجمة عن تقديم استجوابات ضد شاغريها. ومع ذلك، فإن الحياة البرلمانية السليمة لا يمكن تحقيقها بدون عزل الأسرة المالكة عن هذه المناصب، وهذه القضية ليست بالأمر الهين أو اليسير؛ إذ إن توازن القوى داخل الأسرة الحاكمة يتوقف على توزيع هذه المناصب على أعضائها (Herb: 1999). وأى جهد برلمانى مدبر ومتفق عليه بهدف تجريد الأسرة الحاكمة من هذه المناصب سوف يكون مآله المقاومة العتيدة. على أية حال، فالأمر ليس واضحًا اليوم؛ أين ستضع الأسرة الحاكمة حدًا؟ لأن المعارضة فى البرلمان ليست

متحدة أو قوية بما فيه الكفاية من أجل دفع الأسرة الحاكمة لتقديم تنازلات قصوى. والبرلمان يخشى من رد فعل الأسرة الحاكمة فى وقت لا تستطيع فيه المعارضة حشد الأصوات باضطراد من أجل الوصول إلى هذه الغايات.

البحرين :

فى البحرين، يعد الدستور فى حد ذاته عقبة أمام الحياة البرلمانية السليمة. إذ ينص الدستور الجديد لعام ٢٠٠٢م على أن مجلس النواب من حقه عزل أى وزير (أو إعلان عجزه عن العمل مع رئيس الوزراء) وذلك بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس فقط. ولا يحق لمجلس النواب أن يعيق أى تشريع إلا بإجماع أصواب النواب. وينص الدستور على تكوين مجلس للأعيان، يتم اختيار أعضائه بالتعيين، له قوة عددية متكافئة: (أربعون عضواً)، ويتم الفصل فى المنازعات التى تثار بين المجلسين عن طريق إجراء اقترا ع مشترك. وتعد هذه النصوص الدستورية عقبات كؤودة تعرقل تقدم الديمقراطية ورقيها فى البحرين؛ وكان دستور ١٩٧١م السابق للبحرين قد تمت صياغته على نموذج الدستور الكويتى، ويعتبر الدستور الحالى خطوة إلى الوراء. ومما يحسب على أنه أمر كثير الإيجابية أن الحكومة البحرينية لا تقوم بالتلاعب فى عملية إحصاء أصوات المقترعين (جريدة الحياة ، عدد ١٠ ، ١٢ ، ١٨ مايو ، عدد ٢٥ ، ٢٦ أكتوبر ، ٢٠٠٢م).

أما أكثر العوائق خطراً أمام الحياة البرلمانية السليمة فى البحرين فهى الطائفية. فللبحرين أغلبية شيعية، فى حين أن الأسرة الحاكمة تنتمى إلى المذهب السنى، (وترجع أصول حكمها للبحرين إلى فتحهم للبلاد إبان القرن الثامن عشر). وشهدت تسعينات القرن العشرين اضطرابات واسعة النطاق بين السكان الشيعة، وقمعًا وبطشًا من جانب الأسرة الحاكمة. وأعمال العنف، والتحركات المصاحبة لها، مثل: منح الجنسية لأفراد ينتمون للمذهب السنى من خارج الدولة، أدت إلى تفاقم الانقسام الطائفى فى

البحرين. ومن الواضح أن هذا يشكل حاجزًا كبيرًا أمام أى عملية تحول ديمقراطى فى المستقبل، والتى تتطلب ليس تداولاً للسلطة فحسب من جانب الأسرة الحاكمة، وإنما تتطلب أيضًا منح صلاحيات سياسية جوهرية للأغلبية الشيعية. وتتضح الحالة فى البحرين بأكثر من الحالات الأخرى، وهو أن أى جهد مقصود من جانب البرلمان للمطالبة بحياة برلمانية سليمة سوف ينجم عنه تعطيل البرلمان. إذ أن للأسرة الحاكمة هيمنة وطيدة على أدوات القهر السياسى للدولة، وأثبتت مقدرتها على البقاء إبان الانتفاضة الشعبية فى تسعينات القرن العشرين. وكبرى جماعات المعارضة الشيعية، وهى: "جمعية الوفاق الوطنى الإسلامى"، لديها تفهم جيد للحدود التى يفرضها الموقف. فقد طالبت بالعودة إلى دستور عام ١٩٧٣م، لكنها أوضحت كذلك أنها تتقبل نظام الحكم الملكى لعائلة آل خليفة وتسعى إلى التغيير عبر الإصلاح السلمى(١٨).

وكان للبحرين تجربتان مع البرلمانات، الأولى بدءًا من عام ١٩٧٢م وحتى ١٩٧٥م، والثانية بدءًا من عام ٢٠٠٢م وحتى الوقت الحاضر. وقام كل من هذين البرلمانين بتحدى الحكومة، وإن لم يكن ذلك على أسس طائفية فى المقام الأول. ومن بين الثلاثين عضوًا المنتخبين فى الهيئة التشريعية لعام ١٩٧٢م، كان هناك ثلاثة عشر شيعيًا (Peterson, 1988: 74). وقامت الأسرة الحاكمة بتعطيل البرلمان حينما رفض إقرار أحد القوانين الأمنية القسرية للدولة، غير أن كلاً من السنة والشيعة (فى المعارضة القومية) قادوا الكفاح والنضال ضد القانون، ولم يتحول إلى قضية طائفية (Musa 1987: 116-132; Nakhleh 1980: 169-170; Khuri 1980: 230-232).

ومن بين الأعضاء الأربعين المنتخبين لمجلس النواب فى عام ٢٠٠٢م، كان اثنا عشر منهم فحسب من الشيعة، نتيجة لمقاطعة الوفاق لهذه الانتخابات احتجاجًا على إضعاف الصلاحيات البرلمانية فى دستور ٢٠٠٢م (Louer, 2004). وعلى الرغم من ضعفه الدستورى وغياب المعارضة الشيعية منه، أثبت مجلس النواب الحالى أنه أكثر

جموحًا مما كان متوقعًا وأنه صعب المراس. وفى عام ٢٠٠٣م، أجرى مجلس النواب تحقيقًا كبيرًا فى الخسائر التى منى بها صندوق التقاعد الحكومى. وفى أوائل عام ٢٠٠٤م، طالب سبعة عشر نائبًا باستجواب ثلاثة وزراء. واشتمل هؤلاء النواب على أعضاء من الكتلتين السياسيتين الكبريين وهما: الإخوان المسلمون السنية، والسلفيون (جريدة الوسط ، عدد ٢١ يناير ، ٢٠٠٤م وجريدة أخبار الخليج ، عدد ٩ مارس ، ٢٠٠٤م). واستجوب مجلس النواب وزير المالية فى أواخر شهر إبريل، غير أنه بنهاية شهر مايو آل الأمر بالاستجوابات الثلاثة إلى الإخفاق. ولم تؤيد تكتلات الإسلاميين السنة إجراء اقتراع رسمى بسحب الثقة من وزير المالية أو وزير ثان. والوزير الثالث نجا من عواقب طرح الثقة فيه لأسباب تقنية، الأمر الذى كان النواب يعلمون عنه الكثير؛ ففى البحرين، كما هى الحال فى أماكن أخرى، يتم استجواب الوزير فى الأمور التى تتصل بمنصبه الذى يشغله حاليًا فحسب داخل مجلس الوزراء (جريدة الأيام البحرانية ، عدد ٢٦ مايو ، ٢٠٠٤م والوسط ، عدد ٢١ يناير ، والأعداد : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ أبريل ، ٢٠٠٤م أخبار الخليج ، عدد ٩ مارس و٢١ و٢٢ أبريل ، ٢٠٠٤م).

إن الانقسام الطائفى فى البحرين يجعل الحياة البرلمانية السليمة احتمالاً بعيداً على نحو خاص. ويخفف الاعتدال الشيعى من مخاطر الانفراجة البرلمانية، ومع ذلك يظل هذا الأمر بعيد المنال عن الانفراجة الديمقراطية التى تستوجبها مبادئ الحياة البرلمانية السليمة. ومن العسير إنجاز الديمقراطية حينما تنطوى على ضرورة تخلى الأقلية عن السلطة وتسليمها فى ظل سياق من الاستقطاب الطائفى. على أية حال، مع التسليم بالطبيعة الشموسة العنيدة للانقسام الطائفى التى تتواجد فى البحرين، فإن برلمانًا منتخبًا ربما يمنحنا السبيل الواعد الأكثر تبشيرًا بإعطاء الأغلبية الشيعية صوتًا مسموعًا داخل الحكومة، ويخفض على المدى الطويل، من بروز الانقسام الطائفى فى أمور السياسة والحكم بالبحرين.

قطـر:

فى يونية عام ٢٠٠٤م، أصدر أمير قطر أخيراً الدستور الجديد لبلده، والذى وافق عليه المواطنون فى قطر باستحسان ساحق حسبما أظهره استفتاء للرأى أجرى فى إبريل من عام ٢٠٠٣م. وهذا الدستور، على أية حال، لن يصير نافذاً وسارياً إلا بعد أن يتم نشره فى الجريدة الرسمية. وصرح الأمير، معرباً عن الحاجة إلى الاستعداد والتهيئة، بأن هذا الأمر سوف يتطلب عاماً كاملاً (جريدة الرأى"أكتوبر" ، عدد ٩ يونية، ٢٠٠٤م). وفى ظل الدستور الجديد، سيحق للقطريين أن ينتخبوا أعضاء مجلس الشورى المؤلف من مجلسين، غير أن مجلس الشورى الجديد هذا لن يتمتع سوى بصلاحيات قلائل مقارنة بالبرلمانات فى: الكويت، والأردن، والمغرب. وسيكون بوسع البرلمان الجديد أن يحذف طلب طرح الثقة عن الوزراء، ولكن فقط فى حالة موافقة ثلثى أعضائه. ولأن الأمير سوف يعين ١٥ نائباً من ضمن النواب الخمسة والأربعين، فإن سحب الثقة من الوزير سوف يتطلب إجماعاً بين النواب المنتخبين، وهو ما قد لا يتحقق بين الأعضاء المعينين[١٩]. وللأعضاء المنتخبين فرصة أفضل قليلاً لأن يرفضوا التشريع، وهو أمر يتطلب حضور أغلبية بسيطة من سائر الأعضاء. ويخول الدستور للأمير صلاحيات واسعة لإصدار القوانين حتى حينما لا يكون البرلمان فى حالة انعقاد، ويحق لمجلس الشورى أن يرفض هذه القوانين ولكن بأغلبية ثلثى أعضائه فحسب[٢٠]. باختصار، يعتبر هذا البرلمان برلماناً من نوع مختلف جداً إذا قورن بذلك البرلمان الموجود فى الكويت. وثمة شيء واحد يمكن أن يقال لصالح التجربة القطرية، ألا وهو: أن الحكومة تحاشت التدخل فى الانتخابات البلدية لعامى ١٩٩٩م، ٢٠٠٣م ويحتمل أنها سوف تستمر فى هذا التقليد أثناء الانتخابات البرلمانية القادمة، لأن النواب سيكون لديهم صلاحيات قليلة فى وضع القيود على الدولة الأميرية، ولن يستخدموا البرلمان إلا كمنبر يعتلونه من أجل إلقاء الخطب الجوفاء.

عمان:

يعتبر مجلس الشورى لسلطنة عمان مجلسًا استشاريًا أو مجلسًا للشورى بحق، وليست لديه صلاحيات محددة فى القانون الأساسى للسلطنة. ولقد عقدت السلطنة أول انتخابات لها مع إعطاء المواطنين حق الاقتراع العام فى أكتوبر عام ٢٠٠٣م؛ أما الانتخابات السابقة فقد أجريت فى ظل وجود جمهور ناخبين محدود. وفى حين أنه لم تكن هناك اتهامات بالتلاعب فى صناديق الاقتراع، قامت الحكومة بتقييد قدرة المرشحين على عقد اللقاءات من أجل الإعلان عن برامجهم وخططهم تقييدًا شديدًا: وكانت تنظر إلى سماحها للمرشحين بتوزيع سيرتهم وترجمة حياتهم على الناخبين على أنه علامة من علامات الرقى والتقدم (جريدة الحياة ، عدد ٤ ، ٥ أكتوبر ٢٠٠٣م ، الشرق الأوسط عدد ٤ أكتوبر ، ٢٠٠٣م). والانتخابات فى ظل مثل هذه الظروف لا تسمح بالتعبير الحقيقى عن رأى جمهور الناخبين. وفى حين أن سلطنة عمان مثل قطر لديها تاريخ من الخطوات التدرجية نحو الأمام، إلا أن هناك عددًا جوهريًا من الخطوات المطلوبة حتى يتم الوصول إلى الحد أو النقطة التى وصلت إليها الكويت فى الديمقراطية فى عالم اليوم. ويتعين على المرشحين أن يكونوا قادرين على القيام بحملاتهم الترويجية بكل حرية من أجل خوضهم الانتخابات، كما يجب تخويل البرلمان صلاحيات دستورية أساسية وسلطات جوهرية.

مقارنات خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

الأردن:

تم تخويل البرلمان صلاحيات جوهرية فى الأردن، كما هى الحال فى الكويت. فبوسع الأغلبية المطلقة من النواب فى مجلس النواب المنتخب أن يسحب الثقة من الوزارة كاملة، ويضطرها إلى التنحى عن السلطة. يتعين على الحكومات الجديدة أن

تؤمن الاقتراع الإيجابي لطرح الثقة[٢١]. وفي الانتخابات الأخيرة، لم تقم الحكومة مباشرة بالتلاعب في نتائج الاقتراع. ولقد خاض الأردن تجربة حقبتين من الانفراج السياسي النسبي: أولاهما: في خمسينات وستينات القرن العشرين، وثانيتهما: بدأت منذ عام ١٩٨٩م. وتراوحت الانتخابات في خمسينات وستينات القرن العشرين من كونها نزيهة بقدر معقول (١٩٥٦م) إلى كونها قد استرقتها الحكومة استراقًا (١٩٦٣م) (Hourani 1989; Madi and Musa 1988 "1956": 603, 36-37; Aruri 1972: 179-180). لقد كانت الانتخابات الأربعة التي أجريت منذ عام ١٩٨٩م (وآخرها عقد في عام ٢٠٠٣م) "نزيهة وحرة نسبيًا"، بدون ذلك النوع من التلاعب والتزوير المتغلغل الذي رأيناه في الكثير من الملكيات الدستورية التي أخفقت في تحقيق الانتقالة المباشرة أو التحول المباشر إلى الحياة البرلمانية السليمة (Wiktorowicz 1999: 607; International Crisis Group 2003: 16). وتمثلت المعضلة الحقيقية للنظام الانتخابي في سوء توزيع الدوائر الانتخابية، وسوء تخصيصها (Posusney, Chapter 5, in this book). وأغلبية الأردنيين ينتمون إلى أصول فلسطينية ويعيشون في الأماكن الحضرية مثل: عمان، والزرقاء، وإربد. وتقوم هذه المناطق بانتخاب نواب قلائل يتناسب مع عدد الناخبين الذين لديهم حق التصويت والذين يعيشون داخلها. وفي عام ٢٠٠٣م، قامت الدوائر أو المقاطعات الانتخابية التي لديها حوالي ٢٧ بالمائة من الناخبين الذين لديهم حق الاقتراع بانتخاب نصف أعضاء المجلس النيابي[٢٢]. ويؤدي سوء توزيع الدوائر الانتخابية هذا إلى تقويض شرعية البرلمان. وتوحي الفروقات في إقبال الناخبين على الاقتراع والتصويت بحجم هذه المشكلة: فعلى الرغم من أن الإقبال في ثماني من ١٢ محافظة يتجاوز ٧٧ بالمائة، فإن إقبال الناخبين الذين لهم حق التصويت بلغ نسبة متواضعة للغاية هي ٤٣ بالمائة في العاصمة عمان، و٤٨ بالمائة في الزرقاء[٢٣].

ورغم القيود المفروضة على النظام الانتخابي، فإنه منذ عام ١٩٨٩م، يزاول مجلس النواب قدرًا من النفوذ على تركيبة مجلس الوزراء[٢٤]. واشتمل هذا على هجمات

برلمانية على رؤساء الوزراء، رغم كون هذا أمرًا أكثر يسرًا في الأردن من الكويت؛ لأن رؤساء الوزراء في الأردن لا ينتمون إلى الأسرة الحاكمة (Herb 1999: 232). وفي عام ١٩٩١م، أسقط البرلمان إحدى الحكومات - ولكن ليس عن طريق استعمال صلاحياته في سحب الثقة من الوزارة (Brown 2002: 117-118; Brand 1998: 108)) وحتى البرلمان المكون من انتخابات عام ١٩٩٧م (قاطعها الحزب الإسلامي الرئيسي) لم يكن يفتقد إلى الحيوية والنشاط؛ ذلك أنه أسقط أيضًا إحدى الحكومات بطريقة غير مباشرة في عام ٢٠٠٠م. ووفقًا لهذا المسلسل، وقعت غالبية من نواب البرلمان التماسًا يطالبون فيه بعقد جلسة خاصة للبرلمان من أجل سحب الثقة من الحكومة. وهدد النواب كذلك بإعاقة النصاب القانوني لإحدى الجلسات البرلمانية التي كان مطلوبًا انعقادها من أجل تمرير أحد التشريعات الاقتصادية الملحة. ورد الملك على ذلك بإقالة الوزارة وتعيين أحد زعماء النواب الثائرين رئيسًا للوزراء وكلفه بتشكيل حكومة جديدة. ومع ذلك، لم تكن هذه ممارسة صائبة تمامًا للصلاحيات البرلمانية كما قد تبدو لأول وهلة. ولقد فقد رئيس الوزراء شعبيته ليس داخل مجلس النواب فحسب، ولكن أيضًا داخل البلاط الملكي على ما يبدو (al-Hayat, April 28, May 12, and June, 2000). وكشفت إحدى الأزمات التي أصابت الحكومة "مجلس الوزراء" في عام ١٩٩٤م دينامية مماثلة حين اتحدت عناصر المعارضة وعناصر من مجلس النواب ضد الوزارة (al-Hayat, May 24, 1994). ويتمتع مجلس النواب بصلاحيات وسلطات كافية من أجل إكراه الملك على العثور على رؤساء وزراء يستطيعون التعامل مع البرلمان وتدبير شئونهم معه، ولكن ليس هناك على ما يبدو مطلب واضح بالحفاظ على مبادئ الحياة البرلمانية السليمة(٢٥).

وإلى عهد قريب جدًا، في عام ٢٠٠٣م، فازت حكومتان مختلفتان باقتراعات بالثقة داخل مجلس النواب وبأغلبيتين ساحقتين (٨٤، ٨٥ صوتًا على التوالي من ١١٠) (جريدة الحياة ، عدد ١٥ أغسطس ، ٢٠٠٣م، وعدد ٢٤ ديسمبر ، ٢٠٠٣م). ومع ذلك، فإنه بينما مرر مجلس النواب اقتراعات حول طرح الثقة وبهوامش كبيرة، إلا أنه رفض

أن يغلظ من العقوبات المفروضة على جرائم الشرف، وقام بحجب موافقته على مراسيم ملكية أخرى صدرت فى غياب البرلمان (جريدة الحياة ، عدد ١٢ ، ١٣ أغسطس ، ٢٠٠٣م). وأدى هذا إلى إقامة حاجز ضخم على درب الإصلاح، غير أن مجلس النواب لم يستعمل صلاحياته لإعاقة التشريع المطالب بإعطاء صوت أعظم فى مسألة تشكيل مجلس الوزراء وتأليفه.

وتعانى الأحزاب السياسية الأردنية ضعفًا ووهنًا نجم جزئيًا عن هذا السوء الذى اعترى تقسيم الدوائر والمقاطعات الانتخابية وتوزيعها. وإبان انتخابات ٢٠٠٣م، فاز أكبر الأحزاب – وهو الإخوان المسلمون – بسبعة عشر مقعدًا فحسب من إجمالى ١١٠ مقاعد. ووفقًا لبعض الحسابات، نجد أن سائر الأحزاب السياسية الرسمية الأخرى قد أخفقت فى الحصول على مقاعد (جريدة الحياة ، عدد ١٩ يولية ، ٢٠٠٣م)[٢٦]. وقامت الحكومة أيضًا بتفصيل نظام انتخابى من شأنه أن يوهن الأحزاب وينتج نوابًا مدينين بالفضل إلى الانتماءات القبائلية، والأسرية، والعشائرية. وطبعًا، ربما كان لهذا تأثيراته المرغوبة فقط إذا كانت هذه الولاءات البدائية قوية بين جمهور الناخبين، وبخاصة فى المناطق التى يعيش فيها الأردنيون الذين مسقط رأسهم الضفة الشرقية لنهر الأردن. على أية حال، بمجرد الوصول إلى البرلمان، يقوم النواب بتنظيم أنفسهم إلى تكتلات، وبات هذا أمرًا ملاحظًا وأكثر بروزًا فى الآونة الأخيرة. ولعبت هذه التكتلات دورًا مهمًا فى اصطفاء الزعامة البرلمانية، والمراهنة على المواقف إبان إجراء الاقتراعات بطرح الثقة عن الحكومات، وإبان التشريعات (جريدة الدستور العمانية ، عدد ٢٦ يولية و١ ، ١٠ ديسمبر ، ٢٠٠٣م).

والتهديد بتعطيل الحياة البرلمانية يقدم لنا محكًا قويًا ينم عن مقدرة البرلمان الأردنى على تحدى نظام الحكم الملكى هناك. وأكثر التعطيلات البرلمانية عديمة الدستورية فى الآونة الأخيرة، انتهى بها المطاف إلى عام ٢٠٠٣م فحسب. وقام الملك بحل البرلمان فى عام ٢٠٠١م، وأعقب ذلك بتأخيره للانتخابات على أساس أن

الإصلاحات الخاصة بتصويب العوار الذى لحق بتقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها يجب أن يتم تنفيذه، ولأن الموقف الإقليمى (غير المستقر، على وجه اليقين) كان يصب فى غير مصلحة الانتخابات. وفى حين أن نظام الحكم الملكى للعاهل الأردنى يفضل أن يكون لديه برلمان، فإن سلطات الدولة الملكية دائبة ودائمة، وأما سلطات البرلمان فطارئة وعارضة.

المغرب :

من حيث عدة نواح شكلية، تبدو التجربة المغربية وكأنها أكثر تقدمًا عن تجربتى الأردن والكويت وبقدر طيب. فالبرلمان المغربى يتمتع بصلاحيات أكبر بالمقارنة مع صلاحيات نظيره الأردنى: إذ بوسع أغلبية من النواب المنتخبين أن يسحبوا الثقة من الوزارة، ويتعين على الحكومات الجديدة أن تؤمن لنفسها الحصول على اقتراع إيجابى بالثقة[٢٧]. ويعد نظامها الحزبى هو الأكثر تطورًا بين نظم الحكم الملكية العربية. وتم استخدام القوائم الحزبية فى انتخابات عام ٢٠٠٢م، مما ثبط المستقلين الذين ألفيناهم فى الملكيات العربية الأخرى، وأدى كذلك إلى تعزيز الأحزاب السياسية[٢٨]. والأمر الأكثر تأثيرًا ويترك انطباعًا فى النفس هو أن الملك دعا أحزاب المعارضة ليشكلوا حكومة فى عام ١٩٩٨م، وشغل زعيم حزب الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية المعارض منصب رئيس الوزراء لغاية عام ٢٠٠٢م.

وفى النهاية، رغم ذلك، تذكرنا التجربة المغربية بالملكيات الدستورية التى أخفقت فى تحقيق تحول مباشر إلى الحياة البرلمانية السليمة، وبأكثر مما تذكرنا بتلك الملكيات التى أنجزت بالفعل الحياة البرلمانية السليمة. وتبرز المغرب من بين الملكيات العربية القائمة حاليًا بسبب تفشى التزوير فى انتخاباتها البرلمانية. فنتائج الانتخابات، وبخاصة فى الماضى، دانت بالفضل الكثير لمكائد وزارة الداخلية وإرادة جماهير

الناخبين بالقدر ذاته. وتأثر إقبال الناخبين على الاقتراع نتيجة لذلك السبب (انظر بوسوزني، الفصل الخامس من هذا الكتاب) انظر أيضًا: (Maghraoui 2001a: 80; Eick-elman, 1986). وأفضى هذا إلى تآكل خطير للنظام الحزبي، وألقى بشرعية البرلمان في غياهب الشك والظنون. ومع ذلك، فإن التوجه كان إيجابيًا. فالملك محمد السادس (الذي ارتقى سدة السلطة في عام ١٩٩٩م) كان يراهن ببعض من مصداقيته على نزاهة انتخابات عام ٢٠٠٢م، التي حظيت بمعيار أعلى من الجهود المبذولة في انتخابات سابقة. غير أن الحزب الإسلامي، الذي أدى أداء جيدًا في الانتخابات، قرر مسبقًا أن يخوض بمرشحيه الانتخابات في ست وخمسين دائرة/ مقاطعة انتخابية من بين الدوائر البالغ عددها ٩١ دائرة انتخابية، وهكذا فقد قلل من التهديد الذي شكله للدولة الملكية والنخبة القائمة، إلا أنه خفض أيضًا درجة تمثيل الانتخابات للرأي العام تمثيلاً واضحًا إلى الحد الأدنى (al-Hayat, September 26, 2002; Le Monde; September 27, and 29, 2002). وفي الانتخابات البلدية التي أجريت عام ٢٠٠٣م، "غلبت" الحكومة برأيها على الحزب الإسلامي أن يخوض بمرشحيه الانتخابات في ١٥ بالمائة فقط من الدوائر/ المقاطعات الانتخابية البالغ عددها أربعًا وعشرين ألف دائرة (Agence France Presse, September 10, 2003). وثمة حزب إسلامي أكثر راديكالية وهو الذي ربما حظي بالحصول على أصوات مهمة، لم يشأ أن يشارك في انتخابات ٢٠٠٢م البرلمانية.

وتبدو تجربة حكومة المعارضة أيضًا أقل إثارة للإعجاب حينما ندرس القيود التي فرضت على صلاحيات رئيس الوزراء وسلطاته. ففي الممارسة الفعلية، يسوس الملك صلاحيات كثيرة ويديرها بطريقة مباشرة، وخصوصًا الوزارات السيادية. ويتم هذا عادة على حساب رئيس الوزراء. وحينما قام الملك محمد السادس بإقالة دريس بصري: (الرجل القوي ووزير الداخلية في عهد أبيه)، وسمى شخصًا آخر ليحل محله، لم يعلم رئيس الوزراء بما حدث إلا بعد أن بات حقيقة واقعة (Maghraoui 2001b; Ben Mlih, 2001: 7). وفي مقابلة مع الملك أجريت عام ٢٠٠١م، وجد العاهل لزامًا عليه أن ينكر أن

هناك حكومتين: إحداهما داخل القصر والأخرى خارجه، وظل طوال المقابلة يؤكد أن على الملك "مسؤوليات خاصة" تجاه الشؤون الخارجية، والدفاع، والداخلية، والشؤون الدينية، والعدل (جريدة الشرق الأوسط ، عدد ٢٤ يوليو ، ٢٠٠١م). وقد مكث الملوك المغاربة منذ أمد بعد وهم يشغلون شخصياً وبأنفسهم حقائب الدفاع.

أما صلات الأحزاب السياسية بجمهور الناخبين فغالبًا ما تبدو طفيفة وغير محددة المعالم، ولما عين الملك حكومة "معارضة" في عام ١٩٩٨م، فعل الملك ما وسعه من أجل أن يعهد إليها بالسلطة ويوليها إياها[٢٩]. وفي أعقاب انتخابات ٢٠٠٢م، تم وضع قيود النظام في منظور حاد. وتمخضت الانتخابات عن مجلس نواب ممزق حيث إن الأحزاب الكبرى الأربعة شغل كل واحد منها ما يتراوح بين ٤١ و ٥٠ مقعداً من إجمالي المقاعد البالغ عددها ٣٢٥[٣٠]. وشرعت الأحزاب السياسية في تشييد ائتلافات، وباتوا جادين في ذلك غير هازلين، وبزغت كتلتان رئيسيتان متوازنتان توازنًا متكافئًا، وكان الحزب الإسلامي جزءًا مفتاحيًا من الكتلة التي مالت صوب اليمين (جريدة الحياة، عدد ١١ أكتوبر ، ٢٠٠٢م). فإذا قدر لهذه العملية أن تدوم، لربما ألفت المغرب نفسها وقد حازت حكومة ائتلاف حاكم محددة تحديداً واضحًا نسبيًا، ومعارضة مميزة. بيد أن الملك وضع نهاية لعملية تشكيل الحكومة الائتلافية حينما طالب أحد التكنوقراط بتأليف مجلس الوزراء. وتم حل التكتلات بينما هرعت الأحزاب السياسية إلى الانضمام للحكومة. ومن بين الأحزاب الكبرى، ظل الحزب الإسلامي وحده في المعارضة. ونزعت النتائج إلى تأكيد وجهة نظر المرتابين إزاء النخبة السياسية قاطبة – في ظل وجود احتمال باستثناء الإسلاميين – بأنهم ما هم إلا حيوانات تابعة لنظام الحكم[٣١]. فأمسى النظام يشبه بصورة صارخة الحياة البرلمانية الاسمية والشكلية التي عهدناها في الملكيات الدستورية الفاشلة، رغم أن الجهود المبذولة من أجل تطهير الانتخابات المغربية توحي بأن ثمة أسبابًا للتفاؤل تفاؤلاً محدوداً.

المملكة العربية السعودية:

لم يحدث أن أجرت المملكة العربية السعودية انتخابات على المستوى الوطنى. ويقوم الملك بتعيين جميع أعضاء الجمعية الوطنية السعودية، ألا وهى مجلس الشورى، وتفتقد هذه الهيئة إلى الصلاحيات والسلطات الحقيقية التى يمكنها بمقتضاها ممارسة القيود على نظام الحكم الملكى. وفى ربيع عام ٢٠٠٤م، اعتبر القوم أنهم حققوا رقيًا وتقدمًا حينما قيل إن الصحفيين صار مسموحًا لهم بحضور جلسات مجلس الشورى، وأنه سيتم السماح بإذاعة ساعتين من مداولاته الأسبوعية (جريدة الحياة ، عدد ١٦ مارس ، ٢٠٠٤م). على أية حال، فإنه منذ أوائل عام ٢٠٠٣م، تنامت وتيرة الحديث حول الإصلاح فى المملكة العربية السعودية بدرجة كبرى. وتم تداول الالتماسات والعرائض المطالبة بتنظيم انتخابات، وبرز من بين هذه التوسلات عريضة بإقامة "دولة ملكية دستورية"[٣٢]. ونادى ولى العهد بإجراء انتخابات تخص نصف مقاعد مجالس الشورى الإقليمية، رغم أنه أيضًا اشتكى من أن الدواوينية "البيروقراطية" (وأعضاء آخرين من أسرته الحاكمة) قاموا بإعاقة التحرك من أجل هذا الإصلاح. ويبدو أن الأسرة المالكة منقسمة حول هذه القضية، فى ظل تواجد مجموعة يتزعمها ولى العهد عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود هم الذين يحبذون الإصلاح، بينما هناك مجموعة أخرى ترتبط بوزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز هم الذين يعارضون الإصلاح (شئون سعودية ، العدد رقم ١٣ ، ٢٠٠٤م ٦- ٧). والظروف المحيطة بالعاهل السعودى تعيقه عن حل الصراع، والسن المتقدم لجميع اللاعبين الرئيسيين تجعل من الصعب عليهم أن يستشرفوا التنبؤات المتعلقة بكيف يتم الحل فى نهاية المطاف. فهل يتسنى لولى العهد عبدالله بن عبدالعزيز أن يتولى الحكم وهو فى صحة طيبة؛ على أية حال، فإن الإصلاحات على الأرجح سوف تمضى قدمًا صوب الأمام.

وتقدم لنا الخبرات المستمدة من الملكيات الأخرى بعض الأشياء التى نبحث عنها لخصوص أى تجربة سعودية مستقبلية تنهض على أساس من الإصلاحات البرلمانية.

أولاً: الأمور والمسائل المتعلقة بالدستور. فبرلمان له صلاحيات من نوع البرلمان الكويتى يقدم لنا بشيراً كبيراً لنجاح التحرك صوب الأمام بأكثر مما قد يقدمه الطراز القطرى. ثانياً: فى حين أن بوسعنا أن نتوقع أن الانتخابات سوف تقتفى أثر النموذج الخليجى فى نزاهة الإجراءات الانتخابية، فإن أى ممارسة انتخابية ستكون نافعة فقط إذا استطاع المرشحون الترويج لحملاتهم وأن يتبوؤا المنابر لمخاطبة العامة حول القضايا المثارة؛ (ليس كما الحال، على سبيل المثال، فى سلطنة عمان). ثالثاً: حتى إذا استقبل البرلمان صلاحيات واسعة وفقاً للنموذجين الكويتى أو الأردنى، فإن الحياة البرلمانية السليمة لن تتأتى على الأرجح. حيث إن تهديد التعطيل سوف يحد من طموحات النواب. وسيكون لبعض قطاعات جمهور الناخبين قدر ضئيل من الحماس من أجل تحقيق انتقال سريع إلى حكم برلمانى قائم على أساس من تنافس الأحزاب السياسية. أما الأحزاب السياسية - أو التكتلات غير الحزبية من النوع الموجود فى مواضع أخرى بالخليج العربى - ليس متوقعاً لها أن تفوز بأغلبية المقاعد. فالولاءات القبلية، والطائفية، والعشائرية، والمحلية تتصف بالمتانة فى المملكة العربية السعودية؛ شأن الحال فى الأردن أو الكويت، وسيكون من الغريب حقاً إذا لم تقم الأسرة الحاكمة بتدبير نظام انتخابى من شأنه أن يركز على هذه الولاءات ويثبط التكتلات الانتخابية.

الخلاصة :

إن عقد مقارنة بين نظم الحكم الملكية العربية القائمة حالياً وبين تلك الكائنة فى أصقاع أخرى من العالم لا يتيح لنا أن نتنبأ بما إذا كانت الملكيات العربية سوف تصبح ملكيات ديمقراطية أم لا. بيد أنها على أية حال تزودنا ببعض البصيرة النافذة حول الإمكانيات الديمقراطية التى تتمتع بها تلك البرلمانات، وبوسعها أن تساعدنا على أن نتفهم دور البرلمانات المنتخبة فى نظم الحكم السلطوية هذه على أفضل وجه.

ويلخص لنا الجدول ٨,١ العديد من الحواجز الأكثر أهمية أمام الحياة البرلمانية السليمة داخل الملكيات العربية. وفى الكويت، والأردن، والمغرب، نجد أن الدساتير ذاتها تشكل قليلاً من الحواجز أمام الحياة البرلمانية السليمة. ذلك أن مجالس النواب المنتخبة بالبرلمانات بوسعها أن تعزل الوزراء وأن تعيق عمل الحكومة. وما هذه سوى الصلاحيات والسلطات المستعملة داخل الملكيات الدستورية الأخرى من أجل تحقيق الحياة البرلمانية السليمة. أما كونها لم تستخدم لهذه الغاية داخل هذه الملكيات العربية الثلاث فيجب علينا أن نقتفى أثر ذلك رجوعًا إلى الممارسة السياسية. إن دساتير قطر، والبحرين، وسلطنة عمان، تقوم بالتضييق بمزيد من الشدة على السلطات الممنوحة لبرلماناتها، وأى تقدم جوهرى صوب الحياة الديمقراطية السليمة فى هذه الملكيات يجب أن يشتمل على تغييرات دستورية؛ على الأقل كما تعيه المعارضة البحرينية وتستوعبه تمامًا.

الجدول ٨,١ الحواجز أمام الحياة البرلمانية السليمة فى الملكيات العربية

	الكويت	الأردن	المغـرب	البحرين	قطـــر	عمـــان	السعودية	الإمارات
الصلاحيات البرلمانية	برلمان قوى	برلمان قوى	برلمان قوى	برلمان ضعيف	برلمان ضعيف	برلمان ضعيف جداً	لا يوجد برلمان منتخب	لا يوجد برلمان منتخب
تزوير الحكومة للانتخابات	تلاعب حكومى صغير	بعض التلاعب الحكومى	تلاعب حكومى خطير	تلاعب حكومى صغير	تلاعب حكومى صغير (الانتخابات البلدية)	قيود حادة على حملات الانتخاب لم يعلم تزوير	لا توجد انتخابات	لا توجد انتخابات
سوء توزيع الدوائر الانتخابية	سوء التوزيع ليس حاجزاً للحياة البرلمانية	سوء توزيع جوهرى ضد الفلسطينيين	ليست بقضية	سوء توزيع محتمل ضد الشيعة	لم يعرف أى سوء توزيع فى الدوائر	لم يعرف أى سوء توزيع فى الدوائر	لا توجد انتخابات	لا توجد انتخابات
تهديد النظام الملكى بتعطيل البرلمان	تهديد صغير نسبياً بالتعطيل منذ ١٩٩٢م	أحدث تعطيل من ٢٠٠١م-٢٠٠٣م وتهديد جوهرى بمزيد من التعطيل	لا تعطيل حديث؛ وتزوير الانتخابات أرجح من التعطيل	تعطل البرلمان من ١٩٧٢م-٢٠٠٢م؛ وتهديد جوهرى بمزيد من التعطيل	لم ينعقد أو لم يلتئم البرلمان بعد	البرلمان ضعيف؛ لا حاجة لتعطيله	البرلمان ضعيف؛ لا حاجة لتعطيله	البرلمان ضعيف؛ لا حاجة لتعطيله
دعم جمهور الناخبين للحياة البرلمانية	نصف النواب تقريباً يؤيدون الحكومة .	معظم النواب يؤيدون الحكومة، جزئياً؛ لسوء توزيع الدوائر	كثير من النواب المؤيدين للحكومة؛ واستبعد الإسلاميون	معظم النواب يؤيدون الحكومة، نظراً لمقاطعة الشيعة للانتخابات	ليس واضحاً	ليس واضحاً	لا توجد انتخابات	لا توجد انتخابات
الأحزاب البرلمانية	يسود المستقلون؛ النظام الانتخابى يثبط الأحزاب؛ التكتلات البرلمانية نشيطة	يسود المستقلون؛ النظام الانتخابى يثبط الأحزاب؛ التكتلات البرلمانية نشيطة	النظام الانتخابى يثبط الأحزاب، قليلة، لا مستقلين	يسود المستقلون؛ النظام الانتخابى يثبط الأحزاب؛ التكتلات البرلمانية نشيطة	لا توجد أحزاب فى الانتخابات البلدية	لا توجد أحزاب فى الانتخابات البلدية	لا توجد أحزاب سياسية	لا توجد أحزاب سياسية

ملاحظة: إذا أخذنا الحديث على عواهنه، فإن البلدان الواقعة على يمين الجدول قد أنجزت مزيداً من التقدم صوب الحياة البرلمانية السليمة، بينما البلدان الواقعة على يسار الجدول فإنجازها أقل .

إن غياب التلاعب الحكومى المباشر فى الانتخابات فى الملكيات العربية؛ (فيما عدا المغرب)، يتيح قدرًا طيبًا من الشجاعة، وربما يكون ثمة أمل ضئيل فى الإنجاز النهائى للحياة البرلمانية السليمة؛ إذا لم يتم الحفاظ على هذا التقليد أو السالفة. وفى الملكيات الدستورية الأخرى، أدت الأمانة فى الانتخابات إلى المحافظة على مشاركة المعارضة السياسية فى العملية البرلمانية، حتى إذا كان العاهل أو الملك يتمسك بالهيمنة على السلطة التنفيذية. على أية حال، فإن التحيز فى تقسيم الدوائر والمقاطعات الانتخابية فى الأردن ضد الأردنيين من أصول فلسطينية يجرح شرعية البرلمان والعملية السياسية برمتها. وفى ضوء ذلك، ربما يكون ممكنًا أن نرسم تشابهًا جزئيًا بين هذا وفقدان حق الاقتراع الكامل فى بعض الملكيات الدستورية المبكرة. ومع ذلك، فإنه فى الحالات المبكرة، نزعت ردود فعل الطبقات والفئات المستبعدة إلى التركيز على وصولهم إلى البرلمان، فى حين أن سوء تقسيم المقاطعات والدوائر الانتخابية وسوء توزيعها بالأردن يميل إلى تنفير الكثير من الأردنيين واستلابهم إزاء الحياة البرلمانية برمتها. وتبدو البحرين أيضًا وقد لاقت مشاقًا من سوء توزيع الدوائر الانتخابية، وفى هذه الحالة كان موجهًا ضد غالبية السكان البحارنة من طائفة الشيعة.

وبدلاً من استراق الانتخابات، قامت الملكيات العربية مرارًا وتكرارًا بتعطيل برلماناتها. إن مجرد التلويح والوعيد بتعطيل البرلمان يكبح طموح النواب من أعضاء البرلمان ويثبطهم، ويظل هذا الوعيد قائمًا بحذافيره فى: الأردن والبحرين. أما مجلس الشورى بسلطنة عمان فيثير مثل هذا التهديد الضئيل فى وجه دولة السلطنة ذات الحكم الملكى، والتى حتى تعطيل البرلمان يبدو فيها أمرًا غير ضرورى. واسترقت الملكية المغربية بطريقة نموذجية الانتخابات بدلاً من أن تقوم بتعطيل البرلمان. وإنه لفى الكويت ذاتها ظلت الانتخابات حرة نسبيًا حيث انحسر التهديد بتعطيل البرلمان، ويزودنا هذا بالسبب الوجيه للنظر إلى التقدم الكويتى صوب الصلاحيات البرلمانية الحقيقية على أنه أكثر تقدمًا عن أى من الملكيات العربية الأخرى.

ولسوف نكون مخطئين إذا افترضنا أن المبادئ الملكية سوف تنتعش فى العالم العربى عن طريق القمع والبطش فحسب. فالبرلمانات تمثل جماهير ناخبيها، وليس جميع الناخبين فى الملكيات العربية يريدون حياة برلمانية سليمة. وفى واقع الأمر، فإن كثيرين لا يريدون ذلك جهراً وعلانية، ويفضلون على ذلك أن يظل جل السلطة السياسية فى أيادى الملوك. ويشكل هذا عائقًا مقيتًا أمام الحياة البرلمانية السليمة نظراً لسبب صرف، وهو: أن النواب الذين يصطفيهم هؤلاء الناخبون - وقد يستغلون البرلمان أحيانًا من أجل إلحاق الهزيمة بالحكومة فى قضايا محددة - لا يسعون إلى التغيير الهيكلى الذى من شأنه أن يعطى الأحزاب السياسية الممثلة فى البرلمان صلاحيات تتعلق بتعيين الوزراء. ونرى هذا أكثر جلاء فى الكويت، حيث يشغل النواب الموالون للحكومة حوالى نصف المقاعد المنتخبة داخل البرلمان. ويشجع النظام الانتخابى هذا الأمر، بيد أن هؤلاء النواب يمثلون أيضًا جماعة رئيسية من الرأى داخل إطار السياسة والحكم بالكويت. وفى الملكيات الأخرى، قد نجد صعوبة فى قراءة رغبات جماهير الناخبين واستلهامها؛ فالتمثيل التام للفلسطينيين المتأردنين ربما يغير كلية من التركيبة الموالية للحكومة داخل مجلس النواب الأردنى، وهو ما قد تفعله الانتخابات فى البحرين فى ظل رسم دوائر انتخابية بنزاهة، ومشاركة من جانب طائفة الشيعة. وكذلك الأمر أيضًا فى المغرب، فالاستبعاد الجزئى للإسلاميين من الانتخابات، والاختيار الجزئى لأحزاب المعارضة المتواجدة، من شأنه أن يوهن من عضد المعارضة فى البرلمان المغربى.

أخيراً، جميع البرلمانات، عدا البرلمان المغربى، تفتقد إلى نظام حزبى قوى. والبرلمانات الخاوية من الأحزاب يمكنها أن تمارس الفيتو أو الاعتراض على الحكومة غير أنها لا تأمل فى نزع السيطرة فيما يخص تعيين الوزراء. ومع ذلك يتبقى هناك مقدار معين من التقدم فى هذا المضمار؛ فحتى حينما يهيمن المستقلون، فى الكويت والأردن، يكتشف النواب تدريجيًا أنه من النافع لهم أن يلتئموا ضمن التكتلات داخل

البرلمان. فإذا ما قدر لبعض الحواجز الأخرى أمام الحياة البرلمانية السليمة داخل الملكيات أن تتلاشى، فإن هذه التكتلات سوف تقدم قاعدة صلدة لمزيد من تطور الأحزاب السياسية.

ومن بين سائر الملكيات فى العالم العربى، أيها حققت تقدمًا صوب الحياة البرلمانية السليمة ؟ تعتبر المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بطبيعة الحال، هى الأكثر بعدًا عن الحياة البرلمانية السليمة، ذلك أنهما يفتقدان حتى إلى البرلمانات المنتخبة. أما برلمان سلطنة عمان فليس له صلاحيات محددة فى الدستور، وأما برلمان قطر فسوف يرزح تحت دستور لا يمنحه سوى أقل الصلاحيات؛ كما أنه ليس من الواضح أن تسمح الأسرة المالكة بإجراء حملات انتخابية حرة أو ظهور تكتل معارضة داخل البرلمان. ويحتوى برلمان البحرين على تكتلات معارضة، وتتمتع البلاد بحياة سياسية نشيطة. بيد أن الدستور يقيد تقييدًا شديدًا صلاحية مجلس النواب المنتخب. وهذا الأمر لم يصب الأردن، والمغرب، والكويت. ومن بين هذه الملكيات، نجد أن المغرب بينما يعكس لنا المظهر الرسمى بكونه الأكثر تقدمًا عن الحالات الأخرى، فإنه يشبه الكثير من الملكيات الدستورية فى العالم العربى وغيره من البقاع؛ إذ إنها نظم أباح الملوك فيها الشكل الخارجى للحياة البرلمانية السليمة غير أنهم قاموا بتجريدها من الجوهر عن طريق تدخلاتهم فى الانتخابات وعن طريق حرمان رئيس الوزراء من سلطته فى أن يحكم.

وتعانى التجربة البرلمانية الأردنية من الفتور واللامبالاة واسعة النطاق، وفقدان الشرعية بين الكثيرين من الأردنيين، وخصوصًا (على الرغم من أن ذلك ليس حصريًا عليهم) أولئك المتأردنين من ذوى الأصول الفلسطينية. بيد أن بعضًا من هذا ينبثق أيضًا عن موقف الأردن الإقليمى الصعب جدًا، والصراع العربى الإسرائيلى الذى أخذ يسوء فى السنوات الأخيرة. وتشكل هذه العوامل حواجز حقيقية أمام أى توسع فى الصلاحيات البرلمانية أو المزيد من تضمين الإسلاميين أو الأردنيين من أصل فلسطينى

فى الحياة السياسية. على أية حال، فإنه كذلك لا يمكن افتراض أنه إذا تلاشى بعض من هذه المشكلات، فسوف يرفض نظام الحكم الملكى الأردنى السماح لصلاحيات البرلمان بالنمو على حساب الملكية ذاتها.

وتبرز الكويت على وجه الخصوص بذاتها بين نظم الحكم الملكية الأخرى، فالبرلمان يتمتع بدرجة أساسية من الشرعية بين الشعب الكويتى والمواطنين الكويتيين. أما أولئك الذين تم تهميشهم - وبخاصة النساء - فقد ركزوا جهودهم على الحصول على القبول، وليس على مهاجمة المؤسسة. ومع ذلك، فإن شرعية البرلمان لا تأتى على حساب شرعية دور الأسرة الحاكمة فى أمور السياسة، وثمة ميل فطرى ضئيل لدى كثيرين من جمهور الناخبين من أجل هيمنة برلمانية على أمور السياسة والحكم فى الكويت. على أية حال، فإنه من بين السلالات الحاكمة العربية، تبدو الكويت هى الأكثر أريحية وتتمتع بوجود برلمان قوى سياسيًا. وعلى الرغم من أنه ليس ثمة شىء محتوم بشأن المزيد من التقدم صوب الحياة البرلمانية السليمة فى الكويت، فإنه ربما يكون مثل هذا التقدم هنا فى الكويت - من بين الملكيات العربية - هو الأمر المدهش حقًا.

وبرلمانات نظم الحكم الملكية العربية ليست مجرد واجهات أو مظاهر كاذبة. وفى حين أننا لا نستطيع أن نتنبأ بالإنجاز النهائى للحياة البرلمانية السليمة، فإننا لا نستطيع أن نستبعده أيضًا. فإذا تمت المحافظة على سالفة الانتخابات الحرة، وتم إجراء تحسينات دستورية داخل بعض الملكيات، فقد تنطوى هذه البرلمانات على وعود للتحول بهذه النظم السياسية إلى اتجاه أكثر ديمقراطية.

الهوامش

أنا مدين بالفضل لـ: جاسون براونلى، و أمانى جمال، وإيلين لاست أوكار، وجينيفر ماكوى، وراشد نعيم، وميشيل بينير أنجريست، ومارشا بريبشتين بوسوزنى، ومارك تيسلر، نظراً لتعليقاتهم النافعة التى أعانتنى.

(١) بروميبرج أقل تشاؤماً كما بدا فى ورقة العمل التى قدمها فى عام ٢٠٠٢م إلى مؤسسة كارنيجى.

(٢) ينطوى هذا على بعض المقارنة لدى تحليل نظم الحكم السلطوية بالعناصر الديمقراطية فى أصقاع أخرى من العالم. انظر على سبيل المثال: Levitsky and Way (2002).

(٣) للاطلاع على عمل بحثى يعالج على نحو خصوصى الدساتير ويثير بعض القضايا التى فحصتها هنا، انظر: Brown (2002).

(٤) فى الفصل الخامس من هذا الكتاب، لا تقوم مارشا بوسوزنى بالتمييز بين الملكيات باعتبارها نوعاً محدداً من نظم الحكم، لكنها تذكر الدلائل التى تبرهن على أن "التحولات الديمقرطية بوسعها أن تبزغ من بين غياهب الحقب الطويلة للتنافسات الخاضعة للسيطرة والهيمنة"، والتى تتيح لجماعات المعارضة أن "تتفاوض فى المطاف الأخير والنهائى على الدمقرطة أو التحول الديمقراطى مع الرافضين من المستبدين والمتسلطين الذين هم فى سدة الحكم".

(٥) يمكن العثور على النسخ الإنجليزية لدساتير معظم الملكيات العربية على موقع مشروع القانون الدستورى الدولى، وهو: www.oefre.unibe.ch/law/icl/index.html and at www.gsu.edu/~polmfh/constitutions.htm.

(٦) لابد أن نرسم خطاً فارقاً ومميزاً بين التزوير الذى ينظمه المركز، والتأثير غير المناسب من جانب الأعيان المحليين؛ فالتأثير الأخير لم يدمر استقلال البرلمان ضد الحكومة.

(٧) أتاحت محاباة الأقارب والمحسوبيات لمجالس الوزراء البريطانية أن تهيمن على عدد ضخم من المقاعد فى البرلمان إبان القرن الثامن عشر، على الرغم من أن تلك المقاعد كانت تخص الدوائر الانتخابية الصغرى فى الأغلب الأعم. ولم يولد التلاعب فى الانتخابات سوى القليل من الإصلاحات التى تمت فى عام ١٨٣٢م وما بعدها. انظر: McCord (1991); Holmes and Szechi (1993: 37).

(٨) للاطلاع على شرح للأسباب الأساسية التى أفضت إلى "الانزلاق نحو السلطوية" فى مصر، انظر: الفصل الخامس لأنجريست داخل هذا الكتاب؛ انظر أيضاً: al-Bishri (1987).

(٩) ثمة استثناءات قلائل. فالانتخابات في ألمانيا الإمبريالية كانت حرة تمامًا، في ظل وجود حق اقتراع عام للرجال. وتعرض النظام الملكي في ألمانيا إلى الدمار من جراء الحرب العالمية الأولى، وأعقبه نظام حكم ديمقراطي هش. انظر: Hewitson (2001): Suval (1985). والانتخابات في النصف النمساوي من الدولة الملكية المزدوجة ثنائية الحكم، في حين أنها قد تعرضت للتصدع، فإنها لم تتعرض للاستراق بصفة دورية من جانب الحكومة. وأدت الصراعات بين الجنسيات إلى عرقلة تشكيل حكومة حزبية متجانسة (Jenks 1974).

(١٠) انظر أيضًا: Brown (2002: 10). وفي النرويج وهولندا، بوسع البرلمانات التي كانت تتصرف من تلقاء نفسها، أن تسحب الثقة من الوزراء، انظر: Storing (1963: 51-52, 150-152); Newton (1978: 66, 71).

(١١) للاطلاع على تفاصيل تحقيق الحياة البرلمانية السليمة في بلجيكا، انظر: Kossmann (1978: 201, 208-368); Hislaire (1945: 97); in Denmark, Jones Newton (1970: 75-87); in Sweden, Verney (1957: 103, 32-33); in the Netherlands, Newton (1978: 73-74); Kossman (1978: 285-288); in Norway, Storing (1963: 52-53); Derry (1957: 179-180).

(١٢) حول دبي، انظر: al-Hayat, April 3, 2003 (2002). وبعد ذلك بعام، لم يقدم حكام دبي أي مزيد من الإعلانات حول هذا الموضوع.

(١٣) المادتان ١٠١، ١٠٢: الوزراء الذين يجلسون في البرلمان حتى إذا لم يكونوا أعضاء منتخبين لا يستطيعون التصويت بخصوص استجوابات سحب الثقة.

(١٤) Al-Hayat, July 5, 1999. مقابلات مع شخصيات بارزة منيت بالهزيمة، انظر: al-Qabas, July 10, 11 and 12, 2003; see also Tetreault (2000).. لم تقم الحكومة بسرقة الانتخابات في بعض الدوائر الانتخابية عام ١٩٦٧م، انظر: (al-Najjar 2000: 86-92).

(١٥) يقوم الناخبون الكويتيون بالاقتراع مرتين في الدوائر الانتخابية التي يخوضها عضوان بدون إعادة للانتخابات. ويشجع هذا النظام التصويت طبقًا للانتماءات القبلية، والعشائرية، والطائفية، في حين يقوم بتثبيط الأحزاب القائمة على أسس عقائدية وأيديولوجية: ومن شأنه أيضًا أن يجعل من عملية شراء الأصوات أكثر يسرًا. انظر: al-Harbi, (2003: 28-33).

(١٦) ولقد ولد آخر إقفال غير دستوري حركة احتجاج قوية في عام ١٩٨٩م و ١٩٩٠م. انظر: al-Mudayris, 2002).

(١٧) للاطلاع على تقرير مفصل حول التوجهات السياسية لأعضاء البرلمان الكويتي منذ عام ١٩٦٢م، انظر قاعدة البيانات حول السياسة في الكويت والتي قمت أنا بإنشائها: www.gsu.edu/~polmlh/ database/database.htm. On the Awzim, see al-Rai al-Am, March 7, 10, and 12, 2004.

(١٨) انظر على سبيل المثال: المقابلة التي أجريت مع على سلمان، رئيس الوفاق، في: al-Hayat, October 23, 2002, and his comments reported in al-Wasat, May 22, 2004.

(١٩) المادتان ٧٧، ١١١.

(٢٠) المادتان ٧٠، ١٠٠، وإصدار القوانين بينما البرلمان ليس في طور الانعقاد يعد تكتيكًا يحبذه الملوك العرب، وثارت حوله قضايا في الكويت والأردن.

(٢١) المادتان ٥٣، ٥٤.

(٢٢) تم إجراء هذه الحسابات على أساس من بيانات الانتخابات المستمدة من الموقع التالي على الشبكة العنكبوتية: www.electionsjo.com (accessed April 20, 2004). وتحذف هذه الحسابات المقاعد الستة المحجوزة للنساء، والتي كانت قد خصصت بأسلوب عكس سوء التوزيع في المقاعد الـ ١٠٤ الأخرى.

(٢٣) موقع وزارة الداخلية الأردنية على شبكة الإنترنت هو: http://www.moi.gov.jo/election_details.php?id_c=8 (accessed April 22, 2004).

(٢٤) حول المعارضة الأردنية، انظر أيضًا الفصل السابع لـ لاست-أوكار داخل هذا الكتاب.

(٢٥) طالبت جبهة العمل الإسلامي، التي تشكل كبرى جبهات المعارضة في البرلمان ولها سبعة عشر عضواً فيه، بحياة برلمانية سليمة في فبراير ٢٠٠٤م، مما أكسبها بعض الاهتمام والانتباه، لكن مع فرص قليلة بالنجاح (al-Hayat, February 24, 2004).

(٢٦) للاطلاع على نتائج مماثلة وشبيهة بالانتخابات السابقة، انظر: (Lust-Okar, 2001: 550-551).

(٢٧) المواد: ٦٠، ٧٥، ٧٦. انظر أيضًا: (Denoeux and Maghraouri, 1998: 108-114).

(٢٨) حول النظم الانتخابية العربية، انظر: (Lust-Okar and Jamal, 2002).

(٢٩) حول المعارضة في المغرب، انظر: (Lust-Okar, Chapter 7 herein; Ben Mlih 2001: 4-13).

(٣٠) موقع وزارة الاتصالات المغربية على شبكة الإنترنت هو: www.mincom.gov.ma/french/generalites/orga_eta/elections2002/resultatglobal.htm (accessed August 13, 2003).

(٣١) لم يكد يساعد هذا حينما اصطفى رئيس الوزراء "وجوهًا شابة" داخل مجلس الوزراء، واختتم بأبناء زعماء الأحزاب وبناتهم وكذلك أبناء الوزراء السابقين وبناتهم. انظر: (al-Hayat, November 8, 2002).

(٣٢) يمكن العثور على هذا الالتماس أو العريضة في شتى المواقع العنكبوتية على الإنترنت. انظر: www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/article02_20.SHTML (accessed April 20, 2003).

الفصل التاسع

الكثير جدًا من المجتمع المدنى. والقليل جدًا من السياسة
مصر وأنظمة الحكم العربية المتحررة الأخرى

فيكى لانكوهر

نظرت الدراسات التى دارت حول التحول الديمقراطى إلى المنظمات غير الحكومية عمومًا على أنها مميزة تميزًا تامًا عن الأحزاب السياسية، وافترضت أن كل نوع من هذه التجمعات يلعب دورًا مختلفًا فى عملية التحول الديمقراطى، وأن كلاً منها يجتذب أصنافًا مختلفين من النشطاء. ويوضح هذا الفصل، الذى يركز على دور جماعات المجتمع المدنى فى العديد من البلدان العربية، أن المعارضة ضد نظم الحكم الاستبدادية والسلطوية لهى أكثر مرونة وسلاسة. أما وجود الفرص السياسية والمالية أو انعدامها فيمكن أن يؤثر تأثيرًا شديدًا فى الشكل التنظيمى الذى تتخذه المعارضة. وفى العديد من البلدان العربية التحررية أو التى أخذت بالليبرالية، باتت القيود المفروضة على تشكيل الأحزاب السياسية ونشاطاتها أكثر تشددًا وتضييقًا عن تلك التى تنظم وتسير عمل المنظمات غير الحكومية، كما استطاعت المنظمات غير الحكومية أن تجمع المال بطريقة أكثر يسرًا وسهولة. وساعدت هذه العوامل على جعل المنظمات غير الحكومية المناصرة، وليس الأحزاب السياسية، أكثر أشكال المعارضة العلمانية تعبيرًا وصراحة فى هذه البلدان العربية الليبرالية، غير أن هذا التطور أصاب فرص الدمقرطة أو التحول للديمقراطية بالأذى والضرر على المدى الطويل.

فى مقالته الاستفزازية بعنوان: "نهاية نموذج التحول"، قدم توماس كاروثرز أساليب تفكير، تراوحت بين تصحيحية وشائعة، حول تحرر أو ليبرالية نظم الحكم السلطوية. وفى ظل ذروة موجة عالمية من حركات التحول إلى الليبرالية فى أوائل تسعينات القرن العشرين، لاحظ أن الافتراضات المتفائلة القائلة بأن: "أى نظام حكم متحرر يكون فى حالة تحول إلى الديمقراطية"، حدت بالمراقبين أن يحصوا عدداً يصل إلى مائة دولة يتوقعون لها أن تصبح ديمقراطية. وبحلول عام ٢٠٠٢م، لم ينتقل إلى ما وراء التحول الليبرالى غير النهائى أكثر من عشرين دولة من أجل تدشين تنافس سياسى ذى معنى أو هدف. أما الأربعة أخماس الأخرى - شاملة دولاً فى أمريكا الوسطى، وأفريقيا، والاتحاد السوفيتى السابق - "فلم تنجز ديمقراطية ذات وظائف ناجعة، ولم تبد وكأنها تعمق أو تحدث أى نوع من الترقى الديمقراطى" .(Carothers 2002: 9)

وتعتبر مجادلة كاروثرز مهمة، ليس فحسب من أجل دراسات التحولات الديمقراطية، وإنما أيضًا لأنها بمثابة دعوة لإعادة التفكير فى دور محاولات التحرر والليبرالية العربية. والمناقشات حول "الموجات" العالمية للتحولات الديمقراطية تستبعد بطريقة روتينية العالم العربى؛ باعتباره منيعًا ومغلقًا أمام التحول الديمقراطى وغير متقبل له، ويتم تجاهل الحالات العربية عمومًا فى البحوث العلمية. ونسى باحثون أنه أثناء فترة التفاؤل فى أوائل تسعينات القرن العشرين أو قبلها، والتى ذكرها كاروثرز، اضطلع العديد من نظم الحكم العربية - شأنها فى ذلك شأن نظرائها فى: أوروبا الشرقية، وأفريقيا، وآسيا - بجهود اتصفت بالأهمية فيما يتعلق بالتحول الليبرالى. أما كون هذه الجهود لم تفض إلى دمقرطة ذات معنى وهدف، فلا يجعل العالم العربى قائمًا بمعزل عن الديمقراطية، بل إن ما وقع ما هو إلا جزء من نزعة أو اتجاه واسع تعثرت واضطربت فيه أكثر التحركات حداثة فى سعيها من أجل النأى بذواتها عن السلطوية والاستبدادية. وربما كان للعالم العربى ظروف خصوصية تتراوح بين دور

الإسلام فى أمور السياسة والحكم، وبين المستويات العالية بإفراط من الريوع خارجية المنشأ، وكلها عرقلت عملية تحولها الديمقراطى أو دمقرطتها. على أية حال، فإن معظم عمليات التحول على الصعيد العالمى فى تلك الحقبة قد ترنحت، وتلك حقيقة توحى بأن أكثر العوامل قبولاً للتعميم، مثل: ضعف أحزاب المعارضة ووهنها، والترتيبات الانتخابية المحددة، ربما تكون أيضًا قد أدلت بدلوها فى ذلك التعثر. أحد العوامل التى عرقلت التحول الديمقراطى أو الدمقرطة فى العديد من نظم الحكم العربية؛ ربما يكون نهضة المنظمات غير الحكومية، مثل: جماعات نصرة حقوق الإنسان ومناصرة المرأة – وليس الأحزاب – وارتفاعها إلى مكانة المعارضة العلمانية الرئيسية فى البلاد.

أما الكتابات العلمية حول دور المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية فى عملية التحول للديمقراطية؛ فقد تعاملت مع المنظمات غير الحكومية عمومًا على أنها كيانات متميزة تمامًا عن الأحزاب السياسية[1]، وقد عزت الأدوار الوظيفية المختلفة فى عمليات التحول إلى نوعين من الجماعات، وافترضت أنهما يجتذبان أنواعًا متباينة من النشطاء. وتوحى تجارب عدة بلدان عربية بأنه سيكون من المفيد أن ننظر إلى كل من المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية على أنهما جزء من الطبوغرافية الكبرى للمعارضة. وفى إطار هذا المدخل، يفهم الناس المعارضة على أنها حرة طليقة بطريقة أو بأخرى فى ظل وجود الفرص السياسية والمالية أو انعدامها؛ الأمر الذى يؤثر بدرجة ملموسة فى الشكل المؤسسى أو التنظيمى الذى قد تتخذه المعارضة. على سبيل المثال، إذا بات من العسير للغاية الحصول على الاعتراف القانونى للأحزاب السياسية، ولكن من اليسير نسبيًا تأسيس منظمات غير حكومية، أو إذا كانت الأحزاب قد أصابتها الفاقة والعوز فى الوقت الذى تتوافر فيه الأموال الخارجية والأجنبية بوفرة ويسر للمنظمات غير الحكومية، فقد يمسى من العقل والمنطق للنشطاء أن ينتظموا أنفسهم عبر أحزاب سياسية تعمل من خلال المنظمات غير الحكومية أو عبرها. وفى العديد من البلدان العربية المتحولة إلى الليبرالية، ونذكر منها مصر وتونس على وجه الخصوص،

فإن ثمة إجراءات تحررية معاكسة أو غير كافية أبقت على جعل أحزاب المعارضة ضعيفة نسبيًا ولا حول ولا قوة لها. وداخل السلطة الفلسطينية، ثمة سبب وجيه آخر لوهن الأحزاب المعارضة، ألا وهو قرار معظم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بمقاطعة الانتخابات التى أجريت عام ١٩٩٦م لتكوين المجلس التشريعى الفلسطينى. وفى الوقت ذاته، فإن عملية التحرر الليبرالى خلقت الظروف للمشاركة العربية فى اتجاه موسع فى نصف الكرة الجنوبى من العالم؛ ألا وهو: تكاثر جماعات حقوق الإنسان، ومناصرة المرأة، والبيئة(٢). وفى ظل ندرة أحزاب المعارضة الفعالة فى معظم البلدان العربية الساعية للتحرر الليبرالى، باتت المنظمات غير الحكومية - المناصرة - داخل العديد من البلدان العربية تمثل أكثر المعارضة العلمانية تعبيرًا وصوتًا. كما أنها تولت القيام بأدوار؛ بدءًا من الدفاع عن المصالح الاقتصادية للعمال والفلاحين، إلى الدعوة من أجل استبدال نظم الحكم القائمة، وهى الأدوار التى لعبتها أحزاب المعارضة تقليديًا ونموذجيًا. ويؤكد هذا الفصل على أن ثمة سببًا وجيهًا وراء هذا التطور يتمثل فى أن القيود المفروضة على تكوين الأحزاب والنشاط الحزبى كانت من القسوة عمومًا بحيث فاقت تلك القيود المفروضة على تنظيم وترتيب المنظمات غير الحكومية؛ فضلاً عن ذلك فإنه فى الكثير من البلدان تعانى الأحزاب السياسية من الشكوك التى تحوم حولها من ناحية أمورها المالية والتمويلية، فى حين أن المنظمات غير الحكومية صارت قادرة على جمع المال دوليًا.

وبينما قد لا يكون مدهشًا أنه فى ظل هذه الظروف أصبحت المنظمات غير الحكومية تحوى فاعلين مبرزين للمعارضة على نحو متزايد؛ ومن شأن هذا التطور أن يودى بفرص التحول الديمقراطى المستدامة أو إصابتها بالأذى. وتدافع المنظمات غير الحكومية عمومًا عن مصالح مجموعة محددة أو مخصوصة، أو أهمية مبدأ معين، مثل: احترام حقوق الإنسان، الأمر الذى يجعلها غير مجهزة لإجراء تعبئة مجموعة كبرى من

الجماهير وحشدهم حول هدف رئيسى، مثل: تغيير نظام الحكم. وبالقدر المكافئ من الأهمية، حيث إن المنظمات غير الحكومية تعتمد كلية وتقريبًا على التمويل الخارجى، فإنها غالبًا ما تلقى تأييدًا ودعمًا قويًا فى الخارج، ولكن جذورها ضحلة بالداخل، مما يسمح بتشويه سمعتها بسهولة ويسر من جانب الحكومات المعادية؛ أما بالنسبة إلى الأحزاب السياسية فهى لا تعانى هذا الأمر. إن الضعف الهيكلى الذى يعيق بقسوة وشدة جهود المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز الدمقرطة، قد أوضحتها على أفضل وجه دراسة لأكبر حملة شنتها المنظمات غير الحكومية فى عام ١٩٩٩م من أجل معارضة قوانين تحد من نشاطاتها وتقيد حريتها. وفقًا لأساليب كثيرة، عملت هذه الحملة فى إطار سياق مبشر جدًا بنجاح المنظمات غير الحكومية، وبأكثر مما ألفيناه فى معظم البلدان العربية الأخرى الساعية للتحرر. وتعد مصر واحدة من أطول بلدان العالم العربى تاريخًا فيما يتعلق بالنشاط الرسمى للمنظمات والمؤسسات التطوعية، إذ كانت قد بدأت منذ العقود الأولى من القرن العشرين. وعلى الرغم من أن هذا النشاط قد تقلص على نحو صارم فى خمسينات القرن العشرين وستيناته، فإن عملية التحرر الليبرالى بمصر قد استؤنفت فى أواخر سبعينات القرن ذاته، فيما يعتبر مبكرًا بعقد كامل من الزمان عن تجربة معظم البلدان العربية الأخرى التى أعطت كلاً من المنظمات غير الحكومية القديمة والجديدة فترة أطول نسبيًا من أجل بناء تنظيماتها ومؤسساتها. أخيرًا، فإن حملة عام ١٩٩٩م لاقت تأييدًا كبيرًا من الدول والحكومات الغربية المانحة، الأمر الذى كان مفقودًا فى الكثير من البلدان العربية التى خاضت العملية الليبرالية. وكما جادلت مارجريت كيك Margaret Keck، وكاثرين سكينك Kathryn Sikkink (1998)، فإن مثل هذا التأييد يمكن أن يصير حاسمًا فى مسألة الحفاظ على حرية المنظمات غير الحكومية فى العمل ضمن الإطارات السلطوية والاستبدادية. ورغم هذه الظروف المبشرة، فقد فشلت محاولات المنظمات غير الحكومية المصرية فى محاولاتها للتعبئة من أجل حرية المؤسسات والتنظيمات، وأخفقت فى توسعة حملتها لتشمل عملية تغيير

جذرية كبرى لنظام الحكم؛ الأمر الذى أظهر بكل قوة القيود المفروضة على ما يمكن أن نتوقع من المنظمات غير الحكومية العربية لإنجازه فى معركة الدمقرطة أو التحول الديمقراطى.

المنظمات غير الحكومية لحشد الرأى المعارض:

تونس، ومصر، والسلطة الفلسطينية

حظيت تونس بصفتين من الصفات التى شاع ذكرها كمفتاحين يسهلان حلول الديمقراطية، ألا وهما: معدل عال لمعرفة القراءة والكتابة وطبقة متوسطة كبيرة، وهو ما جعلها تبدو وكأنها مهيأة للتحول الديمقراطى الناجح، حينما أطاح زين العابدين بن على وزير الداخلية بالرئيس الحبيب بورقيبة فى عام ١٩٨٧م، وأعلن عن خططه من أجل دولة تونسية تتمتع بقدر أكبر من الديمقراطية. وسرعان ما أعقب ذلك العفو عن المساجين السياسيين وإلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة (Alexander 1997: 35). والأحزاب السياسية، التى بدأت فى الانشقاق بعيداً عن الحزب الحاكم فى أواخر سبعينات القرن العشرين؛ غير أنها لم يسمح لها بمقاعد فى البرلمان، أصبحت أكثر بروزاً بصفتها أحزاباً جديدة بازغة، وأغدقت الحكومة عليها الدعم المالى من أجل دفع تكاليف الحملات (Bellin 1995: 133-134). وبناء على دعوة بن على، انخرطت الحكومة، وممثلو ثمانية أحزاب معارضة من المعترف بها، واتحاد العمال الوطنى، وجمعيات حقوق الإنسان، وتنظيمات نسائية، فى مفاوضات مفعمة بالحيوية؛ وفى نهاية المطاف وقعوا "ميثاقاً وطنياً" يحدد الخطوط العريضة للإجماع فى الآراء على المحتوى العام للهوية الوطنية لتونس والالتزام بالديمقراطية (Anderson 1991).

لقد أصبح هذا الالتزام حقيقة. ذلك أنه مع دنو الانتخابات الأولى فى ظل نظام الحكم الجديد، تم حرمان حركة الميل الإسلامى (MTI) من الاعتراف بها كحزب

سياسى. وحينما خاض أعضاؤها الانتخابات بصفتهم مستقلين، فازوا بـ ١٤,٥ بالمائة من الأصوات - أكثر من ثلاثة أضعاف الأصوات التى اكتسبها أكبر حزب معارض - غير أن حزب التجمع الدستورى الديمقراطى (Rassemblement Constitutionnel Démocratique, RCD) الحاكم منح ١٠٠ بالمائة من المقاعد (Dillman 2000: 216). وفى وقت لاحق، تم التحريم على حركة الميل الإسلامى من أن تنافس فى الانتخابات أو تخوضها، وتعرض أعضاؤها للقمع والبطش البوليسى بصفة دائبة ومستمرة[٤]. ولما تسنى طرح حركة الميل الإسلامى جنبًا، آثر حزب التجمع الدستورى الديمقراطى أن يضمن حدًا أدنى من التمثيل الحزبى المعارض عن طريق عدم التنافس فى عدد معين من المقاعد فى انتخابات عامى ١٩٩٤م، ١٩٩٩م. وتم تضييق الخناق والسيطرة على هذه المنافسات، ويمكن إظهار طبيعتها بحقيقة أنه داخل انتخابات عامى ١٩٩٤م، ١٩٩٩م كلتيهما؛ فازت أحزاب المعارضة بالعدد المضبوط من المقاعد ذاتها التى تركت دون أن يتنافس عليها أحد، مما أعطى حزب التجمع الدستورى الديمقراطى ٨٨، و ٨١ بالمائة من المقاعد على التوالى (Dillman 2000: 216-217).

وفى حين أن الأحزاب السياسية بمجملها اعتبرت غير ذات علاقة بالنسبة إلى مسار سياسات المعارضة، أمست جماعات حقوق الإنسان من أعلى جماعات المعارضة صوتًا وصخبًا. أما الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (Ligue Tunisienne des Droits de l'Homme, LTDH) التى تأسست فى عام ١٩٧٧م، فقد كانت أولى جماعات حقوق الإنسان فى العالم العربى. ولما زج نظام الحكم بالنشطاء الإسلاميين فى غياهب السجون وحاكمهم أمام المحاكم العسكرية فى عامى ١٩٩١م، ١٩٩٢م، كانت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أعلى المنتقدين المفوهين صوتًا لهذا النظام. وجعل نظام الحكم يحاول إسكات الرابطة عن طريق التحريم على المؤسسات والتنظيمات أن تضمن أيًا من الزعماء الحزبيين فى مجالس إداراتها - الأمر الذى امتثلت له الرابطة - والإعلان عن قبول كافة الأحزاب المهتمة بصفتهم أعضاء، وهو ماخشيت الرابطة أن

يفضى إلى قيام الحكومة بإضعاف رسالتها عن طريق إغراقها بمؤيدى الحزب الحاكم ومسانديه (Bellin 1995: 138).

وظلت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان محافظة على تماسكها حتى أكتوبر ٢٠٠٠م، حينما انتخبت زعامة مفوهة وذات نبرة عالية فى مطالباتها، ومجلس إدارة لم يحتو على أى عضو من الحزب الحاكم، وأمينًا عامًا خرج حديثًا من سجن قضى به عدة سنوات عقابًا على تهم سياسية. والرابطة التونسية الجديدة للدفاع عن حقوق الإنسان اتصفت بأنها أكثر جرأة فى معارضتها وانضمت إلى المجلس الوطنى للحريات فى تونس (Conseil National pour les Libertes en Tunisie, CNLT)، الذى أسسه عام ١٩٨٨م المنشقون عن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان الذين باتوا غير راضين عن المدخل الاسترضائى السابق للرابطة، حين التحدث حول انتهاكات حقوق الإسلاميين الذين لم يلجؤوا للعنف، وبخاصة حركة الميل الإسلامى. ورد نظام الحكم باستصدار قرار من المحكمة بتجميد مجلس إدارة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان المنتخب حديثًا، وقيامه بنهب مكتب مؤسس المجلس الوطنى للحريات فى تونس، ورفض السماح للعديد من أعضاء المجلس الوطنى للحريات بالسفر[٥].

السلطة الفلسطينية، مثل تونس، تميزت منذ نشأتها فى عام ١٩٩٤م بأحزاب معارضة علمانية غير فعالة ومنظمات غير حكومية تدثرت بعباءة المعارضة العلمانية الرئيسية لنظام حكم الرئيس الراحل ياسر عرفات[٦]. على أية حال، فإنه من داخل السلطة الفلسطينية انبثق قرار العديد من فصائل المعارضة العلمانية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بمقاطعة الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٦م، واقترن هذا بخبرة هذه الفصائل الطويلة فى التعامل مع المؤسسات التطوعية، الأمر الذى جعل المعارضة العلمانية تعمل من خلال قنوات المنظمات غير الحكومية وليس الأحزاب السياسية. ولقد عزز الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة فى عام ١٩٦٧م من النشاطات المؤسسية الفلسطينية وأكسبها زخمًا. وتم تأسيس المنظمات وإقامة المؤسسات من أجل

مقاومة الاحتلال والتعويض عن الإهمال الإسرائيلى للخدمات الاجتماعية، وبدأ الأمر، أولاً: بتأسيس الفصائل اليسارية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مثل: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (PFLP)، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (DFLP)، والحزب الشيوعى الفلسطينى (PCP) (Brynen 2000). أما منظمة فتح، كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، فقد اقتفت الأثر فى أعقاب هزيمة منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان عام ١٩٨٢م. وأدت الصلات الوثيقة بين المؤسسات التطوعية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية إلى أحد الأشكال شبه الموحدة من التنظيم المؤسسى، الذى التحقت بمقتضاه تقريبًا كل منظمة تنتمى بأصولها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أحد فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، كما أن كل فصيل صارت له اتحاداته النسائية، والنقابية والعمالية، وغيرها الخاصة به. ولقد حظيت هذه الشبكة الكثيفة من الاتحادات بشرعية أهلية عظيمة عن طريق سهرها على خدمة المجتمع الفلسطينى إبان الانتفاضة الأولى التى اندلعت فى ديسمبر من عام ١٩٨٧م.

ولقد أدى توقيع اتفاقات أوسلو (Oslo Accords) فى عام ١٩٩٣م، وإنشاء السلطة الفلسطينية فى عام ١٩٩٤م إلى خلق بيئة سياسية جديدة بطريقة درامية. ذلك أن الاتحادات التى اضطلعت بالكثير من وظائف الدولة فى إطار بيئة من غياب الدولة بات يتعين عليها الآن أن تعمل فى إطار دولة بازغة يديرها رئيس ومجلس تشريعى فلسطينى. ومع التسليم بالبرامج الأيديولوجية المميزة لكل فصيل من الفصائل، والدرجات العالية من التمسك بالهويات الفصائلية للفلسطينيين، فقد أمسى كل فصيل من الفصائل الكبرى فى وضع مثالى يبيح له تحويل نفسه إلى حزب سياسى ثم يخوض الانتخابات التشريعية التنافسية التى عقدت عام ١٩٩٦م؛ وبخاصة أنه أضحى يسيرًا على كل فصيل له مؤسسات تطوعية معروفة أن يستغل ما بحوزته من أجل تعبئة الناخبين وحشدهم. على أية حال، قاطع هذه الانتخابات كل من الجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنظمة حماس، على أساس أنهم إذا خاضوها فقد يضفون الشرعية على اتفاقات أوسلو(٧)، وتبدى من الاقتراعات فى اليوم الأول من الانتخابات أن الفصائل المقاطعة كان بإمكانها أن تحقق ظهوراً جديراً بالاحترام داخل البرلمان لو خاضت الانتخابات؛ ذلك أن أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تجاهلوا نداء المقاطعة بدرجة واسعة، وكان بوسع الحزب أن يفوز على الأقل بأصواتهم إذا شاءت له الأقدار أن يشارك بالانتخابات (Shikaki 1996: 18). وتمخض عن المقاطعة نتيجة هى: أن منظمة فتح وأعضاءها الذين انضموا إلى الحزب عقب خوضهم الانتخابات بصفتهم مستقلين، فازوا بـ ٧٥ بالمائة من المقاعد فى الهيئة التشريعية، فى حين فاز المرشحون الذين أعلنوا عن هويتهم الإسلامية بسبعة مقاعد، وأما المستقلون بمن فيهم اثنان تابعان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد فازوا بأحد عشر مقعداً (Shikaki 1996: 18).

وعلى الرغم من أن الفصائل اليسارية العلمانية قد اختارت عدم خوض العملية التشريعية، فقد آثر الكثير من نشطائهم استغلال المنظمات غير الحكومية من أجل مناوأة السلطة الفلسطينية التى تسودها منظمة فتح. وقد لاحظت إحدى الناشطات السياسيات ذات الباع الطويل فى تلك الأمور، وانتقدت ذلك الاتجاه بقولها:

> **لقد قدمت المنظمات غير الحكومية فى الماضى، وبوسعها أن تقدم فى المستقبل: التتمة والتكملة التى تحتاجها الحركات (اليسارية). على أية حال، فإن اليسار لم يقم بالتعبئة داخل المنظمات غير الحكومية أو حولها ليدافع ببساطة عن إمكانية تحول هذه المؤسسات إلى أحزاب سياسية. وبدلاً من ذلك، أمست المنظمات غير الحكومية هى المعقل الأخير لليسار، الذى لم يعد - على ما يبدو - مستعداً أو قادراً على إعادة تشكيل ذاته لمخاطبة**

العالم السياسى، بصفته حركة سياسية فى ظل الحقائق المتغيرة التى جلبتها اتفاقات أوسلو إلى حيز الضوء، (Hammami 1995: 62)

وبحلول منتصف تسعينات القرن العشرين، انخرط العديد من المفكرين والنشطاء اليساريين فى نقد الاعتقاد بأن المنظمات غير الحكومية - وليس الأحزاب السياسية - هى أفضل أداة لفرض الديمقراطية على السلطة الفلسطينية. ولقد أعرب معهد: "مواطن"، المعهد الفلسطينى لدراسة الديمقراطية، وأحد المنابر الرئيسية لمفكرى اليسار والأكاديميين الذين ينتمون إليه، وكان قد تأسس فى عام ١٩٩٢م، أعرب عن مشاعره بوضوح حينما اختار من مسألة "التعددية الحزبية والديمقراطية: أزمة الحزب السياسى الفلسطينى"؛ موضوعًا لأول مؤتمراته السنوية فى عام ١٩٩٥م. أما مدير معهد "مواطن" وهو جورج جياكمان، "فقد نبذ مزاعم المنظمات غير الحكومية بأنهم على خط الجبهة من أجل المحافظة على المجتمع المدنى، وبالتالى فهم يمثلون ثقافة ديمقراطية... وقال بأن غياب الأحزاب المعارضة القوية إنما هو كعب أخيل الثقافة السياسية الفلسطينية" (Hammami 1995: 62). وفى عام ١٩٩٨م، لاحظت الناشطة السياسية - التى اقتبسنا منها سالفًا - أنه قبل ثلاثة أعوام اعتقد نفر قليل من النشطاء اليساريين أن:

المنظمات غير الحكومية لا تمثل بديلاً عن الأحزاب السياسية. وعلى أية حال، فإنه بحلول عام ١٩٩٨، أضحى هذا موقفًا اعتنقته الأغلبية. وبات الآن واضحًا أن المنظمات غير الحكومية لم تكن قادرة على تشكيل تحدى لاستمرارية "سياسة عرفنة" الحياة السياسية الفلسطينية أو صبغها بطابع ياسر عرفات... وصاروا ينظرون الآن إلى الأزمة نظرة متطرفة باعتبارها أحد التحولات السياسية صوب الديمقراطية، وانعدام الحركات السياسية

المستقلة الضرورية من أجل إنجاز تلك التحولات. (Hammami 2000: 27)

ولقد استطال أمد عملية التحول الليبرالي في مصر بأكثر مما استغرقته تجربة تونس وفلسطين، وفي سنواتها المبكرة تميزت بتفتح أزهار أحزاب المعارضة، الأمر الذي أوحى حينها بالتحرك صوب الدمقرطة أو التحول للديمقراطية. وانتهت أربع وعشرون سنة من حكم الحزب الواحد في أواخر سبعينات القرن العشرين بإنشاء حفنة من أحزاب المعارضة. وبرغم العقبات الشديدة أمام تكوين الأحزاب السياسية، بدأ إطار سياسي للتعددية الحزبية في البزوغ، حيث بدأت الأحزاب التي حرمت من الاعتراف القانوني في الطعن في أسباب حرمانها ومنعها أمام المحاكم، ونجحت، وخاض الإخوان المسلمين الانتخابات بصفتهم مستقلين بسبب حرمانهم من تشكيل حزب سياسي خاص بهم. وفي ثمانينات القرن العشرين، فازت ائتلافات المعارضة – التي قامت أساساً من الإخوان المسلمين بأعداد متزايدة من المقاعد، وصار لها تأثير متنام في عملية سن القوانين وتشريعها؛ ففي عام ١٩٨٤م، قدم الائتلاف المكون من الإخوان المسلمين – حزب الوفد، وقد بات لهم ١٣ بالمائة من المقاعد، مقترحات بمشروعات قوانين بلغت نسبتها ٢٢ بالمائة من إجمالي مشروعات القوانين التي قدمت بالبرلمان المصري. وفي عام ١٩٨٧م، ضاعفت المعارضة تقريبًا من الأصوات التي تحصلت عليها، وسددت بذلك ضربة إلى الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم تمثلت في أسوأ ظهور له منذ عام ١٩٥٤م (Baaklini, Denoeux, and Springborg 1999: 230). فإذا لم يقدر للعديد من المستقلين أن ينضموا في وقت لاحق إلى الحزب الحاكم، لما حصل على أغلبية الثلثين اللازمة لتسمية المرشح الرئاسي للجمهورية، الذي كان يفوز (حتى انتخابات عام ٢٠٠٥م) في الاستفتاءات الرئاسية بالتزكية ودون أن ينازعه فيها أحد، ولما استطاع أن يتلاعب في الدستور[٨].

والآمال التى انعقدت على أن تؤدى التحسينات التى أدخلت فى ثمانينات القرن العشرين إلى نظام سياسى أكثر تنافسية، تلاشت مع حلول تسعينات القرن ذاته. وبدءًا من أواخر ثمانينات القرن العشرين وحتى منتصف تسعيناته، شهدت حركة العصيان الإسلامية العنيفة وجود جماعات إسلامية راديكالية شكلت أمرًا واقعًا فعليًا فى الكثير من أجزاء جنوب مصر، وقامت باغتيال شخصيات سياسية وثقافية، وهو ما أهلك الجزء الأعظم من صناعة السياحة، التى تعتبر مواردها مصدرًا رئيسيًا ومركزيًا للاقتصاد المصرى. ووقع المزيد من عدم الاستقرار بسبب تسريع الحكومة لوتيرة تنفيذها لبرنامج الإصلاح الهيكلى للاقتصاد، وفقًا لتعليمات صندوق النقد الدولى، والتى بدأت فى ثمانينات القرن العشرين. وبين عام ١٩٩٣م و ١٩٩٩م تم خصخصة جميع أو أكثر من ثلث المشروعات المملوكة للدولة (Posusney 1999: 38)، ونجم عن ذلك تسريح مستفحل للعاملين بالاقتصاد المصرى الأمر الذى رفع معدلات البطالة والتى كانت أصلاً تدور حول نسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٢ بالمائة (Pfeifer 1999: 38)، وتزامن مع ذلك إبطال لإصلاح الإقطاع الذى تم إدخاله إبان الفترة الرئاسية للرئيس الراحل جمال عبدالناصر، وهو ما استلزم أن يتم إعادة الأراضى التى وزعت على الفلاحين فى خمسينات القرن العشرين وستيناته إلى ملاكها الأصليين. وأفضت هذه السياسات إلى تدهور مستويات المعيشة وانحطاطها: وآية ذلك أنه فى الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٦م و١٩٩٦م، قاسى الريف المصرى وعانى من "بطالة متزايدة، وانحطاط الأجور الحقيقية، وأسعار مرتفعة فى السلع والخدمات الأساسية" (Fletcher 1996: 4, quoted in Mitchell 1999: 32)، وتزامن مع ذلك تضاعف نسبة الفقراء من الشعب المصرى فى البلاد كافة من ٢١ بالمائة فى عام ١٩٩٠م إلى ٤٤ بالمائة فى عام ١٩٩٦م (Handy and staff team, 1998: 42, quoted in Pfeifer 1999: 26).

وأدى تصاعد أعمال عنف الإسلاميين واحتمالات عدم الاستقرار الاجتماعى التى ولدتها سياسة الإصلاح أو التعديل الهيكلى للاقتصاد المصرى، إلى إصرار الحزب

الوطنى الديمقراطى الحاكم على الاحتفاظ بثلثى مقاعد البرلمان، وهى النصاب اللازم من أجل تغيير الدستور أو لترشيح الرئيس لفترة رئاسية جديدة. وولى الحزب الحاكم انتباهه، أولاً إلى أكثر منافسيه خطورة وشأنًا، ألا وهم جماعة الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من أن الإخوان المسلمين كانوا قد أعانوا الحكومة على إثناء المتطرفين الإسلاميين المزجوج بهم فى غياهب السجون عن اللجوء إلى أعمال العنف. وفى غضون الأشهر الموصلة إلى انتخابات عام ١٩٩٥م، قام الحزب الوطنى الديمقراطى باعتقال مرشحى جماعة الإخوان المسلمين المحبوبين جماهيريًا والأكثر شعبية، ولفق لهم الاتهامات جزافًا أمام المحاكم العسكرية. وفى عام ١٩٩٥م، تمخض عن مثل هذه المستويات العالية من تزوير الانتخابات لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى قيام محكمة النقض باصدار حكم بإبطال انتخابات أكثر من مائتى نائب برلمانى من إجمالى الـ ٤٤٤ نائبًا، ولكن قوبل حكم محكمة النقض بالاستهتار والعبث من نظام مبارك فكان مآله عدم النجاح (Kienle 1998: 226-227). ونتج عن كل ذلك العبث وغيره من الاستراتيجيات المثيلة، حصول الحزب الوطنى الديمقراطى وفوزه بأغلبيات ناهزت ٨٥ بالمائة على الأقل فى البرلمانات الثلاثة الأخيرة، شاملة حصوله على عدد ٩٤ بالمائة من المقاعد فى عام ١٩٩٥م، وهو أمر غير مسبوق فى تاريخ الحياة البرلمانية المصرية[٩].

وفى خضم هجمتها لتقليص قوة أحزاب المعارضة السياسية، فرضت الحكومة إجراءات صارمة على اثنين من قطاعات المعارضة بالمجتمع المدنى اللذين تميزا تاريخيًا؛ ألا وهما: الاتحادات المهنية، والنقابات العمالية. وفى حين قامت نقابة المهندسين - عبثًا ودون نجاح - بمكافحة مشروع السد العالى الذى أقامه عبدالناصر، وقامت نقابة المحامين بمحاربة قوانين وحالة الطوارئ فى البلاد فى ثمانينات القرن العشرين، وصل نضال الاتحادات المهنية فى المعارضة ذروته فى ثمانينات القرن العشرين وتسعيناته؛ حينما ظفر الإخوان المسلمين بزعامة العديد من النقابات والاتحادات المهنية. وقامت مجالس زعامة الإخوان المسلمين بإدانة التعذيب الذى

ارتكتبته الشرطة، وانبرت للدفاع عن الحقوق القانونية للمساجين السياسيين الإسلاميين، غير أن نجاحهم فى الأمور الدنيوية ومسائلها؛ مثل: تزويد أعضائها بالسلع الاستهلاكية الرخيصة؛ بات أيضًا مهددًا، ذلك أن كل نجاح بدا وكأنه يعول على الشعار الانتخابى للإخوان المسلمين: "الإسلام هو الحل" ويؤيده. وعلى فرض أن نجاح الإخوان المسلمين فى الانتخابات المهنية جاء نتيجة للإقبال المتدنى على الاقتراع، إلا أن الحكومة ردت على ذلك بسن قانون يستلزم وضع الاتحادات والنقابات المهنية تحت إدارة الحكومة ورقابتها؛ إذا لم تحقق انتخاباتها مستويات عالية من إقبال الناخبين فى المعتاد. ولما أخفقت هذه الحيلة فى إيقاف انتصارات الإخوان المسلمين، تم وضع النقابات تحت الحراسة القضائية فى ظل ذرائع وحجج أخرى. وأدت التعديلات التى أجريت على القوانين المنظمة للنقابات العمالية إلى إصابة نقابات العمال بالعجز والشلل، الأمر الذى حرم العمال؛ المعرضين للخطر الوبيل والداهم بإنهاء أعمالهم ووظائفهم بمقتضى برنامج الإصلاح الاقتصادى الهيكلى، حرمهم من الإدلاء بأصواتهم فى انتخابات النقابات والاتحادات، وأتاح فى الوقت نفسه يسرًا وسهولة فى إعادة انتخاب النقباء ورؤساء الاتحادات الذين كانوا عمومًا أعضاء فى الحزب الحاكم. وفى ظل هذه الظروف، نتج عن انتخابات النقابات فى عام ١٩٩٦م حصول الحزب الحاكم بسهولة ويسر على أغلبية صلدة (Kienle 1998: 227).

وفى الوقت الذى تم فيه إخراس الأحزاب وغيرها من مواقع المعارضة داخل المجتمع المدنى، زادت المنظمات غير الحكومية من أعدادها وقوتها. إن قيام نظام حكم عبدالناصر بإهلاك القسم الأعظم من المؤسسات التطوعية؛ فتح الطريق أمام جيل جديد من منظمات المناصرة فى سبعينات القرن العشرين وثمانيناته. وعلى الرغم من أن الحركات النسائية كانت نشيطة منذ أمد بعيد فى مصر، فإن التجمعات النسائية الجديدة بزغ نجمها مجددًا، وكانت رائدتها فى عام ١٩٨٢م جمعية تضامن المرأة العربية التابعة لنوال السعداوى. وفى عام ١٩٨٣م، أصبحت المنظمة العربية لحقوق

الإنسان؛ التى اتخذت من القاهرة مقرًا لها وركزت على المنطقة برمتها، أولى جماعات حقوق الإنسان فى مصر؛ ويوجد حاليًا أكثر من عشرين جماعة من أمثال تلك الجماعات، من ضمنها اتحادات متخصصة فى الدفاع عن السجناء، وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب. وتم إنشاء العديد من جماعات مناصرة البيئة أيضًا، من بينها واحدة تمكنت من شن عدة معارك ناجحة - تم الدعاية لها جيدًا - ضد محاولات الحكومة لخصخصة المساحات العامة فى الأسكندرية.

وسرعان ما أمسكت المنظمات غير الحكومية الجديدة للمناصرة - وبخاصة جماعات حقوق الإنسان - بزمام القضايا الأكثر حساسية المطروحة على الساحة فى يومها. وفى حين رفضت جماعات حقوق الإنسان بوضوح وعلانية استخدام المتطرفين الإسلاميين لأعمال العنف، فقد نادت بالامتثال لأحكام القانون والقضاء ووضع نهاية لعمليات التعذيب. ولعبت دورًا أكثر فصاحة وعلانية بالقدر ذاته من أجل الدفاع عن مصالح أولئك الذين تأذوا بسبب سياسات التعديل الهيكلى للاقتصاد. وأثبت حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى - أقرب الأحزاب دفاعًا عن العمال والفلاحين فى مصر - عجزه عن تقديم مقاومة صلدة وذات مغزى للقوانين التى انقلبت على إصلاح الإقطاع والإصلاح الزراعى، والتى نصت على أنه فى غضون خمسة أعوام، فإن الأراضى التى وزعت على الفلاحين فى خمسينات القرن العشرين وأوائل ستيناته سوف يتم إعادتها إلى ملاكها الأصليين، مالم يوافق المالك الأصلى على بيعها أو تأجيرها للمالك الحالى. فإذا أخذنا فى الحسبان العدد المتناهى الضآلة من مقاعده فى البرلمان، فإن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، والأحزاب المتحالفة معه ليس بوسعها أن تعطل عملية تمرير القوانين. على أية حال، فإنه كما أوضح التقرير الاستراتيجى العربى، وهو تقرير سنوى يصدره مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وهو مركز البحوث الذى يحظى بكثير من الاحترام، فإن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، وغيره من الأحزاب، كان بوسعها استغلال فترة السنوات

الخمس الانتقالية من أجل السعى نحو تعديل ذلك القانون أو تقديم خدمات مباشرة إلى أعضائهم من الفلاحين؛ بيد أن هذه الأحزب لم تفعل أيًا من تلك الأشياء، واعترف رئيس قسم الفلاحين بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بأن الحزب لم يشرع فى العمل إزاء هذه المسألة إلا فى عهد قريب، وقبل أن يدخل القانون مراحله الأخيرة بحيز التنفيذ والسريان ويصبح نافذًا[١٠]. وبدلاً من ذلك، ثمة منظمة جديدة نسبيًا من المنظمات غير الحكومية وهى: مركز الأرض لحقوق الإنسان، قدم خدمات كبرى إلى هؤلاء الفلاحين، من قبيل توثيق مساوئ القانون، والسعى من أجل الحصول على تعويضات، وخصوصًا عن الهياكل الدائمة التى بناها الفلاحون على الأراضى المستعادة. وهذا بالضبط هو صنف الخدمة، التى جادل التقرير الاستراتيجى العربى بأن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، كان يتعين عليه أن يقدمها من أجل تخفيف المحنة عن أعضائه.

وبينما ناضلت المؤسسات غير الحكومية من أجل حماية مصالح الفلاحين، سعت المنظمات الأخرى الجديدة إلى تعزيز مقدرة العمال على التعبئة والحشد ضد سياسة التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى، فى ظل مناخ قوامه توهين نقابات العمال بكل قسوة. وقام أحد كبار النقابيين العماليين السابقين بتأسيس مركز اتحاد العمال والخدمات العمالية فى عام ١٩٩٥م من أجل تعزيز تنظيم العمال، وفى العام التالى لجأ ١٣٥ عاملاً إلى مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان (CHRLA) حينما منعتهم الحكومة من خوض انتخابات النقابات والاتحادات العمالية (Kienle 2001: 82). وانبرى مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان من أجل الدفاع عن فئات العمال كافة الذين أكدوا أنهم فصلوا فصلاً تعسفيًا من وظائفهم[١١]. وعلى مستويين بالأقل، فإن هذا الصنف من العمل قد قرب جماعات حقوق الإنسان جدًا من الاضطلاع بدور الأحزاب السياسية اليسارية، التى كان قمينًا بها أن تنهض به عادة. ومن حيث الخطط البرامجية، فإن بعضًا من هذه الأعمال كان مقصودًا به دعم محاولات العمال لمناوئة

قوانين التكيف الهيكلى الاقتصادية. وتكتسب هذه الجماعات أيضًا طبيعة نفعية عن طريق اضطلاعها بهذه الأعمال، ذلك أن العمال والفلاحين الذين يتوقع لهم أن ينشدوا العون من حزب يسارى أو حزب جماهيرى، قد يولون وجوههم شطر جماعات حقوق الإنسان من أجل الدفاع عن مصالحهم.

لماذا أحزاب المعارضة واهنة جدًا ؟

إن ضعف أحزاب المعارضة فى البلدان العربية الساعية صوب التحرر تبدى أكثر جلاءً فى حالات مثل تلك الموجودة فى: مصر، وتونس، وفلسطين، حيث فازت تلك الأحزاب السياسية بأعداد ضئيلة للغاية من المقاعد فى برلماناتها. على أية حال، فإن أحزاب المعارضة فى: الأردن، والمغرب، واليمن، والجزائر؛ فازت بـ ٢٠ بالمائة على الأقل من مقاعد البرلمان فى شتى الانتخابات إبان تسعينات القرن العشرين. ولكنها مع ذلك لم تحظ سوى بالقليل من النفوذ التشريعى. ولا جدال فى أن تزييف الانتخابات والقمع والبطش المطبق بمرشحى المعارضة الواعدين، كما حدث فى تونس من حظر لحركة الميل الإسلامى، قد قوض أحزاب المعارضة بطريقة شائعة أو فى الغالب الأعم. ولقد عقد من المشكلة خنق فرص الوصول إلى الجماهير: إذ تقوم الشرطة غالبًا بمراقبة اللقاءات والتجمعات الكبرى للمعارضة بكل ما أوتيت من فضول وتطفل، هذا إذا سمح لهم أصلاً بالتجمهر، ولا يسمح إطلاقًا لمعظم جماعات المعارضة بالحصول على تغطية تليفزيونية أو إذاعية؛ الأمر الذى جعل صحفهم المنبر الوحيد للاتصال والإعلام. وبينما تؤدى هذه العوامل إلى إضعاف أحزاب المعارضة وتوهينها بدرجة شديدة، فإنها لا تفصح عن نفسها لتحكى فصول القصة برمتها، حيث إن ثلاثة عوامل أخرى على الأقل تقوض قوة المعارضة وتهدمها بطريقة منهجية ونظامية. المعضلة الأولى يمكن أن نطلق عليها: "التحول المنقوص أو غير المكتمل صوب الحياة البرلمانية"، حيث تقع انحرافات ذات خطر وشأن عن الإجراءات البرلمانية العامة، من قبيل: السماح لمجالس الأعيان

غير المنتخبة بأن توجه اللوم إلى الحكومات، وإعاقة نواب الأمة المنتخبين عن أداء أعمالهم التشريعية والنيابية. فإذا تسنى لأحزاب المعارضة أن تفوز بعدد كبير من المقاعد، نجد أن التحول المنقوص صوب الحياة البرلمانية قد قوض نفوذهم تكرارًا ومرارًا. أما المعضلة الثانية، فهى تفشى الترشيحات للمستقلين من بين الأحزاب الأخرى بخلاف الحزب الحاكم. وغالبًا ما يجادل البعض بأنه فى البلدان العربية الساعية للتحرر فاز الإسلاميون تقريبًا بسائر مقاعد المعارضة، فى حين جاء أداء الأحزاب العلمانية موحشًا وكئيبًا. فى حقيقة الأمر، الذى يحدث فى الغالب الأعم هو أن المستقلين إما يفوزون بالعدد الأضخم من المقاعد أو يفوزون بالقدر ذاته الذى يظفر به أكبر أحزاب المعارضة - ألا وهو الحزب الإسلامى - وتفوز الأحزاب العلمانية بعدد ضئيل للغاية. إن تفشى الترشيحات للمستقلين يصيب المعارضة بالضعف والهزال، نظرًا لإعاقته تطور البرامج الحزبية؛ التى من شأنها أن تشكل بديلاً صافيًا عن الأحزاب الحاكمة، وأن تظفر بالتأييد بعيداً عنهم. وأما المعضلة الثالثة، والأخيرة لضعف أحزاب المعارضة، فهى: هشاشتها المالية.

وقمين بنا أولاً أن نقوم بفحص مسألة: لماذا باتت أحزاب المعارضة فى بعض البلدان العربية الساعية لليبرالية قادرة على الفوز بعدد مهم من المقاعد فى حين أن بعضها الآخر ما زادته حالته إلا نأيًا عن جماهير الناخبين والهيئات التشريعية؟ وفى مصر، وتونس، وفلسطين، فازت الأحزاب الحاكمة بمقدار يكافئ ٨٠ أو ٩٠ بالمائة من المقاعد، فى حين راوحت أحزاب المعارضة مكانها حول مقاعد تعد على أصابع اليدين. وفى المغرب، التى ليس لديها حزب حاكم، حازت الأحزاب الثلاثة الكبرى على ٥٠، ٤٨، ٤٢ مقعداً فى البرلمان المؤلف من ٣٢٨ مقعداً فى انتخابات عام ٢٠٠٢م[١٢]، فى حين فى الجزائر خاضت ثلاثة أحزاب غير حاكمة آخر الانتخابات التنافسية ليحصل كل منها على ١٠ بالمائة على الأقل من المقاعد[١٣]. وفازت جبهة العمل الإسلامى فى الأردن بـ ٣٠ بالمائة من المقاعد فى عام ١٩٨٩م، و ٢٠ بالمائة فى عام ١٩٩٣م، وقاطعت

انتخابات عام ١٩٩٧م (Lust-Okar 2001: 550-551). وفى الانتخابات التأسيسية لليمن لعام ١٩٩٣م، فازت ثلاثة أحزاب، وكل منها ظفر بعدد لا بأس به من المقاعد (Schwed-ler 2002: 49). وجادلت إلين لاست أوكار، وأمانى أحمد جمال؛ بأن مستوى تمثيل المعارضة فى البلدان العربية الساعية لليبرالية إنما هو نتاج لنوعية السلطوية التى تميز نظام الحكم؛ وتكون البلدان ذات نظم الحكم الملكية الساعية لليبرالية أكثر احتمالاً لأن تنتج تمثيلاً مهمًا لأحزاب المعارضة، وذلك بدرجة أكبر من نظم الحكم الرئاسية. وفحوى الأمر هو أن الرؤساء ما هم إلا نتاجٌ لأحزابهم الحاكمة، يؤكدون بأن مصالحهم تلقى أفضل خدمة عن طريق الترتيبات الانتخابية التى تحبذ ظهور حزب كبير ووحيد، مشتملاً على قوائم حزبية وعتبات عالية. إن شرعية الملوك، على أية حال، تنبثق فى جزئها الأضخم عن إدراكهم بأنهم فوق المسائل السياسة وأنهم مسئولون عن رفاهية الأمة قاطبة، وهو ما يحول دون تشكيلهم لحزب حاكم، ويسوقهم صوب تفضيل توزيع المقاعد بين عدد (محدود) من الأحزاب التى يستطيعون فى حينه "تدبر" مسألة تنافسهم فى الانتخابات. وعاقبة ذلك، أن الملوك الساعين لليبرالية يميلون إلى تبنى آليات أو ميكانيزمات تحبذ الأحزاب الصغرى التى تخوض الانتخابات فى مقاطعات أو دوائر صغيرة (Lust-Okar and Jamal 2002).

وتفسر مجادلة لاست أوكار، وجمال؛ سبب وجود أحزاب معارضة حصلت على عدد كبير من المقاعد فى الدولتين الملكيتين، وهما: المغرب والأردن، الأمر الذى لم يحدث فى نظامى الحكم الرئاسيين لليمن والجزائر. ومع ذلك، فإن التمثيل القوى لأحزاب المعارضة فى هذه البلدان ربما يكون نتاجًا للقيود غير الاستثنائية وغير العادية التى أجبرت الرؤساء على أن يسمحوا، مؤقتًا على الأقل، بظهور معقول لأحزاب غير حاكمة. وجاء تمثيل أحزاب المعارضة المهم فى الجزائر نتيجة لتبنى مبدأ التمثيل النسبى، الذى لاحظت مارشا بريبشتين فيه أنه مطلب طويل الأمد نادت به معظم فصائل المعارضة

العربيـة، ولـم يتم منحـه لـهم أبداً(Posusney, Chapter 5, in this book) [١٤]. وتبنـى الحـزب الحاكم فى الجزائر، على أية حال، التمثـيل النسبى من أجل إقنا ع أحزاب المعارضـة التى هالتـها وروعتـها تجربة إقفال العسكريين للعملية الانتخـابيـة فى عام ١٩٩١م، بالمشاركة فى الانتخـابات. وكانت الانتقالة أو التحـول اليمنى جزءًا من عملية توحيد شمال اليمن وجنوبه، والتى تم خلالها الظهور الثانى للجماعات الرئيسية بالبلدين - الحزب الاشتراكى اليمنى (YSP) فى الجنوب، ومؤتمر الشعب العام فى الشمـال (GPC) - كحزبين سياسيين رسميين فى اليمن الموحد. وهذا التواجد للحزبين مقترنًا بوجود قواعد دعم مستقلة ذات شأن وأهمية؛ قد ميز اليمن عن النظم الرئاسية العربية الأخرى الساعية لليبرالية، منذ البداية؛ حيث إن التحولات الأخرى استهلت بحزب وحيد قوى للغاية. وتأسس الحزب الثالث الكبير باليمن - الإصلاح الإسلامى - بدعم من حزب مؤتمر الشعب العام انطلاقًا من الاعتقاد بأنه سوف يخدم حزب المؤتمر بوصفه حليفًا فى المستقبل. وفى ظل هذا الموقف، تمخضت الانتخابات التأسيسية لعام ١٩٩٣م عن أعداد ضخمة من الأصوات لكافة الأحزاب الثلاثة. وبمجرد أن هلك القسم الأعظم من الحزب الاشتراكى اليمنى فى الحرب الأهلية التى اندلعت عام ١٩٩٤م بين الشمـال والجنوب، لم يعد حزب مؤتمر الشعب العام فى حاجة إلى حزب الإصلاح الإسلامى من أجل الموازنة مع من كان خصمه الرئيسى فى وقت من الأوقات؛ وانخـرط اليمن فى الصف مع البلدان ذات نظام الحكم الرئاسى الأخرى والساعية لليبرالية، وتمكن حزب مؤتمر الشعب العام الحاكم، والمستقلون الذين انحازوا إليه، من الاستحـواذ على ٧٥ بالمائة من المقاعد (Schwedler 2002: 51).

وتعد الجزائر هى النظام الرئاسى الوحيد الذى تم فيه تمثيل أحزاب المعارضـة تمثيلاً جيداً فى الوقت الحاضر، ويبدو جليًا أن التمثيل الحزبى الجاد لأحزاب المعارضة بات أمرًا أكثر شيوعًا فى الملكيات الساعية لليبرالية عنه فى نظم الحكم الرئاسية. وحتى داخل هذه الملكيات، فإن "التحـول المنقوص صـوب الحـياة البـرلمانيـة"، أو تبنى

قشور الحياة البرلمانية السليمة وزخارفها، مع الإصرار على الممارسات التى تعادى الإجراءات البرلمانية المتعارف عليها ألد العداء، أدت إلى تقليص قوة المعارضة والحد منها بشدة. وكما لاحظ ميشيل هيرب (فى الفصل الثامن من هذا الكتاب)، فإن "التحول المنقوص صوب الحياة البرلمانية" يمكن أن يتأتى على هيئة أشكال كثيرة، فى ظل تساؤل مفتاحى، وهو: ما إذا كان الدستور نفسه يعرقل السيادة البرلمانية التامة أم لا؟ كما يحدث فى ظل الدساتير التى تشارك بمقتضاها مجالس الأعيان بصلاحيات متعادلة مع مجالس النواب المنتخبة. وفى حين أن رئيس الوزراء يتم اختياره من جانب الائتلاف الحاكم فى المغرب، فإن لجوء الملك إلى مجلس الأعيان ذى الصلاحيات التامة، والذى يتم انتخابه بطريقة غير مباشرة عن طريق مؤسسات موالية للملك، يتيح له أن يميع تفضيلات الناخبين وتعبيرهم عنها فى الاقتراعات على نحو خطير. وبهذا استطاع الملك أن يسمح لحكومة يسار معارضة أن تستولى على السلطة فى عام ١٩٩٨م فى الوقت الذى أعاق فيه التغيير الجوهرى، تمامًا كما فعل مجلس الأعيان الذى ميع الأغلبية التى تمكنت المعارضة من إنجازها فى انتخابات مجلس النواب المباشرة (Sweet 2001: 24-25). وهذا النوع من النتائج لا يعيق فحسب حركة المعارضة الحالية، وإنما ينزع شرعية أحزاب المعارضة عمومًا عن طريق إقناع العامة بأنهم عاجزون عن تحقيق التغيير. وكما لاحظت كاثرين سويت، فإنه "بدلاً من توجيه اللوم لنظام الحكم على تدبير هذا الخناق واختلاقه، عاب كثير من المغاربة على الحكومة عجزها" (٢٠٠١م: ٢٥).

السبب الرئيسى الثانى لضعف أحزاب المعارضة وهو: تفشى الترشيحات للمستقلين من بين المرشحين الذى لا ينتمون إلى أحزاب حاكمة[١٥]. ولقد حصل المستقلون فى الأردن، واليمن، ومصر، على أكبر عدد من المقاعد المخصصة لأحزاب غير حاكمة، أو على نفس المقدار الذى حصل عليه حزب الإسلاميين، فى حين أن أحزاب المعارضة العلمانية جاءت فى المؤخرة تجر ذيول الفشل. على سبيل المثال، فى

عام ١٩٩٣م، حصل المستقلون الأردنيون على ٦١ بالمائة من المقاعد، بزيادة مقدارها ٤٠ بالمائة من المقاعد عن الحزب الإسلامى (Lust-Okar 2001: 550-551). وفى انتخابات عام ٢٠٠٠م بمصر، فاز كل من المستقلين وكبرى قوى المعارضة - الإخوان المسلمين - بـ ١٧ مقعداً، فى حين فازت أحزاب المعارضة العلمانية الرئيسية الأربعة مجتمعة بـ ١٦ مقعداً (Essam el-Din 2000)[١٦]. وأظهر البرلمان اليمنى لعام ١٩٩٧م النتيجة ذاتها بالضبط: فالمستقلون وأكبر الأحزاب تعادلوا تقريبًا بحصول كل منهم على أربعة وخمسين، وثلاثة وخمسين مقعداً على التوالى، غير أن أكبر حزب بعدهما فاز بثلاثة مقاعد (Langohr 2002: 120).

وتعد الترشيحات الخاصة بالمستقلين سبباً ونتيجة معًا للوهن الذى اعترى أحزاب المعارضة. فبعض المستقلين هم ببساطة أناس محبوبون أو أثرياء (أو فى دولة مثل الأردن، هم عبارة عن أعضاء من القبائل) يسعون إلى الحصول على مقاعد بالبرلمان، ولا يأبهون بالسياسات التى تمارسها المعارضة. وآخرون غيرهم يعتبرون خصوماً مكرسين من أجل مناوئة نظم الحكم السلطوية، وهم مع ذلك لا تستلهمهم القائمة الحالية لأحزاب المعارضة فى البلاد. وتحول الحواجز والعوائق العالية التى تعرقل إنشاء الأحزاب السياسية، دون قيام أمثال هؤلاء المرشحين، فى بعض البلدان العربية الساعية لليبرالية، بتكوين أحزاب سياسية خاصة بهم. وتم تقريبًا حرمان كافة الأحزاب المعروفة فى مصر من اعتراف لجنة الأحزاب السياسية التابعة لنظام الحكم مبدئيًا، وحازت فقط على الاعتراف عن طريق خوض المعارك القانونية أمام المحاكم والقضاء؛ مما كلفها الشىء النفيس، الأمر الذى حدا بالنشطاء الذين يتشاركون البرامج والخطط المشتركة لأن يخوضوا الانتخابات بصفتهم مستقلين والإعراض عن القتال من أجل الحصول على أحزاب معترف بها. ومهما كانت الحالة، فإن تفشى الترشيحات للمستقلين من بين مرشحى الأحزاب غير الحاكمة؛ أفضى إلى إضعاف فرص المعارضة الفعالة ضد نظم الحكم السلطوية المستبدة، نظرًا لعرقلة تشكيل البدائل الجيدة الانتقاء والقادرة على الفوز بالتأييد الشعبى.

أما المصدر الأخير لضعف أحزاب المعارضة؛ فهو هشاشتها المالية؛ وقاسى من ذلك تقريباً سائر أحزاب المعارضة العلمانية، وبعض أحزاب الإسلاميين، والتى يعتمد الكثير منها على الحكومات ذاتها التى يعارضونها ويناوئونها من أجل الحصول على الأموال والخدمات الحاسمة لعملهم. ولما ألفى الحزب الناصرى فى مصر نفسه مديناً بمئات الآلاف من الدولارات، هرع أعضاؤه إلى "شن الاحتجاجات من أجل التوسل إلى الحكومة نفسها ومناشدتها من أجل التدخل وإنقاذ الحزب من الإفلاس" (Egypt Almanac 2003: 154). ولما جمدت الحكومة المصرية أنشطة حزب العمل الاشتراكى ذى التوجهات الإسلامية، وعطلت صحيفها التى كانت تصدر نصف أسبوعية، أضرب العاملون بالصحيفة من أجل إجبار الحكومة على تمويل المجلس الأعلى للصحافة ليقوم بدوره بدفع رواتبهم. ولم يقتنع العمال المضربون ولم يأبهوا برفض المجلس على أساس أن حزب العمل يجب أن يكون مسؤولاً عن تكاليف صحيفته الخاصة التى يصدرها، وفى نهاية المطاف قام "حزب رسمى" بدفع الرواتب (Howeidy 2000). وثمة سبب وجيه يعلل أسباب الضعف المالى لأحزاب المعارضة، ألا وهو انعدام الأحزاب السياسية التى تمثل مصالح الطبقة العليا بالمجتمع. أما صفوة رجال الأعمال ونخبة التجارة والمال؛ فقد ركنوا إلى التعبير عن مصالحهم عبر التجمعات النوعية والقطاعية، مثل غرف التجارة، ونأوا بأنفسهم عن الأحزاب السياسية، ويرجع السبب فى ذلك بدرجة كبرى إلى نظم الحكم السلطوية والمستبدة التى مازالت تسيطر على أكبر فرص التجارة والمال والأعمال وتهيمن عليها، كما أن تشكيل الأحزاب السياسية ربما تفهمه الحكومة على أنه يستهدف معارضتها، الأمر الذى من شأنه أن يعرض للخطر وصول رجال الأعمال لتلك الفرص.

إن الفقر الذى يعانيه الكثير من أحزاب المعارضة يتكشف عن وجوه اختلاف صارخة لدى مقارنته بالبيئة المالية للمنظمات غير الحكومية - وخصوصاً منظمات

المناصرة للدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة والبيئة - في تسعينات القرن العشرين. وأدى اقتناع الأوساط السياسية ودوائرها في الغرب بأن المنظمات غير الحكومية المناصرة بوسعها أن تلعب دوراً مركزياً في عملية الدمقرطة أو التحول للديمقراطية، إلى جعل مؤسسات مثل جماعات حقوق الإنسان والبيئة "أكثر التنظيمات حظوة بالرعاية والتفضيل لتلقى مساعدات المجتمع المدنى من الولايات المتحدة الأمريكية" (Carothers 1997: 115, quoted in Kasfir 1998: 133). وتعتبر الحكومات الأوروبية والحكومة الكندية والمؤسسات غير الهادفة إلى الربح أيضاً مصادر تمويل سخية. وأكثر الأمثلة وضوحاً وجلاءً حول الأسلوب الذى يستطيع به هذا التمويل أن يسهل من انتشار المنظمات غير الحكومية يمكن لنا أن نعثر عليه في السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن الكثير من المؤسسات التطوعية كانت متواجدة قبل إقامة السلطة الفلسطينية بفترة، فإن النزوع صوب إنشاء المنظمات غير الحكومية لاقى تعزيزاً وتقوية بدرجة كبرى عن طريق طوفان الأموال من جانب الدول المانحة في أعقاب إبرام اتفاقات أوسلو. وبحلول عام ١٩٩٦م، فإن مقدار المساعدات المخصصة لنصيب كل رأس من المساعدات المقدمة لفلسطين تجاوزت تلك المخصصة لأى بلد آخر في حالة انتقال من الحرب للسلام، شاملاً: البوسنة، ورواندا، والسلفادور (Brynen 2000: 79). وأمست المساعدات من أجل جهود الدمقرطة - يتوجه معظمها إلى المنظمات غير الحكومية - شعبية على نحو خاص؛ فالمسؤولون المانحون في أحد المسوح التى أجريت عام ١٩٩٧م جادلوا بأن الديمقراطية وحقوق الإنسان قد تلقت فيضاً وإغراقاً نسبياً من أموال المساعدات بالمقارنة مع مجالات أخرى؛ مثل التنمية الاقتصادية (Brynen 2000: 162). وبحلول عام ١٩٩٥م، فإن تعداد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة البالغ مليونى نسمة، وصل عدد المنظمات غير الحكومية فيهما إلى ١٢٠٠ - ١٥٠٠ منظمة توظف فيها عدد يتراوح ما بين عشرين إلى ثلاثين ألفاً من الأفراد (Brynen 2000: 49)، في حين أنه يعمل في مصر ذات التعداد السكانى البالغ ثمانية وستين مليون نسمة، حوالى ١٤٠٠ من مثل تلك المنظمات.

وليس الضعف السياسى والمالى لأحزاب المعارضة هو السبب الوحيد الذى يجعل الكثيرين من النشطاء يعملون عبر المنظمات غير الحكومية ومنظمات المناصرة. وبعض نشطاء حقوق الإنسان هم أعضاء سابقون فى الأحزاب اليسارية، وقد أقنعهم الاضطهاد الذى لاقوه من نظم الحكم المستبدة والسلطوية بأن العمل من أجل إقامة حكم القانون أمر أكثر إلحاحًا من مجرد الترويج لبرنامج أو خطة حزب سياسى. وبالمثل، فإن العديد من زعماء الجيل الجديد من مؤسسات مناصرة حقوق المرأة هم أعضاء سابقون فى أحزاب يسارية قاسوا جراء التمييز على أساس الذكورة والأنوثة داخل الأحزاب السياسية؛ لدرجة أنهم قرروا أن تحرير المرأة يمكن الوصول إليه بأفضل السبل عبر التجمعات التى تركز فى المقام الأول على القضايا النسائية (Sadeg al-Ali 2000: 145). ونتيجة هذه الخيارات، على أية حال، هو تحديد موقع المعارك الكبرى من أجل التحول الديمقراطى فى قطاع المؤسسات غير الحكومية وليس من خلال الأحزاب السياسية. أما حقيقة أن المنظمات غير الحكومية غير مناسبة لهذه الوظيفة، فقد بات أمرًا جليًا على وجه الخصوص إبان الحملة التى شنت فى مصر من أجل منع تمرير القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٨م، الذى لم يهدد فحسب بتقييد نشاط المنظمات غير الحكومية بكل قسوة وشدة ويتوعدها، وإنما اعتبرت المنظمات غير الحكومية للمناصرة أنه إنما تم تدبيره وتفصيله خصيصًا من أجل عرقلة عملهم. وحسبما تم الوصف فيما سلف، فإن المنظمات غير الحكومية قد شنت حملتها المناهضة للقانون ١٥٣ محققة بعض التقدم المهم مقارنة بنظيراتها فى البلدان العربية الأخرى. وكانت محاولات التحول الليبرالى فى مصر قد استهلت قبل ذلك بعقد من الزمان سابقة بذلك معظم البلدان العربية الأخرى الساعية لليبرالية، وهو ما يعنى أن المنظمات غير الحكومية فى مصر أقدم عهدًا وأكثر رسوخًا من نظرائها العربيات. ولقد زادت احتمالات نجاح الحملة حينما ساندت المنظمات الدولية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الجهود التى بذلتها المنظمات غير الحكومية. فى حقيقة الأمر، قد أحرزت الحملة المناهضة للقانون ١٥٣ بعض النجاحات المبكرة والمثيرة للدهشة، الأمر الذى

حث برلمانًا اعتاد على تأدية وظائفه عمومًا كالختم المطاطى للحاكم، على أن يؤخر تمرير القانون، وأن يضع النشطاء ضمن لجنة صياغة القانون. وفى المطاف النهائى، لقد آلت جهود المنظمات غير الحكومية من أجل إحباط تمرير ذلك القانون إلى الإخفاق والفشل. على أية حال، أظهر هذا الأمر العجز المتأصل فى مؤسسات المناصرة، حتى فى أكثر الظروف المواتية ملاءمةً، عن تزعم الحملات المنادية بالدمقرطة والتحول الديمقراطى فى البلدان العربية الساعية لليبرالية والتحرر.

مصر: شلل أصاب الأحزاب ونشاط أنعش المؤسسات:

ازدهرت المؤسسات التطوعية فى مصر بين عام ١٩٢٠م وانقلاب الضباط الأحرار فى ١٩٥٢. وفى ظل نظام حكم عبدالناصر، تعرض الكثير من المؤسسات؛ إما إلى الإقفال والتعطيل، وإما إلى دمجها فى تنظيمات تابعة لنظام الحكم، أو اضطرارها إلى العمل سريًا تحت الأرض. وفى عام ١٩٦٤م، صاغ نظام الحكم القانون رقم ٣٢ لتنظيم عمل تلك المؤسسات التى نجت وظلت باقية. وعلى الرغم من أن القانون كان عقبة كؤودًا للكثير من المؤسسات، فإن الكثير من المؤسسات الأخرى بات قادرًا على تأدية وظيفته بحرية نسبيًا، إما بسبب وقوعها تحت تصنيف، أو فئة حظيت بالتمييز بمقتضى ذلك القانون، وإما لأنها تمكنت من النجاة منه تمامًا عن طريق تسجيل نشاطاتها تحت مسميات قانونية أخرى.

وكان القانون ٣٢ يفرض على المواطنين الراغبين فى تكوين منظمات تطوعية (أشير إليها فيما بعد على أنها المنظمات غير الحكومية) الحصول على تصريح من وزارة الشؤون الاجتماعية. وغالبًا ما كانت الدولة تحرم الراغبين من الحصول على هذا التصريح لدواع غامضة وأسباب مبهمة؛ اشتملت على مقررات لوزارة الشؤون الاجتماعية بأنه يتعين على المنظمة غير الحكومية ألا تكون زائدة عن الحاجة إليها، وألا

تكون مكررة. وبمجرد حصولها على الموافقة، يتعين على المنظمة غير الحكومية أن تبلغ الوزارة بكافة أنشطتها، وأن تنوه عن برامجها ومواقعها لدى ثلاثة مكاتب حكومية، وأن تستوفى السجلات، وتعمل ملفات فوراً عن محاضر جلساتها. ونظم القانون كذلك عملية تلقى الأموال بدقة، وسمح فقط بتلقى رسوم العضوية والتبرعات التى تقدم أثناء الصلاة والمناسبات الدينية، وهذه هى التى يسمح بجمعها فقط بدون تصريح من وزارة الشؤون الاجتماعية. أما التصاريح الخاصة بأى نوع آخر من جمع الأموال فقد قوبلت بالرفض من حين لآخر أو تم تأخيرها تأخيراً مخلاً، واشتمل ذلك على التصريح باستلام أموال أجنبية ضرورية جداً للمنظمات غير الحكومية المناصرة.

وعلى الرغم من أن القانون ٣٢ أعاق عمل المنظمات غير الحكومية على نحو خطير، فإن الأقسام الرئيسية من قطاع المؤسسات التطوعية قد تمكن مع ذلك من أداء وظيفته بنشاط. ولقد نجت المؤسسات التطوعية الإسلامية نجاة شبه تامة، وهى أكبر فئة من المنظمات غير الحكومية فى مصر،[١٧] من مضايقات وزارة الشؤون الاجتماعية الخطيرة. وقد اكتشفت دراسة موسعة حول المنظمات غير الحكومية المصرية أن المؤسسات التطوعية الإسلامية هى الأقل احتمالاً لأن تتعرض للحل عقاباً على انتهاكات للقانون رقم ٣٢ (Ben Nafisa and Qandil 1994: 63). وحقيقة أن هذه المؤسسات تقدم خدمات اجتماعية ملحة يحتاجها الناس بشدة، جعلت الحكومة عازفة، على الأرجح، عن إلحاق الأذى البليغ بنشاطاتها؛ ولأن الكثير منها يتلقى التمويل جزئياً من التبرعات المتحصلة بالمساجد، فإن الكثير من عمليات جميع المال بها معفاة من المراقبة والإشراف الحكومى. وعلى الرغم من أن مؤسسات المناصرة تنتمى بالضبط إلى نوع المؤسسات التى تم تفصيل القانون رقم ٣٢ ليخنقها ويخمدها، فقد تمكنت على العموم من النهوض بوظائفها. أما مؤسسات التجارة والأعمال، التى تدعم المناخ الحالى الليبرالية وتتسم بكونها ثرية بما فيه الكفاية لتنهض بتمويل ذاتها عبر الرسوم المتحصلة، فقد ألفت نشاطاتها غير عرضة للإعاقة والعرقلة جراء القانون رقم ٣٢.

والكثير من منظمات المناصرة التى ينطوى عملها على معارضة للحكومة، مثل جماعات حقوق الإنسان غالبًا ما تقوم بتحاشى القانون ٣٢ وتلافاه تمامًا عن طريق تسجيل نفسها باعتبارها شركات مدنية، الأمر الذى يخضعها لطائلة قوانين الضرائب، ولكنه يمنحها المزيد من الحرية والفسحة للعمل.

ربما كانت الفئتان الكبريان من الهيئات غير الحكومية التى تعرضت أعمالهما لأكثر العرقيل جراء القانون ٣٢: هى حفنة من المنظمات غير الحكومية للمناصرة التى تم تسجيلها على أنها مؤسسات تطوعية، واشتملت على مؤسستين رئيسيتين للبيئة، ومؤسسات للخدمة المدنية غير الدينية، ومؤسسات تنموية. إن معارضة الحكومة لأهداف بعض من هذه الجماعات ربما تضاف أيضًا إلى هذه المعوقات والعراقيل. على أية حال، فإن إحدى الشكاوى الشائعة لدى المنظمات غير الحكومية - ألا وهى البطء المفرط والشديد تجاه معالجة الأموال الأجنبية المستحقة لها - ربما تكون نتاجًا للبيروقراطية المثقلة بالأعباء التى ينوء بها الموظفون، وليست نتاجًا لقصد أو تعمد بعرقلة العمل الخاصة بأية جماعة خصوصية[١٨].

إن قرار الحكومة فى أوائل عام ١٩٩٨م باستبدال القانون رقم ١٥٣ بالقانون رقم ٣٢، قد حثت عليه وعجلت به الرغبة فى تخفيف القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية "الجيدة" (أى التى لا تعمل بالسياسة)، وفى الوقت ذاته التقييد الصارم لنشاطات منظمات المناصرة المتورطة فى المعارضة السياسية للحكومة. وخطاب المانحين الدوليين حول مركزية منظمات الخدمة المدنية فى مسألة التعويض عن أوجه النقص والقصور التى تعترى الخدمات الحكومية إبان تطبيقها لسياسات التكيف الهيكلى الاقتصادية، أعجب الحكومة وراق لها. ولطالما نادى المانحون الدوليون بسن قانون للمنظمات غير الحكومية بحيث يكون أقل حصرًا وتقييدًا لأعمالها. ولقد حثت هيئة المعونة الأمريكية "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (US AID)، التى تبرعت بـ ٤١٠ ملايين دولار لمنظمات غير حكومية مصرية فى الفترة بين ١٩٧٦م، و٢٠٠١م (Howeidy

(2001، حثت على تمرير تشريع خاص للمنظمات غير الحكومية بحيث يكون أقل تقييداً وأقل صرامة؛ وفى أواخر تسعينات القرن العشرين، منحت هيئة المعونة الأمريكية للحكومة المصرية عدة ملايين من الدولارات - رفضتها الحكومة وأبت أن تتلقاها - كمساعدة فنية من أجل إصلاح القانون وتنقيحه[١٩]. وثمة مانحون دوليون آخرون، وبخاصة منظمة هولندا للتعاون والتنمية الدولية، أعلنت عن رأيها بصراحة وجُرْأة فى تلك المعوقات. وقد استجاب القانون رقم ١٥٣ لمصادر القلق هذه بعض الشيء، عن طريق تخفيض متطلبات الإبلاغ عن تلقى الأموال وزيادة حرية المنظمات غير الحكومية فى جمع المال على الصعيد الأهلى والداخلى.

وفى حين سعت الحكومة إلى تبسيط اللوائح المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية التى لا تعمل بالسياسة، فقد اعتزمت أيضاً بكل وضوح أن تستخدم القانون الجديد من أجل خنق جماعات المناصرة التى تعارضها، وبخاصة تلك التى نجت فيما سبق فى الماضى من نطاق قانون وزارة الشئون الاجتماعية عن طريق تسجيل نشاطها تحت مسمى شركات مدنية. واحتفظ القانون رقم ١٥٣ بقدر كبير من أكثر النواحى ارتدادية وانكفائية للقانون السابق عليه، بما فى ذلك تخويل وزارة الشؤون الاجتماعية صلاحية حل المؤسسات وضرورة الحصول على تصاريح منها قبل الموافقة على تلقى أرصدة مالية أجنبية من الخارج. وأضاف مادة توجب على جماعات المناصرة التى سجلت تحت بند شركات مدنية بأن تقوم بالتسجيل باعتبارها منظمات غير حكومية وإلا واجهت الحل وتعرضت له. ولأن القانون رقم ١٥٣ استمر فى تحريم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية المتورطة فى نشاط "سياسى" أو نقابى، فقد خشيت من تجريدها من الاعتراف بها بمقتضى القانون الجديد وإجبارها على الإغلاق والتعطيل.

ولقد أصبح زعماء المنظمات غير الحكومية على وعى ودراية فى مايو عام ١٩٩٨م بالقانون المقترح الجديد حول المؤسسات وأن الحكومة قصدت واعتزمت، كما فعلت مع الكثير من مشروعات القوانين الخلافية، أن تدفع به سريعاً وتمرره بالبرلمان قبيل أن

تبدأ العطلة الصيفية للهيئة التشريعية فى نهاية شهر يونيو. وقد وقع أكثر من ٢٥ منظمة على بيان مناهض للقانون ١٥٣ وقامت بتوزيعه، وسرعان ما أعقبه بيان ثان تم تقديمه إلى مرفت التلاوى وزيرة الشئون الاجتماعية باسم ٧٦ منظمة وهيئة. وفازت هذه الاحتجاجات بانتصار مبكر، حينما أعلنت مرفت التلاوى أن القانون لن يتم تمريره قبل العطلة الصيفية للبرلمان، والتزمت بلقاء المنظمات غير الحكومية من أجل الحصول على مدخلاتهم على القانون المزمع إصداره. وتم عقد اثنين من هذه اللقاءات، الأول كان عبارة عن دعوة فحسب حول الموضوع وحضره حوالى ثلاثمائة ممثل عن ثمانين من المنظمات الحكومية. وقبل اللقاء، احتشد ممثلون عن حوالى أربعين من المنظمات غير الحكومية ذات الميول اليسارية من أجل تنسيق المواقف، وصمموا على المطالبة بتضمين ممثلين عن المنظمات غير الحكومية فى لجنة صياغة القانون. أما وإنهم لم يتوقعوا أن تذعن الوزيرة سريعًا لمطالبتهم، فقد توجه هؤلاء الناشطون إلى لقاء الوزيرة مرفت التلاوى دون أن يصوغوا قائمة بالممثلين الذين يؤيدونهم، واكتشفوا أن البساط قد سحب من تحتهم؛ حينما وافقت مرفت التلاوى على الفور. وعندئذ، فإن الذين حضروا اللقاء جاء رد فعلهم على موافقة مرفت التلاوى، بالهتاف صارخين بأسماء الناشطين الذين يعرفونهم معرفة شخصية على اعتبار أنهم ممثلون محتملون؛ وفاز أربعة حصلوا على أعلى الأصوات تأييدًا. والاثنان الأولان، أحدهما طبيب والثانى نائب عام سابق، كلاهما شخصية ليبرالية محترمة ولكن ليس لها علاقة بنشاط المنظمات غير الحكومية؛ أما الثالث فكان رئيس هيئة بيئية ذات شأن وأهمية فى الأسكندرية، وأما الرابع فهو مدير لمعهد خاص بحقوق الإنسان فى القاهرة، كان قد ساعد على تأسيس أول جماعة لحقوق الإنسان بمصر فى ثمانينات القرن العشرين.

ودارت الحملة بهدوء على مدار الأشهر العديدة التالية. والتحمت المنظمات غير الحكومية القادمة من اثنتى عشر محافظة من محافظات مصر البالغة سبعًا وعشرين محافظة لكى يشكلوا المنبر المدنى (CF)، الذى انضم إلى الجماعتين الرئيسيتين اللتين

يتهددهما القانون ألا وهما: مؤسسات الخدمة الاجتماعية اللاسياسية وغير الدينية والمؤسسات التنموية التى سبق أن قاست وعانت من القانون ٣٢ وباتت تخشى من القانون ١٥٣، وجماعات المناصرة. وتم عقد القاءات الكبرى للمنبر الاجتماعى من أجل إفشاء المظالم جراء القانون ١٥٣، وفى لقاء أكتوبر ١٩٩٨م الذى حضره أربعة أعضاء من البرلمان، صدرت وعود عنهم بأنه سيتم عقد جلسات استماع علنية حول القانون قبل تقديمه للاقتراع عليه(٢٠). وأنتج المنبر المدنى ومنظمات حقوق إنسان دراسات متعددة عرضت بالتفصيل أوجه الخلل بالقانون الجديد وعيوبه، وتم توزيعها على المشرعين وصناع القوانين. وفى شهر يناير عام ١٩٩٩م، ظهرت نسخة جديدة من القانون ١٥٣ عن لجنة الصياغة، اعتبرها ممثلو منظمات المناصرة داخل اللجنة تحسنًا حقيقيًا. وتم إعطاء دفعة قوية إلى حملة الإصلاح حينما جادل مجلس الدولة علانية بأن رفض تسجيل المنظمات غير الحكومية على أساس أنها ناشطة سياسيًا أمر غير شرعى ويتعارض مع القانون؛ ويعتبر مجلس الدولة هيئة قضائية مكلفة بمراجعة مدى دستورية مشروعات القوانين وتنقيحها قبل إحالتها إلى البرلمان (Rifaat n. d.: ix-x).

وبالنسبة إلى نظام حكم استبدادى سلطوى يتم فيه الهيمنة على المعارضة هيمنة صارمة، فإن النجاحات المبكرة للحملة المناهضة للقانون ١٥٣ تعتبر مثيرة للإعجاب. وتأخير تقديم القانون إلى البرلمان من أجل السماح بالمزيد من المناقشات، والموافقة على تضمين ممثلين للمنظمات غير الحكومية فى لجنة الصياغة، كلها أمور تعتبر تنازلات غير عادية. وأوحت هذه النجاحات المبكرة بقوة بأن ثمة وجودًا لحالة انقسام بين المعتدلين والمتشددين داخل الحكومة حول قضايا حرية المؤسسات. وكانت مرفت التلاوى قد عينت وزيرة للشؤون الاجتماعية قبل فترة وجيزة من إعلان القانون ١٥٣، واعتبر بعض المؤيدين لمنظمات المناصرة أن تعيين التلاوى إنما هو علامة تدل على مرونة الحكومة إزاء المنظمات غير الحكومية، أخذًا فى الاعتبار خلفية عملها سفيرةً فى: إيطاليا واليابان، وخبرتها الموسعة السابقة فى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات

الدولية. وجاءت تلميحات إضافية للدعم من بعض قطاعات نظام الحكم تمثلت فى مقالات نشرتها الصحف الحكومية ظهرت بصورة دورية وانتقدت القانون ١٥٣، واشتملت على إسهامات عديدة من جانب أحد ممثلى المنظمات غير الحكومية داخل لجنة الصياغة.

على أية حال، فإنه إذا ثبت أن التفسير الخاص بوجود انقسام بين المعتدلين والمتشددين داخل الحكومة صائب وصحيح، إذن، فسرعان ما كشف المتشددون عن أنفسهم بظهورهم للمرة الأولى فى المشهد. قبل تقديم القانون ١٥٣ إلى البرلمان من أجل تمريره النهائى، كان معظم التغييرات التى تقدم بها مندوبو المنظمات غير الحكومية فى لجنة الصياغة قد تعرضت للحذف والمحو، أما رفض مجلس الدولة للمشاركة فى النشاط السياسى كأساس لعدم الاعتراف، فقد تم تجاهله. ومهدت الحكومة الطريق من أجل التمرير السريع للقانون الجديد فى ظل وابل من التغطية واسعة النطاق من جانب وسائل الإعلام استهدف منها أن تشوه سمعة المنظمات غير الحكومية باعتبار القائمين عليها خونة ولصوص إنما خرجوا يبتزون الدول المانحة الأجنبية ويستغلونها. وقبل ذلك بعدة أشهر، تعرض للسجن الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان (EOHR) لفترة وجيزة بعد أن أصدرت المنظمة تقريراً يدعى ارتكاب الشرطة لأعمال وحشية ضد المسيحيين فى قرية الكشح. وفى ذلك الوقت، اتهمت الحكومة تلك المنظمة بأن مبلغ الـ ٢٥٠٠٠ دولار التى قبلتها من البرلمان البريطانى نظير مشروع للعون القضائى للنساء، وليس له أى صلة البتة بالموضوع، إنما هو فى حقيقة الأمر أجر مدفوع مقابل إنتاج تقرير الكشح (Pratt 2000). وكانت الحكومة من حين لآخر تتهم جماعات حقوق الإنسان باستلام الأموال من الخارج من أجل إنتاج تقارير تشوه الصورة الذهنية لمصر على الصعيد الدولى. ولما تهيأ نظام الحكم من أجل تمرير القانون ١٥٣، استأنفت الصحف والمنشورات التابعة للحكومة هجماتها بنشر مقالات تصف انتشار المنظمات غير الحكومية فى مصر فى تسعينات

القرن العشرين بأنه احتيال ضخم وخداع هائل، بما فى ذلك كاريكاتير ظهر فيه رجل فقير يقترح على صديق له أن يقوما بإنشاء منظمة غير حكومية من أجل زيادة دخلهما (Kamal 1999). وتلقفت بعض الصحف الصادرة عن أحزاب المعارضة تلك التهمة، ووصمت المنظمات التى تدافع عن حقوق الإنسان بأنها "مرتزقة" (Rifaat n. d.).

وعندما أرسلت النسخة الأكثر تضييقًا وتقييداً من القانون ١٥٣ إلى البرلمان فى ١٤ مايو، قامت العديد من المنظمات غير الحكومية للمناصرة، والتى باتت أشد نفوذًا وقوة جراء الحملة المناهضة للقانون ١٥٣، بإضرام المزيد من المعارك والعمل على احتدامها، وأعادوا تنظيم المعركة لتصبح قضية لا تقتصر فحسب على حريات المؤسسات وإنما المطالبة بضرورة التغيير الشامل لنظام الحكم. وأصدر ثمان من هذه الجماعات بيانًا (هو الذى أشير إليه فيما بعد على أنه "بيان جنيف") أوضحوا فيه أنه فى ضوء الاضطهاد المتزايد لجماعات حقوق الإنسان فى مصر، فإنهم أمسوا يبحثون فكرة افتتاح مكاتب لهم فى: جنيف، وبروكسل، ونيويورك. وطالب البيان بعقد لقاء يجمع بين جماعات حقوق الإنسان والرئيس حسنى مبارك أو ممثله، ولقاء آخر بين جماعات حقوق الإنسان ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مارى روبنسون، التى كان مقرراً أن تقوم بزيارة لمصر فى شهر يونيو. وطالب البيان أن تقوم روبنسون بإصدار قرار رسمى بتعليق وتوقيف نشاط كافة مؤتمرات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمصر، حتى تتوقف الحكومة عن منعها لجماعات حقوق الإنسان المصرية من عقد مؤتمرات محلية وإقليمية تنادى بحقوق الإنسان فى البلاد. وانتقلوا من ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان لما هو أبعد مدى ونطاقًا من ذلك، ألا وهو المناداة بالإصلاح الديمقراطى واسع النطاق؛ وقال بيان جنيف إن الأطراف الموقعة عليه سوف يستهلون حواراً مع الفاعلين الآخرين من منظمات المجتمع المدنى من أجل رسم خطة للإصلاح السياسى فى مصر سوف يقدمونها للرئيس. وانتهى البيان بهذه الأسطر التالية البارزة والجديرة بأن تذكر: "إن اليوم الذى يهنئ فيه الزبانية والجلادون

أنفسهم... متوهمين أن أفعالهم الشنيعة ضد المواطن المصرى سوف تمضى دون حساب، إن مثل هذا اليوم لن يأتى أبداً". وحذر البيان من أن هؤلاء "الزبانية والجلادين" سوف يتم محاسبتهم فى نهاية المطاف، واختتم قائلاً: "دعهم يتذكرون ماذا حدث مع الجلاد بينوشيه"[٢١].

ولم يكن بيان جنيف هو المبادرة الوحيدة التى تم القيام بها فى الأيام السابقة على تمرير القانون من أجل زيادة الضغط على الحكومة. وأضربت عن الطعام عدة ناشطات من النساء المناصرات لحقوق الإنسان لمدة ستة أيام، يطالبن بالسماح للمنظمات غير الحكومية بأن تعرض أوضاعها على البرلمان قبل إجراء الاقتراع عليه (Tadros 1999). على أية حال، فإنه على الرغم من هذه الجهود فقد تم تمرير القانون، مما أثار حفيظة وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وحفزها على التعليق بأن القانون ١٥٣: "يمثل الاتجاه الخاطئ للسير إذا أرادت مصر أن تقوى المجتمع المدنى وتنشطه وترقى التنمية" (Tadros 1999).

عند هذا الحد بدأت نهاية مباراة للحملة المناهضة للقانون ١٥٣ فى الوقت الذى انتظرت فيه جماعات حقوق الإنسان وصول مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مارى روبنسون. وأثناء الحملة، اتخذت بعض جماعات المناصرة موقفًا فحواه أنه فى حالة تمرير القانون ١٥٣، فإنها لن تسجل نفسها تحت طائلته. وقالت جماعات أخرى إنها إذا فشلت فى نهاية المطاف فى سحق القانون، فسوف تستمر فى مكافحته غير أنها قد تضطر إلى التسجيل فى ظله، خشية أن تتعرض للتعطيل القسرى والإكراهى. ولم يكن متيسراً اتخاذ قرار فورى حيال هذه القضية، طالما أن الموعد النهائى للتسجيل سوف يحين بعد ذلك باثنى عشر شهراً. على أية حال، فإن فى غضون الأيام التى سبقت مباشرة وصول روبنسون فى أوائل شهر يونيو، تقدمت ثمانى منظمات نسائية ومنظمات غير حكومية تناضح من أجل حقوق الإنسان، بإشعار إلى وزارة الشؤون الاجتماعية حول اعتزامها التسجيل. ولما وصلت روبنسون، التقت بمبارك لكى تعرب له عن قلقها إزاء "اللغة الفضفاضة" للقانون ووعدت بأن تستمر فى متابعة

تنفيذ القانون عن كثب. على أية حال، فقد نوهت برضائها عن "مشاورة" المنظمات غير الحكومية أثناء عملية صياغة القانون، وأن الحكومة وعدت باستمرار مثل هذه المشاورات إبان صياغة اللوائح التنفيذية له. أما الجماعات التى لم تقم بالتسجيل فقد اتهمت - وقد استبد بها الغضب - الجماعات التى سجلت نفسها وفقًا للقانون الجديد، بأنها إنما كانت ألعوبة فى أيدى الحكومة: وقالت بأن روبنسون اعتبرت موافقتها على التسجيل علامة على أن القانون لم يكن بمثل هذا السوء، ذلك أن المنظمات غير الحكومية لم تتخذ جميعها موقفًا موحدًا ضده. أما تلك الجماعات التى قامت بالتسجيل فقد رفضت الاتهامات بشدة. وكما أوضحت إحدى الجماعات، فإن مجرد التسجيل لا يعنى فى حقيقة الأمر أنها لن تستطيع الاستمرار فى مكافحة القانون والنضال ضده(٢٢). وثارت كذلك بعض المخاوف من أن بعض أنواع المنظمات التى لم تقم بالتسجيل، لن تكون قادرة على الاستمرار فى مزاولة نشاطاتها. وفى جميع الحالات، فإن رحيل روبنسون كان بمثابة الإشارة إلى أن آخر ورقة فى أيدى جماعات حقوق الإنسان قد استنفدت وأنهم قد خسروا المبارة.

أين يكمن الخطأ:

الخلاف حول حدود المنظمات غير الحكومية فى المعارضة:

ليست مفاجأة أن حكومة أخرست الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، ونقابات العمال، تستطيع فى وقت لاحق هزيمة المنظمات غير الحكومية للمناصرة، مع الأخذ فى الحسبان الاختلال الفادح والجسيم فى توازن القوى بين طرفىّ المعركة، كما أنه لم تكن مفاجأة أن تفوز الحكومة أيضًا فى النهاية. على أية حال، ثمة ثلاثة أوجه رئيسية للضعف أضرت بالحملة، وهى جديرة بأن نفحصها بتفصيل أكبر بعض الشىء. الأول: هو انعدام الديمقراطية والتشاور بين الجماعات التى شنت الحملة - وهذا أمر لا

يقتصر فحسب على المنظمات غير الحكومية للمناصرة. وهناك معضلتان أخريان توحيان بشدة ورغم ذلك بوجود صعوبة لدى المنظمات غير الحكومية فى محاولتها القيام بالمعارك من أجل الدمقرطة والتحول الديمقراطى. لقد كانت المنظمات غير الحكومية فى الحملة منقسمة على نفسها انقسامًا حادًا بشأن الحدود التى بوسعها القيام بها بصفتها منظمات غير حكومية للمناصرة. وكان بعض النشطاء فى المنظمات غير الحكومية يرون أنه لا بديل أمامهم سوى المواجهة وأن يكونوا على خط المجابهة بأقصى قدر ممكن فى حملتهم؛ فى حين جادل آخرون بأن المنظمات غير الحكومية هى من الضعف بحيث لا تستطيع تحمل هذه المسؤولية. وبالإضافة إلى الانقسامات داخل الحملة، فإن الاعتماد شبه التام من جانب الكثير جداً من المنظمات غير الحكومية على التمويل الأجنبى والخارجى، جعل من اليسير على الحكومة أن تثير مسألة ولاءاتها، الأمر الذى يقوض تقويضاً قاسياً من الدعم والتأييد الشعبى للحملة.

ولقد اتسمت المراحل الأخيرة من الحملة المناهضة للقانون ١٥٣ بوجود إدراك معلن من جانب الكثير من النشطاء بانعدام الديمقراطية والتشاور، سواء داخل جماعات حقوق الإنسان كل على حدة أو فيما بين بعضها البعض. وزعم العديد من أعضاء شتى المنظمات وجود ممارسات غير ديمقراطية تعترى عملية صنع القرار لدى أولئك الذين يخالفونهم؛ وبغض النظر عن حقيقة أيًا من هذه الادعاءات، فإن المستوى الشامل للارتياب وانعدام الثقة أفضى بوضوح إلى عرقلة محاولات التنسيق من أجل التوصل إلى استراتيجية موحدة. وفى أعقاب تمرير القانون، سرعان ما انقسمت واحدة من أكثر جماعات حقوق الإنسان نشاطًا إلى منظمتين منفصلتين على نحو دائم، ويرجع السبب فى الغالب الأعم إلى الصراعات حول الكيفية التى ميزت أسلوب مشاركتهم فى الحملة. وأحد زعماء هذه الجماعة (الزعيم أ) جادل بأن بيان جنيف الذى ينادى بالإصلاح السياسى تم إرساله بالفاكس إلى مكتبه وعليه تعليمات بأن يوقع عليه ويعيده فوراً. وقال إنه حينما جادل بأنه بحاجة إلى المزيد من الوقت من أجل مناقشته،

أصر المدير التنفيذى للجماعة (الزعيم ب) أنه يتعين أن يتم اعتماده والتصديق عليه وإعادته فوراً[٢٣]. بعد ذلك بأسابيع، كان (الزعيم أ) من بين مجموعة نشطاء المنظمات غير الحكومية الذين توجهوا من أجل تقديم ملفات وأوراق تعلن عن اعتزام المنظمة غير الحكومية التابعة له أن تسجل نفسها تحت طائلة القانون الجديد. وكما سبق أن ألمحنا، فإن مسألة ما إذا تم التسجيل أم لا، ومسألة التسجيل فى ذلك الوقت على وجه الخصوص، باتت قضية محتدمة وحامية الوطيس. ويؤكد (الزعيم ب) أنه ليست لديه أى فكرة بأن الزعيم الآخر توجه لتقديم أوراق خاصة بتسجيل الجماعة، وأنه لم يعلم بذلك إلا حينما اتصل به أحد الصحفيين لينبهه ويحذره. وقال (الزعيم ب) إن المنظمة الحكومية التابعة له كان من المحتمل فى نهاية المطاف أن تسجل نفسها على أية حال، حيث إن الكثير من المنظمات غير الحكومية مالت إلى أن تسلك هذا الاتجاه وتسير فى ذلك الدرب، ولكن القضية الحقيقية التى أقضت مضجعه هى أن الزعيم الآخر قام بالتسجيل بدون التشاور مع بقية أعضاء التنظيم. وجادل بأن هذا الأمر كان العلة وراء انقسام المنظمة إلى جماعتين متفرقتين كل منهما قائمة بذاتها[٢٤].

واشتكى أعضاء بمنظمة غير حكومية أخرى من أنه بينما المفترض فى الحملة المناهضة للقانون ١٥٣ أن تكون جهداً مشتركًا، إلا أنها فى حقيقة الأمر تعرضت للخطر الشديد جراء ما وصفه اثنان من زعمائها بأن بعض النشطاء يتخذون قرارات "مميتة" دون التشاور مع الآخرين. وجادلوا بأن الإضراب عن الطعام الذى قامت به بعض النساء تم الشروع فيه دون التشاور مع الجماعات الأخرى فى الحملة، وشعروا بأنه خطأ تكتيكى أن يبتدروا به؛ لأنه شكل خطوة درامية للغاية فى تلك المرحلة من الحملة[٢٥].

وفى حين أن انعدام الديمقراطية والمشاورة دخل جماعات حقوق الإنسان وفيما بينها قد قوض الحملة على نحو قاس، فإن الائتلاف تعرض أيضًا للانقسامات الحادة حول الحكمة من وراء اشتباك المنظمات غير الحكومية فى مواجهة واسعة النطاق مع

الحكومة. وأحد الأمثلة على ذلك بيان عنوانه: "نحن باقون ماكثون" وقعت عليه خمس من النساء بمنظمات حقوق الإنسان. وكان العنوان: "نحن باقون ماكثون" يشير إلى جماعات حقوق الإنسان التى ظلت داخل مصر ولم تفتتح لها مكاتب خارج البلاد، وكان المقصود بهذا بكل وضوح هو الرد المباشر على بيان جنيف. وأوحت لغة: "نحن باقون ماكثون" أيضاً بالرغبة الحقيقة فى التخفيف من كثافة المجابهة مع الحكومة. وفى حين أنه لم يتلفظ بكلمات تصف انعدام الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لدى الحكومة، فقد جادل بأنه: "نحن نعتقد أن نشطاء حقوق الإنسان فى مصر ليسوا مثل الألبان فى كوسوفو، الذين اضطرهم المجرم ميلوسوفيتش إلى الخروج والطرد من وطنهم، وأننا لم نتعرض لحكم الجزار بينوشيه الذى قتل ١٧٠٠٠٠ من مواطنيه". بكلمات أخرى، الموقف فى مصر ليس منذراً بكارثة حتى تفتتح منظمات حقوق الإنسان مكاتب لها فى جنيف، والأمر الضرورى الآن هو البقاء داخل مصر[٢٦]. واثنتان من المنظمات التى وقعت أصلاً على بيان جنيف وقعتا الآن على هذا البيان، الأمر الذى أوحى بوجود بعض المناورات التى لعبت دورها داخل الكواليس فى منظمتيهما أثناء الفترة الانتقالية.

أما مسألة ما هو المدى الذى يجب أن تدخل فيه المنظمات غير الحكومية للمناصرة فى مواجهة مع الحكومة - وما إذا كانت فى حقيقة الأمر تحاول أن تنجز عملاً يفضل لو أنها تركته للأحزاب السياسية أو حركات المعارضة - فقد عرضه أحد زعماء حقوق الإنسان المخضرمين. فقد جادل هذا الناشط بأن جماعات حقوق الإنسان لم تدرك بما فيه الكفاية الضعف الهيكلى لمركزهم يوم أن صمموا على العمل من أجل تغيير سياسات النظام الحاكم. وجادل قائلاً: "إن المنظمات غير الحكومية ليست أحزاباً سياسية"، وهذه المنظمات لم تكن قد انتهت بعد حتى من بناء أنفسها وتشييد أركانها[٢٧] ، وتم إثارة مسألة ما إذا كانت جماعات حقوق الإنسان على حق حينما صاغت معارضتها للقانون ١٥٣ فى إطار المواجهة المفتوحة مع نظام الحكم، أمام ورشة عمل عقدت فى أكتوبر ٢٠٠٠م استهدفت تحليل حملة عام ١٩٩٩م. وعاب مدير

إحدى جماعات الخدمات الشبابية والاجتماعية على المنظمات غير الحكومية، قيامها بتشجيع جماعات تقليدية للغاية للخدمات الاجتماعية ومؤسسات خيرية، للدخول فى مواجهة مع الحكومة، وبخاصة أن الحكومة لم تكن مهيأة البتة لذلك. وقال إنه بينما حاولت المنظمات غير الحكومية للمناصرة تعبئة نظيراتها من المنظمات الأكثر تقليدية للسعى والمطالبة بالتغيير السياسى، وتشجيعها على المشاركة فى المظاهرات للضغط على الحكومة من أجل تغيير القانون، فإن هذه المؤسسات الخيرية ومؤسسات الخدمات الاجتماعية فى جوهرها كانت تعمل "خارج إطار الحكومة تماماً وخارج إطار السياسة والحكم"، ولم يكن يعنيها ولم تأبه سوى بفعل ما تطلبه منها الحكومة حتى يمكن صرف التمويل المخصص لها من الحكومة (Abdullah 2001: 88).

والسبب الثالث والأساسى لضعف الائتلاف المناهض للقانون ١٥٣ هو اعتماد أعضائها المطبق والتام على التمويل الخارجى والأجنبى. وعلاوة على محاولة مبكرة نهضت بها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وتعرضت للإجهاض سريعاً، لكى تصبح منظمة ذات عضوية جماهيرية تمول نفسها عبر الرسوم، فإن معظم منظمات المناصرة لم تبذل سوى النذر اليسير من المحاولة لكى تجمع الأموال من مصادر محلية أهلية. وجادل بعض النشطاء بأن لوائح وزارة الشؤون الاجتماعية تحول بينهم وبين القيام بذلك(٢٨)، ومع ذلك فإن الكثير منها يتشارك الاقتناع الأصيل، الذى تم التعبير عنه فى كتاب أصدره المنبر المدنى إبان الحملة، بأنه فى مجتمع فقير مثل المجتمع المصرى لن تتمكن المنظمات غير الحكومية أبداً من تمويل ذاتها(٢٩). على أية حال، فإن عدم التعويل على التمويل المحلى والاعتماد عليه يعنى أن منظمات المناصرة ليس لديها جمهور من الأنصار والمريدين تكون هذه المنظمات مسؤولة أمامهم داخل مصر، وأن كل ما بحوزتها نفر محدود من الناس فحسب هم الذين يستثمرون شخصياً فى نجاحها. وحينما تحاول الحكومة إغلاقها وتعطيلها، فإن هذه المنظمات غير الحكومية للمناصرة لن تجد سوى نفر ضئيل من الأنصار والمؤيدين. وتعقدت هذه المعضلة جراء المشاعر

العارمة للجماهير بأن التمويل الخارجى لمنظمات المناصرة إنما هو أمر غير شرعى، والتى نجمت جزئيًا عن وابل من المجادلات المدبرة من قبل الحكومة بأن هذه الجماعات إنما تقوم "ببيع مصر والتفريط فيها" من أجل منافع شخصية وذاتية، وهى التهمة التى تلقى آذانًا صاغية حينما يرى القوم أن الكثيرين من زعماء المنظمات غير الحكومية يستمتعون بتحسن كبير طرأ على مستواهم المعيشى من خلال العمل فى المجال غير الحكومى. وفى ظل هذه الظروف، فإن الحملة المناهضة لقانون ١٥٣ التى ركزت تركيزًا كثيفًا على الحد من قيود وزارة الشؤون الاجتماعية على التمويل الأجنبى لم تستحوذ سوى على جمهور ضئيل. واعترف أحد النشطاء بالحملة قائلاً: "معظم الناس يرون أننا نتلقى المال من الخارج، ويعتقدون أننا حينما نعارض القيود الحكومية على هذا التمويل، فإننا نفعل ذلك لأن لدينا ما نخفيه"[٣٠].

ومنذ أن منى الائتلاف المعادى للقانون ١٥٣ بالهزيمة، فقد تقلصت حرية منظمات المناصرة المصرية فى العمل تقلصًا شديدًا ومكثت على هذه الحال. وبعد عام من تمريره، تم الإعلان عن أن القانون ١٥٣ غير دستورى، فى المقام الأول لأسباب فنية هى أنه لم يحصل على موافقة الهيئات الضرورية قبل تمريره. وفى عام ٢٠٠١م، رد نظام الحكم على ذلك بالقانون رقم ٨٤ الذى شكل تحسنًا على بعض المستويات عن القانون ١٥٣. وتمثل ذلك فى تعريف النشاط السياسى تعريفًا مانعًا، وهو الذى حرم على المنظمات غير الحكومية التورط فيه، والتفويض بتمثيل المنظمات غير الحكومية فى لجان التحكيم فى المنازعات التى تثار بين هذه المنظمات ووزارة الشؤون الاجتماعية. على أية حال، فإنه وفقًا لأساليب أخرى كثيرة، فإن القانون ٨٤ بات أسوأ من القانون ١٥٣. كما تم فرض المزيد من القيود على الوصول إلى التمويل الأجنبى: ففى القوانين السالفة تم السماح للمنظمات غير الحكومية بقبول أموال من أجهزة أجنبية متواجدة أصلاً داخل الدولة ودون سابق تصريح من وزارة الشؤون الاجتماعية، لكن الآن سائر هذه التمويلات أمست بحاجة إلى التصريح. واستمرأ القانون الجديد الإصرار الذى

وصم سابقيه بأن وزارة الشؤون الاجتماعية، وليس المحاكم، مخولة بالحق فى حل المنظمات غير الحكومية، وأباح للوزارة أن تقوم بتجميد أرصدة وأموال المنظمات غير الحكومية التى انضمت إلى شبكات الهيئات غير الحكومية - شاملة الشبكات الدولية - دون الحصول على تصريح من وزارة الشؤون الاجتماعية.

وتم تمرير القانون ٨٤ بمثل الطريقة ذاتها التى تم تمرير القانون السابق عليه، على الرغم من أن ذلك تم مع القليل جداً من المدخلات الرسمية من لدن المؤسسات غير الحكومية. وتم عقد اجتماعين موجزين بين الوزيرة الجديدة للشؤون الاجتماعية وممثلى هذه المؤسسات، غير أن ممثلى المؤسسات اشتكوا من أنه، تحت طائلة القانون ١٥٣، تم تجاهل مقترحاتهم كافة. ومرت مرور الكرام احتجاجات العديد من أعضاء أحزاب المعارضة بالبرلمان بأن القانون غير مقبول، وتم تمرير القانون فى غضون نهاية أسبوع واحد فحسب.

الخلاصـــة:

ناقش الكثيرون من الطلاب المتخصصين فى العلوم السياسية فى النصف الجنوبى من الكرة الأرضية فكرة أن المجتمع المدنى عمومًا، والمنظمات غير الحكومية للمناصرة على وجه الخصوص، بوسعها أن تلعب دورًا مركزيًا فى تعزيز الدمقرطة أو عملية التحول إلى الديمقرطية. وإنها لحقيقةٌ على وجه اليقين أن هذه المنظمات بوسعها أن تلفت الانتباه إلى، وفى بعض الأحيان تقيد، أعمال السلب والنهب التى تتورط فيها أنظمة الحكم السلطوى والتسلطى؛ عن طريق الإعلان عن المساوئ والمفاسد والدعاية لها، مثل: تعذيب المساجين السياسيين أو تقييد حرية التعبير. وبوسعها كذلك المعاونة على إرساء أسس الثقافة الديمقراطية من خلال نشر القيم الجوهرية للديمقراطية، بما

فى ذلك احترام حقوق الإنسان وسلطان القانون. وما بين إلقاء الضوء على المساوئ السلطوية والمفاسد الاستبدادية والسعى للحد منها أحيانًا، من جهة، وإرساء أسس الثقافة الديمقراطية وأركانها، من جهة أخرى، تكمن على أية حال مهمة هرقل الجبارة باستبدال نظم حكم ديمقراطية بنظم الحكم المستبدة الحالية. أما الجماعات التى تسعى إلى تحدى الحكم السلطوى فتحتاج دعمًا شعبيًا واسع النطاق والمدى؛ وأما المنظمات غير الحكومية للمناصرة التى تعتبر نموذجيًا جماعات ذات قضية واحدة وذات جماهير قليلة من الأهلين، وتعتمد اعتمادًا تامًا على السخاء الأجنبى والهبات السخية الخارجية، فهى غير مجهزة وغير معدة إعدادًا جيدة من أجل الاضطلاع بهذه المهمة.

ورغم أن معظم العلماء المتخصصين فى العلوم السياسية سوف يعتبرون الزعم بأن الأحزاب السياسية أفضل ملاءمة من المنظمات غير الحكومية لكى تنبرى لتحدى نظم الحكم السلطوية المتسلطة، يعتبرونه رائعًا جدًا وفوق النقد والاعتراض، فإنهم لم ينتبهوا بما فيه الكفاية للظروف والأحوال التى تلاقى فيها المعارضة الهزائم المنكرة عبر هذه المنظمات وليس عبر الأحزاب السياسية. وكما أظهرت الحالتان المصرية والفلسطينية بكل جلاء ووضوح، فإن النشطاء اليساريين غالبًا هم ذات الناس الذين يتحركون جيئة وذهوبًا بين الأحزاب السياسية ونشاط المنظمات غير الحكومية، استجابة لتصاعد القيود أو انحسارها على أحدها أو على الأخرى.

وفى حين أن تأثيرات توافر الأرصدة المالية فى انتشار المؤسسات غير الحكومية وازدهارها بات معترفًا به على نطاق واسع من جانب العلماء والممارسين، فإنه لم تتم دراسة التباين بين توافر الأموال وجاهزيتها لهذه المؤسسات، والفقر والفاقة التى يعانيها الكثير من الأحزاب السياسية، وكذلك ملابسات هذا التباين بالنسبة إلى الأشكال التى تتخذها المعارضة. وبالمثل، فإن القوانين المصاحبة لعمليات التحول الليبرالى أمست بحاجة إلى تفحصها من أجل تحديد الدرجات النسبية للحرية التى

تتحملها كل من المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية. وتطبيق المبادئ العامة للتحليل المؤسسى على مسألة المعارضة السياسية الضعيفة الواهنة، سوف يكون الخطوة الأولى المهمة صوب تفهمنا لأسباب ضعف المعارضة السياسية فى العالم العربى وغيره من الأصقاع. ويتم ذلك من خلال فحص الطريقة التى تصوغ بها المؤسسات السياسية والمالية خياراتها فى مناوءة الاستبداد والسلطوية؛ سواء عبر المنظمات غير الحكومية أو الأحزاب السياسية.

الهوامش

(١) جادل شميتر Schmitter على سبيل المثال، بأن أحد المكونات المركزية لجماعات المجتمع المدني هو: "انعدام النية لديهم في الخوض في أمور السياسة والحكم" (١٩٩٧م: ٢٤٠). وتعريف شازان Chazan للمجتمع المدني بأنه: "ذلك الجزء من المجتمع والذي يتفاعل مع الدولة، ويؤثر في الدولة، ومع ذلك فهو مميز عن الدولة"؛ يفرق بالمثل وبكل وضوح بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني (١٩٩٧م: ٢٤٠).

(٢) بدأت منظمات حقوق الإنسان في الانتشار في أمريكا اللاتينية في سبعينات القرن العشرين، وتضاعفت أعدادها في الفترة بين ١٩٨١م و ١٩٩٠م (Keck and Sikkink 1998: 89-90). وعرفت أفريقيا تجربة النمو المماثل لهذه المنظمات في الفترة الممتدة بين أوائل ثمانينات القرن العشرين وأوائل تسعيناته (Welch 1995: 47).

(٣) بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة للكبار في تونس ٧٢،١ بالمائة في عام ٢٠٠٢م انظر: (http:// hdr.undp.org/reports/global/2003/indicatory/cty_f_TUF.html). وذكرت تقارير وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أن "غالبية المواطنين في تونس ينتمون إلى الطبقة الوسطى وأقل من ٥ بالمائة من سكانها يقعون تحت خط الفقر" (http://www.state.gov./g/drl/rls/hrrpt/2003/27939.htm).

(٤) انظر: HRW 2000b.

(٥) Ibid.

(٦) كانت حركة حماس الإسلامية وظلت أعتى مصدر تهديد للسلطة الفلسطينية.

(٧) إصرار منظمة فتح على تبني النظام الانتخابي القائم على مبدأ الفائز يكسب كل شيء ساهم أيضًا في دفع الفصائل على اتخاذ قرارهم بمقاطعة الانتخابات.

(٨) جادل كينيل Kienle بأن الكثير من الخداع والتزييف الانتخابي، والقمع والبطش المتزايد بالمعارضة المصرية في تسعينات القرن العشرين، استحثه وكان الدافع وراءه رغبة نظام الحكم في ضمان أنه في كل انتخابات سوف يحقق نواب الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بسهولة ويسر نسبة الثلثين بالبرلمان. انظر: (Kienle 1998).

(٩) الأرقام هي ٨٦ بالمائة في عام ١٩٩٠م، و ٩٤ بالمائة في عام ١٩٩٥م، و ٨٥ بالمائة في عام ٢٠٠٠م. واستمدت الأرقام الخاصة بعامي ١٩٩٠م، و ١٩٩٥م من: (Langohr 2000 and Essam el-Din 2000).

(١٠) التقرير الاستراتيجى العربى (باللغة العربية) (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٧م: ٢٨٦-٢٨٨).

(١١) مقابلة شـــخصية مع عضو فى مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان (CHRLA)، القاهرة، ١٠ أبريل ٢٠٠١م.

(١٢) على شبكة المعلومات الدولية: www.electionworld.org/election/morocco.htm.

(١٣) على شبكة المعلومات الدولية: www.electionworld.org/election/algeria.htm.

(١٤) كانت الدولة النادرة الساعية لليبرالية التى خاضت تجربة التمثيل النسبى لجمهور الناخبين قاطبة هى مصر فى عامى ١٩٨٤م، ١٩٨٧م؛ ثم تحولت إلى النظام الانتخابى القائم على أساس أن الفائز يكسب كل شىء فى أعقاب صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا بأن متطلبات نظام التمثيل النسبى التى تستلزم قوائم حزبية إنما ينطوى على تفرقة وتمييز ضد الترشيحات المستقلة أو المرشحين المستقلين.

(١٥) هنا يتعين علينا التمييز بين المرشحين الذين يخوضون الانتخابات بصفتهم مستقلين من أجل الانضمام بعد انتهائها إلى الأحزاب الحاكمة فحسب، والمرشحين الذين ظلوا متمسكين باستقلاليتهم فى أعقاب انقشاع غبار الانتخابات. ففى كل من مصر والسلطة الفلسطينية، فإن أعداداً كبرى من مرشحى الحزب الحاكم الذين لم يحصلوا على تسمية أحزابهم، خاضت الانتخابات بصفتهم مستقلين، ثم انضموا إلى أحزابهم فى أعقاب انتهاء الانتخابات؛ وأنا ليس بوسعى أن أعتبر هؤلاء الأفراد مستقلين فى مناقشاتى ها هنا.

(١٦) كان هناك ٢٥٦ مرشحاً مستقلاً فى انتخابات ٢٠٠١م، غير أن ٢١٨ انضموا فى وقت لاحق إلى الحزب الوطنى الديمقرطى، تاركين وراءهم ثمانية وثلاثين برلمانياً؛ هم الذين ثبتوا على استقلاليتهم وظلوا مستقلين. وهناك سبعة عشر عضواً من بين أولئك المذكورين ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين وخاضوا الانتخابات بصفتهم مستقلين لأنه محظور على الأحزاب القائمة على أسس دينية المشاركة فى الانتخابات. وتأسيساً على هذه الحسابات، كان هناك سبعة عشر مستقلاً "حقيقيين" متواجدين، تعادلوا بأعدادهم تماماً وبالضبط مع عدد مرشحى جماعة الإخوان المسلمين الناجحين فى الانتخابات.

(١٧) لاحظ بن.نفيسة وقنديل (١٩٩٤م) أن المنظمات غير الحكومية مرتبطة باتحادات تنمية المجتمع (CDAs) بصفتهم أكبر فئة من المنظمات غير الحكومية، غير أن اتحادات تنمية المجتمع ليست حقًا منظمات غير حكومية، لأنها تخضع برمتها تقريباً لإدارة الدولة.

(١٨) حينما تضجرت إحدى أكثر المنظمات غير الحكومية معارضة للحكومة، والتى شاركت فى الحملة المناهضة للقانون ١٥٣، من تأخير شيكاتها الواردة من هيئة المعونة الأمريكية، أعرب أحد المسئولين فى هيئة المعونة الأمريكية عن اعتقاده بأن السبب ربما لا يزيد عن كونه البطء النموذجى والمألوف فى تأدية الوظائف نجم عن تطبيق القانون (مقابلة شخصية مع مسئول بهيئة المعونة الأمريكية فى القاهرة عقدت فى ١١ إبريل ٢٠٠١م). وقالت مديرة منظمة غير حكومية متخصصة فى تعليم النساء القراءة والكتابة

وتدريبهن على اكتساب المهارات، فى إحدى أحياء القاهرة الفقيرة، على سبيل المثال، إنها ظلت تنتظر طوال ستة أشهر من وزارة الشئون الاجتماعية حتى تقوم بتخليص منحة ألمانية مقدارها ٤٠٠ دولار أمريكى من أجل شراء ماكينة إنتاج خاصة بالحرف والصناعات اليدوية (مقابلة شخصية مع مديرة إحدى المنظمات غير الحكومية فى القاهرة فى ٣ إبريل ٢٠٠١م).

(١٩) مقابلة شخصية مع مسئول بهيئة المعونة الأمريكية فى القاهرة عقدت فى ١١ إبريل ٢٠٠١م.

(٢٠) قانون مزاولة نشاط المؤسسات التنموية والمؤسسات الجديدة (باللغة العربية)، المنتدى المدنى (القاهرة، مارس ١٩٩٩م)، ٦.

(٢١) "دعوة جماعات حقوق الإنسان لاجتماع فورى مع الرئيس، والبدء فى المشاورات حول إطلاق برنامج للإصلاح السياسى، والمطالبة بعقد لقاء مع مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واتخاذ قرار بافتتاح مكتب فى جنيف، ورفع حالة وموقف المجتمع المدنى أمام الأمم المتحدة" (باللغة العربية)، بيان وزع فى ١٨ مايو عام ١٩٩٩م.

(٢٢) مقابلة شخصية مع أحد نشطاء المنظمات غير الحكومية فى ١٨ إبريل ٢٠٠١م.

(٢٣) مقابلة شخصية مع (الزعيم أ) فى ١٠ إبريل ٢٠٠١م.

(٢٤) مقابلة شخصية مع (الزعيم ب) فى ٤ إبريل ٢٠٠١م.

(٢٥) مقابلة شخصية مع أحد نشطاء المنظمات غير الحكومية فى ٩ إبريل ٢٠٠١م.

(٢٦) "إعلان جماعات حقوق الإنسان المصرية: نحن ماكثون باقون" (باللغة العربية)، فاكس بتاريخ ٥ يونيو ١٩٩٩.

(٢٧) مقابلة مع أحد نشطاء حقوق الإنسان تم فى ١٨ إبريل ٢٠٠١م.

(٢٨) كما أخبرنى أحد نشطاء حقوق الإنسان قائلاً: "دع الحكومة تفرض القيود على عمليات جمع المال، وألا تسمح لنا بتنظيم اليانصيب، أو جمع التبرعات، ولسوف نكون "سعداء" أن نقوم بتمويل أنفسنا بأنفسنا" (مقابلة شخصية عقدت فى القاهرة بتاريخ ٧ إبريل ٢٠٠١م).

(٢٩) قانون تنمية العمل (المؤسساتى) التطوعى، وقانون المؤسسات الجديدة (باللغة العربية) (القاهرة، المنتدى المدنى، ١٩٩٩م: ٨).

(٣٠) مقابلة شخصية مع أحد نشطاء منظمة غير حكومية، القاهرة، ٤ إبريل ٢٠٠١م.

الباب الثالث

الخلاصة

الفصل العاشر

المستقبل المتوقع للسلطويين

ميشيل بينر أنجريس

تعد منطقة الشرق الوسط منطقة جيشان وثوران وعدم استقرار. ومع تسليمنا بمعضلة الصراع العربى - الإسرائيلى التى تتصف بكونها شموسة ومستعصية، والتهديد المتنامى للنشاط الإرهابى للإسلاميين، والتحديات التى شكلتها حروب العراق، فإن صناع السياسة، والطلاب، والموطنين عموماً يحتاجون إلى تحليلات كاشفة تجلى البصيرة وتجعلها نافذة، من شأنها أن ترشدنا نحو جادة الصواب والدروب التى تهدينا تجاه التقدم على صعيد كل هاتيك القضايا. إن تفشى نظم الحكم السلطوية المستبدة واستحكامها ومنعتها وغلبتها فى الشرق الأوسط؛ هى موضع اللوم وتحمل التبعات الناجمة عن تفاقم الصراع العربى - الإسرائيلى وإثارة عنف الإسلاميين. ولقد دافعت الولايات المتحدة الأمريكية فى ظل إدارة الرئيس جورج دبليو بوش عن قرارها بخلع صدام حسين بمجادلتها إن عراقًا ديمقراطيًا سوف يعاون على تسهيل الدمقرطة، والتحول الديمقراطى فى أصقاع أخرى بالمنطقة. وبالتالى، فإن الحاضر إنما يمر بمرحلة تاريخية وعالمية فاصلة وحاسمة، يكون من الملائم فيها على وجه الخصوص أن ينهض العلماء ذوو الخبرة والحنكة فى شؤون الشرق الأوسط بمعالجة مسألة الفرص المتاحة للديمقراطية هناك، من منظور علمى تنظيرى واع ومتمرس، ومن منظور علم السياسة المقارن.

وهذا هو ما يتناوله هذا الكتاب بالضبط ويحاول أن يوصله للقارئ. ولقد أخذت سائر الفصول السالفة القراء فى جولة رزينة وقورة لكنها تنويرية وتثقيفية لاستعراض ديناميات نظم الحكم فى منطقة الشرق الأوسط - سواء فى الحقب التاريخية المبكرة أو فى العهود المعاصرة - وركزت، من حيث الجوهر، على نوعية العلاقات التى تربط بين الحكام والمعارضين فى المنطقة، وأجابت عن التساؤلات من قبيل: لماذا يتصف الحكام السلطويون الاستبداديون بكونهم جبابرة عنيدين وبكل هذا القدر من الصلف؟ ولماذا يتصف خصومهم بكونهم مسلوبين الفعالية والقوة؟ من الناحية النظرية، تلقى هذه الفصول الضوء على الترتيبات المؤسساتية والأنماط المصاحبة للقوة البشرية التى تساهم فى هذه الحالة المعاصرة من المناورات. إن خطة هذا الفصل الختامى مزدوجة: إذ يقوم بعملية تكاملية لما يجب على المؤلفين أن يقولوه إزاء تشخيص معضلة الحكم السلطوى المستبد فى الشرق الأوسط، ثم يقوم بعملية بناء وتشييد فوق هذا التحليل من أجل اقتراح الخطوات اللازمة التالية التى يتعين أن يقوم بها أولئك الفاعلون السياسيون الذين يزعمون أنهم ملتزمون بالدمقرطة أو عملية التحول للديمقراطية.

كيف يستطيع الديكتاتوريون الصمود والثبات؟

فى الفصل السادس، ركزت بؤرة الانتباه على أمور السياسة والحكم فى عهود ما بعد الاستقلال؛ حينما كانت التعددية السياسية ممكنة ومحتملة، على الأقل فى الكثير من البلدان فى المنطقة. لقد كانت الصولة والجولة واليد العليا للحكام والقائمين بالسلطة فى سدة الحكم فى: تركيا، وسوريا، والعراق، والأردن، وإيران، مصر؛ لكن أحزاب المعارضة الكبرى صعدت من تحدياتها الخطيرة على نحو تصاعدى ومتنام ضد مراكز الطغاة فى سياق الانتخابات شبه التنافسية والتحركات صوب الحياة البرلمانية السليمة. وفى النهاية، فإنه رغم أن هذه الديناميات أنتجت لنا تعددية سياسية فى تركيا، فإنه فى الحالات الأخرى دفعت عمليات الاستقطاب السياسى، والتعبئة والحشد

المتسلطين فى سدة الحكم إلى الانقلاب على القواعد الديمقراطية الناشئة أو الوليدة. وظهرت الديكتاتوريات منبثقة عن الانقلابات المتبادلة الحلزونية ذات الاتجاه الهابط لأسفل، والتى أعقبت ما سبقها.

وإبان العقود التالية، انخرط الحكام السلطويون الاستبداديون بهذه البلدان وبغيرها عبر أرجاء المنطقة قاطبة فى توطيد قبضتهم على السلطة وترسيخها. ولقد تباينت التكتيكات، واعتمد ذلك جزئيًا على ما إذا كانت تلك التكتيكات تتناول ملكيات أو نظم حكم ملكية، أو دولاً ذات حزب واحد، أو غيرها من أنواع نظم الحكم. لكن فى كل حدب وصوب، جاءت النتيجة الشائعة واحدة، وهى: أن ثمة تفاوتًا بين القوة المرعبة للقائمين بالسلطة والقوة الواهنة للمعارضة، وذلك التفاوت هو الذى أدام بقاء حكم الاستبداد وأطال أمده. وعالجت الفصول المتبقية من هذا الكتاب الحالة المعاصرة للمناورات السياسية الحاضرة فى الشرق الأوسط. وباجتماعهم معًا، بسط المؤلفون بشروحهم المركز المستحكم للحكام السلطويين الجبابرة العنيدين، وشرحوه بحيوية مشرقة موضحين طبيعته وكنهه، وذلك بالنسبة إلى القوى المستقبلية التى تتحداهم.

وقد لاحظ مؤلفون عديدون أن ثمة عاملين ماديين رئيسيين عاونا على إنتاج هذا التفاوت فى القوة. فمنطقة الشرق الأوسط، بطبيعة الحال، تستفيد من دخل الريوع الضخمة. فالموارد المستمدة من صادرات الهيدروكربون والمساعدات الخارجية تعنى أن الموارد المالية المتوافرة للحكام القائمين بسدة الحكم؛ إنما تزرى بتلك الموارد التى بحوزة متحديهم وتحت أيديهم. إضافة إلى ذلك، فقد داهمت الدول مواطنيها باضطلاعها بدور ضخم ورئيسى فى الاقتصادات الوطنية، سواء باتباع مسار اشتراكى للتنمية قائم على تدخل الدولة فى كل شىء وبكل وضوح وصراحة، (وهو المسار الذى لم يتم التخلى عنه تمامًا حتى الآن)، وممارسة سياسة قائمة غالبًا على أساس من الحذر والحرص بشأن المقاولين والمستثمرين فى السلع الأساسية المعيشية: (تصاريح الاستيراد وأذونه، والدعم الحكومى، وغيرها). وكانت عاقبة ذلك أن قطاعات

رئيسية من المجتمع التى كان يفترض فيها الرغبة فى تحدى الوضع السلطوى الراهن، عادت القهقرى وأحجمت خشية وخوفًا من زوال الرفاهية المالية التى باتوا يرفلون فيها.

وعلى ستارة المسرح الخلفية لذلك الواقع المادى المهم، شرع مؤلفو هذا الكتاب يستكشفون الخصائص المؤسسية لأمور السياسة والحكم التى تساعد على تحديد توزيعات السلطة عبر كبار الفاعلين السياسيين فى المنطقة. وبفعلهم هذا، قدموا لنا نوعًا من "التشريح" للسلطوية والاستبداد فى منطقة الشرق الأوسط. فإذا بدأنا بأجهزة القمع القسرية والإكراهية لحكومات المنطقة، وجدنا أنها مازالت مفعمة بالمتانة والغلظة، وقادتها وجنودها المشاة مستعدون وقادرون على سحق مظاهر التعبير عن السخط والنقمة والانشقاق داخل المجتمع. وفى الفصل الثانى، استكشفت إيفا بيلين هذا المتغير على المستوى الإقليمى، مجادلة بأن العافية المالية للدول، والدعم الدولى الذى تتلقاه، والتنظيمات الأمنية الأبوية، والمستويات المتدنية للتعبئة الشعبية تعمل فى انسجام وتناغم من أجل دعم هذا المورد المحورى، الذى يميل لصالح الميدان السياسى للحكام البغاة ضد المعارضة. ومن بين تلك الأربعة، يعتبر الفصلان الأولان من الفصول الفريدة للشرق الأوسط على وجه خاص. وفى الفصل الثالث، فحصت جاسون براونلى مقدرة نظم الحكم على ارتكاب أعمال القسر والإكراه داخل المنطقة، وسردت بالتفصيل حالات لنشر تلك الأجهزة الأمنية القسرية ضد المعارضة - مع النتائج التى أدت إلى إعادة توطيد نظم الحكم المستبدة ومنحها المزيد من الاستقرار - فى سوريا، وتونس، والعراق، وليبيا.

فإذا ولينا وجهنا شطر المؤسسات التى تركز بؤرة رسالتها على مهام تختلف عن استعمال القوة، فإن القائمين بالسلطة فى سدة الحكم فى الشرق الأوسط يستمتعون بمزايا عديدة أخرى. وكما لاحظت مارشا بريبشتين بوسوزنى فى الفصل الأول، فإنهم يترأسون الأفرع التنفيذية: "السلطة التنفيذية" بالحكم، والتى تقزم نظراءها التشريعية

"السلطة التشريعية". وفى حين يركز مايكل هيرب (فى الفصل الثامن) على الملكيات، فإن النقاط التى أشار إليها والتى تحول دون وقوع التحولات السياسية من الملكيات الدستورية إلى الحياة البرلمانية السليمة، إنما تقدم دلالة على الخطوط الكونتورية للاتوازنات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعة ممثلة بالبرلمان، والتى تحابى الحكام وفى الوقت ذاته تعيق المعارضة بطول البلاد وعرضها وتعرقلها. وبالتعويل على الحالة التى أمامنا، فهذه تشتمل على دساتير تضيق الخناق على صلاحيات البرلمان بدرجة عظمى، وتحابى الرؤساء التنفيذيين الذين يتجاهلون شروط الدساتير الديمقراطية الرشيدة والمعقولة. وفى حالات كثيرة، فإن هذين التصرفين يلقيان الدعم جزئيًا من قبل جماهير الناخبين الذين لا يطالبون بإجماع آرائهم بالحياة البرلمانية السليمة ولا يبالون بها أو يأبهون لها.

وهؤلاء الناشطون من المعارضة المعادون لنظام الحكم، الذين يطالبون بالحياة البرلمانية السليمة؛ يرزحون تحت ثلاث عقبات رئيسية، على الأقل، حينما يتعلق الأمر بالقواعد التى تتحكم فى مقدرة الأفراد والجماعات على الوصول إلى البرلمانات حتى ولو كانت برلمانات معيبة ومنقوصة. الأولى: قيام الكثير من نظم الحكم الطاغية باستراق الانتخابات من خلال ارتكاب التزوير والتزييف الانتخابى، وتخويف الناخبين، وما هو أكثر من ذلك وأبعد. الثانية: تلاعب القائمين بالحكم بالقواعد الانتخابية عمدًا وعن قصد وهوى، وتم ذلك غالبًا بأساليب وطرق نزعت إلى تعزيز الوضع الراهن وليس تقويضه. ثالثها: قام الكثير من الطغاة والبغاة المستبدين، عن شطارة ومهارة، بفصم خصومهم وقصمهم عن طريق السماح لمجموعة فرعية منهم فحسب بخوض المنافسات الانتخابية للحصول على المقاعد البرلمانية. وشرحت إلين لاست-أوكار فى الفصل السابع كيف أدت هذه الاستراتيجية إلى وقاية العاهل المغربى وستره عن المظاهرات الجماهيرية الهادرة فى وجه الأزمة الاقتصادية المستحكمة والطويلة الأمد. وبات أهل

المعارضة المتربعون فى أحضان نظام الحكم عازفين ومتمنعين عن المثابرة فى تعبئة الجماهير وحشدهم، خشية المخاطرة بما ينعمون به فى ظل نظام الحكم من معاملة تفضيلية لهم، وصاروهم القلق والمخاوف خشية أن يختطف هذه التعبئة أهل المعارضة من المستبعدين والمغضوب عليهم. ولقد ميز السياسة والحكم فى مصر وتونس أيضًا الديناميات ذاتها على ما قال به علماء السياسة.

وثمة معضلة أخرى ابتلى بها النشطاء المعادون لنظام الحكم، ألا وهى: أنه بالمغايرة للفترة الزمنية التى قمت بدراستها فى الفصل السادس، فقد اتصفت أحزاب المعارضة السياسية العلمانية فى الزمن المعاصر بمنطقة الشرق الأوسط بالضعف والوهن. وعزت فيكى لانكوهر (الفصل التاسع) هذا الضعف المنظماتى أو المؤسساتى إلى عدد من العوامل، ألا وهى: تزوير الانتخابات؛ القمع السياسى التعميمى؛ وندرة الموارد المالية لدى المعارضة، والوصول المحدود للجماهير عبر الإذاعة والتليفزيون، وتضييق الخناق على التجمهر العام، والحياة البرلمانية المعيبة والناقصة، وتفشى الترشيحات للمستقلين. ولاحظت بوسوزنى أنه فى مواجهة ديناميات الأحكام والقواعد الانتخابية السالف وصفها، فإن أحزاب المعارضة تعتبر ضعيفة سياسيًا؛ لأن لديها قليلاً من الاستراتيجيات الفعالية التى تستطيع بمقتضاها إضعاف نظم الحكم السلطوية وتوهينها. ومن بين هذه الاستراتيجيات: المقاطعات للانتخابات، التكتل فى ائتلافات، وشن حملات من أجل تغيير الأحكام الانتخابية؛ بيد أن الخلافات الأيديولوجية، وتباين أحجام الأحزاب السياسية وتفاوت أهدافها ومراميها، وانعدام التماسك الداخلى فى هذه الأحزاب، كلها أمور تميل إلى إعاقة تحقيق هذه الغايات وإنجازها. وفى الوقت ذاته، فإنه بينما يتمدد المجتمع المدنى ويتسع، تجادل لانكوهر بأن اعتماد أعضاء المنظمات غير الحكومية على الأموال الأجنبية، وضعف التأييد لها من الجذور الأهلية والداخلية، وتركيزها على قضية أحادية، وانعدام الديمقراطية داخلها، يعنى أنها لا تستطيع منازلة أحزاب المعارضة القوية، ولا تستطيع أن تدفع بعملية الدمقرطة أو التحول للديمقراطية قدمًا صوب الأمام.

دروس من إيران:

تعد التجربة الإيرانية موحية على نحو خاص لهذا الكتاب؛ لأنها قدمت حالتين مختلفتين من حالات المجابهة بين المعارضة وأهل السلطة القائمين بالحكم. فالظروف المحيطة بسقوط ديكتاتورية محمد رضا بهلوى فى أواخر سبعينات القرن العشرين يتردد صداها بقوة مع التحليلات التى سقناها فيما مضى. لقد قام الشاه بابتكار بيئة مصمتة غير قابلة للانفصام استبعدت شتى جماعات المعارضة عن مشاركة جادة وذات معنى فى النظام السياسى. واتساقًا مع ما اكتشفته لاست-أوكار، وعلى الرغم من أن خصوم الشاه تراوحوا ما بين علمانيين يساريين إلى نشطاء من رجال الدين الشيعة المحافظين، فإنهم قد انضموا إلى القوى المعادية له، وباتوا مسؤولين عن إنتاج الاحتجاجات واسعة النطاق والتذمرات الجماهيرية الحاشدة الآخذة فى التنامى والتزايد، نكاية فى نظام حكمه.

وكما تنبأ الفصلان الخاصان بـ: براونلى، و بيللين، فإن رد الجهاز الأمنى القسرى للشاه أمسى محددًا حاسمًا وفيصلاً لما تلاه من عواقب. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ساندت لأمد طويل شاه إيران وعهده ومقاليد سلطته، فإنه ابتداءً من عام ١٩٧٦م، نأى الرئيس جيمى كارتر بالولايات المتحدة الأمريكية عن تابعها الإقليمى الطويل الأمد. أما وقد بات الشاه غير واثق بشأن نوايا القوة العظمى التى ظنها قد تحسن إليه فى محنته، فقد جعل يترنح فى مواجهته لخصومه. ونظرت قوى المعارضة إلى موقف الإدارة الأمريكية للرئيس كارتر على أنها بمنزلة دعوة للاحتجاج، ومطالبة بالتحرر الليبرالى سياسيًا. وفى نهاية المطاف، أبى جيش الشاه أن يستمر فى التنكيل بالمتظاهرين الإيرانيين، وتقوض نظام حكمه وانهار. وفى حين أن الكثيرين من رجال المعارضة الإيرانية أصبحوا يتعشمون فى إقامة دولة ديمقراطية فى أعقاب سقوط الشاه، إلا أن أقوى العناصر فى المعارضة وأفضلها تنظيمًا وإعدادًا كانوا

جماعة الإسلاميين الذى أحاطوا بآية الله روح الله الخومينى. وفى خضم الفوضى التى صاحبت الثورة، تمكنوا فى نهاية المطاف من بلوغ ذروة الهيمنة والسيطرة، وأن ينفذوا تفضيلاتهم بإقامة نظام غير ديمقراطى للحكم يشرف عليه طائفة من طبقة رجال الدين.

والمثال الثانى من المجابهة بين المعارضة والقائمين بالسلطة والحكم التى تقدمها لنا الحالة الإيرانية: هى الظرف الحالى بالطبع للجمهورية الإيرانية. ويوضح أرانج كيشافارزيان (الفصل الرابع) بالشرح كيف أنه على الرغم من أن نظام حكم إيران يعتبر استثنائياً؛ (حتى بالنسبة إلى منطقة تعد استثنائية على ما يبدو)، فإن التحليل المؤسسى للعلاقات بين المعارضة والقائمين بالسلطة فى سدة الحكم أمر منتج، حيث يوفر لنا نفاذاً مفتاحياً فى البصيرة حول أسباب نجاة نظام الحكم وبقائه رغم وجود وفرة من الحقائق التى ينبغى أن تنذر بالشؤم إزاء الفرص المستقبلية. ورغم أن الديناميات المؤسسية للدولة الإيرانية ونظام حكمها تختلف بعض الشىء عن تلك الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط قاطبة، فإن تأثيراتها مماثلة وشبيهة تماماً من حيث نزوعها إلى الخوض فى ميدان المناورات السياسية لصالح أهل السلطة والصولجان.

وتقوم النخب الإيرانية بإعادة إنتاج السلطوية فى الجمهورية الإسلامية عبر المؤسسات الرسمية بالدولة التى صاغت السياسات وفق أنماط تتصف بأنها أكثر عمومية؛ رغم كونها غير محددة. وقد خلقت الجمهورية الإسلامية "بيئة منقسمة"؛ حيث من المسموح لنخب معينة فحسب أن تشارك فى السياسات الرسمية، ومع ذلك فقد حافظوا على التنافس، وللسخرية عبر مؤسسات الدولة نفسها. ويوحى هذا التحليل للحالة الإيرانية بأنه حتى بالسياقات التى لا يكون للمعارضة فيها حق الوصول المتعادل إلى السلطة فى الدولة، فإن قيام المعارضة بإجراء التعبئة والحشد أمر ممكن، وفى

الواقع تقوم بتفريخه هياكل الدولة. وعلى أية حال، فإن هذه الخلاصة تتسق مع الملاحظة العامة بأن البيئة المنقسمة انقساماً عالياً تبيح للحكام البقاء والنجاة، حتى فى مواجهة المعارضة الآتية من أعضاء الأوليغاركية الحاكمة أو حكومة القلة التى بالسلطة. وتظهر حالة الجمهورية الإسلامية أن صراع النخبة ربما يكون عاملاً لازمًا فى عملية التحول صوب الديمقراطية. ومع ذلك، فإنه بدون الأخذ بالحسبان السياق المؤسسى لهذه الانقسامات، فمن غير الواضح ما إذا كان المعتدلون سوف يحوزون على المقدرة التفاوضية من أجل الدفع بهذه الإصلاحات قدمًا للأمام، وما إذا كانت القوى الاجتماعية سوف تنتظم بما فيه الكفاية من أجل صد أية ردة ارتجاعية من قبل السلطويين. أما الدرس الذى استوعبناه من إيران فهو أنه بدون السلطة التنظيمية، فإن القوى الساعية لتحقيق الديمقراطية لن تستطيع تحويل الرأى العام المطالب بالتحول الديمقراطى إلى رافعة سياسية تستخدم فى التفاوض أو فى إجبار الاستبداد على الاضمحلال والانهيار. وينتهى كيشافارزيان إلى استخلاص أن نقص التنظيم القائم على أساس من الأحزاب السياسية المهمة بين صفوف المعارضة بات أمرًا حيويًا ومحوريًا فى طول أمد الوضع الراهن.

الغوريلا ذات الثمانمائة رطل:

تسليط الضوء على الإسلام:

كما لاحظنا فى الفصل الأول، فإن أكثر الفرضيات الثقافية بروزًا فيما يتعلق بمقاومة بلدان الشرق الأوسط لعملية الدمقرطة، وصمت الإسلام ادعاءً بأنه لا ينسجم مع الديمقراطية. وأكدت سائر الأعمال التى قدمناها هنا – شاملة الفصل الخاص بـ كيشافارزيان حول جمهورية إيران الإسلامية – على أهمية المتغيرات المؤسسية،

وبفعلها هذا قللت من كون الإسلام عاملاً سببيًا أو مسؤولاً عن السلطوية والاستبدادية التى وصمت منطقة الشرق الأوسط. وفى الوقت ذاته، فإن الحالة التى تتصف بالعمومية هى أن المعارضة التى يمارسها الإسلاميون ضد نظم الحكم المستبدة فى الشرق الأوسط، (أو التى كانت تمارس فى إيران)، هى الأكثر فعالية والأعلى صوتًا والأفضل تنظيمًا، فى حين أن الأحزاب العلمانية تتصف بكونها الأضعف؛ بمعنى أنها لا تحظى بالتأييد والدعم الواسع، كما أنه ليست لديها جذور ضاربة فى عمق المجتمع. وبذلك فإنه من المهم هنا أن نؤكد على ما تقول به التحليلات الواردة بهذا الكتاب فيما يتعلق بالتساؤل التالى: وماذا عن الإسلام ؟

أولاً – يحذرنا كتاب **السلطوية فى الشرق الأوسط** من افتراض أن الإسلام هو عامل محورى أو مركزى محتوم فى الحياة السياسية بالشرق الأوسط. ففى الفصل السادس، قمت بإظهار أنه فى العهد التالى للاستقلال مباشرة، لم يكن الإسلام المسيس هو المبادر أو البادئ من الناحية الجوهرية. ففى تلك البلدان، حيثما يقوم حزب وحيد راجح بعد الاستقلال بالاستئثار بالسلطة ويقوم سريعًا بتشييد حكم سلطوى مستبد – ورغم استغلال الإسلام فى خطاب التعبئة القومية – فقد كانت نظم الحكم التى نجمت عن تلك العملية نظمًا علمانية بدرجة كبرى. وفى حالات التعددية الحزبية للأحزاب المستقطبة واللامتساوقة تعبويًا، فإنه بينما الأحزاب الإسلامية ظهرت على المشهد، فإن القضايا الأكثر إثارة للخصام فى هذا اليوم كانت قضايا اجتماعية واقتصادية وجيوبوليتيكية (جغرافية سياسية). وفى تركيا، تمكن النظام الحزبى بمرور الزمان من أن يزيل الصبغة الإسلامية عن الأجندة السياسية، وظلت الأمور على ذلك النحو طيلة عقود عديدة. وتأسيسًا على ذلك، فإن ثمة درسًا استقيناه، ألا وهو: أن بروز الإسلام بصفته مصدرًا للخطاب السياسى والمورد السياسى، إنما هو متغير (variable) وليس ثابتًا (constant).

ثانيًا – تظهر الفصول التى تم تجميعها ضمن طية هذا الكتاب أن الإسلام فى الواقع إنما هو متغير مهم (على الرغم من أن ذلك ليس محدداً حاسمًا) فى أحجية السلطوية والاستبدادية الإقليمية. وبالقدر ذاته من الأهمية، فإن الإسلام المسيس لهو سهل الانقياد للتحليل العلمى الاجتماعى على نحو بارز؛ وليس فذًا فريداً فى حد ذاته، فيعد بالتالى ظاهرة استثنائية. وكما لاحظ براونلى، فإن تأثير الإسلام فى إطالة أمد نظم الحكم السلطوية وتعميرها فى المنطقة إنما تتواسط فيه عمليات أخرى؛ تم إخضاع الكثير منها للتحليل فى هذا الكتاب. ويجادل براونلى بأن القوى الكبرى الغربية لم تمارس الضغط على القائمين فى سدة الحكم بالمنطقة من أجل أن ينهضوا بالتحول للديمقراطية، لأنه فى معظم الحالات كان الإسلاميون والمعادون للغرب هم أكثر خصومهم عداءً وبغضًا. وكان الافتراض هو أن هؤلاء سوف ينتصرون فى أى انتخابات حرة، وما قد يترتب على ذلك من عواقب مؤذية ووخيمة على المصالح الغربية. وكما لاحظت بيلين، فإن هذا العامل ساعد على شرح وتفسير لماذا أفلتت نظم الحكم الشرق الأوسطية التى تعتمد على الدعم المالى والسياسى الآتى من الغرب، من الأغلال الخارجية والقيود الأجنبية، وقت أن أطلقت آلاتها القسرية الجهنمية لقمع القلاقل التى ينتفض بها الأهلون.

وبوسعنا أيضًا رؤية تأثير الإسلام السياسى فى مرآة العلاقات التى تربط بين جماعات المعارضة بعضها بعضًا. وفى المغرب، لاحظت لاست–أوكار أن جماعات المعارضة التى استبعدها الحكام من اللعبة الانتخابية إنما هى أحزاب سياسية قائمة على أسس دينية فى المقام الأول. ويصدق الشىء نفسه على مصر وتونس اللتين لم يمنح نظاما الحكم فيهما للجماعات الإسلامية فرصة الوصول ذاتها – التى استمتع بها المعارضون العلمانيون – إلى البرلمان لمزاولة السياسة والحكم. ولعل الخطط الاجتماعية والسياسية المتطرفة "الراديكالية" نسبيًا التى رفعتها جماعات المعارضة الإسلامية ساعدت على تلطيف سلوك الجماعات التى احتضنتها نظم الحكم واعتدالها. وبدت

الأخيرة: أى (جماعات المعارضة التى احتضنتها نظم الحكم)، وكأنها قد تحفزت على عدم تعبئة الجماهير أو اتخاذ أى خطوات أخرى من شأنها أن تزعزع النظام خشية أنها إن فعلت ذلك لربما قدمت انفراجة أو انفتاحًا لزيادة نفوذ الإسلاميين. فإذا تحدثنا على وجه العموم، فإن وجود الإسلاميين ساعد على شرح لماذا اتصف التعاون العابر بين تنظيمات المعارضة بعضها بعضًا بكونه قاصرًا ومقتضبًا. وبالعودة إلى النتائج التى توصلت إليها بوسوزنى، فإن الأمانى السياسية للجماعات الإسلامية أمست بمثابة العنصر المفتاحى الذى يفسر لماذا تحولت الخلافات الأيديولوجية بين الأحزاب وتفاوتت مراميها وأهدافها على المدى القصير والمدى الطويل، دون نهوض هذه الأحزاب بتوحيد جهودها وحشدها بنجاح من أجل صرع نظم الحكم السلطوية وقتلها.

وتفرض هذه الملاحظات علينا القيام بمناقشة العلاقات بين الإسلام وبين تفضيلات نظم الحكم فى المنطقة. ولقد سبق أن لاحظنا أن نشاط الإسلاميين المناهض للغرب قد شجع الفاعلين الخارجيين على تفضيل حالة الوضع الراهن الذى تهيمن عليه السلطوية والاستبداية فى المنطقة. إذن فأين يقف الآن جماهير الناخبين والأنصار، أو ما هو موقفهم ؟

ألقى الفصلان الخاصان بـ: بيلين، و هيرب الضوء على الحقيقة الحاسمة الفاصلة وهى أنه، وإلى حد بعيد، ليس هناك الكثير من الحماس الشعبى المنظم من أجل الإصلاح الديمقراطى وتطوير الحياة البرلمانية السليمة فى المنطقة. ويعد الإسلام قضية مركزية بالنسبة إلى هذه الظاهرة، ولكن ليس لأن المسلمين يجب عليهم أن يكونوا دائمًا نافرين عن المعايير والممارسات الديمقراطية، حسب التقاليد الدينية من حيث جوهرها وتركيبتها وتاريخها. بدلاً من ذلك، فإنه فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ العالم على وجه الخصوص، فإن أعتى قوى التحدى للحكام فى بعض البلدان إنما هم جماعات الإسلاميين الذين استقرت خيارات زعمائهم على تأويل واجباتهم وتفسيرها على أنهم

مسلمون وبطريقة تستلزم زواجًا حميمًا بين الشريعة الإسلامية ودنيا الشؤون التى تخص الجماهير والعامة. وكما أوضحت بيلين، و لاست-أوكار، فإن هذا الأمر بدوره يجعل أولئك الذين هم خارج هذه الدوائر الإسلامية، كارهين لأن ينتقلوا بأمور السياسة والحكم إلى معمعة الانتخابات التنافسية الحرة والنزيهة من أجل الحصول على برلمانات تضطلع فعليًا وواقعيًا بالحكم. وهنا نجد وللمرة الثانية أن ثمة قلقًا خشية أن ينجح الإسلاميون فى خوضهم لهذه الانتخابات، وخوفًا من أن يستغل الإسلاميون تلك الانتخابات من أجل أغراض ترجمة رؤاهم السياسية إلى حقيقة واقعية على أرض الواقع.

لاحظ أنه، فى مضمار هذه الدينامية، فإن جماعات إسلامية معينة فقط هى التى لا تحبذ حقًا وصدقًا الحكم القائم على أساس من الديمقراطية. ويبدو الإسلاميون فى بعض البلدان وكأنهم فى الواقع الفعلى ينهضون بقضية الديمقراطية ويدفعونها للأمام. ففى إيران نجد أن قوى الإصلاح التى تذود عن مبادئ الجمهوريانية والحكم بمقتضاها إنما هم الإسلاميون؛ وفى تركيا، نجد أن حزب العدالة والتنمية الحاكم - وهو حزب سياسى عتيد لكونه ذا حيثية وجذور إسلامية وجيهة - تزعم وقاد عددًا من الإصلاحات الهادفة صوب التحول للديمقراطية. وفى أصقاع أخرى، قام إسلاميون متطرفون للغاية بإصابة الكثيرين من الخصوم المستقبليين لحكم الاستبداد والسلطوية بالشلل، وهم من كانوا يتوقع منهم أن يقوموا بالذود عن القواعد الديمقراطية ببسالة؛ لو وضعوا فى وسط ميمون ومبشر بالنجاح. وبالقدر ذاته من الأهمية، فإن شبح الجماعات الإسلامية لم يكن العامل الوحيد الذى يجعل الكثيرين فى الشرق الأوسط فى أحسن الأحوال متأرجحين بمواقفهم إزاء الديمقراطية. وكما سبق أن ناقشناه، فإن للوقائع المادية الفعلية سطوة ثقيلة الوطء، كما أن ثمة دينامية مماثلة منهمكة فى العمل وذات أثر. وتدخل الحكام السلطويين فى الحياة الاقتصادية يوهن المعارضة ويضعفها، وذلك لأن الحكام الطغاة المستبدين بوسعهم مجازاة ناقديهم بأساليب شتى تشمل تقويض سبل

كسبهم لمعيشتهم وأرزاقهم. وبالنسبة إلى الشطر الأعظم من المجتمع الذين تعتمد رفاهيتهم المالية جزئيًا على البقاء فى كنف الدولة ورضوانها، فمن المشقة للمعارضة أن تقر وتعتصم بالهدوء فى مثل تلك المرحلة الحاسمة.

فماذا يتعين فعله والنهوض به؟

تمنحنا التحليلات الواردة بهذا الكتاب قدراً من بصيص الأمل ووميضه نحو حصول التغيير المفضى إلى الدمقرطة والتحول الديمقراطى. ويوضح هيرب Herb أن الكثير من الملكيات فى المنطقة بات متعينًا عليها فى الفترة المتأخرة؛ إما أن تراودها فكرة إقامة برلمانات (دبى)، أو إنشاءها للمرة الأولى (السعودية، وقطر)، أو إعادة افتتاحها (الأردن، الكويت، البحرين). ولقد أجرى الكثير والكثير من البلدان انتخابات تشريعية قائمة على مشاركة أحزاب سياسية متعددة فى السنوات الأخيرة، وأوضحت بوسوزنى أن عقد انتخابات تنافسية بمنزلة طليعة المبدأ القائل بأن المواطنين لديهم الحق فى أن يحوزوا على تمثيل نيابى سياسى يصطفونه بأنفسهم. أما أنشطة مراقبة الانتخابات المحلية فهى اتجاه آخر متصاعد، يبدو أنه سيتحصل على بعض التأثيرات الإيجابية. وتنبأت بوسوزنى بأن مثل هذه الأنشطة سوف تتزايد، ويجب أن تكون النتيجة هى أن التزييف الانتخابى الصارخ سوف يكون من العسير له أن يمرق بنجاح مع كر الأيام وبمرور الوقت والزمان.

وفى الوقت ذاته، تشير الدفعة الأولية من التحليلات بأن هناك الكثير والكثير جداً من العمل اللازم إنجازه من أجل تحريك البلدان الشرق أوسطية صوب الدمقرطة والتحول للديمقراطية. ويستلزم لأحزاب المعارضة أن توسع من قواعدها الشعبية والمالية، ويجب أن يتم إكراه الحكام على أن يمهدوا ميدان المناورات السياسية أمام اللاعبين السياسيين. وهناك أربعة عوامل رئيسية تقف فى طريق إنجاز هذه الغايات،

ألا وهى: (١): الدعم الدولى (ويمكن قراءتها: الغربى) لأجهزة الأمن القسرية التابعة لنظم الحكم الإقليمية، وبالتالى لنظم الحكم الاستبدادية هذه على وجه العموم، (٢): تدفق كل من الريوع الهيدروكربونية والريوع المستمدة من المعونات الأجنبية، (٣): المستويات الخطرة من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية، و(٤): تواجد جماعات قوية للإسلاميين، غالبًا ما تكون مناهضة للديمقراطية، تعمل على امتداد المنظر الطبيعى للمعارضة؛ ويتوازى ذلك مع المخاوف الناجمة التى تنشأ عن ذلك. فإذا قدر للتحول الديمقراطى أن يحدث فى المنطقة، فإن بعضًا - ما لم يكن كلاً - من هذه العوامل سوف يصبح من اللازم له أن ينحسر ويتقهقر.

فإذا بدأنا بالاعتبارات الاقتصادية، سوف يستمر الدخل الريعى المتأتى عن الصادرات الهيدروكربونية فى التراكم لدى نظم الحكم هذه، ولسوف تستمر فى امتلاك هذه الموارد فى المستقبل المنظور. إذن، لا يمثل هذا متغيرًا يمكن أن "يشمطه" صناع القرار الذين يأملون فى أن يؤثروا فى مسارات نظم الحكم فى المنطقة. ولا يمكن قول الشىء نفسه بشأن مستويات تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية. فالكثير من نظم الحكم بالشرق الأوسط تتلقى مساعدات من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، فى الوقت الذى تقوم فيه بإعادة هيكلة اقتصاداتها للقفز فوق معدلات النمو التى أصابها الضنى والهزال نتيجة لسياسات التنمية التى اقترفتها الدولة. وتأسيسًا على ذلك، فإن لمؤسسات التمويل الدولية (IFIs) أداة رافعة تزاولها فوق نظم الحكم الإقليمية: إذ تقوم بالضغط على عملائها لكى يقوموا بعمل المزيد من الخصخصة لاقتصاداتها، والإصرار على أن تفعل ذلك بطريقة أكثر شفافية ومحايدة من الناحية السياسية.

ومع ذلك ربما تتجسد الحالة فى أنه بينما يؤدى تدخل الدول فى اقتصاداتها إلى إخماد نشاط المعارضة، فإن تأييد قيام مؤسسات التمويل الدولية بالضغط على نظم الحكم فى الشرق الأوسط من أجل المزيد من الخصخصة، سوف ينجح - عند تناقض الأغراض وتقاطعها - لصالح الديمقراطية. على المدى القريب، تفاقم هذه الإصلاحات

من المستويات المقلقة أصلاً للفقر والبطالة، وتجعل الشعوب حادة متطرفة وتتسبب فى عدم الاستقرار السياسى الذى لا يفضى بالضرورة إلى صبغة الإصلاح السياسى بالصبغة الديمقراطية أو تحويله إلى دمقرطة. وصبغة الإصلاحات بالصبغة الليبرالية غالبًا ما يقلص من قوة الاتحادات والنقابات العمالية ونفوذها، وهى التى كانت تاريخيًا فاعلاً جمعيًا رئيسيًا قدم زخمًا لعمليات الدمقرطة، ودفع التحول للديمقراطية قدمًا للأمام. فضلاً عن ذلك، ففى الوقت الذى تتقهقر فيه الدول عن أدوارها السابقة بصفتها أصحاب العمل، فإن العمال المسرحين المستغنى عنهم، وقد باتوا يجابهون فقدان رواتبهم ومزايا وظائفهم، ربما ولوا وجوههم شطر التنظيمات الإسلامية التماسًا للعون والمساعدة. وبهذا، ربما يمسى من بالغ الحكمة عدم الدفع بالخصخصة سريعًا للأمام أو التطرف فى تنفيذها بحذافيرها. فى الواقع، ووضعًا لهذه المخاوف نصب الأعين، نجد أن مؤسسات التمويل الدولية بدأت مؤخرًا فى تأييد النصوص التى تشترط اتفاقات تعويضية وغيرها من مشروعات الرفاهية الانتقالية لصالح العمال المسرحين بالمنطقة (Posusney 2003).

ويوسع مؤسسات التمويل الدولية أن تفعل المزيد من أجل ضمان أن الإصلاحات التى تستطيع نظم الحكم أن تنفذها سوف يتم إنجازها بأساليب تتسم بالشفافية والحيادية السياسية. فتونس، على سبيل المثال، قامت بتفكيك العشرات من الجمعيات التعاونية الزراعية فى تسعينات القرن العشرين، لكنها فعلت ذلك بطريقة تعمدت من خلالها أن تقدم النفع لكبار ملاك الأراضى تقريبًا وعلى نحو حصرى، وهى استراتيجية استعملتها الحكومة علانية وصراحة من أجل دعم نظام الحكم، وهكذا فإن ذلك لم يبشر بخير بالنسبة إلى عملية الدمقرطة أو التحول الديمقرطى. ورغم حقيقة أن السياسة التونسية لاحت أمام وجه البنك الدولى وكأنها "أفضل الممارسات"، فيما يتعلق بأهمية المزارع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم لعملية التنمية، فإنه لم يصر على قيام نظام الحكم التونسى بالتصرف على نحو مختلف، وبدلاً من ذلك عامل تونس على أنها

نموذج للدولة المصلحة المجتهدة (King 2003: 123-124). وفى النهاية، فإن توقعنا من مؤسسات التمويل الدولية أن تتدخل لتطعن فى التفاصيل الصغيرة لتنفيذ الإصلاح الاقتصادى لن يكون أمرًا مجديًا من الناحية الواقعية: فهذه سماجة سياسية ليست مؤسسات التمويل الدولية جديرة حقًا بأن تتهم بها، كما أن مهمة تحديد أين مكامن الحاجة إلى الإصلاحات ومواضعها ليست من المهام المباشرة للغرباء.

وحينما نولى وجوهنا شطر الاعتبارات السياسية، نجابه هؤلاء الفاعلين الذين بوسعهم اتخاذ قرارات مختلفة من أجل تسهيل عملية الدمقرطة. وأولئك الذين لديهم متسع من حرية العمل والاختيار لتغيير السلوك فهم صناع السياسة الغربيون وبخاصة صناع السياسة بالولايات المتحدة الأمريكية، الذين قاموا تاريخيًا بتمويل الديكتاتوريين الإقليميين - الذين تلقوا المساندة منها - وقوات الأمن الخاصة بهم. وأدخلت إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش أمرًا جديدًا بمجادلتها بأن مساندة الأوتوقراطية والحكم المطلق فى الشرق الأوسط بغرض الاستقرار، ليس فى مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. ثم قامت بإسقاط نظام الحكم العراقى، وكان الأساس المنطقى لذلك، جزئيًا، هو أن عراقًا ديمقراطيًا قد تتمخض عنه تأثيرات مهمة وتظاهرات ذات جدوى، الأمر الذى يعاون على تغيير مغزى السياسة والحكم وفحواها عبر منطقة الشرق الأوسط قاطبة.

وفى الوقت الذى كنت أدون فيه هذه الكتابة، وعلى الرغم من عقد انتخابات ديمقراطية باتت استثنائية وغير عادية بأساليب كثيرة، فإن أوجه العجز الأمنية الخطيرة، والارتياب الإثنى العميق؛ أوحت أنه بالنسبة إلى العراق لكى يتحصل بنجاح على حكم ديمقراطى ويحافظ عليه، فمايزال أمامه قائمة طويل من الإجراءات التنظيمية والترتيبية. وعلى صعيد المنطقة باتساعها، فما زال المحكمون لم يقرروا بعد ما إذا كانت الحرب سوف تجعل من الدمقرطة فرصة قريبة المنال أم أملاً نائيًا قاصيًا. وأمسى المجتمع المدنى ذا جراءة وشجاعة فى بعض المناطق، ونخص منها على سبيل

الذكر: المناطق الفلسطينية، ولبنان، ومصر؛ وتزعم إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش استحقاقها التقدير عن هذا التأثير الموجي الإقليمي. على أية حال، تتبقى هناك عقبات مروعة أمام استمرارية الدمقرطة في ثلاثة مضامير سياسية. وعبر أرجاء المنطقة، فسوف يكون العقل والحكمة والاستعمال المستدام من: الضغوط الخارجية وأوجه الدعم، مطلوبًا على مدار حقبة كبيرة من الزمان إذا ما أردنا أن نقدم زخمًا متواصلاً للانفراجة السياسية.

وفي الأماكن الأخرى، ربما تكون الحرب قد تسببت في تقليص فرص التحول للديمقراطية. وتهكم الشعوب وسخريتها من دوافع الولايات المتحدة الأمريكية لشن الحروب، مقرونة بالغضب إزاء فقدان أرواح المدنيين ومساوئ سجن أبوغريب، سوف تتآلف على الأرجح من أجل إلحاق المزيد من الضعف بنظم الحكم تلك التي استهجن مواطنوها أصلاً روابط زعمائهم وعلاقاتهم بالغرب من قبل اندلاع حرب العراق. وعلى الرغم من أن الحكام لابد وأن تضنيهم سيادة الدمقرطة والتحولات الديمقراطية وهيمنتها على بلدان منطقة الشرق الأوسط، فإن هذه العوامل نفسها التي تقوض من عروش الحكام من شأنها أيضًا أن تنعش جماعات الإسلاميين المتطرفين؛ ويعتبر الخطاب الغربي بالنسبة إلى أولئك الإسلاميين مسألة مركزية. ويقومون أيضًا بتشويه الجماعات العلمانية الأكثر اعتدالاً التي تسعى من أجل استنساخ المؤسسات الغربية في منطقة الشرق الأوسط.

فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الأخرى جادين حقًا وصدقًا بشأن تغيير نظم الحكم، فبوسعهم أن يباشروا استعمال الرافعة السياسية والاقتصادية التي بحوزتهم إزاء نظم الحكم الإقليمية هذه، للضغط عليها من أجل التحول إلى الحرية والليبرالية بمقتضى الأساليب التي تقترحها التحليلات هنا، والتي من شأنها أيضًا تعزيز المعارضة وتقويتها. ويشتمل هذا على تقليص مستويات القمع والبطش والتنكيل، وعدم الاستهزاء بالمؤسسات، وتمكين البرلمانات، وتغيير الأحكام

الانتخابية، وتهيئة أوساط بيئية للمعارضة تتسم بالتوحيد وعدم الانقسام وتتصف باحتضان نظم الحكم لها، بمعنى عدم تهميشها أو إقصائها، ومنح المعارضة فرصًا متكافئة للوصول إلى منافذ وسائل الإعلام.

وبوسع خصوم نظم الحكم أيضًا أن يغيروا من أساليبهم. فالأحزاب السياسية التى تسعى إلى تحدى الوضع الراهن للسلطوية والاستبداد يتعين عليها أن تشيد قواعدها التنظيمية والمالية وتدعمها. ويجب عليها أيضًا أن تتغلب على معضلات التماسك الداخلى وخلافاتها العقائدية "الأيديولوجية"، وغيرها من خلافات من أجل اللحاق بالقوى الأخرى، لكى تشكل تحديًا جوهريًا ومستدامًا قبالة القائمين بالحكم ومن هم فى سدة السلطة. وإحدى الاستراتيجيات اللازمة لذلك يمكن أن تتمثل فى تشكيل ائتلافات انتخابية فى الوقت الذى تقوم فيه بإظهار المزيد من الاستعداد لتعبئة القواعد الجماهيرية وحشدها؛ على الرغم من أن الأعمال المنسقة لمقاطعة الانتخابات تمثل كذلك خيارًا، حينما يتبدى من نظم الحكم المستبدة أنها شحنت واحتشدت بالعداء المستحكم لها. وثمة درس بليغ استقيناه من هذا الكتاب، ألا وهو: أنه طالما أن جماعات المعارضة سمحت لأنفسها بأن تكون منقسمة، فلن يتسنى لها التعشم بأن تنتصر على القائمين بسدة الحكم.

وحقيقة أن الجماعات الإسلامية المتينة التى تحظى بالشعبية تنتظر للإقلاع، فهو أمر يقلص من احتمال حدوث أى من مسارات العمل السالفة واقعيًا. وتخشى الولايات المتحدة الأمريكية من أن تمكين أحزاب المعارضة وجماعاتها من شأنه أن يجلب جماعات الإسلاميين المناهضة للغرب، فى حين أن الانقسامات الأيديولوجية التى تشق الإسلاميين والعلمانيين تؤدى إلى إحباط التعاون بين أطراف المعارضة فى المنطقة. إذن، فالذى نواجهه هو موقف المفارقة وفحواه أن الإسلاميين، وبمجرد وجودهم فى حد ذاته، فإن ذلك يساعد على إبقاء نظم الحكم التى يسعون من أجل الإطاحة بها. وبالنظر إلى الأمر بأسلوب آخر، فإن الطغاة المستبدين السلطويين بمنطقة الشرق الأوسط بات

عليهم فى آن معًا: أن يخشوا من خصومهم الإسلاميين، وأن يشعروا بالامتنان والعرفان لهم. فخصومهم الإسلاميون ساعدوا على إثناء الفاعلين الرئيسيين بالداخل والخارج عن الضغط من أجل إجراء تغيرات جادة لإصلاح الوضع الراهن، فعدلوا عن ذلك؛ وكانت العاقبة، هى طول أمد الاستبداد والسلطوية.

ويوسع خصوم الديمقرطية أن يشرعوا فى عمل المستحيل وهو "تربيع هذه الدائرة"، أولاً: عن طريق التركيز على هذه النقطة أمام الإسلاميين، وإثارة القضية التالية وهى: أنهم إذا كانوا مهتمين حقًا وصدقًا بإسقاط نظم الحكم الطاغية، وليس تمكينها، فإنهم أمسوا بحاجة إلى إعادة التفكير فى خطابهم وخططهم؛ "أجندتهم" السياسية، ومناهجهم؛ (إذا كانت أعمال العنف منضوية تحتها). ويلى ذلك، أنه يجب على الفاعلين الخارجيين أن يضغطوا على نظم الحكم لتسمح لسائر الإسلاميين – ما خلا أولئك الذين يستعملون العنف – بالوصول إلى العملية الانتخابية. وقد يتمخض عن مثل هذا الضغط مخاطر متواضعة فحسب على وجه الاحتمال، لأن الافتراض الشائع (الذى كشفت عنه التجربة الجزائرية) بأن الإسلاميين سوف يتورطون فى أعمال خطيرة أثناء خوضهم الانتخابات التنافسية ليس افتراضًا دقيقًا بالضرورة. على أية حال، فإن الانتخابات التنافسية أو شبه التنافسية التى عقدت فى: إندونيسيا، وباكستان، وبنجلاديش، شهدت أحزابًا أصولية للإسلاميين خاضت المعمعة غير أنها حصلت على اقترا ع سقيم وهزيل (Stepan 2001). وكما أوضحت لانكوهر، فالمرشحون المستقلون جاء أداؤهم جيدًا مثل نظرائهم الإسلاميين – ما لم يكن أفضل منهم – إبان الانتخابات التى أجريت فى مصر، واليمن، والأردن. وفى الوقت ذاته، فإن المكافآت الكامنة والناجمة عن تضمين الإسلاميين صارت ضخمة. وأظهرت المناقشة التى قامت بها لاست-أوكار للحالة الأردنية؛ أنه فى إطار بيئة غير منقسمة، تكون أحزاب المعارضة قادرة على العمل معًا – رغم الخلافات الأيديولوجية – من أجل تعبئة الشعب دعمًا للإصلاحات وتأييدًا لها. وبهذه الطريقة، فإن التكاليف التى تتحملها نظم الحكم

نظير أعمال البطش والقمع التى ترتكبها إزاء المنشقين عليها سوف تتصاعد. ويراودنا الأمل فى أن العلمانيين والإسلاميين فى مثل هذه البيئة سوف يعثرون على أساليب إضافية للعمل معًا ولتجسير الفجوات - ويمكن ذلك عبر تكوين جبهات وتشكيلها - من أجل إنجاز هدفهم المشترك والمباشر، ألا: وهو وضع نهاية لنظم الحكم الموجود حاليًا.

وبالطبع، هذا المسار المنطوى على مشروع مخطط لا يمضى هكذا دون التعرض لمخاطر ومهالك. وثمة تساؤل طاغ، ألا وهو: إذا لم تنجح المشاركات بين العلمانيين والإسلاميين فى إسقاط نظم الحكم، ما الذى عساه أن يمنع ظهور نتيجة على الطراز الإيرانى، الذى ساد فيه الإسلاميون فى النهاية وهيمنوا على مجريات السياسة والحكم، وقاموا بتأسيس أشكال جديدة من الديكتاتورية ؟ ونأمل أن يستطيع المثال الإيرانى أن يخدم فى تقديم درس بليغ للمعارضة العلمانية، ويؤكد على الحاجة إلى ترسيخ منظماتهم وتوسيع جاذبيتها الجماهيرية. وفى الوقت ذاته، فإن هذا الخوف المشروع ذاته يلفت انتباهنا إلى المدى المحتوم الذى بلغته حاجة خصوم المستبدين والمتسلطين البغاة فى الخارج والداخل إلى بعضهم بعضًا. وبوسع أرباب المعارضة من العلمانيين أن يبنوا أنفسهم فحسب إذا استطاع الفاعلون الخارجيون الهيمنة على نظم الحكم وخلقوا بيئات سياسية تفضى إلى تلك الغاية وذلك الهدف. وربما استطاع الفاعلون الخارجيون أن يمارسوا الضغوط على نظم الحكم لكى تخفف من قبضاتها، إذا آمنوا بأن الخصوم العلمانيين بوسعهم أن يستلموا عباءة المعارضة ورايتها، ويحرموا الإسلاميين من فرض احتكار فى أعقاب أى تغيير يطرأ على النظم الحاكمة.

الخلاصة :

إن التحديات التى ينطوى عليها تغيير الوضع الراهن فى منطقة الشرق الأوسط إنما هى تحديات ضخمة. فعلى المدى القصير، لا تبدو الاختراقات الديمقراطية المهمة

والمستدامة مـاثلة فـى الأفق. وعلى الرغم من أننا ربما نرى خطوات مرتقـاة صـوب الليبـراليـة السـيـاسـيـة فى بعض البلدان، فـإن ثمـة إشـارة ضـئـيلة إلى أن الحكام السلطويين فى سدة الحكم مهيؤون للتخلى والتنحى عن هيمنتهم على السلطة. وهكذا، فربما تحتـاج كل من: الجماعات الأهلية الداخلية والقوى الأجنبية الخارجية؛ الذين يسعون إلى تسريع قضية الديمقراطية فـى المنطقة، ربما يحتاجون إلى إعادة التفكير فى استراتيجياتهم الحاضرة وإعادة تدبرها.

قائمة الاختصارات

CDAs	اتحادات تنمية المجتمع
CDT	اتحاد العمل الديمقراطى
CEE	أوروبا الوسطى والشرقية
CF	المنتدى المدنى
CHRLA	مركز حقوق الإنسان والمعونة القانونية
CNLT	المجلس الوطنى للحريات فى تونس
CNRS	المركز الوطنى للبحوث العلمية
CPLP	التمثيل النسبى القائم على أساس القائمة الحزبية المغلقة
DP	الحزب الديمقراطى
DFLP	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
EOHR	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
FBIS	خدمة معلومات الإذاعة الخارجية
FRP	الحزب الجمهورى الحر
GCC	مجلس التعاون لدول الخليج العربية

GNP	إجمالى الناتج القومى
GPC	المؤتمر الشعبى العام
HRW	مؤسسة هيوهان رايتس ووتش
IAF	جبهة العمل الإسلامى
ICG	المجموعة الدولية للأزمات
IFI	مؤسسة التمويل الدولية
IISS	المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية
IMF	صندوق النقد الدولى
IRGC	فيالق الحرس الثورى الإسلامى
IRP	الحزب الإسلامى الجمهورى
LADE	المؤسسة اللبنانية لمراقبة ديمقراطية الانتخابات
LCPS	المركز اللبنانى للدراسات السياسية
LTDH	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MNP	الحركة الوطنية الشعبية
MOSA	وزارة الشؤون الاجتماعية
MP	عضو بالبرلمان
MRO	فوز الأغلبية

MTI	حركة النزاع نحو الإسلام
NATO	منظمة حلف شمال الأطلنطى
NCC	المجلس الوطنى الاستشارى
ND	الدستور الجديد
NDP	الحزب الوطنى الديمقراطى
NGOs	المنظمات غير الحكومية
NPUP	حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى
OADP	منظمة العمل الديمقراطى والشعبى
PA	السلطة الفلسطينية
PBV	اقترا ع الكتلة الحزبية
PDI	حزب الديمقراطية والاستقلال
PDRY	جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية
PFLP	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
PLC	المجلس التشريعى الفلسطينى
PLO	منظمة التحرير الفلسطينية
PNA	السلطة الوطنية الفلسطينية
PND	الحزب الديمقراطى الوطنى
PPS	حزب التقدم والاشتراكية

PR	التمثيل النسبى
PRI	الحزب التأسيسى الثورى
PRP	الحزب الجمهورى التقدمى
RCD	التجمع الدستورى الديمقراطى
RNI	الجمعية الوطنية للمستقلين
RPP	حزب الشعب الجمهورى
SLP	حزب العمل الاشتراكى
SMDP	أغلبية الأصوات للعضو الواحد بالدائرة
SNTV	الاقتراع الواحد غير القابل للتحويل
SoCs	هياكل التنافس
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UC	الاتحاد الدستورى
UGTM	الاتحاد العام للعمال فى المغرب
UK	المملكة المتحدة
UMT	اتحاد العمال المغاربة
UNDP	برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة
UNFP	الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية
USAID	وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (هيئة المعونة الأمريكية)

USFP	الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية
WTA	الفائز يكسب كل شىء
YSP	الحزب الاشتراكى اليمنى

Bibliography

Abdelhaq, Mohamed, and Jean-Bernard Heumann. 2000. "Opposition et élections en Tunisie." *Monde Arabe Maghreb Machrek* 168 (April–June): 29–40.

Abdullah, Ahmad. 2001. *The Future of Associational Activity in Egypt: Proceedings of a Workshop on the Law of Associations* (in Arabic). Cairo.

Abrahamian, Ervand. 1993. *Khomeinism: Essays on the Islamic Republic*. London: I. B. Tauris & Co. Ltd.

Abu Khalil, As'ad. 1997. "Change and Democratisation in the Arab World: The Role of Political Parties." *Third World Quarterly* 18, 1: 14–63.

———. 2001. "Lebanon One Year After the Israeli Withdrawal." *MERIP Press Information Note* 58 (May 29).

Adelkhah, Fariba. 2000. *Being Modern in Iran*. Jonathan Derrick, trans. New York: Columbia University Press.

Agnouche, Abdelatif. n.d. "La fiction de l'alternance politique au Maroc." Unpublished manuscript.

Agwani, M. S. 1969. *Communism in the Arab East*. Bombay: Asia Publishing House.

Ahmad, Eqbal. 1982. "Rentier State and Shia Islam in the Iranian Revolution: Comments on Skocpol." *Theory and Society* 11, 3: 293–300.

Ahmad, Feroz. 1993. *The Making of Modern Turkey*. London: Routledge.

Ahmad, Mumtaz. 1985. "Parliament, Parties, Polls and Islam: Issues in the Current Debate on Religion and Politics in Pakistan." *The American Journal of Islamic Social Sciences* 2 (July): 15–28.

Alexander, Christopher. 1997. "Back from the Democratic Brink: Authoritarianism and Civil Society in Tunisia." *Middle East Report* 205 (October–December): 34–38.

Alougili, Mazen Ahmad. 1992. *Comparative Study of Jordan's Foreign Policy Toward Neighboring Arab States from 1967–1988*. PhD thesis, Boston University.

Amaoui, Nubir. 1995. Interview. Secretary-general of CDT, member of USFP Central Committee. Casablanca, May 1995.

Amy, Douglas. 1993. *Real Choices, New Voices: The Case for Proportional Representation in America*. New York: Columbia University Press.

Anderson, Lisa. 1987. "The State in the Middle East and North Africa." *Comparative Politics* 20 (October): 1–18.
———. 1991. "Political Pacts, Liberalism, and Democracy: The Tunisian National Pact of 1988." *Government and Opposition* 26, 2 (Spring): 244–260.
———. 1995a. "Democracy in the Arab World: A Critique of the Political Culture Approach." In Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume 1, Theoretical Perspectives*. Boulder: Lynne Rienner. 77–92.
———. 1995b. "Qadhafi's Legacy: An Evaluation of a Political Experiment." In Dirk Vandewalle, ed., *Qadhafi's Libya, 1969–1994*. New York: St. Martin's, 223–237.
———. 1997. "Prospects for Liberalism in North Africa: Identities and Interests in Pre-Industrial Welfare States." In John P. Entelis, ed., *Islam, Democracy, and the State in North Africa*. Bloomington: Indiana University Press. 127–140.
———. 2001. "Arab Democracy: Dismal Prospects." *World Policy Journal* 18, 3: 53–60.
Anderson, Lisa, ed. 1999. *Transitions to Democracy*. New York: Columbia University Press.
Andoni, Lamis. 1989a. "10 Reported Dead in Riots in Jordan." *Washington Post*, April 21: A22.
———. 1989b. "Jordan's Riots Spread." *Washington Post*, April 22: A1, 20.
———. 1989c. "Signal King Hussein Can't Ignore." *Christian Science Monitor*, May 1: 4.
———. 1989d. "Jordan King Affirms Democratic Course Despite Islamic Gains." *Christian Science Monitor*, November 16: 4.
———. 1995. "Jordan: Democratization in Danger." *Middle East International* 515 (December 15): 16–17.
Angrist, Michele Penner. 2000. *Political Parties and Regime Formation in the Middle East*. PhD thesis, Princeton University.
Arjomand, Said Amir. 1988. *The Turban for the Crown*. New York: Oxford University Press.
Aruri, Naseer Hasan. 1972. *Jordan: A Study in Political Development (1921–1965)*. The Hague: Martinus Nijhoff.
Assidon, Sion. 1998. "How the Monarchy Engineered the 1997 Moroccan Elections." Paper presented at the conference on "Controlled Contestation and Opposition Strategies: Multi-Party Elections in the Arab World," Brown University, Providence, RI, October 2–3.
Auda, Gehad. 1991. "Egypt's Uneasy Party Politics." *Journal of Democracy* 2, 2 (Spring).
Baaklini, Abdo, Guilain Denoeux, and Robert Springborg. 1999. *Legislative Politics in the Arab World: The Resurgence of Democratic Institutions*. Boulder: Lynne Rienner.
Baktiari, Bahman. 1996. *Parliamentary Politics in Revolutionary Iran: The Institutionalization of Factional Politics*. Gainesville: University Press of Florida.
Banac, Ivo, ed. 1992. *Eastern Europe in Revolution*. Ithaca: Cornell University Press.
Barkey, Henri, ed. 1992. *The Politics of Economic Reform in the Middle East*. New York: St. Martin's.
Barman, Roderick J. 1999. *Citizen Emperor: Pedro II and the Making of Brazil*.

1825–91. Stanford: Stanford University Press.
Barraoui, Jamal. 1995. "Vent de fronde sur les partis politiques." *La vie économique* 21 (Juillet): 3–4.
Batatu, Hanna. 1978. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists, and Free Officers*. Princeton: Princeton University Press.
———. 1982. "Syria's Muslim Brethren." *MERIP Reports* 110 (November-December): 12–20.
Bayer, Thomas C. 1993. *Morocco: Direct Legislative Elections Monitoring/Observation Report*. Washington, DC: International Foundation for Electoral Systems.
Beblawi, Hazem, and Giacomo Luciano, eds. 1987. *The Rentier State in the Arab World*. London: Croom Helm.
Be'eri, Eliezer. 1970. *Army Officers in Arab Politics and Society*. New York: Praeger.
Behnoud, Masoud. 2004. "Nim Rokh: Haftom, Emad al-Din Baghi." *BBC Persian*, March 30. Online at http://www.bbc.co.uk/persian/iran/story/2004/03/040330_1-mb-nimrokh-baghi.shtml.
Bellin, Eva. 1995. "Civil Society in Formation: Tunisia." In Augustus Richard Norton, ed., *Civil Society in the Middle East*, Vol. I. Leiden: E. J. Brill, 120–147.
———. 2000. "Contingent Democrats: Industrialists, Labor, and Democratization in Late-Developing Countries." *World Politics* 52 (January): 175–205.
———. 2002. *Stalled Democracy: Capital, Labor, and the Paradox of State-Sponsored Development*. Ithaca: Cornell University Press.
———. 2003. "Iraq Post-Saddam: Prospects for Democracy." *Harvard Magazine* (July/August).
Ben Ali, Driss. 1989. "Changement de pacte sociale et continuité de l'ordre au Maroc." *Annuaire de l'Afrique du Nord*: 51–72.
———. 1991. "Émergence de l'espace socio-politique et stratégie de l'état au Maroc." In Ali Sedjari, ed., *Etat, Espace et Pouvoir Locale*. Rabat: Les éditions guessous, 61–74.
Ben Mlih, Abdellah. 2001. "Le Champ Politique Marocain Entre Tentatives De Réformes Et Conservatisme." *Monde Arabe Maghreb Machrek*.
Ben Nafisa, Sarah, and Amani Qandil. 1994. *Voluntary Associations in Egypt* (in Arabic). Cairo: Center for Political and Strategic Studies.
Benazzou, Chaouki. 1986. *Panorama economique du Maroc 1969–1985*. Casablanca: Les Éditions Maghrebines.
Benazzou, Chaouki, and Tawfik Mouline. 1993. *Panorama économique du Maroc, 1985/1990*. Rabat: El Maarif Al Jadida.
Bendourou, Omar. 1996. "Power and Opposition in Morocco." *Journal of Democracy* 7, 3 (July): 108–122.
Berman, Sheri. 2003. "Islamism, Revolution, and Civil Society." *Perspectives on Politics* 1 (June): 257–272.
Bermeo, Nancy. 1997. "Myths of Moderation: Confrontation and Conflict During Democratic Transitions." *Comparative Politics* 29 (April): 305–322.
Berrada, Abdelkader, and M. Said Saadi. 1992. "Le grand capital privé marocain." In Jean-Claude Santucci, ed., *Le Maroc Actuel*. Paris: Centre National de la Recherche Scientifique (CNRS), 325–391.
Bienen, Henry, and Jeffrey Herbst. 1996. "The Relationship between Political and Economic Reform in Africa." *Comparative Politics* 29, 1 (October): 23–42.

Bill, James A. 1972. *The Politics of Iran: Groups, Classes, and Modernization.* Columbus, OH: Charles E. Merrill Publishing Co.

Bishri, Tariq al-. 1987. *Dirasaat Fi Al-Dimuqrataiyah Al-Misriyah.* Cairo: Dar al-Shuruq.

Bligh, Alexander. 2002. "The Jordanian Army: Between Domestic and External Challenges." In Barry Rubin and Thomas Keaney, eds., *Armed Forces in the Middle East.* London: Frank Cass.

Booth, John A. 1998. "The Somoza Regime in Nicaragua." In H. E. Chehabi and J. Linz, eds., *Sultanistic Regimes.* Boulder: Lynne Rienner, 132–152.

Botman, Selma. 1991. *Egypt from Independence to Revolution, 1919–1952.* Syracuse: Syracuse University Press.

Boulby, Marion. 1989. "The Islamic Challenge: Tunisia Since Independence." *Third World Quarterly* 10 (April): 590–614.

Bourqia, Rahma, and Susan Miller, eds. 1999. *In the Shadow of the Sultan: Culture, Power and Politics in Morocco.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Bouzouba, Dr. 'Abd al-Majid. 1995. Interview. Adjoint Secretary-general and secretary of information of CDT, council member of USFP. Rabat, July 14.

Brand, Laurie. 1994. *Jordan's Inter-Arab Relations.* New York: Columbia University Press.

———. 1998. *Women, the State, and Political Liberalization: Middle Eastern and North African Experiences.* New York: Columbia University Press.

Bras, Jean-Philippe. 2000. "Elections et representation au Maghreb." *Monde Arabe Maghreb Machrek* 168 (April–June): 3–13.

Bratton, Michael. 1989. "Beyond the State: Civil Society and Associational Life in Africa." *World Politics* 41 (April): 407–430.

Bratton, Michael, and Nicholas van de Walle. 1997. *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Brooks, Risa. 1998. *Political-Military Relations and the Stability of Arab Regimes.* Oxford: Oxford University Press for IISS.

Brown, Nathan J. 2002. *Constitutions in a Nonconstitutional World: Arab Basic Laws and the Prospects for Accountable Government.* Albany: State University of New York Press.

Browne, Edward G. 1910. *The Persian Revolution of 1905–1909.* Cambridge, UK: The University Press.

Brownlee, Jason. 2001. "The Double Edge of Electoral Authoritarianism: A Comparison of Egypt and Iran." Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, San Francisco, September.

———. 2002a. "Low Tide After the Third Wave: Exploring Politics Under Authoritarianism." *Comparative Politics* 34, 4: 477–498.

———. 2002b. "And Yet They Persist: Explaining Survival and Transition in Neopatrimonial Regimes." *Studies in Comparative International Development* 37, 3 (Fall): 35–63.

Brumberg, Daniel. 1995. "Authoritarian Legacies and Reform Strategies in the Arab World." In Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume 1, Theoretical Perspectives.* Boulder: Lynne Rienner, 229–260.

———. 2001. *Reinventing Khomeini: The Struggle for Reform in Iran.* Chicago: University of Chicago Press.

———. 2002. "The Trap of Liberalized Autocracy." *Journal of Democracy* 13, 4: 56–68.
———. 2003. "Liberalization Versus Democracy: Understanding Arab Political Reform." Carnegie Endowment Working Paper 37. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.
Brynen, Rex. 1998. "The Politics of Monarchical Liberalism." In Bahgat Korany, Rex Brynen, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume II, Comparative Experiences*. Boulder: Lynne Rienner, 71–100.
———. 2000. *A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza*. Washington, DC: U.S. Institute for Peace.
Brynen, Rex, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds. 1995. *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume I, Theoretical Perspectives*. Boulder: Lynne Rienner.
Buchta, Wilfred. 2000. *Who Rules Iran? The Structure of Power in the Islamic Republic*. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy and the Konrad Adenauer Stiftung.
Buendia, Jorge. 1996. "Economic Reform, Public Opinion, and Presidential Approval in Mexico, 1988–1993." *Comparative Political Studies* 29, 5 (October): 566–591.
Bunce, Valerie. 2000. "Comparative Democratization: Big and Bounded Generalizations." *Comparative Political Studies* 33, 6/7 (August/September): 703–734.
Burnell, Peter. 1998. "Arrivals and Departures: A Preliminary Classification of Democratic Failures and Their Explanation." *Commonwealth and Comparative Politics* 36, 3: 1–29.
Burton, Michael, Richard Gunther, and John Higley. 1991. "Introduction: Elite Transformations and Democratic Regimes." In Higley and Gunther, eds., *Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1–37.
Campbell, John Kennedy, and Philip Sherrard. 1968. *Modern Greece*. New York: Praeger.
Carapico, Sheila. 1993. "Elections and Mass Politics in Yemen." *Middle East Report* 185 (November–December): 2–6.
———. 1998. *Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Carothers, Thomas. 1997. "Democracy Assistance: The Question of Strategy." *Democratization* 4, 3 (Autumn).
———. 2000. "The Clinton Record on Democracy Promotion." *Carnegie Working Paper* No. 16.
———. 2002. "The End of the Transition Paradigm." *Journal of Democracy* 13, 1: 5–21.
Carr, Raymond. 1982. *Spain, 1808–1975*. 2nd ed. Oxford: Clarendon.
Catusse, Myriam. 2001. "Business, Scandals and Glass Ballot Boxes in Casablanca: The Ambiguities of the 'Local Democracy' in the Era of 'Good Governance.'" Paper presented at the Second Mediterranean Social and Political Research Meeting, Mediterranean Programme, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute, Florence, March 21–25.
Çavdar, Tevfik. 1983. "Serbest Fırka." *Cumhuriyet Dönemi Türk Ansiklopedisi* 8.

Center for Human Rights Legal Aid. 1996. "Egyptian Politics: The Fiction of a Multiparty System." Cairo.
Center for Strategic Studies. 1993. *Public Opinion Survey on Democracy in Jordan, Preliminary Findings*. Amman: University of Jordan.
Chaudhry, Kiren Aziz. 1989. "The Price of Wealth: Business and State in Labor Remittance and Oil Economies." *International Organization* 43 (Winter): 101–145.
———. 1997. *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East*. Ithaca: Cornell University Press.
Chazan, Naomi. 1992. "Africa's Democratic Challenge: Strengthening Civil Society and the State." *World Policy Journal* 9, 2 (Spring): 279–307.
Chehabi, Houchang E. 1991. "Religion and Politics in Iran: How Theocratic Is the Islamic Republic?" *Daedalus* 120 (Summer): 48–70.
———. 2001. "The Political Regime of the Islamic Republic of Iran in Comparative Perspective." *Government and Opposition* 36 (Winter): 48–70.
Chehabi, H. E., and Juan J. Linz. 1998a. "A Theory of Sultanism." In H. E. Chehabi and Juan J. Linz, eds., *Sultanistic Regimes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 3–48.
Chehabi, H. E., and Juan J. Linz., eds. 1998b. *Sultanistic Regimes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
Claisse, Alain. 1985. "Élections communales et législatives au Maroc." *Annuaire de l'Afrique du Nord*: 631–668.
Clément, Jean-Francois. 1993. "Les Révoltes Urbaines." In Jean-Claude Santucci, ed., *Le Maroc Actuel*. Paris: CNRS, 392–406.
Colhoun, Jack. 1992. "Washington Watch: How Bush Backed Iraq." *Middle East Report* 176 (May–June): 35–37.
Collier, David. 1999. "Building a Disciplined, Rigorous Center in Comparative Politics." *APSA Comparative Politics Section Newsletter* (Summer).
Collier, David, and Ruth Berins Collier. 1991. *Shaping the Political Arena*. Princeton: Princeton University Press.
Collier, David, and Steven Levitsky. 1997. "Democracy with Adjectives: Conceptual Innovation in Comparative Research." *World Politics* 49 (April): 430–452.
Collier, David, and James Mahoney. 1996. "Insights and Pitfalls: Selection Bias in Qualitative Research." *World Politics* 49, 1: 56–91.
Collier, Ruth Berins, and James Mahoney. 1997. "Adding Collective Actors to Collective Outcomes." *Comparative Politics* 29 (April): 285–303.
Cooper, Mark. 1982. *The Transformation of Egypt*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
Cox, Gary W. 1997. *Making Votes Count: Strategic Coordination in the World's Electoral Systems*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Crampton, R. J. 1997. *A Concise History of Bulgaria*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Crystal, Jill. 1994. "Authoritarianism and Its Adversaries in the Arab World." *World Politics* 46 (January): 262–289.
———. 1995. *Oil and Politics in the Gulf*. New York: Cambridge University Press.
Dahl, Robert. 1971. *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven: Yale University Press.
Davis, Helen Miller. 1947. *Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East*. Durham: Duke University Press.

Dawisha, Adeed, and I. William Zartman, eds. 1988. *Beyond Coercion: The Durability of the Arab State*. London: Croom Helm.
Deeb, Mary-Jane, and Ellen Laipson. 1991. "Tunisian Foreign Policy: Continuity and Change Under Bourguiba and Ben Ali." In I. W. Zartman, ed., *Tunisia: The Political Economy of Reform*. Boulder: Lynne Rienner, 221–241.
Denoeux, Guilain, and Abdeslam Maghraoui. 1998. "King Hassan's Strategy of Political Dualism." *Middle East Policy* 5, 4: 104.
Derry, T. K. 1957. *A Short History of Norway*. London: G. Allen & Unwin.
Detalle, Renaud. 1993. "The Yemeni Elections Up Close." *Middle East Report* 185 (November–December): 8–12.
Diamond, Larry. 1993. *Political Culture and Democracy in Developing Countries*. Boulder: Lynne Rienner.
———. 1994. "Toward Democratic Consolidation." *Journal of Democracy* 5, 3 (July): 4–17.
———. 1996. "Is the Third Wave Over?" *Journal of Democracy* 7: 20–37.
———. 1999. *Developing Democracy: Towards Consolidation*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
———. 2002a. "What Political Science Owes the World." *PS Online*, March.
———. 2002b. "Thinking About Hybrid Regimes." *Journal of Democracy* 34, 2: 21–35.
Diamond, Larry, Juan Linz, and Seymour Martin Lipset. 1990. *Politics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy*. Boulder: Lynne Rienner.
Diamond, Larry, Juan J. Linz, and Seymour Martin Lipset, eds. 1988. *Democracy in Developing Countries*. Boulder: Lynne Rienner.
Diamond, Larry, and M. E. Plattner, eds. 1995. *Economic Reform and Democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
Dillman, Bradford. 2000. "Parliamentary Elections and the Prospects for Political Pluralism in North Africa." *Government and Opposition* (Spring): 211–236.
DiPalma, Guiseppe. 1990. *To Craft Democracy*. Berkeley: University of California Press.
Direction de la Statistique. 1990. *La Population Active Urbaine*. Rabat: Direction de la Statistique.
———. 1993. *La Population Active Urbaine*. Rabat: Direction de la Statistique.
Dobers, H., W. Goussous, and Y. Sara, eds. 1992. *Democracy and the Rule of Law in Jordan*. Amman: Jordanian Printing Press.
Dodd, C. H. 1991. "Atatürk and Political Parties." In Metin Heper and Jacob M. Landau, eds., *Political Parties and Democracy in Turkey*. London: I. B. Tauris.
Doran, Michael Scott. 2004. "The Saudi Paradox." *Foreign Affairs* 83, 1: 35–51.
Doumato, Eleanor, and Marsha Pripstein Posusney, eds. 2003. *Women and Globalization in the Arab Mille East: Gender, Economy, and Society*. Boulder: Lynne Rienner.
Downing, Brian M. 1992. *The Military Revolution and Political Change: Origins of Democracy and Autocracy in Early Modern Europe*. Princeton: Princeton University Press.
Downs, Anthony. 1957. *An Economic Theory of Democracy*. New York: Harper and Row.

Droz-Vincent, Philippe. 1999. "Le Militaire et le Politique en Egypte." *Monde Arabe Maghreb Machrek* 165 (July–September): 16–35.
Drysdale, Alasdair. 1982. "The Asad Regime and Its Troubles." *MERIP Reports* 110 (November–December): 3–11.
Duverger, Maurice. 1954. *Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State*. Barbara and Robert North, trans. London: Methuen & Co., Ltd.
Eckert, Carter et al. 1990. *Korea Old and New*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Eckstein, Susan, ed. 1989. *Power and Popular Protest: Latin American Social Movements*. Berkeley: University of California Press.
Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran, and Turkey. 2002. *Economic Trends in the MENA Region, 2002*. Cairo: American University in Cairo Press.
Economist Intelligence Unit (EIU). 1994. *Country Report: Jordan*.
———. 2000a. *Country Profile: Iraq 1999–2000*.
———. 2000b. *Country Profile: Libya 1999–2000*.
———. 2000c. *Country Profile: Syria 1999–2000*.
Egypt Almanac 2003: The Encyclopedia of Modern Egypt. 2002. Cairo: Egyptofile.
Egyptian Organization for Human Rights. 1995. "Democracy in Danger: The Elections Nobody Won" (in Arabic). Cairo.
Ehsani, Kaveh. 1999. "Existing Political Vessels Cannot Contain the Reform Movement: A Conversation with Sa'id Hajjarian." *Middle East Report* 209 (Fall): 40–42.
———. 2004. "Round 12 for Iran's Reformists." *Middle East Report Online*. January 29, 2004. Online at http://www.merip.org/mero/mero012904.html.
Eickelman, Dale F. 1986. "Royal Authority and Religious Legitimacy: Morocco's Elections, 1960–1984." In Myron J. Aronoff, ed., *The Frailty of Authority*. New Brunswick: Transaction Books, 181–205.
———. 1987. "Changing Perceptions of State Authority: Morocco, Egypt and Oman." In Ghassan Salamé, ed., *The Foundations of the Arab State*. New York: Croom Helm, 177–204.
El Fathaly, Omar I., and Monte Palmer. 1995. "Institutional Development in Qadhafi's Libya." In Dirk Vandewalle, ed., *Qadhafi's Libya, 1969–1994*. New York: St. Martin's, 157–176.
El Malki, Habib. 1989. *Trente ans d'economie marocaine 1960–1990*. Paris: CNRS.
El Merghadi, Muhammad. 1995. Interview. Member of USFP. Fes, Morocco, May 16.
Engstrom, Richard L. 1992. "Modified Multi-Seat Election Systems as Remedies for Minority Vote Dilution." *Stetson Law Review* 21, 3 (Summer): 743–770.
Entelis, John. 2000. "Democracy Denied: America's Authoritarian Approach Towards the Maghreb." Paper presented at the 18th World Congress of the International Political Science Association, Quebec, Canada, August 1–5.
Ertman, Thomas. 1998. "Democracy and Dictatorship in Interwar Western Europe Revisited." *World Politics* 50, 3 (April): 475–505.
Essam el-Din, Gamal. 2000. "Rank-and-File Dissenters." *Al-Ahram Weekly* (November): 23–29.
Fatemi, Khosrow. 1982. "Leadership by Distrust: The Shah's Modus

Operandi." *Middle East Journal* 36 (Winter): 48–61.
Fathi, Schirin. 1994. *Jordan: An Invented Nation?* Hamburg: Deutsches Orient-Institute.
Feaver, Peter. 1999. "Civil-Military Relations." *Annual Review of Political Science* 2: 211–241.
Fischer, Michael J. 1980. *Iran: From Religious Dispute to Revolution.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Fish, M. Steven. 2002. "Islam and Authoritarianism." *World Politics* 55 (October): 4–37.
Fish, M. Steven, and Robin S. Brooks. 2004. "Does Diversity Hurt Democracy?" *Journal of Democracy* 15, 1: 154–166.
Fletcher, Lehman. 1996. *Egypt's Agriculture in a Reform Era.* Iowa City: Iowa State University Press.
Foley, Michael, and Bob Edwards. 1996. "The Paradox of Civil Society." *Journal of Democracy* 7, 3 (July): 38–52.
Foreign Broadcast Information Service (FBIS).
Freedom House. 1998. "The Most Repressive Regimes of 1998: Libya." Washington, DC: Freedom House. Online at http://www.freedomhouse.org/reports/worst98/libya.html.
Friedman, Thomas. 1989. *From Beirut to Jerusalem.* New York: Farrar, Straus & Giroux.
Gambill, Gary C., and Elie Abou Aoun. 2000. "Special Report: How Syria Orchestrates Lebanon's Elections." *Middle East Intelligence Bulletin* 2, 7 (August 5).
Garfinkel, Alan. 1981. *Forms of Explanation: Rethinking the Questions in Social Theory.* New Haven: Yale University Press.
Gasiorowski, Mark. 1992. "The Failure of Reform in Tunisia." *Journal of Democracy* 3, 4 (October): 85–97.
Gause, F. Gregory III. 1995. "Regional Influences on Experiments in Political Liberalization in the Arab World." In Rex Brynen Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization: Volume 1, Theoretical Perspectives.* Boulder: Lynne Rienner. 283–306.
Geddes, Barbara. 1990. "How the Cases You Choose Affect the Answers You Get: Selection Bias in Comparative Politics." *Political Analysis* 2: 131–150.
———. 1994. "Challenging the Conventional Wisdom." *Journal of Democracy* 5, 4 (October): 104–118.
———. 1999a. "Authoritarian Breakdown: Empirical Test of a Game Theoretic Argument." Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Atlanta, GA, August 29–September 1.
———. 1999b. "What Do We Know About Democratization After 20 Years?" *Annual Review of Political Science* 2: 115–144.
———. 2002. "The Great Transformation in the Study of Politics in Developing Countries." In Ira Katznelson and Helen V. Milner, eds., *Political Science: The State of the Discipline.* New York: W. W. Norton and Company, 343–346.
Geisser, Vincent. 2000. "Tunisie: des elections pour quoi faire? Enjeux et 'sens' du fait electoral de Bourguiba à Ben Ali." *Monde Arabe Maghreb Machrek* 168 (April–June): 14–28.
Gerber, Haim. 1987. *Social Origins of the Modern Middle East.* Boulder: Lynne Rienner.

Gerges, Fawaz A. 1999. *America and Political Islam: Clash of Cultures or Clash of Interests?* New York: Cambridge University Press.
Geyelin, Philip. 1989. "Glasnost' in Jordan." *Washington Post*, October 3: A25.
Ghanem, As'ad. 1996. "Founding Elections in a Transitional Period: The First Palestinian General Elections." *Middle East Journal* 50, 4 (Autumn): 513–528.
Giacomo, Luciani, ed. 1990. *The Arab State*. London: Routledge.
Glosemeyer, Iris. 1993. "The First Yemeni Parliamentary Elections in 1993: Practicing Democracy." *Orient* 34, 3 (September): 439–451.
———. 1998. "Parliamentary Elections in Yemen 1997." In Sven Behrendt and Christian-Peter Hanelt, eds., *Elections in the Middle East and North Africa*. Munich/Getersloh: Bertelsmann Foundations, 35–43.
Goldberg, Ellis, Resat Kasaba, and Joel S. Migdal, eds. 1993. *Rules and Rights in the Middle East: Society, Law, and Democracy*. Seattle: University of Washington Press.
Grofman, Bernard, and Arend Lijphart, eds. 1986. *Electoral Laws and Their Political Consequences*. New York: Agathon.
Haggard, Stephan, and Robert R. Kaufman. 1995. *The Political Economy of Democratic Transitions*. Princeton: Princeton University Press.
Hajjarian, Saeed. 1380 [2002]. "Estratezhiha-ye Siyasi dar Iran-e Emrouz." *Aftab* 12 (Bahman [February]): 12–15.
Hamilton, Nora, and Eun Mee Kim. 1993. "Economic and Political Liberalization in South Korea and Mexico." *Third World Quarterly* 14.
Hammami, Rema. 1995. "Nongovernmental Organizations: The Professionalisation of Politics." *Race and Class* 37, 2.
———. 2000. "Palestinian Nongovernmental Organizations Since Oslo: From NGO Politics to Social Movements." *Middle East Report* 214 (Spring).
Hammoudi, Abdellah. 1997. *Master and Disciple: The Cultural Foundations of Moroccan Authoritarianism*. Chicago: The University of Chicago Press.
Handy, Howard, and staff team. 1998. "Egypt: Beyond Stabilization, Toward a Dynamic Market Economy." Washington, DC: International Monetary Fund.
Harbeson, John, Donald Rothchild, and Naomi Chazan, eds. 1994. *Civil Society and the State in Africa*. Boulder: Lynne Rienner.
Harbi, Dabbi al-Haylim al-. 2003. *Al-Nitham Al-Intikhabi Fi Al-Kuwayt*. Kuwait: al-Siyasi lil-nashr wa al-tawzi'.
Harik, Iliya. 1975. "Political Elite of Lebanon." In George Lenczowski, ed., *Political Elites in the Middle East*. Washington, DC: American Enterprise Institute.
———. 1994. "Rethinking Civil Society: Pluralism in the Arab World." *Journal of Democracy* 5, 3 (July): 43–56.
———. 1999. "The Election Law and the Art of Dealing in Miracles" (in Arabic). *Al-Hayat*. May 9.
Harik, Iliya, and D. J. Sullivan, eds. 1992. *Privatization and Liberalization in the Middle East*. Bloomington: Indiana University Press.
Harik, Judith Palmer. 1998. "Democracy (Again) Derailed: Lebanon's Ta'if Paradox." In Bahgat Korany, Rex Brynen, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume 2, Comparative Experiences*. Boulder: Lynne Rienner, 127–156.
Hasani, Abd al-Razzaq al-. 1957. *Tarikh Al-Iraq Al-Siyasi Al-Hadith*. 2nd ed. Vol. 3. Sidon, Lebanon: Matba'a al-'irfan.
Hawatmeh, George al-. 1998. "The Changing Role of the Press." In George

Hawatmeh, ed., *The Jordanian Experience Since 1989. The Role of the Press*. Amman: Markaz al-Urdun al-Jadid lil-Dirasat: Dar Sindbad lil-Nashr.

Hawthorne, Amy. 2001. "Do We Want Democracy in the Middle East?" *American Foreign Service Journal* (February). Online at http://www.afsa.org/fsj/feb01/hawthorne01.cfm.

Hendriks, Bertus. 1985. "Egypt's Elections, Mubarak's Bind." *MERIP Reports* 129 (January): 11–18.

Henry, Clement, and Robert Springborg. 2001. *Globalization and the Politics of Development in the Middle East*. New York: Cambridge University Press.

Heper, Metin. 2002. "The Consolidation of Democracy Versus Democratization in Turkey." In Barry Rubin and Metin Heper, eds., *Political Parties in Turkey*. London: Frank Cass, 142–146.

Herb, Michael. 1999. *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*. Albany: State University of New York Press.

———. Forthcoming. "No Representation Without Taxation? Rents, Development, and Democracy." *Comparative Politics*.

Herbst, Jeffrey. 2001. "Political Liberalization in Africa After Ten Years." *Comparative Politics* 33 (April): 357–375.

Hermassi, Elbaki. 1991. "The Islamicist Movement and November 7." In I. W. Zartman, ed., *Tunisia: The Political Economy of Reform*. Boulder: Lynne Rienner, 193–204.

Herr, Richard. 1971. *Spain*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Hewitson, Mark. 2001. "The Kaiserreich in Question: Constitutional Crisis in Germany Before the First World War." *The Journal of Modern History* 73, 4: 725–780.

Heydemann, Steven. 1993. "Taxation Without Representation: Authoritarianism and Economic Liberalization in Syria." In Ellis Goldberg, Reşat Kasaba, and Joel Migdal, eds., *Rules and Rights in the Middle East. Society, Law, and Democracy*. Seattle: University of Washington Press, 69–102.

———. 1999. *Authoritarianism in Syria: Institutions and Social Conflict 1946–1970*. Ithaca: Cornell University Press.

Higley, John, and Richard Gunther, eds. 1991. *Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Hinnebusch, Raymond. 1985. *Egyptian Politics Under Sadat*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

———. 1990. *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria*. Boulder: Westview.

Hislaire, René. 1945. "Political Parties." In Jan Albert Goris, ed., *Belgium*. Berkeley: University of California Press.

Hitchins, Keith. 1994. *Rumania, 1866–1947*. Oxford: Oxford University Press.

Hizb al-Istiqlal. 1995. *Hizb al-Istiqlal Bayna al-Mu'tamarayn (1985–1994)*. Rabat: Al Sharakat al-Maghrabia.

Holmes, Geoffrey S., and D. Szechi. 1993. *The Age of Oligarchy: Pre-Industrial Britain, 1722–1783*. London: Longman.

Horowitz, Donald. 1993. "Democracy in Divided Societies." *Journal of Democracy* 4 (October): 18–38.

Hourani, Hani. 1989. *Tarikh Al-Hayat Al-Niyabiya Fi Al-Urdun 1929–1957*. Nicosia, Cyprus: Sharq.

———. 1998. "Al-ihzab al-siyasiya wal-dimuqratiya fil-Urdun [Political parties

and Democracy in Jordan] 1989–1998." Paper presented at the conference on "Controlled Contestation and Opposition Strategies: Multi-Party Elections in the Arab World," Brown University, Providence, RI, October 2–3.
Howeidy, Amira. 2000. "A Risky Business." *Al-Ahram Weekly Online*, July 20–26.
———. 2001. "Reluctant Grassroots." *Al-Ahram Weekly Online*, June 21–27.
Huber, Evelyne, Dietrich Rueschemeyer, and John D. Stephens. 1993. "The Impact of Economic Development on Democracy." *Journal of Economic Perspectives* 7, 3 (Summer): 71–86.
Hull, Adrian P. 1999. "Comparative Political Science: An Inventory and Assessment Since the 1980s." *PS: Political Science and Politics* 32, 1 (March): 117–124.
Human Rights Watch (HRW). 1997. "Jordan: Clamping Down on Critics—Human Rights Violations in Advance of the Parliamentary Elections." *Human Rights Watch* 9, 12 (October).
———. 2002a. "Human Rights Watch World Report: Introduction." New York: Human Rights Watch.
———. 2002b. "Human Rights Watch World Report: Tunisia." New York: Human Rights Watch.
———. 2002c. "Opportunism in the Face of Tragedy: Repression in the Name of Anti-terrorism." New York: Human Rights Watch.
Huntington, Samuel. 1968. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press.
———. 1991. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press.
———. 1991–1992. "How Countries Democratize." *Political Science Quarterly* 106: 579–615.
Hsiao, Michael, and Hagen Koo. 1997. "The Middle Classes and Democratization." In Larry Diamond, Marc F. Plattner, Yun-han Chu, and Hung-mao Tien, eds., *Consolidating the Third Wave Democracies: Themes and Perspectives*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 312–333.
Ibrahim, Saad Eddin. 1995. "Liberalization and Democratization in the Arab World: An Overview." In Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume 1, Theoretical Perspectives*. Boulder: Lynne Rienner, 29–60.
International Crisis Group (ICG). 2003. *The Challenge of Political Reform: Jordanian Democratisation and Regional Instability*. Amman/Brussels: International Crisis Group.
International Institute of Strategic Studies (IISS). 2002. *The Military Balance 2001–2002*. London: Oxford University Press.
Issawi, Charles. 1956. "Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East." *International Affairs* (January): 27–42.
Jabbar, Faleh Abd al-. 1992. "Why the Uprisings Failed." *Middle East Report* 176 (May–June): 3–4.
Jaber, Kamel Abu. 1990. "The 1989 Jordanian Parliamentary Elections." *Orient* 31: 61–83.
Jaber, Kamel Abu, and Schirin H. Fathi. 1990. "The 1989 Jordanian Parliamentary Elections." *Orient* 31, 1: 67–86.
Janos, Andrew. 2000. *East Central Europe in the Modern World*. Stanford: Stanford University Press.
Jenks, William A. 1974. *The Austrian Electoral Reform of 1907*. New York: Octagon Books.

Jibril, Muhammad. 1981. "Les evenements et les problèmes de Fond." *Lamalif* 127 (July–August): 28–31.
Jones, W. Glyn. 1970. *Denmark*. New York: Praeger.
Jones-Luong, Pauline. 2002. *Institutional Change and Political Continuity in Post-Soviet Central Asia: Power, Perceptions, and Pacts*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Jureidini, P. A., and R. D. McLaurin. 1984. *Jordan: The Impact of Social Change on the Role of the Tribes*. New York: Praeger.
Kabariti, Abdul Karim. 1995. "Opening Remarks." At Seminar on Democracy and the Rule of Law, Amman, Jordan, November 19.
Kabasakal, Mehmet. 1991. *Türkiye'de Siyasal Parti Örgütlenmesi 1908–1960*. İstanbul: Tekin Yayınevi.
Kalyvas, Stathis N. 2000. "Commitment Problems in Emerging Democracies: The Case of Religious Parties." *Comparative Politics* 32 (July): 379–398.
Kamal, Karima. 1999. "Festival of the Nongovernmental Organizations" (in Arabic). *Sabah al Kheir*, May 13.
Kamal, Sana. 1996. "Bread Subsidy to Go." *Middle East International*, August 2: 11.
Kamrava, Mehran. 2000. "Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East." *Political Science Quarterly* 115 (Spring): 67–92.
Kamrava, Mehran, and Houchang Hassan-Yari. 2004. "Suspended Equilibrium in Iran's Political System." *Muslim World* 94 (October): 347–371.
Karam, Mohamed. 1998. "Al-Intikhabat fil-Maghreb" [Elections in Morocco]. Paper presented at the conference on "Controlled Contestation and Opposition Strategies: Multi-Party Elections in the Arab World," Brown University, Providence, RI, October 2–3.
Karatnycky, Adrian. 2002. "The 2001 Freedom House Survey: Muslim Countries and the Democracy Gap." *Journal of Democracy* 13, 1 (January): 99–112.
Karl, Terry Lynn. 1997. *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*. Berkeley: University of California Press.
Karl, Terry Lynn, and Philippe C. Schmitter. 1991. "Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe." *International Social Science Journal* 43, 2 (May): 269–284.
Kasfir, Nelson. 1998. "Civil Society, the State, and Democracy in Africa." In Nelson Kasfir, ed., *Civil Society and Democracy in Africa: Critical Perspectives*. London: Frank Cass.
Kasza, Greg. 2001. "Perestroika: For an Ecumenical Science of Politics." *PS: Political Science and Politics* 34, 3 (September): 597–599.
Katznelson, Ira. 1986. "Working-Class Formation: Constructing Cases and Comparisons." In Ira Katznelson and Aristide R. Zolberg, eds., *Working-Class Formation: Nineteenth-Century Patterns in Western Europe and the United States*. Princeton: Princeton University Press.
———. 2003. *Desolation and Enlightenment: Political Knowledge After Total War, Totalitarianism, and the Holocaust*. New York: Columbia University Press.
Kawar, Samira. 1985. "Hussein Curbs Fundamentalists." *Washington Post*, December 27: A21.
Kazemipur, Abdolmohammad, and Ali Rezaei. 2003. "Religious Life Under Theocracy: The Case of Iran." *Journal of the Scientific Study of Religion* 42 (September): 347–361.

Keck, Margaret, and Kathryn Sikkink. 1998. *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics*. Ithaca: Cornell University Press.
Kedourie, Elie. 1994. *Democracy and Arab Political Culture*. London: Frank Cass.
Keyder, Çağlar. 1987. *State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development*. New York: Verso.
Khafaji, Isam al-. 1992. "State Terror and the Degradation of Politics." *Middle East Report* 176 (May–June): 16.
Khalid, Kamal. 1989. *The Struggle Against Tailoring Laws: Three Years Defending the Constitution* (in Arabic). Cairo: Dar al-I'tisam.
———. 1998. Comments presented at the conference on "Controlled Contestation and Opposition Strategies: Mulit-party Elections in the Arab World." Brown University, Providence, RI, October 2–3.
Khalil, Shubaki. 1995. "Brotherhood Leader Affirms Commitment to Non-Violent Approach." *Jordan Times*, October 12–13: A1.
Khazen, Farid el. 1994. "Lebanon's First Postwar Parliamentary Elections, 1993." *Middle East Policy* 3, 1: 120–136.
Khouri, A. W. 1981. "The National Consultative Council." *International Journal of Middle East Studies* 13, 4: 435–447.
Khouri, Rami. 1984. "Jordan's Parliament Approves Elections." *Washington Post*, January 10: A10.
Khouri, Riad al-. 1998. "The 1997 Parliamentary Elections in Jordan." In Sven Behrendt and Christian-Peter Hanelt, eds., *Elections in the Middle East and North Africa*. Munich: Gutersloh/Bertelsmann Foundation, 27–33.
Khrouz, Driss. 1988. *L'Economie marocaine: Les raisons de la crise*. Casablanca: Les Editions maghrebines.
Khuri, Fuad I. 1980. *Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State*. Chicago: University of Chicago Press.
Kienle, Eberhard. 1998. "More Than a Response to Islamism: The Political Deliberalization of Egypt in the 1990s." *Middle East Journal* 52, 2 (Spring): 219–235.
———. 2001. *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt*. London: I. B. Tauris.
Kienle, Eberhard, ed. 1994. *Contemporary Syria: Liberalization Between Cold War and Cold Peace*. London: British Academic Press.
Kilani, Sa'eda. 1995a. Interview. Journalist for *Jordan Times*. December 1.
———. 1995b. "Shbeilat Arrested on Charges of Slandering the King, Faces Trial." *Jordan Times*, December 10: 3
King, Gary, Robert O. Keohane, and Sidney Verba. 1994. *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research*. Princeton: Princeton University Press.
King Husayn. 1985. "Letter to Prime Minister Zayd al-Rifa'i." *Jordan Times* November 11: 1.
King, Stephen J. 2003. *Liberalization against Democracy: The Local Politics of Economic Reform in Tunisia*. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press.
Kinzo, Maria D'Alva. 1988. *Legal Opposition Politics under Authoritarian Rule in Brazil*. New York: St. Martin's.
Kohli, Atul., ed. 2001. *The Success of India's Democracy*. New York: Cambridge University Press.

Korany, Bahgat, Rex Brynen, and Paul Noble, eds. 1998. *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume II, Comparative Experiences*. Boulder: Lynne Rienner.
Kossmann, E. H. 1978. *The Low Countries, 1780–1940*. Oxford: Oxford University Press.
Kramer, Gudrun. 1992. "Liberalization and Democracy in the Arab World." *Middle East Report* 174 (January/February): 22–25.
———. 1997. "Islamist Notions of Democracy." In Joel Beinin and Joe Stork, eds., *Political Islam*. Berkeley: University of California Press, 71–82.
Kramer, Martin. 1993. "Islam vs. Democracy." *Commentary* 95 (January): 35–42.
Kubba, Laith. 2000. "Arabs and Democracy: The Awakening of Civil Society." *Journal of Democracy* 11, 3 (July): 84–90.
Kurzman, Charles. 1996. "Structural Opportunity and Perceived Opportunity in Social Movement Theory: The Iranian Revolution 1979." *American Sociological Review* 61, 1 (February): 153–170.
Lamchichi, Abderrahim. 1989. *Islam et contestation au Maghreb*. Paris: L'Harmattan.
Langohr, Vickie. 2000. "Cracks in Egypt's Electoral Engineering: The 2000 Vote." *MERIP Press Information Note* 39, November 7.
———. 2001. "Democracy in Egypt? A Discussion of the Recent Elections." Talk given at the University of Pennsylvania Middle East Center, January 18.
———. 2002. "An Exit from Arab Autocracy." *Journal of Democracy* 13, 3 (July): 116–122.
Larbi, Hanane, and Rachid Sbihi. 1986. *Économie marocaine: Une radioscope*. Rabat: Al Maarif Al Jadida.
Lardeyret, Guy. 1991. "Debate: Proportional Representation." *Journal of Democracy* 2, 3 (Summer): 30–48.
Lawson, Fred. 1982. "Social Bases of the Hamah Revolt." *MERIP Reports* 110 (November–December): 24–28.
Lebanese Center for Policy Studies (LCPS). 1996. "The Parliament of Yes-Men? Lebanon's Supreme Soviet." *The Lebanon Report* 3 (Fall).
Lerner, Daniel. 1958. *The Passing of Traditional Society*. Glencoe, IL: The Free Press.
Leveau, Rémy. 1981. "Islam et contrôle politique au Maroc." In Ernest Gellner and Jean-Claude Vatin, eds., *Islam et politique au Maghreb*. Paris: CNRS, 271–279.
Levitsky, Steven, and Lucan A. Way. 2002. "Elections Without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism." *Journal of Democracy* 13, 2: 51–65.
Leymarie, Serge, and Jean Tripier. 1992. *Maroc: Le prochain dragon?* Paris: Éditions EDDIF.
Lijnat al-Tansiq al-Watani wal-Dawli. 1993. *Nubir Amaoui, Rajal wa Qadiah*. Casablanca: Matba'a Dar al-Nashir al-Maghrabi.
Lijphart, Arend, and Carlos H. Waisman, eds. 1996. *Institutional Design in New Democracies: Eastern Europe and Latin America*. Boulder: Westview.
Ling, Dwight L. 1967. *Tunisia from Protectorate to Republic*. Bloomington: Indiana University Press.
Linz, Juan J. 1975. "Totalitarian and Authoritarian Regimes." In Fred Greenstein and Nelson Polsby, eds., *Handbook of Political Science: Vol. 3, Macropolitical Theory*. Reading, MA: Addison-Wesley, 175–373.
———. 1978a. "Non-Competitive Elections in Europe." In Guy Hermet,

Rishard Rose, and Alain Rouquie, eds., *Elections Without Choice*. New York: John Wiley and Sons. 36–65.
———. 1978b. *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
Linz, Juan J., and Alfred Stepan. 1996. *Problems of Democratic Transition and Consolidation*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
Lipset, Seymour M. 1960. *Political Man: The Social Bases of Politics*. Garden City, NY: Doubleday.
Lipset, Seymour M., and Stein Rokkan, eds. 1967. *Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives*. New York: The Free Press.
Livermore, H. V. 1976. *A New History of Portugal*. 2nd ed. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Louër, Laurence. 2004. "Bahrain's Fragile Political Reforms." *Arab Reform Bulletin* 2, 1.
Lucas, Russell. 2005. *Institutions and the Politics of Survival in Jordan: Domestic Responses to External Challenges: 1988–2001*. Albany: State University of New York Press.
Luciani, Giacomo. 1990. "Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework." In Giacomo Luciani, ed., *The Arab State*. Berkeley: University of California Press. 65–84.
———. 1995. "The Oil Rent, the Fiscal Crisis of the State, and Democratization." In Ghassan Salamé, ed., *Democracy Without Democrats? The Renewal of Politics in the Middle East*. London: I. B. Tauris. 130–155.
Luckham, Robin. 1994. "The Military, Militarization, and Democratization in Africa." *African Studies Review* 37 (September): 13–75.
———. 1995. "Dilemmas of Military Disengagement and Democratization in Africa." *IDS Bulletin* 26: 49–61.
Lustick, Ian. 2000. "The Quality of Theory and the Comparative Disadvantage of Area Studies." *Middle East Studies Association Bulletin* 34, 2: 192.
Lust-Okar, Ellen. 2001. "The Decline of Jordanian Political Parties: Myth or Reality?" *International Journal of Middle East Studies* 33, 4.
———. 2004. "Divided They Rule: The Management and Manipulation of Political Opposition." *Comparative Politics* 36, 2 (January): 159–179.
———. 2005. *Structuring Conflict in the Arab World: Incumbents, Opponents, and Institutions*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Lust-Okar, Ellen, and Amaney Ahmad Jamal. 2002. "Rulers and Rules: Reassessing the Influence of Regime Type on Electoral Law Formation." *Comparative Political Studies* 35, 3: 337–365.
Mack Smith, Denis. 1997. *Modern Italy: A Political History*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
Madi, Munib, and Sulayman Musa. 1988 [1959]. *Tarikh Al-Urdun Fi Al-Qarn Al-'Ishrin*. 2nd ed. Amman: Maktabat al-muhtasib.
Maghraoui, Abdeslam. 2001a. "Monarchy and Political Reform in Morocco." *Journal of Democracy* 12, 1: 73–86.
———. 2001b. "Political Authority in Crisis: Mohammed VI's Morocco." *Middle East Report* 218 (Spring): 12–17.
Mahdavy, H. 1970. "The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran." In M. A. Cook, ed., *Studies in the Economic History of the Middle East*. London: Oxford University Press. 428–467.
Mahdi, Ali Akbar. 1999. "The Student Movement in the Islamic Republic of

Iran." *Journal of Iranian Research and Analysis* 15 (November): 1–29.
Mahoney, James, and Richard Snyder. 1999. "Rethinking Agency and Structure in the Study of Regime Change." *Studies in Comparative International Development* 34, 2 (Summer): 3–32.
Mainwaring, Scott. 1993. "Presidentialism, Multipartyism, and Democracy: The Difficult Combination." *Comparative Political Studies* 26, 2 (July): 198–228.
Mainwaring, Scott, and Timothy R. Scully, eds. 1995. *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America*. Stanford: Stanford University Press.
Majid, Majdi. 1987. *Les Luttes de classes au Maroc depuis l'indépendance*. Rotterdam: Editions Hiwar.
Makiya, Kanan. 1993. *Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising, and the Arab World*. New York: Norton.
Makram-Ebeid, Mona. 1996. "Egypt's 1995 Elections: One Step Forward, Two Steps Back?" *Middle East Policy* 4, 3 (March): 120–121.
Malki, Abdullah. 1992. "Returnees—How Much of a Burden?" *Jordan Times*, July 22: 1.
Mansour, Abdellatif. 1995. "Le coup de force de Muhammad el Yazghi." *Maroc hebdo*, July 21–27: 24–25.
Manzetti, Luigi. 1993. *Institutions, Parties, and Coalitions in Argentine Politics*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.
Marks, Jon. 1993. *Maghreb: MEED Quarterly Report* (November): 24–25.
Martinez, Sara Kate. 2000. "Evolution of an Electoral System: The Case of Mexico." Paper presented at the annual conference of the American Political Science Association, Washington, DC, August 31–September 3.
Massad, Joseph. 2001. *Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan*. New York: Columbia University Press.
McCord, Norman. 1991. *British History, 1815–1906*. Oxford: Oxford University Press.
Mednicoff, David. 1994. "Morocco." In Frank Tachau, ed., *Political Parties in the Middle East and North Africa*. Westport, CT: Greenwood, 383–397.
Michaud, Gerard. 1982. "The Importance of Bodyguards." *MERIP Reports* 110 (November–December): 29–33.
Middlebrook, Kevin. 1985. "Political Liberalization in an Authoritarian Regime: The Case of Mexico." Center for U.S.-Mexican Studies *Research Report Series* 41. University of California at San Diego.
Middle East Report. 2003. "Our Letter to Khatami Was a Farewell: An Interview with Saeed Razavi-Faqih." *Middle East Report*. Online at http://www.merip.org/mero/ mero071503.html.
Milton-Edwards, Beverly. 1991. "A Temporary Alliance with the Crown: The Islamic Response in Jordan." In James Piscatori, ed., *Islamic Fundamentalism and the Gulf Crisis*. Chicago: American Academy of Arts and Sciences, 88–108.
Mitchell, Richard P. 1993. *The Society of the Muslim Brothers*. New York: Oxford University Press.
Mitchell, Timothy. 1999. "Dreamland: The Neoliberalism of Your Desires." *Middle East Report* (Spring).
Moffett, George III. 1988. "King Hussein Cornered." *Christian Science Monitor*, May 13: 9.
———. 1989. "Muslim Radicals Set Back Equality." *Christian Science Monitor*, November 2: 4.

———. 1993. "Jordan: Impetus for Change Grows." *Christian Science Monitor*, June 15: 3.
Moore, Barrington, Jr. 1966. *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*. Boston: Beacon.
Moore, Clement H. 1965. *Tunisia Since Independence*. Berkeley: University of California Press.
———. 1966. "Political Parties in Independent North Africa." In Leon Carl Brown, ed., *State and Society in Independent North Africa*. Washington, DC: Middle East Institute.
———. 1970. "Tunisia: The Prospects for Institutionalization." In Samuel Huntington and Clement H. Moore, eds., *Authoritarian Politics in Modern Society: The Dynamics of One-Party Systems*. New York: Basic Books, 311–336.
———. 1993. "Political Parties." In I. William Zartman and William Mark Habeeb, eds., *Polity and Society in Contemporary North Africa*. Boulder: Westview, 42–67.
Morrisson, Christian. 1991. *Equity and Adjustment in Morocco*. Washington, DC: Organization for Economic Cooperation and Development.
Mortaji, Hojjat. 1378. *Jenah-haye Siyasi dar Iran-e Emrooz*. Tehran: Naqsh va Negar.
Moslem, Mehdi. 2002. *Factional Politics in Post-Khomeini Iran*. Syracuse: Syracuse University Press.
Mossadeq, Rkia El-. 1987. "Political Parties and Power-Sharing." In I. William Zartman, ed., *The Political Economy of Morocco*. New York: Praeger, 59–83.
Mottahedeh, Roy. P. 1985. *The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran*. New York: Pantheon.
Mudayris, Falah Abdallah al-. 1999. *Jama'at Al-Ikhwan Al-Muslimin Fi Al-Kuwayt*. Kuwait: Dar qurtas.
———. 2002. *Al-Haraka Al-Dusturiya Fi Al-Kuwayt*. Kuwait: Dar qurtas.
Mufti, Malik. 1999. "Elite Bargains and the Onset of Political Liberalization in Jordan." *Comparative Political Studies* 32 (February): 100–129.
Mughni, Haya al-. 2001. *Women in Kuwait: The Politics of Gender*. 2nd ed. London: Saqi.
Munson, Henry Jr. 1993. *Religion and Power in Morocco*. New Haven: Yale University Press.
———. 1998. "International Election Monitoring: A Critique Based on One Monitor's Experience in Morocco." *Middle East Report* 209 (Winter): 37–39.
———. 1999. "The Elections of 1993 and Democratization in Morocco." In Rahma Bourqia and Susan Miller, eds., *In the Shadow of the Sultan: Culture, Power, and Politics in Morocco*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 259–281.
Murphy, Emma. 1999. *Economic and Political Change in Tunisia*. New York: St. Martin's.
Musa, Husayn. 1987. *Al-Bahrayn: Al-Nidal Al-Watani Wa Al-Dimuqrati 1920–1981*. N.p.: Al-haqiqa.
Mustafa, Hala. 1997. "Mu'ashrat wa nata'ij intikhabat 1995" [Indicators and Results of the 1995 Elections]. In Hala Mustafa, ed., *Al-Intikhabat al-*

Barlamaniya fi Misr 1995 [The 1995 Parliamentary Elections in Egypt]. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies. 37–51.

Mutawi, S. A. 1987. *Jordan in the 1967 War.* New York: Cambridge University Press.

Naaman, Issam. 1998. "Dur Nizam al-intikhabi al-ikthari fi tadwim al-hakam al-ta'ifi" [The Role of the Plurality Election System in the Perpetuation of Communal Rule]. Paper presented at the conference on "Controlled Contestation and Opposition Strategies: Multi-Party Elections in the Arab World." Brown University, Providence, RI, October 2–3.

Najjar, Fauzi. 1989. "Elections and Democracy in Egypt." *American-Arab Affairs* (Summer).

Najjar, Ghanim al-. 2000. *Madkhal Lil-Tatawwur Al-Siyasi Fi Al-Kuwayt.* 3rd ed. Kuwait: Dar qurtas.

Nakash, Yitzhak. 1994. *The Shi'is of Iraq.* Princeton: Princeton University Press.

Nakhleh, Emile A. 1980. "Political Participation and the Constitutional Experiments in the Gulf: Bahrain and Qatar." In Tim Niblock, ed., *Social and Economic Development in the Arab Gulf.* London: Croom Helm. 161–176.

National Democratic Institute and the Carter Center. 1997. *The January 20, 1996 Palestinian Elections.* Washington, DC: National Democratic Institute.

Nelson, Harold D., series ed. 1985. *Morocco: A Country Study.* Washington, DC: American University Foreign Area Studies.

Nelson, Joan. 1995. "Linkages Between Politics and Economics." In Larry Diamond and Marc Plattner, eds., *Economic Reform and Democracy.* Baltimore: Johns Hopkins University Press. 45–58.

Newton, Gerald. 1978. *The Netherlands: A Historical and Cultural Survey, 1795–1977.* Boulder: Westview.

Nixon Center. 2002. "The Persian Gulf: Opportunities and Problems." Program Brief 8, no. 3 (March 14). Washington, DC: Nixon Center. Online at http://www.nixoncenter.org/Program%20Briefs/vol8no3gulf.htm.

Norton, Augustus R., ed. 1995, 1996. *Civil Society in the Middle East.* Vols. I and II. Leiden: E. J. Brill.

O'Donnell, Guillermo, and Phillippe Schmitter. 1986. *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

O'Donnell, Guillermo, Phillippe Schmitter, and Laurence Whitehead, eds. 1986. *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Omar, Rageh. 1997. "A Changed Landscape." *Middle East International,* December 5: 12–13.

Ordeshook, Peter C., and Olga V. Shvetsova. 1994. "Ethnic Heterogeneity, District Magnitude, and the Number of Parties." *American Journal of Political Science* 38, 1 (February): 100–123.

Ottaway, Marina. 2003. *Democracy Challenged: The Rise of Semi-Authoritarianism.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Ottaway, Marina, Thomas Carothers, Amy Hawthorne, and Daniel Brumberg. 2002. "Democratic Mirage in the Middle East." *Carnegie Endowment for International Peace Policy Brief* (October).

Page, John. 1998. "From Boom to Bust and Back? The Crisis of Growth in the Middle East and North Africa." In Nemat Shafik, ed., *Prospects for Middle*

Eastern and North African Economies: From Boom to Bust and Back? New York: St. Martin's.
Paul, Jim. 1984. "States of Emergency: The Riots in Tunisia and Morocco." *MERIP Reports* 127 (October): 3–6.
Payashoğlu, Arif T. 1964. "Political Leadership and Political Parties: Turkey." In Robert E. Ward and Dankwart A. Rustow, eds., *Political Modernization in Japan and Turkey*. Princeton: Princeton University Press.
Payne, Rhys. 1993. "Economic Crisis and Policy Reform." In I. William Zartman and William Mark Habeeb, eds., *Polity and Society in Contemporary North Africa*. Boulder: Westview, 139–167.
Penner, Michele. 1999. "Parties, Parliament, and Political Dissent in Tunisia." *Journal of North African Studies* 4, 4 (Winter): 89–104.
Perthes, Volker. 1994. "Stages of Economic and Political Liberalization." In Eberhard Kienle, ed., *Contemporary Syria: Liberalization Between Cold War and Cold Peace*. London: British Academic Press, 44–71.
———. 1995. *The Political Economy of Syria under Asad*. London: I. B. Tauris.
Peterson, J. E. 1988. *The Arab Gulf States: Steps Toward Political Participation*. New York: Praeger and the Center for Strategic and International Studies.
Pfeifer, Karen. 1999. "How Tunisia, Morocco, Jordan, and Even Egypt Became IMF 'Success Stories' in the 1990s." *Middle East Report* 210 (Spring): 23–27.
Piro, Timothy. 1992. "Parliament, Politics, and Pluralism in Jordan." *Middle East Insight* (July–October): 39–44.
Piscatori, James, ed. 1991. *Islamic Fundamentalism and the Gulf Crisis*. Chicago: American Academy of Arts and Sciences.
Pitner, Julia. 2000. "NGO's Dilemmas." *Middle East Report* 214 (Spring): 34–37.
Post, Erika. 1987. "Egypt's Elections." *Middle East Report* 147 (July–August): 17–22.
Posusney, Marsha Pripstein. 1998. "Behind the Ballot Box: Electoral Engineering in the Arab World." *Middle East Report* 209 (Winter): 12–15.
———. 1999. "Egyptian Privatization: New Challenges for the Left." *Middle East Report* 210 (Spring): 38–40.
———. 2003. "Globalization and Labor Protection in Oil-Poor Arab Countries: Racing to the Bottom?" *Global Social Policy* 3 (December): 267–297.
Prather, George Martin. 1978. *Movement, Structure, and Linkage: The Rise of the Turkish Democrat Party*. PhD. thesis, University of California at Los Angeles.
Pratt, Nicola. 2000. "Egypt Harasses Human Rights Activists." *Middle East Research and Information Project Press Information Note* 25, August 17.
Przeworski, Adam. 1988. "Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts." In Jon Elster and Rune Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 59–80.
———. 1991. *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America*. New York: Cambridge University Press.
Przeworski, Adam, and John Sprague. 1986. *Paper Stones: A History of Electoral Socialism*. Chicago: University of Chicago Press.
Przeworski, Adam, Michael E. Alvarez, Jose Antonio Cheibub, and Fernando Limongo. 2000. *Democracy and Development: Political Institutions and*

Well-Being in the World, 1950–1990. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Pye, Lucian. 1985. *Asian Power and Politics*. New York: Cambridge University Press.
Qaddafi, Muammar. 1980. *The Green Book*. Tripoli: The Green Book Center.
Quinlivan, James. 1999. "Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East." *International Security* 24 (Fall): 131–165.
Radcliffe, Robert. 1990. "Fulbright Student Letter. Fez, Morocco: December 20, 1990." Unpublished manuscript.
Razjou, Koushan. 1382 (2003). "Gozar be Mardomsalari: Misaq, Eslah ya Enqelab." *Aftab* 31 (Azar): 16–27.
Reeve, Andrew, and Alan Ware. 1991. *Electoral Systems: A Comparative and Theoretical Approach*. London: Routledge.
Reidel, Tim H. 1994. "The 1993 Parliamentary Elections in Jordan." *Orient* 35 (1994).
Remmer, Karen. 1989. *Military Rule in Latin America*. Boston: Unwin Human.
Republic of Yemen. 1992. *The Republic of Yemen Election Law*. Information Committee of the Elections Supreme Committee. Translated September 21.
Reynolds, Andrew. 1999. "Patterns of Democratization and Institutional Design in Southern and West Africa." Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Atlanta, September 3.
Reynolds, Andrew, and Jorgan Elkit. 1997. "Jordan: Electoral System Design in the Arab World." In Andrew Reynolds and Ben Reilly, eds., *The International IDEA Handbook of Electoral System Design*. Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 53–54.
Reynolds, Andrew, and Ben Reilly, eds. 1997. *The International IDEA Handbook of Electoral System Design*. Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.
Richards, Alan. 2002. "On Transition from Authoritarian Rule and the Democratic Potential of Arab Regimes." *Economic Research Forum Newsletter* (Summer): Q12–13.
Rifaat, Rahma. n.d. "Law 153/1999 of Association and Its Executive Regulations." Cairo: Center for Trade Union and Worker Services.
Robinson, Glenn. 1997. "Can Islamists Be Democrats? The Case of Jordan." *Middle East Journal* 51, 3 (Summer): 373–387.
———. 1998. "Defensive Democratization in Jordan." *International Journal of Middle East Studies* 30, 3 (August): 387–410.
Ross, Michael, L. 2001. "Does Oil Hinder Democracy?" *World Politics* 53, 3: 325–361.
Rubin, Barry. 2002. "The Military in Contemporary Middle Eastern Politics." In Barry Rubin and Thomas Keaney, eds., *Armed Forces in the Middle East*. London: Frank Cass.
Rudebeck, Lars. 1967. *Party and People*. Stockholm: Almqvist & Wiksell.
Rueschemeyer, Dietrich, Evelyne Huber Stephens, and John D. Stephens. 1992. *Capitalist Development and Democracy*. Cambridge, UK: Polity.
Rustow, Dankwart A. 1960. "The Politics of the Near East." In Gabriel A. Almond and James Coleman, eds., *The Politics of Developing Areas*. Princeton: Princeton University Press.
———. 1970. "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model." *Comparative Politics* 2 (April): 337–363.
Ryan, Curtis. 1998. "Peace, Bread, and Riots: Jordan and the International

Monetary Fund." *Middle East Policy* 6, 2 (October): 54–66.
Sadeg al-Ali, Nadje. 2000. *Secularism, Gender, and the State in the Middle East: The Egyptian Women's Movement.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Sadowski, Yahya. 1993. "The New Orientalism and the Democracy Debate." *Middle East Report* 183, 40: 14–21.
Said, Edward. 1978. *Orientalism.* New York: Random House.
Salamé, Ghassan. 1994. "Introduction: Where Are the Democrats?" In Ghassan Salamé, ed., *Democracy Without Democrats: The Renewal of Politics in the Muslim World.* New York: I. B. Taurus, 1–22.
Salamé, Ghassan, ed. 1987. *The Foundations of the Arab State.* New York: Croom Helm.
Salem, Paul. 1997. "Skirting Democracy: Lebanon's 1996 Elections and Beyond." *Middle East Report* 203 (Spring): 26–29.
Sani, Giacomo, and Giovanni Sartori. 1983. "Polarization, Fragmentation and Competition in Western Democracies." In Hans Daalder and Peter Mair, eds., *Western European Party Systems: Continuity and Change.* London: Sage, 307–340.
Santucci, Jean-Claude. 1986. "Chroniques politiques Maroc." *Annuaire de l'Afrique du Nord*: 904–932.
Santucci, Jean-Claude, ed. 1992. *Le Maroc Actuel.* Paris: CNRS.
Saqqaf, Muhammad. 1998. "Al-Intikhabat al-Yemeniya: Sirab Dimuqrati" [The Yemenese Elections: A Democratic Phantom]. Paper presented at the conference on "Controlled Contestation and Opposition Strategies: Multi-Party Elections in the Arab World." Brown University, Providence, RI, October 2–3.
Sartori, Giovanni. 1976. *Parties and Party Systems: A Framework for Analysis.* Vol. 1. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Satloff, Robert B. 1986. *Troubles on the East Bank: Challenges to the Domestic Stability of Jordan.* New York: Praeger.
———. 1994. *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition.* New York: Oxford University Press.
Sayyid, Mustapha Kamel al-. 1991. "Slow Thaw in the Arab World." *World Policy Journal* 8 (Fall): 711–738.
———. 1995. "The Concept of Civil Society in the Arab World." In Rex Brynens, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds. *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume 1. Theoretical Perspectives.* Boulder: Lynne Rienner, 131–148.
Scalapino, Robert A. 1953. *Democracy and the Party Movement in Prewar Japan.* Berkeley: University of California Press.
Schedler, Andreas. 2002. "The Menu of Manipulation." *Journal of Democracy* 13, 2 (April): 36–50.
Schirazi, Asghar. 1998. *The Constitution of Iran: Politics and the State in the Islamic Republic.* John O'Kane, trans. London: I. B. Tauris.
Schmitter, Philippe. 1997. "Civil Society East and West." In Larry Diamond, Marc Plattner, Yun-han Chu, and Hung-Mao Tien, eds., *Consolidating the Third Wave Democracies: Themes and Perspectives.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.
Schwedler, Jillian. 2002. "Yemen's Aborted Opening." *Journal of Democracy* 13, 4 (October): 48–55.

Seale, Patrick. 1988. *Asad: The Struggle for the Middle East*. Berkeley: University of California Press.

Seddon, David. 1984. "Winter of Discontent: Economic Crisis in Tunisia and Morocco." *MERIP Reports* 127 (October): 7–16.

———. 1986. "Popular Protest and Political Opposition in Tunisia, Morocco, and Sudan 1984–1985." In Kenneth Brown, ed., *État, ville et mouvements sociaux au Maghreb et au Moyen-Orient*. Paris: CNRS, 179–197.

Sehimi, Mustapha. 1992. "Les élites ministérielles au Maroc: Constantes et variables." In Jean-Claude Santucci, ed., *Le Maroc Actuel*. Paris: CNRS.

Seton-Watson, Christopher. 1967. *Italy from Liberalism to Fascism, 1870–1925*. London: Methuen.

Sezgin, Ömür, and Gencay Şaylan. 1983. "Terakkiperver Cumhuriyet Fırkası." *Cumhuriyet Dönemi Türk Ansiklopedisi* 8.

Sfakianakis, John, and Robert Springborg. 2001. "The President, the Son, and Military Succession in Egypt." *Arab Studies Journal* (Fall): 73–88.

Shafik, Nemat, ed. 1998. *Prospects for Middle Eastern and North African Economies: From Boom to Bust?* New York: St. Martin's.

Shahin, Mariam. 1992. "De Facto Political Group Dissolves Itself." *Jordan Times*, June 17: 1.

———. 2000. "For Liberty, Prosperity, Fraternity?" *Middle East* 305 (October): 19–21.

Shambayati, Hootan. 1994. "The Rentier State, Interest Groups, and the Paradox of Autonomy: State and Business in Turkey and Iran." *Comparative Politics* 26 (April): 307–331.

Sharabi, Hisham. 1988. *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society*. New York: Oxford University Press.

Share, Donald, and Scott Mainwaring. 1986. "'Transitions Through Transaction': Democratization in Brazil and Spain." In W. Selcher, ed., *Political Liberalization in Brazil*. Boulder: Westview, 175–215.

Shikaki, Khalil. 1996. "The Palestinian Elections: An Assessment." *Journal of Palestine Studies* 25, 3 (Spring).

Shin, Doh Chull. 1994. "On the Third Wave of Democratization: A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research." *World Politics* 47, 1 (October): 135–170.

Skidmore, Thomas. 1988. *The Politics of Military Rule in Brazil 1964–85*. New York: Oxford University Press.

Skocpol, Theda. 1979. *States and Social Revolutions*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

———. 1982. "Rentier State and Shi'a Islam in the Iranian Revolution." *Theory and Society* 11 (May): 265–283.

———. 1992. *Protecting Soldiers and Mothers: The Political Origins of Social Policy in the United States*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Smith, Rogers. 2002. "Putting the Substance Back Into Political Science." *Chronicle of Higher Education* (April 5).

Snyder, Richard. 1992. "Explaining Transitions from Neopatrimonial Dictatorships." *Comparative Politics* 24 (October): 379–399.

———. 1998. "Paths Out of Sultanistic Regimes: Combining Structural and Voluntarist Perspectives." In H. E. Chehabi and Juan J. Linz, eds., *Sultanistic Regimes*. Boulder: Lynne Rienner, 49–81.

Snyder, Richard, and James Mahoney. 1999. "The Missing Variable: Institutions and the Study of Regime Change." *Comparative Politics* 32, 1 (October): 103–122.
Sobelman, Daniel. 2001. "Gamal Mubarak, President of Egypt?" *Middle East Quarterly* (Spring): 31–40.
Soudan, Francois. 1995. "L'attente." *Jeune Afrique* 22 au 28 Juin: 16–17.
Steinmo, Sven, Kathleen Thelen, and Frank Longstreth, eds., 1992. *Structuring Politics: Historical Institutionalism in Comparative Analysis*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Stepan, Alfred. 1988. *Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone*. Princeton: Princeton University Press.
———. 2001. "Religion, Democracy, and the 'Twin Tolerations.'" In Alfred Stepan, *Arguing Comparative Politics*. New York: Oxford University Press.
Stepan, Alfred, and Graeme B. Robertson. 2003. "An 'Arab' More Than a 'Muslim' Electoral Gap." *Journal of Democracy* 14 (3): 30–44.
Stokes, Susan C. 1996. "Economic Reform and Public Opinion in Peru, 1990–1995." *Comparative Political Studies* 29, 5 (October): 544–565.
Storing, James A. 1963. *Norwegian Democracy*. Boston: Houghton Mifflin.
Suval, Stanley. 1985. *Electoral Politics in Wilhelmine Germany*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.
Sweet, Catherine. 2001. "Democratization Without Democracy: Political Openings and Closures in Modern Morocco." *Middle East Report* 218 (Spring).
Tadros, Mariz. 1999. "NGOs Campaign On." *Al-Ahram Weekly Online*. June 3–9.
Taji-Farouki, Suha. 1996. *A Fundamental Quest: Hizb al-Tahrir and the Search for the Islamic Caliphate*. London: Grey Seal.
Takeyh, Ray, and Gideon Rose. 1998. "Special Policy Forum Report: Qadhafi, Lockerbie, and Prospects for Libya." *Washington Institute Policywatch* 342 (October 1).
Talbi, Mohamed. 2000. "Arabs and Democracy: A Record of Failure." *Journal of Democracy* 11, 3 (July): 58–68.
Terrab, Mustapha. 1995. Interview. Adviser to King Hassan II. Rabat. July 12.
Terry, Janice J. 1982. *The Wafd 1919–1952*. London: Third World Centre for Research and Publishing.
Tessler, Mark A., John P. Entelis, and Gregory W. White. 1995a. "Kingdom of Morocco." In David E. Long and Bernard Reich, eds., *The Government and Politics of the Middle East and North Africa*. Boulder: Westview. 369–386.
———. 1995b. "Republic of Tunisia." In David E. Long and Bernard Reich, eds., *The Government and Politics of the Middle East and North Africa*. Boulder: Westview. 423–445.
Tétreault, Mary Ann. 2000. *Stories of Democracy: Politics and Society in Contemporary Kuwait*. New York: Columbia University Press.
———. 2001. "A State of Two Minds: State Cultures, Women, and Politics in Kuwait." *International Journal of Middle East Studies* 33, 2: 203–220.
Thelen, Kathleen, and Sven Steinmo. 1992. "Historical Institutionalism in Comparative Politics." In Sven Steinmo, Kathleen Thelen, and Frank Longstreth, eds., *Structuring Politics: Historical Institutionalism in Comparative Analysis*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Thompson, Mark R. 2001. "To Shoot or Not to Shoot: Post-Totalitarianism in China and Eastern Europe." *Comparative Politics* 34 (October): 63–84.

Tilly, Charles. 1978. *From Mobilization to Revolution.* Reading, MA: Addison-Wesley, Chapter 3.
Tunaya, Tarık Z. 1952. *Türkiye'de Siyasi Partiler 1859–1952.* İstanbul: Doğan Kardeş Yayınları.
Tyler, Patrick. 1989a. "Jordan Grapples with Political, Economic Woes." *Washington Post,* March 14: A21.
———. 1989b. "Hussein Arrives in Jordan, Appeals for Calm." *Washington Post,* April 24: A 23.
United Nations Development Program (UNDP). 2001. *Arab Human Development Report.* New York: UNDP.
U.S. Department of State. 1996. Libya Report on Human Rights Practices for 1996. Online at http://www.state.gov/www/global/human_rights/1996_hrp_report/libya.html.
al-Urdun al-Jadid Research Center. 1995. *Post-Election Seminar: A Discussion of Jordan's 1993 Parliamentary Election.* Amman, Jordan: al-Urdun al-Jadid.
Usta, Veysel. 1994. "Trabzon'da Terakkiperver Fırka'nın Kuruluşu." *Tarih ve Toplum* 21 (June): 27–31.
Vandewalle, Dirk. 1998. *Libya Since Independence.* Ithaca: Cornell University Press.
Varzi, Roxanne. 2002. "Visionary Terrains: Youth, Identity and Space in Post-Revolutionary Iran." Paper presented at the 2002 Middle East Studies Association annual conference, Washington, DC.
Vatikiotis, P. J. 1978. *Nasser and His Generation.* New York: St. Martin's.
———. 1987. *Islam and the State.* New York: Croom Helm.
Vengroff, Richard, and Lucy Cheevey. 1997. "Senegal: The Evolution of a Quasi Democracy." In J. Clark and D. Gardinier, eds., *Political Reform in Francophone Africa.* Boulder: Westview, 204–222.
Vengroff, Richard, and Michael Magala. 2000. The Transformation of Senegal's Electorate: Institutional Reform, Political Culture, and Democratic Transition." Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Washington, DC, August 30–September 3.
Vengroff, Richard, and Shaheen Mozaffar. 2002. "A 'Whole System' Approach to the Study of Electoral Rules in Emerging Democracies: Senegal in Comparative Perspective." *Electoral Studies* 21, 4 (December): 601–616.
Verney, Douglas V. 1957. *Parliamentary Reform in Sweden, 1866–1921.* Oxford: Clarendon.
Vitalis, Robert. 1995. *When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt.* Berkeley and Los Angeles: University of California Press.
Waldner, David. 1999. *State-Building and Late Development.* Ithaca: Cornell University Press.
Waltz, Susan. 1991. "Clientelism and Reform in Ben Ali's Tunisia." In I. W. Zartman, ed., *Tunisia: The Political Economy of Reform.* Boulder: Lynne Rienner, 29–44.
———. 1999. "Interpreting Political Reform in Morocco." In Rahma Bourqia and Susan Miller, eds., *In the Shadow of the Sultan: Culture, Power, and Politics in Morocco.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 282–305.
Waterbury, John. 1970. *Commander of the Faithful.* London: Weidenfeld & Nicolson.
———. 1983. *The Egypt of Nasser and Sadat.* Princeton: Princeton University Press.

———. 1994. "Democracy Without Democrats? The Potential for Political Liberalization in the Middle East." In Ghassan Salamé, ed., *Democracy Without Democrats: The Renewal of Politics in the Muslim World*. New York: I. B. Taurus, 23–47.

———. 1997a. "Fortuitous By-Products." *Comparative Politics* 29 (April): 383–402.

———. 1997b. "From Social Contracts to Extraction Contracts: The Political Economy of Authoritarianism and Democracy." In John P. Entelis, ed., *Islam, Democracy, and the State in North Africa*. Bloomington: Indiana University Press, 141–176.

Wedeen, Lisa. 1999. *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria*. Chicago: University of Chicago Press.

Wederman, Ben. 1993. "Democracy in Jordan" *Middle East Insight* (November–December).

Weiker, Walter F. 1973. *Political Tutelage and Democracy in Turkey: The Free Party and Its Aftermath*. Leiden: E. J. Brill.

Welch, Claude. 1995. *Protecting Human Rights in Africa: Strategies and Roles of Nongovernmental Organizations*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Welch, David. 2002. "American Policy in the Middle East." Speech for the English Public Lecture Series. Cairo: American University in Cairo, January 28.

White, Gregory. 1997. "The Advent of Electoral Democracy in Morocco? The Referendum of 1996." *Middle East Journal* 51, 3 (Summer): 389–404.

Whitehead, Lawrence. 1986. "International Aspects of Democratization." In Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter, and Lawrence Whitehead, eds., *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 3–47.

Wiarda, Howard J. 1974. "Social Change and Political Development in Latin America: Summary." In Howard Wiarda, ed. *Politics and Social Change in Latin America*. Amherst: University of Massachusetts Press.

Wickham, Carrie Rosefsky. 2004. "The Path to Moderation: Strategy and Learning in the Formation of Egypt's Wasat Party." *Comparative Politics* 36, 2 (January): 205–228.

Widner, Jennifer, ed. 1994. *Economic Change and Political Liberalization in Sub-Saharan Africa*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Wiktorowicz, Quintan. 1999. "The Limits of Democracy in the Middle East: The Case of Jordan." *The Middle East Journal* 53, 4 (Autumn): 606–620.

———. 2000. "Civil Society as Social Control: State Power in Jordan." *Comparative Politics* 33 (October): 43–61.

Williamson, John, ed. 1994. *The Political Economy of Policy Reform*. Washington, DC: Institute for International Economics.

Wilson, Peter, and Douglas F. Graham. 1994. *Saudi Arabia: The Coming Storm*. New York: M. E. Sharpe.

World Bank. 1995. *Bureaucrats in Business*. New York: Oxford University Press.

———. 2002. *World Development Report*. Washington, DC: World Bank.

Wright, Zakariya. 1999. "Chasing Democracy in Tunisia." Online at http://www.iviews.com.

Yassini, Ayman al-. 1985. *Religion and State in the Kingdom of Saudi Arabia*. Boulder: Westview.

Yata, 'Ali. 1992. "Le PPS, la question nationale et le mouvement national et progressiste." *Economie et socialisme* 11 (January): 87–114.
Yeşil, Ahmet. 1992. *Türkiye Cumhuriyeti'nde İlk Teşkilatlı Muhalefet Hareketi.* PhD thesis, Hacettepe University, Ankara.
Yılmaz, Hakan. 1996. *The International Context of Regime Change: Turkey, 1923–1960.* PhD thesis, Columbia University.
Younger, Sam. 1985. "Morocco and Western Sahara." *Africa Review*: 205–211.
Zartman, I. William. 1988. "Opposition as Support of the State." In Adeed Dawisha and I. William Zartman, eds., *Beyond Coercion: The Durability of the Arab State.* London: Croom Helm, 61–87.
Zartman, I. William, ed. 1973. *Man, State, and Society in the Contemporary Maghrib.* New York: Praeger.
Zartman, I. William, and William Mark Habeeb, eds. 1993. *Polity and Society in Contemporary North Africa.* Boulder: Westview.
Zayd, Sharif. 1995. "Government Concern Is to Safeguard 'Responsible' Press." *Jordan Times*, December 11: 1.
Zisser, Eyal. 2002. "The Syrian Army on the Domestic and External Fronts." In Barry Rubin and Thomas Keaney, eds., *Armed Forces in the Middle East.* London: Frank Cass.
Zouby, Salim al-. 1992. "Discussion to the Report of the Committee or Formulation of Conclusions, by Dr. Ahmad al-Momany, Dr. Mahmoud Kilani." In H. Dobers, W. Goussous, and Y. Sara, eds., *Democracy and the Rule of Law in Jordan.* Amman: Jordanian Printing Press, 92–121.
Zürcher, Erik Jan. 1991. *Political Opposition in the Early Turkish Republic: The Progressive Republican Party, 1924–1925.* Leiden: E. J. Brill.

المساهمون فى سطور:

ميشيل بينر أنجريست:

أستاذة مساعدة فى مادة العلوم السياسية بكلية يونيون Union University الأمريكية. صدر لها أول كتبها بعنوان: Party Building in the Modern Middle East: The Origins of Competitive and Coercive Rule عن مطبعة جامعة واشنطن. وظهر لها أيضًا مؤلف حول التنمية السياسية والشرق الأوسط فى المجلات المتخصصة الآتية: Comparative Politics; Comparative Studies in Society and History; and Journal of North African Studies.

إيفا بيلين، أستاذة مشاركة لمادة العلوم السياسية فى كلية هنتر Hunter College الأمريكية، وهى مؤلفة كتاب: Stalled Democracy: Capital, Labor and the Paradox of State-Sponsored Development.

نشرت مقالاتها فى المجلات المتخصصة الآتية: Comparative Politics; World Politics; and World Development. وتعمل حاليًا فى مشروع يستكشف العلاقات بين الإصلاح الاقتصادى والسياسى فى المنطقة.

جاسون براونلى، أستاذ مساعد فى مادة العلوم السياسية بجامعة تكساس الأمريكية وموقعها فى مدينة هيوستن بولاية تكساس. قام بإجراء أبحاث ميدانية أصيلة فى: مصر، وإيران، وماليزيا، والفلبين. وقام بنشر مقالاته فى المجلات المتخصصة الآتية: Comparative Politics; Studies in Comparative International Development; and Journal of Democracy.

مايكل هيرب، أستاذ مساعد فى مادة العلوم السياسية بجامعة جورجيا Georgia State University، وهو مؤلف كتاب: All in the Family: Absolutism, Revolution and Democracy in the Middle Eastern Monarchies. وله مقالات نشرتها المجلتين المتخصصتين الآتيتين: Studies in Comparative International Development; and the Middle East Journal.

أرانج كيشافارزيان، أستاذ مساعد فى العلوم السياسية فى جامعة كونكورديا Concordia University بمونتريال، كندا. نشرت مقالاته حول العلاقة بين الدولة ورجال الدين فى إيران، وحول الاقتصاد السياسى للبازارات الخيرية والأسواق الإيرانية فى المجلات المتخصصة الآتية: Politics and Society; Journal of Church and State; ISIM News-letter; and Goft-o-gu.

فيكى لانكوهر، أستاذة مشاركة فى مادة العلوم السياسية فى كلية هولى كروس Holy Cross College فى مدينة نوتردام بولاية إنديانا الأمريكية. نشرت مقالاتها فى المجلات المتخصصة الآتية: Comparative Studies in Society and History; International Journal of Middle East Studies; Journal of Democracy; and Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East. وهى تعمل حاليًا على إنجاز كتاب يدور حول الحركات الدينية القومية فى: مصر، والهند، وإندونيسيا.

إلين لاست-أوكار، أستاذة مساعدة فى مادة العلوم السياسية بجامعة ييل Yale University الأمريكية. هى مؤلفة كتاب: Structuring Contestation in the Middle East: Incumbents, Opponents, and Institutions. وتقوم حاليًا بتأليف كتابها الثانى مع بول هوث Paul Huth بعنوان: Linking Domestic and International Conflict: The Case of Middle East Rivalries. نشرت مقالاتها حول العلاقات بين الحكومة والمعارضة داخل البلدان العربية فى المجلات المتخصصة الآتية: Comparative Politics; Comparative Political Studies; Politics and Society; International Journal of Middle East Studies, and Middle Eastern Studies.

مارشا بريبشتاين بوسوزنى، أستاذة العلوم السياسية فى جامعة بريانت Bryant University الأمريكية، وأستاذة مساعدة فى مادة العلاقات الدولية (أبحاث) فى معهد واطسون للدراسات الدولية Watson Institute for International Studies، التابع لجامعة براون Brown University.

شاركت مؤخراً فى تحرير كتاب بعنوان: Women and Globalization in the Arab Middle East: Gender, Economy, and Society. وكان كتابها الأول بعنوان: Labor and the State in Egypt: Workers, Unions, and Economic Restructuring. وهو الكتاب الذى فاز بجائزة هيئة ألبرت حورانى لدراسات الشرق الأوسط لعام ١٩٩٨م بالمشاركة مع غيرها، وذلك باعتباره بحثًا علميًا بارزًا وأصيلاً حول الشرق الأوسط. نشرت مقالاتها فى المجلات المتخصصة الآتية: World Politics; Studies in Comparative International Development; Comparative Politics; Middle East Report; and Global Social Policy.

المترجم فى سطور:

د. طلعت غنيم حسن:

حصل على بكالوريوس الإعلام قسم الصحافة عام ١٩٨٥م، وماجستير الإعلام قسم الصحافة عام ١٩٩٤م، من كلية الإعلام جامعة القاهرة، كما حصل على دبلوم الصحافة من كلية الاتصال بجامعة بوسطن Boston University بولاية ماساشوسيتس - الولايات المتحدة الأمريكية - عام ١٩٩٢م - والدكتوراة من جامعة حلوان ٢٠٠٢م.

- عمل صحفيًا بوكالة أنباء الشرق الأوسط منذ ١٩٩٠م حتى الآن، وعمل محرراً بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية فى الفترة (١٩٩٧م-٢٠٠٦م)، ورئيسًا لتحرير صحيفة "جريدة اليوم" المحلية فى حلوان فى الفترة ٢٠٠٧ م- ٢٠١٠م - ويعمل الآن محاضراً فى جامعة الجوف بالمملكة العربية السعودية - وهو عضو نقابة الصحفيين المصرية والأمريكية، والجمعية المصرية للمترجمين، واللجنة الإعلامية لرابطة الجامعات الإسلامية - صدر له ٨ كتب مترجمة من الإنجليزية إلى العربية بالتعاون مع مترجمين آخرين.

التصحيح اللغوى : محـــمـــد بسيـــونـــى
الإشـــراف الفنى : محســـــن مصطفـــى